

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي تَنَوَّرَ الْعَقُولُ

بِشَرْحِ مَنْظُومَةِ وَسِيلَةِ الْمَصْرُورِ إِلَى مَرْقَاةِ الْأَشْرُورِ

لِإِظْهِارِ الْعِلْمَةِ الْجَلِيلِ
حَافِظِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَكِيمِ
(١٣٧٧ هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

تَأَلَّفَ
فَهْلِيلَةُ الشَّيْخِ الْعِلْمَانَةِ
زَيْدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ هَارِي الْمَدِينِيِّ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ وَالْجُزْءُ الثَّانِي

دَارُ الْمَنَازِلِ النَّبَوِيَّةِ
الْقُدْسِ وَالْقُدْسِ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الجزء الأول

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
تَنَوَّبَ الْعُقُولُ
بِشَرِّ مَنَظُومَةٍ وَسَيَلَةَ الْفُضُولِ إِلَى مَرَاتِبِ الْأَصُولِ

حقوق الطبع محفوظة

للمؤلف

1436 هـ - 2015 م

طبع بإذن المؤلف

الطبعة الأولى لدار الميراث النبوي

العلم ميراث النبي كذا أتى في النص والعلماء هم وراثته
ما خلف المختار غير حديثه فينا فذاك متاعه وأثابه

رقم الإيداع القانوني: 2015-1852

ردمك: 7-112-48-9947-978

دار الميراث النبوي
للنشر والتوزيع

الضنوبر البحري - المحمديّة - الجزائر العاصمة

البراق: 554250098 (00213) تلفاكس: 26936739 (00213)

البريد الإلكتروني: dar.mirath@gmail.com



الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُبْدِي

تَنْوِيرِ الْعُقُولِ فِي

بَسْمِ مَنْظُومَةٍ وَبَسْمِ الْمَصْرُوعِ إِلَى مَرَمَاتِ الْأَصْرُوعِ

لِنَاظِمِيهَا الْعَلَّامَةِ الْجَلِيلِ
حَافِظِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْحَكِيمِيِّ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

تَأْلِيفُ
فَضِيلَةِ الشَّيْخِ الْعَلَّامِ
زَيْدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ هَارِي الْمَدْحَسِيِّ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

الجزء الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
لِلشَّيْخِ وَالْمُؤَلِّفِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



نص الآيات

الَّتِي تَمَّ شَرْحُهَا فِي هَذَا الْجُزْءِ

وسيلة الحصول إلى مهمات الأصول

الْحَمْدُ لِلْعَدَلِ الْحَكِيمِ الْبَارِي
ذِي الْحِكْمَةِ الْبَالِغَةِ الْعَلِيَّةِ
قَضَى بِكَوْنِ مَا يَشَاءُ فَأَبْرَمَهُ
بِأَنَّهُ الرَّبُّ بِلَا مُنَازَعَةٍ
فَبِالْقَضَاءِ نُؤْمِنُ وَالتَّأَلُّهُ
وَكُلُّهَا تَصُدُّ عَنْ مَشِيئَتِهِ
أَحْكَمَ كُلَّ الْخَلْقِ بِالْإِتْقَانِ
أَحَمَّهُ وَالْحَمْدُ مِنْ إِنْعَامِهِ
ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْمُسْتَمِرُّ
نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَالْآلِ
وَيَعْدُ إِنَّ الْعِلْمَ خَيْرٌ مُقْتَنَى
حَظَّ عَلَيْهِ اللَّهُ وَالرُّسُولُ
فَدُونَهُ لَا يُمَكِّنُ اتِّبَاعُ
مَنْ لَمْ يَكُنْ يَفْقَهُ كَيْفَ يَعْمَلُ
ثُمَّ أُصُولُ الْفِضَّةِ كُلِّيَّاتُ
وَهَآنَا أَخْرَجَ مِنْ مُنْتَخِبِهِ
تَجْمَعُ مِنْ مَقْصُودِهِ أَهْمُهُ

الْمُسْتَعَانَ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ
وَالْحُجَّةِ الدَّامِغَةِ الْقَوِيَّةِ
وَشَرَعَ الشَّرْعَ لَنَا فَأَحْكَمَهُ
وَهُوَ الْإِلَهُ الْحَقُّ لَا نِدَّ مَعَهُ
بِشْرَعِهِ فَالْخَلْقُ وَالْأَمْرُ لَهُ
وَعِلْمِهِ وَعَدْلِهِ وَحِكْمَتِهِ
وَالْأَمْرُ بِالْعَدْلِ وَبِالْإِحْسَانِ
إِذْ ذَكَرْنَا إِيَّاهُ مِنْ إِنْهَامِهِ
عَلَى الَّذِي اسْتَقَامَ مِثْلُ مَا أُمِرَ
وَصَحْبِهِ وَمَنْ بِخَيْرِ تَالٍ
وَالْفِقْهُ أَوْلَى مَا بِهِ الْعَبْدُ اعْتَنَى
فِي جُمَلِ شُرُوحِهَا تَطَوَّلَ
أَمْرٌ وَلَا بِالْعِظَةِ انْتِفَاعُ
بِمُوجِبِ الْأَمْرِ الَّذِي لَا يُعْقَلُ
ثَابِتَةُ الْأَسَاسِ قَطْعِيَّاتُ
قَوَاعِدًا نَافِعَةً لِلْمُنْتَهِ
مَعَ قِصْرِ الْوَقْتِ وَضَعْفِ الْهَمَّةِ

وَاللَّهُ أَرْجُو مِنْهُ عِلْمًا نَافِعًا إِلَىٰ عَلَى الدَّرَجَاتِ رَافِعًا

مُقَدِّمَاتٍ ثَلَاثَ

الْأُولَى: فِي تَعْرِيفِ الْأُصُولِ وَالْأَحْكَامِ

أَدِلَّةُ الْفِقْهِ عَلَى الْإِجْمَالِ
تُعْرَفُ ذِي فَنِّ أُصُولِ الْفِقْهِ مَنْ
وَالْفِقْهُ عِلْمُ حُكْمٍ شَرَعَ اللَّهُ مِنْ
وَالْحُكْمُ مُقْتَضَى خِطَابِ اللَّهِ
إِنْ اقْتَضَى الْجَزْمُ بِفِعْلٍ يَجِبُ
وَمُقْتَضَى التَّرْكِ حَرَامٌ إِنْ جُزِمَ
وَالْعَفْوُ أَوْ مَا رَفَعَ الْجُنَاحَ
وَإِنْ ذَرِيعَةٌ فَحُكْمُهُ انْجَلَى
وَيَلْزَمُ التَّكْلِيفُ كُلُّ مُدْرِكٍ
لَكِنَّمَا الْكَافِرُ سَعْيُهُ هَبَا
وَالْوَضْعُ شَرْطٌ مَانِعٌ وَالسَّبَبُ
فَالشَّرْطُ مَا الْحُكْمُ بِفَقْدِهِ انْتَفَى
وَالسَّبَبُ الَّذِي بِهِ الْحُكْمُ وَجَدَ
وَمَا بِهِ النُّفُوذُ وَاعْتِدَادُ
وَالرُّخْصَةُ التَّيْسِيرُ لِلْحُكْمِ لَدَى

وَصِفَةُ الْوُجُوهِ لَا سِتِدْلَالَ
أَدْرَكَهَا فَهُوَ الْأُصُولِي فَاعْلَمَنْ
أَدِلَّةٌ تَفْصِيلُهُ فِيهَا زَكَنُ
لِلْعَبْدِ تَكْلِيفًا بِلَا اسْتِيبَاهِ
وَعَيْرُ مُقْتَضٍ لِحُزْمٍ يُنْدَبُ
بِهِ وَإِلَّا فَهُوَ مَكْرُوهٌ عُلِمَ
فِي الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ هُوَ الْمُبَاحُ
حُكْمُ الَّذِي بِهِ لَهُ تَوْصُلًا
يَعْقِلُهُ مِنْ مُسْلِمٍ وَمُشْرِكٍ
وَهُوَ مُؤَاخَذٌ بِجَحْدٍ وَإِبَا
كَذَا صَحِيحٌ فَاسِدٌ قَدْ لَقَّبُوا
فِي صِحَّةٍ أَوْ فِي كَمَالٍ عُرِفَا
وَالْمَانِعُ الَّذِي بِوُجُودِهِ فَقَدْ
هُوَ الصَّحِيحُ غَيْرُهُ الْفَسَادُ
عُذْرٌ وَإِلَّا فَعَزِيمَةٌ بَدَا

فَضَّلَ

وَالْفَرْضُ تَعْرِيفًا رَدِيفًا مَا يَجِبُ
وَقَدْ يَكُونُ عَيْنًا أَوْ كِفَائِي

كَالسُّنَّةِ التَّطَوُّعِ النَّدْبُ اسْتَحَبَّ
فِي شَيْءٍ أَوْ وَاحِدٍ مِنْ أَشْيَاءِ

مُؤَقَّتًا وَمُطْلَقًا مَا قُدِّرَا
يُفْعَلُ مِنْ جَمْعٍ وَمِنْ وَحْدَانٍ
وَالْحَجُّ وَالصَّيَامُ وَالزَّكَاةُ
يَكْفِي إِذَا مِنْ بَعْضِهِمْ قَدْ وَجَدَا
وَمِثْلُهُ سَدُّ الشُّغُورِ قَدْ جَرَى
فَفِعْلُهُ لَا شَكَّ قَدْ تَعَيَّنَا
عَلَيْكُمْ الصَّيَامُ عَيْنُهُ يَجِبُ
فِي حَقِّ مُسْتَطِيعٍ مَا تَقَدَّمَ
وَتَوْبَةُ الْقَاتِلِ خَطَأً جَارِي
مَا كَانَ وَالْبَاقِي بِفِعْلِهِ سَقَطَ
وَحَالِقُ لِلْعُذْرِ فِي الْإِحْرَامِ
وَالضَّعْلُ بَعْدَ وَقْتِهِ قَضَاءُ
لِمُوجِبٍ لِلْعُودِ فِي الْعِبَادَةِ
يَفْعَلُهُ مَتَى وَحَيْثُ أَدَّى
وَبِالْمِثَالِ تُدْرِكُ الْمُسْتَبْهَمَا

مُرْتَبًا يَجِيءُ أَوْ مُحَيَّرًا
فَالْأَوَّلُ الْفَرَضُ عَلَى الْأَعْيَانِ
مِثَالُهُ التَّوْحِيدُ وَالصَّلَاةُ
وَالثَّانِي فَرَضُهُ عَلَيْهِمْ وَالْأَدَا
كَ ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ﴾ ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ﴾
وَحَيْثُ كَانَ الْفَرَضُ شَيْئًا عَيْنًا
كَ ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ وَ﴿كُتِبَ﴾
وَمَا تَرْتَّبَ إِفْرِضِ الْمُقَدَّمَا
كَالْنَصِّ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ
وَعَبْرَةُ إِفْرِضِ وَاحِدًا مِنْهَا فَقَطْ
كَأَيَّةِ التَّكْفِيرِ فِي الْإِقْسَامِ
فِي الْوَقْتِ لِلْمُؤَقَّتِ الْأَدَاءُ
وَتَانِيًا فِي وَقْتِهِ إِعَادَةُ
وَمُطْلَقُ الْفَرَضِ الَّذِي مَا حُدَا
وَهَكَذَا الْمَسْنُونُ قَدْ تَقَسَّمَا

الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ

فِي الْوَضْعِ

أَفْرَدَ أَوْ رُكِّبَ فِي جُزْءٍ وَكُلُّ
فِي غَيْرِ مَعْنَاهُ لَدَى الشَّرَائِعِ
فَذَلِكَ جُزْئِيٌّ وَكُلِّيٌّ بَدَأَ
وَيَشْمَلُ الْإِنْسَانَ جِنْسَ الْآدَمِيِّ

وَالْوَضْعُ جَعْلُ اللَّفْظِ لِلْمَعْنَى يَدُلُّ
وَلَا يَجُوزُ وَضْعُ لَفْظٍ شَائِعٍ
وَاللَّفْظُ وَالْمَعْنَى فَحَيْثُ اتَّحَدَا
كَنَحْوِ زَيْدٍ صَالِحٍ لِمَنْ سُمِّيَ

وَالْمُتَبَايِنُ الَّذِي قَدْ اسْتَقْلَ
وَمَا لِوَاحِدٍ بِهِ الْمَعْنَى اتَّحَدَ
وَعَكْسُهُ مُشْتَرَكٌ ثُمَّ الْعَلَمُ
وَرَدُّهُمْ لَفْظًا إِلَى سِوَاهُ
وَفِي حُرُوفِهِ الْأُصُولِ أَوْ وَقَعَ
فَمِنْهُ مُحْتَصٌ وَمِنْهُ مُطَّرَدٌ
وَأَيُّ لَفْظٍ اسْتَعْمَلْتَهُ الْعَرَبُ
لَا عَلَمًا وَفِي الْقُرْآنِ الْمُمْكِنُ
ثُمَّ انْتِزَاءُ مَا سِوَاهُ اعْتَبِرَ
وَالْعُرْفُ إِنَّ فِي اللَّغْوِيِّ وَالشَّرْعِيِّ
كَعُرْفِهِ فِي الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ

لِكُلِّ مَعْنَى لَفْظُهُ عَلَيْهِ دَلٌّ
مِنْ دُونِ لَفْظٍ مُتَرَادِفٍ يُعَدُّ
إِمَّا لِشَخْصٍ أَوْ لِجِنْسٍ أَوْ لِسَمٍّ
مِمَّا لَهُ نَاسَبٌ فِي مَعْنَاهُ
تَغْيِيرُ بَعْضٍ فَاشْتِقَاقٌ اتَّسَعَ
وَالْمَعْنَوِيُّ كَمُرَادِفٍ يَرِدُ
مِنْ غَيْرِ وَضْعِهِمْ هُوَ الْمُعَرَّبُ
مِمَّا تَوَاطَأَتْ عَلَيْهِ الْأَلْسُنُ
كَمَا نَفَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالطَّبْرِيُّ
تَعَارُضًا قَدْ عُرِفَ الشَّرْعُ
أَوَّلَى مِنَ الدُّعَاءِ وَالْإِصْمَاتِ

فَضَّلَ

ثُمَّ الْكَلَامُ كُلُّهُ قَدْ يَنْقَسِمُ
مَا لَهُمَا مِنْ ثَالِثٍ فَالْخَبَرُ
وَالْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ فِي ذَيْنِ دَخَلَ
وَانْقَسَمَ الْإِنْشَاءُ إِلَى اسْتِفْهَامٍ
أَمْرٍ وَنَهْيٍ قَسَمٍ نِدَاءٍ
وَقَدْ يَجِي الْإِنْشَاءُ بِمَعْنَى الْخَبَرِ
وَيَحْتُهَا يَذَرِيهِ مَنْ يُعَانِي

لِخَبَرٍ فاعْلَمَ وَإِنْشَاءٍ وَسَمٍّ
فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ قُلْ يَنْحَصِرُ
وَقَصَصٌ تَعَجُّبٌ كَذَا الْمَثَلُ
عَلَى مَعَانٍ جَاءَ فِي الْكَلَامِ
شَرْطُ تَمَنٍّ وَكَذَا الرَّجَاءُ
وَعَكْسُهُ تَوْسَعًا فَاعْتَبِرَ
لِعِلْمِي الْبَيَانِ وَالْمَعَانِي

الْمَقْدَمَةُ الثَّالِثَةُ

فِي أَدَوَاتِ الْمَعَانِي

فَلِلْجَوَابِ وَالْجَزَا إِذَنْ ثَبَتْ
تُفِيدُ قُوَّةَ الْمَعَانِي الْحَاصِلَهُ
جَمْعٍ وَتَقْسِيمٍ وَإِضْرَابٍ رَأَوْا
لِغَايَةِ كَذَا لِتَقْرِيْبٍ تَلَا
قَرِيْبًا أَوْ لِلْوَسْطِ أَوْ مَنْ بَعْدَا
كَذَا اسْمٌ مَوْصُولٌ وَلِلْإِعْظَامِ
وَإِذَا لِمَا ضِ ظَرْفٌ مَفْعُولٌ بَدَلٌ
وَقَدْ تَجِيْ مُسْتَقْبَلًا عَلَى الْأَصَحِّ
وَفِي فُجَاءَةٍ لِسِيَبَوِيْهِ
رَأْيٍ وَظَرْفًا قَدْ أَتَتْ مُسْتَقْبَلًا
وَالْحَالُ وَالْمَاضِي نُدُورًا اجْتَبَى
وَالْبَدَلُ الظَّرْفُ وَعَوْنًا اِطْلُبْ
كَذَا لِلِاسْتِعْلَا لَدَى مَنْ انْتَبَهَ
وَبَلْ لِعَظْفٍ وَلِلْإِضْرَابِ انْقَسَمَ
مِنْ غَرَضٍ لِأَخَرٍ فِي الْقَالَ
كَبَيْدٍ أَنِّي قُرْشِي النَّجْلِي
يَجِيْءُ لِلتَّرْتِيْبِ بَعْدَ الْمُهْلَةِ
كَذَا لِتَغْلِيْلٍ وَلَا سِتْنَاءِ
دُونَ اخْتِصَاصِهِ لَدَى الْكَثِيرِ

وَالْأَدَوَاتُ مِنْ حُرُوفٍ عُلِمَتْ
وَأِنْ لَشَرْطٍ وَلِنَفْيٍ وَصِلَهُ
لِلشَّكِّ وَالتَّخْيِيرِ وَالْإِبْهَامِ أَوْ
وَقَدْ تَجِيْ مَكَانَ حَتَّى وَإِلَى
وَأَيِّ لِتَفْسِيرٍ أَتَتْ وَلِلنُّدَا
وَشُدِّدَتْ لِلشَّرْطِ وَاسْتَفْهَامِ
وَوَصْلَةٍ إِلَى نِدَا مَا فِيهِ أَلْ
لَهَا إِضَافَةُ الزَّمَانِ قَدْ وَضَحَ
كَذَاكَ لِتَغْلِيْلٍ حَرْفًا فِيهِ
إِذَا أَتَتْ حَرْفَ فُجَاءَةٍ عَلَى
تَضَمَّنَتْ شَرْطِيَّةً فِي الْغَالِبِ
وَالْبَالِ لِلِصَّاقِ تَعَدُّ سَبَبِ
قَابِلٍ أَوْ جَاوِزٍ وَالْمُصَاحَبَةِ
وَالْغَايَةِ التَّوَكُّيدِ تَبْعِيْضِ قَسَمِ
إِمَّا لِلْبَطَالِ أَوْ انْتِقَالِ
بَيْدٍ بِمَعْنَى غَيْرٍ أَوْ مِنْ أَجْلِ
وَتَمَّ حَرْفٌ عَاطِفٌ فِي الْجُمْلَةِ
حَتَّى تَجِيْءُ لَانْتِهَاءِ الْغَايَةِ
وَرُبَّ لِلتَّغْلِيْلِ وَالتَّكْثِيرِ

عَلَى تَكُونِ اسْمًا وَحَرْفًا لِلْعُلُوِّ
بِهَا وَلِلظَّرْفِ وَلَا سِتْدِرَاكِ
وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ فِي الْمَعْنَى وَفِي
وَسَبَبِيَّةٍ تَجِي لِلرَّابِطَةِ
فِي جَاءَ لِلظَّرْفَيْنِ وَالْمُصَاحَبَةِ
مِثْلُ عَلَى تَجِيءٍ لَا سِتْغَلَاءٍ
وَكَيْ لِتَعْلِيلٍ أَتَى وَمَصْدَرٍ
وَفِي مُعَرِّفٍ مِنَ الْجَمْعِ وَفِي
وَاللَّامُ لِلتَّعْلِيلِ وَاسْتِحْقَاقِ
عَاقِبَةِ تَوْكِيدٍ وَنَفْيٍ تَعْدِيَةٍ
مَعْنَى إِلَى وَفِي وَعِنْدَ وَعَلَى
لَوْ لَا أَتَتْ فِي الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ
حَرْفَ امْتِنَاعٍ لِيُوجُودِ أَوَّلًا
لَوْ جَاءَ لَا امْتِنَاعَ مَا يَلِيهِ
وَلَمْ يَسَاوَاةٍ تَمْنُ عَرْضٍ
وَلَنْ لِنَفْيِ الْفِعْلِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ
مِنْ لَا بِنْتَدَاءٍ وَعَلَى التَّبْعِيضِ دَلٌّ
تَخْصِيصِ مَا عَمَّ وَفَضْلِ انْجَلَى
مِنْ اسْمٍ مَوْضُوعٍ وَتَأْتِي عَامَّةٌ
تَجِيءُ لَا سِتْفَهَامٍ أَوْ شَرْطِيَّةٌ
وَهَلْ أَتَتْ لِطَلَبِ التَّصْدِيقِ

وَصَاحِبُوا وَجَاوِزُوا وَعَلَّلُوا
فِعْلِيَّةٌ عَلَا عَلَى الْأَرَاكِ
ذِكْرٍ وَتَعْقِيبٍ بِكُلِّهَا يَفِي
وَفِي جَوَابِ الشَّرْطِ تَأْتِي رَابِطَةٌ
تَوْكِيدٍ تَعْلِيلٍ وَتَعْوِضٍ هَبَّةٌ
مَعْنَى إِلَى وَمِنْ وَمَعْنَى الْبَاءِ
كُلٌّ لِلِاسْتِغْرَاقِ فِي الْمُنْكَرِ
أَجْزَاءِ كُلِّ الْمُفْرَدِ الْمُعَرِّفِ
وَالْمَلِكِ وَالتَّمْلِيكِ وَالْوِفَاقِ
كَذَا لِتَأْكِيدٍ بِأَخْبَارِ هِيَةٍ
وَمِنْ وَعَنْ وَبَعْدَ تَأْتِي بَدَلًا
مَاضٍ مُضَارِعٍ مِنَ الْفِعْلِيَّةِ
وَالثَّانِ تَوْيِيخٍ وَتَحْضِيضٍ تَلَا
حُكْمًا مَعَ اسْتِلْزَامِهِ تَالِيَةٍ
كَذَا لِتَقْلِيلٍ أَتَتْ وَحَضٌّ
لَا تَقْتَضِي التَّأْيِيدَ كَالْمُعْتَزَلِي
كَذَا لِتَبْيِينٍ وَتَعْلِيلٍ بَدَلٌ
كَأَنبَا وَعَنْ وَفِي وَعِنْدَ وَعَلَى
نَكِيرَةً مَوْضُوفَةً أَوْ تَامَّةً
وَهِيَ بِكُلِّ حَالَةٍ اسْمِيَّةٌ
وَالْوَاوُ لِلْجَمْعِ عَلَى التَّحْقِيقِ

وَهَذِهِ وَسِيْلَةُ ابْتِدَاءٍ وَلِتَطْلُبَ الْبَاقِي بِالِاسْتِقْرَاءِ

كِتَابُ أُصُولِ الْأَدِلَّةِ

أَدِلَّةُ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ أَرْبَعَةٌ
وَالثَّلَاثُ الْإِجْمَاعُ حَيْثُ يَنْجَلِي
لَا رَأْيَ فِي الدِّينِ وَلَا اسْتِحْسَانًا
وَمَا لِيْغَيْرِ اللَّهِ حُكْمَ أَبَدًا
وَالشَّرْكَ فِي التَّشْرِيعِ مِنْهُ يَنْفَجِرُ
مُحْكَمُ آيِ سُنَّةٍ مُتَّبَعَةٍ
وَالرَّابِعُ الْقِيَاسُ وَاخْصَصِ الْجَلِي
فَاللَّهُ قَدْ أَكْمَلَهُ تَبْيَانًا
وَلَا سِوَى الشَّرْعِ سَبِيلٌ لِلْهُدَى
شَرَكُ الْعِبَادِ بِالْعَزِيزِ الْمُقْتَدِرِ

الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ

الْكِتَابُ

أَمَّا الْكِتَابُ فَهُوَ الْقُرْآنُ
الْمُعْجِزُ الْمُفْهِمُ لِأَضْدَادِ
كَلَامِ رَبِّي مُنْزَلٌ تَنْزِيلًا
بِهِ الْإِلَٰهُ خَلَقَهُ تَعَبَّدَا
فَقَالَ جَلَّ: ﴿اتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا﴾
فِيهِ بَيَانٌ مَّا مَضَى فِي الْأَوَّلِ
وَفَضْلٌ أَحْكَامِ الْعِبُودِيَّاتِ
وَأِنَّمَا يَأْتِي عَلَى مَعْلُومِهِ
وَأَمَّا عَنِ الْفِكْرَةِ فِي السِّيَاقِ
مِمَّنْ أَتَوْا فِيهِ عَلَى الْبَيَانِ
فَمِنْهُ ذُو تَشَابُهٍ وَالْمُحْكَمُ
وَعَامٌّ عُمُومُهُ يُرَادُّ
بَيْنَ الضَّلَالِ وَالْهُدَى فُرْقَانُ
بُرْهَانُ حَقِّ أَبَدِ الْأَبَادِ
لَا يَقْبَلُ الْخُلْفَ وَلَا التَّبْدِيلَا
تِلَاوَةٌ تَدْبِيرًا ثُمَّ اهْتَدَا
لِتُرْحَمُوا وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ ثِقُوا
وَنَبَأُ الْحَاصِلِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ
فِي الْقَوْلِ وَالْأَعْمَالِ وَالنِّيَّاتِ
مَنْ أَحْرَزَ الْجُمْلَةَ مِنْ عُلُومِهِ
مَعَ حِفْظِ مَا جَاءَ عَنِ السُّبَّاقِ
بِالنَّقْلِ وَالْإِيضَاحِ لِلْمَعَانِي
وَمُجْمَلُ مُفْصَّلٍ لَا يُبْهَمُ
وَمِنْهُ مَا خُصَّصَهُ الْمُرَادُّ

وَجَامِعُ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ
وَضَاهِرٌ يُعْرِفُ مِنْ سِيَاقِهِ
وَحَذَفُ مَا مِنْ حَقِّهِ أَنْ يُذْكَرَا
وَكُلُّهُ يَبِينُ لِلْمُعْتَبِرِ
إِمَّا مِنَ الْمَنْطُوقِ أَوْ مَفْهُومِهِ
وَلِتَعْلَمِ الْأَمْرَ كَذَا النَّهْيِ وَمَا
وَالْعِلْمُ بِالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ
وَسَبَبُ النُّزُولِ وَالتَّأْرِيخِ لَهُ
وَكُلُّهُ تَوَاتُرًا قَدْ وَصَلَا

وَعَامٌّ أُرِيدَ بِالْمَخْصُوصِ
إِرَادَةُ الْبَاطِنِ بِاسْتِحْقَاقِهِ
وَمَا لَهُ التَّقْدِيمُ ثُمَّ أُخِّرَا
فِي أَوَّلٍ أَوْ وَسْطٍ أَوْ آخِرِ
فَلِتَعْلَمِ الْأَلْزَمَ مِنْ مَلْزُومِهِ
تَجِيءُ مِنْ مُقْتَضِيَاتِ لِهَمَا
مِمَّا بِهِ اعْتَنَى أُولُو الرُّسُوحِ
مِمَّا يُبَيِّنُ فَقِهِ حُكْمَ الْمَسْأَلَةِ
وَاللَّهُ بِالْحِفْظِ لَهُ تَكْفُلَا

الدَّلِيلُ الثَّانِي

السُّنَّةُ

وَتَأْنِي الْوَحْيَيْنِ سُنَّةَ النَّبِيِّ
فَإِنَّهُ قَدْ أُوتِيَ الْقُرْآنَا
وَتِلْكَ الْحِكْمَةُ حَيْثُ تُذْكَرُ
إِذْ وَضَعَ الرَّحْمَنُ مِنْ كِتَابِهِ
لَنَا أَبَانَ مِنْهُ أَعْلَى مَنْزِلِهِ
مُفْتَرِضًا طَاعَتَهُ مَعَ طَاعَتِهِ
وَقَرَنَ الْإِيمَانَ بِالْإِيمَانِ بِهِ
وَشَهِدَ اللَّهُ لَهُ بِالْعِصْمَةِ
وَالْزَمَ الْخَلْقَ اتِّبَاعَ أَمْرِهِ
وَلَمْ يَدَعْ خَيْرًا إِلَيْهِ مَا هَدَى

بَيَانُهُ عَنْ رَبِّهِ لَا تَرْتَبِ
حَقًّا وَمِثْلِيهِ لَهُ بَيَانَا
مَعَ اقْتِرَانِ بِالْكِتَابِ فَسَرُّوْا
وَدِينِهِ رَسُولُهُ بِمَا بِهِ
وَعَلَمًا لِدِينِهِ قَدْ جَعَلَهُ
كَذَا بِمَا حَرَّمَ مِنْ مَعْصِيَتِهِ
وَفِي الشَّهَادَتَيْنِ ذَا لِلْمُنْتَبِهِ
وَيَهْدَاهُ لِنَجَاةِ الْأُمَّةِ
فَلَا طَرِيقَ لِلْهُدَى عَنْ غَيْرِهِ
كَمَا نَهَى عَنْ كُلِّ أَسْبَابِ الرُّدَى

حَتَّى أَتَمَّ دِينَهُ وَأَكْمَلَا
مَحَجَّةَ نَيْرَةِ الْمَسَالِكِ
مُبَيَّنًا مُوَضَّحًا مُفَصَّلًا
بَيَضَاءً لَا يَزِيغُ إِلَّا هَالِكُ

فَضَّلَ

وَأَوَّجَهُ السُّنَّةُ مِنْهَا مَا تَلَا
كَالْجَلْدِ لِلْقَافِ فِي الرَّوَايَةِ
وَمِنْهُ مَا فِيهِ الْكِتَابُ جَمَلُهُ
فَصَّلَهُ رَسُولُهُ وَزَادَهُ
كَفُرْقَةِ اللَّعَانِ مَعَ نَفْيِ الْوَلَدِ
وَبَانَ فِي الْإِرْثِ اخْتِلَافُ الْمِلَّةِ
وَأَحْكَمَ اللَّهُ الصَّلَاةَ مُجْمَلَةً
فَبَيَّنَ الْمَفْرُوضَ فِي الْأَوْقَاتِ
وَهَكَذَا الزَّكَاةَ وَالصِّيَامَ
أَحْكَمَ بِالْكِتَابِ فَرَضِيَّتَهَا
وَتَالَتْ قَدْ سَنَّهُ لَا نَعْلَمُ
وَهُوَ بِحُكْمِ رَبِّهِ مُتَّحِدُ
فَكَمَ أُمُورُ حُكْمُهَا فِي الْأَثَرِ
أَهْلِيَّةٌ وَحَظَرُهُ الْمُفْتَرِسَا
وَعَبْرُ ذِي لَوْلَا مَجِيءُ حَظَرِهَا

بِمِثْلِ مَا فِيهِ الْكِتَابُ أَنْزَلَا
مَا زَادَ أَنْ نَفَذَ نَصَّ الْآيَةِ
بَيَّنَّتِ السُّنَّةُ مَا سَيَقَتْ لَهُ
مُبَيَّنًا عَنْ رَبِّنَا مُرَادُهُ
وَالْوَقْفُ فِي خَامِسَةِ زَيْدٍ وَرَدُ
وَالرَّقُّ وَالْقَتْلُ مَوَانِعُ لَهُ
فَرَضِيَّةٌ ثُمَّ الرَّسُولُ فَصَّلَهُ
وَعَدَدَ الرُّكُوعِ وَالْهَيْئَاتِ
وَالْحُجَّ وَالْجِهَادَ وَالْأَحْكَامَ
وَبَانَ بِالسُّنَّةِ كَيْفِيَّتَهَا
نَصَّ الْكِتَابِ فِيهِ وَهُوَ أَعْلَمُ
لَا يَنْصِبُ الْخِلَافَ إِلَّا مُلْحِدُ
كَمِثْلِ تَحْرِيمِ لُحُومِ الْحُمْرِ
طَيَّرًا سَبَاعًا وَكَمُتَعَةِ النَّسَا
عَنِ الرَّسُولِ مَا اهْتَدَى لِأَمْرِهَا

فَضَّلَ

فِي لُزُومِ الْحُجَّةِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ الثَّبَتِ

وَالْخَبَرَ أَعْلَمَ مِنْهُ مَا تَوَاتَرَا
وَمِنْهُ أَحَادٌ إِلَيْنَا أَثَرَا

فَذُو تَوَاتُرٍ بِهِ الْعِلْمُ حَصَلَ
 بَلْ يُوجِبُ الْعِلْمُ عَلَى التَّحْقِيقِ
 فَالْتَزِمَ الْقَوْلَ بِهِ فَإِنَّهُ
 كَمْ أَرْسَلَ الرَّسُولُ مِنْ أَحَادٍ
 مِثْلَ مُعَاذٍ وَعَلِيٍّ وَالْأَشْعَرِيِّ
 وَالزَّمَّ الْمُبْلَغِينَ الْحُجَّةَ
 وَخَبَرَ الْقِبْلَةَ فِي أَهْلِ قُبَا
 وَيَادُرُوا الشَّرْبَ بِنَثْرِ الْخَمْرِ
 وَأَمَرُ رَبَّنَا بِنَصِّ بَيْنٍ
 يُشْعِرُ أَنَّ خَبَرَ الْأَثْبَاتِ
 بَلْ لَا سَبِيلَ لِاقْتِضَا الرَّسُولِ
 وَاشْتَرَطُوا شَرَائِطًا فِي الْمُخْبِرِ
 فَخَمْسَةٌ فِي أَوَّلِ تَمَامٍ
 عَدَالَةٍ وَالضَّبْطُ وَالْأَمَانَةُ
 وَبِاخْتِبَارٍ يُعْرِفُ الْعَدْلُ الثِّقَةَ
 أَوْ اسْتِقْصَاصَ عِلْمُهُ وَاشْتُهُرَا
 أَوْ عَمَلَ الْقَوْمِ بِمَا بِهِ انْفَرَدَ
 وَشَرَطَ ثَانٍ عَدَمَ اسْتِحَالَتِهِ
 وَلَا يَضُرُّ خُلْفُهُ الْقِيَّاسُ أَوْ
 أَوْ كَوْنُ أَهْلِ الْبَيْتِ خَالِفُوهُ
 أَوْ عَمَّتِ الْبِلَوى بِهِ وَمَا اشْتَهَرَ

وَتَابِتُ الْأَحَادِ يُوجِبُ الْعَمَلَ
 عِنْدَ قِيَامِ مُوجِبِ التَّصْدِيقِ
 بِهِ يَقُولُ كُلُّ أَهْلِ السُّنَّةِ
 يَدْعُونَ فِي الْأَفَاقِ لِلرَّشَادِ
 وَرُسُلِهِ إِلَى الْمُلُوكِ اعْتَبِرْ
 بِهِمْ وَبَانَتْ لَهُمُ الْمَحَجَّةُ
 فَأَنْصَرَفُوا فَوْرًا بِمُطْلَقِ النَّبَا
 حِينَ أَتَاهُمْ مُخِيرٌ بِالْحَظَرِ
 فِي خَبَرِ الْفَاسِقِ بِالتَّبَيُّنِ
 يُؤْخَذُ بِالْقَبُولِ وَالْإِثْبَاتِ
 إِلَّا التَّلَقِّيَ عَنْهُ بِالْقَبُولِ
 وَمُخْبِرٍ عَنْهُ كَذَا فِي الْخَبَرِ
 أَعْمَهَا التَّكْلِيفُ وَالْإِسْلَامُ
 وَتَرْكُ تَدْلِيسِ أَخُو الْخِيَانَةِ
 أَوْ عَدَمُ الْجَرْحِ وَحَبْرٌ وَثَقَهُ
 مِنْ غَيْرِ قَادِحٍ عَلَيْهِ اعْتَبِرَا
 أَوْ عَنْهُ رَأَوْ مَا رَوَى عَمَّنْ يُرَدُّ
 وَنَقْضُ أَقْوَى مِنْهُ فِي دَلَالَتِهِ
 كَوْنُ الْجَمَاهِيرِ خِلَافَهُ رَأَوْ
 أَوْ سَاكِنُو يَثْرِبَ لَمْ يَقْفُوهُ
 أَوْ قَوْلُ رَاوِيهِ بِخُلْفِهِ ظَهَرَ

أَوْ اقْتَضَى كَفَّارَةً أَوْ حَدًّا
أَوْ خَارِجًا فِي مَخْرَجِ الْأَمْثَالِ
وَالشَّرْطُ فِي ثَالِثِهَا التَّقْصِي
فَإِنْ يُرَدُّ حَذْفًا أَوْ اخْتِصَارًا
جَازَ بِشَرْطِ عَدَمِ الْإِخْلَالِ
وَأَنَّمَا يَصْلُحُ لِلْفَقِيهِ
وَمَنْ نَسِيَ اللَّفْظَ وَبِالْمَعْنَى قَطَعَ
وَأِنْ يُرَدُّ تَفْسِيرَ لَفْظٍ فَصَلَا
فَنَقَلَ عَدْلٌ تَامَ الضَّبْطُ اتَّصَلَ
هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَهُمْ مِنَ السُّنَنِ
كَأَلْهُمَا فِي عَمَلٍ بِهِ اشْتَرَكَ
فَكُلُّ مَا صِفَاتُ قُوَّةٍ أَشَدَّ
وَيُقْبَلُ الْمُرْسَلُ حَيْثُ اعْتُضِدَا
أَوْ عَمِلَ الصَّحْبُ بِمُقْتَضَاهُ
وَعَبْرٌ مَا يُقْبَلُ أَقْسَامُ تُعَدُّ
وَلِتَفَاصِيلِ بُحُوثِ الْخَبَرِ
وَبَحْثُ سُنَّةٍ عَلَى التَّحْرِيرِ
وَالْبَحْثُ فِي الْأَقْوَالِ فَلْيَقْدَمْ
إِذْ سَابَقَ الْأَنْوَاعُ فِي الْكِتَابِ

أَوْ نَقْلُهُ زِيَادَةً قَدْ أَدَّى
الْكُلُّ لَا يَسُوغُ فِي الْإِعْلَالِ
وَحَافِظُ اللَّفْظِ يَجِي بِالنَّصِّ
وَأَخَذَ بَعْضُ الْخَبَرِ اقْتِصَارًا
وَكَوْنُ مَا يَحْذَفُ ذَا اسْتِقْلَالٍ
كَيْلًا يُحِيلُ أَيَّ مَعْنَى فِيهِ
فَالْحُكْمُ فَلْيُؤَدِّهِ كَيْ يُتَبَّعَ
مَقُولُهُ مِنْ لَفْظٍ مَرْفُوعٍ عَلَا
عَنْ مِثْلِهِ وَلَمْ يَشُدَّ أَوْ يُعْلَ
فَإِنْ يَخِفُّ الضَّبْطُ فَالْقِسْمُ الْحَسَنُ
وَهِيَ عَلَى مَرَاتِبَ بِدُونِ شَكِّ
فِيهِ فَمِنْ سِوَاهُ أَعْلَى وَأَسَدُّ
أَوْ عَنْ سِوَى مُرْسِلِهِ قَدْ أُسْنِدَا
أَوْ قَوْلُ جُمْهُورٍ وَلَا سِوَاهُ
فَرَدَّ مَا شَرْطُ قَبُولٍ قَدْ فَقَدَ
عِلْمٌ بِهَا يَخْتَصُّ فَلْيُعْتَبَرِ
فِي الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ وَفِي التَّقْرِيرِ
مُشْتَرَكًا مَعَ الْكِتَابِ الْمُحْكَمِ
فِي سُنَّةٍ تَجْرِي بِلَا ارْتِيَابِ



الْمُقَدِّمَةُ

الحمد لله حمد الشاكرين، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما ينبغي لعزّ جلال الله، وكرم وجهه، وعظيم سلطانه، لا إله إلا الله العليّ العظيم.

وأستعينه عزّوجلّ في كل ما آتني وأذّر، استعانة عبداً معترفاً بالعجز والزلل والتقصير، ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الرحيم.

وأستهديه - عزّ شأنه - بهداه، الذي هو مصدر كل خير، ومفتاح كل فضل وبرّ، وطريق كل صلاح وفلاح، وهو السميع العليم، وأستغفره لما قدّمت، وما أخرت، وما أسررت، وما أعلنت، وما هو أعلم به منّي، وهو الغفور الحليم.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ذو الملك والملكوت والعزّة والجبروت، الحيّ الذي لا يموت، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، هو الرحمن الرحيم.

وأشهد أن محمداً عبداً لله ورسوله، وأمينه على وحيه وخليفه، بعثه الله بالشرعية الغرّاء، والملة السمحاء، والذكر الحكيم، بعثه بذلك والدنيا كلها ظلاماً بظلمات بعضها فوق بعض، فهدى الله به بعد الضلالة، وبصر به بعد العمى، وأغنى به بعد العيلة، وفقّه به في الدين من أراد به خيراً، إنه بكل شيء عليم.

اللهم صلّ وسلّم وبارك عليه وعلى آله وصحبه الذين جاهدوا في الله حق جهاده، ابتغاء وجهه، ورجاء نيل رحمته ورضاه، فهّدوا إلى الطيب من القول والعمل، وهّدوا إلى صراط مستقيم، صراط الله الذي له ملك السموات والأرض يُحيي ويميت، ويُعزّز ويذل، ويرفع ويخفض، ويهدي ويضل، ويصّح ويُسقم، ويفعل ما يشاء، وهو العزيز الحكيم.

أما بعد:

فإنَّ تصنيف الكتب لا يتمُّ إلا بعد النظر في الكتب، وإن النظر في الكتب طلبٌ للعلم، وإن السير في طلب العلم الشرعي، ووعيه والعمل به، ونشره، والدعوة إليه، والصبر على الأذى فيه، أحدُ الجهادين في سبيل الله، ومن أجلَّ القُرْبَات، وأزكى الباقيات الصالحات؛ إذ به أرسل الله رسَلَه الكرام، وبعث أنبياءه العظام، وورثه عنهم الصالحون من الأنام، ومن أجله خلق الله المكلفين من العوالم، كما دلَّ على ذلك كتابُ الله العظيم، وصحيح سنة النَّبيِّ الكريم، عليه من ربِّه أفضلُ التحية وأتمُّ التسليم، وجرت به الأفلام، وزخرت به دواوين الإسلام، نظمًا ونثرًا، يرجو أهلها رحمة الملك العلام.

وحيث إن لمعرفة أحكام شريعة الإسلام وسائل تُعين على فهمها فهما صحيحًا، فإنه ينبغي لطالب العلم ويجدر به أن يتعلَّم من تلك الوسائل ما يُعينه على فهم الأحكام الشرعية على اختلاف أنواعها؛ كي يصبح ذا حكمة جليَّة، يضع كلَّ شيء في موضعه، مستعينًا بتلك الوسائل على فهم ما يجب فهمه من علوم الشريعة الغراء، والمحجَّة البيضاء.

بيت القصيد:

ولمَّا كان من جملة الوسائل لفهم الكتاب والسنة «فن أصول الفقه»، فقد أحببت أن أرمي مع فحول المؤلِّفين فيها بسهم، مستضيئًا بنور ما قبسوا، قاطعًا من ثمار ما غرسوا، ناقلًا من كتبهم، ومقتفيًا أثرهم، تشبُّها بهم في التصنيف، «وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ».

وقد وقع اختيار طلابي الذين طلبوا مني أن أدرِّسهم هذه المادة، على دراسة منظومة: «وَسِيلَةُ الْخُصُولِ إِلَى مُهِمَّاتِ الْأُصُولِ»، لناظمها شيخنا الجليل حافظ بن أحمد ابن علي الحكمي - رحمنا الله وإيَّاه، وغفر لنا وله -، فقمتم بتعليقات خفيفة، في جمل

لطيفة؛ لتبقى في أيدي من شاء الله من طلاب العلم، وذلك للرجوع إليها، واستذكارها عند الحاجة إليها، فإنَّ العلم لا يُحفظ إلا بالتقيد غالبًا.

هذا وقد سَمَّيت تعلّيقاتي الخفيفة ذات الجمل اللطيفة:

«الْجُهْدُ الْمَبْدُولُ فِي تَنْوِيرِ الْعُقُولِ بِشَرْحِ وَسِيلَةِ الْخُصُولِ إِلَى مُهِمَّاتِ الْأُصُولِ»

وأرجو من الله عَزَّوَجَلَّ قبوله، والثواب عليه، ودوام الانتفاع به، إنه خير مسؤل.

وصلَّى الله على عبده ورسوله محمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم.



مَنْظُومَةُ وَسِيلَةِ الْخُصُولِ

إِلَى مُهِمَّاتِ الْأُصُولِ

الْحَمْدُ لِلْعَدْلِ الْحَكِيمِ الْبَارِي	الْمُسْتَعَانَ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ
ذِي الْحِكْمَةِ الْبَالِغَةِ الْعَلِيَّةِ	وَالْحُجَّةِ الدَّامِغَةِ الْقَوِيَّةِ
قَضَى بِكَوْنِ مَا يَشَاءُ فَأَبْرَمَهُ	وَشَرَعَ الشَّرْعَ لَنَا فَأَحْكَمَهُ
بِأَنَّهُ الرَّبُّ بِلَا مُنَازَعَةٍ	وَهُوَ الْإِلَهُ الْحَقُّ لَا نِدَّ مَعَهُ
فَبِالْقَضَاءِ نُؤْمِنُ وَالتَّائِلُهُ	بِشَرْعِهِ فَالْخَلْقُ وَالْأَمْرُ لَهُ
وَكُلُّهَا تَصْدُرُ عَنْ مَشِيئَتِهِ	وَعِلْمِهِ وَعَدْلِهِ وَحُكْمَتِهِ
أَحْكَمَ كُلَّ الْخَلْقِ بِالْإِتْقَانِ	وَالْأَمْرِ بِالْعَدْلِ وَبِالْإِحْسَانِ
أَحْمَدُهُ وَالْحَمْدُ مِنْ إِنْعَامِهِ	إِذْ ذَكَّرْنَا إِيَّاهُ مِنْ إِنْهَامِهِ
ثُمَّ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامُ الْمُسْتَمِرَّ	عَلَى الَّذِي اسْتَقَامَ مِثْلَ مَا أُمِرَ
نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَالْآلِ	وَصَحْبِهِ وَمَنْ بِخَيْرٍ تَالِ

«الكلام على البسملة»:

(أ) من حيث مكانتها من الكتاب العزيز.

(ب) ومن حيث إعرابها ومعناها.

(ج) ومن حيث فضلها وبركتها.

فأما من حيث مكانتها من الكتاب العزيز: فقد اتفق العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَى أَنَّ «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» بَعْضُ آيَةٍ مِنْ سُورَةِ «النمل»، وَذَلِكَ فِيمَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْ قَوْلِ مَلِكَةِ سَبَأَ: ﴿قَالَتْ يَأْتِيَهَا الْمَلَأُ إِلَى أَلْفَى إِلَيَّ كَيْدٌ كَرِيمٌ﴾ (٣١) إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (٣٢) أَلَا تَعْلَمُونَ عَلَى وَأَتُونِي مُسْلِمِينَ ﴿ [البقرة: ٢٩ - ٣١]. وَأَمَّا مَا عدا ذَلِكَ، فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي شَأْنِهَا عَلَى أَقْوَالٍ:

حيث قال بعضهم: إِنَّهَا إِحْدَى ^(١) آيَاتِ الْفَاتِحَةِ السَّبع.

وقال البعض الآخر: إِنَّهَا آيَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ مِنْ سُورِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

وقال آخرون: إِنَّهَا آيَةٌ أُنْزِلَتْ لِلْفَصْلِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الَّذِي رَجَّحَهُ

الْجُمْهُورُ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ (٧٨٨): عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَعْرِفُ فَصْلَ السُّورَةِ حَتَّى يَنْزِلَ عَلَيْهِ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)» ^(٢).

هَذَا، وَيَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْخِلَافُ خِلَافٌ آخَرٌ، وَهُوَ حُكْمُ الْقِرَاءَةِ بِهَا فِي الصَّلَوَاتِ الْجَهْرِيَّةِ وَالسَّرِّيَّةِ.

فَالْقَائِلُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِأَنَّهَا إِحْدَى آيَاتِ الْفَاتِحَةِ أَوْجَبُوا الْقِرَاءَةَ بِهَا كغَيْرِهَا مِنْ

بَقِيَّةِ آيَاتِ الْفَاتِحَةِ، وَقَالُوا: بِمَشْرُوعِيَةِ الْجَهْرِ بِهَا فِي الصَّلَاةِ الْجَهْرِيَّةِ، وَالْإِسْرَارِ بِهَا فِي الصَّلَاةِ السَّرِّيَّةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُسْقَطَ بِحَالٍ.

وَمِنْ لَازِمِ قَوْلِهِمْ أَنَّ مَنْ تَرَكَهَا عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ الْفَاتِحَةَ بِمَجْمُوعِ آيَاتِهَا

رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ، وَلَهُمْ فِي الْقَوْلِ بِمَشْرُوعِيَةِ الْجَهْرِ بِهَا فِيمَا يُجْهَرُ بِهِ مِنَ الصَّلَوَاتِ

أَدْلَةٌ مِنْهَا: حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قِرَاءَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ:

«كَانَتْ مَدًّا»، ثُمَّ قَرَأَ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، يَمْدُ بِسْمِ اللَّهِ، وَيَمْدُ بِالرَّحْمَنِ، وَيَمْدُ

بِالرَّحِيمِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ^(٣). وَمِثْلُ هَذَا النَّصِّ عِنْدَ ابْنِ حِبَّانَ وَالْحَاكِمِ وَالدَّارِقُطْنِيِّ

وَالْبَيْهَقِيِّ ^(٤) رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

(١) أي: الآية الأولى من آيات الفاتحة.

(٢) قال الألباني: «إسناده صحيح على شرط الشيخين». «صحيح أبي داود» (٣/٣٧٣) [٧٥٤].

(٣) أخرجه البخاري في كتاب: «فضائل القرآن»، باب: «مدّ القراءة»، رقم [٥٠٤٦].

(٤) أخرجه ابن حبان «الإحسان» (٦٣١٧-الرسالة)، والحاكم (١/٣٥٨-مصطفى عطا)، والدارقطني

(٢/٧٧-الرسالة)، والبيهقي (٢/٦٧-٦٨-محمد عطا).

والقائلون: إنها آيةٌ مستقلةٌ من أوَّل كلِّ سورةٍ ما عدا براءة، أو: إنها أنزلت للفصل بين السورتين، قالوا: لا يُشرعُ الجهرُ بها، بل الإسرار بها هو المشروع؛ لحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حيث قال: «صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَعَلِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَكَانُوا لَا يَجْهَرُونَ بِـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾»^(١).

وقد ارتضى هذا القول وذهب إليه كثيرٌ من أصحاب النبي ﷺ وأئمة الفقه^(٢) من بعدهم.

أما القائلون: إن ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ليست آيةً من الفاتحة، ولا من غيرها، وإن قراءتها مكروهةٌ سرًّا وجهراً في الفريضة دون النافلة، فلا دليل معهم يصلح للاحتجاج به والاعتماد عليه؛ كما ذكر العلماء ذلك، والحقيقة أن القول الذي تجتمع به أدلة الإسرار بالبسملة والجهر بها هو مشروعية كلِّ من الإسرار والجهر في الصلاة الجهرية، والإسرار أكثر، وكونه أكثر لا يقلل من مشروعية الجهر؛ لصراحة أدلته، وهذا البحث استوفيته في كتاب: «الأفنان الندية»^(٣).

(١) أخرجه أحمد (١٢٨٤٥- الرسالة) واللفظ له، والنسائي في كتاب «الافتتاح»، باب «ترك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم»، رقم [٩٠٧].

وأخرجه البخاري في كتاب «الصلاة»، باب: «ما يقول بعد التكبير»، رقم [٧٤٣]، ومسلم في كتاب «الصلاة»، باب: «حجّة من قال: لا يُجهر بالبسملة»، رقم [٣٩٩]، بمعناه، ومسلم في رواية: «عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِـ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، لَا يَذْكُرُونَ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا».

(٢) منهم: ابن عباس، وابن عمر، وابن الزبير، وأبو هريرة، وعطاء بن أبي رباح، ومكحول، وطاوس، والشافعي، وأحمد - رحمهم الله، ورضي عنهم -.

(٣) (ج ١/ ص ٣٥٠-٣٥٢).

وأما ما يتعلّق بإعرابها ومعناها، فسأوضّحه فيما يلي:

أما إعرابها: فالباء في «بسم الله» حرف جرّ أصلي، و«اسم» مجرورٌ بها، والجارُّ والمجرور وما أضيف إليه متعلّقٌ بمحذوفٍ تقديره: «بسم الله أبداً»، ويصحُّ أن يقدر المحذوف: «أبدأ بسم الله»، و«الرحمن الرحيم» اسمان كريهان وقعا صفتين للفظ الجلالة قبلهما، تابعين له في الإعراب، وفيهما أوجهٌ أخرى، تراجع لهما كتب النحو.

وأما معناها: فالباء للاستعانة، والاسم في اللغة: هو المسمّى، وفي الاصطلاح: كلمةٌ دلّت على معنى في نفسها، ولم تقترن بزمان.

والله: علّم على الذات المقدسة، ومعناه: ذو الألوهية والعبودية على الخلق أجمعين، في عالم السموات والأرضين، وما بينهما.

وكلُّ أسماء الله الحسنى تضاف إلى لفظ الجلالة «الله»، كما في قوله سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ الآية [الإعراف: ١٨٠].

وعلى هذا؛ فإنك تقول: الرحمن، الرحيم، العزيز، العليم، السميع، البصير، ونحوها من أسماء الله الحسنى، ولا يصحُّ أن تقول: «الله» من أسماء الرحمن، أو الرحيم، ونحو ذلك، ويؤكد هذا المعنى قول النبي ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا^(١) دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(٢).

(١) قلت: ومعنى إحصائها - والله أعلم -: فهم ما دلّت عليه من المعاني العظيمة ممّا يتعلّق بأصل الدين، وقاعدته، كالإيمان بالله ذاتاً، وأسماء، وصفات، ظاهراً وباطناً، والعمل بجميع أنواع التوحيد الثلاثة، ولوازمها، وحقوقها، ومكملاتها، على سبيل الدوام، وعدم اجتراح ما يناقضها من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة. وليس المراد من حفظها استظهارها وسردها بين آونة وأخرى، بدون فهم لما دلّت عليه من المعاني، ولا عمل بها جاءت تقرّره من وجوب التوحيد، وتحقيقه على مراد الله، ومراد رسوله ﷺ، والله أعلم.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب: «التوحيد»، باب: «إِنَّ لِلَّهِ مِائَةً اسْمًا إِلَّا وَاحِدًا»، رقم [٧٣٩٢]، ومسلم في

وقد اختلف علماء اللغة في اشتقاق لفظ الجلالة «الله» وعدم اشتقاقه، والراجحُ اعتباره مشتقاً من أَلِهٍ يُؤْلَهُ إِلَهَةً أو أُلُوْهِيَةً، أي: بمعنى عَبْدٍ يُعْبَدُ عِبَادَةً، إذن فالله المألوه، أي: المعبود وحده، وأما الرحمن والرحيم: فهما اسمان كريهان مشتقان من الرحمة، دالان على المبالغة، فالرحمن: دالٌّ على الرحمة العامة التي وسعت كلَّ شيء، وعمت كلَّ حيٍّ، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿الرَّحْمَنُ ۝ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۝﴾ [الحج: ١ - ٢]. والرحيم: دالٌّ على الرحمة الخاصة التي كتبها الله لأوليائه المتقين وحزبه المفلحين، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيماً ۝﴾ [الجز: ٤٣].

فإن هاتين الآيتين دليلٌ على إثبات صفة الرحمة العامة والخاصة، اللانقتين بعظمة الله وجلاله.

ورحم الله الإمام ابن قَيِّم الجوزية الذي قال: «الفرق بين الرحمن والرحيم [من حيث الدلالة على المعنى] أن الرحمن: اسمٌ دالٌّ على الصفة القائمة بالذات، [فهي صفة ذاتية]، والرحيم: اسمٌ دالٌّ على الصفة المتعلقة بالمرحوم [فهي صفة فعلية]»^(١).

وأما ما يتعلق بفضلها وبركتها، فقد جاءت نصوصٌ كثيرةٌ في السنة المطهرة تدلُّ على فضلها وخيرها وبركتها:

١ - منها: ما أورده ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ في تفسيره (١/ ١٢٠ - طيبة) معزواً إلى النسائي في «عمل اليوم والليلة»، وابن مردويه في «تفسيره»، من حديث خالد الحذاء، عن الهُجَيْمِيِّ، عن أبي مليح بن أسامة بن عمير، عن أبيه قال: كُنْتُ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ، فَعَثَرَ بِالنَّبِيِّ ﷺ، فَقُلْتُ: «تَعَسَّ الشَّيْطَانُ»، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «

⁼ كتاب «الذكر والدعاء»، باب: «في أسماء الله تَعَالَى وَفَضْلٍ مِنْ أَحْصَاهَا»، رقم [٢٦٧٧].
(١) انظر: «بدائع الفوائد» (١/ ٤٢ - عالم الفوائد).

«لَا تَقُلْ هَكَذَا، فَإِنَّهُ يَتَعَاضُّمْ حَتَّى يَكُونَ كَالْبَيْتِ؛ وَلَكِنْ قُلْ: بِاسْمِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ يَصْغُرُ حَتَّى يَكُونَ كَالدُّبَابَةِ»^(١).

٢- ومنها: ما جاء في استحباب النطق بها عند إرادة الرجل جماع أهله، أو أمته المملوكة ملكاً شرعياً، حيث جاء في الصحيحين من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ، قَالَ: بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا؛ فَإِنَّهُ إِنْ يُقَدَّرَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ أَبَدًا»^(٢).

قوله رَحِمَهُ اللَّهُ:

الْحَمْدُ لِلْعَدْلِ الْحَكِيمِ الْبَارِي الْمُسْتَعَانَ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ

فإن المراد بالحمد: كلمة ثناء أثنى الله بها على نفسه، وعلم عباده ليشنوا بها عليه، وذلك في مواضع كثيرة بما أوحاه الله إلى أنبيائه ورسله، ومنهم خيرهم وأفضلهم نبينا مُحَمَّدٌ ﷺ، قال الله عز وجل: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفتح: ٢].

وقال -عز من قائل-: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِيلِ وَكَبِيرَةً تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: ١١١].

(١) رواه النسائي في «عمل اليوم والليلة» [٥٥٥]، والحاكم (٣٢٥/٤) والطبراني [٥١٦]. قال النسائي: «هو خطأ» يعني: أخطأ من وصله، وصوب إرساله. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/١٣٢ - القدسي): «رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ، غَيْرُ مُحَمَّدِ بْنِ حُرَّانَ، وَهُوَ ثِقَةٌ». وصححه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» [٣١٢٨].

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «الدعوات»، باب: «مَا يَقُولُ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ»، رقم [٦٣٨٨]، ومسلم في كتاب «النكاح»، باب: «مَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَهُ عِنْدَ الْجَمَاعِ»، رقم [١٤٣٤].

وقال جل وعلا: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ الآية [الأنعام: ١٠١].

[الأنعام: ١٠١].

وقال -وقوله الحق-: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ الآية [الكهف: ١].

كما قال -وقوله الفصل-: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَكِ رُسُلًا أُولَى

أَجْنَحٍ مَشْنَى وَثُلُثَ وَرُبْعَ﴾ الآية [فاطر: ١].

وغيرها من الآيات القرآنية التي علّم الله سبحانه وتعالى فيها عباده، ليثنوا عليه ثناءً بألستهم مستمداً من الإيمان في قلوبهم التي امتلأت بمحبته، وتعظيمه للذين يفوقان كلّ شيء مما أذن الله في محبته وتعظيمه، وكم من نصوص وآثار قد جاءت في فضل «الحمد لله» التي تُعتبر كلمة كلّ شاكر لله، ومُقدّر له حقّ قدره.

من ذلك: ما رواه الإمام أحمد رحمه الله من حديث الأسود بن سريع رضي الله عنه قال: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا أُشِيدُكَ حَمْدَ حَمْدُ بِهَا رَبِّي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. فَقَالَ ﷺ: «أَمَّا إِنَّ رَبَّكَ يُحِبُّ الْحَمْدَ»^(١).

ومن ذلك: ما جاء في جامع الترمذي وغيره من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «أَفْضَلُ الذِّكْرِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَفْضَلُ الدُّعَاءِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ»^(٢).

ومن ذلك: ما رواه ابن ماجه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال

(١) أخرجه أحمد في مسنده رقم (١٥٥٨٦-الرسالة)، وسنده صحيح، وهو في «الصحيحة» للألباني [٣١٧٩].

(٢) أخرجه الترمذي في سننه: أبواب «الدعوات»، رقم [٣٣٨٣]، وابن ماجه في كتاب «الأدب»، باب: «فَضْلُ الْحَامِدِينَ»، رقم [٣٨٠٠]. وإسناده حسن. انظر: «الصحيحة» للألباني [١٤٩٧].

رسول الله ﷺ: «مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَى عَبْدٍ نِعْمَةً، فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ؛ إِلَّا كَانَ الَّذِي أُعْطِيَ -يعني: من هدايته للحمد- أَفْضَلَ مِمَّا أَخَذَ»^(١).

ومن ذلك: ما قاله ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «الْحَمْدُ لِلَّهِ كَلِمَةٌ كُلُّ شَاكِرٍ»^(٢).
وغير ذلك من النصوص القرآنية، والنبوية، والآثار الموافقة لها التي جاءت في فضل «الحمد لله».

وقال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير صدر «سورة الفاتحة» نقلاً عن ابن جرير رَحِمَهُ اللَّهُ: «الحمد لله»: كلمة شكر خالصاً، دون سائر ما يُعبد من دونه، ودون كل ما برأ من خلقه، بما أنعم على عباده من النعم التي لا يحصيها العدد، ولا يُحيط بعددها غيره أحدٌ، من غير استحقاق منهم ذلك عليه، فلربنا الحمدُ على ذلك أولاً وآخرًا»^(٣).

والألف واللام في «الحمد» لاستغراق جميع أجناس الحمد وصنوفه لله تَعَالَى، كما جاء في الحديث: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ كُلُّهُ، وَلَكَ الْمُلْكُ كُلُّهُ، وَبِيَدِكَ الْخَيْرُ كُلُّهُ، وَإِلَيْكَ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ»^(٤). الْحَدِيثُ^(٥).

(١) أخرجه ابن ماجه في كتاب «الأدب»، باب: «فضل الحامدين»، رقم [٣٨٠٥]. وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤/ ١٣١): «إسناده حسن، شبيب بن بشر مُتَخَلَّفٌ فِيهِ». ووافقه الألباني كما في «الضعيفة» (٢٥/ ٥).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٢٨-الباز) بمعناه.

(٣) «تفسير ابن كثير» (١/ ١٢٨-طيبة) باختصار.

(٤) قطعة من حديث أخرجه أحمد [٢٣٣٥٥]. قال الهيثمي في «المجمع» (١/ ٩٦): «فِيهِ رَأْيٌ لَمْ يُسَمَّ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ». وله شاهد عن رفاعه بن رافع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوف، أخرجه إسحاق بن راهويه كما في «المطالب العالية» لابن حجر (٣/ ٨٣٤ رقم ٤٤٧ - المطالب العالية) وأبو بكر البرقاني في «المستخرج على البخاري» كما في «الجمع بين الصحيحين» للحمدي (٣/ ٤٧٤). قال الحافظ ابن حجر: «عَلَى سَرَطِهِ - أي البخاري - وَهُوَ هُنَا غَيْرُ مَرْفُوعٍ، وَأَظُنُّ أَنَّ حُكْمَهُ الرَّفْعُ».

(٥) «تفسير ابن كثير» (١/ ١٣١).

وأما الفرق بين الحمد والشكر من حيث الدلالة على المعنى؛ قيل: إنهما مترادفان لمعنى واحد، وهو الثناء على الله، وقيل: إن «الحمد» معناه: الثناء باللسان على الجميل الاختياري، نعمة كان أو غيرها، حيث يصح أن تقول: حمدت فلاناً على جميل صنعه وإحسانه، وحمدته على شجاعته وظرافته، وأما «الشكر» فعلى النعمة خاصة، ويكون بالقلب واللسان والجوارح.

وعند التفريق بينهما يكون بينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجه؛ إذ يجتمعان في الثناء باللسان على النعمة، وينفرد الحمد بالثناء على ما ليس بنعمة من الجميل الاختياري، وينفرد الشكر بالثناء بالقلب والجوارح على خصوص النعمة.

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «لِلْعَدْلِ الْحَكِيمِ الْبَارِي» أي: أن العدل اسمٌ من أسماء^(١) الله؛ إذ هو العدل الذي لا يجور في شيء من خلقه، وأمره، ولا يميل إلى شيء فيه ظلم لعباده، فقد نزه نفسه عن الظلم، بل وعن إرادة الظلم، فقال - عز من قائل -: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الْعَنْكَرَانِ: ١٠٨].

وقال سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾

[طه: ١١٢]

وقال في الحديث القدسي: «يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالَمُوا»^(٢).

(١) يظهر أن اعتبار الشيخ العدل اسمًا من أسماء الله الحسنى، مأخوذٌ من قول بعض السلف: «الله حَكَمٌ عَدْلٌ». أو أنه اعتبر ذلك من باب الإخبار عن عدل الله - عز شأنه -.

(٢) قطعة من حديث أخرجه مسلم في كتاب «البر والصلة والآداب»، باب «تَحْرِيمِ الظُّلْمِ»، رقم [٢٥٧٧]، من حديث أبي ذر الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وحذر عباده من الوقوع فيه في كتابه العظيم، وصحيح سنة النبي الكريم ﷺ حيث قال عز وجل: ﴿وَمَنْ يَظْلِمِ مِنْكُمْ نَذَابًا عَذَابًا كَبِيرًا﴾ [البقرة: ١٩].

وقال ﷺ: «اتَّقُوا الظُّلْمَ، فَإِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١). أخرجه مسلم من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهو حديث صحيح.

وقال ﷺ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يُسْلِمُهُ، وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبَاتِ الدُّنْيَا فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبَاتِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢).

ففي هذه النصوص الكريمة بيان أن الظلم نقصٌ وحرام، فيجب أن ينزه الربُّ تبارك وتعالى عنه، وبجانب تنزيهه سُبْحَانَهُ عن الظلم - بل وعن إرادته - فإنه يجب أن نثبت له صفة العدل؛ لما فيه من الكمال الذي يستحقُّه الكامل عز وجل ذاتاً، وصفاتٍ، وأسماءً، وأفعالاً، وتصرفاً، وأمرًا، ونهيًا، وتكليفًا.

ألا وإن شعار المؤمن: «الله حكم عدل» يقضي بالعدل، ويأمر به، ويحبه ويرضاه، ويدعو المكلفين أن يحققوه في تعاملهم معه سُبْحَانَهُ، وفي تعاملهم مع غيرهم من مخلوقاته في حدود الشرع الشريف، والدين القويم الخفيف.

(١) قطعة من حديث أخرجه مسلم في كتاب «البر والصلة والآداب»، باب: «تَحْرِيمُ الظُّلْمِ»، رقم [٢٥٧٨].

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «المظالم والغصب»، باب: «لَا يَظْلِمُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ وَلَا يُسْلِمُهُ»، رقم [٢٤٤٢]، ومسلم في كتاب «البر والصلة والآداب»، باب: «تَحْرِيمُ الظُّلْمِ»، رقم [٢٥٨٠]، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقوله رَحْمَةُ اللَّهِ: «الْحَكِيم» أي: أن الحكيم اسمٌ من أسماء الله الحسنى، دالٌّ على صفة جليلة؛ وهي صفة الحكمة؛ فهو سبحانه الذي يضع الأشياء في مواضعها بإتقان، لا معقَّب لحكمه، ولا رادَّ لقضائه، ولا اعتراض على أقداره، له ما في السموات والأرض، وهو العزيز الحكيم.

وقوله رَحْمَةُ اللَّهِ: «الْبَارِي» أي: أن الله هو الباري الذي برأ الخلق؛ حيث أوجدهم بقدرته من العدم، وهذا اسمٌ له سُبْحَانَهُ، لا يجوز أن يُطلق على سواه.

وقوله رَحْمَةُ اللَّهِ: «الْمُسْتَعَانِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ»: المراد بالمستعان به: هو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الذي أمر عباده بالاستعانة به في مُحْكَم التنزيل، وفي صحيح السنة، حيث قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الْقَاسِحَةُ: ٥].

وفي الحديث: «وَإِذَا اسْتَعْنَتْ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ...»^(١) [الْبَيْهَقِيُّ].

وفي الدعاء المأثور: «اللَّهُمَّ أَعْنِي عَلَى ذِكْرِكَ، وَشُكْرِكَ، وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ»^(٢).

«الْوَاحِدِ»: هو الله المتفرد بكل كمال وجلال، الإله الواحد الذي لا تصلح العبادة إلا له.

و«الْقَهَّارِ»: لخلقه بقدرته، فكلُّ شيء له متذلَّل، ومن سطوته خاشعٌ، ومن عقابه وَجِلٌ، قهر كلَّ مخلوق عِزَّةً وَحُكْمًا.

(١) قطعة من حديث أخرجه الترمذي في أبواب «صفة القيامة»، رقم [٢٥١٦]، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وقال: «حديث حسن صحيح».

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب «الصلاة»، باب «في الاستِغْفَارِ»، رقم [١٥٢٢]، والنسائي في كتاب «السهو»، باب: «نوع آخر من الدعاء»، رقم [١٣٠٣]، من حديث معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وصححه الألباني في «صحيح أبي داود» (٥/٢٥٣) [١٣٦٢].

قوله:

ذِي الْحِكْمَةِ الْبَالِغَةِ الْعَلِيَّةِ وَالْحُجَّةِ الدَّامِغَةِ الْقَوِيَّةِ
أي: أن الله موصوفٌ بالحكمة التامة التي هي صفةٌ من صفاته التي دلَّ عليها اسمُ
الحكيم.

و«الْبَالِغَةُ الْعَلِيَّةُ»: نعتان للحكمة، فالبالغة: التي قد انتهت في الكمال، والعلية:
مأخوذة من العلو، وهو السُّمو والرِّفعة.

والمعنى: أن الحكمة الإلهية يثبت لها الكمال المطلق الثابت للموصوف بها، وهو
الربُّ عزَّ وجلَّ.

و«الْحُجَّةُ»: أي: البرهان الذي يُدافع به الخصم حتَّى يَحِقَّ الحقُّ، ويذهب الباطل
ويضمحل.

«الدَّامِغَةُ»: العالية الغالبة. «الْقَوِيَّةُ»: جمعها قَوَى وقَوَى، وهي نقيض الضعف.

قوله:

قَضَى بِكَوْنِ مَا يَشَاءُ فَأَبْرَمَهُ وَشَرَعَ الشَّرْعَ لَنَا فَأَحْكَمَهُ
القضاء والقدر متلازمان، لا ينفكُّ أحدهما عن الآخر؛ إذ القضاء يُطلق ويرادُّ به:
الحُكم، ويطلق ويرادُّ به: الخلق، وقد يُرادُّ به غيرُ ذلك، والقَدَرُ المرادُّ به: التقدير، وقضاء
الله نوعان:

(أ) كوني. (ب) وديني.

فالديني: يجب الرضا به، وهو من لوازم الإسلام.

والكوني نوعان: نوعٌ يجب الرضا به، كالنعم التي يجب شكرها، ومن تمام شكرها: الرضا بها، ونوعٌ لا يجوز الرضا به كالمعائب، والذنوب، التي يسخطها الله، وإن كانت بقضاء الله وقدره، ومن القضاء ما يُستحبُّ الرضا به كالمصائب؛ لأن الله هو الذي قدرها؛ حكمةً منه وعدلاً، ورحمةً وفضلاً، هذا هو في الرضا بالقضاء الذي هو المَقْضِي، وأما القضاء الذي هو وصفُ الله وفعله، كعلمه وكتابته وتقديره؛ فالرضا به واجبٌ، من تمام الرضا بالله رباً وإلهاً ومُدبِّراً.

«فَأَبْرَمَهُ»: أي: أحكمه وأتقنه.

«الشَّرْعَ»: هو ما سنَّه الله لعباده من الدين، والشرعة: الدين.

و«أَحْكَمَهُ»: من الإحكام، وهو الإتيان.

والمعنى لهذا البيت: هو أن الله عَزَّجَلَّ قضَى كُلَّ شيءٍ أَرَادَهُ، وَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا، وَفَقَ حُكْمَتَهُ، وَأَحْكَمَهُ إِحْكَامًا جَلِيًّا، فَمَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَإِنْ لَمْ تَشَأْ الْخَلِيقَةُ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، لَا لِعَدَمِ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ؛ وَلَكِنْ لِعَدَمِ إِرَادَتِهِ وَمَشِئَتِهِ لَهُ.

ومن جُمْلَةِ مَا أَرَادَهُ اللَّهُ وَقَدَّرَهُ وَقَضَاهُ: سَنُّ الشَّرَائِعِ لِلْأُمَمِ، وَجَعْلُهَا مُحْكَمَةً مُتَقَنَةً صَالِحَةً لِكُلِّ أُمَّةٍ مِنْ أُمَمِ الْأَرْضِ، كَمَا قَالَ عَزَّجَلَّ: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرْعَةً وَمِنْهَا جَا﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢٤٨]. أي: ديناً وطريقة.

قوله:

بِأَنَّهُ الرَّبُّ بِلاَ مُنَازَعَةٍ وَهُوَ الْإِلَهُ الْحَقُّ لَا نِدَّ مَعَهُ

«الرَّبُّ»: هو السيّد المالك المتصرّف، المربّي لجميع مخلوقاته، وتربيته لخلقهِ - عزَّ

شأنه - على نوعين:

(أ) تربية خاصة: بملائكته الكرام، ورسله، وأنبيائه العظام، وأتباعهم من عالم الإنس والجن، الذين رضوا بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً، وكان ذلك منهم على سبيل الصواب والتصديق والإخلاص والثبات والدوام.

(ب) وتربية عامة شاملة: لجميع مخلوقاته سُبحَانَهُ في سمواته، وأرضه، وبرّه وبحره، وما بين ذلك، وذلك بإنعامه عليهم بالخلق، والرزق، والمال، والولد، والأمن، والاستقرار، والتعليم بما لم يكونوا يعلمون، وغير ذلك من التربة بالنعم التي لا تدخل تحت الحصر لصاحب علم، أو عقل، أو قلم: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

ثم من حيث إطلاق لفظ «رب»، فإنه لا يُطلق مفرداً إلا على الله عَزَّوَجَلَّ، وأما إذا كان مضافاً إليه شيء، فإنه يُطلق على الله، وعلى غيره، بحسب المقام، فتقول: «رب العالمين»، كما يصح أن تقول: «رب الدار، ورب المال والمتاع ونحوهما».

«بَلَا مُنَازَعَةَ»: المنازعة: التخاصم والمجادبة.

و«إِلَٰهُهُ الْحَقُّ»: أي: ليس له مثيل، ولا شبيهة، ولا نظير، لا في ذاته، ولا في أسمائه، ولا في صفاته، ولا يستحقُّ أحدٌ من خلقه شيئاً من العبادة.

والمعنى المقصود من البيت هو: أن الربَّ عَزَّوَجَلَّ الذي انفرد بخلق الخلائق والتصرف المطلق فيها بما يشاء ويريد، وانفرد كذلك بسنِّ الشرائع، ولم يشاركه في ذلك مشارك، ولم ينازعه فيه منازع إلا من سفه نفسه، وألحد في الشرع، فإن الله الذي انفرد بذلك كله هو الذي يستحق أن يُعبد وحده، بكل ما تحمل كلمة العبادة من معنى.

قوله:

فَبِالْقَضَاءِ نُؤْمِنُ وَالتَّأَلُّهُ بِشَرْعِهِ فَالْخَلْقُ وَالْأَمْرُ لَهُ

«نُؤْمِنُ» أي: نصدق باطنًا وظاهرًا.

والإيمان عند أهل السنة والجماعة: «قولٌ باللسان، واعتقادٌ بالقلب، وعملٌ بالجوارح، يزيد بالطاعات، وينقص بالمعاصي»؛ لأدلة كثيرة تُطلب من مظانها. و«التَّائِبُ»: التَّعْبُدُ، والتَّسْكُ. و«الْخَلْقُ»: يُطْلَقُ ويرادُّ به: فعلُ الربِّ، ووصفه به، واختصاصه كذلك، ويطلق ويرادُّ به: المخلوقاتُ على اختلاف أجناسها، في أرض الله وسمواته وما بينهما، ما قد وُجد منها وما لم يوجد بعدُ.

و«الْأَمْرُ لَهُ»: سبحانه وحده، فلا يخالفُ فيه، ولا يُرَدُّ شيءٌ من أمره الذي أوبرمه وقدره، وقضاه، فهو الأمر، ومخلوقاته مأمورة، وفق علمه وعدله وحكمته، وفي حدود شرعه الشريف، ودينه القويم الخفيف.

والمعنى المقصود من هذا البيت هو: بيان أن المؤمن صاحب عقيدة صحيحة وسليمة: فهو يؤمن بالقضاء والقدر على طريقة أهل الحديث والأثر، ويعبد الله بشرعه المطهر، ويُقرُّ ويعتقد باطنًا وظاهرًا بأن الله له الخلق، وله الأمر، لا إله إلا هو، ولا ربَّ للمخلوقات سواه.

قوله:

وَكُلُّهَا تَصْدُرُ عَنْ مَشِيئَتِهِ وَعِلْمِهِ وَعَدْلِهِ وَحِكْمَتِهِ

الهاء في كلمة «كُلُّهَا» عائد على ما تقدَّم ذكره من القضاء والشرع، والخلق، والأمر، والعلم، والعدل، والحكمة، صفات للباري جَلَّ جَلَالُهُ لائقة بعظمته كاملة بكماله، أزليَّة بأزليَّته، باقية ببقائه الدائم، كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨].

والمعنى المقصود من البيت: أَنَّ كُلَّ قضاء وقدر، وكلَّ خلق وأمر، وكلَّ حدث في الكون، فإنَّما هو صادر عن إرادة الله الكونية، وبعلمه المحيط، وعدله التام، وحكمته البالغة.

قوله:

أَحْكَمَ كُلَّ الْخَلْقِ بِالْإِتْقَانِ وَالْأَمْرِ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ

أي: أحكم الخلق، أي: أتقن شأن جميع مخلوقاته وحده، دون سواه، فهي قائمة على هذين الأساسين العظيمين، هما العدل والإحسان في كل شيء من الأشياء، وفي كل شأن من شئون الدنيا والبرزخ والآخرة، وهذا هو المعنى المقصود بالبيت.

قوله:

أَحْمَدُهُ وَالْحَمْدُ مِنْ إِنْعَامِهِ إِذْ ذَكَّرْنَا إِيَّاهُ مِنْ إِنْهَامِهِ

تقدّم الكلام على الحمد بما فيه كفاية.

و«الإنعام»: مصدر أنعم؛ وهو العطاء من الله.

و«الذكر» المراد به: ذكرُ العبد ربّه، بأي نوع من أنواع الذكر الشرعي بكيفيته

الشرعية.

والمعنى: أَنَّ الله عَزَّجَلَّ هو المستحق لأن يُحمَد ويُشكَّر فلا يُكفر، ويذكر فلا يُنسى، وكلُّ من شكر الشاكرين، وذكر الذاكرين من إفضال ربِّ العالمين، وإلهام فاطر السموات والأرضين، وصدق الله عَزَّجَلَّ: ﴿وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ تُمْرَأَ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْتَرُونَ﴾ [التَّحَالُ: ٥٣].

قوله:

ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْمُسْتَمَرُّ عَلَى الَّذِي اسْتَقَامَ مِثْلَ مَا أُمِرَ
نَبِينَا مُحَمَّدٍ وَالْأَلِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ بِخَيْرٍ تَالِ

صلاة الله على عبده ورسوله مُحَمَّد ﷺ ذكره له، وثناؤه عليه في الملاء
الأعلى، كما ذكر ذلك البخاري^(١) عن أبي العالية رَحِمَهُمَا اللَّهُ، وأثبت ذلك سُبْحَانَهُ بقوله
الحق: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ
رَحِيمًا﴾ [الْأَنْزِلَاتِ: ٤٣].

ويا لله! كم من خير وصلاح يُرجى، وفوز وفلاح يؤمل من صلاة الله عَزَّوَجَلَّ على
عبده ورسوله مُحَمَّد ﷺ، وكم يُرجى منها -أيضا- من دفع للآفات وصرف
للشُرور.

و«السَّلَام»: اسمٌ مصدر «تسليماً»، وهو بمعنى: طلب السلامة للرسول ﷺ
من كل سوء ومكروه، والسلام اسمٌ من أسماء الله الحسنى، جاء ذلك فيما رواه البخاري
عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ»^(٢). من
حديث طويل.

ومعنى السلام: البراءة والخلاص من جميع النقائص والعيوب، أو هو الذي يُسَلِّمُ
على عباده المؤمنين في الدار الآخرة، وكلا المعنيين صحيحٌ.

(١) في صحيحه (٥٣٣/٨ - فتح الباري): كتاب «التفسير»، باب: «قول الله تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ
يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾» [الْأَنْزِلَاتِ: ٥٦].

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «التوحيد»، باب: «قول الله تَعَالَى: ﴿السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ﴾» [الْحَشْرِ: ٢٣]، رقم
[٧٣٨١].

«عَلَى الَّذِي اسْتَقَامَ مِثْلَ مَا أُمِرَ» يعني: النَّبِيُّ الْكَرِيمَ، والرسول العظيم، مُحَمَّدًا ﷺ، فإن الله أمره بالاستقامة في قوله الحق: ﴿فَاسْتَقِمَّ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [هُود: ١١٢].

وقال عَرَجَلٌ: ﴿فَلَيْدَالِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمَّ كَمَا أُمِرْتُ وَلَا نَبِّجْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [الشورى: ١٥]، وقد امتثل النَّبِيُّ ﷺ أمر رَبِّهِ، فاستقام على طاعة رَبِّهِ، وتبليغ رسالته، حتَّى أكمل الله لنا الدين، فجاءه من رَبِّهِ اليقين.

و«النَّبِيُّ» قيل: هو مَنْ أُوْحِيَ إِلَيْهِ، وَلَمْ يُؤْمَرْ بِالتَّبْلِيغِ، وقيل: هو مَنْ أُوْحِيَ إِلَيْهِ لِيَجِدَّ شَرِيعَةً مِنْ كَانَ قَبْلَهُ مِنْ إِخْوَانِهِ الْمُرْسَلِينَ، و«مُحَمَّدٌ»: اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الرَّسُولِ ﷺ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]. فهو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ قُصَيٍّ بْنِ كِلَابٍ بْنِ مُرَّةَ بْنِ كَعْبٍ بْنِ لُؤَيٍّ بْنِ غَالِبٍ بْنِ فِهْرٍ بْنِ مَالِكٍ بْنِ النُّضْرِ بْنِ كِنَانَةَ بْنِ خَزِيمَةَ بْنِ مَدْرَكَةَ بْنِ إِيَّاسٍ بْنِ مُضَرَ بْنِ نَزَارٍ بْنِ مَعَدٍ بْنِ عَدْنَانَ، مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَدَ ﷺ عَامَ الْفِيلِ، وَتَوَفَّى فِي السَّنَةِ الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ، وَلَهُ مِنَ الْعُمُرِ ثَلَاثٌ وَسِتُّونَ سَنَةً.

و«الْأَلَّ»: الْمُرَادُ بِهِمْ: أَلُّ النَّبِيِّ، أَي: أَتْبَاعُهُ عَلَى دِينِهِ، النَّاصِرُونَ لِمَا جَاءَ بِهِ، وَالِدَاعُونَ إِلَيْهِ بِعِلْمٍ وَحِكْمَةٍ وَصِدْقٍ وَإِخْلَاصٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، سَوَاءٌ كَانُوا مِنَ الْعَرَبِ أَمْ مِنَ الْعَجَمِ، وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ أَهْلُ بَيْتِهِ الْمُؤْمِنُونَ، وَزَوْجَاتُهُ الطَّاهِرَاتُ، وَذُرِّيَّتُهُ، وَصَحْبُهُ الْكَرَامُ مِنَ مُهَاجِرِينَ وَأَنْصَارٍ، وَرَحِمَ اللَّهُ الْقَائِلَ:

أَلُّ النَّبِيِّ هُمْ أَتْبَاعُ مِلَّتِهِ عَلَى الشَّرِيعَةِ مِنْ عُجَمٍ وَمِنْ عَرَبٍ

لَوْ لَمْ يَكُنْ آلُهُ إِلَّا قَرَابَتَهُ صَلَّى الْمُصَلِّي عَلَى الطَّاعِي أَبِي لَهَبٍ

و«الصَّحْبُ»: جَمْعُ صَحَابِي، وَالصَّحَابِيُّ: مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ مُؤْمِنًا بِهِ، وَلَوْ لَحِظَتْ، وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ، وَلَوْ تَحَلَّلَتْ رَدَّةً فِي الْأَصْح، وَكَمْ لِأَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ خِصَائِصٍ وَمَزَايَا وَفَضَائِلٍ، وَيَكْفِي فِي بَيَانِ ذَلِكَ مَا وَصَفَهُمُ اللَّهُ بِهِ فِي مُحْكَمِ كِتَابِهِ؛ حَيْثُ قَالَ - وَقَوْلُهُ الْحَقُّ -: ﴿وَالسَّيِّئُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٠٠].

وَقَالَ أَيْضًا: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التَّوْبَةُ: ١١٧].

وَقَالَ - عَزَّ مِنْ قَائِلٍ - مَبِينًا فَضْلَهُمْ وَشَرَفَهُمْ: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الْفَتْحُ: ١٨].

وَقَالَ - عَزَّ مِنْ قَائِلٍ -: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَبَّعُوا رُكْعًا سُجَّدًا يُبْغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَفَازَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيُغَيِّظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الْفَتْحُ: ٢٩].

كَمَا جَاءَ وَصَفَهُمُ الْحَسَنُ وَذَكَرَهُمُ الطَّيِّبُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَأَرْضَاهُمْ - فِي صَحِيحِ السَّنَةِ الْمُطَهَّرَةِ.

ففي صحيحي البخاري ومسلم، من حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ». قَالَ عِمْرَانُ: فَلَا أَذْرِي، أَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ قَرْنِهِ مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا^(١)... الْجَدِيدُ.

وفي صحيحي البخاري ومسلم عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ»^(٢).

وكم من بشرى لهم كريمة مِّنْ لَا يَنْطِقُ عَنْ الْهَوَى ﷺ، مِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ مِّمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ»^(٣)، وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَعَلَّ اللَّهَ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: ااعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ وَجِبَتْ لَكُمْ الْجَنَّةُ، أَوْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»^(٤). وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ نِعْوَتِهِمْ وَفَضَائِلِهِمْ كَثِيرٌ، وَكَفَى بِالصُّحْبَةِ فَضْلًا وَإِحْسَانًا وَشَرَفًا.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ «الْمَنَاقِبِ»، بَاب: «فَضَائِلُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ»، رَقْم [٣٦٥٠]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ «فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ»، بَاب: «فَضْلُ الصَّحَابَةِ ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ»، رَقْم [٢٥٣٥].

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ «الْمَنَاقِبِ»، بَاب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ مَتَّخِذًا خَلِيلًا» رَقْم [٣٦٧٣]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ «فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ»، بَاب: «تَحْرِيمُ سَبِّ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ»، رَقْم [٢٥٤٠] عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ «السُّنَنِ»، بَاب «فِي الْخُلَفَاءِ»، رَقْم [٤٦٥٣]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «أَبْوَابِ الْمَنَاقِبِ»، بَاب: «فِي فَضْلِ مَنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ»، رَقْم [٣٨٦٠]، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ «الْمَغَازِي»، بَاب: «فَضْلُ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا»، رَقْم [٣٩٨٣]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ «فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ»، بَاب: «مِنْ فَضَائِلِ أَهْلِ بَدْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَقِصَّةِ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ»، رَقْم [٢٤٩٤]، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثُمَّ هُمْ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَأَرْضَاهُمْ - عَلَى مَرَاتِبَ، عُرِفَتْ بِالتَّبَعِ وَالْإِسْتِقْرَاءِ.

المرتبة الأولى: السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار.

المرتبة الثانية: أهل بدر.

المرتبة الثالثة: أهل أحد، ثُمَّ أَهْلُ الثَّبَاتِ فِي غَزْوَةِ الْأَحْزَابِ الَّتِي نَجَمَ فِيهَا النِّفَاقُ،

ثُمَّ أَهْلُ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ، ثُمَّ مَنْ هَاجَرَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ هَاجَرَ مِنْ بَعْدِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ، وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى.

و«مَنْ بِخَيْرٍ تَالٍ»: الْخَيْرُ ضِدُّ الشَّرِّ، وَالْمُرَادُ بِ: «التَّالِي» : التَّابِعُ لَهُمْ بِخَيْرٍ، وَيَدْخُلُ

فِي ذَلِكَ دُخُولًا أَوْلِيَا التَّابِعُونَ الَّذِينَ أَخَذُوا عِلْمَ الشَّرِيعَةِ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُمْ طَبَقَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ، وَفِيهِمْ أئِمَّةُ الْفَتْوَى، وَأَهْلُ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ، رَوَايَةٌ

وَدِرَايَةٌ فِي كُلِّ مَصْرٍ مِنَ الْأَمْصَارِ، وَيَا اللَّهُ كَمْ لَهُمْ مِنْ فَضْلٍ، وَكَمْ حَازُوا مِنْ شَرَفٍ بِسَبَبِ

حَمْلِهِمُ لِلْعِلْمِ، وَتَدْوِينِهِ، وَالْعَنَايَةِ بِتَبْلِيغِهِ، وَنَشْرِهِ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ سِيرِهِمُ الْعَطَرَةِ،

وَتَرَاجُمِهِمُ النَّيِّرَةِ، وَيَلْحَقُ بِهِمْ فِي الْأَجْرِ وَالْفَضْلِ كُلُّ مَنْ أَتَى بَعْدَهُمْ مُتَّبِعًا لَهُمْ بِإِيمَانٍ،

وَمُقْتَفِيًا أَثَرَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ لِقَاءِ اللَّهِ الْمَلِكِ الدِّيَّانِ، وَذَلِكَ الْأَجْرُ وَذَلِكَ الْفَضْلُ

لَا يُحِيطُ بِقُدْرِهِ وَمَقْدَارِهِ إِلَّا عَالَمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، الَّذِي لَا يَعْزُبُ عَنْ عِلْمِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي

الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ، سُبْحَانَهُ هُوَ الْمُسْتَعَانُ، وَعَلَيْهِ التَّكْلَانُ.



وَبَعْدُ إِنَّ الْعِلْمَ خَيْرٌ مَّقْتَنَى وَالْفَقْهَ أَوْلَى مَا بِهِ الْعَبْدُ اعْتَنَى
حَظٌّ عَلَيْهِ اللَّهُ وَالرَّسُولُ فِي جَمَلٍ شُرُوحَهَا تَطُولُ
فَدُونَهُ لَا يُمَكِّنُ اتِّبَاعُ أَمْرٍ وَلَا بِالْعِظَةِ انْتِفَاعُ
مَنْ لَمْ يَكُنْ يَفْقَهُ كَيْفَ يَعْمَلُ بِمُوجِبِ الْأَمْرِ الَّذِي لَا يُعْقَلُ

قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَبَعْدُ»: هذه الكلمة اختصارٌ لكلمة «أَمَّا بَعْدُ» التي يؤتى بها في الكتابة والخطابة للانتقال من أسلوب إلى أسلوب، ومن معنى إلى معنى، ومعناها عند أهل اللغة: «مهما يكن من شيء فالأمر كذا»؛ كما قال ابن مالك^(١):

(أَمَّا) كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَ(فَا) لِيَتْلُو تِلْوَهَا وَجُوبًا أَلِفًا

ويُستحبُّ الإتيانُ بها في الخطب على اختلاف موضوعاتها، وفي المكاتبات كذلك؛ اقتداءً بالنبي ﷺ، حيث كان يفعل ذلك في خطبه ومكاتباته، فقد كان إذا خطب قال: «أَمَّا بَعْدُ: فَإِنْ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهُدَى هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(٢).

كما قال ﷺ في الكتاب الذي وجهه إلى هرقل ملك الروم: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، السَّلَامُ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى، أَمَّا بَعْدُ: فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ، أَسْلِمْتَ تَسْلَمَ، يُؤْتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، وَإِنْ تَوَلَّيْتَ؛ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ - الْفَلَاحِينَ - وَ﴿قُلْ يَٰ أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوِيٍّ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [الآيَةُ: ٦٤]»^(٣).

(١) «الخلاصة»، ص: [٤٧]، رقم (٧١٢-العروبة).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب «الجمعة»، باب: «تَخْفِيفُ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ»، رقم [٨٦٧].

(٣) أخرجه البخاري في باب: «بدء الوحي»، رقم [٧]، ومسلم في كتاب «الجهاد والسير»، باب: «كِتَابُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى هِرَقْلَ يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ»، رقم [١٧٧٣].

وجاء عن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «أَوَّلُ مَنْ قَالَ: (أَمَّا بَعْدُ) دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ فَضْلُ الْخُطَابِ»^(١) الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ: ﴿وَأَتَيْنَهُ الْحِكْمَةَ وَفَضَّلْنَا الْخُطَابَ﴾ [صَت: ٢٠]. وكذا قال الشعبي: «فَضْلُ الْخُطَابِ: (أَمَّا بَعْدُ)»^(٢).

وقوله: «إِنَّ الْعِلْمَ خَيْرٌ مُقْتَنَى» معناه: إن العلم الشرعي هو خير ما تُبذل في تحصيله الجهود، وأفضل ما تُقضى في طلبه الأوقات، وأجل ما يُحرزه المكلفون في هذه الحياة، كيف لا، وهو إمام العمل؛ إذ لا يُقبل عملٌ بلا علم، كما لا ينفع علمٌ بلا عمل، فهما متلازمان، لا ينفك أحدهما عن الآخر، وبالجمع بينهما يكون المكلف في عداد من قال الله فيهم: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ [النساء: ٦٩].

وقوله: «..وَأَنْفَقَهُ أَوْلَى مَا بِهِ الْعَبْدُ اعْتَنَى» أي: إن الفقه في الدين يجب الاعتناء به، والاهتمام بشأنه من جميع المكلفين بدين الإسلام؛ إذ من أجله خلقت الخليقة، وبالإتيان به على الوجه الصحيح كُلف، فلا صلاح ولا سعادة للمكلفين إلا بمعرفته به، والدعوة إليه، فهو الظل الوارف الظليل، فمن قال في ظله، فمقيه نِعَمٌ مقيلاً، ومن حُرِمَهُ فقد ضلَّ سواء السبيل.

وقوله:

حَضَّ عَلَيْهِ اللَّهُ وَالرَّسُولُ فِي جَمَلٍ شُرُوحَهَا تَطُولُ

أي: إن الله عَزَّجَلَّ حَثَّ عباده المكلفين على الفقه في الدين، الذي ليس له مصدر إلا

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣٢٣٧/١٠).

(٢) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٥١/٢٠ - هجر) وصحح إسناده الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٤٥٦/٦).

العلم الشرعي المأخوذ من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، ومن سَنَةِ النَّبِيِّ ﷺ، ومن الإجماع والقياس المتعلقين بالكتاب والسنة بدون خروج عن نصوصهما، ولا خروج عن شيء من مقتضيات النصوص، وكما حَثَّ الله عباده على الأخذ من العلم بنصيب وافر، ورغَّبهم في ذلك ترغيباً دافعاً إلى الإصابة من ميراث النبوة الثمين، فكذلك قد حَثَّ النَّبِيُّ الْكَرِيمُ ﷺ أُمَّتَهُ على طلب العلم الشرعي الشريف، والفقه في دين الله، والاستفادة من جميع أبوابه، كي تكون الأمة على بصيرة في كل ما أمرهم الله به، ونَهَاهم عنه، وأخبرهم به، وفي جميع ما أتاهاهم به نبيهم مُحَمَّدٌ ﷺ من كتاب وسَنَةِ جُمْلَةٍ وتفصيلاً.

وقوله: «... فِي جُمْلٍ شُرُوحُهَا تَطُولُ»: معناه: أن حَثَّ الله لعباده المكلفين على الحرص على طلب العلم، والمسارة إلى الفقه في الدين، وحَثَّ رسوله ﷺ على ذلك مَدَوَّنٍ فِي «جُمْلٍ» -جمع جُمْلَةٍ-، والمقصود بالجُمْلَةِ لُغَةً: جماعة الشيء، على حَدِّ قول العرب: أَجْمَلَ الشَّيْءَ: إِذَا جَمَعَهُ عَنْ تَفْرِيقَةٍ، والمقصود بها هنا: نصوص من الكتاب العزيز، والسَنَةِ الصحيحة، وردت في الحَثِّ على طلب العلم، وبيان فضله، وشرف أهله، والتفقه في الدين، وبيان أهميته، لَمْ يَتَّسِعِ النِّظْمُ لِإِيرَادِهَا، وَلَا لِذِكْرِ شَيْءٍ مِنْهَا عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، غير تلك الإشارة المجملة الَّتِي قَالَ فِيهَا النَّازِمُ:

«فِي جُمْلٍ شُرُوحُهَا تَطُولُ» أي: هي من الكثرة بمكانٍ، وَحَقًّا أَنْ الْأَمْرَ كَذَلِكَ، وَهَئَانَا سَادَوْنَ مَا تَيَسَّرَ لِي مِنْ نصوص الكتاب والسَنَةِ، وما والاها من الآثار الصحيحة، وأقوال العلماء الماثورة في فضل العلم وأهله، وأهمِّية الفقه في الدين، وشرف ذويه.

فأقول -وأعوذ بالله من اللغو في القول والزيغ في العمل-: إن المتبَّع لنصوص كتاب الله العظيم، وما صحَّح من سَنَةِ نَبِيِّهِ الْكَرِيمِ، وآثار سلفنا الصالح، يجد كثيراً منها

يحمل في مبناهُ ومعناهُ ثناءً جميلاً على العلم الشرعي الشريف، وأهله الذين حملوه فعقلوه وأحبّوه؛ وعملوا به آناء الليل وأطراف النهار، سرّاً وجهراً، ورغباً ورهباً، وطوعاً واختياراً، وهأنا سأذكر ما تيسّر لي ذكره وتدوينه على وجه السرعة، لكي أصل إلى صلب الموضوع قبل إملال القارئ بكلام طويل:

١- قال تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ قَالَ يَتَذَكَّرُ أُنْثَاهُمْ بِأَسْمَاءِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّْي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٣١-٣٣].

فقد دلّت هذه الآياتُ المُحكّمات على فضل العلم الشرعي، وشرفه، وتكريم الله لأهله، وإعلان فضلهم على من سواهم، وإن كان من سواهم ملائكة كراماً.

٢- وقال تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى إِنَّمَا يَنْذَرُ أُولَ الْأَنْبِيَاءِ﴾ [الزّين: ١٩]

والمعنى - كما قال ابن كثير -: «لا يستوي من يعلم من الناس أن الذي أنزل إليك يا مُحَمَّد من ربّك هو الحق الذي لا شك فيه ولا اختلاف؛ بل كلّهُ حقٌّ يُصدّق بعضه بعضاً، وأوامره ونواهيهِ عدلٌ، ومن هو أعمى لا يهتدي إلى خير، ولا يفهمه، ولو فهمه ما انقاد إليه ولا اتّبعه»^(١) اهـ.

قلت: ومن أنعم النظر في الآية المذكورة عِلِمَ عِلِمَ اليقين أن العالم بالله، وبأمره لا يستوي هو ومن عاش في دار العمل في جهله وضلاله، وأنّها لا يلتقيان في خطّ بحال؛

(١) انظر: «مختصر تفسير ابن كثير»، لمحمد نسيب الرفاعي (٢/ ٥١٨).

لأن الضدين لا يجتمعان، والتقيضين لا يتفقان، وحقاً ما قاله رسول رب العالمين - عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم - : «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ» ^(١) الْحَدِيثُ.

٣- وقال عز وجل: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٩]. أي: لا يستوي من كان عالماً بربه، وعالماً بدينه الشرعي والجزائي، وماله سُبْحَانَهُ في ذلك من الحِكم والأسرار، ومن لا يعلم من ذلك شيئاً، لا يستوي هؤلاء وهؤلاء، كما لا يستوي الليل والنهار، والظلام والضياء، والنار والماء، وغيرها من المتضادات.

إذن؛ فالآية دليلٌ صريح على فضل العلم، ومقامه الرفيع، وعلى فضل العلماء الفضلاء وشرفهم الشرعي الأصيل، وأعني بهم: الذين يعملون بعلمهم في غبطة وسرور؛ إذ لا لذة لذوي الإيمان في حياة العمل إلا في العلم بشرع الله الطاهر النقي، والعمل به ابتغاء وجه الله ونيل رضاه، والفوز بسعادة الدنيا ونعيم الآخرة.

٤- وقال تبارك وتعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٨].

فإن في هذه الآية الكريمة بيان فضيلة العلم الشرعي والعلماء به، حيث خصَّهم الله بالذكر من دون سائر البشر، وقرنَ شهادتهم بشهادته الصادقة العادلة، وشهادة الملائكة البررة الكرام، وجعل شهادتهم تلك من أبرز الأدلة، وأكبر البراهين على توحيده سُبْحَانَهُ، وثبوت دينه وجزائه، وأوجبَ على جميع المكلفين قبول هذه الشهادة

(١) قطعة من حديث أخرجه البخاري في كتاب «العلم»، باب: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»، رقم [٧١]، وفي كتاب «فرض الخمس»، باب «قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَأَن لِّلَّ خُمْسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾» [التَّوْبَةُ: ٤١]، رقم [٣١١٦]، ومسلم في كتاب «الزكاة»، باب: «النهْي عن المسألة»، رقم [١٠٣٧] عن معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

العادلة الناطقة بالحق، وفي ضمنها تعديلهم، وأن الخلق تبع لهم، وأنهم هم أئمة الهدى، ومصايح الدجى، ودعاة الخير، وقادة الصلاح والفلاح والإصلاح، لمن وفق للاهتمام بهم، والتطلع إلى الفضل الذي نالوه، والشرف الذي أحرزوه، والمكانة التي ظفروا بها، والتي لا يُحدد قدرها أحد من البرية، فهنيئاً لهم ما ذكر، ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢١].

٥- وقال عز وجل: ﴿وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَانْشُرُوا يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [الحجرات: ١١]، وهذه الآية كسابقتها في فضيلة العلم، وأن زينته وثمرته هما التأدب بآدابه، والتحلي بفضائله، والعمل بما دل عليه واقتضاه.

٦- وقال -عز شأنه-: ﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [العنكبوت: ٧٩].

قال ابن عباس فيها: أي: كونوا حُكَمَاءَ فقهاء^(١).

وقد ذكر العلماء في وجه هذه التسمية أقوالاً، منها:

(أ) لأنهم يُربُّون العلم، أي: يقومون به كما يقال لكل من قام لإصلاح شيء وإتمامه: «رَبَّةٌ يَرْبُّهُ، فهو رَبٌّ له».

(ب) وقيل: سُمُّوا بذلك لأنهم يُربُّون المتعلِّمين بصغار العلوم قبل كبارها، وزيدت الألف والنون للمبالغة في النسبة.

(ج) وقيل: الربَّانيون هم العلماء بالحلال والحرام.

(١) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٥/٥٢٨).

ومن ضمن ما قال ابن جرير في تفسيرها: «الرَّبَّانِيُّونَ هم: عِمَادُ النَّاسِ فِي الْفَقْهِ وَالْعِلْمِ، وَأُمُورُ الدِّينِ وَالْدُنْيَا، وَكَذَا قَالَ مُجَاهِدٌ: هم فوق الأَحْبَارِ؛ لأن الأَحْبَارَ هم الْعُلَمَاءُ، وَالرَّبَّانِيُّ: الْجَامِعُ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْفَقْهِ، الْبَصِيرُ بِالسِّيَاسَةِ وَالتَّدْبِيرِ، وَالْقِيَامُ بِأُمُورِ الرِّعْيَةِ، وَمَا يَصْلَحُهُمْ فِي دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ»^(١).

٧- ولفضل العلماء بالله، وبأمره فقد وصفهم بخشيته، بل حصرها فيهم حيث قال: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٢٨]. وما ذلك إلا لأنهم يدلُّون على من خصَّهم بالعلم بقولهم السديد، وسَمَتِهم الطَّيِّب، وعملهم الصالح المجيد.

٨- كما وصفهم جَلَّ وَعَلَا في آخر سورة الفرقان باثنتي عشرة صفة من صفات الكمال، التي ارتضاها لعباده، ودعاهم إلى التحلي بها؛ حيث قال: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ إلى نهاية قوله: ﴿أُولَئِكَ يَجُوزُونَ الْعُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا وَيُلْقُونَ فِيهَا بَحْيَةً وَسَلَامًا﴾ [الْفُرْقَانُ: ٦٣ - ٧٥].

٩- ويكفي العلم شرفاً وفضلاً، وأهله سعادةً ونُبلاً أن الله قد جعله إماماً للعمل، وشرطاً في صحته وقبوله؛ إذ قال -وقوله الحق-: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَاكُمْ﴾ [مُحَمَّدٌ: ١٩]^(٢). فبدأ بالعلم، قبل القول والعمل، وغير هذه الآيات في فضل العلم والعلماء كثير.

وأما ما صحَّ من سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ فهو كذلك كثير جداً؛ ومنه:

١- ما رواه أحمد وغيره، من حديث قيس بن كثير، حيث قال: «قَدِمَ رَجُلٌ مِنْ

(١) انظر: «تفسير ابن جرير» (٥/ ٥٣١).

(٢) ولا شك أن الآية مدنية، غير أن النبي ﷺ هو المشرع لأتمته، فجاءت هذه الآية تبين أهمية العلم، وأنه قبل العمل.

الْمَدِينَةِ إِلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَهُوَ بِدِمَشْقَ، فَقَالَ: مَا أَقْدَمَكَ أَيُّ أَخِي؟ قَالَ: حَدِيثٌ بَلَغَنِي أَنَّكَ تُحَدِّثُ بِهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: أَمَا قَدِمْتَ لِتِجَارَةٍ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: أَمَا قَدِمْتَ لِحَاجَةٍ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: مَا قَدِمْتَ إِلَّا فِي طَلَبِ هَذَا الْحَدِيثِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَطْلُبُ فِيهِ عِلْمًا سَلَكَ اللَّهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا رِضًا بِطَالِبِ الْعِلْمِ، وَإِنَّهُ لَيَسْتَغْفِرُ لِعَالَمٍ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ حَتَّى الْحَيَاتَانِ فِي الْمَاءِ، وَفَضْلُ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ، إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا؛ وَإِنَّمَا وَرَّثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحِطِّ وَافِرٍ»^(١). هذا لفظ أحمد.

٢- ما أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا، نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ يَسِّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ، وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ

(١) أخرجه أحمد في «المسند» [٢١٧١٥]، والترمذي في «أبواب العلم»، باب «مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْفَقْهِ عَلَى الْعِبَادَةِ»، رقم [٢٦٨٢].

ورواه أحمد [٢١٧١٦]، وأبو داود في كتاب «العلم»، باب: «الحث على طلب العلم»، رقم [٣٦٤١]، وابن ماجه في «المقدمة»، باب: «فَضْلُ الْعُلَمَاءِ وَالْحَثُّ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ»، رقم [٢٢٣]، عَنْ دَاوُدَ بْنِ جَمِيلٍ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: أَقْبَلَ رَجُلٌ مِنَ الْمَدِينَةِ، فَذَكَرَ مَعْنَاهُ.

وصححه الحاكم، وابن حبان، وحسنه حمزة الكفائي، وضعفه بعضهم باضطراب في سنده، وله شواهد يتقوى بها، كما قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/ ١٦٠)، فهو حديث حسن.

وَعَشِيَّتُهُمُ الرَّحْمَةُ، وَحَفَّتُهُمُ الْمَلَائِكَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ، وَمَنْ بَطَأَ بِهِ عَمَلُهُ
لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ»^(١).

ففي الحديث الأول: بيان لثلاث مسائل مهمة:

المسألة الأولى: فضل العلم، وشرف الرحلة فيه.

المسألة الثانية: تكريم الملائكة للعلم وطلابه، حيث تضع لهم أجنتها تواضعًا
وتوقيرًا.

المسألة الثالثة: تسخير الله للحيوانات في الاستغفار لطلاب العلم، وما ذلك إلا
لأنهم أهل المعرفة بالحلال والحرام، وبالحقوق المتعلقة بما يجوز، وما يمتنع، وما يحل،
وما يحرم في كل جانب من جوانب الدين.

وفي الحديث الثاني: ترغيب عظيم في أعمال جليلة، وأخلاق كريمة تدل على
حسن خلق المتخلق بها، ورعاية صدره، وصفاء قلبه، وجودة عقله وفكره، ألا وهي:

(أ) تنفيس كُرب المكروبين من المسلمين في حدود ما يقدر عليه البشر.

(ب) والتيسير على المعسرين منهم.

(ج) وستر عوراتهم، والتغاضي عن زلاتهم.

(د) ومدد يد العون والمساعدة للإخوان المؤمنين.

(هـ) وسلوك طريق طلب العلم الشريف ميراث الأنبياء والمرسلين.

(و) ومدارسة كتاب الله الكريم الذي نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين

ﷺ بلسان عربي مبين.

(١) أخرجه مسلم في كتاب «الذكر والدعاء»، باب: «فضل الاجتماع على قراءة القرآن»، رقم [٢٦٩٩].

كما فيه -أيضاً- بيانٌ جليٌّ لما يترتب من الجزاء الكريم الحسن على تلك الأفعال الحميدة، والأخلاق النبيلة التي ارتضى الله أن يكون الجزاء عليها من جنسها.

فتأمل يا طالب العلم فقراتِ هذا الحديث، فإنك ستجد أعلى تلك الصفات، وهي طلب العلم، وستجد أكمل الجزاء، وأجزله، وهو ما يترتب عليه من شرف الدنيا، ولذة الحياة فيها، ونعيم الآخرة، وأبدية المقام بها.

٣- وما رواه الشيخان من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ مَثَلَ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ عَزَّجَلَّ مِنَ الْهُدَى وَالْعِلْمِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَصَابَ أَرْضًا فَكَانَتْ مِنْهَا طَائِفَةٌ طَيِّبَةٌ قَبِلَتِ الْمَاءَ، فَأَنْبَتَتِ الْكَلَّا وَالنَّعْشَبَ الْكَثِيرَ، وَكَانَ مِنْهَا أَجَادِبٌ أَمْسَكَتِ الْمَاءَ فَنَفَعَ اللَّهُ بِهَا النَّاسَ، فَشَرِبُوا مِنْهَا وَسَقَوْا وَزَرَعُوا، وَأَصَابَ طَائِفَةٌ مِنْهَا أُخْرَى إِنَّمَا هِيَ قِيعَانٌ لَا تُمْسِكُ مَاءً، وَلَا تُنْبِتُ كَلًّا، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فَقَهُ فِي دِينِ اللَّهِ، وَنَفَعَهُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ فَعَلِمَ وَعَلَّمَ، وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا، وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ»^(١).

ففي هذا الحديث حثٌّ صريحٌ على طلب العلم، وتلقية للعمل به، وتبليغه، ونشره، وقد اعتبر النبي ﷺ فيه قلوب الناس كمثل الأرض في قبول الماء، وعدم قبوله، فشبه من تحمّل العلم والحديث وتفقه فيه بالأرض الطيبة أصابها المطر فأنبتت، وانتفع الناس، وشبه من تحمّل العلم، ولكنه لم يتفقه فيه كالأول بالأرض الصلبة لا تنبت، ولكنها تُمْسِكُ الماء فيأخذه الناس، ويتفعلون به، وشبه النوع الثالث بالأرض التي هي قِيعَانٌ سَبْخَةٌ لَا تُمْسِكُ مَاءً، وَلَا تُنْبِتُ كَلًّا، وذلك لأنهم لا خير فيهم؛ إذ ليست لهم

(١) أخرجه البخاري في كتاب «العلم»، باب: «فضل من علّم وعَلَّمَ»، رقم [٧٩]، ومسلم في كتاب «الفضائل»، باب: «بيان مثل ما بعث به النبي ﷺ من الهدى والعلم»، رقم [٢٢٨٢].

قلوب حافظة، ولا أفهام واعية؛ فإذا سمعوا لم يفهموا، ولم ينتفعوا، فتأمل يا أخي المسلم، واحرص أن تكون فرداً من أفراد الطائفة الأولى الذين شرفهم الله بالعلم، والفقہ فيه، وتبليغه ومحبتة ونشره.

قال الإمام البغوي رَحِمَهُ اللهُ: العلوم الشرعية قسمان:

(أ) علمُ الأصول.

(ب) وعلمُ الفروع.

أما علمُ الأصول: فهو معرفة الله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى بالوحدانية والصفات، وتصديقُ الرسل، فعلى كل مكلف معرفته، ولا يسع فيه التقليد؛ لظهور آياته، ووضوح دلائله؛ قال الله تَعَالَى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ الآية [مُحَمَّدٌ: ١٩].

وقال تَعَالَى: ﴿سَرِّبْهُمْ ءَايَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ الآية [فُطَّات: ٥٣].

وأما علمُ الفروع: فهو علمُ الفقہ، ومعرفة أحكام الدين، فينقسم إلى فرض عين، وفرض كفاية.

أما فرض العين: فمثل علم الطهارة، والصلاة، والصوم؛ فعلى كل مكلف معرفته، قال النبي ﷺ: «طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»^(١).

(١) أخرجه ابن ماجه في «المقدمة»، باب: «فضل العلماء والحث على طلب العلم»، رقم [٢٢٤]، من حديث أنس بن مالك رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ.

قال الألباني - ما نصّه -: «واعلم أن السيوطي قد جمع هذه الطرق حتى أوصلها إلى الخمسين، وحكم من أجلها على الحديث بالصحة، وحكى العراقي صحته عن بعض الأئمة، وحسنه غير ما واحد، والله أعلم، وأما زيادة: (ومسلمة) التي اشتهرت على الألسنة؛ فلا أصل لها البتة، وأما الزيادة التي وقعت =

وكذلك كلُّ عبادة أوجبها الشرع على كل واحد، فعليه معرفة علمها، مثل علم الزكاة إن كان له مال، وعلم الحج إن وجب عليه.

وأما فرض الكفاية: فهو أن يتعلَّم ما يبلغ به رتبة الاجتهاد، ودرجة الفتيا، فإذا قعد أهل بلد عن تعلُّمه عصوا جميعاً، وإذا قام واحدٌ منهم بعلمه سقط الفرض عن الآخرين، وعليهم تقليده، فيما يعنُّ لهم من الحوادث، قال الله تَعَالَى: ﴿فَتَشْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الحج: ٤٣] اهـ^(١).

٤- وما رواه البخاري وغيره، من حديث معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُضَقِّهِ فِي الدِّينِ، وَاللَّهُ الْمُعْطِي، وَأَنَا الْقَاسِمُ، وَلَا تَزَالُ هَذِهِ الْأُمَّةُ ظَاهِرِينَ عَلَى مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ، وَهُمْ ظَاهِرُونَ»^(٢).

ففي منطوق هذا الحديث الجليل شهادة كريمة من الصادق الأمين على فضل العلم وأهله، الذين بذلوا الجهد الكبير في تعلُّمه؛ ليعملوا به مدَّة حياتهم، امتثالاً لأمر الله، وحرصاً على متابعة رسوله ﷺ، وحباً في نيل الرضا من الله، وكسب السعادة الدائمة في حياة العمل وحياة الجزاء عليه في البرزخ ويوم يقوم الأشهاد.

كما أن في مفهومه -أيضاً- شهادة ظاهرة عادلة من المصطفى الكريم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ على ذمِّ الجهل بالدين، واختيار متاع الحياة الدنيا وزينتها، والتلهي بها عن الحكمة التي أوجد الله البرية من أجلها، ألا وهي عبادته وحده بكل ما تحمل كلمة العبادة من معنى.

⁼ في أوَّلِهِ في بعض الطرق: «اطلبوا العلم ولو بالصين». فباطلة، كما بيَّنته في الأحاديث الضعيفة». انظر: التعليق على «مشكاة المصابيح» (١/ ٧٦ / رقم الحديث ٢١٨)، علماً أن الألباني قد حكم بصحته في «صحيح سنن ابن ماجه» (ج ١ / ص ٤٤، رقم ١٨٣).

(١) انظر: «شرح السنة» (ج: ١ / ص: ٢٨٩، ٢٩٠). (٢) سبق تخريجه، انظر: ص: [٤٦].

فضع يا أخي المسلم نفسك في المكان الذي ارتضاه لك ربك، ورغبك فيه، وحثك عليه نبيك؛ لتفوز بسعادة الدارين، وتنجو من الشقاء فيهما، وإياك إياك أن توبق نفسك بإعراضك عن التفقه في دين الله، وإهمالك العمل به، فتكون من الخاسرين الذين خسروا أنفسهم وأهلهم يوم القيامة، وذلك هو الخسران المبين.

٥- وما رواه الشافعي، والترمذي، وابن ماجه، وغيرهم، من حديث عبد الله ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: «نَضَرَ اللَّهُ امْرَأًا سَمِعَ مَقَالَتي، فَبَلَغَهَا، فَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ غَيْرِ فِقْهِيهِ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ». زاد فيه علي بن حمّاد: «ثَلَاثٌ لَا يُغْلُ^(١) عَلَيْهِنَّ قَلْبُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ، وَالنُّصْحُ لِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلُزُومُ جَمَاعَتِهِمْ»^(٢).

وفي الحديث دعاءٌ رحيمٌ مَن أوتي جوامع الكلم، وحُبَّ إلى قلبه العلم والعلماء،

(١) رُويت هذه الكلمة: «لَا يُغْلُ» من الإغلال، وهو الخيانة. ورُويت «يُغْلُ». من الغُلِّ، وهو الحقد والشحناء، ويَحْتَمِلُ أن يكون «عَلَيْهِنَّ» حَالًا من القلب الفاعل، فيكون المعنى: قلبُ الرجل المسلم حال كونه متَّصِفًا بهذه الخصال الثلاث لا يصدر عنه الخيانة والحقد والشحناء، ولا يدخله ما يزيله عن الحق، ويَحْتَمِلُ قوله: «عَلَيْهِنَّ»، متعلِّقًا بقوله: «يُغْلُ». أي: لا يخون في هذه الخصال، أي: من شأن قلب المسلم ألا يخون، ولا يحسد فيها، بل يأتي بها بتمامها بغير نقصانٍ في حقٍّ من حقوقها. انظر: «حاشية السندي على سنن ابن ماجه» (ج ١ ص ٨٤).

(٢) أخرجه الشافعي في «الرسالة»، ص: [٤٠١]، وأحمد [٤١٥٧]، والترمذي في كتاب «العلم»، باب: «ما جاء في الحث على تبليغ السماع»، رقم (٢٦٥٧، ٢٦٥٨)، وابن ماجه في «المقدمة»، باب: «من بلغ علمًا»، رقم [٢٣٢] واللفظ له. قال الترمذي: «حديث حسن صحيح». قلت: هذا الحديث متواتر، جاء من رواية جمع من الصحابة أكثر من عشرين نفسًا، وأفرده بعض الحفاظ بالتصنيف، انظر: «نظم المتناثر في الحديث المتواتر» للكتاني، ص: (٣٣ - ٣٤)، و«دراسة حديث: نَضَرَ اللَّهُ امْرَأًا سَمِعَ مَقَالَتي»، للعلامة عبد المحسن العباد البدر حفظه الله.

نَبِيَّنَا مُحَمَّدٌ ﷺ بالنضارة^(١) لِحَمَلَةِ الْعِلْمِ، وَرُوَاةِ الْحَدِيثِ، وَتُبْلُغِيهِ إِلَى غَيْرِهِمْ، مِنْ مُتَحَاجِيهِ بِرِعَايَةٍ، وَأَمَانَةٍ، وَصَدَقَ، وَإِخْلَاصَ، يَنْشُدُونَ نَشْرَهُ وَانْتِشَارَهُ فِي دُنْيَا الْبَشَرِ؛ لِيَأْخُذُوا مِنْهُ زَادَهُمْ، وَهُمْ فِي طَرِيقِهِمْ إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقُّ؛ وَلِيُحَسَّرُوا تَحْتَ لَوَاءِ صَاحِبِ الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ، وَالْحَوْضِ الْمُرُودِ، إِمَامِ الْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ، وَقَائِدِ الْمُحَدِّثِينَ الْأَمْنَاءِ الصَّادِقِينَ؛ بَلْ وَجَمِيعِ الْغُرِّ الْمُحَجَّلِينَ رَسُولِنَا مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ -، فَأَكْرَمَ بِذَلِكَ شَرْفًا، وَمَجْدًا، وَسَعَادَةً، وَمُلْكًا كَبِيرًا، وَوُدًّا لِأَهْلِ الْفَقْهِ فِي دِينِ اللَّهِ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ بِهِ، وَيَبْلُغُونَهُ إِلَى عِبَادِ اللَّهِ، وَلِأَهْلِ الْحَدِيثِ الَّذِينَ تَجَشَّمُوا الْمَصَاعِبَ وَالْمَتَاعِبَ فِي حِفْظِهِ وَرِوَايَتِهِ؛ لِيَكُونَ لَهُمْ لِسَانُ صَدَقٍ فِي الْآخِرِينَ، وَذَخْرًا فِي جَنَّاتِ النِّعَمِ مَعَ الْمُنْعَمِ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِيقِينَ وَالشَّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ.

٦- وَجَاءَ فِي الْأَوْسَطِ لِلطَّبْرَانِيِّ^(٢)، بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرَّ بِالسُّوقِ فَقَالَ: «يَا أَهْلَ السُّوقِ! مَا أَعْجَزَكُمْ؟ قَالُوا: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: مِيرَاثُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُقَسَّمُ، وَأَنْتُمْ هَاهُنَا، قَالُوا: وَأَيْنَ؟ قَالَ: فِي الْمَسْجِدِ؛ فَخَرَجُوا سِرَاعًا، ثُمَّ رَجَعُوا، فَقَالُوا: لَمْ نَرَفِيهِ شَيْئًا يُقَسَّمُ! رَأَيْنَا قَوْمًا يُصَلُّونَ، وَقَوْمًا يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، وَقَوْمًا يَتَذَكَّرُونَ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ، فَقَالَ: وَيَحْكُمُ! فَذَاكَ مِيرَاثُ نَبِيِّكُمْ»^(٣).

(١) قَالَ الْخَطَّابِيُّ: دَعَا لَهُمُ بِالنُّضَارَةِ، وَهِيَ النِّعْمَةُ، يُقَالُ: نَضَّرَ وَنَضَّرَ مِنَ النُّضَارَةِ، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ حَسَنُ الْوَجْهِ وَالْبَرِيقِ، وَأَرَادَ حَسَنَ قَدْرِهِ، وَقَدْ رَوَى مُحَقِّقًا، وَأَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ يَقُولُ بِالتَّثْقِيلِ، وَالْأَوَّلُ الصَّوَابُ، وَالْمُرَادُ: أَلْبَسَهُ اللَّهُ النُّضْرَةَ، وَهِيَ الْحَسَنُ خُلُوصَ اللَّوْنِ، أَيْ: جَمَلُهُ وَزِينَتُهُ، وَأَوْصَلَهُ اللَّهُ إِلَى نَضْرَةِ الْجَنَّةِ، أَيْ: نَعِيمِهَا وَنُضَارَتِهَا.

قَالَ ابْنُ عَيْنَةَ: مَا مِنْ أَحَدٍ يَطْلُبُ الْحَدِيثَ إِلَّا وَفِي وَجْهِهِ نَضْرَةٌ لِهَذَا الْحَدِيثِ. انْظُرْ: «شَرْحُ السَّنَةِ» لِلْبَغَوِيِّ (ج ١ / ص ٢٨٩-٢٩٠)، وَ«حَاشِيَةُ السَّنَدِيِّ عَلَى ابْنِ مَاجَهَ» (ج ١ / ص ٨٤).

(٢) حَدِيثٌ رَقْمُ [١٤٢٩].

(٣) أَوْرَدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ»: كِتَابُ «الْعِلْمِ»، بَابُ «فَضْلِ الْعَالَمِ وَالْمَتَعَلِّمِ» (ج ١، ص ١٢٣)، وَقَالَ: «إِسْنَادُهُ حَسَنٌ».

قلت: ومن أنعم النظر في هذا الأثر أدرك ما كان عليه أولئك العلماء الأجداد الذين تخرجوا من مدرسة رسول الله ﷺ، كأبي هريرة وزملائه من المهاجرين والأنصار من حُبِّ للعلم، الذي ورثه نبيُّ الرحمة والهدى ﷺ، ولما له ولأهله من الفضل الكبير، والقدر الجليل، وأنه هو الميراث الحقيقي الذي تنتفع به البشرية، وتطيب به الحياة - لا بشيء سواه - حيث تحيا به القلوب بعد موتها، وتصحُّ به بعد سقمها، وتستيقظ به بعد غفلتها، وتنزجر به النفوس عن جُوحها وطغيانها، وعن جريها وراء شهواتها، وعن تعديها لما لا يحلُّ لها أن تتعداه، إلى ما فيه حتفها وشقاؤها، وتنقاد له الجوارح الخاشعة طوعاً واختياراً، طمعاً في مرضاة ربِّها، واستجابةً لنداء الإيمان الذي بذره العلم في داخلها.

فالعلم العلم يا أخا الإسلام، فإنَّ مثل ذويه في الأرض كمثل النجوم في السماء، يهتدي بها في ظلمات البر والبحر، فإذا انطمست النجوم أوشك أن تقلَّ الهداة، كما في الأثر المروي في هذا المعنى، والله يتولَّاك ويرعاك في آخرتك ودنياك.

٧- وما رواه الشيخان وغيرهما من حديث أبي واقد الليثي أن رسول الله ﷺ بينما هو جالس في المسجد والناس معه إذ أقبل ثلاثة نفر، فأقبل اثنان إلى رسول الله ﷺ وذهب واحد، قال: فوقفا على رسول الله ﷺ، فأما أحدهما: فرأى فُرجة في الحلقة فجلس فيها، وأما الآخر: فجلس خلفهم، وأما الثالث: فأدبر ذاهباً، فلما فرغ رسول الله ﷺ قال: «ألا أخبركم عن النضر الثلاثة؟ أما أحدهم فأوى إلى الله فأواه الله، وأما الآخر فاستحيا فاستحيا الله منه، وأما الآخر فأعرض فأعرض الله عنه» (١).

(١) أخرجه البخاري في كتاب «العلم»، باب: «من قعد حيث ينتهي به المجلس»، رقم [٦٦]، ومسلم

قلتُ: وعند التأمل في هذا النصِّ الكريم يستفيد المتأملُ أشياءً جديرةً بالاهتمام بها.

الشيء الأول: أن الواجب على وارثي علم النبي ﷺ أن يجلسوا للناس ليفقهوهم في الدين، ويهدوهم إلى الصراط المستقيم في بيوت الله الطاهرة المعظمة، التي بُنيت لتؤدّي فيها فرائض العلم ونوافله، وفرائض الصلاة ونوافلها، وعبادة الاعتكاف فريضة أو نافلة، اقتداءً في كل ذلك بالنبيِّ الكريم، والمعلم العظيم، رسول ربِّ العالمين ﷺ، فلقد كان جُلُّ جلوسه في المسجد معلِّماً، ومُفتياً، ومُوجِّهاً، ومُرشداً، وأمرًا وناهياً، وذاكرًا، ومُصلحًا.

الشيء الثاني: بيان فضل المشاركة في الجلوس في حلقات التفقه في الدين، ويا لله كم من فضلٍ وعزٍّ وشرفٍ وسُودَدٍ في الجلوس في حلقات العلم، قد ثبت نقله عن المعصوم ﷺ، ومنه هذا الحديث!

(ب) ومنه ما ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَلَائِكَةً سَيَّارَةً^(١) فَضُلًا^(٢) يَتَتَبَعُونَ مَجَالِسَ الذِّكْرِ، فَإِذَا وَجَدُوا مَجْلِسًا فِيهِ ذِكْرٌ قَعَدُوا مَعَهُمْ، وَحَفَّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِأَجْنِحَتِهِمْ حَتَّى يَمْلَأُوا مَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَإِذَا تَفَرَّقُوا عَرَجُوا وَصَعَدُوا إِلَى السَّمَاءِ، قَالَ:

⁼ في كتاب «السلام»، باب: «من أتى مجلسًا فوجد فرجة»، رقم [٢١٧٦].

(١) «سَيَّارَةٌ»: أي: سيَّاحون في الأرض.

(٢) «فُضُلًا»: ضُبط على أوجه، أرجحها اثنان:

الأول: فُضْلًا. والثاني: فُضْلًا. والمعنى: أنهم ملائكة زائدون على الحفظة وغيرهم من المرتبين مع الخلائق، فهؤلاء السَيَّارَةُ لا وظيفة لهم، وإنَّما مقصودهم حلقُ الذكر.

فَيَسْأَلُهُمُ اللَّهُ عَزَّجَلَّ - وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ - : مَنْ أَيْنَ جِئْتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: جِئْنَا مِنْ عِنْدِ عِبَادِكَ فِي الْأَرْضِ يُسَبِّحُونَكَ، وَيُكَبِّرُونَكَ، وَيَهْلِلُونَكَ، وَيَحْمَدُونَكَ، وَيَسْأَلُونَكَ، قَالَ: وَمَاذَا يَسْأَلُونِي؟ قَالُوا: يَسْأَلُونَكَ جَنَّتِكَ، قَالَ: وَهَلْ رَأَوْا جَنَّتِي؟ قَالُوا: لَا أَيْ رَبِّ، قَالَ: فَكَيْفَ لَوْ رَأَوْا جَنَّتِي؟ قَالُوا: وَيَسْتَجِيرُونَكَ، قَالَ: وَمِمَّ يَسْتَجِيرُونَكَ؟ قَالُوا: مِنْ نَارِكَ يَا رَبِّ، قَالَ: وَهَلْ رَأَوْا نَارِي؟ قَالُوا: لَا. قَالَ: فَكَيْفَ لَوْ رَأَوْا نَارِي؟ قَالُوا: وَيَسْتَغْفِرُونَكَ، قَالَ: فَيَقُولُ: قَدْ غَفَرْتُ لَهُمْ فَأَعْطَيْتُهُمْ مَا سَأَلُوا، وَأَجَرْتُهُمْ مِمَّا اسْتَجَارُوا، قَالَ: فَيَقُولُونَ: رَبِّ فِيهِمْ فَلَانُ عَبْدٌ خَطَاءٌ، إِنَّمَا مَرَّ فَجَلَسَ مَعَهُمْ، قَالَ: فَيَقُولُ: وَلَهُ غَفَرْتُ؛ هُمُ الْقَوْمُ لَا يَشْقَى بِهِمْ جَلِيسُهُمْ^(١).

(ج) ومنه ما أورده الهيثمي في «المجمع»^(٢) معزواً إلى الطبراني في «الكبير»^(٣)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَرَرْتُمْ بِرِیَاضِ الْجَنَّةِ، فَارْتَعُوا». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا رِیَاضُ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: «مَجَالِسُ الْعِلْمِ»^(٤). وغير ذلك في هذا المعنى كثير.

الشيء الثالث: خطرُ الإعراض عن طلب علم أصول الدين، التي سبق أن نقلنا عدم جواز التقليد فيها، وبيان أن الجهل بها سببٌ في العذاب المهين، وذلك أن من أعرض

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الدعوات»، باب: «فَضْلُ ذِكْرِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ»، رقم [٦٤٠٨]، ومسلم في كتاب «الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار»، باب «فَضْلُ مَجَالِسِ الذِّكْرِ»، رقم [٢٦٨٩].

(٢) (ج ١ / ص ١٢٦). وقال: «فيه رجل لم يسم».

(٣) وهو في «المجمع الكبير» برقم [١١٥٨].

(٤) وروى الترمذي في أبواب «الدعوات»، برقم [٣٥١٠]، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَرَرْتُمْ بِرِیَاضِ الْجَنَّةِ فَارْتَعُوا» قَالُوا: وَمَا رِیَاضُ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: «حِلَقُ الذِّكْرِ». وقال:

«حسن غريب». وحسنه الألباني في «الصحيحة» [٢٥٦٢].

عن مجالس التفقه في دين الله، فإنه سيعيش حتمًا في هذه الحياة أعمى، وسيُحشر يوم القيامة على ما مات عليه أعمى؛ كما قال المولى الكريم سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى﴾ (١٢٥) قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا (١٢٥) قَالَ كَذَلِكَ أَنْتَ أَيْتُنَا فَنَسِينَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ نُنْسِيكَ [ظَنًا: ١٢٤ - ١٢٦].

وقال أيضًا: ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الإنشَاء: ٧٢].

٨- وما رواه أحمد وغيره بإسنادٍ جيّدٍ من حديث صفوان بن عَسَّال المرادي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ مُتَكِيٌّ عَلَى بُرْدٍ لَهُ أَحْمَرٌ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! جِئْتُ أَطْلُبُ الْعِلْمَ، فَقَالَ: «مَرْحَبًا بِطَالِبِ الْعِلْمِ، إِنَّ طَالِبَ الْعِلْمِ تَحْفُهُ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا، ثُمَّ يَرْكَبُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، حَتَّى يَبْلُغُوا السَّمَاءَ الدُّنْيَا مِنْ مَحَبَّتِهِمْ لِمَا يَطْلُبُ»^(١).

فانظر يا طالب العلم مدى قدر العلم، وقدر طالبيه في ميزان النبوة المستقيم، وخذ القدوة من هذا الخُلُقِ النبويِّ الكريم، وقل على سبيل الدوام: مرحبًا بطالب العلم قولًا وفعلاً، واعلم أن القول وحده لا يُجدي إذا لم يوافقه الفعل عن محبة واقتناع، ورحم الله القائل في هذا المعنى:

(١) أخرجه الحاكم (١/ ١٨١) والطبراني برقم [٧٣٤٧]. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٣١): «رجاله رجال الصحيح». ورواه الأجرى في «أخلاق العلماء» (ص: ٣٨ - ٣٩)، والحاكم في «المستدرک» (١/ ١٨٠)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٦٢ - الزهيري). ورواه أحمد (١٨٠٨٩، ١٨٠٩٣، ١٨٠٩٥، ١٨٠٩٨، ١٨١٠٠)، والنسائي في كتاب «الطهارة»، باب «الْوُضُوءِ مِنَ الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ»، رقم [١٥٨]، والترمذي في أبواب «الدعوات»، باب «ذكر التوبة والاستغفار»، رقم (٣٥٣٥، ٣٥٣٦)، وابن ماجه في «المقدمة»، باب: «فَضْلُ الْعُلَمَاءِ وَالْحَثُّ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ»، رقم [٢٢٦]. وقال الترمذي: «حسن صحيح».

وَمَرْحَبًا قُلْ لِمَنْ يَأْتِيكَ يَطْلُبُهُ وَفِيهِمْ أَحْفَظُ وَصَايَا الْمَصْطَفَى بِهِمْ

٩- ما رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»^(١).

ففي هذا الحديث القصير بشرى كريمة لمن وفقه الله في حياة العمل، وأقدره على تقديم تلك الثلاثة مُجْتَمِعَةً، فَقَدَّمَ صَدَقَةً جَارِيَةً، كَوَفَّ يَدْرُ عَلَى طَلَابِ الْعِلْمِ الشَّرِيفِ، أَوْ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَحَبَّذَا لَوْ تَكُونُ عَلَى الْأَقَارِبِ، فَيَحْظَى بِأَجْرِ الصَّدَقَةِ، وَأَجْرِ الصَّلَةِ، أَوْ فِي مَشْرُوعٍ مِنَ الْمَشَارِيعِ النَافِعَةِ لِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ ثَوَابَهُ يَجْرِي عَلَى مَنْ أَجْرَاهُ فِي حَالِ الْحَيَاةِ، وَبَعْدَ الْمَمَاتِ، وَقَدَّمَ عِلْمًا شَرْعِيًّا تَنْتَفَعُ بِهِ الْأُمَّةُ فِي حَيَاتِهِ، وَبَعْدَ مَمَاتِهِ بِطَرِيقِ تَعْلِيمِهِ، أَوْ بِطَرِيقِ تَأْلِيفِهِ، أَوْ بِأَيِّ وَاسِطَةٍ مِنْ وَسَائِلِ النِّفْعِ.

وَقَدَّمَ وَلَدًا صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، بِحَيْثُ رَبَّاهُمْ تَرْبِيَةً صَالِحَةً، وَطَالَتْ بِهِمُ الْحَيَاةُ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَإِنْ كُلُّ مَا عَمَلُوهُ مِنْ خَيْرٍ مُطْلَقًا، فَإِنْ لِلْوَالِدِ الْكَامِلِ الْمَرْبِيِّ نَصِيبًا وَافِرًا مِنْ أَجْرِ ذَلِكَ الْخَيْرِ، سِوَاءِ كَانِ وَاجِبًا، أَوْ مُسْتَحَبًّا.

وَمِنْ جُمْلَةِ ذَلِكَ: الدُّعَاءُ فِي صَلَاتِهِ وَغَيْرِهَا، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ إِلَّا عَلَى تَقْدِيمِ الْبَعْضِ فَلَهُ نَصِيبٌ مِنَ الْأَجْرِ، وَرُبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ لَا يُضِيعُ عَمَلًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مَوْمِنٌ.

وغير هذه الأحاديث في فضل العلم والعلماء كثير، وإنما ذكرت هذه التسعة منها على سبيل المثال، لا على سبيل الحصر، كما هو معلوم لدى القراء.

(١) أخرجه مسلم في كتاب «الوصية»، باب: «ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته»، رقم [١٦٣١].

وأما ما ثبت من الآثار في فضل العلم وأهله عن سلفنا الصالح أصحاب القرون
المفضلة ومن تأسّى بهم، فهي كثيرة، تحمل الترغيب في التحليّ بالعلم والعمل به؛ لأنه
ميراث النبوة، والمنقذ من داء الجهل، ومنها:

١- قول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَعَلَيْكُمْ بِالْعِلْمِ؛ فَإِنْ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي مَتَى يُفْتَقَرُ
إِلَى مَا عِنْدَهُ» (١).

٢- ومنها: قول معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ؛ فَإِنَّ تَعَلُّمَهُ لِلَّهِ خَشْيَةٌ، وَطَلَبُهُ عِبَادَةٌ،
وَمُذَاكَرَتُهُ تَسْبِيحٌ، وَالْبَحْثُ عَنْهُ جِهَادٌ، وَتَعْلِيمُهُ لِمَنْ لَا يَعْلَمُهُ صَدَقَةٌ، وَبَذْلُهُ لِأَهْلِهِ قُرْبَةٌ؛
لِأَنَّهُ مَعَالِمُ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَمَنَارُ سُبُلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَهُوَ الْأَنْبَسُ فِي الْوَحْشَةِ، وَالصَّاحِبُ
فِي الْعُزْبَةِ، وَالْمُحَدِّثُ فِي الْخُلُوةِ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى السَّرَاءِ وَالضَّرَاءِ، وَالسَّلَاحُ عَلَى الْأَعْدَاءِ،
وَالزَّيْنُ عِنْدَ الْأَخْلَاءِ، يَرْفَعُ اللَّهُ بِهِ أَقْوَامًا فَيَجْعَلُهُمْ فِي الْخَيْرِ قَادَةً، وَأَئِمَّةً تُقْتَصَّرُ آثَارُهُمْ،
وَيُقْتَدَى بِأَفْعَالِهِمْ، وَيُنْتَهَى إِلَى رَأْيِهِمْ، وَتَرْغَبُ الْمَلَائِكَةُ فِي خُلَّتِهِمْ، وَبِأَجْنَحَتِهَا تَمْسَحُهُمْ،
يَسْتَغْفِرُ لَهُمْ كُلُّ رَطْبٍ وَيَابِسٍ، وَحَيْتَانُ الْبَحْرِ وَهَوَامُّهُ، وَسَبَاعُ الْبَرِّ وَأَنْعَامُهُ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ
حَيَاةُ الْقُلُوبِ مِنَ الْجَهْلِ، وَمَصَابِيحُ الْأَبْصَارِ مِنَ الظُّلَمِ، يَبْلُغُ الْعَبْدُ بِالْعِلْمِ مَنَازِلَ الْأَخْيَارِ،
وَالدَّرَجَاتِ الْعُلَا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، التَّفَكُّرُ فِيهِ يَعْدِلُ الصِّيَامَ، وَمُدَارَسَتُهُ تَعْدِلُ الْقِيَامَ،
بِهِ تُوَصَّلُ الْأَرْحَامُ، وَبِهِ يُعْرَفُ الْحَلَالُ مِنَ الْحَرَامِ، وَهُوَ إِمَامُ الْعَمَلِ وَالْعَمَلُ تَابِعُهُ، يُلْهِمُهُ
السُّعْدَاءُ، وَيُخْرِمُهُ الْأَشْقِيَاءُ» (٢).

(١) أخرجه معمر في جامعه (١١/ ٢٥٢-المصنف)، والدارمي في سننه (١٤٤، ١٤٥، ١٥٨-المغني)،
وابن أبي شيبة (٥/ ٢٨٤-الحوت)، وأبو خيثمة في «العلم» [٨]، والطبراني (٨٨٤٥، ٨٨٤٦)،
والمروزي في «السنة» (٥٨-سالم السلفي)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٣٨٦، ٣٨٧)،
(٣٨٨) وغيرهم.

(٢) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ٢٣٨-٢٣٩)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» [٢٦٩].

٣- ومنها: قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «تَدَارُسُ الْعِلْمُ سَاعَةً مِنَ اللَّيْلِ خَيْرٌ مِنْ إِحْيَائِهَا»^(١).

٤- ومنها: قول ابن مسعود - أيضًا - لأصحابه: «كُونُوا يَنَابِيعَ الْعِلْمِ، مَصَابِيحَ الْهُدَى، أَحْلَاسَ الْبُيُوتِ، سُجَّ اللَّيْلِ، جُدُدَ الْقُلُوبِ، خُلُقَانَ الثِّيَابِ، تُعْرِفُونَ فِي السَّمَاءِ، وَتَخْفُونَ عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ»^(٢).

٥- ومنها: قول الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ يُرِيدُ بِهِ مَا عِنْدَ اللَّهِ، كَانَ خَيْرًا لَهُ يَمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ»^(٣).

٦- ومنها: قول قتادة: «بَابٌ مِنَ الْعِلْمِ يَحْفَظُهُ الرَّجُلُ لِصَلَاحِ نَفْسِهِ وَصَلَاحِ مَنْ بَعْدَهُ أَفْضَلُ مِنْ عِبَادَةِ حَوْلٍ»^(٤).

٧- ومنها: قول سفيان الثوري رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَيْسَ عَمَلٌ بَعْدَ الْفَرَائِضِ أَفْضَلُ مِنْ طَلَبِ الْعِلْمِ»^(٥).

٨- ومنها: قول ابن وهب رَحِمَهُ اللَّهُ: «كُنْتُ عِنْدَ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ قَاعِدًا أَسْأَلُهُ، فَرَأَنِي

(١) أخرجه الدارمي في سننه [٢٧١]، والبيهقي في «المدخل» (٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠).

(٢) أخرجه الدارمي في سننه [٢٦٢]، وابن عبد البر في «الجامع» رقم [٨١٣].

(٣) ذكره البغوي في «شرح السنة» (ج ١ / ص ٢٧٩).

(٤) رواه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» (١٠٤٧ - عامر حيدر)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٤١ / ٢)، وابن عبد البر في «الجامع» [٩٩].

(٥) رواه الدارمي [٣٣٥]، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ١٨٢ - الخطيب)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٦٣ / ٦) و(٣٦٦ / ٦)، والبيهقي في «المدخل» (٤٧١، ٤٧٢)، وابن عبد البر في «الجامع»

أَجْمَعُ كُتُبِي لِأَقُومَ، قَالَ مَالِكٌ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قَالَ: قُلْتُ: أَبَادِرُ إِلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: لَيْسَ هَذَا الَّذِي أَنْتَ فِيهِ دُونَ مَا تَذْهَبُ إِلَيْهِ إِذَا صَحَّ فِيهِ النِّيَّةُ^(١).

٩- ومنها: قولُ سفيان في تفسير الجماعة: «لَوْ أَنَّ فَقِيهًا عَلَى رَأْسِ جَبَلٍ لَكَانَ هُوَ الْجَمَاعَةَ»^(٢).

١٠- ومنها: قولُ الحسن بن صالح: «إِنَّ النَّاسَ يَحْتَاجُونَ إِلَى هَذَا الْعِلْمِ فِي دِينِهِمْ كَمَا يَحْتَاجُونَ إِلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ فِي دُنْيَاهُمْ»^(٣).

١١- ومنها: قولُ مطرّف بن عبد الله بن الشَّخِير: «حَظٌّ مِنْ عِلْمٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حَظٍّ مِنْ عِبَادَةٍ»^(٤).

١٢- ومنها: قولُ الشافعي: «طَلَبُ الْعِلْمِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ النَّافِلَةِ»^(٥).

قلت: ولقد ترنّم الشعراءُ بفضل العلم والعلماء عبر تاريخ عصورهم، وهذه

(١) رواه ابن شاهين في «شرح مذاهب أهل السنة» (٦٤- قرطبة)، وابن عبد البر في «الجامع» (١١٦)، (١١٧)، وذكره البغوي في «شرح السنة» (٢٧٩/١) واللفظ له.

قلت: يريد الإمام مالك انتظار الصلاة في المسجد لا الصلاة نفسها.

(٢) ذكره البغوي في «شرح السنة» (٢٧٩/١).

(٣) رواه الدارمي [٣٣٦].

(٤) رواه معمر في «الجامع» (٢٥٣/١١- المصنف)، والبيهقي في «المدخل» [٤٥٨]، وابن عبد البر في «الجامع» [١٠٦].

(٥) رواه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي ومناقبه» (ص ٧٢- عبد الغني عبد الخالق)، وابن شاهين في «شرح مذاهب أهل السنة» [٦٣]، وابن المظفر في «غرائب مالك بن أنس» (١٣٦- رضا بوشامة)، وأبو نعيم في «الحلية» (١١٩/٩)، والبيهقي في «المدخل» (٤٧٤- ٤٧٦)، والخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (ص: ١١٣- ١١٤)، وابن عبد البر في «الجامع» [١١٨]، وفي «الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء»، ص: [٨٤].

مقتطفات من أشعارهم: قال علي بن أبي طالب^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كلام الحكيم، ويعني به: طالب العلم:

كَلَامُ الْحَكِيمِ حَيَاةُ الْقُلُوبِ كَوْبِلِ السَّمَاءِ غِيَاثُ الْأَمَمِ
فَنُطْقُ الْحَكِيمِ جَلَاءُ الظَّلَامِ وَصَمْتُ الْحَكِيمِ وَعَاءُ الْحَكَمِ
حَيَاةُ الْحَكِيمِ جَلَاءُ الْقُلُوبِ كَضْوِ النَّهَارِ يُجَلِّي الظُّلَمِ
وقال الوراق رَحِمَهُ اللَّهُ^(٢):

وَالْعِلْمُ زَيْنٌ وَتَشْرِيفٌ لِصَاحِبِهِ أَتَتْ إِلَيْنَا بَدَا الْأَنْبَاءِ وَالْكَتُبُ
وَالْعِلْمُ يَرْفَعُ أَقْوَامًا بِلَا حَسَبٍ فَكَيْفَ مَنْ كَانَ ذَا عِلْمٍ لَهُ حَسَبُ
فَاطْلُبْ بِعِلْمِكَ وَجْهَ اللَّهِ مُحْتَسِبًا فَمَا سِوَى الْعِلْمِ فَهُوَ اللَّهُوْ وَاللَّعِبُ
وقال بعض الأدباء^(٣):

يُعَدُّ رَفِيعُ الْقَوْمِ مَنْ كَانَ عَالِمًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي قَوْمِهِ بِحَسِيبٍ
وَإِنْ حَلَّ أَرْضًا عَاشَ فِيهَا بِعِلْمِهِ وَمَا عَالِمٌ فِي بَلَدَةٍ بِغَرِيبٍ
وقال آخر^(٤):

الْعِلْمُ زَيْنٌ وَكَنْزٌ لَا نَضَادَ لَهُ نَعَمَ الْقَرِينُ إِذَا مَا عَاقِلًا صَحِيبًا
قَدْ يَجْمَعُ الْمَرْءُ مَا لَا تُمْ يُسَلِّبُهُ عَمَّا قَلِيلٍ فَيَلْقَى الدُّلَّ وَالْحَرِيبَا

(١) «أخلاق العلماء» للأجري (٣٦-٣٧).

(٢) انظر هذه الأبيات في «جامع بيان العلم وفضله» (ج ١ / ص ٢٤٥) رقم [٢٧٦] منسوبة إلى أبي بكر قاسم بن مروان.

(٣) المصدر السابق (ص ٢٤٦ رقم ٢٧٨).

(٤) المصدر السابق (ص ٢٥٠ رقم ٢٩٣).

وَجَامِعُ الْعِلْمِ مَغْبُوطٌ بِهِ أَبَدًا
يَا جَامِعَ الْعِلْمِ نِعَمَ الذُّخْرِ تَجْمَعُهُ
وقال آخر^(١):

يَطِيبُ الْعَيْشُ أَنْ تَلْقَى لَبِيبًا
فَيَكْشِفُ عَنْكَ حَيْرَةَ كُلِّ جَهْلٍ
سِقَامُ الْحِرْصِ لَيْسَ لَهُ دَوَاءٌ
وقال الشيخ سليمان بن سحمان^(٢) رَحِمَهُ اللَّهُ في الثناء على العلم والحث على طلبه:

يَا تَارِكًا لِمَرَاضِي اللَّهِ أَوْطَانًا
كُنْ بَاذِلَ الْجَدِّ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ تَنَلْ
فَالْعِلْمُ أَفْضَلُ مَطْلُوبٍ وَطَالِبُهُ
وَالْعِلْمُ نُورٌ فَكُنْ بِالْعِلْمِ مُعْتَصِمًا
وَهُوَ النِّجَاةُ وَفِيهِ الْخَيْرُ أَجْمَعُهُ
وَالْعِلْمُ يَرْفَعُ بَيْتًا كَانَ مُنْخَفِضًا
وَأَرْفَعُ النَّاسِ أَهْلُ الْعِلْمِ مَنْزِلَةً
لَا يَهْتَدِي لِطَرِيقِ الْحَقِّ مَنْ عَمَهُ
وَطَالِبُ الْعِلْمِ إِنْ يَخْظَرُ بِبُغْيَتِهِ

(١) المصدر السابق (ص ٢٥٠، رقم ٢٩٤).

(٢) هو العالم السلفي سليمان بن سحمان بن مصلح بن حمدان بن مسفر بن محمد بن مالك بن عامر صاحب المصنفات العديدة، والمؤلفات الكثيرة، والرسائل المفيدة، ولد عام ١٢٦٦ هـ في إحدى القرى التابعة لمنطقة أبها، توفي رَحِمَهُ اللَّهُ عام ١٣٤٩ هـ. انظر: كتاب: «مشاهير علماء نجد» لعبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ (ص ٢٠٠ - ٢١٢).

فَاطْلُبْهُ مُجْتَهِدًا مَا دُمْتَ مُحْتَسِبًا
مَنْ نَالَهُ نَالَ فِي الدَّارَيْنِ مَنْزِلَةً
وَبَادِلُ الْجِدِّ فِي تَحْصِيلِهِ زَمَنًا
فَلَنْ يَضِيعَ لَهُ سَعْيٌ وَلَا عَمَلٌ
فَطَالِبُ الْعِلْمِ إِنْ أَضْفَى سَرِيرَتَهُ
فَالْعِلْمُ يَرْفَعُهُ فِي الْخُلْدِ مَنْزِلَةً

وقال آخر في فضل العلماء، وفضل مجالستهم والاعتداء بهم:

عِلْمُ الْحَدِيثِ أَجَلُ السُّؤْلِ وَالْوَطْرِ
فَانْقُلْ رِحَالَكَ فِي مَغْنَاكَ مُرْتَحِلًا
وَلَا تَقُلْ عَاقِنِي شُغْلٌ فَلَيْسَ يُرَى
وَأَيُّ شُغْلٍ كَمِثْلِ الْعِلْمِ تَطْلُبُهُ
أَلْهَى عَنِ الْعِلْمِ أَقْوَامًا تَطْلُبُهُمْ
وَخَلَّفُوا مَا لَهُ حَظٌّ وَمَكْرَمَةٌ
وَأَيُّ فَخْرٍ بِدُنْيَاهُ لِمَنْ هَدَمَتْ
يَفْنَى الرِّجَالُ وَيَبْقَى عِلْمُهُمْ لَهُمْ
وَيَذْهَبُ الْمَوْتُ بِالدُّنْيَا وَصَاحِبِهَا
تَظُنُّ أَنَّكَ بِالدُّنْيَا أَخُو كَبِيرٍ
لَيْسَ الْكَبِيرُ عَظِيمُ الْقَدْرِ غَيْرُ فَتَى
قَدْ زَا حَمَتِ رُكْبَتَاهُ كُلُّ ذِي شَرَفٍ
فَجَالِسِ الْعُلَمَاءَ الْمُقْتَدَى بِهِمْ

فَاقْطَعْ بِهِ الْعَيْشَ تَعْرِفْ لَذَّةَ الْعُمْرِ
لِكَيْ تَفُوزَ بِنَقْلِ الْعِلْمِ وَالْأَثَرِ
فِي التَّرِكِ لِلْعِلْمِ مِنْ عُذْرٍ يُعْتَذَرُ
وَنَقْلِ مَا قَدْ رَوَوْا عَنْ سَيِّدِ الْبَشَرِ
لَذَاتِ دُنْيَا غَدَوْا مِنْهَا عَلَى غَرَرٍ
إِلَى الَّتِي هِيَ دَابُّ الْهُونِ وَالْخَطَرِ
مَعَائِبُ الْجَهْلِ مِنْهُ كُلُّ مُفْتَخِرٍ
ذِكْرًا يُجَدِّدُ فِي الْأَصَالِ وَالْبُكَرِ
وَلَيْسَ يَبْقَى لَهُ فِي النَّاسِ مِنْ أَثَرٍ
وَأَنْتَ بِالْجَهْلِ قَدْ أَصْبَحْتَ ذَا خَطَرٍ
مَا زَالَ بِالْعِلْمِ مَشْغُولًا مَدَى الْعُمْرِ
فِي الْعِلْمِ وَالْحِلْمِ لَا فِي الْفَخْرِ وَالْبَطْرِ
تَسْتَجْلِبُ النَّفْعَ أَوْ تَأْمَنُ مِنَ الضَّرْرِ

هُم سَادَةُ النَّاسِ حَقًّا وَالْجُلُوسُ لَهُمْ زِيَادَةٌ هَكَذَا قَدْ جَاءَ فِي الْخَبَرِ^(١)

وقال الشيخ حافظ بن أحمد بن علي الحكمي^(٢) في ميميته في بيان فضل العلم وشرف أهله^(٣):

الْعِلْمُ أَعْلَى وَأَخْلَى مَا لَهُ اسْتَمَعَتْ	أُذُنٌ وَأَعْرَبَ عَنْهُ نَاطِقٌ بِفَمِ
الْعِلْمُ غَايَتُهُ الْقُضُوءُ وَرُتْبَتُهُ	الْعُلَيَاءُ فَاسْعَوْا إِلَيْهِ يَا ذَوِي الِهِمَمِ
الْعِلْمُ أَشْرَفُ مَطْلُوبٍ وَطَالِبُهُ	لِلَّهِ أَكْرَمُ مَنْ يَمْشِي عَلَى قَدَمِ
الْعِلْمُ نُورٌ مُبِينٌ يَسْتَضِيءُ بِهِ	أَهْلُ السَّعَادَةِ وَالْجُهَالُ فِي الظُّلَمِ
الْعِلْمُ أَعْلَى حَيَاةٍ لِلْعِبَادِ كَمَا	أَهْلُ الْجَهَالَةِ أَمَوَاتٌ بِجَهْلِهِمِ
لَا سَمْعَ وَلَا عَقْلَ بَلْ لَا يُبْصِرُونَ وَفِي	السَّعِيرِ مُعْتَرِفٌ كُلُّ بَذَنبِهِمِ
فَالْجَهْلُ أَضْلُ ضَلَالِ الْخَلْقِ قَاطِبَةً	وَأَضْلُ شَقَوَتِهِمْ طُرًّا وَظُلْمِهِمِ
وَالْعِلْمُ أَضْلُ هُدَاهُمْ مَعَ سَعَادَتِهِمْ	فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ذَوُو الْحَكَمِ
وَالْخَوْفُ بِالْجَهْلِ وَالْحُزْنُ الطَّوِيلُ بِهِ	وَعَنْ أُولِي الْعِلْمِ مَنْفِيَّانِ فَاعْتَصِمِ
الْعِلْمُ وَاللَّهُ مِيرَاثُ النَّبُوَّةِ لَا	مِيرَاثَ يُشَبِّهُهُ طُوبَى لِمُقْتَسِمِ
لَأَنَّهُ إِزْتُ حَقٌّ دَائِمٌ أَبَدًا	وَمَا سِوَاهُ إِلَى الْإِفْنَاءِ وَالْعَدَمِ

(١) هذه أبيات من قصيدة أوردها محمد جمال الدين القاسمي في كتابه المشهور: «قواعد التحديث»، ص: (٤٠٦ - ٤٠٧).

(٢) انظر ترجمته في كل من «مقدمة»: «أعلام السنة المنشورة»، بقلم ابنه الدكتور: أحمد بن حافظ، من (ص ١٥ - ٣٠)، وفي: «المنهج القويم في التأسّي بالرسول الكريم ﷺ»، ص: [٨٨]، وفي: «الأفنان النديّة شرح منظومة السبل السوية»، لكاظم هذه السطور (ج ١ / ص ٥ - ٢٦).

(٣) انظر: «المنظومة الميمية في الوصايا والآداب العلمية» بشرح الشيخ عبد الرزاق البدر (ص: ١٠ وما بعدها).

وَمِنْهُ إِرْثُ سُلَيْمَانَ النَّبُوَّةُ وَالْكَذَا دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ بِوَلِيِّ الْعِلْمِ مِيزَانُ شَرْعِ اللَّهِ حَيْثُ بِهِ وَكُلَّمَا ذُكِرَ السُّلْطَانُ فِي حُجَجِ فَسُلْطَةُ الْيَدِ بِالْأَبْدَانِ قَاصِرَةٌ وَسُلْطَةُ الْعِلْمِ تَنْقَادُ الْقُلُوبُ لَهَا وَيَذْهَبُ الدِّينُ وَالْدُّنْيَا إِذَا ذَهَبَ الْعِلْمُ يَا صَاحِبِ يَسْتَغْفِرُ لِصَاحِبِهِ كَذَاكَ تَسْتَغْفِرُ الْحَيَاتَانِ فِي لُجَجٍ وَخَارِجٍ فِي طِلَابِ الْعِلْمِ مُحْتَسِبًا وَإِنَّ أَجْنَحَةَ الْأَمْلَاكِ تَبْسُطُهَا وَالسَّالِكُونَ طَرِيقَ الْعِلْمِ يُسَلِّكُهُمْ وَالسَّمَاعُ الْعِلْمُ وَالْوَاعِي لِيَحْفَظْهُ فَيَا نَضَارْتَهُ إِذْ كَانَ مُتَّصِفًا كَفَاكَ فِي فَضْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ رُفِعُوا وَكَانَ فَضْلُ آبِنَا فِي الْقَدِيمِ عَلَى الْكَذَاكَ يُوسُفُ لَمْ تَظْهَرْ فَضِيلَتُهُ وَمَا اتَّبَاعُ كَلِيمِ اللَّهِ لِلْخَضِرِ إِذْ مَعَ فَضْلِهِ بَرَسَالَاتِ الْإِلَهِ لَهُ وَقَدَّمَ الْمُصْطَفَى بِالْعِلْمِ حَامِلُهُ

فَضَلَ الْمُبِينِ فَمَا أَوْلَاهُ بِالنَّعَمِ الْأَلِ خَوْفَ الْمَوَالِي مِنْ وَرَائِهِمْ قَوَامُهُ وَيَدُونِ الْعِلْمِ لَمْ يَقُمْ فَالْعِلْمُ لَا سُلْطَةَ الْأَيْدِي لِمُحْتَكَمِ تَكُونُ بِالْعَدْلِ أَوْ بِالظُّلْمِ وَالْغَشْمِ إِلَى الْهُدَى وَإِلَى مَرَضَاةِ رَبِّهِمِ الْعِلْمُ الَّذِي فِيهِ مَنَاجَاةٌ لِمُعْتَصِمِ أَهْلِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِينَ مِنْ لَمَمِ مِنَ الْبِحَارِ لَهُ فِي الضُّوْءِ وَالظُّلْمِ مُجَاهِدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَيُّ كَمِي لَطَالِبِيهِ رِضًا مِنْهُمْ بِصُنْعِهِمْ إِلَى الْجِنَانِ طَرِيقًا بَارِئُ النَّسَمِ مُؤَدِّيًا نَاشِرًا إِيَّاهُ فِي الْأُمَمِ بِذَا بَدْعُوَّةِ خَيْرِ الْخَلْقِ كُلِّهِمْ مِنْ أَجَلِهِ دَرَجَاتٍ فَوْقَ غَيْرِهِمْ أَمْلَاكِ بِالْعِلْمِ مِنْ تَعْلِيمِ رَبِّهِمْ لِلْعَالَمِينَ بِغَيْرِ الْعِلْمِ وَالْحَكَمِ مَعْرُوفٍ إِلَّا لِعِلْمٍ عَنْهُ مُنْبِهِمْ وَمَوْعِدٍ وَسَمَاعٍ مِنْهُ لِلْكَلِمِ أَعْظَمُ بِذَلِكَ تَقْدِيمًا لِذِي قَدَمِ

كَفَاهُمُو أَنْ غَدَوْا لِلْعِلْمِ أَوْعِيَةً
وَأَنْ غَدَوْا وَكَلَاءَ فِي الْقِيَامِ بِهِ
وَحَصَّهُمْ رَبُّنَا قَصْرًا بِحَشِيَّتِهِ
وَمَعَ شَهَادَتِهِ جَاءَتْ شَهَادَتُهُمْ
وَيَشْهَدُونَ عَلَى أَهْلِ الْجَهَالَةِ بِالْأَدْوَانِ
وَالْعَالِمُونَ عَلَى الْعِبَادِ فَضْلُهُمْ
وَعَالِمٌ مِنْ أَوْلِي التَّقْوَى أَشَدُّ عَلَى
وَمَوْتُ قَوْمٍ كَثِيرُوا الْعَدَّ أَيْسَرُ مِنْ
كَمَا مَنَافِعُهُ فِي الْعَالَمِ اتَّسَعَتْ
تَاللَّهِ لَوْ عَلِمُوا شَيْئًا لَمَا فَرَحُوا
هُمْ الرُّجُومُ بِحَقِّ كُلِّ مُسْتَرْقٍ
لِأَنَّهَا لِكَلَا الْجِنْسَيْنِ صَائِبَةٌ
هُمْ الْهُدَاةُ إِلَى أَهْدَى السَّبِيلِ وَأَهْلُ
وَفَضْلُهُمْ جَاءَ فِي نَصِّ الْكِتَابِ وَفِي الدِّ

وَأَضَحَّتْ الْآيُ مِنْهُ فِي صُدُورِهِمْ
قَوْلًا وَفِعْلًا وَتَغْلِيمًا لِغَيْرِهِمْ
وَعَقْلَ أَمْثَالِهِ فِي أَصْدَقِ الْكَلِمِ
حَيْثُ اسْتَجَابُوا وَأَهْلُ الْجَهْلِ فِي صَمَمِ
مَوْلَى إِذَا اجْتَمَعُوا فِي يَوْمِ حَشْرِهِمْ
كَالْبَدْرِ فَضْلًا عَلَى الدَّرِيِّ فَاغْتَنِمِ
الشَّيْطَانِ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ بِجَمْعِهِمْ
حَبْرٌ يَمُوتُ مُصَابٌ وَاسِعُ الْأَلَمِ
وَلِلشَّيَاطِينِ أَفْرَاحٌ بِمَوْتِهِمْ
لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَعْلَامِ حَتْفِهِمْ
سَمْعًا كَشْهَبِ السَّمَاءِ أَعْظَمَ بِشُكْبِهِمْ
شَيْطَانِ إِنْسٍ وَجِنٍّ دُونَ بَعْضِهِمْ
لِالْجَهْلِ عَنْ هَدْيِهِمْ ضَلُّوا لِجَهْلِهِمْ
حَدِيثِ أَشْهَرُ مِنْ نَارٍ عَلَى عِلْمِ

ولإبراهيم بن مسعود الإلبيري^(١) من قصيدة طويلة^(٢) قوله:

أَبَا بَكَرٍ دَعَاكَ لَوْ أَجَبْتَا
إِلَى مَا فِيهِ حَظُّكَ لَوْ عَقَلْتَا
إِلَى عِلْمٍ تَكُونُ بِهِ إِمَامًا
مُطَاعًا إِنْ نَهَيْتَ وَإِنْ أَمَرْتَا

(١) هو الشاعر الزاهد إبراهيم بن مسعود بن سعد التَّجِيبِي، من أهل غرناطة، يُعرف بالإلبيري، ويكنى أبا إسحاق اشتهر بمنظومته التائية التي يحث فيها ولده على طلب العلم والعمل والتخلق بالأخلاق الكريمة، توفي في نحو الستين والأربعمئة، انظر: «نفح الطيب» للمقري التلمساني (ج ٣/ ص ٤٩١)، (ج ٤/ ص ٨٦، ١١٢، ٣١٧، ٣٢٢).

(٢) ضمن ديوانه (ص: ٢٥-٣٣) نشر: دار قتيبة، الطبعة الثانية: ١٤٠١هـ.

وَيَهْدِيكَ الطَّرِيقَ إِذَا ضَلَلْتَا
وَيَكْسُوكَ الْجَمَالَ إِذَا عَرَيْتَا
وَيَبْقَى ذِكْرُهُ لَكَ إِنْ ذَهَبْتَا
تُصِيبُ بِهِ مَقَاتِلَ مَنْ أَرَدْتَا
خَفِيفُ الْحَمْلِ يُوجَدُ حَيْثُ كُنْتَا
وَيَنْقُصُ إِنْ بِهِ كَفًا شَدَدْتَا
لَا ثَرْتَ التَّعْلُمَ وَاجْتَهَدْتَا
وَلَا دُنْيَا بِزُخْرُفِهَا فُتِنْتَا
وَلَا خُودٌ بِزِينَتِهَا كَلِفْتَا
وَلَيْسَ بِأَنْ طَعِمْتَ وَلَا شَرِبْتَا
فَإِنْ أَعْطَاكَ اللَّهُ انْتَفَعْتَ
وَقَالَ النَّاسُ: إِنَّكَ قَدْ عَلِمْتَا
بِتَوْبِيخِ عَلِمْتَ فَهَلْ عَمِلْتَا
وَلَيْسَ بِأَنْ يُقَالَ: لَقَدْ رَأَسْتَا
فَلَيْتَكَ ثُمَّ لَيْتَكَ مَا فَهِمْتَا

وَيَجْلُو مَا بَعَيْنِكَ مِنْ غَشَاهَا
وَتَحْمِلُ مِنْهُ فِي نَادِيكَ تَاجًا
يَنَالُكَ نَفْعُهُ مَا دُمْتَ حَيًّا
هُوَ الْعَضْبُ الْمُهَنْدُ لَيْسَ يَنْبُو
وَكَنْزٌ لَا تَخَافُ عَلَيْهِ لَصًّا
يَزِيدُ بِكَثْرَةِ الْإِنْفَاقِ مِنْهُ
فَلَوْ قَدْ ذُقْتَ مِنْ حُلْوَاهُ طَعْمًا
وَلَمْ يَشْغَلْكَ عَنْهُ هَوَى مُطَاعٍ
وَلَا أَهْأَكَ عَنْهُ أَنْيَقُ رَوْضٍ
فَقُوتُ الرُّوحِ أَرْوَاحُ الْمَعَانِي
فَوَاضِيَةٌ وَخُذْ بِالْجِدِّ فِيهِ
وَأِنْ أُعْطِيَتْ فِيهِ طَوِيلَ بَاعٍ
فَلَا تَأْمَنْ سُؤَالَ اللَّهِ عَنْهُ
فَرَأْسُ الْعِلْمِ تَقْوَى اللَّهِ حَقًّا
وَإِنْ أَلْقَاكَ فَهْمُكَ فِي مَهَاوٍ

وقال آخر^(١):

وَيَفْضَحُ بَوْنُ الصُّبْحِ نُورَ ضِيَائِهِ

سَلَامٌ يَفُوقُ الْمِسْكَ عُرْفُ شِدَائِهِ

(١) هو الشاعر المجوّد الأديب العَلَمُ المتقن: أحمد بن علي بن حسين بن مُشَرَّف الوُهَيْبِي التميمي، السلفي المالكي الأحسائي، ولد بالأحساء في أوائل القرن الثاني عشر الهجري، تتلمذ للشيخ الجليل مؤرّخ العصر: حسين بن غنّام، صاحب كتاب «تاريخ نجد» المسمى: «روضة الأفكار والأفهام»، وتوفي بالأحساء سنة (١٢٨٥هـ). انظر: «تاريخ الأحساء» (ج ٢/ ص: ١٠٩ - ١١١).

وَيَسْرِي إِلَى مَنْ أَمَّهُ نَفْحٌ طَيِّبُهُ
عَلَى حَافِظِ الْوُدِّ الْمُقِيمِ عَلَى الْإِخَا
فِيَا رَاكِبًا أَبْلَغُهُ مِنِّي رِسَالَةً
وَصِيَّةَ حَقٍّ بِالْإِشَارَةِ أَوْمَاتُ
وَمِنْ بَعْدِ إِقْرَاءِ السَّلَامِ فَقُلْتُ لَهُ
وَأَنْفَقُ جَمِيعَ الْعُمْرِ فِي غَرَسِ كَرَمِهِ
فَمَا هُوَ إِلَّا الْعِزُّ إِنْ رُمْتَ مَفْخَرًا
وَمَا أَحْسَنَ الْعِلْمَ الَّذِي يُورِثُ التَّقَى
وَمَنْ لَمْ يَزِدْهُ الْعِلْمُ تَقْوَى لِرَبِّهِ
وَمَا الْعِلْمُ عِنْدَ الْعَالَمِينَ بَحْدَهُ

فَيَعْقُبُهُ فِي صُبْحِهِ وَمَسَائِهِ
وَمَنْ قَابَلَ الْحُسْنَى بِحُسْنِ ثَنَائِهِ
بِهَا فَهَمُّهُ يَزْكُو بِنَارِ ذِكَايِهِ
إِلَى نُصْحِ مُمْلِيهَا وَعِظَمِ اعْتِنَائِهِ
عَلَى الْعِلْمِ فَاحْرَضَ وَاجْتَهَدَ فِي اقْتِنَائِهِ
لَعَلَّكَ تَحْظَى بِاجْتِنَاءِ جَنَائِهِ
وَمَا هُوَ إِلَّا الْكَنْزُ عِنْدَ اجْتِنَائِهِ
بِهِ يَرْتَقِي فِي الْمَجْدِ أَعْلَى سَمَائِهِ
فَلَمْ يُؤْتَهُ إِلَّا لِأَجْلِ شَقَائِهِ
سِوَى خَشْيَةِ الْبَارِي وَحُسْنِ اتِّقَائِهِ

ومن قصيدة «الآداب» لابن عبد القوي في الحث على العلم وملازمة أهله، قال (١)

رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَفِي خَلْوَةِ الْإِنْسَانِ بِالْعِلْمِ أَنْسُهُ
وَحَيْرُ جَلِيسِ الْمَرْءِ كُتُبُ تَفِيدُهُ
وَخَالِطُ إِذَا خَالَطْتَ كُلَّ مُوَفَّقٍ
يُفِيدُكَ مِنْ عِلْمٍ وَيَنْهَاكَ عَنْ هَوَى

وَيَسْلَمُ دِينَ الْمَرْءِ عِنْدَ التَّوْحُدِ
عُلُومًا وَآدَابًا وَعَقْلًا مُؤَيَّدِ
مِنَ الْعُلَمَاءِ أَهْلُ التَّقَى وَالتَّسَدُّدِ
فَصَاحِبُهُ تُهْدَى مِنْ هُدَاهُ وَتَرْشُدِ

وهذا القدر الممتع من القصائد الجيدة التي جادت بها قرائح الأدباء والعلماء في فضل العلم الشرعي وطلابه العاملين به نكتفي، ونسأل الله أن يجعلنا منهم، وأن يحشرنا في زميرتهم في دار كرامته، بمنه وكرمه، آمين.

قوله:

فَدُونَهُ لَا يُمَكِّنُ اتِّبَاعُ أَمْرٍ وَلَا بِإِعْظَةِ انْتِفَاعٍ
مَنْ لَمْ يَكُنْ يَفْقَهُ كَيْفَ يَعْمَلُ بِمُوجِبِ الْأَمْرِ الَّذِي لَا يُعْقَلُ
الضمير في قوله: «دُونَهُ» عائدٌ إلى الفقه في البيت السابق.

والمراد «بِإِعْظَةِ»: الموعدة التي هي مصدرٌ من قول القائل: وعظتُ الرجلَ
أَعِظُهُ وَعَظًا وَمَوْعِظَةً، إذا ذكَّرتَه لِيَتَّعِظَ وَيَعْتَبَرَ.

وقوله: «يَفْقَهُ» أي: يفهم، والعقل هو الحِجْرُ والنهي، والعاقل هو الجامعُ لأمره
ورأيه، وهو الذي يحبس نفسه، ويردُّها عن هواها، والمعقول هو ما يعقله الإنسان من
الأمور بقلبه.

والمعنى المقصود من البيتين: أن فاقد العلم الشرعي، والفقه في الدين، لا يتسنى
له اتباعُ ما جاء به النبي ﷺ من العلم النافع، الذي يثمر العمل الصالح، كما
لا يتأتَّى له انتفاعٌ بمواعظ الكتاب والسنة، لجهله المُطبَّق الذي يحول بينه وبين ذلكم
الاتباع والانتفاع، وذلك أمرٌ مسلمٌ به؛ إذ إن الجاهل بدينه لا يدري كيفية الإحسان في
العمل الذي كُلِّفَت البشرية به، وما ذلك إلا لأنه لا يعقل الأوامر والنواهي، ولا يفقه
التكاليف الشرعية جملةً وتفصيلاً.

ولخطر الجهل على أهله فقد جاء ذمُّ أهله في نصوص الكتاب والسنة، وأقوال
أهل العلم والفضل والحكمة.

كما جاء -أيضاً- بيانُ ما يترتب عليه من شقوة الدنيا وخزي الآخرة، حقاً لقد
جاء ذمُّ الجهل والجاهلين في نصوصٍ كثيرة، ذات أساليب متعددة، وما ذلك إلا لسوء
عاقبته الوحشية، وفداحة خطره العريض على المجتمعات ذكوراً وإناثاً أحراراً وعبداً.

قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِنْخَبَارًا عَنْ عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧].

وقال سُبْحَانَهُ مُخَاطَبًا خَاتَمَ رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٥].

وقال - عَزَّ مِنْ قَائِلٍ - : ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الأنعام: ٧٢].

وقال سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ أُذُنٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَانُوا لَكُمْ فِي الْأُولَى أُذُنًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ [الأنعام: ١٧٩].

ففي هذه الآيات البَيِّنَاتِ ذَمٌّ شَدِيدٌ لِلْجَهْلِ وَالْجَاهِلِينَ، وَبَيَانٌ وَاضِحٌ أَنَّ الْجَهْلَ سَبَبٌ فِي شَقَاءِ أَهْلِهِ، وَتَعَاسَتِهِمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

وجاء في المعجم للطبراني من حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «أَعْبُدُ عَالِمًا، أَوْ مُتَعَلِّمًا، أَوْ مُسْتَمِعًا، أَوْ مُجِبًّا، وَلَا تَكُنْ الْخَامِسَةَ فَتَهْلِكُ»^(١). ففي هذا الأثر دليلٌ على أَنَّ الثَّغْرَةَ عَنِ الْعِلْمِ وَالرَّغْبَةِ عَنْهُ وَاخْتِيَارِ الْجَهْلِ هَلَاكٌ أَيْهَا هَلَاكٌ.

(١) رواه البزار [٣٦٢٦]، والطبراني في «الكبير» كما في «مجمع الزوائد» (١/ ١٢٢)، وفي «الأوسط» [٥١٧١]، وفي «الصغير» [٧٨٦]، والبيهقي في «الجامع لشعب الإيمان» (١٥٨١ - الرشد)، وابن عبد البر في «الجامع» [١٥١]. قال الهيثمي: «رجاله موثقون». وقال البيهقي: «تَقَرَّدَ بِهِ عَطَاءُ الْخَفَافُ، وَلَيْتَمَا يَرَوَى هَذَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ مِنْ قَوْلِهِمَا». قال ابن عبد البر: «الْخَامِسَةُ الَّتِي فِيهَا الْهَلَاكُ: مُعَادَاةُ الْعُلَمَاءِ، وَبُغْضُهُمْ. وَمَنْ لَمْ يُحِبَّهُمْ فَقَدْ أَبْغَضَهُمْ أَوْ قَارَبَ ذَلِكَ، وَفِيهِ الْهَلَاكُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

وقد ذكر علماء الأصول أن أصحاب الجهل على قسمين: أصحاب جهل بسيط^(١)، وأصحاب جهل مركّب^(٢).

وكلاهما شرٌّ على صاحبه، وظلماتٌ تُخِفُّ بعضها فوق بعض، وإذا كان الأمر كذلك؛ فإن الواجب على كل مسلم ومسلمة أن يتعلّموا من العلم ما كان فرض عين عليهم، كما أنه يُستحبُّ التوسّع في العلوم الشرعية التي كلما توسّع فيها المكلف قوّت حكمته، واستنارت بصيرته، بالإضافة إلى أن طلب العلم وتدوينه ونشره جهادٌ في سبيل الله، وقرباتٌ صالحةٌ لصاحبه متى صدق في الطلب، وأخلص في التحصيل، وقام بحق العلم ظاهراً وباطناً، والله درُّ القائل^(٣):

وَفِي الْجَهْلِ قَبْلَ الْمَوْتِ مَوْتُ لِأَهْلِهِ وَأَرْوَاحُهُمْ فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِهِمْ
وَأَجْسَامُهُمْ قَبْلَ الْقُبُورِ قُبُورٌ وَلَيْسَ لَهُمْ حَتَّى النُّشُورِ نُشُورٌ
وقال آخر^(٤):

قَدْ مَاتَ قَوْمٌ وَمَا مَاتَ مَكَارِمُهُمْ وَعَاشَ قَوْمٌ وَهُمْ فِي النَّاسِ أَمْوَاتٌ
ولقد أحسن القائل^(٥):

الْعِلْمُ نُورٌ مُبِينٌ يَسْتَضِيءُ بِهِ أَهْلُ السَّعَادَةِ وَالْجُهَالُ فِي الظُّلَمِ

(١) الجهل البسيط: هو عدم الإدراك لشيء من العلم.

(٢) الجهل المركّب: هو إدراك الشيء على وجهٍ يخالف ما هو عليه.

(٣) انظر: «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (١/٤٨) - الكتب العلمية).

(٤) «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (١/١٣٧).

(٥) وهو الشيخ العلامة حافظ بن أحمد الحكمي رَحِمَهُ اللهُ، انظر: «المنظومة الميمية في الوصايا والآداب

العلمية» (ص ١١ - بشرح الشيخ البدر).

اَعْلَمُ اَعْلَى حَيَاةٍ لِّلْعِبَادِ كَمَا اَهْلُ الْجَهَالَةِ اَمَوَاتٌ بِجَهْلِهِمْ
فَالْبِدَارَ الْبِدَارَ إِلَى الْفَقْهِ فِي الدِّينِ، وَالْحَذَرَ الْحَذَرَ مِنْ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ.



ثُمَّ أُصُولُ الْفِقْهِ كُليَّاتٌ ثَابِتَةُ الْأَسَاسِ قَطْعِيَّاتٌ
وَهَآنَا أَخْرَجَ مِنْ مُنْتَحَبِهِ قَوَاعِدًا نَافِعَةً لِلْمُنْتَبِهِ
تَجْمَعُ مِنْ مَقْصُودِهِ أَهَمُّهُ مَعَ قِصْرِ الْوَقْتِ وَضَعْفِ الْهَمِّ
وَاللَّهُ أَرْجُو مِنْهُ عِلْمًا نَافِعًا إِلَى عَلَيِّ الدَّرَجَاتِ رَافِعًا

قوله:

ثُمَّ أُصُولُ الْفِقْهِ كُليَّاتٌ ثَابِتَةُ الْأَسَاسِ قَطْعِيَّاتٌ
«ثُمَّ»: حرفٌ عطفيّ تفيد الترتيب والتراخي؛ كما في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [الْأَنْثَى: ١١].

«أُصُولُ الْفِقْهِ»: مركَّبٌ من مضاف ومضاف إليه، وهذا المضاف والمضافُ إليه لفظٌ مؤلَّفٌ من جزأين:
أحدهما: أصول. والثاني: فقه.

والكلام عليهما على النحو التالي:

أولاً - تعريف الجزأين كلٌّ على انفراد:

١ - تعريف الأصول: جمعُ أصل، وله عند الأصوليين عدَّةُ معانٍ بعضها أسدُّ في الحدِّ من بعض.

أحدها: الأصل: ما يُبْنَى عليه غيره.

ثانيها: الأصل: ما منه الشيء.

ثالثها: الأصل: هو المحتاج إليه.

رابعها: الأصل: ما يستند وجودُ ذلك الشيء إليه.

خامسها: الأصل: ما يتفرَّع منه غيره.

والتعريف الأول أحسنها، وأسدّها في الحدّ؛ وذلك لأن الأصل حسّا هو أسفل الشيء، وأساسه، والأسد: أن أسفل الشيء وأساسه هو الذي يُعتمد عليه في البناء، وهو موافق للمعنى الاصطلاحي، كما سيأتي قريباً، إن شاء الله.

وأما تعريف الأصل اصطلاحاً: فإنه يُطلق، ويراد به في لغة العرب، وعند علماء هذا الفن ما يلي:

(أ) الدليل: وذلك ما تعارف عليه الفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ حيث يقولون: «الأصل في وجوب الصلاة: نصوص الكتاب والسنة»، كقول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿... وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٤٣]. والمراد: «دليل الصلاة»، ومن ذلك: «أصول الفقه»، أي: أدلّته، ويظهر أن استعمال الأصل بمعنى الدليل هو الأليق عند إضافة كلمة «أصول» إلى كلمة «فقه»؛ لوضوح دلالة على المقصود، ووضوحه في بيان المراد.

(ب) القاعدة من القواعد الكلية: مثل بُنِيَ الإسلام على خمسة أصول، وقول النبي ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»^(١). أي: إن ذلك أصل من أصول الشريعة الإسلامية.

(ج) الترّجّحان: كقول الأصوليين والبلاغيين: «الأصل في الكلام: الحقيقة»، أي: الراجح عند السامع هو الحقيقة لا المجاز، فإذا قلت: رأيت أسداً، فالتبادر إلى ذهن السامع أن المراد بالأسد: الحيوان المعروف، بناءً على استعمال اللفظ في حقيقته، ولا يخرج

(١) رواه ابن ماجه في كتاب «الأحكام»، باب: «مَنْ بَنَى فِي حَقِّهِ مَا يُضَرُّ بِجَارِهِ»، رقم [٢٣٤١]، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وفي إسناده جابر الجعفي، قال الحافظ ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٢٠٩-٢٠٩): «وَجَابِرُ الْجَعْفِيُّ ضَعَّفَهُ الْأَكْثَرُونَ». وله شواهد عن جماعة من الصحابة ضعيفة، وورد - أيضاً - مرسلًا، لذلك قوّاه النووي وغيره، واحتج به بعض الأئمة، وقبله جمهور أهل العلم، انظر: «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٢٠٧-٢١١)، و«إرواء الغليل» للألباني (٣/ ٤٠٨-٤١٤).

عن هذه الحقيقة إلى المعنى المجازي، إلا بقرينة، كأن يقول القائل: «رأيت أسداً يقاتل» مثلاً.

(د) الصورة المقيسُ عليها: كقول الفقهاء: «الخمِرُ أصلُ النبيذ»، فالنبيذ فرعٌ في مقابلة الأصل، وهو الخمِر.

(هـ) المُستَضَحَّبُ: كقول الفقهاء لمن كان متيقناً الطهارة، وشاكاً في الحدث: «الأصل: الطهارة»، أي: تُستَضَحَّبُ الطهارة، حَتَّى يَثْبُتَ حدوثُ نقيضها؛ لأن اليقين لا يزول بالشك.

٢- تعريفُ الفقه:

الفقه في اللغة: هو الفهم، ومنه قول الله عَزَّجَلَّ: ﴿وَأَحْلَلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي ۖ يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾ [طه: ٢٧-٢٨]، ومنه قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَشْعِبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ﴾ [الأنعام: ٩١].
الفقه اصطلاحاً: الفقه في اصطلاح الأصوليين: «هو معرفة الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية بالاستدلال».

شرح أجزاء التعريف:

المراد بقولهم: «معرفة» أي: العلم اليقيني والظني؛ لأن العلم بالأحكام الفقهية قد يكون:

(أ) يقينياً قطعياً. (ب) وقد يكون ظنياً.

والأحكام العملية تثبت بالأدلة الظنية الصحيحة، كثبوتها بالأدلة القطعية.

والمراد بـ «الأحكام الشرعية»: الأحكام المتلقاة من الشرع، كالوجوب، والتحريم،

لا الأحكام العقلية، كعرفة أن الكلَّ أعظمُ من الجزء، وأن الواحد نصف الاثنين، ولا الأحكام الحسّية، مثل: «الشمسُ مُشرقةٌ»، و«النَّارُ مُحْرِقةٌ»، ولا الأحكام العادية كنزول الطَّلِّ في الليلة الشتائية، إذا كان الجو صحواً.

والمراد بقولهم: «الْعَمَلِيَّةُ» أي: ما كان من وظائف الجوارح، كالصلاة، والصوم، والزكاة، ونحوها، فيخرج بذلك ما يتعلّق بالاعتقاد كتوحيد الله عَزَّوَجَلَّ، ومعرفة أسماؤه وصفاته، فلا يسمى ذلك فقهاً في الاصطلاح، وإن كان فقهاً بالمعنى الشرعي العام.

والمراد بقولهم: «مِنْ أَدْلَتِهَا التَّفْصِيلِيَّةُ بِالِاسْتِدْلَالِ» أي: نصوص الكتاب والسنة، الدالّة على حُكم مسائل معيّنة في أبوابٍ من الفقه كثيرة، كقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [الْأَيْمَةُ: ٢٣٨]. وكقوله سُبحَانَهُ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [الْأَيْمَةُ: ١٨٧]. ونحوها كثير، فكلُّ واحدةٍ من هاتين الآيتين تفيد حُكماً في بابٍ معيّن من أبواب فقه العبادات، وتُسمّى هذه الأدلّة التفصيلية: الأدلّة الجزئية، وهي موضوعُ أهل الفقه، ويخرج بها أصولُ الفقه؛ لأن البحث فيه إنّما يكون في أدلّة الفقه الإجمالية، التي هي المصادر الشرعية بذاتها، وهما الكتاب والسنة المفيدة نصوصها للأحكام الشرعية استقلالاً، وما يتعلّق بها من القواعد التي هي موضوعُ أهل الأصول، ممّا لا تستقلُّ بإفادة الأحكام الشرعية، بل يكون اعتمادها على الكتاب والسنة بوجه من الوجوه، وذلك كالإجماع، والقياس الجليّ، والاستحسان، والاستصحاب، ونحوها من المصادر التبعية للمصادر الأصلية.

تعريف أصول الفقه باعتبار العَلَمِيَّة وإن شئت فقل: باعتبار كونه لقباً لهذا الفنّ

أُصُولُ الْفَقْهِ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ: «هُوَ عِلْمٌ يَبْحَثُ عَنْ أدَلَّةِ الْفَقْهِ الْإِجْمَالِيَّةِ، وَكَيْفِيَّةِ الْإِسْتِفَادَةِ مِنْهَا، وَحَالِ الْمُسْتَفِيدِ».

شرح التعريف:

المُرَادُ بِقَوْلِهِمْ: «أدَلَّةُ الْفَقْهِ الْإِجْمَالِيَّةِ» أَي: قَوَاعِدُهُ الْعَامَّةُ، كَقَوْلِهِمْ: الْأَمْرُ لِلْجَوَابِ، وَالنَهْيُ لِلتَّحْرِيمِ، وَالصَّحَّةُ تَقْتَضِي النُّفُوذَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ قَوَاعِدِ الْفَقْهِ الْعَامَّةِ.

وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ: «وَكَيْفِيَّةُ الْإِسْتِفَادَةِ مِنْهَا»: مَعْنَاهُ: مَعْرِفَةُ كَيْفِيَّةِ إِسْتِفَادَةِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ أدَلَّتِهَا، وَذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ دِرَاسَةِ الْأَحْكَامِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهَا بِالْأَلْفَافِ مِنْ: عُمُومٍ، وَخُصُوصٍ، وَإِطْلَاقٍ، وَتَقْيِيدٍ، وَمَنْطُوقٍ، وَمَفْهُومٍ، وَنَاسِخٍ وَمَنْسُوخٍ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ فِي مَعْنَاهُ، فَإِنَّ الْفَقِيهَ يَسْتَفِيدُ بِحَسَبِ إِدْرَاكِهِ مِنْ أدَلَّةِ الْفَقْهِ أَحْكَامَهَا.

وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ: «وَحَالِ الْمُسْتَفِيدِ» أَي: مَعْرِفَةُ حَالِ الْمُسْتَفِيدِ، وَهُوَ الْمُجْتَهِدُ الَّذِي عِنْدَهُ مَقُومَاتُ الْاجْتِهَادِ، فَإِنَّهُ هُوَ الَّذِي يَسْتَفِيدُ الْأَحْكَامَ بِنَفْسِهِ مِنْ أدَلَّتِهَا، لِاسْتِيفَائِهِ شُرُوطَ الْاجْتِهَادِ، وَبَلُوغِهِ رَتَبَتَهُ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ مِنْ قَوَاعِدِ هَذَا الْفَنِّ أَنَّ مَعْرِفَةَ الْمُجْتَهِدِ وَشُرُوطَ الْاجْتِهَادِ، وَحُكْمَ الْاجْتِهَادِ الْمُسْتَوْفِي لَشُرُوطِهِ، كُلُّ ذَلِكَ مِنْ مَبَاحِثِ أُصُولِ الْفَقْهِ.

قَوْلُهُ: «كُلِّيَّاتُ»: الْكُلِّيَّاتُ هِيَ الَّتِي تَدْخُلُ تَحْتَهَا جُزْئِيَّاتٌ، وَالْمُرَادُ بِهَا هُنَا: كُلِّيَّاتُ هَذَا الْفَنِّ الَّذِي تَنْدَرِجُ تَحْتَهُ مَسَائِلُهُ، «ثَابِتَةُ الْأَسَاسِ»، أَي: رَاسِخَةٌ الْأَصْلُ عَلَى سَبِيلِ الدَّوَامِ.

«قَطْعِيَّاتٌ»: القطعيُّ غير الظنِّي، وهو ما أفادت أدلُّته العلمَ اليقيني، بدون نظر، وذلك كالقرآن الكريم؛ لأنه متواترٌ لفظاً ومعنى، وكالسنة المتواترة عن النبي ﷺ، وكأصول الإسلام والإيمان، والمعلوم حلُّه، والمعلوم تحريمُه من الدِّين بالضرورة. قوله:

وَهَـأَنَّا أَخْرَجْ مِنْ مُنْتَخِبِهِ قَوَاعِدًا نَافِعَةً لِّلْمُنْتَبِهَةِ

الضمير المتصل بـ «منتخبه» المضاف إليه عائدٌ إلى أصول الفقه في البيت السابق قبله، ومُنْتَخَبٌ: اسمُ مفعول مشتقٌّ من الانتخاب، وهو الانتزاع والاختيار، والقواعدُ جمعُ قاعدة، وهي ما تُعرَف منها أحكامُ الجزئيات المندرجة تحت موضوعاتها، إما على سبيل القطع، وإما على سبيل الظن.

والبحثُ عند الأصوليين إنَّما هو في الأدلَّة الكلِّية، ودلالاتها لوضع القواعد الكلية، نحو قولهم: الكتابُ والسنة أدلَّة قائمةٌ يُحتجُّ بها، وقولهم: «النصُّ مقدَّمٌ على الظاهر»، و«النصُّ المتواتر مقدَّمٌ على الآحاد»، «والمطلق محمولٌ على المقيد»، و«الأصل في الأوامر الوجوب»، ونحو ذلك من القواعد الكلِّية.

«ثَابِتَةٌ»: نعتٌ لقواعد، والمراد بـ «المُنْتَبِهَةِ» من بنى آدم، أي: الفطن، والذكي.

والمعنى المقصودُ من البيت هو: أن المؤلف رَحِمَهُ اللهُ وعد القُرَّاء المحبِّين للعلوم الشرعية - ومنها هذا الفنُّ الذي يُعتبر من خير الوسائل لمعرفة الفقه الإسلامي - بأن يستخرج لهم من فنِّ أصول الفقه قواعدَ أصوليةً راسخةً، يستفيد منها كلُّ طالب علم، يُحبُّ التوسُّع في العلوم الشرعية ووسائلها؛ كي يظفر بحلِّية العلم، ويفوز بنشره، ويُحرز الأجر على الصبر على نشره.

قوله:

تَجْمَعُ مِنْ مَقْصُودِهِ أَهْمَهُ مَعَ قِصْرِ الْوَقْتِ وَضَعْفِ الْهَمِّ

«تَجْمَعُ مِنْ مَقْصُودِهِ أَهْمَهُ» أي: إن تلك القواعد الأصولية التي وعد الناظم باستخراجها من هذا الفن، ستكون جامعةً للأهم منه، الذي لا يستغني عنه الراغب في التوسّع في علوم الشريعة ووسائلها.

«مَعَ قِصْرِ الْوَقْتِ» أي: إنه استطاع أن يُحقّق جمع هذه القواعد الأصولية بكلامه المنظوم في وقت قصير لا يؤمّل في مثله جمعها وتدوينها؛ ولكنه الشأن على حدّ قول القائل:

عَلَى قَدَرِ أَهْلِ الْعَزْمِ تَأْتِي الْعَزَائِمُ وَتَأْتِي عَلَى قَدَرِ الْكِرَامِ الْمَكَارِمُ

و«ضَعْفِ الْهَمِّ» معطوفٌ على قِصْرِ الْوَقْتِ قبله، وهو تعبيرٌ يبرهن على قصد هضم حقّ النفس، حتّى لا يجد العُجبُ إليها باباً مفتوحاً، فيلج إليها فيفتنها، وهذا دأب الصالحين، وخُلِقَ المتّقين الموصوفين بقول الحقّ - عزّ شأنه -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ ٥٧ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ٥٨ وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ٥٩﴾ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ ٦٠ أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَافِقُونَ ﴿[الزُّمَرُ: ٥٧ - ٦١].

ثمّ ختم الناظم خطبة الكتاب بدعوة مباركة، قليلة اللفظ، عظيمة المعنى، حيث

قال:

وَاللّٰهُ أَرْجُو مِنْهُ عِلْمًا نَافِعًا إِلَىٰ عَلَيِّ الدَّرَجَاتِ رَافِعًا

.....

فلفظُ الجلالة منصوبٌ على التعظيم، ناصبُهُ: «أَرْجُو» بعده، والرجاء هو الأَمَلُ الممدودُ المحمودُ، والعلمُ النافعُ: هو العلم الشرعي الذي يُثمرُ العمل الصالح، والدرجات: هي المراتبُ العالية الرفيعة، والطبقات الفاخرة المنيفة، فَنِعْمًا أَمَلٌ ورجا، وحبَّذاك المطلوب المرتجى.



مقدمات^(١) ثلاث :

الأولى في تعريف الأصول^(٢) والأحكام^(٣)

أَدَلَّةُ الْفِقْهِ عَلَى الْإِجْمَالِ وَصِفَةُ الْوُجُوهِ لِاسْتِدْلَالِ
تُعْرِفُ ذِي فَنٍّ أَصُولِ الْفِقْهِ مَنْ أَدْرَكَهَا فَهُوَ الْأُصُولِيُّ فَاعْلَمَنْ
وَالْفِقْهُ عِلْمٌ حُكْمٍ شَرَعَ اللَّهُ مِنْ أَدَلَّةٍ تَفْصِيلُهُ فِيهَا زَكَنْ
وَالْحُكْمُ مُقْتَضَى خِطَابِ اللَّهِ لِّلْعَبْدِ تَكْلِيْفًا بِلَا اشْتِبَاهِ
إِنْ اقْتَضَى الْجَزْمُ بِفِعْلٍ يَجِبُ وَغَيْرُ مُقْتَضٍ لِّجَزْمٍ يُنْدَبُ
وَمُقْتَضَى التَّرْكِ حَرَامٌ إِنْ جُزِمَ بِهِ وَإِلَّا فَهُوَ مَكْرُوهٌ عُلِمَ
وَالْعَفْوُ أَوْ مَا رَفَعَ الْجُنَاحَ فِي الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ هُوَ الْمُبَاحُ
وَأَنْ ذَرِيعَةً فَحُكْمُهُ أَنْجَلَى حُكْمُ الَّذِي بِهِ لَهُ تَوْصُلًا
وَيَلْزَمُ التَّكْلِيْفُ كُلُّ مُدْرِكٍ يَعْقِلُهُ مِنْ مُسْلِمٍ وَمُشْرِكٍ
لَكِنَّمَا الْكَافِرُ سَعْيُهُ هَبَا وَهُوَ مُؤَاخَذٌ بِجَحْدٍ وَإِبَا
وَالْوَضْعُ شَرْطٌ مَانِعٌ وَالسَّبَبُ كَذَا صَحِيحٌ فَاسِدٌ قَدْ لَقَّبُوا
فَالشَّرْطُ مَا الْحُكْمُ بِفَقْدِهِ انْتَفَى فِي صِحَّةٍ أَوْ فِي كَمَالٍ عُرِفَا
وَالسَّبَبُ الَّذِي بِهِ الْحُكْمُ وَجَدَ وَالْمَانِعُ الَّذِي بِوُجُودِهِ فَقِدَ
وَمَا بِهِ النُّفُوذُ وَاعْتِدَادُ هُوَ الصَّحِيحُ غَيْرُهُ الْفَسَادُ
وَالرُّخْصَةُ التَّيْسِيرُ لِلْحُكْمِ لَدَى عُذْرٍ وَإِلَّا فَعَزِيمَةٌ بَدَا

(١) المقدمات: جمعٌ مقدّمة، ومقدّمة الكلام أوّله، كما أن مقدّمة الجيش أوّله.

(٢) تقدّم الكلام عليه، انظر: ص: [٧٧].

(٣) الأحكام: جمعٌ حُكْمٍ، والحُكْم: القضاء، وهو الحكمة من العدل أيضًا، والأحكام عند الفقهاء: هي الأثر الذي تقتضيه نصوصُ الشريعة، بينما هو عند الأصوليين النصوصُ نفسها.

المقصود بأدلة الفقه في قول الناظم: «أَدِلَّةُ الْفِقْهِ عَلَى الْإِجْمَالِ»... إلخ البيت، هي مصادرُ أحكامه الأصلية والتَّبعية، وقد بَيَّنَّتها وبيَّنتُ كيفية الاستدلال بها فيما مضى قريباً.

وقوله: «تُعْرَفُ ذِي فَنٍّ أَصُولُ الْفِقْهِ»: قد سبق -أيضاً- تعريفُ أصول الفقه باعتباره مركَّباً إضافياً، وباعتباره لقباً لهذا الفن.

وقوله:

تُعْرَفُ ذِي فَنٍّ أَصُولُ الْفِقْهِ مَنْ أَدْرَكَهَا فَهُوَ الْأُصُولِيُّ فَاعْلَمَنْ

أي: مَنْ عِلِمَ تفاصيل قواعد هذا الفنِّ، فهو المستحقُّ لهذا اللقب الشريف.

وقوله: «فَاعْلَمَنْ»: أمرٌ قَصَدَ به التنبيه للقارئ.

قوله:

وَالْفِقْهُ عِلْمٌ حُكْمٍ شَرَعَ اللَّهُ مِنْ أَدِلَّةٍ تَفْصِيلُهُ فِيهَا زَكْنٌ

أي: إن شئت أن تعرف معنى الفقه في اصطلاح علماء هذا الفنِّ: فهو العلمُ بأحكام الأفعال الشرعية من الأدلة التفصيلية، وقد مضى ذلك مقروناً بأدلته وأمثله، وبيان مُحترزاته.

وهل العلم والفقه مترادفان، أم أن العلم أعمُّ من الفقه، والفقه أخصُّ منه؟ الأخير هنا هو المختار؛ لتناول العلم الفقه وغيره، بينما الفقه يتعلَّق بالأحكام الشرعية.

وقوله: «زَكْنٌ» أي: عِلْمٌ.

قوله:

وَالْحُكْمُ مُقْتَضَى خِطَابِ اللَّهِ لِعَبْدٍ تَكْلِيفًا بِلَا اشْتِبَاهٍ
 إِنْ اقْتَضَى الْجَزْمَ بِفِعْلٍ يَجِبُ وَغَيْرُ مُقْتَضٍ لِحَزْمٍ يُنْدَبُ
 وَمُقْتَضَى التَّرْكِ حَرَامٌ إِنْ جُزِمَ بِهِ وَإِلَّا فَهُوَ مَكْرُوهٌ عُلِمَ
 وَالْعَفْوُ أَوْ مَا رَفَعَ الْجُنَاحَ فِي الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ هُوَ الْمُبَاحُ

تضمنت هذه الآيات الأربعة التعريف بالحكم، والأحكام التكليفية الخمسة، ففي البيت الأول: التعريف بالحكم من حيث تعلُّقه بالمكلف، وفي البيت الثاني: إيضاح ضابط كل من الواجب والمندوب، وفي البيت الثالث: إيضاح ضابط كل من الحرام والمكروه، وفي البيت الرابع: بيان المباح؛ هذا على سبيل الإجمال، وأما على سبيل التفصيل في التحليل، فأوضح ذلك فيما يلي:

١- الحكم التكليفي^(١): هو خطابُ الله المتعلِّقُ بالمكلف، من حيث إنه مكلف، سواءً كان بالافتضاء، أو التخيير؛ لقول الله تَعَالَى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا مِن بَرٍّ مِن رَبِّهِمْ وَلَا نَفِرُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦].

وكقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣].
 وكقوله في كفارة اليمين: ﴿إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِّنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [البقرة: ٢٢١].

(١) ويقال فيه: هو ما اقتضى طلب فعل من المكلف، أو كفه عن فعل، أو تخيير بين الفعل والكف عنه، وسمي تكليفاً لتضمنه التكليف، بفعل، أو ترك فعل، أو التخيير بينهما، وأما إطلاق التكليف على المباح فهو من باب التغليب؛ إذ المباح ليس فيه تكليف بفعل شيء، أو تركه، بل هو ما خيَّر المكلف بين فعله وتركه غالباً؛ كقوله تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢].

وكقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ الآية [البقرة: ١٨٣].

وكقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ الآية [المائدة: ٣].

وكقوله سبحانه: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِيمَا أَفْنَدَتْ بِهِ﴾ الآية [البقرة: ٢٢٩].

٢- أقسام الحكم التكليفي عند الأصوليين خمسة: وهي: الواجب، والمندوب، والحرام، والمكروه، والمباح، ووجه الحصر فيها: أن لفظ الاقتضاء معناه: الطلب، فإن كان الطلب للفعل جازماً فهو الواجب، وإن كان غير جازم فهو المندوب، وإن كان الطلب للترك جازماً فهو الحرام، وإن كان غير جازم فهو المكروه، وإن كان الخطاب للتخيير فهو المباح.

بحث الواجب، وما يرادفه، ويتعلق به:

تعريفه: الواجب لغة: الساقط، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا وَجِئَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا﴾ الآية [الفتح: ٣٦]. أي: سقطت على الأرض، ويقال فيه: اللازم؛ لأن الساقط يلزم مكانه.

وللأصوليين في معناه الاصطلاحي أقوال، أدونها فيما يلي:

قال بعضهم: الواجب ما توعّد على تركه بالعقاب.

وقال البعض: هو ما يثاب فاعله، ويُعاقب تاركه.

وقال آخرون: هو ما اقتضى الشرع فعله اقتضاءً جازماً.

وقال قوم: هو ما يُدّم تاركه شرعاً.

وكل هذه الأقوال متقاربة المعاني، ولعل الأخير أحقها بالسلامة من الاعتراض لعمومه؛ لأن كل معاقب أو متوعّد بالعقاب على الترك مذموم، أي: يستحق الذم، وليس

كُلُّ مَذْمُومٍ مُعَاقَبٌ، أَوْ مُتَوَعَّدٌ عَلَى التَّرْكِ، لَجَوَازِ أَنْ يُقَالَ: صَلِّ وَصُمْ، فَإِنْ تَرَكْتَ فَقَدْ عَصَيْتَ، وَلَا عِقَابَ عَلَيْكَ. وَأَمْثَلُهُ كَثِيرَةٌ فِي الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ كَأَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، وَالْإِيمَانِ، وَالْإِحْسَانِ، جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا.

مسألة: وهي هل الواجب والفرض مترادفان، أو متغايران؟ قولان مشهوران للفقهاء وعلماء هذا الفن.

الأول: أنهما بمعنى واحدٍ تعريفًا وحُكْمًا، قال بذلك الشافعي، وأحمد في إحدى الروايتين عنه رَحِمَهُمَا اللَّهُ.

الثاني: أنهما مفترقان تعريفًا وحُكْمًا، قال بذلك أبو حنيفة، وأحمد في الرواية الأخرى رَحِمَهُمَا اللَّهُ، ووجه التفريق بينهما عندهم: هو أن الفرض أكد من الواجب؛ حيث قالوا: **الفرض:** ما ثبت بدليل شرعي لا شبهة فيه، كالصلوات الخمس ونحوها. **والواجب:** ما ثبت بدليل ظني فيه شبهة، وذلك كصلاة الوتر.

والنفس إلى القول الأول أميل، فيقال في الصلاة، والزكاة، والصوم: من فرائض الإسلام وواجباته، وأما انقسام الأدلة إلى قطعية وظنيّة فهذا مُسَلَّمٌ به، كما أجمع عليه من يُعْتَدُّ بِإِجْمَاعِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وسيأتي لهذه المسألة زيادةٌ إيضاح، إن شاء الله.

أقسام الواجب إلى معيّن ومُخَيَّرٍ:

اعلم أن الفرق بين الواجب المعيّن والواجب المخيّر هو: أن الواجب المعيّن هو الذي ورد الأمر الجازم فيه بطلبٍ واحدٍ بخصوصه، ويُعَبَّرُ عنه بالمفروض على الأعيان، بحيث لا يجزئ قيامٌ مكلف به عن آخر، كقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٨٥].

وكقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزَّيْنَةَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٣٢].

وكقوله تَعَالَى: ﴿فَاسْتَقِمَّ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١١٢].

وكقول النَّبِيِّ ﷺ: «قُلْ: آمَنْتُ بِاللَّهِ، ثُمَّ اسْتَقِمَّ»^(١) الْحَدِيثُ. ونحوها من النصوص الدالة على الأمر والنواهي، التي كُلِّفَ بها كُلُّ فرد من أفراد المكلفين، بخلاف فرض الكفاية الذي إذا قام به البعض سقط عن الباقي، كفرض الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وفرض الدعوة إلى الله، والجهاد في سبيله، والقيام بواجب النصيحة، وتجهيز الموتى بالتغسيل، والتكفين، والصلاة، والدفن، والتوسُّع في طلب العلم، حتَّى يصل إلى مرتبة الاجتهاد والفتوى، ونحو ذلك من الواجبات المفروضة التي إذا قام بها البعض سقط الإثم عن الباقي.

وأما الواجب المخير: فهو الذي ورد الأمر الجازم فيه بطلب واحدٍ مُبْهِمٍ من أشياء، وذلك مثل كفارة اليمين المنصوص عليها في قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّرتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفْرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٨٩].

فمن حلف على يمين، فرأى غيرها خيراً منها، فليُكْفِر عن يمينه بواحدٍ من ثلاثة، التي هي: عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٍ، أو إطعام عشرة مساكين، لكل مسكين نصف صاعٍ من طعام، أو كسوتهم كسوة تستر عورة المصلي وعاتقيه، أو كسوة للمرأة تستر جميع جسدها، وهو مُحَيَّرٌ في القيام بواحدٍ من هذه الثلاثة.

(١) أخرجه مسلم في كتاب «الإيمان»، باب «جامع أوصاف الإسلام»، رقم [٣٨]، عن سفيان بن عبد الله الثقفي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أقسام الواجب، باعتبار وقت الأداء:

ينقسم الواجب بهذا الاعتبار إلى قسمين: مضيق وموسع^(١)، والفرق بينهما هو: أن الواجب المضيق: هو الذي يكون الوقت المحدد له يسعه وحده، ولا يتسع لغيره من جنسه، كشهر رمضان، فإنه لا يتسع لصيام النفل، بل للفرض فقط، وحكمه: صحة أدائه بمطلق النية؛ لأن الوقت لا يتسع لغيره.

بينما الواجب الموسع: هو ما كان الزمن المحدد لأداء الواجب فيه أكثر من زمن فعله، كالصلاة مثلاً، فإن وقتها موسع، ففي أي جزء من أجزاء الوقت أدت فيه أداء، لا قضاء.

وهناك واجب مطلق، يفارقهما في الضابط: وهو ما طلب الشارع فعله لزوماً، من غير تعيين لوقت أدائه، ككفارة اليمين، وحكمه: جواز فعله في أي وقت شاء المكلف.

أقسام الواجب باعتبار تقديره من الشارع:

ينقسم الواجب بهذا الاعتبار إلى قسمين أيضاً:

١ - واجب مُحدّد: وهو ما عيّن الشارع له مقداراً معلوماً، بحيث لا تبرأ ذمّة المكلف منه، إلا إذا أدّاه على الصفة التي عيّنّها الشارع، كالصلاة، والزكاة، والديون المالية، ونحوها، فكلّها مشغولة بها ذمّة المكلف حتّى تؤدّى على مراد الشارع، سواء كانت عبادة أو معاملة.

(١) اتفق العلماء في الواجب الموسع: على أن المكلف إذا غلب على ظنه أنه يموت في آخر الوقت الموسع تضيق عليه الوقت، وحرم عليه التأخير، اعتباراً بظنه، وصورة ذلك أن يطالب أولياء الدم - مثلاً - باستيفاء الدم من الجاني، فيحضره الإمام أو نائبه، ويحضر الجلاد، فيأمره بقتله.

٢- وواجبٌ غيرُ مُحدَّدٍ: وهو ما لم يُعيَّن الشارع مقداره، بل طلبه من المكلف بغير تحديد، كالإنفاق في سبيل الله عند تحمُّه والقدرة عليه، والتعاون على البرِّ والتقوى، بحسب القدرة الشرعية، وهذه تختلف باختلاف الحاجات والأحوال، كما أسلفت.

القسم الثاني من أقسام الحكم التكليفي: «المندوب»:

تعريفه لغةً: مأخوذٌ من النَّدَب، والنَّدَب في اللغة: الدعاء إلى الفعل، كما في قول القائل: «وَأَزِيدَاهُ» معناه: أَدْعُو.

واصطلاحاً: قيل فيه: هو مقتضى الطلب غير الجازم بالفعل. وهذا التعريف باقتضاء الخطاب.

وقيل فيه: ما يُثابُّ على فعله، ولا يُعاقب على تركه^(١). وهذا التعريف باعتبار ما يترتب عليه من الجزاء.

وقيل: هو المطلوب الذي لا يُدْمُّ تاركه مطلقاً، ويرادفه في المعنى: السنة التي يقابلها الواجب، والمستحبُّ، والمرغَّب فيه، والنافلة، والتطوُّع، أي: ترادف المندوب، وأمثله كثيرة جداً في الكتاب والسنة، وذلك كنوافل العبادات على اختلاف أنواعها؛ من صلاة، وصوم، وصدقة، ونحوها.

والمندوبُ وما يرادفه مأمور به حقيقةً على رأي الجمهور؛ بدليل أن الأمر طلبٌ، والمندوبُ مطلوبٌ؛ ولأن الله أمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى، ومن ذلك ما هو مندوبٌ.

(١) وقد يكون المندوب واجباً يُثابُّ على فعله، ويُعاقب على تركه في بعض الحالات، كإطعام المسكين المُشرف على الهلاك، حيث إن إطعامه من غير الفريضة مندوبٌ، غير أنه يجب وجوباً كفائياً إذا كان في حال إشرافٍ على الهلاك، نتيجة الجوع والعطش.

وإلى هذين القسمين أشار الناظم بقوله:

وَالْحُكْمُ مُقْتَضَى خِطَابِ اللَّهِ لِلْعَبْدِ تَكْلِيْفًا بِلَا اشْتِبَاهِ
إِنْ اقْتَضَى الْجَزْمُ بِفِعْلٍ يَجِبُ وَغَيْرُ مُقْتَضٍ لِحَزْمٍ يُنْدَبُ

القسم الثالث من أقسام الحكم التكليفي: «الحَرَامُ»:

تعريفه: الحرام لغة: مأخوذٌ من الحرمة، وهي ما لا يجوز انتهاكه، ويُطلق ويرادُّ به الممنوع.

واصطلاحاً: قيل فيه: هو ما تُوعَدُّ بالعقاب على فعله.

وقيل: هو ما يُثاب تاركه امثالاً.

وقيل فيه: هو ما نهى عنه الشارع على وجه الإلزام بالترك.

وقيل فيه: هو مقتضى الطلب الجازم للترك، وهذا من حيث اقتضاء الخطاب، وكلها تتفق في المعنى، ويسمى الحرام ممنوعاً ومحظوراً، وحكمه: وجوب الاجتناب امثالاً، وضده: الواجب اصطلاحاً.

أقسام الحرام:

ينقسم الحرام عند الأصوليين إلى قسمين:

(أ) حرام لذاته: وهو ما حكم الشارع بتحريمه ابتداءً، ومن أول الأمر.

(ب) حرام لغيره: وهو ما يكون مشروعاً في الأصل، واقترب به عارض اقتضى

تحريمه.

والفرق بينهما: أن الحرام لذاته اشتمل على مفسدة راجعة إلى ذاته، وذلك كالزنا، والسرقة، وأكل الميتة، ونكاح المحارم، وشرب الخمر، وكالصلاة بدون طهارة، والصوم في الحيض، وأمثال ذلك.

وحكمه: أنه غير مشروع أصلاً، وذلك أنه إذا فعله المكلف وقع باطلاً، فلا يترتب عليه أثرٌ من الآثار المحموده، ولا منفعةٌ من المنافع المقصودة، فزواج المحارم لا يثبت به نسبٌ ولا إرثٌ إن كان متعمداً، ويخرج به غير المتعمد، وهو زواج الشبهة، والصلاة بدون طهارة باطلة؛ لفقد شرط من شروطها، والزنا لا يمكن أن يكون سبباً لثبوت النسب والإرث، والسرقة لا تصلح سبباً لثبوت ملك المال، وبيع الميتة والخمر باطلٌ، لا يترتب عليها حكمٌ.

وأن الحرام لغيره: هو ما طرأ عليه التحريم لعارض، وذلك كالصلاة في الأرض المغصوبة، والثوب المغصوب، وكصوم يوم العيد، وكالبيع وقت النداء لصلاة الجمعة، أما أصل الفعل فلا يخلو إما أن يكون واجباً، أو مندوباً، أو مباحاً، بيد أنه اقترن بأمر خارجي صيره حراماً.

فالفعل ذاته لا مضرّة فيه، ولا مفسدة تعتريه، ولكن اعترضه ما صيّره معرّة ومفسدة، فصوم يوم العيد - مثلاً - حرامٌ، مع أن الصوم مشروعٌ بحسب الأصل، وسبب الحرمة الطارئة هو الإعراض عن ضيافة الله تَعَالَى، والبيع في حد ذاته حلالٌ، إلا أنه يُجرم حينها يكون سبباً لإضاعة صلاة الجمعة مثلاً.

وأما الصلاة في الأرض المغصوبة والثوب المغصوب وبالماء المغصوب، فقد اختلف الفقهاء في صحتها وعدم صحتها، فأما الذين صحّحوها فيما ذكر من الأرض المغصوبة، والثوب المغصوب، ونحوهما، فقد قسموا النهي إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما يرجع إلى ذات المنهي عنه، كالصلاة بدون طهارة، فلا يصح.

الثاني: ما لا يرجع إلى ذات المنهي عنه، ولا إلى صفته، فيصح، كالصلاة في الدار المغصوبة، والثوب المغصوب، والثوب الحرير، والماء المغصوب^(١).

الثالث: ما يرجع إلى صفة المنهي عنه، كتحرّي الصلاة في أوقات النهي، فهو باطل عند الشافعية والحنابلة.

القسم الرابع من أقسام الحكم التكليفي: «المكروه»:

تعريفه: المكروه في اللغة: ضدّ المحبوب.

وفي الاصطلاح: ما يمدح تاركه، ولا يذمّ فاعله.

وعرفه بعضهم بقوله: هو ما يثاب فاعله على تركه تنزهًا واحتياطًا، ولا يعاقب على تركه توسعًا.

أما تعريفه من حيث اقتضاء الخطاب، فيقال فيه: هو مقتضى الطلب غير الجازم بالترك، وهو اختيار الناظم، غير أن معانيها واحدة؛ لاشتراك جميعها في أن المفهوم منها المطلوب تركه طلبًا غير جازم.

وقد مثل الأصوليون للمكروه بالشرب قائمًا، والأكل متكئًا، كما أنه قد تطلق الكراهة ويُراد بها التحريم؛ كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ

(١) للفائدة: وقد ورد تسمية الحرام مكروها كما في قوله عَزَّجَلَّ: «كُلْ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا» [الْإِنشَاء: ٣٨]. وذلك بإضافة السيئ إلى الهاء بمعنى ذلك الذي عددناه من «وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ... كَانَ سَيِّئُهُ» [الْإِنشَاء: ٢٣ - ٣٨].

وتأويل الكلام على هذه القراءة كما يلي: «كُلْ هذا الذي ذكرنا لك من الأمور التي عددناها عليك كان سيئها عند ربك يا محمد يكرهه وينهى عنه ولا يرضاه، فاتقِ مواقعتها والعمل به». اهـ. «تفسير ابن جرير» (ج ١٤ / ص ٦٠٠).

الْأَمْهَاتِ، وَوَأَذِ الْبَنَاتِ، وَمَنْعًا وَهَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ»^(١).

والشاهدُ فيه: قوله: «وَكَرِهَ لَكُمْ ... إلخ»؛ فإن المراد بالكراهة هنا: كراهة التحريم الذي تُوعَدُ بالعقاب على فعله، وإلى هذين القسمين: - الحرام والمكروه - أشار الناظم بقوله:

وَمُقْتَضَى التَّرْكِ حَرَامٌ إِنْ جُزِمَ بِهِ وَإِلَّا فَهُوَ مَكْرُوهٌ عَلِيمٌ
أي: إن الحرام: هو مقتضى الطلب الجازم للترك، وإن المكروه: هو مقتضى الطلب غير الجازم بالترك.

القسم الخامس من أقسام الحكم التكليفي: «المُبَاحُ»:
تعريفه:

المُبَاحُ فِي اللُّغَةِ: مَأْخُوذٌ مِنَ الْبَاحَةِ، وَهِيَ السَّاحَةُ الْوَاسِعَةُ.

وقيل فيه: مأخوذٌ من الإباحة، وهي الإظهار، حيث يقال: «بَاحَ الشَّيْءُ» بمعنى: ظهر.

كما قيل فيه: هو المَعْلَنُ المَأْذُونُ.

واصطلاحًا: هو ما أذن الشارعُ في فعله وتركه، غير مقترِنٍ بذمٍّ أو مدحٍ لفاعله أو

تاركه^(٢)؛ كقوله نَعَالِي: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [الْمَائِدَةُ: ٢٢].

(١) رواه البخاري في كتاب: «في الاستقراض وأداء الديون»، باب: «مَا يُنْهَى عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ»، رقم [٢٤٠٨]، ومسلم في كتاب «الأقضية»، باب: «النَّهْيُ عَنْ كَثْرَةِ الْمَسَائِلِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ»، رقم [١٧١٥]، عن المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) هذا إذا لم تصحبه نيةُ التقربِ إلى الله، فإذا اقترنت به نيةُ التقربِ إلى الله فإنه يُثَابُ فاعله، وذلك =

وقيل فيه: هو ما لا يتعلّق به أمرٌ ولا نهْيٌ لذاته، وذلك كالأكل في رمضان ليلاً.

أساليبه:

للمباح أساليبه الواردة في الكتاب العزيز، أذكر منها ما يلي:

- ١ - التنصيصُ بنفي الحرج: كما في قول الله عزَّجَلَّ: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ [الْأَنْثَى: ١٧].
 - ٢ - نفي الجُنَاح: كما ورد في قول الله تَعَالَى: ﴿وَلِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرِعُوا وَلَدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا ءَاتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [الْأَنْثَى: ٢٣٣].
 - ٣ - التصريحُ بنفي الإثم: كما في قوله تَعَالَى: ﴿فَمَنْ عَجَلْ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [الْأَنْثَى: ٢٠٣].
 - ٤ - نفي المؤاخذه: كما في قوله عزَّجَلَّ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [الْمَائِدَة: ٨٩].
 - ٥ - صيغة الأمر لغير الوجوب، ولغير الاستحباب: كقوله عزَّجَلَّ: ﴿فَأَنْتَنَ بَشَرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [الْبَقَرَة: ١٨٧].
 - ٦ - التعبيرُ بالحِلِّ: كما في قوله تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبُ﴾ [الْمَائِدَة: ٥].
- وأما حكمه فيؤخذ من معناه الشرعي، وإدخاله في الحكم التكليفي من باب التغليب، والله أعلم.

⁼ كالأكل، والشرب، والنوم، التي هي من قسم المباح، فإن من نوى بها الاستعانة على أمر دينه والتقوى بها على ذلك، أُثيب عليها؛ لحديث: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» الْحَدِيثُ.

وإلى هذا القسم أشار الناظم بقوله:

وَالْعَضُوُّ أَوْ مَا رَفَعَ الْجَنَاحَ فِي الْفِعْلِ وَالْتَرَكِ هُوَ الْمُبَاحُ

قوله:

وَإِنْ ذَرِيعَةٌ فَحُكْمُهُ انْجَلَى حُكْمُ الَّذِي بِهِ لَهُ تَوْصُّلًا

أي: إن كل ما كان وسيلةً إلى قسم من أقسام الحكم التكليفي فله حكمه، فالوسيلةُ إلى الواجب تأخذ حكمه، والوسيلةُ إلى مُحَرَّم تأخذ حكمه كذلك.

مثال: الوسيلةُ إلى واجبٍ كالطهارة للصلاة، والطواف ونحوهما، وكسب الزاد والراحلة عند القدرة على ذلك، من أجل أداء فريضة الحج والعمرة، وكوجوب الفطر عند لقاء العدو للدفاع عن الدين، أمّا ما ليس في مقدور المكلف، ولا هو داخل تحت اختياره، وذلك كحضور العدد المشترط لإقامة الجمعة فليس بواجب؛ لأنّه ليس في مقدور المكلف.

وأما الوسيلةُ إلى مُحَرَّم، فكسهر معظم الليل الذي تفوت بسببه صلاةُ الفجر عن وقتها بصفة دائمة، وكبيع السلاح في أيام الفتنة بين المسلمين، وكبيع العصير ممّن يتخذهُ خمرًا، وكترك الأكل والشرب حتّى يموت عطشًا وجوعًا، ونحو ذلك.

والفرق بين وجوب الواجب الأصلي والوسيلة إليه: هو أنّ الواجب الأصلي وجوبه مقصود لذاته، بخلاف الوسيلة فإنّ وجوبها ليس مقصودًا لذاته، بل بواسطة وجوب الواجب الأصلي، ولذا فإنه يُثاب على فعل الوسيلة؛ لما فيها من زيادة عمل صالح يترتب عليه ثواب، يضاف إلى ثواب فعل الواجب الأصلي، وأما العقاب على ترك

الوسيلة فقد قال الفقهاء بعدمه؛ لأنَّ العقاب لا يتوزَّع على أجزاء الفعل، بل يعاقب على الأصل، والله أعلم.

قوله:

وَيَلْزَمُ التَّكْلِيفَ كُلُّ مُدْرِكٍ يَعْقِلُهُ مِنْ مُسْلِمٍ وَمُشْرِكٍ
لَكِنَّمَا الْكَافِرُ سَعْيُهُ هَبَا وَهُوَ مُؤَاخَذٌ بِجَحْدٍ وَإِبَا

المراد بالتكليف لغةً: هو طلب ما فيه كلفة ومشقة.

واصطلاحاً: هو خطاب الشارع بأمر، أو نهي، أو تخيير، والمراد بالمُدْرِك: هو المكلف الذي توفر فيه شرطان: أحدهما: العقل.

وثانيهما: فهم الخطاب، فيخرج الصبي والمجنون من التكليف، لرفع القلم عنهما؛ لحديث: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الْمَجْنُونِ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ حَتَّى يَبْرَأَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ». رواه أحمد، وأبو داود، وغيرهما من حديث عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١)، وهو حديث صحيح.

(١) أخرجه أحمد (٩٤٠، ٩٥٦، ١١٨٣، ١٣٢٨، ١٣٦٢)، وأبو داود في كتاب «الحدود»، باب «في الْمَجْنُونِ يَسْرِقُ أَوْ يُصِيبُ حَدًّا»، رقم (٤٤٠١، ٤٤٠٢، ٤٤٠٣)، والترمذي في أبواب «الحدود»، باب: «مَا جَاءَ فِيمَنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَدُّ» رقم [١٤٢٣] وقال: «حسن غريب»، وابن ماجه في كتاب «الطلاق»، باب: «طَلَاقِ الْمَعْتُوهِ وَالصَّغِيرِ وَالنَّائِمِ»، رقم [٢٠٤٢]، عن عليٍّ مرفوعاً. وقد أوقفه بعض الرواة على عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصوبه بعض الأئمة، كما في «التلخيص الحبير» (١/٤٦٩) - الكتب العلمية). ومع ذلك قد صححه جمع من العلماء، وله شواهد، كما في «إرواء الغليل» للألباني (٧/٤-٢)، وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا يضره إيقاف من أوقفه لأمرين: الأول: أن من رفعه ثقة والرفع زيادة يجب قبولها. الثاني: أن رواية الوقف في حكم الرفع؛ لقول عليٍّ لعمر: «أما علمت؟» وقول عمر: «بلى». فذلك دليل على أن الحديث معروف عندهم».

ولأن مقتضى التكليف الطاعة والامتثال، ولا تحصل الطاعة وتحقق شرعاً إلا بقصد الامتثال، ولا يتحقق القصد إلا بالعلم والفهم، أمّا ثبوت الزكاة في مال الصبيّ والمجنون، وهكذا الغرامات المالية، فليس لتكليفهما، وإنّما هو من قبيل ربط الأحكام بأسبابها؛ إذ إن ملك النصاب ووجود الإلتاف هما السبب في ثبوت هذه الحقوق في ذمتها بالقوة، والخطاب لوليّهما، كما يُخاطب صاحب البهيمة في ضمان ما أتلفته، حيث فرّط في حفظها، فتنزّل فعلها في هذه الحالة منزلة فعله، كما يخرج باشتراط الفهم في المكلف كلّ من النائم والساهي والسكران^(١)، الذي لا يعقل شيئاً، فإنّهم -أيضاً- غير مكلفين في هذه الأحوال؛ لعدم فهمهم.

أمّا ثبوت أحكام أفعالهم من الغرامات والمُتَلَفَات، فليس لتكليفهم، بل هو من قبيل ربط الأحكام بأسبابها كما أسلفت.

وقوله: «مِنْ مُسْلِمٍ وَمُشْرِكٍ»: معناه: أن جميع المسلمين المكلفين منهم، وهم البالغون العاقلون، ومنهم المسلمات البالغات العاقلات داخلون في خطاب الله تَعَالَى، إلا ما سبق استثنائه قريباً، كما يتناول الخطاب، ويلزم التكليف جميع الكافرين والمشركين، وأنهم مُحاطَبُونَ بفروع الشريعة، كما أنهم مُحاطَبُونَ بأصولها.

وقوله: «لَكِنَّمَا الْكَافِرُ سَعِيُهُ هَبَاً» أي: إن الكافر، ولو أتى بشيء من فروع الشريعة، كما مثّل شيء من الأوامر، واجتناب شيء من النواهي، فإنه لا يُثاب عليه، ولا يصحّ منه، ولا يُقبل؛ لأنه لم يأت بالأصل الذي تقبل معه الأعمال، وهو الإسلام؛ كما قال عَزَّجَلَّ في شأنهم: ﴿وَقَدْ مَنَّا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً﴾ [الْقُرْآن: ٢٣].

(١) أمّا ما يتعلّق بطلاق السكران، فإن القول الصحيح فيه: عدم وقوعه؛ وذلك لعدم مناط التكليف، وهو العقل والفهم، اللذان عليهما مدار الأحكام.

قال ابن جرير: «وَعَمِدْنَا إِلَى مَا عَمِلَ هَؤُلَاءِ الْمُجْرِمُونَ مِنْ عَمَلٍ»، ثُمَّ أورد عن مجاهد في قوله سُبْحَانَهُ: ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾. يقول: فجعلناه باطلاً؛ لأنهم لم يعملوه لله، وإنما عملوا للشيطان، والهباء هو الذي يرى كهيئة الغبار، إذا دخل ضوء الشمس من كوة، يحسبه الناظر غباراً، وليس بشيء تقبض عليه الأيدي ولا تمسه، ولا يرى ذلك في الظل^(١).

وقوله: «وَهُوَ مُؤَاخَذٌ بِجَحْدِ وَإِبَا» أي: إن الكفار مؤاخذون بترك العمل بفروع الشريعة، كما هم معاقبون على ترك العمل بأصولها؛ إذ لا يقال: كيف يُحاطَبُونَ بفروع الشريعة، ويؤاخذون بسبب تركها، وهم إن عملوها لا تصح منهم إلا بسبق الإيمان؟ بل هم مكلفون بفروع الشريعة، ومؤاخذون، ومُعاقبون على ترك العمل بها؛ إذ لو يكونوا كذلك، لما توعدهم الله على تركها في مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ، كقوله تَعَالَى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ (٤٣) قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ (١٣) وَلَمْ نَكُ نُطْعِمِ الْمَسْكِينِ (١٤) [الأنعام: ٤٢ - ٤٤]. وكقوله: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ (٦) الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [فصلت: ٦ - ٧].

فقد صرَّح بتعذيبهم بترك الصلاة، وعدم إطعام المسكين، وعدم إيتاء الزكاة، هذا هو القول الراجح في هذه المسألة، وهناك قولان آخران يُخالفان هذا القول:

أحدهما: أن الكفار والمشركين غيرُ مُحاطَبِينَ بفروع الشريعة مطلقاً، بدليل أنَّها لا تصحُّ منهم في حال الكفر؛ إذ لا بد من سَبْقِ الإيمان.

القول الثاني: أنَّهم مُحاطَبُونَ بفروع الشريعة في النواهي دون الأوامر، وهو أضعفُ الأقوال؛ إذ التكليف جاء في الشرع بامثال الأوامر واجتناب النواهي.

(١) تفسير «جامع البيان في تأويل آي القرآن» (ج ١٧ / ص ٤٣٠ - ٤٣١)، باختصار.

وَالْوَضْعُ شَرْطٌ مَانِعٌ وَالسَّبَبُ	كَذَا صَحِيحٌ فَاسِدٌ قَدْ لَقَّبُوا
فَالشَّرْطُ مَا الْحُكْمُ بِفَقْدِهِ انْتَفَى	فِي صِحَّةٍ أَوْ فِي كَمَالٍ عُرِفَا
وَالسَّبَبُ الَّذِي بِهِ الْحُكْمُ وَجِدَ	وَالْمَانِعُ الَّذِي بِوَجْدِهِ فُقِدَ
وَمَا بِهِ النُّفُوذُ وَاعْتِدَادُ	هُوَ الصَّحِيحُ غَيْرُهُ الْفَسَادُ
وَالرُّخْصَةُ التَّيْسِيرُ لِلْحُكْمِ لَدَى	عُذْرٍ وَإِلَّا فَعَزِيمَةٌ بَدَا

لما فرغ الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ من تفصيل الحديث عن أقسام الأحكام التكليفية، أتبعها بالحديث عن الأحكام الوضعية^(١)، فذكر في البيت الأول الأحكام الوضعية الخمسة:

أولها: الشرط، المشار إليه بقوله: «وَالْوَضْعُ: شَرْطٌ» أي: إن الشرط أحد الأحكام الوضعية، وهو لغةً: واحد الشروط، وهو مصدرٌ بمعنى: إلزام الشيء والتزامه. والشرط اصطلاحاً: «ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجودٌ، ولا عدمٌ».

وأمثلته كثيرة، منها: الطهارة للصلاة، وَحَوْلَانِ الحول شرطٌ في وجوب الزكاة، أي: إن الصلاة متوقِّفةٌ على وجود الطهارة، وبدونها لا توجد الصلاة، ووجوب الزكاة متوقِّفٌ على حَوْلَانِ الحول، وكلُّ من الطهارة وَحَوْلَانِ الحول يلزم من عدمهما عدمٌ وجوب الصلاة أو الزكاة، ولا يلزم من وجود الطهارة - مثلاً - وجودُ الصلاة في الواقع.

(١) المراد بالأحكام الوضعية: العلامات، أو الأمارات الشرعية، أي: ما وضعه الشارع من علامات، لثبوت، أو انتفاء نفوذ، أو إلغاء، ونحو ذلك.

والمراد بالحكم الوضعي: هو خطابُ الله تَعَالَى الوارد بجعل الشيء سبباً، أو شرطاً، أو مانعاً، أو صحيحاً أو فاسداً، أو أداءً، أو قضاءً، أو إعادةً، أو عزيمةً، أو رخصةً، على خلافٍ في الأخيرين.

أقسام الشرط باعتبار ذاته:

ينقسم الشرط بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام:

- ١ - شرط عقلي: كلزوم الحياة لحصول العلم.
- ٢ - شرط لغوي: كإن الشرطية، ونحوها من صيغ التعليق، مثل قول السيد لمملوكه: إن صُمت رمضان وستاً من شوال، فأنت حرٌّ.
- ٣ - شرط شرعي: وهذا هو المقصود؛ لأنه هو المقابل للسبب، أو المانع، أو العلة، وهو المعتبر في أقسام حكم الوضع.

الثاني من الأحكام الوضعية: «المانع»:

وهو في اللغة: الحاجز.

وفي الاصطلاح: ما يلزم من وجوده العدم، ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم. أي: إنه متى وُجد المانع تخلف الحكم لوجود المانع، ومتى تخلف المانع لا يلزم من ذلك وجود الحكم، وذلك كالحيض، فإنه مانعٌ من الصلاة، فمتى وُجد الحيض تخلف الحكم، وهو الصلاة، ومتى تخلف المانع، وهو الحيض؛ فإنه لا يلزم من تخلفه وجود الحكم، وهو الصلاة.

أقسام المانع:

ينقسم المانع إلى قسمين:

أحدهما: مانعٌ للحكم، وهو الأمر الذي يترتبُ على وجوده عدمُ ترتب الحكم على سببه، مع تحقق السبب؛ كالأبوة المانعة من القصاص، إذا وجد سببه، وهو القتل العمد، وكالحيض أو النفاس، فإنَّهما مانعان من وجوب الصلاة، مع تحقق سببه، وهو الوقت.

والثاني: مانعٌ للسبب، وهو الأمر الذي يلزم من وجوده عدمُ تحقق السبب، كمثّل الدّين، فإنه مانعٌ من وجوب الزكاة؛ لكونه مانعاً من تحقق السبب، وهو ملك النصاب؛ لأن ملك النصاب دليلٌ على غنى المالك، ومع الدّين لا يتحقق الغنى، فلا يصحُّ لترتب الحكم؛ لأن ما يقابل الدّين ليس مملوكاً للمدين على الحقيقة، نظراً لتعلُّق حقوق أصحاب الدّين به.

الثالث من الأحكام الوضعية: «السبب»:

تعريفُ السبب لغةً: هو ما يتوصَّلُ به إلى غيره، كالحبل والطريق وغيرهما.

وفي الاصطلاح: يُطلق على عدّة معانٍ، منها:

١- ما يقابل المباشر، كما لو حفر إنسانُ حفرةً عميقةً، فجاء إنسانٌ آخرٌ، فدفع شخصاً فتردّى فيها فمات، فالخافر هو السبب، والدافع للشخص هو المباشر، ومتى اجتمع السببُ والمباشرُ غلبت المباشرة، وجُعِل الضمان على المباشر.

٢- علّةُ العلّة، كالرمي مثلاً، إذ هو علّةُ الإصابة، والإصابة علّةُ القتل، فالرمي علّةُ علّةِ القتل، وقد سُمّي سبباً.

٣- العلّة مع تخلُّف شرطٍ، كملك النصاب، فإنه سببٌ للزكاة، ولا تجب الزكاة إلا بشرطِ الحول، فيسمّى حينئذٍ ملك النصاب سبباً لوجوب الزكاة.

٤- اعتبارُ السبب مرادفاً للعلّة عند كثيرٍ من علماء هذا الفن، وقد ذكروا بينهما فرقاً دقيقاً، حيث قالوا: بينهما عمومٌ وخصوصٌ، فأما العمومُ وهو ما يلزم من وجود أحدهما الوجودُ، ويلزم من عدمهما العدمُ، وأمّا الخصوص فيكون في العلّة، بحيث

لا يلزم من عدمها العدم لذاته، ويكون في السبب، فيلزم من عدمه العدم لذاته^(١)،
ويترتب على هذا الفرق الدقيق اعتبار كلِّ علة سبباً، وليس كلُّ سببٍ علةً.

الرابع من الأحكام الوضعية: «الصَّحَّة»:

تعريف الصَّحَّة لغَةً: ضدُّ السَّقَم، وهي البراءة من العيوب.

وفي الاصطلاح: هي ما ترتب عليه أثره، وحصل به مقصوده.

فيقال لما أجزأ من العبادة كالصلاة - مثلاً - إذا أدَّت بالصفة الشرعية: صحيحاً،
كما يقال لما أثمر المقصود من العقود كحلِّ الانتفاع في البيع، وحلِّ الاستمتاع في النكاح:
صحيحاً، إذا تَمَّت الشروط، وانتفت الموانع.

لطيفة:

المراد بالإجزاء: براءة الذمَّة من عهدة الأمر، غير أنه لا تلازم بينه وبين الثواب على
فعل الطاعة؛ ذلك لأنَّ مجرَّد الامتثال يقتضي الإجزاء، وقد يجتمعان في حقِّ واحدٍ قانتٍ
مطيع، ويفترقان في حقِّ آخرٍ صاحب معصية مكافئة، أو أعظم منه.

الخامس من الأحكام الوضعية: «الفساد»:

الفاسد لغَةً: هو الذاهبُ ضياعاً وخسراً.

واصطلاحاً: هو الذي لم يترتب عليه أثره، ولم يحصل به مقصوده، سواء كان ذلك
في العبادات، أو في العقود.

فالفاسد في العبادات: «هو الذي لا تبرأ به الذمَّة، ولا يسقط به الطلب»؛ كالصلاة

التي لم تكتمل، لفقد ركن من أركانها، أو شرطٍ من شروطها.

(١) أي: إذا وُجد السبب لا يتخلَّف المسبَّب.

والفاسدُ من العقود: «هو ما لا تترتب آثاره عليه»؛ كالنكاح والبيع على غير الوجه الشرعي، كنكاح المتعة، والبيع المجهول، ونحو ذلك مما يطلق عليه الفساد والبطلان، ولا يترتب على شيءٍ منها حليّة الانتفاع والاستمتاع، ولا نفوذ التصرف، ولا غير ذلك من آثار العمل الصحيح، والمعاملة الصحيحة.

والقاعدة الأصولية: «أن كل فاسدٍ من العبادات، والعقود، والشروط؛ فإنه مُحَرَّم»؛ لكونه من التعدي لحدود الله التي حرّم الله على العباد تعديها، بل توعد من تعدّاها بالوعيد الشديد والعذاب المهيّن، حيث قال عزّ وجلّ: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [النساء: ١٤].

ثم إن الفاسد والباطل مترادفان عند الجمهور، إلا في موضعين: الأول: في الإحرام فرّقوا بينهما؛ إذ قالوا: إن الفاسد ما وطئ فيه المحرم قبل التحلل الأول في حج أو عمرة، والباطل ما ارتدّ فيه عن الإسلام.

الموضع الثاني: في النكاح؛ فرّقوا بينهما بأن النكاح الفاسد ما اختلف العلماء في فساده، كالنكاح بدون وليٍّ، والباطل بما أجمعوا على بطلانه، كنكاح المعتدة من طلاق أو وفاة، وهذان الحكمان - أعني: الصحة والبطلان - من الأحكام الوضعية، بمعنى أنّهما من مقتضى الخطاب الوضعي.

وإلى تفاصيل هذه الأحكام الخمسة أشار الناظم بقوله:

وَأَوْضَعُ شَرْطٍ مَانِعٍ وَالسَّبَبُ كَذَا صَحِيحٌ فَاسِدٌ قَدْ لَقَّبُوا

ثمّ شرح المنظوم بالمنظوم، على سبيل اللَّفِّ والنشر المرتب، فقال:

فَالشَّرْطُ مَا الْحُكْمُ بِفَقْدِهِ انْتَفَى فِي صِحَّةٍ أَوْ فِي كَمَالٍ عُرِفَا

وَالسَّبَبُ الَّذِي بِهِ الْحُكْمُ وَجِدَ وَالْمَانِعُ الَّذِي بِوَجْدِهِ فَقَدَ
وَمَا بِهِ النُّفُوذُ وَاعْتِدَادُ هُوَ الصَّحِيحُ غَيْرُهُ الْفَسَادُ

السادس والسابع من الأحكام الوضعية: «العزيمة والرخصة»:
العزيمة في اللغة: هي قوّة الإرادة.

وفي الاصطلاح: هي الحكم الثابت بدليل شرعي خالٍ عن معارضة راجحة.
وذلك كصوم رمضان الذي هو واجبٌ على كل مكلف، وثابتٌ بدليل شرعي،
كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٨٥]. وكترك التلفُّظ بكلمة
الكفر عند الإكراه، كما فعل بلالٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والرخصة: هي السهولة واليسر، وقيل: النعومة واللين.
وفي الاصطلاح: هي تخفيف الحكم الأصلي، دون إبطال العمل به، كالتلفُّظ بكلمة
الكفر عند الإكراه عليها، كما فعل عمار بن ياسر الذي قال: ما زال تعذيبهم بي حتّى ذكرتُ
أهْلَتَهُم بخير، فقال له النبي ﷺ: «كَيْفَ تَجِدُ قَلْبَكَ؟» قَالَ: مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ،
فَقَالَ: «إِنْ عَادُوا فَعُدْ». فأنزل الله فيه: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [الْأَنْعَامُ
[الْبَقَرَةُ: ١٠٦] (١).

ومثل ذلك الفطرُ في شهر رمضان لعذر شرعي، وتيمُّمُ المريض الذي لا يطيق
استعمال الماء، أو الذي لا يجد الماء، أو الذي لا يملك ثمن شراء الماء، فكلٌّ من الفطر
والتيمم رُخصة، تزول بزوال سببها في هذه الأمور وأمثالها.

(١) أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢/ ٢٧٥)، وابن جرير في «تفسيره» (١٤/ ٣٧٤)، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ
مُحَمَّدٍ بْنِ عَمَّارٍ بْنِ يَاسِرٍ. ورواه الحاكم (٢/ ٣٨٩)، والبيهقي (٨/ ٣٦٢)، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ
عَمَّارٍ بْنِ يَاسِرٍ، عَنْ أَبِيهِ. وكلاهما مرسل، لكن ورد من طرق أخرى مرسلتان يتقوى بعضها ببعض، قاله
ابن حجر في «فتح الباري» (١٢/ ٣١١).

الفرق بين الرخصة والاضطرار:

الفرق بينهما واردٌ، وذلك بأن الرخصة لها أركان:

أحدها: وجودُ حكمٍ مقابل لها ثابت بدليل شرعي، وهو العزيمة.

ثانيها: جوازُ العمل بهذا الحكم، أي: العملُ بالعزيمة.

ثالثها: وجودُ سبب شرعي يُبيح العمل بالرخصة، ومتى زال هذا السبب لا يجوز

العملُ بالرخصة.

وأما الاضطرار فيفارق الرخصة بحيث إنه لا يُمكن العملُ بالعزيمة، إما لغيابِ،

كغيابِ المذكاةِ ووجودِ الميتة، وعدمِ القدرة على القيام في صلاة الفرض لعجز شرعي،

كُلُّ ذلك يُعتبر اضطرارًا، ولا يسمَّى رُخصة، لفارقتها لها في الحقيقة؛ إذ إن مقابله غائبٌ،

أو موجودٌ غيرُ مقدور عليه، كما رأيت في الأمثلة.

وإلى هذا التفصيل المختصر المتعلّق بباب العزيمة والرخصة أشار الناظم بقوله:

وَالرُّخْصَةُ التِّيْسِيرُ لِلْحُكْمِ لَدَى عُذْرٍ وَإِلَّا فَعَزِيمَةٌ بَدَأَ



فَضَّلَ

كَالسُّنَّةِ التَّطَوُّعِ النَّدْبِ اسْتُحِبَّ
فِي شَيْءٍ أَوْ وَاحِدٍ مِنْ أَشْيَاءِ
مُؤَقَّتًا وَمُطْلَقًا مَا قُدِّرَا
يُفْعَلُ مِنْ جَمْعٍ وَمِنْ وَحْدَانٍ
وَالْحَجُّ وَالصَّيَامُ وَالزَّكَاةُ
يَكْفِي إِذَا مِنْ بَعْضِهِمْ قَدْ وَجِدَا
وَمِثْلُهُ سَدُّ الثُّغُورِ قَدْ جَرَى
فَفِعْلُهُ لَا شَكَّ قَدْ تَعَيَّنَا
عَلَيْكُمْ الصَّيَامُ عَيْنُهُ يَجِبُ
فِي حَقِّ مُسْتَطِيعٍ مَا تَقَدَّمَ
وَتَوْبَةُ الْقَاتِلِ خَطِيئًا جَارِي
مَا كَانَ وَالْبَاقِي بِفِعْلِهِ سَقَطَ
وَحَالِقٍ لِلْعُذْرِ فِي الْإِحْرَامِ
وَالْفِعْلُ بَعْدَ وَقْتِهِ قَضَاءُ
لِمُوجِبٍ لِلْعَوْدِ فِي الْعِبَادَةِ
يَفْعَلُهُ مَتَى وَحَيْثُ أَدَّى
وَبِالْمِثَالِ تُدْرِكُ الْمُسْتَبْهَمَا

وَالْفَرَضُ تَعْرِيفًا رَدِيفُ مَا يَجِبُ
وَقَدْ يَكُونُ عَيْنًا أَوْ كِفَائِي
مُرْتَبًا يَجِيءُ أَوْ مُحْيَرًا
فَالْأَوَّلُ الْفَرَضُ عَلَى الْأَعْيَانِ
مِثَالُهُ التَّوْحِيدُ وَالصَّلَاةُ
وَالثَّانِي فَرَضُهُ عَلَيْهِمْ وَالْأَدَا
كَ ﴿وَلَنْتَكُنْ مِنْكُمْ﴾ ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ﴾
وَحَيْثُ كَانَ الْفَرَضُ شَيْئًا عَيْنًا
كَ ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ وَ﴿كُتِبَ
وَمَا تَرْتَّبَ افْرِضِ الْمُقَدَّمَا
كَالنَّصِّ فِي كَفَّارَةِ الظُّهَارِ
وغيره افْرِضْ وَاحِدًا مِنْهَا فَقَطْ
كَآيَةِ التَّكْفِيرِ فِي الْإِقْسَامِ
فِي الْوَقْتِ لِلْمُؤَقَّتِ الْأَدَاءُ
وِثَانِيًا فِي وَقْتِهِ إِعَادَةُ
وَمُطْلَقُ الْفَرَضِ الَّذِي مَا حُدَّ
وَهَكَذَا الْمَسْنُونُ قَدْ تَقَسَّمَا

الفصل لغة: هو الحاجز بين الشيئين.

واصطلاحًا: اسمٌ لجملة من العلم يشتمل على أبواب ومسائل.

قوله:

وَالْفَرْضُ تَعْرِيفًا رَدِيفٌ مَا يَجِبُ كَالسُّنَّةِ التَّطَوُّعُ النَّدْبُ اسْتِحْبَابٌ

معناه: أن الواجب والفرض لفظان مترادفان، أي: أنهما بمعنى واحد تعريفًا وحكمًا على رأي الجمهور، وتابعهم الناظم على ذلك، كما أن السنة والتطوع، والاستحباب بمعنى واحد تعريفًا وحكمًا كذلك.

قوله:

وَقَدْ يَكُونُ عَيْنًا أَوْ كِفَائِي فِي شَيْءٍ أَوْ وَاحِدٍ مِنْ أَشْيَاءِ

معناه: أن الواجب، وما يرافقه - الفرض - قد يكون فرضًا على الأعيان، بحيث لا يُجْزَى قيام مكلفٍ به عن آخر، كقول الله تَعَالَى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ﴾ [الأنعام: ١١٢]. ونحوها من الأوامر والنواهي الَّتِي كُلِّفَ بِهَا كُلُّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْمُكَلَّفِينَ، بخلاف فرض الكفاية، الذي إذا قام به البعض سقط عن الآخرين، كفرض الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وشبه ذلك.

وقوله: «فِي شَيْءٍ» إشارة إلى فرض العين.

وقوله:

مُرْتَبًّا يَجِيءُ أَوْ مُخَيَّرًا مُؤَقَّتًا وَمُطْلَقًا مَا قُدِّرَا

أي: إن الواجب منه المرتب الذي لا تخيير فيه، ومنه المخير، ومنه المؤقت بوقت يتعين فعله فيه، ومنه المطلق غير مُحدد بوقت معين.

قوله:

فَالْأَوَّلُ الْفَرْضُ عَلَى الْأَعْيَانِ يُضْعَلُ مِنْ جَمْعٍ وَمِنْ وَحْدَانِ

مِثَالُهُ التَّوْحِيدُ وَالصَّلَاةُ وَالْحَجُّ وَالصَّيَامُ وَالزَّكَاةُ
 أي: إن الواجب على الأعيان الذي لا يُجزئ مكلفاً به عن آخر - كما أسلفت قريباً -
 كالنوحيد والصلاة والحج والصيام والزكاة ونحوها من فروض الأعيان، وما أكثرها في
 صحيح السنة ومحكم القرآن!
 قوله:

وَالثَّانِي فَرَضُهُ عَلَيْهِمْ وَالْأَدَا يَكْفِي إِذَا مِنْ بَعْضِهِمْ قَدْ وَجِدَا
 أي: إن القسم الثاني من أقسام الواجب بهذا الاعتبار: هو فرض الكفاية، الذي إذا
 قام به بعض المكلفين سقط عن الآخرين.
 قوله:

كَ ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ﴾ وَ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ﴾ وَمِثْلُهُ سَدُّ الثُّغُورِ قَدْ جَرَى
 تَضَمَّنَ الْبَيْتُ مِثَالَيْنِ لِفَرْضِ الْكِفَايَةِ.
 الأول: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ
 الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [التوبة: ١٠٤].

والمعنى: أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس فرض عين، بل هو فرض
 كفاية، متى قام به البعض سقط عن الآخرين، كما سبق ذلك قريباً.

والثاني: قَوْلُهُ عَزَّجَلَّ: ﴿وَمَا كَانُوا الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ
 طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢] (١).

(١) في تفسير ابن جرير تفصيلٌ مُنْعٍ في تفسير هذه الآية، فارجع إليه: (١٢/ ٧٥ وما بعدها).

والمعنى: أن الجهاد ليس فرضاً على الأعيان مطلقاً، بل منه فرض عين، ومنه فرض كفاية، كما أن طلب العلم - أيضاً - منه فرض عين، ومنه فرض كفاية، وقد مضى بيان الفرق بينهما، والناظم أورد الآيتين مثلاً لفرض الكفاية، كما مثل له بسد الثغور^(١) أيضاً.

قوله:

وَحَيْثُ كَانَ الْفَرَضُ شَيْئًا عَيْنًا فَفَعَلُهُ لَا شَكَّ قَدْ تَعَيَّنَا

فيه بيان للواجب المعين الذي أوجبه الشارع، وحدد وقت فعله، وكيفيته، فإنه يتعين على المكلفين أدائه على الوجه الذي أراده الشارع عليه زماناً ومكاناً وصفةً.

قوله:

كَ ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ وَ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ عَيْنُهُ يَجِبُ

تضمن البيت مثالين مضروبين لفرض العين:

الأول: قول الله عز وجل: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ الآية [البقرة: ٢٣٨].

والثاني: قوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ الآية [البقرة: ١٨٣]. إذ كل من الصلاة والصوم من فروض الأعيان، التي تلزم جميع المكلفين في أوقاتها المحددة، وعلى كيفية المشروعة.

قوله:

وَمَا تَرْتَبَ إِفْرَاضِ الْمُقَدَّمَا فِي حَقِّ مُسْتَطِيعٍ مَا تَقَدَّمَا

فيه بيان للعمل المفروض المرتب، الذي يلزم العمل فيه بالمقدم في النصوص، ولا يجوز الانتقال عنه إلى ما بعده، إلا عند العجز عن المقدم.

(١) المراد بها: موضع المخافة من مخارج البلدان. «مختار الصحاح».

قوله:

كَالنَّصِّ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ وَتَوْبَةِ الْقَاتِلِ خَطَأً جَارِي
تَضَمَّنَ الْبَيْتُ مِثَالَيْنِ مُضْرَوِيَيْنِ لِبَيَانِ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ، وَكَفَّارَةِ قَتْلِ الْمُؤْمِنِ خَطَأً
الْمُرْتَبَتَيْنِ.

قال الله تَعَالَى فِي بَيَانِ الْأُولَى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ [الْمَحْذُورَاتُ: ٣]. فَالنَّصُّ
دَلٌّ عَلَى وَجوب القيام بكفارة الظهار المرتبة، بمعنى: أن الواجب المقدم فعله: عتق رقبة
مؤمنة سالمة من العيوب، قبل أن يُجامع المظاهر زوجته التي ظاهر منها بعبارات الظهار
المعروفة، فإن لم يجد فإنه ينتقل إلى الصيام، وهو صيام شهرين متتابعين من قبل أن يُجامع
زوجته، فإن لم يستطع فإنه ينتقل إلى الإطعام، ومقداره إطعام ستين مسكيناً، لكل مسكين
نصف صاع، من غالب قوت أهل البلد، وذلك أحوط؛ للخروج من الخلاف الحاصل في
المقدار لكل مسكين.

وقال تَعَالَى فِي إِيضَاحِ كَفَّارَةِ قَتْلِ الْخَطَأِ، وَبَيَانِ أَنَّهَا مُرْتَبَةٌ: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ
يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً﴾ [النِّسَاءُ: ٩٢]. فَإِنَّ النَّصَّ صَرِيحٌ فِي وَجوب
ترتيب الكفارة المذكورة، بحيث لا يجوز لمن وجبت عليه أن ينتقل عن عتق الرقبة المؤمنة
السالمة من العيوب، إلى صيام شهرين متتابعين، إلا عند العجز الشرعي عن عتق الرقبة.

قوله:

وَعَبْرَةُ إِفْرَاضٍ وَاحِدٍ مِنْهَا فَقَطْ مَا كَانَ وَالْبَاقِي بِفِعْلِهِ سَقَطَ
فِيهِ بَيَانٌ لِلْعَمَلِ فِي كَيْفِيَةِ أَدَاءِ الْوَاجِبِ الَّذِي يُخَيَّرُ فِيهِ الْمَكْلَفُ بِعَمَلٍ وَاحِدٍ مِنْ أَشْيَاءِ،
بِحَيْثُ إِذَا فَعَلَ وَاحِدًا كَفَى فِي إِسْقَاطِ الْغَرَضِ الْمُنَاطَ بِهِ.

قوله:

كَأَيَةِ التَّكْفِيرِ فِي الْإِقْسَامِ وَحَالِقِ لِّلْعُذْرِ فِي الْإِحْرَامِ

تضمّن هذا البيت مثالين: الأول: لبيان كفارة اليمين، والثاني: لبيان كفارة من حلق رأسه لعذر وهو مُحْرِمٌ، حيث أشار الناظم بقوله: «كَأَيَةِ التَّكْفِيرِ فِي الْإِقْسَامِ» إلى نصّ الآية الواردة في تفصيل كفارة اليمين، الذي عبّر عنه الناظم بالإقسام في قوله تَعَالَى: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [الْأَيْمَانُ: ٨٩]. فقد دلّت بمنطوقها على أن من لزمته كفارة اليمين، فإنه يُخَيَّرُ بين فعل واحد من ثلاثة أشياء، ومتى فعله سقط الباقي بفعله.

الشيء الأول: عَتَقَ رَقَبَةً مؤمنة سالمة من العيوب.

الشيء الثاني: إطعام عشرة مساكين، لكل مسكين نصف صاع من طعام.

الشيء الثالث: كسوتهم كسوة تجزئهم فيها صلاتهم، سواء كانوا ذكورا أو إناثا.

فأي واحد من هذه الثلاثة استطاع فعله ففعله، فقد برئت ذمته، فإن عجز عن جميعها صام ثلاثة أيام، والأفضل فيها أن تكون متتابعة.

وأما كفارة من حلق رأسه، وهو مُحْرِمٌ، وهي المعروفة بفدية الأذى، فقد دلّ على وجوبها قوله تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [الْبَقَرَةِ: ١٩٦]. فقد دلّت بمنطوقها على أن فدية الأذى يُخَيَّرُ صاحبها بين الثلاثة الأشياء المذكورة، وهي صيام ثلاثة أيام لا تُحدّد بمكان، ولا زمان، على القول الراجح، والمساوعة بها أقوم، أو إطعام ستّة مساكين، لكل مسكين نصف صاع من غالب قوت البلد، أو ذبح شاة تُجزئ هديّا وأضحية، وهذان الاثنان محلّها الحَرَمُ؛ لتُدفع لفقرائه، فأَيُّ واحد أتى به صاحب الأذى؛ فإنه يُجزئه؛ إذ إن هذا هو مقتضى التخيير وثمرته.

قوله:

فِي الْوَقْتِ لِلْمُؤَقَّتِ الْأَدَاءُ وَالْفِعْلُ بَعْدَ وَقْتِهِ قَضَاءٌ
أي: إن فعل الواجب الذي حدّد الشارع زمنه في وقته أداءً، كالصلاة في وقتها،
والصوم في وقته ونحوهما، كما أن الفعل بعد خروج وقته يُعتبر قضاءً، كمن فاتته الصلاة
بنسيانٍ أو نومٍ، حتّى خرج وقتها فقام بفعلها، فإنه يعتبر قضاءً.

قوله:

وثَانِيًا فِي وَقْتِهِ إِعَادَةٌ لِمُوجِبِ الْعَوْدِ فِي الْعِبَادَةِ
أي: إن فعل الواجب من العبادات في وقته المحدّد له بعد علم خللٍ ما في فعل
الواجب أوّل مرّة، يسمّى إعادةً، وهذه الأشياء الثلاثة تلتحق بالواجب الموسّع.

قوله:

وَمُطْلَقُ الْفَرْضِ الَّذِي مَا حَدًّا يَفْعَلُهُ مَتَى وَحَيْثُ أَدَّى
أي: إن الواجب الذي لم يُحدّد الشارع لفعله وقتاً معيناً، فإن المكلف له فعله في أيّ
زمن أراد، وفي أيّ مكان شاء، وذلك ككفارة اليمين مثلاً، فإنّها لم تُقيّد بوقت معيّن، أو
مكان معيّن، فمتى أداها أجزأت، وفي أيّ مكان أنفقها صحّت، وبرئت بأدائها الذمّة.

وهنا مسألة يحسن ذكرها لما لها من العلاقة بهذه الثلاثة الأشياء، وهي: ما إذا ما ابتدأ
المكلف فعل الواجب في وقته، فهو أداءٌ سواء أتمّه فيه، أو بعد خروجه، وهذا لا يطرّد في
كل الفرائض؛ ولكنه يظهر واضحاً في الصلاة، بحيث إذا أدرك المصلّي من الصلاة ركعة
في آخر وقتها، ثمّ خرج الوقت، وأكمل بقيّة صلاته خارج الوقت؛ فإنّ صلاته تُعتبر
أداءً؛ بدليل ما جاء في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال

رسول الله ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ»^(١).
قوله:

وَهَكَذَا الْمَسْنُونُ قَدْ تَقَسَّمَ وَيَا لِمِثَالِ تَذَرِكِ الْمُسْتَبْهَمَا
أي: إن المسنون الذي قد مضى تعريفه وأمثلته وذكر ما يرادفه، يجري مجرى الواجب، من حيث التقسيما؛ بحيث يكون من المندوب ما هو مقيّد بوقت، كصلاة الليل مثلاً، وكالأذكار المقيّدة بأدبار الصلوات، وكأذكار الصباح والمساء، ومنه ما يكون مطلقاً غير مقيّد بوقت.

ومن المندوب ما هو مقيّد بالمكان، كالطواف بالبيت، ومنه ما هو غير مقيّد بمكان، كالصدقات، والذكر المطلق، ونحو ذلك، والله أعلم.



(١) أخرجه البخاري في كتاب «مواقيت الصلاة»، باب: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْفَجْرِ رَكْعَةً»، رقم [٥٧٩]، ومسلم في كتاب «المساجد ومواضع الصلاة»، باب: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ، فَقَدْ أَدْرَكَ»، رقم [٦٠٨]، وأبو داود في كتاب «الصلاة»، باب: «فِي وَقْتِ صَلَاةِ الْعَصْرِ»، رقم [٤١٢]، والنسائي في كتاب «المواقيت»، باب: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَتَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ»، رقم [٥١٥]، والترمذي في أبواب «الصلاة»، باب: «مَا جَاءَ فِيمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ» رقم [١٨٦]، وابن ماجه في كتاب «الصلاة»، باب: «وَقْتُ الصَّلَاةِ فِي الْعُذْرِ وَالضُّرُورَةِ»، رقم [٦٩٩].

المقدمة الثانية : في الوضع

وَالْوَضْعُ جَعْلُ اللَّفْظِ لِلْمَعْنَى يَدُلُّ
وَلَا يَجُوزُ وَضْعُ لَفْظٍ شَائِعٍ
وَاللَّفْظُ وَالْمَعْنَى فَحَيْثُ اتَّحَدَا
كَنَحْوِ زَيْدٍ صَالِحٍ لِمَنْ سُمِّيَ
وَالْمُتَبَايِنُ الَّذِي قَدْ اسْتَقَلَّ
وَمَا لِوَاحِدٍ بِهِ الْمَعْنَى اتَّحَدَ
وَعَكْسُهُ مُشْتَرِكٌ ثُمَّ الْعِلْمُ
وَرُدُّهُمْ لَفْظًا إِلَى سِوَاهُ
وَفِي حُرُوفِهِ الْأُصُولِ أَوْ وَقَعَ
فَمِنْهُ مُخْتَصٌّ وَمِنْهُ مُطَرَّدٌ
وَأَيُّ لَفْظٍ اسْتَعْمَلْتَهُ الْعَرَبُ
لَا عَلَمًا وَفِي الْقُرْآنِ الْمُمَكِّنُ
ثُمَّ انْتِفَاءُ مَا سِوَاهُ اعْتَبِرَ
وَالْعُرْفُ إِنِ فِي اللَّغْوِيِّ وَالشَّرْعِيِّ
كَعُرْفِهِ فِي الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ

أُفِرِدَ أَوْ رُكِّبَ فِي جُزْءٍ وَكُلُّ
فِي غَيْرِ مَعْنَاهُ لَدَى الشَّرَائِعِ
فَذَاكَ جُزْئِيٌّ وَكُلِّيٌّ بَدَأَ
وَيَشْمَلُ الْإِنْسَانُ جِنْسَ الْآدَمِيِّ
لِكُلِّ مَعْنَى لَفْظُهُ عَلَيْهِ دَلٌّ
مِنْ دُونِ لَفْظٍ مُتَرَادِفٍ يُعَدُّ
إِمَّا لِشَخْصٍ أَوْ لِجِنْسٍ أَوْ لِسَمٍّ
مِمَّا لَهُ نَاسَبٌ فِي مَعْنَاهُ
تَغْيِيرُ بَعْضٍ فَاشْتِقَاقٌ اتَّسَعَ
وَالْمَعْنَوِيُّ كَمُرَادِفٍ يَرِدُ
مِنْ غَيْرِ وَضَعِهِمْ هُوَ الْمَعْرَبُ
مِمَّا تَوَاطَأَتْ عَلَيْهِ الْأَلْسُنُ
كَمَا نَفَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالطَّبْرِيُّ
تَعَارُضًا قَدَّمَ عُرْفَ الشَّرْعِ
أَوَّلَى مِنَ الدُّعَاءِ وَالْإِصْمَاتِ

المقدمة (١) الثانية في الوضع (٢):

(١) هذه المقدمة تُعَدُّ من مباحث اللغة.

(٢) يُطْلَقُ الْوَضْعُ عَلَى أَمْرَيْنِ:

أحدهما: جعلُ اللفظ دليلاً على المعنى؛ كتسمية الأب ولده «محمّداً»، وكإطلاق العرب على «الحائط»: «الجدار» مثلاً.

الأمر الثاني: غلبة استعمال اللفظ على المعنى حتّى يكون هو المتبادر إلى الذهن حال التخاطب به،

قوله:

وَالْوَضْعُ جَعْلُ اللَّفْظِ لِلْمَعْنَى يَدُلُّ أَفْرَدَ أَوْ رُكَّبَ فِي جُزْءٍ وَكُلِّ

أي: إن مقتضى الوضع اللغوي هو جعل اللفظ دليلاً على المعنى، سواء كان اللفظ مفرداً أو مركباً في جزءٍ أو في كُلِّ، ثُمَّ إن المفرد ينقسم باعتبار أنواعه إلى ثلاثة أقسام هي: الاسم، والفعل، والحرف، ولكل واحدٍ منها ضابطٌ، يُميزه عن قَسِيمِهِ، وله تقسيمٌ يُخَصُّه.

فالاسم: كلمةٌ دلَّت على معنى في نفسها، ولم تقترن بزمان، وهو ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما يفيد العموم، كالأسماء الموصولة ونحوها، كقوله تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾ [الكهف: ١٠٧].

النوع الثاني: ما يفيد الإطلاق، كالاسم النكرة في سياق النفي، كقوله تَعَالَى:

﴿وَلَا يَنْفَعُ شَيْءٌ إِلَّا يُسْحَقَ بِهِ﴾ [الأنبياء: ٤٤].

النوع الثالث: ما يفيد الخصوص، كالأعلام بجميع أنواعها، كما سيأتي.

والفعل: كلمةٌ دلَّت على معنى في نفسها، واقرنت بأحد الأزمنة الثلاثة، فإن

اقرنت بالزمن الماضي، فهي الفعل الماضي، نحو: «قدم الحجاج»، وإن اقرنت بالحال والاستقبال فهي المضارع، نحو: «يقدم الحجاج»، وإن اقرنت بالاستقبال فهي فعل الأمر، نحو: «أقم الصلاة».

والحرف: كلمةٌ لم تدلَّ على معنى في نفسها، بل في غيرها، ولم تقترن بزمان، وهو

قسمان: خاصٌّ ومشتركٌ.

وذلك في العُرف الشرعي، كإطلاقهم لفظ الصلاة على الهيئات المخصوصة، والصوم على الإمساك عن المفطرات، وفي العُرف العام، كإطلاق العرب الدابة على ذوات الأربع.

والخاص قسمان: خاص بالدخول على الأسماء، كحروف الجر، نحو: «مررتُ بعليٍّ».

وخاص بالدخول على الأفعال، نحو: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]. ومشترك أي: أنه تارة يدخل على الأسماء، وتارة يدخل على الأفعال، وذلك كـ «هل، وبلى»، فتقول: «هل حفظت القرآن؟ وهل أحد منكم ينوي حفظه؟»، كما تقول: «ما حضر بكرٌ، بل حضر أخوه»، وكقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ بَحْدِيكُمْ نَفِرُونَ﴾ [البقرة: ٣٦]. هذا فيما يتعلق بالكلام على اللفظ المفرد.

وأما المركب، فإن أقل ما يتركب منه الكلام ويفيد، اسمان، نحو: «الله ربنا»، أو اسم وفعل نحو: «نزل المطر»، وقد يأتي الكلام مركباً؛ ولكنه غير مفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها من المتكلم، نحو: «إن جلس الأخيار».

وقوله: «في جزءٍ وكلٍ» المراد بالجزء: هو ما تركب الكل منه، كتركيب العشرة من ضرب اثنين في خمسة، والمراد بالكل: المجموع بجملته، كأسماء الأعداد مذكرة ومؤنثة. قوله:

وَلَا يَجُوزُ وَضْعُ لَفْظٍ شَائِعٍ فِي غَيْرِ مَعْنَاهُ لَدَى الشَّرَائِعِ

أي: لا يجوز استعمال لفظ وضع لمعنى خاص في غير ذلك المعنى الذي وضع له، وذلك كلفظ «الصلاة» في معناها الشرعي الذي هو الأقوال والأفعال المخصوصة، فلا يجوز استعمال هذا اللفظ المعروف بالحقيقة الشرعية في غير ما وضع له، وهو الصلاة بمعناها الشرعي.

قَوْلُهُ:

وَاللَّفْظُ وَالْمَعْنَى فَحَيْثُ اتَّحَدَا فَذَاكَ جُزْئِيٌّ وَكُلِّيٌّ بَدَا

أي: إن اللفظ المفرد والمعنى إذا اتَّحَدَا بأن كان كل واحدٍ منهما واحداً؛ فإن منع تصوُّر اللفظ المذكور «الشركة» فيه من اثنين مثلاً، فهو جزئيٌّ، فإن اللفظ يسمَّى جزئياً حقيقياً، نحو: بكرٍ وعمرَ ونحوهما.

وإن لم يمنع تصوُّر معنى اللفظ المذكور الشركة فيه، فهو كُلِّيٌّ، سواء امتنع وجود معناه كالجمع بين الضَّدين، كالحرارة والبرودة، أو أمكن وجود معناه كالإنسان، أي: الحيوان الناطق.

قَوْلُهُ:

كَنَحْوِ زَيْدٍ صَالِحٍ لِمَنْ سُمِّيَ وَيَشْمَلُ الْإِنْسَانُ جِنْسَ الْآدَمِيِّ

فيه ضربٌ مثالين لكلٍّ من الاسم الجزئي نحو: زيد، صالح، لمن سُمِّيَ بهذا الاسم العَلَمَ، والاسم الكُلِّي، نحو: الإنسان لجنس الآدمي، أو الحيوان الناطق.

قَوْلُهُ:

وَالْمُتَبَايِنُ الَّذِي قَدْ اسْتَقَلَّ لِكُلِّ مَعْنَى لَفْظُهُ عَلَيْهِ دَلٌّ

أي: إن تعدَّد اللفظ والمعنى كالإنسان والفرس، فهو المتباين؛ لأن كل لفظ مبينٌ للفظ الآخر، كما أن معنى كل واحدٍ منهما مبينٌ لمعنى الآخر، وعليه فيكون تعريفُ الأسماء المتباينة هو أن يقال: «هي الأسماء المختلفة في ألفاظها، والمختلفة في معانيها»، كالسما، والأرض، والسهل، والجبل، وكالمثالين السابقين.

قوله:

وَمَا لِوَاحِدٍ بِهِ الْمَعْنَى اتَّحَدَ مِنْ دُونِ لَفْظٍ مُتَرَادِفٍ يُعَدُّ

أي: إن تعدد اللفظ فقط دون المعنى، بأن تكون أسماءً مختلفة لمعنى واحد، فهو المترادف^(١)، وذلك نحو: الإنسان والبشر، والليث والأسد، ونحوها من الأسماء المترادفة.

قوله:

وَعَكْسُهُ مُشْتَرَكٌ ثُمَّ الْعَلَمُ إِمَّا لِشَخْصٍ أَوْ لِجِنْسٍ أَوْ لِسَمٍ

أي: وعكس المترادف: المشترك، وهو أن يتعدد المعنى دون اللفظ، وذلك كأن يكون للفظ معنيان نحو: «العين»، فإنها تُطلق على العضو الناظر، وتُطلق على التقدين؛ إذ يُطلق على كلٍّ منهما «عين»، وكالقرء للحيض وللطهر، والشفق للبياض والحُمْرة.

وفي قوله: «..... ثُمَّ الْعَلَمُ إِمَّا لِشَخْصٍ أَوْ لِجِنْسٍ أَوْ لِسَمٍ»:

بيان أقسام العلم، وهي كالتالي: الأول: علم شخص، وضابطه: هو الاسم الذي يعين مسماه مطلقاً، أي: بلا قيد التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، فالاسم جنس يشمل النكرة والمعرفة، ويعين مسماه فصلٌ أخرج الاسم النكرة، وبلا قيد أخرج بقية المعارف كالمضمرات مثلاً، فإنه يعين مسماه بقيد التكلم ك: «أنا»، أو الخطاب ك: «أنت»، أو الغيبة ك: «هو» وعلم الشخص هذا يشمل الأناسي وغيرهم، كما قال ابن مالك^(٢) رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) فإن دلَّ أحدُ الاسمين على المسمَّى وزيادة، فليس من المترادفة «كالسيف، والمهْنَد، والصَّارم»، فإن المهْنَد يدلُّ على السيف مع زيادة نسبته إلى الهند، والصَّارم يدلُّ على السيف، مع صفة الحدة، وخالف مفهومه إذن مفهوم السيف.

(٢) «الخلاصة» (ص ٥، رقم ٧٢، ٧٣).

اسْمُ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا عِلْمُهُ كَجَعُزٍ وَخِرْنَقَا
وَقَرْنٍ وَعَدَنٍ وَلَا حَقٍّ وَشَذَقِمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِقٍ

فجعزر: اسم رجل، وخرنق: اسم امرأة من شعراء العرب، وقرن: اسم قبيلة، وعدن: اسم مكان، ولاحق: اسم فرس، وشذقم: اسم جبل، وهيلة: اسم شاة، وواشق: اسم كلب.

الثاني: عِلْمُ الْجِنْسِ^(١): والمراد به: الاسم النكرة، وهو الذي يعيّن مسماه في الذهن بوضع، بحيث يلاحظ وجوده فيه، كأسامة عِلْمٌ للسبع، أي: لماهيته الحاضرة في الذهن.

الثالث: اسمُ الجنس: والمراد به: اللفظ الدالّ على الماهية بلا قيد من وحدة وغيرها، وقيل: هو ما وُضع لشائع في جنسه، كلفظ: «الأسد» اسمٌ لماهية السبع، واستعماله فيها كأن يقول: أسدٌ أجراً من ثعلب، وأسامه أجراً من ثعالة.

وقوله:

وَرَدُّهُمْ لَفْظًا إِلَى سِوَاهُ مِمَّا لَهُ نَاسَبٌ فِي مَعْنَاهُ
وَفِي حُرُوفِهِ الْأُصُولِ أَوْ وَقَعِ تَغْيِيرُ بَعْضٍ فَاشْتِقَاقٌ اتَّسَعِ
فَمِنْهُ مُخْتَصٌّ وَمِنْهُ مُطْرَدٌ وَالْمَعْنَوِيُّ كَمُرَادِفٍ يَرِدُ

هذه الأبيات الثلاثة تتعلق ببحث الاشتقاق.

فالاشتقاق: افتعالٌ من الشَّقِّ، بمعنى: الاقتطاع، تقول: شققت الثوب والخشبة، فيكون كلُّ جزء منها مناسباً لصاحبه في المادّة والصورة.

(١) الفرق بين علم الجنس وعلم الشخص: هو أن علم الشخص موضوع للحقيقة بقيد التشخيص الخارجي، وعلم الجنس موضوع للماهية بقيد التشخيص الذهني، كما هو موضح في أعلى الصحيفة.

والاشتقاق في الاصطلاح: ردُّ لفظٍ إلى لفظٍ آخر، لمناسبة بينهما في المعنى، بأن يكون معنى الثاني في الأول، وفي الحروف الأصلية، بأن تكون فيهما على ترتيبٍ واحدٍ، كما في قولك: «الناطق» من النطق، بمعنى التكلم، ثم المشتق قد يطرد نحو: «كاتب» لكل من وقعت منه الكتابة، وقد يختص بشيء ك: «القارورة» من القرار للزجاجة المعروفة دون غيرها، ممّا هو مَقَرٌّ للمائع كالكوز ونحوه، وقد لا تحصل موافقةٌ بين المشتق والمشتق منه في الحروف، وإنهما تحصل الموافقة في معناهما، فيكون معنويًا، كَمَنَعَ وَحَبَسَ، فلا يقال: إنَّ أحدهما مشتقٌّ من لفظ الآخر؛ لتخلف شرط الاشتقاق المأخوذ من التعريف، بل اللفظان من قبيل الترادف.

وإلى هذا التفصيل أشار الناظم بقوله:

وَرَدُّهُمْ لَفْظًا إِلَى سِوَاهُ وَمِمَّا لَهُ نَاسَبٌ فِي مَعْنَاهُ
وَفِي حُرُوفِهِ الْأُصُولِ أَوْ وَقَعِ تَغْيِيرُ بَعْضٍ فَاشْتِقَاقٌ اتَّسَعَ
فَمِنْهُ مُخْتَصٌّ وَمِنْهُ مُطَّرِدٌ وَالْمَعْنَوِيُّ كَمُرَادِفٍ يَرِدُ
قَوْلُهُ:

وَأَيُّ لَفْظٍ اسْتَعْمَلْتَهُ الْعَرَبُ مِنْ غَيْرِ وَضَعِهِمْ هُوَ الْمُعَرَّبُ
لَا عَلَمًا وَفِي الْقُرْآنِ الْمُمْكِنُ مِمَّا تَوَاطَّاتُ عَلَيْهِ الْأَلْسُنُ
ثُمَّ انْتِزَاءُ مَا سِوَاهُ اعْتَبِرَ كَمَا نَفَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالطَّبْرِيُّ

هذه الأبيات الثلاثة تتعلق بقضية واحدة، جرى فيها خلافٌ بين العلماء قديمًا وحديثًا، هذه القضية: هل يوجد في القرآن ألفاظٌ بغير اللغة العربية، أم أنه لا يوجد في القرآن لفظٌ بغير العربية؟ قولان مشهوران للعلماء^(١):

(١) انظر: «البرهان في علوم القرآن» للزركشي (١/ ٢٧٨-٢٩٠/ أبو الفضل)، و«الإتقان في علوم القرآن»

ذهب إلى الأول جماعة منهم: ابنُ عباس، ومُجاهد، وعكرمة، وسعيدُ بنُ جبير.
قال ابنُ عباس: «نَشَأَ» بلغة الحبشة: قَامَ من الليل.

وقوله تَعَالَى: ﴿تُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٢٨]. قال أبو موسى الأشعري:
«ضعفين بلغة الحبشة»، وقوله تَعَالَى: ﴿فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٥١]. «القسورة: الأسد
بلغة الحبشة»، وقوله تَعَالَى: ﴿وَالطُّورِ﴾ [الطُّور: ١]. قال ابنُ عباس: «جبلٌ بالسريانية»،
وقوله: ﴿إِنَّا هَذَا إِلَيْكَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٥٦]. «تُبْنَا بالعبرانية»، وقوله: ﴿أَمْرٌ حَسِبْتَ أَنَّ
أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ...﴾ [الْكَهْف: ٩]. «الرقيم: اللوح بالرومانية»، ونحو ذلك،
فقال هؤلاء: إِنَّ أصل هذه الألفاظ من غير لغة العرب، كما استدلُّوا بالأعلام، كموسى
وإسحاق ويعقوب وجبريل ونحو ذلك.

وذهب إلى الثاني جماعةٌ: وهم الجمهور من أهل العلم، ومنهم الشافعيُّ،
والطبريُّ، حيث قالوا: ليس في القرآن لفظٌ غيرُ العربي؛ وذلك لأن الله جعله مُعْجَزَةً
شاهدةً لنبِيِّهِ ﷺ، وليتحدَّى به العرب أصحابُ الفصاحة والبلاغة، فلو أنه
اشتمل على غير لغة العرب لم تكن له فائدة.

وقد شدَّد في ذلك أبو عبيدة فيما حكاه عنه ابنُ فارس حيث قال ^(١): «إِنَّمَا
أُنْزِلَ الْقُرْآنُ بِلِسَانِ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ فِيهِ غَيْرَ الْعَرَبِيَّةِ، فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللَّهِ
الْقَوْلَ».

⁼ للسيوطي (٣/ ٩٣٤-٩٤١ / المجمع)، و«المهذب في وقع من القرآن من المغرب» - أيضًا - للسيوطي
(ص: ٥٧-٦٥ / مطبعة فضالة).

(١) انظر: «مجاز القرآن» لأبي عبيدة (ص ٧-الخانجي)، وقد سقط هذا النقل من «الصاحبي في فقه اللغة»
لابن فارس (ص ٣٣-الكتب العلمية).

وهناك قولٌ ثالثٌ: وهو ما حكاه ابنُ فارس^(١)، عن أبي عبيد القاسمِ بنِ سلام أنه حكى الخلافَ في ذلك، ونسب القول بوقوع ألفاظٍ في القرآن بغير العربية إلى الفقهاء، كما نسب المنع إلى أهل العربية.

ثمَّ قال أبو عبيدٍ: والصواب عندي: «مذهبٌ فيه تصديقُ القولين جميعاً، وذلك أن هذه الأحرف أصولها أعجميةٌ، كما قال الفقهاء، إلا أنَّها سقطت إلى العرب فعربتها بألسنتها، وحولتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها، فصارت عربية، ثمَّ نزل القرآن، وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب، فمن قال: إنَّها عربية فهو صادقٌ، ومن قال: أعجمية فهو صادقٌ»، وبهذا يحصل الجمع بين القولين.

وهذه القضية هي التي يُعبَّر عنها الأصوليون بوجود المعرب في القرآن، أما الأعلام الأعجمية في القرآن، فكما سبق في الأمثلة قريباً، ثمَّ إن وجود الأعلام الأعجمية، وبعض الألفاظ في القرآن، لا يُخرج القرآن عن كونه بلسانٍ عربيٍّ مبين، كما رأيت في التفصيل المتقدم، وفيما أشار إليه الناظم في الأبيات الثلاثة السالفة الذكر.

قوله:

وَالْعُرْفُ إِنِّ فِي اللُّغَوِي وَالشَّرْعِي تَعَارِضًا قَدَّمَ عُرْفُ الشَّرْعِ
كَعُرْفِهِ فِي الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ أَوْلَى مِنَ الدُّعَاءِ وَالْإِضْمَاتِ

القاعدة في المعنى اللغوي والمعنى الشرعي والمعنى العرفي، من حيث الاستعمال هي وجوبُ حمل اللفظ على معناه في موضع استعماله، فإن كان الموضعُ المستخدم فيه اللفظ لغوياً، وجبَ اعتمادُ المعنى اللغوي، وإن كان الموضعُ المستخدم فيه شرعياً، وجبَ اعتمادُ المعنى الشرعي، وإن كان الموضعُ المستخدمُ عرفياً، وجبَ اعتمادُ المعنى العرفي.

(١) «الصاحبي»، ص: [٣٣].

أَمَّا مَا قَصَدَهُ النَّازِمُ فِي الْبَيْتَيْنِ، فَهُوَ مَتَى تَعَارَضَتِ الْحَقِيقَةُ اللَّغَوِيَّةُ وَالْحَقِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ، قُدِّمَتِ الْحَقِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ عَلَى الْحَقِيقَةِ اللَّغَوِيَّةِ، وَكَذَلِكَ عَلَى الْعُرْفِيَّةِ، وَذَلِكَ كَمِثْلِ الصَّوْمِ، فَإِنَّ مَعْنَاهُ اللَّغَوِي: الْإِصْبَاتُ، كَمَا فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى إِنْخِبَارًا عَنْ مَرْيَمَ: ﴿رَأَيْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٢٦].

وَمَعْنَاهُ الشَّرْعِي: إِسْمَاكُ مَنْ شَخَصَ مَخْصُوصٌ، عَنْ أَشْيَاءٍ مَخْصُوصَةٍ، فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ.

وَكَالصَّلَاةِ، فَإِنَّ مَعْنَاهَا اللَّغَوِي: الدَّعَاءُ.

وَمَعْنَاهَا الشَّرْعِي: أَقْوَالٌ وَأَعْمَالٌ مَخْصُوصَةٌ، مَفْتَحَةٌ بِالتَّكْبِيرِ، مُخْتَمَةٌ بِالتَّسْلِيمِ، فَعِنْدَ الْإِطْلَاقِ تُقَدَّمُ الْحَقِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ عَلَى الْحَقِيقَةِ اللَّغَوِيَّةِ.

وَهَذَا الْكَلَامُ عَنْ هَذِهِ الْحَقَائِقِ يَجْرُنَا إِلَى مَا ذَكَرَهُ الْعُلَمَاءُ مِنْ تَقْسِيمِ الْكَلَامِ مِنْ حَيْثُ الْاسْتِعْمَالُ إِلَى:

(أ) حَقِيقَةٌ.

(ب) وَجَازٌ.

فَالْحَقِيقَةُ: هِيَ كُلُّ لَفْظٍ أُرِيدَ بِهِ مَا وُضِعَ لَهُ فِي الْأَصْلِ لَشَيْءٍ مَعْلُومٍ، وَهِيَ بِهَذَا التَّعْرِيفِ تُعْتَبَرُ مِنْ عَوَارِضِ الْأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِي، وَمِثْلُهَا الْمَجَازُ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ.

ثُمَّ هِيَ تَنْقَسِمُ بِسَبَبِ اخْتِلَافِ الْوَاضِعِينَ لَهَا إِلَى مَا يَلِي:

١ - حَقِيقَةٌ لِّغَوِيَّةٌ: وَهِيَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَاهُ اللَّغَوِي، فَوَاضِعُهَا وَاضِعُ اللَّغَةِ، كَالْإِنْسَانُ فِي الْحَيَوَانَ النَّاطِقِ، وَالدَّابَّةُ فِي كُلِّ مَا يَدْبُ عَلَى الْأَرْضِ.

٢- حقيقة شرعية: وهي اللفظ المستعمل في المعنى الموضوع له شرعاً، فواضعها هو الشارع، مثل استعمال كلمة الصلاة في العبادة المخصوصة المشتملة على أقوال وأعمال مخصوصة، مفتوحة بالتكبير، محتمة بالتسليم.

٣- حقيقة عرفية: وهي اللفظ المستعمل في معنى عُرْفِي خاص، يصطلح عليه جماعة من الناس، كاصطلاح النُّحَاة في حركات الإعراب، من رفع ونصب وجَرٍّ، أو في معنى عام، كاستعمال لفظ الدابة لذوات الأربع.

وفائدة معرفة هذا التقسيم للحقيقة؛ هي لِيُحْمَلَ كُلُّ لَفْظٍ عَلَى مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيِّ فِي مَوْضِعِ اسْتِعْمَالِهِ، بَحِثْ يُحْمَلُ فِي اسْتِعْمَالِ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى الْحَقِيقَةِ اللُّغَوِيَّةِ، وَيُحْمَلُ فِي الشَّرْعِ عَلَى الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَفِي اسْتِعْمَالِ أَهْلِ الْعُرْفِ عَلَى الْحَقِيقَةِ الْعُرْفِيَّةِ.

ويقابل الحقيقة المجاز؛ وهو: اللفظ المستعمل في غير ما وُضِعَ له على وجهٍ يَصَحُّ، نحو: أسدٌ، للرجل الشجاع.

وقد اتَّفَقَ أَهْلُ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ - الطائفة الناجية المنصورة - على منع دخول المجاز في باب الأسماء والصفات، سواء ذلك في نصوص الكتاب، أو في نصوص السنة. واختلف الناس فيما سوى هذا الباب.

فمنهم: من منعه مطلقاً مدّعياً أن اللغة العربية واسعة، وأن لكل شيء حقيقة، تليق به، فمثلاً قالوا في قول الله عَزَّجَلَّ: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٧٧]: للجدار إرادة حقيقية؛ ولكنها تليقُ به، وتختلف عن إرادة غيره كبنِي آدَمَ وغيرهم، وقس على ذلك ما كان مثله.

ومن الناس مَنْ أجازَه بشرطٍ: وهو عدمُ جوازِ حَمْلِ اللفظِ على مجازِه، إلا بدليلٍ صحيحٍ يَمْنَعُ من إرادةِ الحقيقة، وهو ما يُسمَّى في علم البيان بالقريضة.

كما اشترطوا الصَّحَّةَ استعمال اللفظ في مجازِه: وجودَ ارتباطٍ بين المعنى الحقيقي والمجازي؛ ليصحَّ التعبيرُ عنه، وهو ما يُسمَّى في علم البيان بالعلاقة، والعلاقة إما أن تكونَ المشابهةَ أو غيرَها، فإن كانتَ المشابهةَ سُمِّيَ التجوُّزُ: استعارةً، كالتجوُّزُ بلفظ: أسد، للرجل الشجاع.

وإن كانتَ غيرَ المشابهةَ سُمِّيَ التجوُّزُ: مجازًا مُرسلاً، إن كانَ التجوُّزُ في الكلمات، كقولهم: «رَعَيْنَا الْمَطَرَ»، فكلمة «المطر» مجازٌ عن العُشب، فالتجوُّزُ في الكلمة، ومثاله في الإسناد قولهم: «أُنبتَ المطرُ العُشبَ»، فإسنادُ الإنباتِ إلى المطرِ مجازٌ؛ لأنَّ المُنبِتَ حقيقةً هو اللهُ تَعَالَى.



فَضَّلَ

ثُمَّ الْكَلَامُ كُلُّهُ قَدْ يَنْقَسِمُ لِحَبْرِ فَاعْلَمَ وَإِنْشَاءٍ وَسِمِ
مَا لَهُمَا مِنْ ثَالِثٍ فَالْخَبَرُ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ قُلْ يَنْحَصِرُ
وَالْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ فِي ذَيْنِ دَخَلَ وَقَصَصُ تَعْجُبٍ كَذَا الْمَثَلُ
وَانْقَسَمَ الْإِنْشَاءُ إِلَى اسْتِفْهَامٍ عَلَى مَعَانٍ جَاءَ فِي الْكَلَامِ
أَمْرٌ وَنَهْيٌ قَسَمٌ نِدَاءٌ شَرْطٌ تَمَنٍّ وَكَذَا الرَّجَاءُ
وَقَدْ يَجِي الْإِنْشَاءُ بِمَعْنَى الْخَبَرِ وَعَكْسُهُ تَوْسَعًا فَاغْتَبِرْ
وَبَحْثُهَا يَدْرِيه مَنْ يُعَانِي لِعِلْمِي الْبَيَانِ وَالْمَعَانِي

يريد الناظم بعقد هذا الفصل بيان تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء فقط، حيث

قال:

ثُمَّ الْكَلَامُ كُلُّهُ قَدْ يَنْقَسِمُ لِحَبْرِ فَاعْلَمَ وَإِنْشَاءٍ وَسِمِ
ثُمَّ اعْتَبِرِ الْخَبَرَ مَنْحَصِرًا فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، فَقَالَ:

..... فَالْخَبَرُ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ قُلْ يَنْحَصِرُ

وقد عرّف علماء المعاني الخبر بتعريفٍ جليٍّ، حيث قالوا: الخبر: ما يَحْتَمِلُ الصدق والكذب، باعتبار الواقع، وبقطع النظر عن قائله، فإن طابق الواقع فهو صادق، وإن خالفه فهو كاذب، كقول القائل: «الكتاب وعاءٌ مُلِئَ علماً، وظرفٌ حُشِيَ ظَرْفًا»؛ إذ من المحتمل أن يكون صادقاً فيما قاله أو كاذباً، وكل كلام هذا شأنه، فإنه يُسَمَّى خبراً.

أغراض الخبر:

للخبر أغراضٌ كثيرة، أبرزها غرضان:

الأول: إفادة المخاطب الحكم الذي تضمنته الجملة إذا كان جاهلاً له، ويُسمى

ذلك الحكم فائدة الخبر، كما في حديث: «الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ»^(١)، ففي هذا المثال بيان أن المقصود من إلقاء الخبر هو إبلاغ المخاطب حكماً يشتمل عليه الكلام، ويفيد السامع ما لم يكن يعرفه من قبل، وكلُّ حكم من هذا النوع يُسمَّى فائدة الخبر.

الثاني: إفادة المخاطب أن المتكلم عالمٌ بالحكم الذي تضمنته الجملة، ويُسمَّى ذلك الحكم لازماً الفائدة، كقول خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكَ لَتَصْدُقُ فِي الْحَدِيثِ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ...»^(٢).

فهي بهذا القول لا تفيد شيئاً جديداً لا يعرفه من نفسه، وإنَّما أرادت إبلاغه أنَّها تعرف عنه تلك الشائِل كما يعرفها هو من نفسه، وكلُّ ما كان من الأخبار من هذا القبيل، فإنه يُسمَّى لازماً الفائدة.

أنواع الخبر بالنسبة لحالات المخاطب:

للخبر بهذا الاعتبار ثلاثة أنواع: النوع الأول: ابتدائيٌّ، وهو ما يُلقى للمخاطب الخالي الذهن، فيكون خالياً من أدوات التوكيد، مثاله: قوله تَعَالَى: ﴿وَمَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٢٩]. ففي هذه الآية أُلقي الخبر إلى المخاطب خالي الذهن من الحكم، فهو لا يُنكر شيئاً من ذلك، ولا يتردد في قبوله، فاقتضى الحال أن يُلقى إليه الخبر خالياً من أيِّ مؤكِّد، ويُسمَّى هذا النوع من الخبر ابتدائياً.

(١) أخرجه مسلم في كتاب «البر والصلة»، باب: «تفسير البر والإثم»، رقم [٢٥٥٣]، عن النواس بن سمعان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) هذا جزء من حديث، أخرجه البخاري في باب «بدء الوحي»، كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله، رقم [٣]، ومسلم في كتاب «الإيمان»، باب: «بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ»، رقم [١٦٠]، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

النوع الثاني: طلبِيّ: وهو ما يُلقى للمخاطب المتردد في الحكم، فيكون مصحوباً بمؤكّد واحد، من قبيل الاستحسان، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠].

ففي هذا المثال بيان أن عند المخاطب إمام بالحكم؛ ولكنه يشك في مضمون الخبر، ويردد في التثبت منه، ويتطلّع إلى قطع الشك باليقين، فاقضى الحال أن يُلقى إليه الخبر مقروناً بمؤكّد واحد، من قبيل الاستحسان؛ حتّى يجلو له الشك، ويدفع عنه التردد في تصديق الخبر، ولذلك أُكِّد بـ: «إن» التي هي من أدوات التوكيد.

النوع الثالث: إنكاريّ: وهو ما يُلقى للمخاطب المنكر لمضمون الخبر؛ فيكون مصحوباً بمؤكّدين أو أكثر، حسب قوة الإنكار وضعفه، نحو قوله تعالى: ﴿لَئِنْ لَّمْ يَنْهَ الْمُتَّقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ...﴾ [الأنعام: ٦٠]. فقد جاء الخبر الذي تضمنته هذه الآية الكريمة مؤكّداً بمؤكّدات^(١) عديدة، هي:

اللام الموطئة للقسم، ولام جواب القسم، ونون التوكيد، وما ذلك إلا لأن المنافقين كانوا يسعون في الفتن، وكأنّهم آمنون من الأخذ على أيديهم؛ بل كأنّهم ينكرون احتمال الأخذ على أيديهم إنكاراً تامّاً، فكان من مقتضى حالهم، وضرورات ردهم وزجرهم، أن يؤكّد لهم الخبر المتضمن للوعيد الشديد بالمؤكّدات المذكورة، وهذا النوع من الخبر يُسمّى إنكاريّاً.

(١) وأدوات التوكيد كثيرة، منها: «إن»، «وأن»، وقد، والقسم، ولام الابتداء، وأحرف التنبيه، ونون التوكيد، وحروف التوكيد، والنون الزائدة، وأمّا الشرطية.

كما أفاد الناظم أن الخبر يجوز أن يثبت، كما يجوز عليه أن يُنفي، مع قطع النظر عن قائله، ويدخل فيه هذا الاعتبار ما أفاد الوعد والوعيد، والقصص والتعجب والأمثال.

ثم أشار الناظم إلى قسيم الخبر، وهو الإنشاء، والإنشاء نوعان:

النوع الأول: طلبيّ: وهو ما يستدعي مطلوباً غير حاصلٍ وقت الطلب، ويشمل هذا النوع:

صَيَغَ الأمر، كقوله تَعَالَى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الأنبياء: ٩٤].

وصَيَغَ النهي، نحو قول الشاعر:

أَلَا لَا يَجْهَلُنْ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَنجْهَلُ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ

والاستفهام، نحو: «متى سافر أبوك؟».

والتمني، نحو: «يا لَيْتَ لي مَالاً، فأَتَصَدَّقَ منه».

والنداء، نحو: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنبياء: ٢٦].

والشرط، نحو: «إِنْ جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ». وهذه المباحث هي التي يهتم بها علماء

البلاغة، وعليها مدار كثير من المعاني، كما يحتاج إليها أصحاب فن أصول الفقه.

والنوع الثاني: غير طلبيّ: وهو ما لا يستدعي مطلوباً في الأصل، وله صيغٌ تخصه،

منها:

(أ) القسم: كما في قوله تَعَالَى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُولُوا مُدِيرِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٧].

(ب) ومنها: التعجب، نحو: «ما أجمل العلم بصُحبة العمل!».

(ج) أفعال المدح والذم، نحو: «نِعَمَ الرجلُ عمرُ، وبِئْسَ الرجلُ ابنُ سُبَيْلٍ».

(د) صيغ الترجي، نحو:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

وإلى هذا التفصيل أشار الناظم بقوله:

وَأَنْقَسَمَ الْإِنْشَاءُ إِلَى اسْتِفْهَامٍ عَلَى مَعَانٍ جَاءَ فِي الْكَلَامِ
أَمْرٌ وَنَهْيٌ قَسَمٌ نِدَاءٌ شَرْطٌ تَمَنُّ وَكَذَا الرَّجَاءُ

قوله:

وَقَدْ يَجِي الْإِنْشَاءُ بِمَعْنَى الْخَبَرِ وَعَكْسُهُ تَوْشَعًا فَاعْتَبِرْ

أي: من أساليب الكلام في علمي البيان والمعاني بجيئه بلفظ الإنشاء، والمقصود به: الخبر، مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَكُمْ وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [الأنبياء: ١٢].

فقوله: ﴿وَلْنَحْمِلْ﴾. بصورة الأمر؛ ولكن المراد به: الخبر، أي: ونحن نحمل خطاياكم، وفائدة ذلك: تنزيل الشيء المخبر عنه منزلة الشيء المفروض الملزم به.

والعكس ثابت، وهو مجيء الكلام في علمي البيان والمعاني بلفظ الخبر، والمراد به الإنشاء، توشعاً في الأسلوب العربي، ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَرْبِضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

فقوله: ﴿يَرْبِضْنَ﴾. بصورة الخبر، المراد به: الأمر، والأمر ضرب من ضروب الإنشاء، وفائدة ذلك: تأكيد فعل المأمور به، حتى كأنه أمر واقع، يُخبر عنه، كصفة من صفات المأمور.

وقوله:

وَبَحْثُهَا يَدْرِيه مَنْ يُعَانِي لِعِلْمِي الْبَيَانِ وَالْمَعَانِي

أي: وبحث ما دُون في هذا الفصل من تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء وتفصيل ذلك بالضوابط والأمثلة، ومن بيان أَضْرُب الخبر والإنشاء، ومَجِيء الكلام بلفظ الإنشاء والمقصود به الخبر والعكس؛ هو من اختصاص أهل علمي البيان والمعاني؛ إذ إنَّ لكل فنَّ أهله، ولا شك أن هذه الأبحاث يَحْتَاجُ إليها الفقيه، ويَحْتَاجُ إليها الأصولي؛ للعلاقة المعنوية بينها، وبين مادتي الفقه الإسلامي وأصوله.



المقدمة الثالثة : في أدوات المعاني

وَالْأَدَوَاتُ مِنْ حُرُوفٍ عُلِمَتْ
وَأَنَّ لِشَرْطٍ وَلِنَفْيٍ وَصِلَةٍ
لِلشَّكِّ وَالتَّخْيِيرِ وَالْإِبْهَامِ أَوْ
وَقَدْ تَجِي مَكَانَ حَتَّى وَإِلَى
وَأَيِّ لِتَفْسِيرٍ أَتَتْ وَلِلنِّدَا
وَشُدِّدَتْ لِلشَّرْطِ وَاسْتِفْهَامِ
وَوَصْلَةٍ إِلَى نِدَا مَا فِيهِ أَلْ
لَهَا إِضَافَةُ الزَّمَانِ قَدْ وَضَحَ
كَذَاكَ لِلتَّغْلِيلِ حَرْفًا فِيهِ
إِذَا أَتَتْ حَرْفَ فُجَاءَةٍ عَلَى
تَضَمَّنَتْ شَرْطِيَّةً فِي الْغَالِبِ
وَالْبَاءُ لِلْإِصْاقِ تَعَدُّ سَبَبٍ
قَابِلَ أَوْ جَاوِزَ وَالْمُصَاحَبَةُ
وَالْغَايَةُ التَّوَكِيدُ تَبْعِيضُ قَسَمٍ
إِمَّا لِلإِبْطَالِ أَوْ انْتِقَالِ
بَيْنَ بِمَعْنَى غَيْرَ أَوْ مِنْ أَجْلِ
وَتَمَّ حَرْفُ عَاطِفٍ فِي الْجُمْلَةِ
حَتَّى تَجِيءَ لِانْتِهَاءِ الْغَايِ
وَرُبَّ لِلتَّقْلِيلِ وَالتَّكْثِيرِ

فَلِلْجَوَابِ وَالْجَزَا إِذَنْ ثَبَتَ
تُفِيدُ قُوَّةَ الْمَعْنَى الْحَاصِلَةَ
جَمْعٍ وَتَقْسِيمٍ وَإِضْرَابٍ رَأَوْا
لِغَايَةِ كَذَا لِتَقْرِبِ تَلَا
قَرِيبًا أَوْ لِلْوَسْطِ أَوْ مِنْ بَعْدَا
كَذَا اسْمَ مَوْصُولٍ وَلِلْإِعْظَامِ
وَإِذْ لِمَاضٍ ظَرْفٌ مَفْعُولٌ بَدَلٌ
وَقَدْ تَجِي مُسْتَقْبَلًا عَلَى الْأَصَحِّ
وَفِي فُجَاءَةٍ لِسَيِّبَوِيهِ
رَأْيٍ وَظَرْفًا قَدْ أَتَتْ مُسْتَقْبَلًا
وَالْحَالُ وَالْمَاضِي نُدُورًا اجْتَبَى
وَالْبَدَلُ الظَّرْفُ وَعَوْنًا اِطْلُبِ
كَذَا لِلْإِسْتِعْلَا لَدَى مَنْ اتَّبَعَهُ
وَيَلْ لِعَاطِفٍ وَلِلْإِضْرَابِ انْقَسَمَ
مِنْ غَرَضٍ لِأَخْرِ فِي الْقَالِ
كَبَيْدٍ أَنِّي قُرْشِي النَّجْلِي
يَجِيءُ لِلتَّرْتِيبِ بَعْدَ الْمُهْلَةِ
كَذَا لِتَغْلِيلٍ وَلَا سِتْنَاءِ
دُونَ اخْتِصَاصِهِ لَدَى الْكَثِيرِ

عَلَى تَكُونُ اسْمًا وَحَرْفًا لِلْعُلُو
بِهَا وَلِلظَّرْفِ وَلَا سِتْدَرَكَ
وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ فِي الْمَعْنَى وَفِي
وَسَبَبِيَّةٍ تَجِي لِلرَّابِطَةِ
فِي جَاءَ لِلظَّرْفَيْنِ وَالْمُصَاحِبَةِ
مِثْلُ عَلَى تَجِيءُ لَا سِتْغَلَاءَ
وَكَيْ لِتَعْلِيلٍ أَتَى وَمُضْدَرٍ
وَفِي مُعَرِّفٍ مِنَ الْجَمْعِ وَفِي
وَاللَّامُ لِلتَّعْلِيلِ وَاسْتِحْقَاقِ
عَاقِبَةِ تَوْكِيدٍ وَنَفْيٍ تَعْدِيهِ
مَعْنَى إِلَى وَفِي وَعِنْدَ وَعَلَى
لَوْلَا أَتَتْ فِي الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ
حَرْفَ امْتِنَاعٍ لَوْجُودٍ أَوَّلًا
لَوْ جَاءَ لَا امْتِنَاعَ مَا يَلِيهِ
وَلِسَّاءُ تَهْنُ عَرْضِ
وَلَنْ لِنَفْيِ الْفِعْلِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ
مِنْ لَا بِتِدَاءٍ وَعَلَى التَّبْعِيضِ دَلٌّ
تَخْصِيسِ مَا عَمَّ وَفَصْلٍ انْجَلَى
مِنْ اسْمٍ مَوْضُوعٍ وَتَأْتِي عَامَّةُ
تَجِيءُ لَا سِتْفَهَامٍ أَوْ شَرْطِيَّةِ

وَصَاحِبُوا وَجَاوَزُوا وَعَلَّلُوا
فِعْلِيَّةٌ عَلَا عَلَى الْأَرَكَ
ذِكْرٍ وَتَعْقِيبٍ بِكُلِّهَا يَفِي
وَفِي جَوَابِ الشَّرْطِ تَأْتِي رَابِطَةُ
تَوْكِيدٍ تَعْلِيلٍ وَتَعْوِيزٍ هَبْ
مَعْنَى إِلَى وَمِنْ وَمَعْنَى الْبَاءِ
كُلٌّ لِلْإِسْتِغْرَاقِ فِي الْمُنْكَرِ
أَجْزَاءِ كُلُّ الْمُضَرَدِ الْمُعَرِّفِ
وَالْمَلِكِ وَالتَّمْلِكِ وَالْوِفَاقِ
كَذَا لِتَأْكِيدٍ بِأَخْبَارِ هِيَهْ
وَمِنْ وَعَنْ وَبَعْدَ تَأْتِي بَدَلًا
مَاضٍ مُضَارِعٍ مِنَ الْفِعْلِيَّةِ
وَالثَّانِ تَوْبِيخٍ وَتَحْضِيضٍ تَلَا
حُكْمًا مَعَ اسْتِلْزَامِهِ تَالِيهِ
كَذَا لِتَقْلِيلٍ أَتَتْ وَحَضُّ
لَا تَقْتَضِي التَّأْيِيدَ كَالْمُعْتَزَلِي
كَذَا لِتَبْيِينٍ وَتَعْلِيلٍ بَدَلٌ
كَأَلْبَا وَعَنْ وَفِي وَعِنْدَ وَعَلَى
نَكْرَةً مَوْصُوفَةً أَوْ تَامَةً
وَهِيَ بِكُلِّ حَالَةٍ إِسْمِيَّةِ

وَهَلْ أَتَتْ لِطَلَبِ التَّصْدِيقِ وَالْوَاوُ لِلْجَمْعِ عَلَى التَّحْقِيقِ
وَهَذِهِ وَسِيلَةٌ ابْتِدَاءٍ وَلِتَطْلُبَ الْبَاقِي بِالِاسْتِقْرَاءِ

هذه المقدمة تتعلق ببحث حروف المعاني، لما لها من صلة قوية بالأحكام الشرعية المستنبطة من مصادرها المعتبرة؛ إذ إن الحروف المذكورة من الوسائل التي تُعتبر طريقاً لاستنباط الأحكام التي تُدرك بالتأمل والنظر والاجتهاد، وقد ذكر علماء الأصول أن بعض مسائل الفقه يتوقف فهمه على فهم معنى الحروف، وبهذا يظهر مدى صلتها بعلم الفقه وأصوله ووسائله، ووجه تسميتها حروف معاني^(١)؛ لدلالاتها على معنى تتميز به من حروف المباني التي ترَكَّبُ الكلمة منها، ففي قولك: «مررت بعلي»، فإن الباء حرف له معنى؛ لدلالته على الإلصاق، بخلاف حروف المباني، كالباء في «بكر»، و«بلد»؛ فإنه لا يدل على معنى.

قوله:

وَالْأَدَوَاتُ مِنْ حُرُوفٍ عُلِمَتْ فَلِجَوَابِ وَالْجَزَا إِذَنْ ثَبَتْ

أي: إن حروف المعاني المعبر عنها بالأدوات، قد عُلِمَتْ بالتتبع من كتب اللغة العربية، كالنحو، والصرف، والبيان والمعاني، ومنها:

«إذن»: وهي عند الجمهور حرفُ جوابٍ وجزاء، نحو قولك لمن قال لك: «أنا أزورك»: «إذن أكرمك».

قوله:

وَأَنْ لِّشَرْطٍ وَلِنَفْيٍ وَصِلَهُ تُضِيدُ قُوَّةَ الْمَعَانِي الْحَاصِلَةَ

أي: ومن أدوات المعاني:

(١) وما ينبغي التنبيه عليه: أن بعض حروف المعاني قد يكون اسماً، ويُعرف ذلك بحسب المقام والمثال.

«إِنْ»: المكسورة الهمزة الخفيفة، وقد ذكر الناظم أنها وردت لعدة معانٍ:

أحدها: أن تكون شرطية، كما في قوله تَعَالَى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

الثاني: أن تكون نافية، وتدخل على الجملة الاسمية، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [المائدة: ٢٠]، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنْ أَمْنَتْهُمْ إِلَّا النَّارُ وَلَدَنَهُمْ﴾ [الحجرات: ٢].
أي: ما الكافرون...، وما أمهاتهم...

كما تدخل على الجملة الفعلية، كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتًا﴾ [الأنبياء: ١١٧]، ﴿إِنْ يَقُولُوا إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥]. أي: ما يدعون...، وما يقولون....

الثالث: أن تكون مخففة من الثقيلة، فتدخل كذلك على الجملتين الاسمية والفعلية، فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها عند الجمهور، نحو قوله تَعَالَى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا لَسِحْرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكَ﴾ [طه: ٦٣].

وإن دخلت على جملة فعلية ماضوية أهملت، ولم تعمل، والكثير دخولها على الفعل الماضي الناسخ، كقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣].
ودون ذلك أن يكون مضارعاً ناسخاً، كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِنْ يَكَاذِبُونَ كَبُرُوا لِيَزْهُقَنَّهُمْ بِأَبْصَرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ﴾ [القصص: ٥١].

ومن القليل جداً دخولها على الماضي غير الناسخ، كقول الشاعر:

سُلْتُ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا

وعلى المضارع غير الناسخ، كقول بعض العرب: «إِنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ، وَإِنْ يَشِينُكَ لِهَيْه»، وهذا مما يحفظ، ولا يُقاس عليه عند الجمهور في الأول، ويأجماع في الثاني.

الرابع: أن تكون زائدةً، وذلك في مواضع، منها:

(أ) بعد «ما» النافية الداخلة على جُملة فعلية، كقول الشاعر:

مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إِذَنْ فَلَا رَفَعْتُ سَوْطِي إِلَيَّ يَدِي

أو الداخلة على جُملة اسمية، كقول الشاعر:

فَمَا إِنْ طَبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةَ آخِرِينَا

وفي هذه الحالة تكفُّ عمل «ما» الحجازية، التي تعمل عمل كان.

(ب) وبعد «ما» الموصولة الاسمية، كقول الشاعر:

يُزَجِّى الْمَرْءُ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ وَتَغْرِضُ دُونَ أَذْنَاهُ الْخُطُوبُ

(ج) وبعد «ما» المصدرية، كقول الشاعر:

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

(د) كما تزداد بعد «ألا» الاستفاحية، كقول الشاعر:

أَلَا إِنْ سَرَى لَيْلِي فَبِتُّ كَكَيْبَا

قوله:

لِلشَّكِّ وَالتَّخْيِيرِ وَالْإِبْهَامِ (أَوْ) جَمَعَ وَتَقَسَّيْمٍ وَإِضْرَابٍ رَأَوَا

وَقَدْ تَجِي مَكَانَ حَتَّى وَإِلَى لِغَايَةِ كَذَا لِتَقْرِبِ تَلَا

أي: إنَّ «أو» التي تُعتبرُ من حروف المعاني، وردت للمعاني التالية:

١ - للشك: كما في قول الله عَزَّجَلَّ عن أصحاب الكهف: ﴿قَالُوا لَيْسَ بِنَايَوْمًا أَوْ بَعْضَ

٢- للإبهام: على السامع دون المتكلم، كقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِنَّا أَوْيَاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سَبَأ: ٢٤].

٣- للتخيير: كقوله تَعَالَى في كَفَّارَةِ اليمين: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُهُمْ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٨٩]. ونحو: خُذْ مِنْ مَالِي دَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ.

٤- للإباحة^(١): نحو: جالس الفقهاء أو المفسرين.

٥- للجمع: نحو: جالس الفقهاء أو اللغويين.

٦- للتقسيم، ويقال له: التنويع، نحو قولهم: «الكلمة: اسمٌ، أو فِعْلٌ، أو حرفٌ».

٧- للإضراب: نحو قول الشاعر في شأن عدد أولاده:

كَأَنَّا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً

٨- بمعنى: حَتَّى، وإلى: لمعنى الغاية إذا وقع بعدها مضارع منصوبٌ، نحو قول القائل: «لَا تَزِمَنَّكَ أَوْ تُعْطِيَنِي كِتَابًا»، أي: حَتَّى تُعْطِيَنِي، أو: إِلَى أَنْ تُعْطِيَنِي كِتَابًا، وذلك لأن الفعل الأول يمتدُّ، أو يمتدُّ في جميع الأوقات إلى وقت وقوع الثانية بعده، فينقطع امتداده، وقد مثّلوا لمجيئها بمعنى «حَتَّى» بقوله تَعَالَى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ...﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٢٨]. أي: حتى تقع توبتهم أو تعذيبهم.

٩- بمعنى الواو: كقول الشاعر:

جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رِيَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

(١) الفرق بين الإباحة والتخيير: أن الإباحة لا تمنع الجمع، والتخيير يمنع.

والذي حُفِظَ في ديوان جرير: «(إِذْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا)^(١)، فلا يكون البيت شاهداً على المطلوب.

قوله:

وَأَيُّ لِتَفْسِيرٍ أَتَتْ وَلِلْنَدَا قَرِيبًا أَوْ لِلْوَسْطِ أَوْ مَن بَعْدَا

أي: إن «أي» بفتح الهمزة، وسكون الياء، من حروف المعاني، وتُستعمل:

١ - تفسيريّة: نحو قولك: عندي عَسَجْدٌ، أي: ذهب. فالعَسَجْدُ مُفسَّرٌ، والذهب مفسَّرٌ.

٢ - كما تُستعمل للنداء، سواء كان المنادى قريباً، أو وسطاً، أو بعيداً، نحو قول الشاعر:

أَلَمْ تَسْمَعْ أَيْ عَبْدٌ فِي رَوْقِ الضُّحَى بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهْنٍ هَدِيرُ

بخلاف «إي» مكسورة الهمزة، فإنّها لا تقع في الكلام إلا جواباً مع المُقسَم به قبله، فإذا سأل سائل: هل قَدِم أبوك؟

فتقول في الجواب: إي وربّي، ومن ذلك قول الله تَعَالَى: ﴿وَيَسْتَنفِثُونَكَ أَهَقٌ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ...﴾ (الْأَيْتُ [يُونُسُ: ٥٣]).

قوله:

وَشَدَّدَتْ لِلشَّرْطِ وَاسْتَفْهَامِ كَذَا اسْمٌ مَوْصُولٌ وَلِلْإِعْظَامِ

(١) وأنشده قاسم السرقسطي في «الدلائل في غريب الحديث» (١/ ٣٦٣) هكذا: «زَانَ الْخِلَافَةَ إِذْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا... كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ». وانظر: حاشية المحقق إبراهيم الصاعدي على «اللمحة شرح اللمحة» لابن الصائغ (٢/ ٦٩٥ - عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية).

وَوَصْلَةٍ إِلَى نِدَاءٍ مَا فِيهِ أَلْ

أي: إن «أَيَّا» المفتوحة الهمزة المشددة، تأتي:

١- شرطًا: كقوله تَعَالَى: ﴿أَيَّا مَا نَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ١١٠].

٢- استفهامًا: كقوله تَعَالَى: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾ [التَّوْبَةِ: ١٢٤].

٣- اسمًا موصولًا: نحو قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَسْخَدُ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾ [يُونُسَ: ٦٩]. أي: الذي هو أشدُّ.

٤- دالة على التعظيم والكمال: فتقع للنكرة، نحو: عَلِيٌّ رَجُلٌ أَيْ رَجُلٍ، أي: كامل في صفات الرجولة.

٥- وصلة إلى نداءٍ ما فيه (أَلْ): نحو قول الله تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾ [النِّسَاءُ: ١]. قوله:

وَإِذْ لِمَاضٍ ظَرْفٌ مَفْعُولٌ بَدَلٌ
وَقَدْ تَجِي مُسْتَقْبَلًا عَلَى الْأَصْح	لَهَا إِضَافَةُ الزَّمَانِ قَدْ وَضَحَ
وَفِي فُجَاءَةٍ لِسَيْبَوِيهِ	كَذَاكَ لِلتَّغْلِيلِ حَرْفًا فِيهِ

في هذين البيتين والشرط الذي قبلهما إيضاح لما دلَّت عليه «إِذْ» من استعمالات، وذلك على النحو التالي:

١- أن تكون اسمًا للزمن الماضي، وحيثُذ يكون لها أربعة استعمالات:

الاستعمال الأول: أن تكون ظرفًا، وهو الكثير، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿إِلَّا نُنْصِرُوهُ

فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾ [التَّوْبَةِ: ٤٠].

الاستعمال الثاني: أن تكون مفعولاً به، نحو قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٨٦].

الاستعمال الثالث: أن تكون بدلاً من المفعول، نحو قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَدَّتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ [مريم: ١٦]. فـ «إذ» بدل اشتغال من مريم، نظير البدل في قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]. وهذه الاستعمالات هي التي أشار إليها الناظم بقوله:

وَإِذٍ لِمَا ضِ ظَرْفٌ مَفْعُولٌ بَدَلٌ

الاستعمال الرابع: أن يكون مضافاً إليها اسمُ زمان، نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ نُخَبِّرُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزال: ٤].

كما تُستعمل للتعليل والمفاجأة:

مثال استعمالها للتعليل: قول الله تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزحزفة: ٣٩]. أي: والله لن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب؛ لأجل ظلمكم. على اعتبار أن «إذ» حرفٌ بمنزلة لام العلة.

ومثال استعمالها للمفاجأة: وذلك عند سييويه^(١)، فيما إذا وقعت بعد بينا أو بينما، نحو قول الشاعر:

إِسْتَقْدِرَ اللَّهُ خَيْرًا وَارْضَيْنَ بِهِ فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ
قوله:

(إِذَا) أَتَتْ حَرْفَ فُجَاءَةٍ عَلَى رَأْيٍ وَظَرْفًا قَدْ أَتَتْ مُسْتَقْبَلًا

(١) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص ١١٥ - الفكر).

تَضَمَّنَتْ شَرْطِيَّةً فِي الْغَالِبِ وَالْحَالِ وَالْمَاضِي نُدُورًا اجْتَبَى
أي: إن «إذا» لها معنيان:

المعنى الأول: أن تكون حرف مفاجأة، فتختص حينئذٍ بالجُمْلِ الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها: الحال، نحو: خَرَجْتُ، فَإِذَا طَالِبُ الْعِلْمِ بِالْبَابِ، ومن ذلك قول الله تَعَالَى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ [طه: ٢٠].

المعنى الثاني: أن تكون لغير المفاجأة، فالغالب أن تكون ظرفًا لما يُسْتَقْبَلُ من الزمان، مضمَّنًا معنى الشرط، وتختص حينئذٍ بالدخول على الجُمْلِ الفعلية، عكس «إذا» الفجائية، كقوله تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [الرؤد: ٤٨]. ويكون مُضَارِعًا؛ ولكن دُونَ الماضي، وقد اجتمعا في قول الشاعر:

وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغِبَتْهَا وَإِذَا تُرِدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ

وقد أشار الناظم بقوله: «وَالْحَالِ وَالْمَاضِي نُدُورًا اجْتَبَى» إلى أن مجيء «إذا» الظرف لما يُسْتَقْبَلُ من الزمان، للدلالة على الحال والمُضَى نادرٌ، وقد مثّلوا لجيئها للدلالة على الماضي بقوله تَعَالَى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٩٢]. حيث جاءت «إذا» هنا بمعنى: «إذ»، الَّتِي تُسْتَعْمَلُ ظرفًا لما مَضَى من الزمان، وهو معروفٌ من السياق، ومثّلوا لجيئها للدلالة على الحال بقوله تَعَالَى: ﴿وَالَيْلُ إِذَا يَتَشَّى﴾ [البقرة: ١]. حيث أعربت: بدلًا من الليل، ويكون المعنى: أي: وَقْتَ غَشْيَانِهِ.

قوله:

وَالْبَا لِلِصَّاقِ تَعَدُّ سَبَبٍ وَالْبَدَلِ الظَّرْفِ وَعَوْنًا أُطْلَبِ

قَابَلَ أَوْ جَاوَزَ وَالْمُصَاحِبَةُ كَذَا لِإِسْتِعْلَا لَدَى مَنْ انْتَبَهَ
وَالْغَايَةِ التَّوَكُّيدِ تَبْعِيضِ قَسَمٌ

هذه الأبيات تنتظم معاني «الباء» الجارّة، وهي:

الأول: الإلصاق؛ نحو قولِ القائل: «أمسكت القلم بيدي»، ومنه قولُ الله تَعَالَى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٦].

ومعنى الإلصاق: إضافة الفعل إلى الاسم، فيُلصق به، بعدما كان لا يُضاف إليه، لولا دخولُ الباء.

الثاني: التعدية؛ وتسمّى باءَ النقل، وهي التي تقوم مقام الهمزة في تصوير الفاعل مفعولاً، وكثيراً ما تعدّي الفعل القاصر، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٧]، وقوله عَزَّجَلَّ: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [الْبَقَرَةِ: ٤٥].

الثالث: السببية؛ نحو قول الله عَزَّجَلَّ: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٥٤].

الرابع: البدليّة، نحو قولِ الشاعر:

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا

الخامس: الظرفية المكانية؛ نحو قول الله عَزَّجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٢٣].

أو الزمانية: نحو قوله تَعَالَى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ﴾ ٣٧ ﴿وَبِالْأَيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾

السادس: الاستعانة؛ وذلك فيما إذا دخلت آلة الفعل، نحو: «كتبت بالقلم، وقطعت بالسكين».

والمعنى: أن الكتابة وقعت من صاحبها بالآلة، وهو القلم، والقطع وقع بالآلة، وهو السكين.

السابع: المقابلة؛ وهي الداخلة على الأعواض نحو: «اشتريت الممتع باللف دينار، وكافأت المحسن بأضعاف ما أسدى من جميل».

الثامن: المجاوزة؛ كعن، نحو قوله تعالى: ﴿فَسَلِّ بِهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان: ٥٩].

التاسع: المصاحبة؛ كقول الله عز وجل: ﴿أَهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَى أُمُورٍ مِّن مَّعَكَ﴾ [الأنبياء: ٤٨].

العاشر: الاستعلاء؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنُ إِن تَأْمَنُهُ بِقِنْطَارٍ﴾ [الأنبياء: ٧٥]. أي: على قنطار.

الحادي عشر: الغاية؛ نحو قوله تعالى إخبارًا عن يوسف عليه السلام: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ﴾ [يوسف: ١٠٠]. أي: أحسن إليّ.

الثاني عشر: أن تكون زائدة للتوكيد؛ وذلك في ستة مواضع حفظت بالتسبع:

الموضع الأول: المبتدأ إذا كان «حسب»، كقول الشاعر:

بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُّضِرُّ
وقول الآخر:

بِحَسْبِكَ أَنْ قَدْ سُدَّتْ أَخْزَمَ كُلُّهَا لِكُلِّ أَنْاسٍ سَادَةٌ وَدَعَائِمُ

والمعنى: حَسْبُكَ عِلْمُهُمْ، وحسبك سيادتُكَ.

الموضع الثاني: خبر «ليس»، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾
[الأنبياء: ٣٦].

الموضع الثالث: خبر «ما»، نحو قوله تَعَالَى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦].
وكقول الشاعر:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَانْجَدَلِ

الموضع الرابع: فاعل «كفى»، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾

[الفتح: ٢٨]

الموضع الخامس: المفعول به، كقول الله تَعَالَى: ﴿وَهَزَى إِلَيْكَ مِجْدَعَ النَّخْلَةِ﴾

[برئ: ٢٥]

الموضع السادس: الفاعل في الضرورة الشعرية -أيضاً-، كقول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيَادِ

الثالث عشر من معاني «الباء»: التبويض؛ كقول الشاعر:

شَرِينٌ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجِ خُضِرٍ لَهْنٌ نَتِيجُ

الرابع عشر: القَسَمُ؛ نحو: «أُقْسِمُ بِاللَّهِ لَا زُورَ نَكَ».

قوله:

وَيْلٌ لِعَظْفٍ وَلِلْأَضْرَابِ انْقَسَمَ

مِنْ غَرَضٍ لِأَخَرٍ فِي الْقَالِ

.....

إِمَّا لِلْبَطَالِ أَوْ انْتِقَالِ

أي: إن «بل» لها موضعان:

الموضع الأول: أن تكون حرفَ عطفٍ مشرِّكاً ما بعده مع ما قبله في اللفظ، دون المعنى، نحو قولك: «قام زيدٌ بل عمرٌ»، وما حضر العالمُ بل الجاهلُ» فنسبة القيام والحضور في المثالين للثاني دون الأول.

الموضع الثاني: أن تكون «بل» حرفَ ابتداءٍ، وذلك إذا لم يقع تشريكٌ بين ما بعدها وما قبلها، بل هي عاطفةٌ جُملةً على جُملةٍ، مضروب عن الأولى، ثم الإضراب على نوعين:

النوع الأول: إبطال؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦].

النوع الثاني: إضرابٌ انتقالي؛ نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الجمعة: ١٤ - ١٦].

والفرق بين الإضراب الإبطالي والانتقالي: هو أن الإبطالي يُعتبر فيه ما قبل، بل في حكم المُعرَض عنه، وأما الانتقالي فمعناه: الانتقال بواسطتها من غرض إلى غرض آخر.

قوله:

بَيِّدَ بِمَعْنَى غَيْرَ أَوْ مِنْ أَجْلِ كَبَيْدَ أَنِّي قُرْشِي النَّجْلِي

أي: إن من أدوات المعاني «بَيِّدَ»، وهو اسمٌ ملازمٌ للإضافة إلى «أَنْ» وصِلَتِها، وله

معنيان:

أحدهما: «غير»، إلا أنه لا يقع مرفوعاً، ولا مجروراً، بل منصوباً، كما أنه لا يكون صفةً، ولا استثناءً متصلًا، وإنما يُسْتثنى به في الانقطاع خاصّة، ومنه قوله ﷺ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، بَيَدَ أَنَّهُمْ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا...»^(١) الحديث، وكقول القائل: «صالحٌ صاحبٌ زُهْدٍ وَوَرَعٍ؛ بَيَدَ أَنَّهُ قَلِيلُ الْبُضَاعَةِ فِي الْحَدِيثِ». والثاني: أن تكون بمعنى: «مِنْ أَجْلِ».

قوله:

وَتَمَّ حَرْفٌ عَاطِفٌ فِي الْجُمْلَةِ يَجِيءُ لِلتَّرْتِيبِ بَعْدَ الْمُهْلَةِ

أي: إن من أدوات المعاني «تَمَّ»^(٢)، فهو حرف عطف يفيد التشريك في الحكم بين المعطوف والمعطوف عليه، والترتيب بينهما بمهلة كقولك: جاء زيد ثم عمرو، دل على ذلك الاستقراء والتتبع لكلام العرب، والاستعمال كقوله تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ [الأنبياء: ١٤]، وهذا مذهب الجمهور.

ومثال الترتيب مع المهلة في المفردات: نحو قولك: «قَدِمَ بَكْرٌ، ثُمَّ عمرو من السفر».

ومثاله في الجمل: قول الله تَعَالَى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾

[طه: ٨٢]

قوله:

حَتَّى تَجِيءَ لَانْتِهَاءِ الْغَائِي كَذَا لِتَعْلِيلٍ وَلَا سِتْنَاءٍ

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الجمعة»، باب «فرض الجمعة»، رقم [٨٧٦]، ومسلم في كتاب «الجمعة»، باب: «هَذَا يَوْمُ الْأُمَّةِ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ»، رقم [٨٥٥]، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) وقد يقال فيها: «فَمَّ»، كقول العرب في جدث: «جَدَفَ».

أي: إن «حَتَّى» التي تُعتبر من حروف المعاني تأتي لأحد ثلاثة معانٍ:
(أ) انتهاء الغاية: وهذا هو الكثير، نحو قول القائل: «مات الناس حَتَّى
الأنبياء».

(ب) للتعليل: كقول القائل: «كَلَّمْتُ الْغَنِيَّ حَتَّى يَأْمُرَ لِي بِشَيْءٍ». وعلامتها: أن
يصلح في موضعها «كي».

(ج) بمعنى «إِلَّا» الدالة على الاستثناء: وهو قليل، نحو قول بعضهم: «والله
لا أسافر حَتَّى أن تسافر».

(د) كما تُستعملُ حرفَ جرٍّ، بمنزلة «إِلَى» في المعنى والعمل: كقول الله تَعَالَى:
﴿سَلَّمْهُ هَيَّ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [الْقَدْار: ٥].

(هـ) كما تُستعملُ عاطفةً، بمنزلة الواو: فتشرك بين المُفْرَدَيْنِ في الكلام، نحو:
«أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا»، وبين الجملتين، نحو: «قام القومُ حَتَّى قام عليٌّ».

قوله:

وَرُبَّ لِلتَّقْلِيلِ وَالتَّكْثِيرِ دُونَ اخْتِصَاصِهِ لَدَى الْكَثِيرِ
أي: إن «رُبَّ» حرفٌ من حروف المعاني، يكون لتقليل الشيء في نفسه، نحو قول
الشاعر:

أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ

فالمولود الذي ليس له أبٌ عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، كما يكون لتقليل النظير، وهو كثير،

كقول الشاعر:

فَإِنْ أَمْسَ مَكْرُوبًا فَيَا رَبُّ قَيْنَةٍ مُنْعَمَةٍ أَعْمَلْتُهَا بِكَرَانٍ

والمعنى: أن كثيرًا من هذه القينات كان لي، وقلَّ مثلها لغيري.

وعليه؛ فإن إطلاق النحويين على «رُبَّ» أنَّها للتقليل، إنَّما يعنون المعنى الأول، الذي هو الغالب، هذا ولرُبَّ أحكامٍ تختصُّ بها:

ومنها: أنَّها إذا دخلت على ظاهر، فلا يكون بعدها إلا نكرةً أبدًا، نحو قولهم: «رُبَّ رجلٍ لقيتُ»؛ وذلك لأن التقليل والتكثير لا يكونان إلا في النكرات.

ومنها: أنَّ لها صدر الكلام نحو: «رُبَّ رَجُلٍ لَقَيْتُهُ»، وذلك كمثَل «كم» الخبرية، و«كم» الاستفهامية في لزوم صدر الكلام.

ومنها: أن تاء التأنيث تدخل عليها مفتوحة كـ «لات». فتقول: «رُبَّتْما يقدَم بكرٌ».

ومنها: أن الغالب في معمولها أن يكون موصوفًا عوضًا عن الفعل الذي يُحذف، نحو: «رُبَّ رجلٍ صالحٍ»، والمعنى: حضر، إذا دل عليه الدليل.

ومنها: أن الفعل الذي بعد معمولها إذا كان مضارعًا فهو بمعنى الماضي، نحو: «رُبَّ رجلٍ يقدَم»، بمعنى: قدم.

ومنها: أنَّها تدخل على «ما» على وجهين:

الأول: أن تكفَّها عن العمل، فيرتفع ما بعدها بالابتداء، وكلُّ من المبتدأ والخبر معرفة، وذلك قليلٌ، ومنه قولُ الشاعر:

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيْجُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ

والثاني: أن تُوطئها للدخول على الفعل، فتقول: «رُبَّمَا يقدَم بكرٌ»، ويكون الفعل المضارع حينئذٍ في معنى الماضي، والمعنى: رُبَّمَا قَدِمَ.

قوله:

(عَلَى) تَكُونُ اسْمًا وَحَرْفًا لِلْعُلُوِّ وَصَاحِبُوا وَجَاوِزُوا وَعَلَّلُوا
بِهَا وَلِلظَّرْفِ وَلَا سِتْدَرَكَ فِعْلِيَّةٌ عَلَا عَلَى الْأَرَكَ

أي: إن من أدوات المعاني «على»، وهي تُستعمل على وجهين:

أحدهما: أن تكون اسمًا بمعنى: «فوق»، وذلك إذا دخلت عليها «مِنَ»، كقول الشاعر:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُؤُهَا

ومعناه: مِنْ فَوْقِهِ.

والثاني: أن تكون حرفًا، ولها حينئذٍ ثمانية معانٍ:

أحدها: الاستعلاء؛ نحو قول الله تَعَالَى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفَلَكِ تَحمَلُونَ﴾ [الزُّمَرُ: ٢٢].

الثاني: المصاحبة؛ كَمَعَ، نحو قوله تَعَالَى: ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى﴾

الْأَيْ [البَقَّة: ١٧٧].

الثالث: المجاوزة؛ مثلُ عن، نحو قول الشاعر:

إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

الرابع: التعليل؛ كاللام، نحو قوله سُبْحَانَهُ: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ﴾

الْأَيْ [البَقَّة: ١٨٥]. أي: لهدايته إياكم.

الخامس: الظرفية؛ كفي، نحو قوله نَحْنَالِي: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ﴾
[الأنبياء: ١٥].

السادس: أن تكون بمعنى «من»، نحو قوله عَزَّجَلَّ: ﴿إِذَا أَكْمَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾
[الأنبياء: ٢٠]. أي: من الناس.

السابع: أن تكون بمعنى «الباء»، نحو قوله نَحْنَالِي: ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]. أي: بأن لا أقول.

الثامن: الاستدراك والإضراب؛ كقول العرب: «فلانٌ لا يفلح لسوء صنيعه، على أنه لا ييأس من رحمة الله، ولا يقنط من رَوْحه»، فهي تفيد الاستدراك المستفاد من «على» وما بعدها.

قوله:

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ فِي الْمَعْنَى وَفِي ذِكْرٍ وَتَعْقِيبٍ بِكُلِّهَا يَفِي
وَسَبَبِيَّةٍ تَجِي لِلرَّابِطَةِ وَفِي جَوَابِ الشَّرْطِ تَأْتِي رَابِطُهُ

أي: إن «الفاء» من أدوات المعاني، وتفيد الأمور التالية:

١ - الترتيب بنوعيه: المعنوي؛ كما في قولك: «حضر بكرٌ فأخوه».

والذكرى: وهو عطفُ المفصل على المُجمل، نحو قول الله عَزَّجَلَّ: ﴿فَازْلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦].

٢ - التعقيب: وهو في كل مقامٍ بحسبه، نحو قولهم: «دخل العالمُ البصرةَ فبغداد»، إذا لم يُقَم بينهما، وإلى هذين الأمرين أشار الناظم بالبيت الأول.

٣- السببية: وذلك يوجد بكثرة في عطف الجمل، كقوله عز وجل: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٥].

أو عطف الصفات: نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَكُونَنَّ مِنَ الشَّجَرِ مِنْ دُونِهَا﴾ [الأنعام: ٥٢ - ٥٣].

٤- كما تجيء رابطة لجواب الشرط، وذلك حيث لا يصلح أن يكون شرطاً، وذلك في مواضع منها:

(أ) أن يكون الجواب جملة اسمية، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧].

(ب) أن يكون الجواب جملة فعلية فعلها جامد، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتِكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩ - ٤٠].

(ج) أن يكون فعلها إنشَاء، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [الأنعام: ٣١].

(د) أن يكون فعلها ماضياً معنئ ولفظاً، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ﴾ [يوسف: ٧٧].

(هـ) أن تقترن الجملة بحرف استقبال، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤].

(و) أن تقترن الجملة بحرفٍ له الصدارة، كقول ربعة الضبي:

فَإِنْ أَهْلِكَ فَذِي لَهَبٍ لَظَاهُ عَلَيَّ يَكَادُ يَلْتَهُبُ التِّهَابَا
وتوضيحه: أن رُبَّ مقدرة، وهي من الحروف التي لها الصدارة كما سبق، والتقدير:
«فَرُبَّ ذِي لَهَبٍ».

وقد جَمَعَ بعضهم المواضع التي تقترن الفاء فيها بجواب الشرط، فقال^(١):
اسْمِيَّةٌ طَلَبِيَّةٌ وَبِجَامِدٍ وَبِمَا وَلَنْ وَيَقْدُ وَيَا لَتَنْفِيسٍ
وقوله:

(في) جَاءَ لِلظَّرْفَيْنِ وَالْمُصَاحَبَةِ تَوْكِيدٍ تَعْلِيلٍ وَتَعْوِيزٍ هِبَةً
مِثْلُ عَلَى تَجِيءٍ لَاسْتِعْلَاءٍ مَعْنَى إِلَى وَمِنْ وَمَعْنَى الْبَاءِ
أي: إن من حروف المعاني «في» وهي حرف يجر ما بعده، ويفيد عددًا من
المعاني:

أحدها: الظرفية؛ وهي إما مكانية، أو زمانية، وقد اجتمعتا في قول الله تَعَالَى:
﴿غُلِبَتِ الرُّومُ﴾ (٢) فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴿٣﴾ فِي بَضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ
الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴿٤﴾ [الرُّومُ: ٢ - ٤].

الثاني: المصاحبة؛ نحو قول الله تَعَالَى: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٣٨]. أي:
معهم، وفي صحبتهم.

الثالث: التوكيد؛ نحو قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ جَحِدْنَهَا وَمُرْسَاهَا﴾
[الْأَنْعَامُ: ٤١].

(١) انظر: «اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب» لمحمد علي السراج (ص ٤٤ - الفكر)، و«النحو الوافي»
لعباس حسن (٤ / ٤٦٣ - المعارف).

الرابع: التعليل؛ نحو قوله عَزَّجَلَّ: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ﴾ الآية [يُونُسُ: ٢٢].
وقول النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَخَلَتِ امْرَأَةُ النَّارِ فِي هِرَّةٍ»^(١). أي: بسبب هِرَّة.

الخامس: التعويض؛ وهي الزائدة عوضاً من «في» أخرى محذوفة كقول القائل:
«ضربتُ فيمن رغبْتُ»، أصلُ تركيب الجملة: «ضربتُ مَنْ رغبْتُ فيه».

السادس: الاستعلاء؛ مثل على، نحو قوله تَعَالَى: ﴿وَلَأَصْلَبَنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾
الآية [طه: ٧١]. أي: على.

السابع: تكون بمعنى «إلى»، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ الآية
[إِبْرَاهِيمَ: ٩]. أي: إلى أفواههم.

الثامن: تحييء بمعنى «من»، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾
[الْحَجَّ: ٨٩]. أي: من كل أمة.

التاسع: تأتي بمعنى الباء، نحو قول الشاعر:

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرُّفُوعِ مَنَا فَوَارِسَ بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكَلَى
قوله:

وَ(كَيِّ) لِتَعْلِيلٍ أَتَى وَمَضَدَرٍ كُلُّ لِبَاسٍ تَغْرَاقٍ فِي الْمُنْكَرِ
وَفِي مُعَرِّفٍ مِنَ الْجَمْعِ وَفِي أَجْزَاءِ كُلِّ الْمُفْرَدِ الْمُعَرِّفِ

أي: إن من أدوات المعاني «كي»، وتُستعملُ على ثلاثة أوجه:

(١) أخرجه البخاري في كتاب «بدء الخلق»، باب: «خمس من الدواب فواسق يقتلن في الحل والحرم»، رقم [٣٣١٨]، ومسلم في كتاب «البر والآداب والصلة»، باب: «تحريم تعذيب الهرة ونحوها»، رقم [٢٢٤٢]، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

أحدها: أن تكون اسمًا مختصرًا من «كَيْفَ»، كقول الشاعر:

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا تُثِرْتُمْ قِتْلَاكُمْ وَلَطَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرُّمُ

أي: كيف تجنحون؟ فحذف الفاء اختصارًا.

الثاني: أن تكون بمنزلة لام التعليل، معنًى وعملاً، وهي الداخلة على «ما»

الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة: «كَيْمَهُ»، بمعنى «لِمَهُ»، وعلى «ما» المصدرية، كقول الشاعر:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضِرْ فَإِنَّمَا يُرْجَى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

الثالث: أن تكون بمنزلة «ما» المصدرية، نحو قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا

فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الأنعام: ٢٣].

وهذا معنى قول الناظم: «وَكَيْ لِتَعْلِيلٍ أَتَى وَمَصْدَرٍ»، وبقية البيت والذي يليه فيه

بيان مفصل لـ «كل»، وهي أداة من أدوات المعاني، التي تفيد العموم واستغراق أفراد المنكر، نحو قول الله عز وجل: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [الأنعام: ٥٧].

كما تفيد استغراق أفراد المعرف المجموع، نحو قول الله عز وجل: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ

الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [الزمر: ٩٥].

كما تفيد -أيضاً- استغراق أجزاء المفرد المعرف، نحو: «كُلُّ بَكْرٍ حَسَنٌ».

قوله:

وَالْمَلِكُ وَالتَّمْلِكُ وَالْوِفَاقُ

كَذَا لِتَأْكِيدِ بِأَخْبَارِ هِيَهْ

وَاللَّامُ لِلتَّعْلِيلِ وَاسْتِحْقَاقِ

عَاقِبَةِ تَوْكِيدِ وَنَفْيِ تَعْدِيهِ

مَعْنَى إِلَى وَفِي وَعِنْدَ وَعَلَى وَمِنْ وَعَنْ وَبَعْدَ تَأْتِي بَدَلًا
أي: إِنَّ مِنْ أدوات المعاني: اللام، وقد قَسَمَهَا شَرَّاحُ أدوات المعاني إلى ثلاثة
أقسام:

القسم الأول: الجارّة، ولها سبعة عشر معنى:

أولها: التعليل؛ نحو قول الله تَعَالَى: ﴿وَإِنَّهُ لَحَبُّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [الْعَلَّاقَاتِ: ٨]. أي:
وإنه من أجل حب المال لبخيل.

الثاني: الاستحقاق؛ وهي الواقعة بين معنى وذات، نحو قوله تَعَالَى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾
[الْقَائِمَةِ: ٢٢]. فالمعنى: الحمد مستحق لله، والذات لفظ الجلالة.

الثالث: الملك؛ نحو قوله تَعَالَى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الْأَيْمَانِ: ٢٨٤].
الرابع: التمليك؛ كقول القائل: «وهبتُ لعلِّي مالا».

الخامس: شبه التمليك؛ نحو قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾
[الْأَنْعَامِ: ١١].

السادس: الصيرورة؛ وتسمّى لام العاقبة، ولام المآل، نحو قوله تَعَالَى: ﴿فَالنَّقَطَةُ﴾
﴿أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾ [الْأَيْمَانِ: ٨].

وكقول الشاعر:

فَلِلمَوْتِ تَغْذُو الْوَالِدَاتُ سِخَالَهَا كَمَا لِحَرَابِ الدُّورِ تُبْنِي الْمَسَاكِينُ

السابع: توكيد النفي؛ نحو قوله تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾

الثامن: التعدية؛ نحو قوله تَعَالَى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [يَسِينَ: ٥].

التاسع: أن يكون بمعنى «إلى»؛ نحو قوله تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزَّلْزَلَةُ: ٥].
أي: إليها، ومثل ذلك قوله عَزَّجَلَّ: ﴿كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٣].
العاشر: أن تكون بمعنى «في»؛ نحو قوله تَعَالَى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٤٧]، أي: في يوم القيامة.

الحادي عشر: أن تكون بمعنى «عند»؛ كقولهم: «كتبته لعشر خلون من شهر كذا».
أي: عند عشر.

الثاني عشر: أن تكون بمعنى «على»؛ نحو قوله تَعَالَى: ﴿يَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الْإِسْرَاءُ: ١٠٧]، ﴿وَتَكَلَّمُ لِلْجَبِينِ﴾ [الصَّافَّاتِ: ١٠٣]. أي: على الأذقان وعلى الجبين.

الثالث عشر: أن تكون بمعنى «من»؛ نحو قول الشاعر:

لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ
أي: منكم.

الرابع عشر: أن تكون بمعنى «عن»؛ نحو قوله تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١١]. أي: عن الذين آمنوا.

الخامس عشر: أن تكون بمعنى «بعد»؛ نحو قوله تَعَالَى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٧٨]. أي: بعد دلولك الشمس، وهو المقصود بقول الناظم: «وَبَعْدَ تَأْتِي بَدَلًا» أي: إن اللام جاءت بمعنى: بعد.

السادس عشر: كما تأتي للقسم والتعجب معاً أيضاً، وتختصُ باسم الله تَعَالَى؛ كقول الشاعر:

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيِّدٍ

السابع عشر: للتعجب مُجَرَّدَةٌ عَنْ الْقَسَمِ؛ نحو قولهم: «يَا لِلْمَاءِ، وَيَا لِلْعُشْبِ» عند التعجب من كثرتها.

وأما اللام العاملة للجزم: فهي اللام الموضوعة للطلب^(١) وحركتها الكسر، نحو قوله تَعَالَى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الأنبياء: ٧].

وأما اللام غير العاملة فلها سبعة معانٍ:

الأول: الابتداء؛ نحو قوله تَعَالَى: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِّنَ اللَّهِ﴾ [الأنبياء: ١٣].

الثاني: زائدة؛ وهي الداخلة في خبر المبتدأ، نحو قول الشاعر:

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظَمِ الرَّقَبَةِ

الثالث: لام الجواب؛ سواء كان الجواب للو، أو لولا، أو قسم:

مثال الأول: قول الله تَعَالَى: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٢٥].

ومثال الثاني: قول الله تَعَالَى: ﴿وَلَوْ لَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ﴾

[الأنبياء: ٢٥١].

ومثال الثالث: قوله تَعَالَى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧].

(١) ولا فرق في اقتضاء اللام الطلبية للجزم بين كون الطلب أمراً؛ كقوله تَعَالَى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾. أو دعاءً نحو قوله تَعَالَى: ﴿لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾. أو التماساً كقولك لمن يساويك: لتفعل كذا.

الرابع: الموطئة للقسم: وهي اللام الداخلة على أداة شرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبنيٌّ على قسمٍ قبلها، لا على الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُولَيَنَّ الْأَدْبَرَ﴾ [الحشر: ١٢].

الخامس: لام أل؛ نحو: «جاء الحارث».

السادس: اللام اللاحقة لأسماء الإشارة؛ للدلالة على البعد، أو توكيده، نحو قوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ﴾ الآية [الحجرات: ٦].

السابع: الدالة على التعجب غير الجارة؛ نحو قولهم: «لشرف محمد» أي:

ما أشرفه!

قوله:

لَوْلَا أَتَتْ فِي الْجُمْلَةِ الْأِسْمِيَّةِ مَاضٍ مُضَارِعٍ مِنَ الْفُعْلِيَّةِ
حَرْفَ امْتِنَاعٍ لَوْجُودٍ أَوْلاً وَالثَّانِ تَوْبِيخٌ وَتَحْضِيضٌ تَلَا

أي: إن من أدوات المعاني «لولا»، واستعملها على ثلاثة أوجه:

الأول: أن تدخل على الجملتين اسمية ففعلية، وذلك لربط امتناع الثانية بوجود الأولى، كقول القائل: «لولا أبوك لأدبتك» أي: لولا أبوك موجود لأدبتك. والراجح في الاسم بعدها: رفعه على الابتداء.

والثاني: أن تكون للتحضيض والعرض، وحينئذ تختص بالفعل المضارع، وما في حكمه، نحو قول الله تعالى: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾ الآية [البقرة: ٤٦].

ونحو قوله تعالى: ﴿يَقُولُ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَقَ﴾ الآية [الأنعام: ١٠].

والفرق بين التحضيض والعرض: أن التحضيض طلبٌ بِحَثٍّ وإزعاج، والعرض طلبٌ بأدبٍ ولين.

والثالث: أن تكون للتوبيخ والتنديم، فتختصُّ حينئذٍ بالفعل الماضي، نحو قوله تَعَالَى: ﴿لَوْلَا جَاءَ عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النُّور: ١٣]. وقوله تَعَالَى: ﴿لَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ أَخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً﴾ [الْحَقَّاف: ٢٨].

قوله:

لَوْ جَاءَ لِامْتِنَاعٍ مَا يَلِيهِ حُكْمًا مَعَ اسْتِلْزَامِهِ تَالِيهِ
وَلَمْ سَاوَاةٍ تَمَنَّ عَرَضٍ كَذَا لِتَقْلِيلِ آتَتْ وَحَضِّ

أي: إن «لو» من أدوات المعاني، وقد عرّفها سيبويه بقوله: «حرفٌ لما كان سيقع لوقوع غيره»^(١)، وهي شرطية تختصُّ بالدخول على الفعل الماضي، نحو قولهم: «لَوْ أَتَيْتَنِي لَأَكْرَمْتُكَ».

وإن جاء بعدها مضارعٌ، فإنها تقلبُ معناه إلى الماضي، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ﴾ [الحجرات: ١٧]. أي: لو أطاعكم.

ومن معانيها ما ذكره الناظم:

١- المساواة: وذلك فيما إذا أفادت امتناع الشرط خاصة، ولا دلالة لها على امتناع الجواب وعلى ثبوته، وإن كان مساويًا للشرط في العموم، كما في قولك: «لو كانت الشمس طالعةً، كان النهار موجودًا»، لزم انتفاؤه؛ لأنه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء سببه.

(١) «الكتاب» (٤/ ٢٢٤- الخانجي)، و«القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص ١٣٥٢- الرسالة).

٢- التَّمَنِّي: بمنزلة «لَيْتَ»، نحو قوله تَعَالَى: ﴿لَوَأْنِي لِي كَرَّةً فَأَكُونُ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الزَّحَر: ٥٨]. والمعنى: التَّمَنِّي، ودخلت الفاء هنا في الجواب.

٣- التَّقْلِيل: بمنزلة «رُبَّ» في المعنى، نحو: «صَلِّ وَلَوْ الْفَرِيضَةَ».

٤- العَرَض: نحو قول القائل: «لو تنزل عندنا، فتصيب خيرًا»، وهو مثال للعرض والتضيض.

قوله:

وَلَنْ لِنَنْضِيَ الْفِعْلِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَا تَقْتَضِي التَّأْيِيدَ كَالْمُعْتَزِلِ

أي: إن من أدوات المعاني «لن»، وهي: حرف نفي ونصب واستقبال، أي: إنَّهَا تُخَلِّصُ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ لِلْاِسْتِقْبَالِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، وهي تنصب الفعل المذكور بعدها بنفسها، على الراجح من أقوال المعربين.

يَبْدَأُ أَتَمَّا لَا تَقْتَضِي التَّأْيِيدَ، وَلَا تَفِيدُهُ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ الَّذِينَ يَرَوْنَ أَنَّ النِّفْيَ بِهَا لِلتَّأْيِيدِ، بِنَاءً عَلَى مَذْهَبِهِمُ الرَّدِيِّ، وَهُوَ عَدَمُ الْإِيْمَانِ بِرُؤْيَا الْمُؤْمِنِينَ رَبِّهِمْ فِي الْجَنَّةِ.

وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِمْ أَهْلُ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةُ بِصَرِيحِ الْأَدْلَةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ، كَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ۖ ﴿١١﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [الْقِيَامَةِ: ٢٢-٢٣].

الْأُولَى: مِنَ النَّصَارَةِ، وَهِيَ الْبِهَاءُ وَالْحُسْنُ.

وَالثَّانِيَّةُ: مِنَ النَّظَرِ بَعَيْنِي الْبَصَرِ حَقِيقَةً، وَكَمَا فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [الْأَنْعَامِ: ٢٦].

فَقَدْ فَسَّرَتْ الزِّيَادَةَ بِالنَّظَرِ إِلَىٰ وَجْهِ اللَّهِ الْكَرِيمِ، فِيهَا رَوَى ابْنُ جَرِيرٍ أَنَّ أَبِي بَنَ كَعْبٍ

سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ: ﴿لَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾. قَالَ: «الْحُسْنَىٰ: الْجَنَّةُ، وَالزِّيَادَةُ: النَّظَرُ إِلَىٰ وَجْهِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ»^(١).

قوله:

مِنْ لِبْتَدَاءٍ وَعَلَى التَّبْعِيضِ دَلْ كَذَا لِتَبْيِينٍ وَتَغْلِيلٍ بَدَلْ
تَخْصِيصٍ مَا عَمَّ وَفَضْلٍ أَنْجَلَى كَالْبَا وَعَنْ وَفِي وَعِنْدَ وَعَلَى

أي: إن من حروف المعاني «من»، وتأتي لثلاثة عشر معنى:

أحدها: ابتداء الغاية: في المكان كقول القائل: «خرجتُ من البيت إلى المسجد»، كما تكون لابتداء الغاية في الزمان، كقوله نَحْنُ: ﴿لَمَسْجِدٍ أُسَسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ [الْأَيْمَاتُ: التَّوْبَةُ: ١٠٨].

الثاني: التبعية: كقوله عَزَّجَلَّ: ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [الْأَيْمَاتُ: الْبَقَرَةُ: ٢٥٣]. وقوله: ﴿لَنْ نَأْتِيَكَ بِشَيْءٍ تَنْفَقُ مِنْهُ مَتَا تَحْبُونَ﴾ [الْعَنْكَرَانِ: ٩٢]. وذكر ابن مسعود: «حَتَّى تَنْفَقُوا بَعْضَ مَا تُحْبُونَ»^(٢).

(١) «جامع البيان» (١٢/١٦٢)، من طريق عمرو بن أبي سلمة، عن زهير بن محمد، عن سمع أبا العالية، عن أبي بن كعب به. قال العلامة أحمد شاكر في تحريجه (١٥/٦٩-الرسالة): «هذا خبر ضعيف إسناده، لجهالة من روى عن أبي العالية».

ويغني عنه ما رواه مسلم في صحيحه: في كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة، حديث رقم [١٨١]: عَنْ صُهَيْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ»، قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تَرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ، وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ؟» قَالَ: «فَيُكْشَفُ الْحِجَابُ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ عَزَّجَلَّ. ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿لَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾» [يُونُسَ: ٢٦].

(٢) «البحر المحيط» لأبي حيان (٣/٢٦١-الفكر)، و«البرهان في علوم القرآن» للزركشي (٤/٤١٦).

الثالث: بيان الجنس: نحو قول الله تَعَالَى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠]. وقوله تَعَالَى في وصف أهل الجنة: ﴿يُكَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾ [النَّبأ: ٢٣].

الرابع: التعليل: نحو قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمِمَّا خَطِيئَتُهُمْ أُعْرِقُوا﴾ [النَّبأ: ٢٥].
الخامس: البديل: كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [النَّبأ: ٣٨]. أي: بَدَلُ الْآخِرَةِ.

السادس: زائدة تفيد التنصيص على العموم: نحو قولهم: «ما جاءنا من رجل».

السابع: زائدة لتوكيد العموم: نحو: «ما جاءنا مِنْ أَحَدٍ»، وشرط زيادتها في هذين الموضوعين ثلاثة أمور:

الأول: تقدّم النفي: نحو قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام: ٥٩].
الثاني: تقدّم الاستفهام: كقوله سُبْحَانَهُ: ﴿فَأَنْزِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾ [المائدة: ٣].
الثالث: النهي: كقولك: «لا يَقُمْ مِنْ أَحَدٍ».

الثامن: الفصل: وهي الداخلة على ثاني المتضادين، نحو قوله تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠]. وذلك على رأي.

التاسع: بمعنى الباء: نحو قوله تَعَالَى: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥]. أي: بَطْرَفٍ.

العاشر: بمعنى «عن»: نحو قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَوَيْلٌ لِلنَّفْسِئَةِ قُلُوبُهُمْ مِمَّنْ ذَكَرَ اللَّهَ﴾ [النَّبأ: ٢٢]. أي: عن ذكر الله.

الحادي عشر: بمعنى «في»: نحو قوله سُبْحَانَهُ: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٤٤]. أي: في الأرض.

الثاني عشر: بمعنى «عند»: نحو قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [الْأَنْعَامُ: ١١٦].

الثالث عشر: بمعنى «على»: نحو قول الله تَعَالَى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الْأَنْعَامُ: ٧٧]. أي: على القوم.

قوله:

(مَنْ) اسْمٌ مَوْصُولٌ وَتَأْتِي عَامَّةً نَكْرَةً مَوْصُوفَةً أَوْ تَامَّةً
تَجِيءُ لِاسْتِفْهَامٍ أَوْ شَرْطِيَّةٍ وَهِيَ بِكُلِّ حَالَةٍ إِسْمِيَّةٍ
أي: من أدوات المعاني «مَنْ» الموصولة، وتأتي اسماً موصولاً، نحو قوله تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدْ لَهُ، مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الْحَجَّ: ١٨]. وتأتي نكرة تامة، نحو قول الشاعر:

وَنِعَمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ

وتأتي استفهامية، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْفِدِنَا﴾ [الْأَنْعَامُ: ٥٢].
وقوله سُبْحَانَهُ: ﴿قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يُمُوسَى﴾ [طه: ٤٩].

وتأتي شرطية، نحو قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النَّاسُ: ١٢٣].

قوله:

وَهَلْ أَتَتْ لِطَلَبِ التَّصْدِيقِ وَالْوَاوُ لِلْجَمْعِ عَلَى التَّحْقِيقِ

أي: إن من أدوات المعاني «هَلْ»، و«الْوَاوُ»، فأما «هل» فإنها تكون استفهامية غير عاملة؛ لعدم اختصاصها، فهي تدخل على الأفعال؛ نحو: «هل قدم عمرو من سفره؟»، وتدخل على الأسماء، فتقول: «هل بكر حاضر؟».

ومن الأول: قول الله تَعَالَى: ﴿هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣].

ومن الثاني: قوله سُبْحَانَهُ: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [هود: ١٤].

وتأتي بمعنى «قد»، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾ [الإنشَاء: ١٦]. أي: «قد أتى».

وأما «الواو» المضردة فلا تخلو:

✽ إما أن تكون حرف عطف، فهي تفيد الجمع، والتشريك بين المعطوف والمعطوف عليه، سواء في حال عطف مفرد على مفرد، نحو: «سافر خالد وبكر»، أو في حال عطف جملة على جملة، نحو: «صالح يكتب وينشر، وما مُحَمَّد أديب ولا بكر».

✽ وإما أن تكون للحال، وذلك إذا جاءت بعدها جملة تكون في موضع الحال، نحو: «أقبل المجاهد وسلاحه في يده»، و«قدم بكرٌ وقد مات ابنه»، ويشتَرَط في الجملة الواقعة حالاً أن تكون خبرية، أي: تحتل الصدق والكذب لصحة وقوعها، ولا تكون طلبية.

✽ وإما أن تكون للقسم، عوضاً من باء القسم، كما في قول القائل: «والله لتأكلن».

ونحوه.

✽ وإما أن تكون ناصبة للفعل المضارع الواقع بعدها، بإضمار «أن»، فيتخلَّص

للاستقبال، وذلك في المواضع التالية:

- (أ) في جواب الأمر، نحو: «قُمْ وَأَكْرَمَكَ».
- (ب) وفي جواب النهي، نحو قولك: «لَا تَغْفُلْ وَأَعْلَمَكَ».
- (ج) وفي جواب الاستفهام والعرض، نحو قولك: «أَلَا تَقْدَمُ عَلَيَّ وَأَكْرَمَكَ».
- (د) وفي جواب التمني، نحو قولك: «لَيْتَكَ تَزُورُنَا وَنُكْرِمَكَ».
- (هـ) وفي جواب التحضيض، نحو قولك: «هَلَّا تُقْبَلُ عَلَى الْعِلْمِ وَأُفَقِّهَكَ».
- (و) وفي جواب الدعاء، نحو قولك: «إِصْفَحْ عَنْ أَخِيكَ أَكْرَمَكَ».
- (ز) وفي جواب النفي، نحو قولك: «مَا يَقْدَمُ عَلَيَّ وَأَكْرَمَهُ».
- (ل) وفي جواب الشرط، نحو قولك: «إِنْ تَقْدَمَ وَتَطْلُبِ الْعِلْمَ أَكْرَمَكَ».
- (ي) وفي جواب الجزاء، نحو قولك: «إِنْ تَسَافَرَ أَوْدَعَكَ وَأَدْعَوْكَ».

قَوْلُهُ:

وَهَذِهِ وَسِيلَةُ ابْتِدَاءٍ وَلِتَطْلُبَ الْبَاقِي بِالِاسْتِقْرَاءِ

أي: إن هذه الوسائل التي نظمناها هي من الوسائل التي لا يستغني عن معرفتها طالب العلم عموماً، والراغبون في تعلُّم فنِّ الأصول خصوصاً، غير أنني لم أدع استقصاءها، بل اقتصرْتُ على الأهمِّ منها، وهناك أدواتٌ غير ما ذكرتُ، فليطلبها أصحابُ الهمم العالية والعزائم القوية بطريقة التَّبَع.

قُلْتُ: ومن ذلك ما يأتي:

١ - «كَمْ»، ولها استعمالان:

أحدهما: تُسْتَعْمَلُ خبرية، بمعنى: كثير.

والثاني: تُسْتَعْمَلُ استفهامية، بمعنى: أيُّ عدد.

وتتَّفَقان في أمور، وتختلفان في أمور:

فتتَّفَقان في: الاسمية، والإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم الصدارة.

وتختلفان في الأمور التالية:

أحدها: أن الكلام مع الخبرية مُحْتَمَلٌ للتصديق والتكذيب، نحو: «كَمْ بَيْتٌ بَنِيْتُ»، بخلافه مع الاستفهامية، نحو: «كَمْ كِتَابًا شَرَيْتُ؟».

والثاني: أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابًا؛ لأنه مُحْبِرٌ، والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه؛ لأنه مُسْتَخِرٌ، كما في المثالين السابقين.

الثالث: أن الاسم المُبْدَل من الخبرية لا يقترن بالهمزة، بخلاف المُبْدَل من الاستفهامية، حيث يقال في الخبرية: «كَمْ كِتَابٌ فِي مَكْتَبَتِي أَلْفٌ»، بل أَلْفَانٌ.

وفي الاستفهامية تقول: «كَمْ مَالِكٌ خَمْسُونَ أَلْفًا أَمْ سِتُونَ؟».

والرابع: تمييز الخبرية يأتي مفردًا، ومجموعًا، فتقول: «كَمْ كِتَابٌ قَرَأْتُ، وَكَمْ كِتَابٌ أَلَفْتُ»، بخلاف تمييز الاستفهامية، فإنه لا يكون إلا مفردًا، نحو قولك: «كَمْ صَحِيفَةً نَشَرْتُ؟ وَكَمْ دَرْهَمًا أَنْفَقْتُ؟».

والخامس: أن تمييز الخبرية واجبٌ الخفض، وتمييز الاستفهامية منصوبٌ، ولا يُجْرُ مطلقًا.

٢- ومن ذلك «كأَيُّ»؛ كأَيُّ: اسمٌ مركَّبٌ من كاف التشبيه، وأَيُّ المنوَّنة، وهي توافق «كم» في الإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير، وإفادة التكثير غالبًا، نحو قول الله عَزَّجَلَّ: ﴿وَكَايْنِ مِّنْ نَّبِيٍّ قَتَلَ مَعَهُ رِئِيُونَ كَثِيرٌ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٤٦].
وتُخَالَف «كم» في خمسة أمور:

أحدها: مجيئها مركبةً، بينما «كم» بسيطةٌ على الصحيح.
والثاني: أن تُميّزها مجرورٌ غالباً، كما في المثال السابق.
والثالث: أنّها لا تكون استفهاميةً عند الجمهور.
والرابع: أنّها لا تقع مجرورةً.
والخامس: أن خبرها لا يقع مفرداً، بل مجموعاً.

٣- ومن ذلك: «كذّا»، وهي مركبةٌ من كلمتين، وهما كافُ التشبيه، وذا اسم الإشارة، نحو قولك: «رأيتُ أبي فاضلاً، ورأيتُ عمّي كذا».

وتدخل عليها «هاءُ» التنبيه، كقول الله تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَكَذَا عَرَشُكَ قَالَتْ كَافَّةً هُوَ وَأَوْثِقْنَا الْعِلْمَ مِنْ قَلِيلَهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ﴾ [الأنفال: ٤٢].

كما تكون كلمةٌ واحدةً مركبةً، مكنياً بها عن العدد، فتكون كأيٍّ في التركيب، والبناء، والإبهام، والافتقار إلى التمييز، وتُخالفها في أشياء، منها أنّها ليست لها الصدارة، فلا تقول: كذا وكذا أخذتُ؛ بل تقول: أخذتُ كذا وكذا كتاباً.

٤- ومن ذلك: «كلّا»، وهي حرفٌ يدلُّ على الردع والزجر، وقد ذكر العلماء أنّها وردت في القرآن الكريم؛ بل في النصف الأخير منه، في ثلاثة وثلاثين موضعاً، من ذلك قول الله تَعَالَى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ ۚ ﴿١﴾ أَن رَّاهُ اسْتَفْتَى ﴿٢﴾﴾ [العنكبوت: ٦-٧].

وقول الله تَعَالَى: ﴿قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمَدْرُكُونَ ﴿١١﴾ قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴿١٢﴾﴾

[الشعراء: ٦١-٦٢]

٥- ومن ذلك «قدّ»، وهي تلزم الفعل الماضي والمضارع، وحينئذٍ تكون مع الماضي حرفَ تحقيق، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾﴾ [المؤمنون: ١]. كما تكون للتقريب،

نحو قول مُقيم الصلاة: «قد قامت الصلاة»، وتكون مع الفعل المضارع حرف توقع، وهو الكثيرُ فيها، نحو قول القائل: «قد يقدّم بكرٌ من سفره» في جواب من قال: «هل يقدّم بكرٌ من سفره، أو لا يقدّم؟».

فإذا قلت في تقدير الجواب: «قد يقدّم» أدخلت الاحتمال، وتوقّعت الوجود، وإن نفيت فقلت: «قد لا يقدّم» توقّعت العدم، كما أنّها قد تكون للتحقيق مع المضارع، ومنه قول الشاعر:

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا

وقد تأتي للتقليل، وهو -أيضاً- قليل، نحو قول الشاعر:

قَدْ أَتْرَكَ الْقِرْنَ مُضْفَرًا أَنَامِلُهُ

وهي في ذلك كلّ ملازمة لمعنى الإخبار.

٦ - ومن ذلك: «قط»، ولها ثلاثة استعمالات:

أحدها: أن تكون ظرف زمانٍ لاستغراق ما مضى، وذلك إذا كانت مفتوحة القاف، مشدّدة الطاء مضمومة؛ هكذا: «قَطُّ»، وتختص حينئذ بالنفي؛ إذ يقال: «ما أخذت شيئاً قَطُّ»، واشتقاق «قَطُّ» من قَطَطْتُهُ، بمعنى: قطعت، بمعنى: ما فعلته قَطُّ، وما فعلته فيما انقطع من عمري؛ لأن الماضي منقطع عن الحال والاستقبال، وبُنيت قَطُّ لتضمّنها معنى «مذ» و «إلى»؛ إذ المعنى: «ما فعلته مُذ أن خُلقت، أو مُذ خُلقت».

والثاني: أن تكون مفتوحة القاف، ساكنة الطاء، فتكون بمعنى: حَسَب، إلا أنّها مبنيّة، وحَسَبُ مُعرَبة، فتقول: «قَطُّ زَيْدٌ دِرْهَمٌ».

والثالث: أن تكون اسم فعل، بمعنى: يكفي، فيقال: «قطني» بنون الوقاية، كما يقال: يكفيني.

٧- ومن ذلك: «عل»، من أدوات المعاني، ولأمرها مُحَفَّفَةٌ، وهي اسمٌ بمعنى: فوق، ولها استعمالان:

أحدهما: الجرُّ بمن، نحو قولك: «نَزَلْتُ مِنْ عَلٍ». والثاني: أن يكون غير مضافٍ، فلا يصحُّ أن تقول: «نَزَلْتُ مِنْ عَلِ الْمَرْكَبِ»، وتكون هذه الأداة مبنيةً على الضمة، إذا قصد بها المعرفة، نحو قول الشاعر وهو يصف فرساً:

أَقْبَبُ مِنْ تَحْتِ عَرِيضٍ مِنْ عَلٍ
كما تكون مُعَرَّبةً إذا قصد منها النكرة، كقول الشاعر وهو يصف فرسه بالسرعة:
مَكَرٌ مِضْرٌ مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعَا كَجُلْمُودٍ صَخِرَ حَطُّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلٍ
أي: مكان عالٍ.

٨- ومن ذلك: «عَوْضٌ»، وهو ظرفٌ لاستغراق الزمن المستقبل، مثل: «أبد» إلا أن عوض مُحْتَصٌّ بالنفي، وهو مُعَرَّبٌ إذا أضيف، كقول العرب: «لا أَفَعَلُهُ عَوْضَ العائِضِينَ» أي: أبد الآبدين، ويكون مبنياً إذا لم يُضَفْ، وبناءؤه إما أن يكون على الضمِّ، نحو: «قَبْلُ»، أو على الكسر، مثل: «أَمْسٍ»، أو على الفتح، مثل: «أَيْنَ»، وسُمِّيَ الزمان بهذا الاسم؛ لأنه كُلُّها مَضَى جزءٌ منه عَوْضُهُ جزءٌ آخر.

٩- ومن ذلك: «ثَمَّ»، بالفتح هكذا، اسمٌ إشارة، يشار به إلى المكان البعيد، وهي ظرفٌ مكان، كقوله لَعْنَالِي: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ [الأنبياء: ٢٠].

١٠- ١١- ١٢- ١٣- ومن ذلك: «جَير، وجَلَل، وأَجَل، وبَجَل».

فأما «جَير» بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأُمسِر، وبالفتح للتخفيف مثل: كيف، وهي حرفٌ جوابٍ، بمعنى: نعم، نحو قولك: هل قَدِمَ أبوك؟ فيقال: «جَير» أي: نعم.

وأما «جَلَل» فهي حرفٌ، بمعنى: نعم أيضًا. واسمٌ، بمعنى: عظيم أو يسير، فمثال استعمالها حرفٌ جوابٍ نحو قولك: «أَسَافَرَ خَالِدٌ؟»، فيقال: «جَلَل» أي: نعم، ومثال استعمالها اسمًا نحو قولك: «هذا خطبٌ جَلَلٌ» أي: عظيم.

وأما «أَجَل» بمعنى: نعم، نحو أن يقال: «أَمَاتَ بَكْرٌ؟» فيقال: «أَجَل» بمعنى: نعم، ويكون - أيضًا - وعدًا للطالب نحو: «أَنْصُرُ أَخَاكَ؟» فتقول: «أَجَل».

وأما «بَجَل» الحرفية فلها معنى واحد، وهو الجواب، بمعنى: «نعم»، وقد تأتي اسمًا بمعنى: «حَسَب»، كقول الشاعر:

عَجَلْنَا لَنَا هَذَا وَأَلْحَقْنَا بِذَاكَ الشَّخْمِ إِنَّا قَدْ مَلِينَاهُ بِجَلٍّ

١٤- ومن ذلك: «حاشا»، ولا استعمالها ثلاث حالات:

الأولى: أن تكون فعلًا متعديًا متصرفًا، كقول القائل: «حَاشَيْتُ النخلة من المبيع»، بمعنى: استثنيتها.

والثانية: أن يكون المراد بها: التنزيه والبراءة، نحو قوله تَعَالَى: ﴿وَقُلْنَا حَسَنًا لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٠١].

والثالثة: أن تكون حرفَ استثناء، بمعنى: «إلا»، غير أنها تجرُّ المستثنى، نحو قولك: «قَدِمَ الْحَجَّاجُ حاشا عليّ».

١٥- ومن ذلك: «خلا»، وهي حرفُ استثناءٍ تخفض ما بعدها، نحو: «قَدِمَ الْقَوْمُ خَلَا بَكْرٍ»، وهي كحاشا حيثُذ، وتكون فعلاً، فتنبُّ ما بعدها، وفاعلُها مستترٌ يُعرف من المقام، نحو: «قام الناس، خلا بَكْرًا»، ومتى دخلت عليها «ما» كان النصب هو الكثير، نحو قولك: «حضر الناس، ما خلا مُحَمَّدًا».

١٦- ومن ذلك: «عدا»، ولها استعمالان:

الأول: استعمالها حرفاً.

والثاني: فعل جامد، ومعناها في الحالين: الاستثناء، كما هو الحال في حاشا وخلا.

١٧- «سَيَّ»، وهي أداةٌ بمنزلة «مثل» وزناً ومعنى، وتتقدَّمُها «الواو» و«لا»، وأرجحُ أوجه الإعراب في الاسم الذي بعدها الجرُّ، كما يجوز الرفعُ أيضاً، نحو قول الشاعر:

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سَيِّمًا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ

بجرَّ «يوم» بالإضافة، واعتبار «ما» زائدة، كزيادة «ما» في قول الله تَعَالَى: ﴿أَيَّامًا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٢٨].

١٨- ومن ذلك: «ألا»، وهي أداةٌ وردت لجملة من المعاني، منها:

(أ) التنبيه والاستفتاح: فتفيد تحقُّق ما بعدها، وتدخل على الجملة الاسمية

والفعلية، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٣]، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هُود: ٨].

(ب) التوبيخ والإنكار: نحو قول الشاعر:

أَلَا أَرْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ وَأَذْنَتْ بِمَشِيبِ بَعْدَهُ هَرَمٌ

(ج) التمني: نحو قول الشاعر:

أَلَا عُمَرَ وَلَّى مُسْتَطَاعَ رُجُوعُهُ

(د) الاستفهام: كقول الشاعر:

أَلَا اضْطَبَّارَ لِسَلَمَى أَمْ لَهَا جِلْدٌ

(هـ) العرض: كقول الله تَعَالَى: ﴿أَلَا تَحْشُرُونَ أَنَّ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٢٢].

والتحضيض: نحو قوله سُبْحَانَهُ: ﴿أَلَا نُقَلِّبُكَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ [الْأَنْعَامُ

[التَّوْبَةُ: ١٣].

١٩- ومن ذلك: «إِلَّا» بالكسر، والتشديد، و «أَلَا» بالفتح والتشديد.

أما الأولى: فهي أداة استثناء، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾

[الْبَقَرَةُ: ٢٤٩].

وأما الثانية: فهي حرف تحضيض، مُخْتَصٌّ بِالْجُمْلِ الفعلية الخبرية، كبقية أدوات

التحضيض، نحو قول القائل: «أَلَا تنزل عندنا، فتصيب فقها».

٢٠- ٢١- «السين، وسوف»، كلاهما من حُرُوفِ المعاني.

أما «السين»: فهي حرف تنفيسٍ؛ لأنها في الزمان، فيصير الفعل المضارع مستقبلاً

بعد احتماله للحال والاستقبال، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ

يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشُّعَرَاءُ: ٢٢٧]. أي: يوم القيامة.

وأما «سوف»: فهي كذلك تختصُّ بالفعل المضارع؛ فتحلُّصُه للاستقبال، كمثَل «السين» في المعنى، إلا أنَّها تدخل عليها لامُ الابتداء، كما في قوله نَحْنَالِي: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَرَضَى﴾ [الزُّمَر: ٥]. ولم تدخل على «السين»؛ لئلاَّ يجتمع حرفان، على حرف واحد، مفتوحان زائدان، على الكلمة.

٢٢- ومن ذلك: «لَاتَ»، أداة مركَّبة من كلمتين؛ هما «لا» النافية، و«التاء» لتأنيث اللفظة، كما في «ثُمَّتَ»، وإنَّها حُرِّكت لالتقاء الساكنين، وتعمل عمل «ليس»، ولا يُذكر بعدها إلا أحدُ الممولين، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع، نحو قول الله نَحْنَالِي: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]. فحين خبرُها، واسمُها محذوفٌ، تقديرُه: «وَلَاتَ الْحِينُ حِينَ مَنَاصٍ».

٢٣- ومن ذلك: «لَمَّا»، هي أخت «لَمْ» في كونها تدخل على المضارع فتجزمه، وتنفيه، وتقلبه ماضياً، إلا أنَّها تفارقها في أشياء، منها: أنَّها لا تقترن بأداة شرطٍ كـ «لَمْ»، فلا يقال: «إنَّ لَمَّا تذهب»، ومنها: أنَّها تأتي بمعنى: الاستثنائية، كما في قوله نَحْنَالِي: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطَّارِق: ٤]. أي: إلاَّ عليها حافظٌ.

٢٤- ومن ذلك: «مهما»، وهي اسمٌ لَعَوْدِ الضمير في «به» عليها من قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتَانِيهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا﴾ [الْأَنْعَام: ١٣٢]. وهي موضوعةٌ لِمَا لا يعقل غير الزمان، مع تضمنها معنى الشرط، كما في الآية التي مضت.

٢٥- «كُلَّمَا»: أداة تفييد التكرار، وهي مركَّبة من «كل»، و«ما» المصدرية، وتُعتبر «كُلُّ» مضافةً إلى «ما» المصدرية، النائية بصلتها عن ظرف الزمان، كما ينوب عنه المصدرُ الصريح.

والمعنى: «كُلَّ وَقْتٍ»، ولهذا تسمَّى «ما» هذه المصدرية الظرفية، أي: النائية عن الظرف، لا أنَّها الظرف في نفسها.

٢٦ - ٢٧ - «مذ، ومنذ»، من أدوات المعاني، وهما حرفا جرٍّ بمعنى: «مِنْ»، إن كان الزمان ماضيًا، وبمعنى: «فِي» إن كان الزمان حاضرًا، وبمعنى: «مِنْ» و«إِلَى» إن كان الزمان معدودًا، نحو: «ما رأيته مُذ يوم الخميس، أو مذ يومنا، أو مذ ثلاثة أيام». وهذه هي الحالة الأولى.

والحالة الثانية لهما: هي أن يليهما اسمٌ مرفوعٌ، نحو: «مُذ يومُ الخميس، ومُنْذُ يومان»، فمنْذ ومذ مبتدأ، خبرُهُ ما بعده، ومعناهُما: الأمدُ إن كان الزمان حاضرًا، أو معدودًا، وأوَّلُ المدة إن كان ماضيًا، كما في الأمثلة المتقدمة.

والحالة الثالثة لهما: أن تليهما الجملةُ الفعلية أو الاسمية، كقول الشاعر:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا فَاذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ
وقوله:

وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَافِعُ وَلَيْدًا وَكَهْلًا حِينَ شَبْتُ وَأَمْرَدًا

والمشهور في إعرابهما حينئذٍ: أنَّهما ظرفان مضافان، ف قيل: إلى الجملة نفسها، وقيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة، وقيل: مبتدآن؛ فيجب تقديرُ زمانٍ مضافٍ للجملة، يكون هو الخبر.



كتاب أصول الأدلة

قال الناظم:

أَدِلَّةُ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ أَرْبَعُهُ	مُحَكَّمُ آيِ سُنَّةٍ مُتَّبَعُهُ
وَالثَّلَاثُ الْإِجْمَاعُ حَيْثُ يَنْجَلِي	وَالرَّابِعُ الْقِيَاسُ وَاخْصُصِ الْجَلِي
لَا رَأْيَ فِي الدِّينِ وَلَا اسْتِحْسَانًا	فَاللَّهُ قَدْ أَكْمَلَهُ تَبْيَانًا
وَمَا غَيْرِ اللَّهِ حُكْمٌ أَبَدًا	وَلَا سِوَى الشَّرْعِ سَبِيلٌ لِلْهُدَى
وَالشَّرْكُ فِي التَّشْرِيعِ مِنْهُ يَنْفَجِرُ	شَرْكُ الْعِبَادِ بِالْعَزِيزِ الْمُقْتَدِرُ

كتاب أصول الأدلة:

الكتاب في اللغة: الضمُّ والجمع، ويُطْلَقُ على الفرض والحكم والقدر.
وفي الاصطلاح: اسمٌ لجملةٍ من العلم، يشتمل على أبواب، وفصول، ومسائل،
وتنبيهات؛ غالبًا.

الأصول: جمعُ أصل، وقد تقدَّم الكلامُ على ذلك مفصَّلًا.

الأدلة في اللغة: جمعُ دليل، والدليل على وزن فَعِيلٍ، بمعنى: «فَاعِل»، وهو
ما يُسْتَدَلُّ به على أمرٍ ما، أو هو المُرْشِدُ إلى المطلوب.

وفي الاصطلاح: الأدلة هي الوسائل الموصلة للأحكام الشرعية العملية، على سبيل
القطع، أو الظنِّ، بالنظر الصحيح فيها، ويُرادف الأدلة على المعنى «أصول الأحكام»،
وكذا «المصادر الشرعية».

قوله:

أَدِلَّةُ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ أَرْبَعُهُ	مُحَكَّمُ آيِ سُنَّةٍ مُتَّبَعُهُ
وَالثَّلَاثُ الْإِجْمَاعُ حَيْثُ يَنْجَلِي	وَالرَّابِعُ الْقِيَاسُ وَاخْصُصِ الْجَلِي

المضردات:

«الشرع» لغةً: الطريق والنهج. وتقول: شرع لنا كذا، بمعنى: أظهره وأوضحه.

واصطلاحاً: هو ما شرعه الله لعباده.

المُحَكَّمُ لغةً: المُتَقَنَّ، وسيأتي تعريفه اصطلاحاً في موضعه.

«أي»: جمعُ آيةٍ، وهي في اللغة: العلامة والدلالة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ آيَةَ

مُلْكِهِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٢٤٨]. أي: علامةُ مُلكِهِ.

وفي الاصطلاح، قيل في حدِّها: قرآنٌ مركَّبٌ من جُمْلٍ ولو تقديراً، ذو مَبْدَأٍ ومَقْطَعٍ

مندرج في سُورَةٍ كريمة، كما قيل في وجه تسميتها: لكونها علامةً على صدق من أتى بها،

وعلى عجز المُتَحَدِّى بها، سواء كانت قصيرة، كقوله عزَّجَلَّ: ﴿مُدَّهَا مَتَانِ﴾ [التَّحْنُوتُ: ٦٤]. أو

طويلة كآية الدين، أو بين ذلك.

«سُنَّةٌ»، السُّنَّةُ في اللغة: هي الطريقة.

وفي الاصطلاح - بمعناها العام -: هي كُلُّ ما صحَّ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، من

أقوالٍ، وأفعالٍ، وتقريراتٍ، وذلك بحسب رُتبتها، من وُجوب، أو نَدْب، أو إباحةٍ، أو

تَحْرِيم، أو كراهةٍ، وذلك ما يقتضيه القولُ، أو الفعلُ، أو التقريرُ.

«الإجماعُ» لغةً: يُطْلَقُ على العَزْم، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾

[يُونُسُ: ٧١].

ويُطْلَقُ على: الاتِّفَاق، ومن ذلك قولُ العرب: «أجمع القومُ على كذا»، أي: اتَّفَقُوا

عليه.

وهو عند الأصوليين: «اتَّفَاقُ مُجْتَهِدِي عَصْرِ مِنَ الْعَصُورِ، مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ بعد وفاته، على أمرٍ دينيٍّ»، وسيأتي الكلام عليه في موضعه.

«القياس» لغة: التقدير، كقولهم: «قِسْتُ الثوبَ بالذَّراعِ»، إذا قَدَّرْتُهُ به، ويُطْلَقُ على المساواة، حيث تقول: «فُلَانٌ لَا يَقَاسُ بِفُلَانٍ».

وفي اصطلاح الأصوليين: هو «حَمْلُ فَرْعٍ عَلَى الْأَصْلِ، فِي حُكْمٍ جَامِعٍ بَيْنَهُمَا»، وسيأتي الكلام عليه في موضعه.

قوله:

لَا رَأْيَ فِي الدِّينِ وَلَا اسْتِحْسَانًا فَاللَّهُ قَدْ أَكْمَلَهُ تَبْيَانًا

أي: إن دين الإسلام حق ثابت بالأدلة الأربعة الآتفة الذكر، فلا يفتقر إلى آراء الرجال، وإن زخرفوا القول، ولا إلى استحساناتهم الصادرة عن عقولهم الضعيفة؛ وما ذلك إلا لأن الله عَزَّوَجَلَّ قد أتمَّ هذا الدين، وأكمله على أحسن وجه وأكمل حال، كما قال عَزَّوَجَلَّ في وصف القرآن: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيِينًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [الفتح: ٨٩].

وقال - عزَّ من قائل -: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

وقال تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [الأنعام: ٨٥].

والمقصود: أن كلَّ رأيٍ من آراء الرجال، وكلَّ قولٍ من أقوالهم، وكلَّ فعلٍ من أفعالهم، لا يصدر عن مُحْكَمَاتِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ، وَصَحِيحِ السَّنَةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَلَا صِلَةٍ لَهُ بِهِمَا، فَإِنَّهُ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، وَلَيْسَتْ الْأُمَّةُ بِحَاجَةٍ إِلَيْهِ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِكَمَالِ الدِّينِ الْقَوِيمِ،

الذي جاء به أشرف الأنبياء، وسيّد المرسلين، نبينا محمد، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

واعتبار الإجماع والقياس من الأدلة الشرعية؛ وهو لأن الإجماع لا يكون إلا من الأمة، التي زكّاها الله تبارك وتعالى في كتابه بقوله: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وزكّاها نبينا محمد ﷺ بقوله: «إِنَّ أُمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ»^(١).

وفي كلا النصين دليل صريح أن الأمة لا يمكن أن تجتمع على باطل، كيف وهم شهداء الله في أرضه، فلا تجتمع على حكم شرعيّ ويوجد في الشرع ما يخالفه، فإن وُجد شيء من ذلك فلمسوغ^(٢)، وأمّا القياس الجليّ فهو فرع الثلاثة ومستند إليها.

(١) قطعة من حديث: أخرجه ابن ماجه في كتاب «الفتن»، باب: «السَّوَادُ الْأَعْظَمُ»، رقم [٣٩٥٠]، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وله شواهد منها: عن أبي مالك الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه أبو داود في كتاب «الفتن والملاحم»، باب: «ذِكْرُ الْفِتَنِ وَذَلَالَتِهَا»، رقم [٤٢٥٣].

وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رواه الترمذي في أبواب «الفتن»، باب: «مَا جَاءَ فِي لُزُومِ الْجَمَاعَةِ»، رقم [٢١٦٧].

وعن أبي بصرة الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه أحمد [٢٧٢٢٤]. قال الحافظ في «التلخيص» (٣/٢٩٩): «فِي حَدِيثٍ مَشْهُورٍ لَهُ طُرُقٌ كَثِيرَةٌ لَا يَخْلُو وَاحِدٌ مِنْهَا مِنْ مَقَالٍ». وانظر: «تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب» لابن كثير، ص: (١١٩ - ١٢٣)، و«مصباح الزجاجة» للبوصيري (١٦٩/٤).

وقد جاء عن أبي مسعود البدر موقوفاً، رواه ابن أبي شيبة (٧/٥٠٨، ٥١٦) وابن أبي عاصم في «السنة» [٨٥]، والحاكم (٤/٥٥٢، ٥٩٨). وصححه الحافظ في «التلخيص» (٣/٣٠١). وجود إسناده الألباني في «تخريج السنة» لابن أبي عاصم (١/٤٢). وقال في الحديث: «صحيح، له شواهد».

(٢) من المسوغات ما يلي:

(أ) قد يكون ناقل الإجماع لا يعلم أنه لا إجماع في المسألة، بوجود المخالف.

قوله:

وَمَا لِيْغَيْرِ اللَّهِ حُكْمَ أَبَدًا وَلَا سِوَى الشَّرْعِ سَبِيلٌ لِّلْهُدَى

أي: إن الحكم، والتصرف، والمشية، والملك؛ كله لله؛ كما قال عز وجل: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ [الأنعام: ١٠٤]. وليس لأحد من خلق الله حق في التشريع والتقنين بحالٍ من الأحوال، بل الله هو المشرع لعباده؛ لأنه هو ربهم، وخالقهم، ومالكهم، والمتصرف فيهم بما يشاء ويريد، لا معقب لحكمه، ولا راد لقضائه، ولا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع، ولا عمل إلا بما شرع، هو الذي أحل الحلال وحرّم الحرام في مُحكم الكتب، وعلى ألسنة الرسل.

فالأمر أمره، والحكم حكمه، والواجب على العباد تقديره حق قدره، واتباع ما جاء به نبيه مُحَمَّدٌ ﷺ من أصول الدين، وحقوقه، ومكملاته، وأقواله وأعماله الظاهرة والباطنة، ومن رام من العباد أن يُشرّع لنفسه أو لغيره شيئاً، فقد خاب وخسر، وتجاوز الحلال إلى الحرام، والحق إلى الباطل، والهدى إلى الغواية والضلال.

ولقد نعى الله على الكافرين الذين شرعت لهم شياطينهم ضدّ شرع الله، حيث قال عز وجل: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٢٨].

قال ابن كثير رحمه الله في تفسير هذه الآية ما نصّه: «أي: هم لا يتبعون ما شرع الله من الدين القويم، بل يتبعون ما شرع لهم شياطينهم من الجن والإنس، من تحريم ما حرّموا عليهم، من: البحيرة، والسائبة، والوصيلة، والحام، وتحليل أكل الميتة، والدم، والقمار،

(ب) وقد يكون الدليل المقابل للإجماع غير صحيح.

(ج) وقد يكون الإجماع صحيحاً، والنص المخالف صحيح؛ ولكنه منسوخٌ بمستند الإجماع، أي: إن النص الذي بُني عليه الإجماع ناسخٌ للنص الصحيح المخالف للإجماع الصحيح.

إلى نحو ذلك من الضلالات والجهالة الباطلة، التي كانوا قد اخترعوها في جاهليتهم من التحليل والتحريم، والعبادات الباطلة، والأقوال الفاسدة.

وقد ثبت في الصحيح أن رسول الله ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ عَمْرَو بْنَ لُحْيٍ بْنُ قَمْعَةَ يَجْرُ قُضْبَهُ فِي النَّارِ»^(١)؛ لَأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ فَعَلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ، وَهُوَ الَّذِي حَمَلَ قُرَيْشًا عَلَى عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ، لَعَنَهُ اللَّهُ وَقَبَّحَهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ نَعْمَانُ: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ [الْبَيْتُ: الشُّرَى: ٢١]. أي: لَعُوجِلُوا بِالْعُقُوبَةِ؛ لَمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْإِنْظَارِ إِلَى يَوْمِ الْمَعَادِ^(٢).

وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وَأَنَّهُ لَا حُكْمَ وَلَا تَشْرِيعَ إِلَّا لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَلَا حَقَّ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ أَنْ يَشْرَعَ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ أَوْ لغيره، فَيُضَادَّ رَبَّهُ خَالِقَهُ وَمَالِكَهُ، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنْ لَيْسَ هُنَاكَ سَبِيلٌ لِلْهُدَايَةِ وَالْحَقِّ إِلَّا سَبِيلًا وَاحِدًا؛ هُوَ الشَّرْعُ الشَّرِيفُ الْمَطْهَرُ، الَّذِي قَالَ اللَّهُ فِي شَأْنِهِ، مُحَاطَبًا نَبِيَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٥٣].

فَإِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ تَفِيدُ أَنْ لَزُومَ هَذَا الصَّرَاطِ عِلْمًا وَعَمَلًا؛ هُوَ سَبِيلُ الْهُدَايَةِ، وَأَنَّ الْعُدُولَ عَنْهُ إِلَى السُّبُلِ الْمَعْوِجَةِ هَلَاكٌ وَشَقَاءٌ، وَقَدْ أَتَى تَفْسِيرُ هَذِهِ الْآيَةِ مِنْ مَشْكَاتِ النُّبُوَّةِ.

فَفِي الْمُسْنَدِ وَغَيْرِهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطًّا، ثُمَّ قَالَ: هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ مُسْتَقِيمًا، وَخَطَّ خُطُوطًا عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، ثُمَّ

(١) رواه البخاري في كتاب «المناقب»، باب: «قِصَّةُ خَزَاعَةَ»، رقم [٣٥٢١]، ومسلم في كتاب «الجنة» وصفة نعيمها..»، باب: «النَّارُ يَدْخُلُهَا الْجَبَّارُونَ وَالْجَنَّةُ يَدْخُلُهَا الضُّعَفَاءُ»، رقم [٢٨٥٦]، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٧/ ١٩٨).

قَالَ: «هَذِهِ السُّبُلُ عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾»^(١).

قوله:

وَالشِّرْكَ فِي التَّشْرِيعِ مِنْهُ يَنْفَجِرُ شِرْكُ الْعِبَادِ بِالْعَزِيزِ الْمُقْتَدِرِ
هذا البيت تابعٌ للبيت الذي قبله، ومكملٌ له من حيث المعنى؛ لِمَا فِيهِ مِنْ بَيَانِ
خَطَرِ الشِّرْكِ بِكَافَّةِ أَنْوَاعِهِ وَشَتَّى صُورِهِ، سِوَاءٍ مِنْهُ الشِّرْكُ فِي الْعِبَادَةِ الَّذِي هُوَ الشِّرْكُ
الأكبر، كَالذَّبْحِ، وَالنَّذْرِ، وَالِاسْتِعَانَةِ، وَالِاسْتِغَاثَةِ، وَالرَّغْبَةَ، وَالرَّهْبَةَ، وَالْخَوْفَ،
وَالْخَشْيَةَ، وَغَيْرَهَا، مِمَّا هُوَ مِثْلُهَا، فَإِنَّ مَنْ صَرَفَ مِنْهَا شَيْئًا لِغَيْرِ اللَّهِ؛ فَهُوَ مُشْرِكٌ كَافِرٌ
بِهِ؛ كَمَا صَرَّحَتْ بِذَلِكَ نصوصُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَيُعْتَبَرُ فِي مِيزَانِ الشَّرْعِ مُشْرِعًا مَعَ
اللَّهِ.

وَيُلْحَقُ بِمَنْ هَذَا شَأْنُهُمْ صَاحِبُ الْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، بِشُرُوطِهِ، وَضَوَابِطِهِ،
الَّتِي مِنْهَا أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ، فَهَذَا الصَّنْفُ يُقَامُ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ
بِالْإِيضَاحِ وَالْبَيَانِ، فَإِنْ تَابُوا، وَإِلَّا فَإِنَّهُمْ فِي مِيزَانِ الشَّرْعِ كُفَّارٌ كُفْرًا أَكْبَرَ، بِدُونِ شَكٍّ. أَمَّا
مَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَهْوَى فِي نَفْسِهِ، أَوْ لِنَيْلِ دُنْيَا مُؤَثَّرَةٍ، مَعَ اعْتِقَادِ حُرْمَةِ ذَلِكَ؛ فَهَذَا
وإن أُطْلِقَ عَلَيْهِ وَصْفُ الْكُفْرِ، إِلَّا أَنَّهُ كُفْرٌ لَا يُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ، وَهَذَا الْبَحْثُ مُبَسَّوْطٌ فِي غَيْرِ

(١) أخرجه أحمد في «المسند» [٤٤٣٧]، والدارمي [٢٠٨]، والنسائي في «الكبرى» (١١١٠، ١١١٩)،
والبزار [١٧١٨]، وابن حبان (٧، ٦)، والحاكم (٢/ ٢٦١، ٣٤٨) وصححه. قال الألباني في «ظلال
الجنة» (١٣/ ١): «إسناده حسن رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين، غير عاصم وهو ابن أبي النجود،
وهو حسن الحديث».

هذا الموضوع، ولي فيه كتابة مفصلة في كتابي: «الأجوبة السديدة على الأسئلة الرشيدة» (ج ٣ / ص ٢٢٤).

والخلاصة: أَنَّ المَكْلَفَ مَأْمُورٌ أَنْ يُفَوِّضَ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ، كَمَا قَالَ عَزَّجَلَّ: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الْإِنشَاء: ٥٤]. وَأَنْ يَتَوَجَّهَ بِجَمِيعِ عِبَادَاتِهِ كُلِّهَا لِلَّهِ، صَادِقًا، مُخْلِصًا، يَرْجُو ثَوَابَ اللَّهِ، وَيَخْشَى عِقَابَهُ، وَأَنْ يُحَكِّمَ شَرَعَ اللَّهِ الْمُنَزَّلَ عَلَى عِبَادِهِ وَرَسُولِهِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا، فِي كُلِّ شَأْنٍ مِنْ شَأُونِهِ، وَإِذَا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْوَلَايَاتِ الْعَامَةِ وَالْخَاصَةِ فَإِنَّ عَلَيْهِ أَنْ يُحَكِّمَ شَرَعَ اللَّهِ الْكَامِلَ النَّقِيَّ فِي كُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِشَأْنِ الدِّينِ وَالْدُنْيَا؛ إِذْ بَذَلِكَ يَرْضَى الرَّبُّ، وَتَسْعُدُ الْبَشَرِيَّةُ فِي دُنْيَاهَا وَبَرْزَخِهَا وَأُخْرَاهَا: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَصِّلِينَ﴾ [الْأَنْجَاء: ٥٧].

وليحذر المَكْلَفُ الشَّرْكَ مُطْلَقًا، سِوَاءَ فِي الْعِبَادَةِ أَوْ التَّشْرِيعِ، فَإِنَّ الشَّرْكَ بِالْعَزِيزِ الْمُقْتَدِرِ ظُلْمٌ عَظِيمٌ، وَإِثْمٌ كَبِيرٌ.



الدليل الأول : الكتاب

أَمَّا الْكِتَابُ فَهُوَ الْقُرْآنُ
الْمُعْجِزُ الْمُفْهِمُ لِلْأَضْدَادِ
كَلَامُ رَبِّي مُنْزَلٌ تَنْزِيلًا
بِهِ الْإِلَهِ خَلَقَهُ تَعَبْدًا
فَقَالَ جَلَّ: ﴿اتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾
فِيهِ بَيَانٌ مَا مَضَى فِي الْأَوَّلِ
وَفَضْلٌ أَحْكَامِ الْعِبُودِيَّاتِ
وَأَنَّمَا يَأْتِي عَلَى مَعْلُومِهِ
وَأَمْعَنَ الْفِكْرَةَ فِي السِّيَاقِ
مِمَّنْ أَتَوْا فِيهِ عَلَى الْبَيَانِ
فَمِنْهُ ذُو تَشَابُهٍ وَالْمُحْكَمُ
وَعَامٌّ غُمُومُهُ يُرَادُ
وَجَامِعُ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ
وظَاهِرٌ يُعْرِفُ مِنْ سِيَاقِهِ
وَحَدَفُ مَا مِنْ حَقِّهِ أَنْ يُذْكَرَ
وَكُلُّهُ يَبِينُ لِلْمُعْتَبِرِ
إِمَّا مِنَ الْمَنْطُوقِ أَوْ مَفْهُومِهِ
وَلِتَعْلَمَ الْأَمْرَ كَذَا النَّهْيِ وَمَا
وَالْعِلْمُ بِالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ

بَيْنَ الضَّلَالِ وَالْهُدَى فَرْقَانُ
بُرْهَانٌ حَقٌّ أَبَدَ الْأَبَادِ
لَا يَقْبَلُ الْخُلْفَ وَلَا التَّبْدِيلَ
تِلَاوَةٌ تَدْبُرًا ثُمَّ اهْتِدَاءُ
لِتَرْحَمُوا وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ ثِقُوا
وَنَبَأُ الْحَاصِلِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ
فِي الْقَوْلِ وَالْأَعْمَالِ وَالنِّيَّاتِ
مَنْ أَخْرَزَ الْجُمْلَةَ مِنْ عُلُومِهِ
مَعَ حِفْظِ مَا جَاءَ عَنِ السُّبَاقِ
بِالنَّقْلِ وَالْإِيضَاحِ لِلْمَعَانِي
وَمُجْمَلٌ مُفَصَّلٌ لَا يُبْهَمُ
وَمِنْهُ مَا خُصَّصَهُ الْمُرَادُ
وَعَامٌّ أُرِيدَ بِالْمَخْصُوصِ
إِرَادَةُ الْبَاطِنِ بِاسْتِحْقَاقِهِ
وَمَا لَهُ التَّقْدِيمُ ثُمَّ أَخْرَا
فِي أَوَّلٍ أَوْ وَسَطٍ أَوْ آخِرٍ
فَلِتَعْلَمَ الْأَلَزَمَ مِنْ مَلْزُومِهِ
تَجِيءُ مِنْ مُقْتَضِيَّاتِ لَهْمَا
مِمَّا بِهِ اعْتَنَى أُولُو الرُّسُوحِ

وَسَبَبُ النُّزُولِ وَالتَّأْرِخُ لَهُ مِمَّا يُبَيِّنُ فِيهِ حُكْمَ الْمَسْأَلَةِ
وَكُلُّهُ تَوَاتُرًا قَدْ وَصَلَا وَاللَّهُ بِالْحِفْظِ لَهُ تَكْفَلَا

قوله:

أَمَّا الْكِتَابُ فَهُوَ الْقُرْآنُ بَيْنَ الضَّلَالِ وَالْهُدَى فُرْقَانُ

المراد «بالكتاب»: هو القرآن الكريم، المبدوء بالحمد، المختوم بالحِجَّةِ والناس.

والقرآن: على وزن فُعْلَان، والمراد به: المقروء المتلوه، الذي فَرَّقَ الله به بين الهدى - وهو العلم النافع، الذي يثمر العمل الصالح - والضلال - وهو البُعدُ عن الحق، ومُجانبة الصواب -.

قوله:

الْمُعْجِزُ الْمُفْضِحُ لِلْأَضْدَادِ بُرْهَانٌ حَقٌّ أَبَدُ الْأَبَادِ

«الْمُعْجِزُ»: مأخوذٌ من الإعجاز، الذي هو القُوَّةُ والسَّيْقُ، والمراد به هنا: أنَّ القرآن أعجز العرب وتحداهم أن يأتوا بمثله، أو بعشر سُورٍ من مثله، أو بِسُورَةٍ واحدة؛ فعجزوا عن كُلِّ ذلك، وأنى لهم ذلك؟ والقرآن مُعْجِزٌ بما تحمل كلمة الإعجاز من معنى؛ إذ هو مُعْجِزٌ في جمال تركيبه، وحُسنِ أسلوبه، وبديعِ معانيه، ودِقَّةِ أحكامه، وقُوَّةِ حُجَجِهِ، وسُمُو أهدافه ومقاصده، وفصاحة ألفاظه، وترباطِ آياته، وغير ذلك من صفات الكمال ونعوت الجلال، ولا غرابة في ذلك؛ فإن الله عَزَّجَلَّ هو الذي أنزله: ﴿قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الْقُرْآن: ٦].

«الْمُفْضِحُ»: الْمُسْكِتُ للخصوم؛ لما فيه من الحجب الدامغة، والبراهين الساطعة.

«الْأَضْدَادُ»: جَمْعُ ضِدٍّ، والضدُّ هو: المُخَالِفُ والنَّظِيرُ، يقال: هو ضِدُّه، أي: مثله

أو مُخَالِفُهُ.

«الْبُرْهَانُ»: هو وضوح الحجة، و«الْحَقُّ»: هو الواجب الذي يجب أن يقال، ويُعْمَلُ به، ويُتَّبَعُ، وضدّه الباطل، والباطل ضدّ الحق، وجمعه: أباطيل.

قوله:

كَلَامُ رَبِّي مُنْزَلٌ تَنْزِيلاً لَا يَقْبَلُ الْخُلْفَ وَلَا التَّبْدِيلَ
أي: القرآن الكريم كلامُ الربِّ المالك المتصرّف، مُنْزَلٌ من عنده، نزل به جبريلُ الأمين، على مُحَمَّدٍ الأمين، -عليهما من الله أزكى الصلاة وأتمّ التسليم- غيرُ مخلوق، من الله بدأ، وإليه يعود.

«تَنْزِيلاً»: مصدرٌ، فعله: نَزَلَ.

«لَا يَقْبَلُ الْخُلْفَ» أي: لا مجال للخلاف في ذلك يُعتَبَرُ به، أو يُلتَفَت إليه، إذ لا يُخَالَفُ في كونه كلام الله، مُنْزَلٌ غيرُ مخلوق، إلا أهل الإلحاد فيه بالتعطيل والتأويل، كما هو معلومٌ ومُدَوَّن في كتب العقائد، ولا قدرة لأحدٍ من البشر على تبديله أو تغييره؛ لما فيه من الإعجاز بمعناه العام.

ولقد قال الله لنبيه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْ يَقُولَ لِلْكَافِرِينَ الَّذِينَ قَالُوا لَهُ: ﴿أَنْتَ بِقِرْنٍ إِنْ غَيْرَ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَايَ نَفْسِي إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَى إِلَيَّ﴾ [يُونُسُ: ١٥].

وقد تكفل الله بحفظه من التبديل والتغيير بزيادة أو نقص، حيث قال سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الْحَجَر: ٩].

قوله:

بِهِ الْإِلَهُ خَلَقَهُ تَعَبِيدًا تِلَاوَةً تَدْبُرًا ثُمَّ اهْتِدَا

الضمير في «به» عائدٌ إلى قول الناظم: «كَلَامُ رَبِّي» في البيت قبله.

«الْإِلَهِ» أي: المألوه المعبود.

«خَلْقُهُ» أي: مخلوقاته المكلفة.

التعبُّد: هو التَّنَسُّك. والتلاوة: هي القراءة. والتدبُّر: هو التأمل في المقروء. والاهتداء: هو الاقتداء، والانتفاعُ بما دَلَّ عليه الكتاب من فوائد، وحِكَمٍ، وأحكام؛ جُمْلَةً وتفصيلاً.

قوله:

فَقَالَ جَلٌّ: ﴿فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا﴾ لَتُرَحَّمُوا وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ ثَقُّوا

«فَاتَّبِعُوهُ، وَاتَّقُوا»: جُمْلَتَانِ مِنْ آيَةٍ كَرِيمَةٍ، سَيِّقَتِ الْأُولَى لِلْأَمْرِ بِالْعَمَلِ بِالْقُرْآنِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَسَيِّقَتِ الثَّانِيَةُ لِلْوَجوبِ بِالتَّحَلِّيِّ بِالتَّقْوَى الَّتِي تَتَجَلَّى فِي امْتِثَالِ الْأَوَامِرِ، وَاجْتِنَابِ النَّوَاهِي، وَنَصُّ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ هُوَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٥].

والمراد بالاستمساك بالقرآن، والثقة به: أخذه بقوة، والاعتصامُ به بصدق وعزيمة، وثقة تامةٌ بجميع ما فيه من بيان الحلال والحرام، والحِكَم والأحكام والعظات النافعة الكريمة للمكلفين من الأنام.

قوله:

فِيهِ بَيَانٌ مَا مَضَى فِي الْأَوَّلِ وَنَبَأُ الْحَاصِلِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ

الضمير المجرور بـ «في» محلاً عائدٌ إلى قول الناظم: «كَلَامُ رَبِّي»، والبيان هو الإيضاح لما وقع من الأمور، والرسالات، والأحداث، وما جرى من الأمم وعليها،

بِمَا قَصَّه الله علينا في هذا الكتاب الكريم، وامتنَّ بذلك على نبيِّنا مُحَمَّد ﷺ، ونحن تبعٌ له في ذلك، حيث قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ﴾ [الْأَنْبَاءُ: ٤٩].

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْفُرَى نَقُصُّهُ عَلَيْكَ مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ﴾ [هُود: ١٠٠].

وقوله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يُونُس: ١١١].

وفي القرآن - أيضًا - أخبارٌ ما يكون في المستقبل من الأمور التي ستكون في آخر الزمان، من أمارات الساعة، وأحوال القيامة، وأحوال الخلائق فيها، وما يجري في عَرَصات القيامة، وانقسام الخلق إلى فريقين: فريق في الجنة، وفريق في السعير، وتفاصيل ما أعدَّه الله لأوليائه من النعيم المقيم، وتفاصيل ما أعدَّه الله لأعدائه من العذاب الأليم، وغير هذا كثير، فصلَّها القرآن تفصيلاً، وذلك ضربٌ من ضروب الإعجاز عظيم.

قوله:

وَفَضَّلْ أَحْكَامَ الْعِبُودِيَّاتِ فِي الْقَوْلِ وَالْأَعْمَالِ وَالنِّيَّاتِ

أي: وفي كلام ربِّنا تفصيلُ أحكام العبوديَّات، أي: العبادات على اختلاف أنواعها، وكافة أبوابها، وشَتَّى مسائلها، سواء كانت العبادات أقوالاً أو أفعالاً، ظاهرة أو باطنة، وما ذلك إلا لأن الله قد أحاط بكل شيء علماً، وأحصى كل شيء عدداً، وقال - عزَّ من قائل -: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٢٩].

قوله:

وَأِنَّمَا يَأْتِي عَلَى مَعْلُومِهِ مَنْ أَحْرَزَ الْجُمْلَةَ مِنْ عُلُومِهِ
وَأَمْعَنَ الْفِكْرَةَ فِي السِّيَاقِ مَعَ حِفْظِ مَا جَاءَ عَنِ السُّبَاقِ
مِمَّنْ أَتَوْا فِيهِ عَلَى الْبَيَانِ بِالنَّقْلِ وَالْإِيضَاحِ لِلْمَعَانِي

أي: إنَّما يظفر بها حوى هذا الكتاب العظيم والذكر الحكيم من العلوم الشرعية، من وفَّقه الله للعناية به، فتلاه حقَّ تلاوته، وجدَّ في الطلب حتَّى أحرز بحقِّ الكثير من علومه المتعلِّقة به، على اختلاف أنواعها؛ كعلم القراءات، وأصول التفسير، وأصول الفقه، وصحيح السنة، وشروحها، وعلم اللغة العربية، ومنها: علم التصريف والاشتقاق، والقواعد الفقهية، ونحوها من كل علم له علاقة بهذا الكتاب المبين، الذي نزل به الروح الأمين، على قلب سيد المرسلين، بلسان عربيٍّ مبين.

قوله:

فَمِنْهُ ذُو تَشَابُهٍ وَالْمُحَكَّمُ وَمُجْمَلٌ مُفَصَّلٌ لَا يُبْهَمُ

الضمير في «مِنْهُ» المجرور محلاً، عائداً إلى قول الناظم: «كَلَامُ رَبِّي»، و«ذُو» بمعنى: صاحب.

وكلُّ من: «المتشابه، والمُحَكَّم، والمُجْمَل والمُفَصَّل، والمُبْهَم» من علوم القرآن، ذلك بأن القرآن كله يوصف بأنه متشابهٌ، أي: يُشَبِّهُ بَعْضُهُ بَعْضًا في الإتقان، والتصديق، والجودة، وبديع التنظيم، والكمال؛ بكل ما تحمل كلمة الكمال من معنى.

وقد دلَّ على ذلك قولُ الله عَزَّجَلَّ: ﴿اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ نَقَشِعُرُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزُّمَرُ: ٢٣]. وهذا ما يُعرف عند الأصوليين بالتشابه العام.

وأما التشابه الخاص: فلهم في حقيقته أقوالٌ، ستأتي في محلِّها من هذا البحث -إن شاء الله-، كما يوصف القرآن بأنه كله مُحَكَّم، أي: مُتَّقَن، فصيحٌ، سَلِيمٌ، من كلِّ

نقص وعيب، وقد دلَّ على ذلك قولُ الله تَعَالَى: ﴿كَتَبَ أَحْكَمَتْ أَيْنَهُ ثُمَّ فَصَلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾ [هُود: ١].

وأما الإحكام الخاص: فللأصوليين فيه أقوال، ستأتي في محلِّها من هذا البحث، إن شاء الله تَعَالَى، والدليلُ العام على تقسيم القرآن إلى مُحْكَمٍ ومتشابهٍ بمعناها العام هو قولُ الله تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾ [الْعنكبوت: ٧].

وأما المُجْمَلُ: فهو مأخوذ من الإجمال، وهو الإبهام، وهذا معناه اللغوي.

وأما معناه في اصطلاح علماء هذا الفن فهو: «ما احتمل معنيين أو أكثر على السواء»، وسيأتي تفصيلُ الكلام فيه في محله.

وأما المُفْصَّلُ فهو في اللغة: المبيِّنُ المُوَضِّحُ.

وفي الاصطلاح: «ما دلَّ على معنى معيَّن من غير إبهام»، وسيأتي إيضاحُه بالتفصيل، وضربُ الأمثلة له في بابه، إن شاء الله.

قوله:

وَعَامٌّ عُمُومُهُ يُرَادُ وَمِنْهُ مَا خُصُّوَصُهُ الْمُرَادُ
وَجَامِعُ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ وَعَامٌّ أَرِيدَ بِالْمَخْصُوصِ

المراد بالحكم العام لغةً: ضدُّ الخاص.

واصطلاحاً: هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له، بحسب وضع واحدٍ دفعة،

من غير حصر.

والعام الذي عمومُه يُراد: هو الباقي على عمومِه بدون تخصيصٍ، كقوله تَعَالَى:

﴿يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا﴾ [الشقاق: ٦]. فَإِنَّ لَفْظَ الْإِنْسَانِ شَامِلٌ لِكُلِّ مَكْلَفٍ: مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا، ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى.

وَأَمَّا الْعَامُّ الْمَخْصُوصُ؛ فَكَثِيرٌ جَدًّا، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣]. فَإِنَّهَا مُحْصَصَةٌ بِالْأَخْتِ مِنَ الرِّضَاعَةِ؛ فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ بِمِلْكِ الْيَمِينِ.

وَأَمَّا الْعَامُّ الْمُرَادُّ بِهِ الْخُصُوصُ: فَهُوَ مَا كَانَ عَامًّا فِي ظَاهِرِهِ؛ وَلَكِنْ يُرَادُّ بِهِ الْخُصُوصُ، وَقَدْ مَثَلَ لَهُ الْأُصُولِيُّونَ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٣]، حَيْثُ وَرَدَتْ ثَلَاثُ صِيَغٍ مِنَ الصِّيغِ الَّتِي ظَاهِرُهَا الْعُمُومُ، وَهِيَ الْاسْمُ الْمُوَصُولُ: «الَّذِينَ»، وَكَلِمَةُ «النَّاسِ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ حَمْلًا وَاحِدًا مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ عَلَى عُمُومِهِ، بَلِ الْمَعْبَرُ عَنْهُمْ بِالْمُوَصُولِ «الَّذِينَ» هُمُ الرِّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَصَحْبُهُ الْكَرَامُ، وَكَلِمَةُ «النَّاسِ» الْأُولَى الْمُرَادُّ بِهِمْ: رَكَبٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ، قَالَ لَهُمْ أَبُو سُفْيَانَ: «أَبْلِغُوا مُحَمَّدًا أَنَّا قَدْ أَجْمَعْنَا الْمَسِيرَ إِلَيْهِ وَإِلَى أَصْحَابِهِ؛ لِنَسْتَأْصِلَ بِقِيَّتِهِمْ». وَكَلِمَةُ «النَّاسِ الثَّانِيَةِ» الْمُرَادُّ بِهِمْ: أَبُو سُفْيَانَ وَأَصْحَابُهُ.

وَأَمَّا الْعَامُّ الْجَامِعُ لِلْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ، الْمَنْوُوعُ عَنْهُ فِي شَطْرِ الْبَيْتِ الثَّانِي، فَهُوَ الْعَامُّ الْمُطْلَقُ الَّذِي لَا أَعَمَّ مِنْهُ، وَذَلِكَ كَالْمَعْلُومِ وَكَالْمَذْكُورِ، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا شَامِلٌ لْجَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ وَالْمَعْدُومَاتِ، فَلِذَا سُمِّيَ عَامًّا مُطْلَقًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦]. فَهَذَا عَامٌّ لَا خَاصَّ فِيهِ، كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ^(١).

(١) انظر: «الرسالة» للشافعي (ص ٥٤ - شاکر)، و«الفصول في الأصول» للجصاص (١/ ١٣٠ - الأوقاف)، و«الاعتصام» للشاطبي (٣/ ٢٥٤ - ابن الجوزي)، و«البحر المحیط» للزركشي (٤/ - ٣٣٠/ الكتبي)، و«التجبير شرح التحرير» للمرداوي (٥/ ٢٣٤٠ - الرشد)، و«إرشاد الفحول» للشوكاني (١/ ٣٥٥ - أحمد عزو).

وَأَمَّا الْعَامُّ الْمُرَادُ بِهِ الْمَخْصُوصُ: فَهُوَ الْعَامُّ النَّسْبِيُّ الْإِضَافِيُّ، وَذَلِكَ كَلْفُظُ الْحَيَوَانِ، فَإِنَّهُ أَعَمُّ مِنَ الْإِنْسَانِ، وَأَخْصُّ مِنَ النَّامِيِّ.

قَوْلُهُ:

وَضَاهِرٌ يُعْرَفُ مِنْ سِيَاقِهِ إِرَادَةُ الْبَاطِنِ بِاسْتِحْقَاقِهِ
أَي: وَكَمَا فِي الْقُرْآنِ: الْمَحْكَمُ، وَالْمُتَشَابِهُ، وَالْمَجْمَلُ، وَالْمَفْصَّلُ، وَالْعَامُّ بِكَافَةِ أَنْوَاعِهِ، فَإِنْ فِيهِ أَيْضًا «الظَّاهِرُ».

وَالْمُرَادُ بِالظَّاهِرِ الَّذِي يُعْرَفُ مِنَ السِّيَاقِ هُوَ: مَا احْتَمَلَ مَعْنَيْنِ فَأَكْثَرُ، أَحَدُهُمَا، أَوْ أَحَدُهُمَا أَرْجَحُ، أَوْ يُعْرَفُ بِأَنَّهُ هُوَ مَا تَبَادَرُ مِنْهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ الْمَعْنَى الرَّاجِحُ، مَعَ تَجْوِيزِ غَيْرِهِ، وَحُكْمُهُ: وَجُوبُ الْأَخْذِ بِالْمَعْنَى الرَّاجِحِ، وَلَا يُعَدَّلُ عَنْهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

ثُمَّ إِنْ التَّرْجِيحُ يَكُونُ بَعْدَ أُمُورٍ، مِنْهَا:

- ١- الْوَضْعُ: كَالْأَسَدِ، فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلْحَيَوَانِ الْمَفْتَرَسِ، فَيَتَرَجَّحُ فِيهِ عِنْدَ ذِكْرِهِ، وَذَلِكَ هُوَ الْمَعْنَى الظَّاهِرُ، وَيَحْتَمِلُ الرَّجُلُ الشَّجَاعُ؛ وَلَكِنَّهُ مَرْجُوحٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ: الْحَقِيقَةُ.
- ٢- الْعُرْفُ الْخَاصُّ: كَالصَّلَاةِ فِي عُرْفِ الشَّرْعِ؛ فَإِنَّهَا رَاجِحَةٌ فِي الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ الْمَفْتَتَحَةِ بِالْتَكْبِيرِ، الْمُخْتَمَةِ بِالتَّسْلِيمِ، وَيَحْتَمِلُ الدَّعَاءُ.
- ٣- الدَّابَّةُ فِي الْعُرْفِ الْعَامِّ: فَإِنَّهَا رَاجِحَةٌ فِيمَا يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ، مَرْجُوحَةٌ فِي كُلِّ مَا يَدْبُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، وَسَيَأْتِي التَّفْصِيلُ لِمَسَائِلِ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ، وَالظَّاهِرِ وَالْمُؤَوَّلِ فِي أَبْوَابِهَا الْخَاصَّةِ بِهَا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

قَوْلُهُ:

وَحَذَفَ مَا مِنْ حَقِّهِ أَنْ يُذْكَرَ وَمَالَهُ التَّقْدِيمُ ثُمَّ أَخْرَا

وَكُلُّهُ يَبِينُ لِلْمُعْتَبِرِ فِي أَوَّلٍ أَوْ وَسَطٍ أَوْ آخِرِ
 أي: إن إسقاط بعض الكلام الذي من حقه أن يكون مذكورًا أسلوبًا بلاغيًا،
 وحيث إن القرآن نزل بلغة العرب، فإنه يوجد فيه ذلك، وقد حصروا أوجه الكلام في
 الحذف في خمسة أوجه: «في فائدته، وفي أسبابه، وفي أدلته، ثم في شروطه وأقسامه»، كما
 بينوا أن الحذف المذكور قد يكون من أول الكلام، وقد يكون من وسطه، وقد يكون من
 آخره، وعلى ذلك مشى الناظم -رحم الله الجميع-.

فمن فوائد الحذف في الكلام:

- ✽ التفضيخ والإعظام؛ لما فيه من الإبهام، كما في قوله: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٨٥]. أي: فأفطر، فعليه عدّة من أيّام أخر.
- ✽ طلب الإيجاز والاختصار، وتحصيل المعنى الكثير في اللفظ القليل، كما في قوله تَعَالَى: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنْ آلَمٍ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٧٨]. أي: ممّا لا يعلم كنهه إلا الله تَعَالَى.
- ✽ زيادة الأجر بسبب الاجتهاد في فهم المحذوف، وتقدير المحذوف.

ومن أسبابه:

- ✽ مُجَرَّدُ الاختصار والاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر، نحو قول العرب: «الهلال والله»، أي: هذا، فحذف المبتدأ استغناءً عنه بقرينة شهادة الحال، إذ لو ذكره مع ذلك، لكان عبثًا من القول.

- ✽ ومنها: التخفيف: نحو قوله تَعَالَى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يُوسُفُ: ٢٩]. فحذف حرف النداء تخفيفًا.

❖ ومنها: رعاية الفواصل، نحو قوله تَعَالَى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [التَّحِيَّتُ: ٣]. والمعنى: «ما قلاك»، فحذف ما حذف من أجل مراعاة الفواصل.

❖ ومنها: كون المحذوف لا يصلح إلا له، نحو: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٧٣]. أي: «الله». وغيرها، ذلك مما يُدرك بالاستقراء، ولما كان الحذف لا يصح إلا لدليل يدل عليه، أُحتِيجَ إلى ذكر الدليل، ومواضعه كثيرة تُدرك كذلك بالتتبع، ومن ذلك أن يدلّ اللفظ على الحذف، والشروع في الفعل على تعيين المحذوف، كقولك: «باسم الله»، فإنّ اللفظ يدلّ على أن فيه حذفاً؛ لأن حرف الجرّ الأصلي لا بدّ له من متعلق، ودلّ الشرع على تعيينه، وهو الفعل الذي جعلت التسمية في مبدئه من قراءة أو كتابة ونحوهما، ويُقدَّر المحذوف في كل موضع بحسب ما يليق به، فتقول: باسم الله أقرأ، أو أقرأ باسم الله، ونحو ذلك.

كما ذكروا للحذف شروطاً: من أشهرها: أن تكون في الكلام المذكور دلالة على المحذوف، إما من لفظه، أو سياقه، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النِّسَاءُ: ١].

إذ التقدير: «واحفظوا الأرحام»، فحذف هذا اللفظ لدلالة ما قبله عليه، وقد قيل في تأكّد هذا الشرط: «لا بد أن يكون فيما أبقى دليل على ما أُلقي»، ومسائل هذا الباب كثيرة، تراجع لها المطوّلات، كالبرهان للزركشي، وغيره من المطوّلات.

أما ما يتعلق بالتقديم والتأخير في الكلام لنكت بلاغية، ذات أهداف نبيلة، وفوائد جليلة، فبأنه واسع، وأسبابه كثيرة، منها: أن يكون أصله التقديم، ولا مسوِّغ للعدول عنه، كتقديم الفاعل على المفعول به، والمبتدأ على الخبر، وصاحب الحال عليهما.

مثال الأول: قوله عز وجل: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ﴾ الآية [البقرة: ١٢٧].

ومثال الثاني: قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ...﴾ الآية [الفتح: ٢٩].

ومثال الثالث: قوله سبحانه: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [التجيد: ٢٢].

بيان ذلك: أن كلاً من الفاعل والمبتدأ وصاحب الحال أصله التقديم، فلا يجوز تأخيراً بدون مسوِّغ؛ لأن التزام الأصل واجب، فلا يجوز الإخلال به، بدون مسوِّغ، كما أسلفت.

ومنها: أن يكون في التأخير إخلالٌ ببيان المعنى، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ الآية [يوسف: ٢٥]. فإنه لو أخر قوله: ﴿مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ فلا يفهم أنه منهم.

ومنها: أن يكون في التأخير إخلالٌ بالتناسب، فيقدم لمشاكلة الكلام، ورعاية الفاصلة، ومثلوا له بأثلة كثيرة، منها: قوله تعالى: ﴿فَأَرْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى﴾ [طه: ٦٧]. قالوا: إنه لو أخر ﴿فِي نَفْسِهِ﴾ عن ﴿مُوسَى﴾. فاتناسب الفواصل؛ لأن قبله قوله عز وجل: ﴿يُخِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُ تَسْعَى﴾ [طه: ٦٦]. وبعدها: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى﴾ [طه: ٦٨].

وكقوله تعالى: ﴿وَأَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [فصلت: ٣٧]. بتقديم ﴿إِيَّاهُ﴾ على ﴿تَعْبُدُونَ﴾؛ لمشاكلة رءوس الآي، إذ لو لم يكن الأمر كذلك، لفاتت المشاكلة والتناسب بين الفواصل.

ومنها: قصد الاختصاص، ومن ذلك تقديم المفعول على الفعل، والخبر على المبتدأ، أو نحوهما من تقديم الظرف، والجار والمجرور، على متعلقهما.

مثال تقديم المفعول على الفعل: قوله سُبْحَانَهُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ الآية [الْقَائِمَةُ: ٤].
أي: نَخْصُصُكَ بالعبادة، فلا نعبد غيرك، ومثال تقديم الخبر: قوله تَعَالَى: ﴿أَرَاغِبُ أَنْتَ
عَنْ عَالِهَتِي﴾ الآية [رَبِّكَ: ٤٦]. فراغب: خبرٌ مقدَّمٌ، وأنت: مبتدأٌ مؤخَّرٌ؛ لقصد بيان
الاختصاص.

وقد يأتي اللفظ مقدَّمًا في آية، ومؤخَّرًا في أخرى، مثال ذلك: قول الله عَزَّجَلَّ:
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الْقَائِمَةُ: ٢]، وقوله: ﴿فَلِلَّهِ الْحَمْدُ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَرَبِّ الْأَرْضِ﴾
الآية [الْحَاقَّةُ: ٣٦]. فإن تقديم «الحمد» في المثال الأول جاء على الأصل، والثاني على
تقدير الجواب؛ فكأنه قيل عند وقوع الأمر: لِمَنِ الحمدُ، وَمَنْ أَهْلُهُ؟ فجاء الجواب على
ذلك: «الله الحمد»، وله نظيرٌ، وهو قوله تَعَالَى: ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾، ثُمَّ قال: ﴿لِلَّهِ الْوَحْدُ
الْقَهَّارِ﴾ [غَافَّة: ١٦].

قوله:

إِمَّا مِنَ الْمَنْطُوقِ أَوْ مَفْهُومِهِ فَلَتَعْلَمِ الْإِلَازِمَ مِنْ مَلْزُومِهِ

المراد بالمنطوق: هو «ما دلَّ عليه اللفظ في محلِّ النطق».

بخلاف المفهوم، فإنه: «ما دلَّ عليه اللفظ، لا في محلِّ النطق». قال تَعَالَى:
﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَنْ أَفِي وَلَا نَهْرُهُمَا﴾ الآية [الْأَنْعَامُ: ٢٣]. فإن المنطوق دلَّ على تحريم التأفُّف من
صنيع الوالدين، الذي لا يخرج عن محيط الشرع، كما دلَّ اللفظ ذاته بمفهومه اللازم
من المنطوق على تحريم ما هو أولى بالتحريم، كالضرب، والسبِّ؛ فإنه أبلغ في الإيذاء
للوالدين، وإثمهما أعظم.

قوله:

وَلْتَعْلَمِ الْأَمْرَ كَذَا النَّهْيِ وَمَا تَجِيءُ مِنْ مُقْتَضِيَاتِ لِهَمَّا

المراد بالأمر لغة: الشأن، والقضاء، وطلب الشيء.

واصطلاحاً: طلب إيجاد الفعل بالقول، بإحدى صيغته على وجه الاستعلاء، نحو

قوله تَعَالَى: ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحج: ٩٩].

والنهي لغة: «ضد الأمر»، وهو الكف عن معين.

واصطلاحاً: «هو طلب الكف بالقول، بإحدى صيغته، على وجه الاستعلاء»، نحو

قوله تَعَالَى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾ [التوبة: ٨٤].

والأصل في مقتضى الأمر: الوجوب، وفي مقتضى النهي: الفساد والتحريم، على

تفصيل في ذلك، سيأتي في موضعه، إن شاء الله.

قوله:

وَالْعِلْمُ بِالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ مِمَّا بِهِ اعْتَنَى أَوْلُو الرُّسُوحِ

المراد بالناسخ لغة: الناقل.

واصطلاحاً: «هو الخطاب الشرعي المتأخر، المنافي للمتقدم، والمنفصل عنه».

والمراد بالمنسوخ لغة: المنقول.

واصطلاحاً: «هو الخطاب الشرعي المتقدم المنافي للمتأخر».

فالأول: يجب العمل به. والثاني: لا يجوز العمل به، وهذا باب عظيم من أبواب

فن أصول الفقه وأصول التفسير، اهتم به العلماء الربانيون الراسخون في العلم، وسيأتي

البحث في هذه الأبواب في مواضعه، إن شاء الله.

قوله:

وَسَبَبُ النُّزُولِ وَالتَّأْرِخُ لَهُ مِمَّا يُبَيِّنُ فِيهِ حُكْمُ الْمَسْأَلَةِ

أي: إن معرفة سبب نزول الآية، أو الآيات، ومعرفة تأريخ نزولها، مما يُعين على الفهم الصحيح للمعاني، ووضع كل شيء في موضعه، وتنزيل كل حكم على محله المقصود، وقد ذكر العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ لمعرفة أسباب النزول فوائد كثيرة وجليلة، منها ما يلي:

١- الحكمة الباعثة على تشريع الحكم.

٢- ومنها: الوقوف على المعنى؛ ذلك لأن معرفة السبب طريقٌ سويٌّ في فهم المعاني من كتاب الله العزيز.

٣- ومنها: إزالة الإشكال^(١).

ففي صحيح البخاري: عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ أَنَّهُ بَعَثَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَسْأَلُهُ [قَائِلًا]: لَيْتَنِي كَانَ كُلُّ امْرِئٍ فَرَحَ بِمَا أُوتِيَ، وَأَحَبَّ أَنْ يُحَمَّدَ بِمَا لَمْ يَفْعَلْ؛ لِنُعَذِّبَنَّهُ أَجْمَعُونَ.

فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: هَذِهِ الْآيَةُ نَزَلَتْ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ، ثُمَّ تَلَا: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٨٧]. إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُوتُوا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٨٨].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: سَأَلَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ شَيْءٍ فَكَتَمُوهُ وَأَخْبَرُوهُ بِغَيْرِهِ، فَخَرَجُوا وَقَدْ أَرَوْهُ أَنَّ قَدْ أَخْبَرُوهُ بِمَا سَأَلَهُمْ عَنْهُ، فَاسْتَحْمَدُوا بِذَلِكَ إِلَيْهِ، وَفَرِحُوا بِمَا أُوتُوا مِنْ كِتَابِهِمْ مَا سَأَلَهُمْ عَنْهُ^(٢). انتهى.

(١) انظر: حاشية «البرهان في علوم القرآن» (ج ١ / ص ٢٧).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «التفسير»، باب: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُوتُوا﴾، رقم [٤٥٦٨]، ومسلم

قال محمد بن عبد الله الزركشي: «لا يخفى عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ اللفظ أعمُّ من السبب؛ لكنه بيَّن أن المراد باللفظ خاصٌّ». انتهى^(١).

ومثل ذلك: قول الله تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَءَامَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: ٩٣].

ونظير ذلك - أيضًا - ما دار بين عائشة أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وعروة بن الزبير في معنى قوله تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ الآية [البقرة: ١٥٨]. حيث قال عروة: فوالله ما على أحدٍ جُنَاحٌ إِلَّا يَطُوفَ بِهِمَا.

فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «بِئْسَمَا قُلْتَ يَا ابْنَ أُخْتِي! إِنَّمَا لَوْ كَانَتْ عَلَى مَا أَوْلَتْهَا عَلَيْهِ كَانَتْ: (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ إِلَّا يَطُوفَ بِهِمَا)؛ وَلَكِنَّهَا إِنَّمَا أُنْزِلَتْ فِي الْأَنْصَارِ، كَانُوا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا كَانُوا يُهْلُونَ لِمَنَاةَ الطَّاعِيَةِ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا عِنْدَ الْمُشَلَّلِ، وَكَانَ مَنْ أَهَلَ لَهَا يَتَحَرَّجُ أَنْ يَطُوفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَسَأَلُوا عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا كُنَّا نَتَحَرَّجُ أَنْ نَطُوفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾.

قَالَتْ عَائِشَةُ: ثُمَّ قَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّوْفَ بِهِمَا، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَدَعَ الطَّوْفَ بِهِمَا»^(٢).

⁼ في «أوائل كتاب صفات المنافقين وأحكامهم»، رقم [٢٧٧٨].

(١) «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٢٨).

(٢) رواه أحمد [٢٥١١٢] واللفظ له، ورواه البخاري في كتاب «الحج»، باب: «وَجُوبِ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَجُعِلَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ»، رقم [١٦٤٣]، ومسلم في كتاب «الحج»، باب: «بيان أن السعي بين الصفا

هكذا ساق الخبر ابن كثير^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ، وكم لذلك من نظائر، وجميعها يدلُّ على أن معرفة أسباب النزول يُعينُ على الفهم الدقيق لأحكام الشرع، وفقهها على الوجه الصحيح.

قوله:

وَكُلُّهُ تَوَاتُرًا قَدْ وَصَلَا وَاللَّهُ بِالْحِفْظِ لَهُ تَكْفَلَا

أي: إن القرآن العظيم والذكر الحكيم كله متواترٌ لفظًا ومعنى، أوحاه الربُّ - تباركت أسماؤه، وتقدَّست صفاته - إلى جبريل الأمين، ونزل به جبريلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ على نبيِّنا مُحَمَّدٍ ﷺ مُنْجِمًا في ثلاثٍ وعشرين سنةً، بحسبِ الحوادث والوقائع والتكاليف الإلهية، فجمع للنبيِّ الكريم - عليه أفضل الصلاة وأتمُّ التسليم - كاملاً من فاتحته إلى خاتمته، لم يزد فيه حرفٌ، ولم يُنقص منه حرفٌ من قِبَلِ البشر، ونقله عن النبيِّ ﷺ العدوُّ من أصحابه الكرام، خير الأنام، ودعاة الإسلام، وحفظه منهم العدوُّ من التابعين أوعية العلم، وحَمَلَةُ الشرع المبين، وهكذا نقله وحفظه العدوُّ عن العدو، وتكفلَ الله بحفظه، حيث وعد بذلك في قوله الحق: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

فلله الحمد الكثير، والشكرُ الجزيلُ على نعمه التي لا تدخل تحت العدِّ والحصر، وعلى رأسها، وفي مقدمتها إنزالُ هذا الكتاب العظيم، وإرسالُ النبيِّ الكريم، وحفظُ ما أنزل تامًّا موفورًا، ليبقى رحمة للعالمين، وحُجَّةٌ قائمة لينذر من كان حيًّا، ويحقِّ القول على الكافرين.

⁼ المروءة ركن لا يصلح الحج إلا به»، رقم [١٢٧٧]، نحوه.

(١) «تفسير القرآن العظيم» (١/ ٤٦٩-٤٧٠).

أُمُورٌ تَتَعَلَّقُ بِهَذَا الدَّلِيلِ الْعَظِيمِ:

الأمر الأول: منزلة الكتاب العزيز كما قصَّها القرآن، لا شك عند ذوي الإيمان أن كتاب الله الفرقان خيرُ كتاب أنزل على خير نبيٍّ أرسل؛ حيث قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١].

وقال سُبْحَانَهُ مُعْظَمًا شأنه: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩].

أنزله الله على نبيِّنا مُحَمَّدٍ ﷺ، وتعبَّدنا بتلاوته، واتباع أحكامه، والتأدُّب بأدابه، وجعله شرفاً عظيماً لهذه الأمة، وذكرهم بهذا الشرف، فقال عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾ [الشجوة: ٤٤].

وقال - عزَّ من قائل -: ﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾

[الأنبياء: ١٠]

وقال سُبْحَانَهُ: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشجوة: ١٣-١٤]. وكم في القرآن الكريم من آيات مُحْكَمَاتٍ، فيها الدلالات الواضحات على جلاله هذا الكتاب العزيز، وعظيم قدره عند من أنزله، وعند من عَرَفَ قدره من عالم الإنس والجن، وآمن به حقَّ الإيمان.

وقد جاء في السنة ما فيه إعلامٌ واضحٌ بعلوِّ منزلة هذا الكتاب الكريم، حيث قال النَّبِيُّ ﷺ: «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ، فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفِيعًا لِأَصْحَابِهِ، اقْرَءُوا الزُّهْرَاوِينَ: الْبَقْرَةَ وَالْأَمْرَانَ، فَإِنَّهُمَا تَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ، أَوْ

غَيَايَتَانِ، أَوْ كَانَهُمَا فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافٍ تَحَاجَّانِ عَنْ أَصْحَابِهِمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ قَالَ: اقْرَأُوا الْبَقْرَةَ، فَإِنَّ أَخَذَهَا بَرَكَةٌ، وَتَرَكَهَا حَسْرَةٌ، وَلَا تَسْتَطِيعُهَا الْبَطْلَةُ»^(١).

وفي حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَرْفَعُ بِهِذَا الْكِتَابَ أَقْوَامًا، وَيَضَعُ بِهِ آخَرِينَ»^(٢) وَغَيْرُهُمَا كَثِيرٌ.

ورضى الله عن الخليفة الرابع الراشد علي بن أبي طالب، الذي قال في وصف الكتاب: «أَلَا إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنَةً، فَقِيلَ لَهُ: وَمَا الْمَخْرَجُ مِنْهَا؟ قَالَ: كِتَابُ اللَّهِ، فِيهِ نَبَأُ مَا كَانَ قَبْلُكُمْ، وَخَبَرُ مَا بَعْدُكُمْ، وَحُكْمُ مَا بَيْنَكُمْ، وَهُوَ الْفَصْلُ لَيْسَ بِالْهَزْلِ، مَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ قَصَمَهُ اللَّهُ، وَمَنْ ابْتَغَى الْهُدَى مِنْ غَيْرِهِ أَضَلَّهُ اللَّهُ، وَهُوَ حَبْلُ اللَّهِ الْآمِنُ، وَهُوَ الذِّكْرُ الْحَكِيمُ، وَهُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، الَّذِي لَا تَزِيغُ بِهِ الْأَهْوَاءُ، وَلَا تَلْتَبِسُ بِهِ الْأَلْسِنَةُ، وَلَا تَشْبَعُ مِنْهُ الْعُلَمَاءُ، وَلَا يَخْلُقُ عَلَى كَثْرَةِ الرَّدِّ، وَلَا تَقْضِي عَجَائِبُهُ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ تَنْتَهُ الْجِنَّ إِذْ سَمِعْتَهُ حَتَّى قَالُوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾ ① يَهْدِي إِلَى الرَّشْدِ ② [الجن: ١ - ٢]. مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أَجَرَ، وَمَنْ حَكَمَ بِهِ عَدَلَ، وَمَنْ دَعَا إِلَيْهِ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»^(٣).

(١) أخرجه مسلم في كتاب «صلاة المسافرين»، باب: «فضل قراءة سورة البقرة»، رقم [٤٠٨]، عن أبي أمامة الباهلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب «صلاة المسافرين وقصرها»، باب «فضل من يقوم بالقرآن»، رقم [٨١٧].

(٣) أخرجه الترمذي في أبواب «فضائل القرآن»، باب: «ما جاء في فضل القرآن»، رقم [٢٩٠٦]، من طريق الحارث الأعور عن علي مرفوعاً. وقال: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَإِسْنَادُهُ مَجْهُولٌ، وَفِي الْحَارِثِ مَقَالٌ». وقال الحافظ ابن كثير في «مقدمة تفسيره» (١/ ٢١): «وَقُصَارَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَدْ وَهَمَ بَعْضُهُمْ فِي رَفْعِهِ، وَهُوَ كَلَامٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

الأمر الثاني: ذكّر بعض أسماء هذا الكتاب العزيز، الذي ورد ذكرها فيه، وبيان ما تحمل من المعاني السامية العظيمة.

لقد اهتمّ المشتغلون بالتصنيف في علوم القرآن بحصر أسمائه، وذلك عن طريق الاستقراء للقرآن العظيم، وهأنا سأذكر بعضها، مع بيان ما اشتمل عليه الاسم من المعنى، باختصار.

فأقول: لقد سمّى الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى القرآن كتاباً؛ لأنه يجمع أنواعاً من العلوم المتنوعة، كالأحكام المتعلقة بأحكام العبادات، والمعاملات، والآداب والسلوك، وكضرب الأمثال والقصص، وغيرها من المعاني الكريمة، التي اشتمل عليها هذا الكتاب الذي جعله الله تبياناً لكل شيء، وهدي ورحمة وبشرى للمسلمين.

وسمّاه قرآنًا؛ لأنه مقروءٌ متلّو، وقيل: لأنّه جمع السُّور بعضها إلى بعض، وقيل: لأنه جمع ثمرات الكتب المنزلة قبله، والله أعلم.

وسمّاه كلامًا؛ لأن الله تكلم به حقيقة، كما في قوله الحق: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٦٠].

وسمّاه نورًا؛ لاستضاءة أهله به في أمور دينهم ودنياهم، جملة وتفصيلاً.

وسمّاه هدى؛ لما فيه من دلائل الهدى، وبيان الحق، والدعوة إليه، وبيان الباطل ودحضه، والتحذير منه.

وسمّاه رحمة؛ لما فيه من الرحمة لمن أحبه، وعلّق قلبه به، فتلاه حقّ تلاوته، وفهمه حقّ الفهم، وأتبع ذلك بالعمل.

وسمّاه حكيماً؛ لأن الله تَعَالَى أحكم آياته وفصلها، بأن أوضح بها الحلال والحرام، وسائر الأحكام؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ، - وقوله الفصل - : ﴿ كَتَبَ أَحْكَمَ آيَاتِهِ ثُمَّ فَضَّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ ﴾ [هُود: ٢].

وسمّاه مُهَيِّمًا؛ لأنه شاهد للكتب المتقدّمة بأنّها من عند الله، ثُمَّ هو ناسخٌ لها، ومقدّم عليها.

وسمّاه بلاغًا؛ لما فيه من إبلاغ الأمة بمراد الله منها، الذي يتجلى في عمل الصالحات، وترك السيئات، وبيان ما يترتب على عمل الصالحات من سعادة الدنيا والآخرة، وعلى اجتراح السيئات من العقوبات العاجلة والآجلة في الدنيا والآخرة.

وسمّاه ذكراً؛ حيث قال سُبْحَانَهُ: ﴿ وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ ﴾ [الأنبياء: ٥٠]؛ وذلك لما فيه من المواعظ المشتملة على الترغيب والترهيب، ولما فيه من قصص الأمم الغابرة، وما حلّ بهم من العقوبات بأنواع من العذاب مُختلفة، كقوم نوح، وقوم هود، وقوم صالح، وقوم لوط، وأصحاب الأيكة، وفرعون وقومه، وأمثالهم مَن طغوا، وكذبوا المرسلين؛ فحاق بهم سوء العذاب؛ ليكونوا عبرةً للمعتبرين، وذكرى للذاكرين.

وسمّاه متشابهًا؛ لأن بعضه يشبه بعضًا في الكمال، والجودة، والإعجاز، والدلالة على المعاني، كما يشبه بعضه بعضًا في ضرب الأمثال، وقصّ القصص، ونحو ذلك من التشابه الخاص.

وسمّاه مثاني؛ لما فيه من تكرار القصص النافع المفيد، ولما فيه من تكرار آيات الوعد والوعيد، ولما فيه - أيضًا - من تكرار المواعظ، تكرارًا له أهدافه السامية، وحكمه الحميدة، وغاياته الحميدة، وأساليبه البليغة.

وسمّاه مصدّقاً لما بين يديه؛ وذلك لما فيه من الشهادة الصريحة بتصديق الكتب المتقدّمة - وذلك قبل تحريفها وتغييرها-، والرسول المرسلة إلى أمم الأرض، كما هو مفصّل في سُورته وآياته، بأوفى الألفاظ والمعاني، وأزكى الأساليب، وأوضح العبارة.

وسمّاه تنزيلاً؛ لأنه منزّل من عند الله غير مخلوق، من الله بدأ وإليه يعود، نزل به جبريل الأمين، بعد أن سمعه من ربّه حقيقةً، وبلغه جبريلُ محمّداً عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كما سمعه من ربّه، من دون زيادة ولا نقصان.

وعليه؛ فإنّ القرآن الكريم كلامُ الله: حروفه وألفاظه ومعانيه، وكُلٌّ من جبريل ومحمّد مبلّغٌ عن الله ما تكلم به وحياً، كما قال -عز من قائل-: ﴿إِنَّهُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [البقرة: ٤].

وسمّاه روحاً؛ لما فيه من حياة القلوب والأرواح؛ كما قال عزّ وجلّ: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَنُ﴾ [الشورى: ٥٢].

وسمّاه فرقاناً؛ لأن الله الذي أنزله فرّق به بين الحق والباطل، وبين المسلم والكافر، وبين المؤمن والمنافق، وبين جزاء أهل الإيمان والإحسان، وجزاء أهل الكفر والفسوق والعصيان، كما قال تعالى: ﴿أَفَتَجْعَلُ الْيُسْرَىٰ كَالْيُسْرَىٰ ۚ أَلَمْ يَكُنْ لَّكُم بَيْنَ يَدَيْهِ الْحَاجَةُ ۚ قَالَ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ شَاكِرِ مَّا تُكَلِّمُ﴾ [البقرة: ٣٥-٣٦].

وسمّاه قصصاً؛ لما فيه من قصص الأخبار الماضية، والأمور المستقبلية؛ التي لا تُعرف إلا بقصصه، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَاتَّخِذُوا لِنَفْسِكُمْ ذِكْرًا ۚ وَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ يَتْلُو آيَاتٍ لَّكُم لَعْنَةُ الْكَاذِبِينَ﴾ [البقرة: ١٠٥].

وسمّاه مجيداً؛ لشرفه وجلالة قدره، واعتباره معجزةً خالدةً، ومن ذلك المجد والشرف: حفظه من التغيير والتبديل.

هذه كأمثلة، أحببت تدوينها لَتَجَرَّ القارئ إلى البحث عن مدلولات نظائرها في هذا الكتاب العزيز.

الأمر الثالث: «وجوب اتباع هذا الكتاب العزيز والاهتداء بهديه».

أمَّا وجوب اتباع هذا الكتاب العزيز والاهتداء بهديه؛ فقد جاء الأمر به صريحًا في غير ما آية محكمة، قال تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ [الأنعام: ٣].

وقال عز وجل: ﴿اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٠٦].

وقال سبحانه: ﴿وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَأَصِرْ حَتَّىٰ يَخُصَّكَ اللَّهُ وَهُوَ خَيْرُ الْخَصِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٩].

وقال عز وجل: ﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الزمر: ٥٥].

وقال -عز من قائل كريم-: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ

فَفَرَّقَ بَيْنَكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وقال جل وعلا: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٥].

كلُّ هذه الآيات المحكمات فيها أمرٌ صريحٌ بوجوب اتباع هذا الكتاب العزيز، وذلك يتمُّ بامتنال أوامره، واجتناب نواهيه، وإحلال حلاله، وتحريم حرامه، والعمل بمحكمه، والإيمان بمتشابهه، والتأدب بأدابه، والانتفاع بمواعظه، والاعتبار بقصصه وأمثاله، والوقوف عند حدوده، والرغبة والرهبة عند نصوص وعده ووعيده، والتصديق ظاهرًا وباطنًا بأخباره، فمن قام بهذه الوظائف على نور من الله، ابتغاء وجهه الله؛ فقد اهتدى بهدي هذا الكتاب العزيز، ومن اهتدى بهديه، فإنه لا يضلُّ في الدنيا، ولا يشقى

في الآخرة؛ لقول الحقِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨].

ألا وإنَّ ممَّا يَجِبُ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ والاهتمامُ به: هو أن يُعَلِّمَ أنه لن يتمَّ لمكَلَّفٍ اتِّبَاعُ لهذا الكتاب العزيز، إلا أن يَصُمَّ إليه اتِّبَاعٌ من أنزل إليه هذا الكتاب العزيز، ألا وهو رسولنا مُحَمَّدٌ ﷺ، كما أعلَمنا اللهُ جَلَّ وَعَلَا بذلك في قوله الحقِّ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

وقوله عَزَّجَلَّ: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

وقوله سُبْحَانَهُ: ﴿فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ أَلَا تَمْنَى الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَتِهِ وَأَتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأنفال: ١٥٨].

وقال عَزَّجَلَّ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

فهذه الآيات الكريمة تدلُّ بوضوح على وجوب اتِّبَاعِ النَّبِيِّ الْكَرِيمِ، والرسول العظيم، نبيِّنا مُحَمَّدٍ - عليه أفضل الصلاة وأتمُّ التسليم - إذ كل ما جاء به فهو من عند الله، وهو كافٍ وشافٍ وكاملٌ.

قال ابنُ أبي العزِّ رَحِمَهُ اللهُ: «فالواجبُ اتِّبَاعُ المرسلين، واتباعُ ما أنزله اللهُ عليهم، وقد ختمهم اللهُ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، فجعله آخر الأنبياء، وجعل كتابه مهيمناً على ما بين يديه من كتب السماء، وأنزل عليه الكتاب والحكمة، وجعل دعوته عامَّةً لجميع الثقلين الجنِّ والإنس، باقيةً إلى يوم القيامة، وانقطعت به حجةُ العباد على الله، وقد بيَّن اللهُ به كلَّ

شيء، وأكمل له ولأُمَّته الدين، خبراً وأمرًا، وجعل طاعته طاعةً له، ومعصيته معصيةً له، وأقسم بنفسه أنهم لا يؤمنون حتّى يُحكموه فيما شجر بينهم.

وأخبر أنّ المنافقين يريدون أن يتحاكموا إلى غيره، وأنّهم إذا دُعُوا إلى الله والرسول - وهو الدعاء إلى كتاب الله وسنة رسوله - صدّوا صدودًا، وأنّهم يزعمون إنّها أرادوا إحسانًا وتوفيقًا.

إلى أن قال: «وكلّ من طلب أن يُحكم في شيء من أمر الدين غير ما جاء به الرسول، ويظن أن ذلك حسن، وأن ذلك جمعٌ بين ما جاء به الرسول وما يُخالفه، فله نصيبٌ من ذلك، بل ما جاء به الرسول كافٍ، يدخل فيه كلّ حقٍّ»^(١) اهـ.

وقصارى القول وحَمَاداه: أن اتّباع كتاب الله واتّباع رسول الله هو الدين كلّهُ، وأنّ من فرّق بين اتّباع الكتاب واتّباع السنة التي هي الحكمة، فقد ضلّ سواء السبيل.

قال الله عزّ وجلّ: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾^(١٣٦) فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ آهَتَدُوا وَإِنْ لَوَلَوْا فَلَا مَأْتَمَ لَهُمْ فِي شَقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ^(١٣٧) صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ ﴿[البقرة: ١٣٦ - ١٣٨].

الأمر الرابع: الحثُّ على العناية بعلوم هذا الكتاب العزيز، التي تُعتبر مفاتيح لأبواب معانيه، وفهم فوائده وأحكامه؛ ذلك لأن القرآن الكريم منه المحكّم، ومنه

(١) انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» (ج ١ / ص ١٤ - ١٥)، مؤسسة الرسالة، الطبعة العاشرة.

المتشابهة بأنواعه؛ كما قال الله عز وجل: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٧].

وقال سبحانه: ﴿الرَّكَتَبُ أَحْكَمُ أَيْنَهُ ثُمَّ فَصَّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾ [هود: ١]، وقال عز وجل: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانٍ﴾ [الأنعام: ٢٣].

ومنه: العام والخاص، ومنه: المقدم والمؤخر، ومنه: المنطوق والمفهوم، ومنه: الأوامر والنواهي، والناسخ والمنسوخ، ومنه: المطلق والمقيّد، ولبعضه أسباب نزول، ومنه: المكّي والمدني، ومنه: السّفري والحضري، والليلي والنهاري، والشتائي والصيفي؛ وما ذلك إلا لأنه نزل منجّماً في ثلاث وعشرين سنة؛ لحكم عظيمة، منها ما نوه الله بذكرها في قوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً﴾ [الفرقان: ٣٢].

وختاماً: فالحمد لله الذي قال في حقّه: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وقال سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].



الدليل الثاني : السنت

وَتَانِي الْوَحْيَيْنِ سُنَّةُ النَّبِيِّ
فَإِنَّهُ قَدْ أُوتِيَ الْقُرْآنَ
وَتِلْكَ الْحِكْمَةُ حَيْثُ تُذَكَّرُ
إِذْ وَضَعَ الرَّحْمَنُ مِنْ كِتَابِهِ
لَنَا أَبَانَ مِنْهُ أَعْلَى مَنْزِلِهِ
مُفْتَرِضًا طَاعَتَهُ مَعَ طَاعَتِهِ
وَقَرْنَ الْإِيمَانَ بِالْإِيمَانِ بِهِ
وَشَهِدَ اللَّهُ لَهُ بِالْعِصْمَةِ
وَأَلْزَمَ الْخَلْقَ اتِّبَاعَ أَمْرِهِ
وَلَمْ يَدْعُ خَيْرًا إِلَيْهِ مَا هَدَى
حَتَّى أَتَمَّ دِينَهُ وَأَكْمَلَا
مَحَجَّةَ نَيْرَةِ الْمَسَالِكِ

بَيَانُهُ عَنْ رَبِّهِ لَا تَرْتَبِ
حَقًّا وَمِثْلِيهِ لَهُ بَيَانَا
مَعَ اقْتِرَانِ بِالْكِتَابِ فَسَرُّوْا
وَدِينِهِ رَسُولُهُ بِمَا بِهِ
وَعَلَمًا لِدِينِهِ قَدْ جَعَلَهُ
كَذَا بِمَا حَرَّمَ مِنْ مَعْصِيَتِهِ
وَفِي الشَّهَادَتَيْنِ ذَا لِلْمُنْتَبِهِ
وَيَهْدَاهُ لِنَجَاةِ الْأُمَّةِ
فَلَا طَرِيقَ لِلْهُدَى عَنْ غَيْرِهِ
كَمَا نَهَى عَنْ كُلِّ سَبَابِ الرَّدَى
مُبَيِّنًا مُوَضِّحًا مُضِلًّا
بَيُضَاءَ لَا يَزِيغُ إِلَّا هَالِكُ

قوله:

وَتَانِي الْوَحْيَيْنِ سُنَّةُ النَّبِيِّ

بَيَانُهُ عَنْ رَبِّهِ لَا تَرْتَبِ

مفرد الوحيين: وحي.

والوحي لغة: الكلام الخفي.

واصطلاحاً: هو الكلام الخفي السريع، الخاص بمن وجه إليه دون غيره.

وشرعاً: هو وحي الله إلى رسله الكرام، وأنبيائه العظام، بحكم شرعي ونحوه.

والمراد بالوحيين هنا: هما كتاب الله العزيز، الفرقان الذي أوحاه ربنا إلى سيّد

ولد عدنان؛ لينذر به كافة الإنس والجان، كما قال عز وجل: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى

عَبْدَهُ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾ [الْقُرْآن: ١]. وقد سبق الكلام عليه قريباً، وسنة النبي الكريم ﷺ.

والسنة في اللغة: الطريقة، والسيرة الحسنة أو الذميمة.

وهي عند الأصوليين: أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وتقريراته المتعلقة بالتشريع، والنبي: هو من أوحى إليه، ولم يؤمر بالتبليغ، وقيل: هو من أوحى إليه ليُجدد شريعة من قبله، ويبين للناس وجه الصواب والخطأ فيما اختلفوا فيه من الأحكام التي كلفوا بالعمل بها؛ لذا قالوا: كلُّ رسولٍ نبيٌّ، وليس كلُّ نبيٍّ رسولاً.

وقد اعتبر الناظم السنة بياناً للقرآن الكريم، وذلك حق؛ دلت عليه نصوص الكتاب والسنة.

أما الكتاب: فقد قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٤٤].

وأما السنة فسياقي إيضاح دلالتها على أنها بيان للقرآن، فيما يلي:

قوله:

فَإِنَّهُ قَدْ أُوتِيَ الْفُرْقَانَا حَقًّا وَمِثْلِيهِ لَهُ بَيَانَا

أي: إن الله تبارك وتعالى قد أوحى إلى نبيه محمد ﷺ القرآن الكريم كاملاً من فاتحته إلى خاتمته حقاً، لا شك فيه، ولا يقبل الجدل؛ بل يجب الإيمان بذلك، والتسليم له؛ لوضوح الأدلة الشرعية والعقلية الدالة عليه، والداعية إلى الإيمان به، قال الله عز وجل: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩].

وقال سُبْحَانَهُ: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَنُ﴾
[الأنعام: ٥٢].

وقال - عز من قائل -: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [الحجرات: ٣ - ٤].
وقال تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿كَذَلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ مَا قَدْ سَبَقَ وَقَدْ آتَيْنَاكَ مِنْ لَدُنَّا ذِكْرًا ۖ مِّنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وِزْرًا﴾ [طه: ٩٩ - ١٠٠].
وقال جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَأَتْلُ مَا أُوْحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ [الأنعام: ٢٧].
وفي السنة ما يدل على هذا المعنى، وما ذاك إلا لأنها الوحي الثاني، وكلا الوحيين من مشكاة واحدة.

ومن ذلك: ما جاء في صحيح البخاري وغيره، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبِيِّ ﷺ أنه قال: «مَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيٍّ إِلَّا أُعْطِيَ مِنَ الْآيَاتِ مَا مِثْلُهُ أَوْ مِنْ، أَوْ آمَنَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيَتْهُ وَحِيًّا أَوْحَاهُ اللَّهُ إِلَيَّ، فَأَرْجُو أَنِّي أَكْثَرُهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).

ومثله ما أخرجه الترمذي وغيره، من حديث المقدم بن معديكرب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «أَلَا هَلْ عَسَى رَجُلٌ يَبْلُغُهُ الْحَدِيثُ عَنِّي وَهُوَ مُتَكَبِّرٌ عَلَى أَرِيكَتِهِ، فَيَقُولُ: بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهِ حَلَالًا اسْتَخْلَلْنَاهُ، وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ حَرَامًا حَرَّمْنَاهُ، وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا حَرَّمَ اللَّهُ»^(٢). وغير ذلك كثير، مما يدل على أن السنة

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الاعتصام بالكتاب والسنة»، باب: «قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ»، رقم [٧٢٧٤]، ومسلم في كتاب «الإيمان»، باب: «وُجُوبُ الْإِيمَانِ بِرِسَالَةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَى جَمِيعِ النَّاسِ، وَنَسْخُ الْمِلَلِ بِمِلَّتِهِ»، رقم [١٥٢].

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب «العلم»، باب: «مَا نُهِيَ عَنْهُ أَنْ يُقَالَ عِنْدَ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ»، رقم

وحيّ ثانٍ، وحنة قائمة ثابتة، يلزم العمل بها، كما يلزم العمل بالقرآن، وقد أشار الناظم إلى عمق علاقتها بالقرآن بقوله: «وَمِثْلِيهِ لَهُ بَيَانًا».

قوله:

وَتِلْكَ الْحِكْمَةُ حَيْثُ تُذَكَّرُ مَعَ اقْتِرَانِ بِالْكِتَابِ فَسَرُّوا

الإشارة في قول الناظم: «تِلْكَ» راجعة إلى سنة النبي ﷺ، وأنه يطلق عليها الحكمة حينما تأتي في القرآن مقرونة مع الكتاب، كما في قول الله تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [الجمعة: ٢].

وكما في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٣].

ورحم الله الإمام الشافعي، إذ قال في «رسالته» (ص ٧٨): «فسمعت من أرضي من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة: سنة رسول الله ﷺ».

قوله:

إِذْ وَضَعَ الرَّحْمَنُ مِنْ كِتَابِهِ وَدِينِهِ رَسُولَهُ بِمَا بِهِ
لَنَا أَبَانٌ مِنْهُ أَعْلَى مَنْزِلِهِ وَعِلْمًا لِدِينِهِ قَدْ جَعَلَهُ
مُفْتَرِضًا طَاعَتَهُ مَعَ طَاعَتِهِ كَذَا بِمَا حَرَّمَ مِنْ مَعْصِيَتِهِ

هذه الأبيات الثلاثة تدلُّ على مكانة السنة بالنسبة للقرآن الكريم، كما تدلُّ على وجوب الاحتجاج بها، ووجوب طاعة رسول الله ﷺ في كل ما جاء به جملةً وتفصيلاً، ووجوب اتباعه كذلك في حدود استطاعة المكلفين.

⁼ [٢٦٦٤]، وابن ماجه في «المقدمة»، باب: «تَعْظِيمُ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالتَّغْلِيظُ عَلَى مَنْ عَارَضَهُ»، رقم [١٢]. وقال الترمذي: «حسن غريب».

لا شك أن للسنة الغراء مكانة عظيمة، ومنزلة رفيعة بالنسبة للقرآن الكريم، وكذلك في وجوب العمل في كل ما جاءت به، ودلت عليه، من أنواع الحلال جُملةً وتفصيلاً، وأنواع الحرام كذلك، وتصديق الأخبار، وشرع الآداب وغير ذلك، مع وجوب العناية بحفظها من التحريف والتبديل، ووجوب احترامها؛ لأنه وحي من الله جاء به رسول الله ﷺ الذي أوجب الله طاعته، وافترض علينا متابعتَه في كل ما أتى به من الأوامر والنواهي، وبيان الحلال والحرام والحق والباطل، وغير ذلك من أصول الدين وفروعه، وحقوقه ومكملاته.

قال الله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٢].

وقال عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وقال تبارك وتعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾ [النساء: ٨٠].

وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وقال عز وجل: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [التوبة: ٥٤].

وقال - عز من قائل - : ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٣]. وغير ذلك من الآيات في هذا المعنى كثير.

ففي هذه الآيات: بيان وجوب الاحتجاج بالسنة الكريمة؛ لوجوب الاحتجاج بأي الكتاب؛ لِمَا للسنة من مكانة عظيمة بالنسبة للكتاب العزيز سواءً جاءت موافقة لِمَا

جاء في القرآن الكريم، أو جاءت مفسرةً لما أُجمل فيه، أو جاءت بأحكامٍ استقلاليةٍ سكت عنها القرآن الكريم، كما مضى هذا قريباً.

وفي هذه النصوص: وجوبُ الطاعة للرسول الكريم ﷺ، ووجوبُ اتباع لكل ما جاء به من شرع الله في حدود قدرة المكلفين، وأن ذلك فرضٌ مُحْتَمٌّ؛ إذ إن طاعة رسول الله ﷺ طاعةُ الله عزَّ وجلَّ، واتباعُهُ موجبٌ لمحبةِ الله، ونيل رضاه، كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

وكما قال سبحانه: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

وأما ما جاء في السنة في وجوب طاعة رسول الله ﷺ، وتحريم مخالفته ومعصيته، فهو أكثر من أن يُحصَر في مقام كهذا.

فمن ذلك - على سبيل المثال -: ما رواه الشيخان رحمهما الله من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ»^(١).

ومن ذلك: ما رواه البخاري رحمه الله من حديث أبي هريرة -أيضاً- رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، إِلَّا مَنْ أَبَى». قيل: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَنْ يَأْبَى؟ قَالَ: «مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى»^(٢).

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الأحكام»، باب: «قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾» [النساء: ٥٩]، رقم [٧١٧٣]، وأخرجه مسلم في كتاب «الإمارة»، باب «وجوب طاعة الأمراء في غير معصية..»، رقم [١٨٣٥].

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «الاعتصام بالكتاب والسنة»، باب: «الْإِقْتِدَاءُ بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، رقم [٧٢٨٠].

ومن ذلك: ما أخرجه أحمد والترمذي، وابن ماجه، من حديث المقدم بن معد يكرب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: «حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ أَشْيَاءَ، ثُمَّ يَوْشِكُ أَحَدُكُمْ أَنْ يُكَذِّبَنِي، وَهُوَ مُتَكَيِّئٌ يُحَدِّثُ بِحَدِيثِي، فَيَقُولُ: بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَلَالٍ اسْتَحْلَلْنَاهُ، وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَرَامٍ حَرَّمْنَاهُ، إِلَّا وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِثْلُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ»^(١).

ومن ذلك: ما رواه الشيخان -أيضاً- من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «إِنَّمَا مِثْلِي وَمِثْلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ، كَمِثْلِ رَجُلٍ أَتَى قَوْمًا، فَقَالَ: يَا قَوْمُ! إِنِّي رَأَيْتُ الْجَيْشَ بَعِينِي، وَإِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْعُرْيَانُ، فَالْنَّجَاءُ النَّجَاءُ، فَاطَاعَهُ طَائِفَةٌ مِنْ قَوْمِهِ، فَأَذْجُوا، فَانْطَلَقُوا عَلَى مَهْلِهِمْ، فَجَاجُوا، وَكَذَّبَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ، فَأَصْبَحُوا مَكَانَهُمْ، فَصَبَّحَهُمُ الْجَيْشُ فَأَهْلَكَهُمْ وَاجْتَاَحَهُمْ، فَذَلِكَ مِثْلُ مَنْ أَطَاعَنِي فَاتَّبَعَ مَا جِئْتُ بِهِ، وَمِثْلُ مَنْ عَصَانِي فَكَذَّبَ بِمَا جِئْتُ بِهِ مِنَ الْحَقِّ»^(٢).

وكم من نصوصٍ نبويَّةٍ صحَّتْ أسانيدُها، ومتوَّهتْ تدلُّ بصراحةٍ ووضوحٍ على وجوب طاعة رسول الله، وتحريم مخالفته، تلقتها الأمة بالقبول والرضا والتسليم، ولم يُخالف فيها إلا أصحاب الانحراف عن سنن الحق، كالخوارج والمارقين الذين جوزوا على رسول الله أن يضلَّ في سنته، ولم يوجبوا طاعته ومتابعته، وإنَّما صدَّقوه فيما بلَّغه من

(١) أخرجه أحمد [١٧١٩٤] واللفظ له، الترمذي في أبواب «العلم»، باب: «مَا يُهَيَّ عَنْهُ أَنْ يُقَالَ عِنْدَ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ»، رقم [٢٦٦٤]، وابن ماجه في «المقدمة»، باب: «تَعْظِيمُ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، رقم [١٢]. وقال الترمذي: «حسن غريب».

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «الاعتصام بالكتاب والسنة»، باب: «الْإِقْدَاءُ بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، رقم [٧٢٨٣]، وأخرجه مسلم في كتاب «الفضائل»، باب: «شَفَقَتِهِ ﷺ عَلَى أُمَّتِهِ وَمُبَالَغَتِهِ فِي تَحْذِيرِهِمْ بِمَا يَضُرُّهُمْ»، رقم [٢٢٨٣].

القرآن، دون ما شرعه من السنة التي تُخالف - بزعمهم - ظاهر القرآن، كالسنة المفسرة لبعض نصوص القرآن، كنصاب السرقة، ومحل قطع اليد، أو السنة الموجبة لأحكام غير منصوص عليها في آي القرآن، كرجم الزاني المُحصن، ونحو ذلك.

ورحم الله الإمام الشافعي، حيث قال: «وَمَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا لَيْسَ فِيهِ حُكْمٌ، فَبِحُكْمِ اللَّهِ سَنَّهُ؛ وكذلك أخبرنا الله في قوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]»^(١).

كما قال -أيضاً-: «لم أسمع أحداً -نسبهُ الناسُ، أو نسب نفسه إلى علمٍ- يُخالفُ في أن فرضَ الله عزَّ وجلَّ اتباعُ أمر رسول الله ﷺ، والتسليمُ لحكمه، بأن الله عزَّ وجلَّ لم يجعل لأحدٍ بعده إلا اتباعه، وأنه لا يلزم قولٌ بكلِّ حالٍ، إلا بكتاب الله أو سنة رسوله ﷺ، وأن ما سواهما تبعٌ لهما، وأن فرضَ الله علينا وعلى مَنْ بعدنا وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله ﷺ واحدٌ، لا يختلف في الفرض والواجب قبولُ الخبر عن رسول الله ﷺ»^(٢).

كما قال -أيضاً- في «رسالته» (ص ١٠٤): «اتَّفَقَ السَّلَفُ عَلَى أَنَّ سَنَةَ النَّبِيِّ ﷺ يَجِبُ اتِّبَاعُهَا مُطْلَقًا، لا فرق في ذلك بين السنة الموافقة أو المبيّنة للكتاب، وبين السنة الزائدة على ما في الكتاب».

وقال ابنُ عبد البر: «وقد أمر الله -جلَّ وعزَّ- بطاعته -أي: الرسول ﷺ- واتباعه أمراً مُطلقاً مُجْمَلاً، لم يُقيّد بشيء، كما أمرنا باتباع كتاب الله، ولم يقل: وافق كتاب الله، كما قال بعضُ أهل الزيغ»^(٣).

(٢) «جماع العلم -الملحق بالأم» (٧/ ٢٨٧ - المعرفة).

(١) «الرسالة»، ص: [٨٨].

(٣) «جامع بيان العلم» (٢/ ١١٩٠).

وقال الإمام ابن تيمية في فتاويه (١٩ / ٨٥ - ٨٦): «وهذه السنة إذا ثبتت، فإن المسلمين كلهم متفقون على وجوب اتباعها».

قوله:

وَقَرْنَ الْإِيمَانَ بِالْإِيمَانِ بِهِ وَفِي الشَّهَادَتَيْنِ ذَا لِلْمُنْتَبِه

أي: إن الله تبارك وتعالى قرن الإيمان برسول الله ﷺ بوجوب الإيمان به تبارك وتعالى؛ وذلك في مواضع كثيرة من كتابه:

منها: قول الله تبارك وتعالى: ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْلِفِينَ فِيهِ﴾ [الأنعام: ٧].

ومنها: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢].

ومنها: قوله عز وجل: ﴿فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٨].

ومنها: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذُنُكُمْ عَلَى نَجْوِكُمْ مِنْ عَذَابِ إِلِيمٍ ۖ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الصف: ١٠ - ١١].

ومنها: قوله تبارك وتعالى: ﴿فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنَّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

[البقرة: ٨].

ومنها: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥].

ففي هذه الآيات البيّنات قرّن الله عزّ وجلّ وجوب الإيمان بعبده ورسوله محمّد ﷺ بوجوب الإيمان به جلّ وعلا، وتلك شهادة عظمى من الله لعبده ورسوله بصدق رسالته، ومنقبة كبرى لهذا النّبّي الكريم، والرسول العظيم، حيث جاءت نصوص الكتاب مصرّحة بوجوب الإيمان به كوجوب الإيمان بالله؛ إذ لا يقبل الإيمان بالله إلا بالإيمان بعبده ورسوله ﷺ ظاهراً وباطناً، وكما قرّن الإيمان به بوجوب الإيمان بالله، فكذلك قرّن الله عزّ وجلّ الشهادة برسالته بالشهادة بوحدانيته؛ كما في نصوص السنة، الّتي منها ذكر الشهادتين في ألفاظ الأذان.

ومنها: ما رواه عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ، وَرُوحٌ مِنْهُ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ؛ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ»^(١).

وذلك دليلٌ مستقيم على علوّ منزلة النّبّي الكريم عند ربّ العليّ العظيم، غير أنه لا يدرك ذلك ويفهمه إلا أولو العلم بالله وبشرعه، وأهل الرضا بالله ربّاً، والإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً.

قوله:

وَشَهِدَ اللَّهُ لَهُ بِالْعِصْمَةِ وَبِهُدَاهُ لِنَجَاةِ الْأُمَّةِ

أي: إن الله تبارك وتعالى قد شهد في محكم كتابه لرسوله محمّد ﷺ بالعصمة

(١) أخرجه البخاري في كتاب «أحاديث الأنبياء»، باب: «قوله: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾ [النساء: ١٧١]، رقم [٣٤٣٥]، ومسلم في كتاب «الإيمان»، باب: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ بِالْإِيمَانِ وَهُوَ غَيْرُ شَاكٍّ فِيهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَحُرِّمَ عَلَى النَّارِ»، رقم [٢٨].

من الوقوع في الخطأ في التشريع، وإذا تصرف النبي ﷺ بشيء قبل أن ينزل عليه فيه وحى، والله يريد خلافه، جاء التوجيه الرباني؛ ليصحح الخطأ، كما حصل في قصة أسرى بدر، الذين أنزل الله في شأنهم قوله الحق: ﴿مَا كَانَتْ لِيَنْيَ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُشْخَبَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (١٧) لَوْلَا كَتَبَ مِنْ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١٨) فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿[الأنفال: ٦٧ - ٦٩].

ومن أصرح الأدلة على عصمة النبي ﷺ، وأنه لا يقول إلا حقا قول الله عز وجل: ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ﴾ (١) مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ (٢) وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿[الشمس: ١ - ٤].

ومثلها قول الله عز وجل: ﴿وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ﴾ (١٢) وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأَفْقِ الْأَيْمَنِ (١٣) وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ (١٤) وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ (١٥) فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ (١٦) إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ (١٧) لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ (١٨) وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿[التكوير: ٢٢ - ٢٩].

وأما عصمة الله لنبيه بمعنى: حفظه من عدوه، فقد دل عليه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]. وكما شهد له بالعصمة من الخطأ في التشريع، ومن الوقوع في المأثم، فقد شهد له - أيضًا - بأنه يهدي الأمة إلى سبيل النجاة، كما في قول الله عز وجل: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (٥٢) صِرَاطَ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴿[الشورى: ٥٢ - ٥٣]، وكما في قوله جل وعلا: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨].

قوله:

وَأَلْزَمَ الْخَلْقَ اتِّبَاعَ أَمْرِهِ فَلَا طَرِيقَ لِلْهُدَى عَنْ غَيْرِهِ
أي: إن الله ألزم المكلفين من عالم الإنس والجان باتباع ما أمرهم به نبيهم محمد
ﷺ جملةً وتفصيلاً، واجتناب ما نهاهم عنه كذلك، وقد دللت على ذلك نصوص
من القرآن والسنة، منها قول الله عز وجل: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾
[آل عمران: ٣١].

ومنها: قوله سبحانه: ﴿لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٨].
ومنها: قوله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا نَهَكُمُ عَنْهُ فَأَنَّهُوْا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾
[البقرة: ٧].

ثم إن من المعلوم من الدين بالضرورة: أنه لا طريق للهداية إلا من طريقه، وكل
من رام الوصول إلى الظفر بالمحسوب والسلامة من المكروه، من غير هدي المصطفى
ﷺ، فقد خاب وخسر، كما انعقد إجماع المسلمين أن من زعم أنه يسعه الخروج
عن شريعة محمد ﷺ، كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى؛ فقد وقع في
ناقض من نواقض الإسلام.

قوله:

وَلَمْ يَدْعُ خَيْرًا إِلَيْهِ مَا هَدَى كَمَا نَهَى عَنْ كُلِّ أَسْبَابِ الرَّدَى
أي: إن النبي ﷺ لم يترك خيراً للأمة في دينها ودنياها، ومعاشها ومعادها،
إلا دلها عليه، ورغبها فيه، ولم يدع شراً يضر الأمة في دينها ودنياها، ومعاشها ومعادها،
إلا حذرنا منه، وأذرها سوء عاقبته.

فعن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «تَرَكْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَمَا طَائِرٌ يُقَلِّبُ جَنَاحَهُ فِي الْهَوَاءِ إِلَّا وَهُوَ يَذْكُرُ لَنَا مِنْهُ عِلْمًا، قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَقِيَ شَيْءٌ يُقَرِّبُ مِنَ النَّجَّةِ، وَيُبَاعِدُ مِنَ النَّارِ إِلَّا وَقَدْ بَيْنَ لَكُمْ»^(١).

وروى الإمام أحمد عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُحَرِّمْ حُرْمَةً إِلَّا وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ سَيَطْلُعُهَا مِنْكُمْ، أَلَا وَإِنِّي آخِذٌ بِحُجْرِكُمْ أَنْ تَهَافُتُوا فِي النَّارِ، كَتَهَافَتِ الْفَرَاشِ أَوِ الذُّبَابِ»^(٢).

وهكذا كلُّ رسولٍ من رسل الله الكرام، وكلُّ نبيٍّ من أنبيائه العظام، فإنه يدلُّ أُمَّتَهُ على خير ما يعلمه لهم، ويحذِّرهم من شرٍّ ما يعلمه لهم.

فقد أخرج مسلم في «صحيحه»، بسنده عن عبد الرحمن بن عبد ربِّ الكعبة قال: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ الْعَاصِ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، وَالنَّاسُ مُجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ، فَاتَيْتُهُمْ، فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَتَزَلْنَا مَنْزِلًا، فَمِنَّا مَنْ يُصْلِحُ خِبَاءَهُ، وَمِنَّا مَنْ يَتَنَضَّلُ، وَمِنَّا مَنْ هُوَ فِي جَشْرِهِ، إِذْ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، فَاجْتَمَعْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتَهُ عَلَى خَيْرٍ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَيُنْذِرَهُمْ شَرًّا مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَإِنْ أُمْتُكُمْ هَذِهِ جُعِلَ عَافِيَتُهَا فِي أَوَّلِهَا، وَسَيُصِيبُ

(١) رواه الطبراني [١٦٤٧]، وقال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ٢٦٤): «رِجَالُ الطَّبْرَانِيِّ رِجَالُ الصَّحِيحِ، غَيْرُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْمُقَرِّيِّ وَهُوَ ثَقَّةٌ». وصحَّح إسناده الألباني في «الصحيح» (٤١٦/ ٤) [١٨٠٣].

(٢) أخرجه أحمد (٣٧٠٥، ٤٠٢٧). وقال الهيثمي في «المجمع» (٧/ ٢١٠): «فِيهِ الْمَسْعُودِيُّ، وَقَدْ اخْتَلَطَ». وضعَّفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٧/ ٨٤) [٣٠٨٢]، وقال: «الشطر الثاني من الحديث صحيح» وذكر مَنْ أخرجه.

أَخْرَهَا بَلَاءً وَأُمُورٌ تُنْكِرُونَهَا، وَتَجِيءُ فِتْنٌ فَيَرْقُقُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَتَجِيءُ الْفِتْنَةُ فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: هَذِهِ مُهْلِكَتِي، ثُمَّ تَنْكَشِفُ، وَتَجِيءُ الْفِتْنَةُ فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ: هَذِهِ هَذِهِ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُزْخَرْ عَنِ النَّارِ، وَيَدْخُلَ الْجَنَّةَ، فَلَتَاتِهِ مَنِيتُهُ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَلَيَاتٍ إِلَى النَّاسِ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ، وَمَنْ بَايَعَ إِمَامًا، فَأَعْطَاهُ صَفْقَةً يَدِهِ وَثَمَرَةً قَلْبِهِ، فَلْيُطْعِمْهُ إِنْ اسْتَطَاعَ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ يُنَازِعُهُ فَاضْرِبُوا عُنُقَ الْآخَرِ. فَدَثُوتٌ مِنْهُ، فَقُلْتُ لَهُ: أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ! أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَأَهْوَى إِلَى أُذُنِهِ وَقَلْبِهِ يَدِيهِ، وَقَالَ: سَمِعْتُهُ أُذُنَايَ، وَوَعَاهُ قَلْبِي ^(١) الْحَدِيثُ.

قوله:

حَتَّى أَتَمَّ دِينَهُ وَأَكْمَلَا مُبَيَّنًا مُوضَّحًا مُفَصَّلًا

أي: إن الله تَعَالَى أكمل للنبي ﷺ ولأُمَّته الدين، وأتمَّ به عليهم النعمة، ورضيه لهم دينًا باقياً، غُضًّا طرِيًّا، يحمله أهله، ويبلغونه الأُمَّة، رجاء رحمة الله المترتبة على التبليغ، وخشية عقوبته المترتبة على الكتمان، قال الله عَزَّجَلَّ في الثناء على مبلغه: ﴿الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ [الْجُرُوبُ: ٣٩].

وقال النبي ﷺ في هذا المعنى: «يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُذُولُهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ» ^(٢).

(١) أخرجه مسلم في كتاب «الإمارة»، باب: «الْأَمْرُ بِالْوَفَاءِ بَيْنَعَةِ الْخُلَفَاءِ، الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ»، رقم [١٨٤٤].

(٢) هذا الحديث يروى من طرق، عن جماعة من الصحابة، وهم: أسامة بن زيد، وابن عمر، وابن عمرو، وابن مسعود، وابن عباس، وجابر بن سمرة، ومعاذ، وأبو هريرة، وعلي بن أبي طالب، وأبو أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. ويروى عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري مرسلاً. انظر: «الكاظم في ضعف الرجال» لابن عدي (١/ ٢٤٧-٢٤٩)، و«شرف أصحاب الحديث» للخطيب البغدادي (ص: ٢٨-٢٩). وقد ضعفه الدارقطني وأبو نعيم وابن القطان وابن كثير والعراقي وابن حجر وغيرهم، وذهب

وبجانب ذلك، فقد ذمَّ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى أهل الكتمان بدون مسوِّغ شرعي، حيث قال -وقوله الفصل-: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [الأنعام: ١٨٧].

كما ذمَّ النَّبِيُّ ﷺ الكتمان للعلم الشرعي، وتوعَّد فاعله بقوله: «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكْتَمَهُ، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْجَمًا بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ»^(١)، وما ذلك إلا لأنه ألجم لسانه عن قول الحق وإظهار العلم الذي يعلمه.

نعم! إن دين الإسلام الذي امتنَّ الله بإكمالهِ للأمة بقوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، بيَّن في ذاته، مبينٌ للأمة مُرَادَ الله ومُرَادَ رسوله منها، وهو واضحٌ في غاية الوضوح لمن أحبه، وتتبع معاليه، ودخل إلى مراتبه من أبوابها، وقدره حقُّ قدره، فلا غموض فيه على أهله وذويه.

وهو مفصَّلٌ تفصيلاً لا إشكال فيه، ولا تعقيد يعتريه، بل يجد فيه أهله بُغْيَتَهُمْ، وينالون سعادتهم في دنياهم وآخرهم.

⁼ إلى تصحيحه الإمام أحمد، وقال الحافظُ العلائي: «حسن غريب صحيح»، وقوَّاه ابن عبد البر وابن القيم وابن الوزير اليماني وغيرهم. انظر: «شرف أصحاب الحديث» (ص: ٢٩)، و«التمهيد» لابن عبد البر (٢٨/١-البكري)، و«مفتاح دار السعادة» (١/١٦٣-١٦٤)، و«بغية الملتبس» للعلائي (ص: ٣٤-٣٦)، و«الإصابة» لابن حجر (١/٣٦٣-الكتب العلمية)، و«الروض الباسم» لابن الوزير (١/٣٨-٤٣)، و«شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي (١/٣٣٢-٣٣٥)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٢/١٦-١٧)، وتعليق الألباني على «مشكاة المصابيح» (١/٨٢-٨٣) رقم [٢٤٨].

(١) أخرجه أحمد (٧٥٧١، ٧٩٤٣، ٨٥٣٣، ١٠٤٢٠، ١٠٤٨٧)، وأبو داود في كتاب «العلم»، باب: «كَرَاهِيَّةُ مَنْعِ الْعِلْمِ»، رقم [٣٦٥٨]، والترمذي في أبواب «العلم»، باب: «مَا جَاءَ فِي كِتْمَانِ الْعِلْمِ»، رقم [٢٦٤٩]، وابن ماجه في «المقدمة»، باب: «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكْتَمَهُ»، رقم [٢٦١]، وابن حبان [٩٥]، والحاكم (١/١٨١). قال الترمذي: «وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ». وقال الحاكم: «صَحِيحٌ عَلَى سُرْطِ الشَّيْخَيْنِ». ووافقه الذهبي.

ولسانُ حالهم يردّد:

قَالُوا رَضِينَا بِذَا الْإِسْلَامِ يَحْرُسُنَا
فِيهِ السَّعَادَةُ وَالْحُسْنَى لِمُعْتَبِرٍ
فِيهِ الْوَنَامُ وَحُسْنُ الْخُلُقِ مُكْتَمِلًا
أَكْرَمَ بِهِ مِنْهَا لِلنَّاسِ مُعْتَصِمٌ
وَالْعِزُّ فِيهِ وَرَغْدُ الْعَيْشِ وَالنَّعْمُ
لَكِنَّ أَعْدَاءَهُ فِي سَمْعِهِمْ صَمَمٌ
قَوْلُهُ:

مَحَجَّةٌ نَيْرَةٌ الْمَسَالِكُ بَيْضَاءٌ لَا يَزِيغُ إِلَّا هَالِكٌ

أي: إن شريعة الإسلام طريقٌ واضحٌ مستقيمٌ، لا اعوجاج فيها، مستنيرةٌ المعالم، ظاهرةٌ الأبواب، يهتدي بها المهتدون، ويزيغ عنها الهالكون، كما قال تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٥٣].

وكما قال تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الْمَائِدَةُ: ١٨ - ١٩].

وفي هذا المعنى ما روى أحمدٌ وغيره، عن العرياض بن سارية قال: «وَعَظَّنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَوْعِظَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَوَجَلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةٌ مُّودَّعٍ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ قَالَ: «قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا، لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ، وَمَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسِيرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا فَعَلَيْكُمْ بِمَا عَرَفْتُمْ مِنْ سُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ..»^(١).

(١) أخرجه أحمد [١٧١٤٢]، وابن ماجه في «المقدمة»، باب «اتِّبَاعُ سُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ»، رقم [٤٣].

وصححه الألباني في «الصحيحة» [٩٣٧].

فَضَّلَ

وَأَوْجُهُ السُّنَّةِ مِنْهَا مَا تَلَا
كَالْجَلْدِ لِلْقَازِفِ فِي الرَّوَايَةِ
وَمِنْهُ مَا فِيهِ الْكِتَابُ جَمَلُهُ
فَصَّلَهُ رَسُولُهُ وَزَادَهُ
كَفْرَقَةِ اللَّعَانِ مَعَ نَضِيِّ الْوَلَدِ
وَيَانَ فِي الْإِرْثِ اخْتِلَافُ الْمِلَّةِ
وَأَحْكَمَ اللَّهُ الصَّلَاةَ مُجْمَلَةً
فَبَيَّنَ الْمَفْرُوضَ فِي الْأَوْقَاتِ
وَهَكَذَا الزَّكَاةَ وَالصَّيَامَ
أَحْكَمَ بِالْكِتَابِ فَرَضِيَّتَهَا
وَتَالَتْ قَدْ سَنَّهُ لَا نَعْلَمُ
وَهُوَ بِحُكْمِ رَبِّهِ مُتَّحِدٌ
فَكَمْ أُمُورٌ حُكْمُهَا فِي الْأَثَرِ
أَهْلِيَّةٌ وَحَظَرُهُ الْمُفْتَرَسَا
وَعَبِيرُ ذِي لَوْلَا مَجِيءُ حَظَرِهَا

بِمِثْلِ مَا فِيهِ الْكِتَابُ أَنْزَلَا
مَا زَادَ أَنْ نَضَّدَ نَصَّ الْأَيَّةِ
بَيَّنَّتِ السُّنَّةُ مَا سَيَقَتْ لَهُ
مُبَيِّنًا عَنْ رَبِّنَا مُرَادَهُ
وَالْوَقْفُ فِي خَامِسَةٍ زَيْدٌ وَرَدٌ
وَالرَّقُّ وَالْقَتْلُ مَوَانِعُ لَهُ
فَرَضِيَّةٌ ثُمَّ الرَّسُولُ فَصَّلَهُ
وَعَدَدَ الرُّكُوعِ وَالْهَيَّاتِ
وَالْحَجُّ وَالْجِهَادُ وَالْأَحْكَامُ
وَيَانَ بِالسُّنَّةِ كَيْفِيَّتَهَا
نَصَّ الْكِتَابِ فِيهِ وَهُوَ أَعْلَمُ
لَا يَنْصِبُ الْخِلَافَ إِلَّا مُلْحِدٌ
كَمِثْلِ تَحْرِيمِ لُحُومِ الْحُمْرِ
طَيْرًا سِبَاعًا وَكُمُتَعَةِ النِّسَاءِ
عَنِ الرَّسُولِ مَا اهْتَدَى لِأَمْرِهَا

قَوْلُهُ:

وَأَوْجُهُ السُّنَّةِ مِنْهَا مَا تَلَا
كَالْجَلْدِ لِلْقَازِفِ فِي الرَّوَايَةِ
بِمِثْلِ مَا فِيهِ الْكِتَابُ أَنْزَلَا
مَا زَادَ أَنْ نَضَّدَ نَصَّ الْأَيَّةِ

المراد بأوجه السنة: هنا أقسامها باعتبار علاقتها بالقرآن الكريم، وقد أشار

بالبَيْتِ الْأَوَّلِ إِلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ السَّنَةُ الْمُوَافِقَةُ لِلْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَأُمَثِّلْتُهَا كَثِيرَةً فِي الْقُرْآنِ، كَوُجُوبِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، وَسَائِرِ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ وَالْإِحْسَانِ. وَقَدْ اِكْتَفَى النَّازِمُ بِذِكْرِ مِثَالٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ حَدُّ الْقَاذِفِ الَّذِي جَاءَ ذِكْرُهُ فِي السَّنَةِ بِمِثْلِ مَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ.

أَمَّا وَرُودُهُ فِي الْكِتَابِ، فَفِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَأَجْلَدُوهُنَّ مِائَتَ جَلْدَةٍ وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةٌ أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ۝٤﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٥﴾ [النُّور: ٤ - ٥].

وَأَمَّا وَرُودُهُ فِي السَّنَةِ، فَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ هِلَالَ ابْنِ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبَيِّنَةُ، أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ»^(١).

فَقَدْ جَاءَ فِي السَّنَةِ حَدُّ الْقَاذِفِ، بِمِثْلِ مَا جَاءَ فِي الْآيَةِ؛ إِذِ الْمُرَادُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ»: هُوَ الْعَدَدُ الْوَارِدُ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: ﴿فَأَجْلَدُوهُنَّ مِائَتَ جَلْدَةٍ ۝٤﴾ [النُّور: ٤].

وَلَقَدْ جَاءَ فِي التَّحْذِيرِ - أَيْضًا - عَنِ الْقَذْفِ، وَبَيَّانِ أَنَّهُ مِنَ الْمَوْبِقَاتِ، كَمَا فِي الصَّحِيحِينَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمَوْبِقَاتِ». فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسَّحَرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ «الشَّهَادَاتِ»، بَاب: «إِذَا ادَّعَى أَوْ قَذَفَ، فَلَهُ أَنْ يَلْتَمِسَ الْبَيِّنَةَ، وَيَنْطَلِقَ لِطَلَبِ الْبَيِّنَةِ»، رَقْم [٢٦٧١]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ «الطَّلَاقِ»، بَاب: «فِي اللَّعَانِ»، رَقْم [٢٢٥٤]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «التَّفْسِيرِ»، بَاب: «تَفْسِيرُ سُورَةِ النُّورِ»، رَقْم [٣١٧٩]، وَابْنُ مَاجَهَ فِي كِتَابِ «اللَّعَانِ»، بَابُ «اللَّعَانِ»، رَقْم [٢٠٦٧].

الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكَلَ الرِّبَا، وَأَكَلَ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذَفُ
الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ»^(١).

قوله:

وَمِنْهُ مَا فِيهِ الْكِتَابُ جَمَلُهُ	بَيَّنَّتِ السُّنَّةُ مَا سَيَقَتْ لَهُ
فَصَّلَهُ رَسُولُهُ وَزَادَهُ	مُبَيَّنًا عَنْ رَبِّنَا مُرَادَهُ
كَفُرْقَةِ اللَّعَانِ مَعَ نَضِيِّ الْوَلَدِ	وَالْوَقْفِ فِي خَامِسَةٍ زَيْدٍ وَرَدٍ
وَبَانَ فِي الْإِزْتِ اخْتِلَافُ الْمِلَّةِ	وَالرَّقُّ وَالْقَتْلُ مَوَانِعُ لَهُ
وَأَحْكَمَ اللَّهُ الصَّلَاةَ مُجْمَلَةً	فَرَضِيَّةً ثُمَّ الرَّسُولُ فَصَّلَهُ
فَبَيَّنَ الْمَفْرُوضَ فِي الْأَوْقَاتِ	وَعَدَدَ الرُّكُوعِ وَالْهَيْئَاتِ
وَهَكَذَا الزَّكَاةَ وَالصِّيَامَ	وَالْحَجَّ وَالْجِهَادَ وَالْأَحْكَامَ
أَحْكَمَ بِالْكِتَابِ فَرَضِيَّتَهَا	وَبَانَ بِالسُّنَّةِ كَيْفِيَّتَهَا

هذه الأبيات الثمانية تتعلق بالقسم الثاني من أقسام السنة، باعتبار علاقتها بالقرآن الكريم، ألا وهي: السنة المبيّنة والمفسرة لما جاء مجملًا في آي القرآن، وقد أوضح الناظم هذا القسم بالأمثلة الآتية:

(أ) وجوب الفُرقة بين المتلاعنين بعد أن يُجري الحاكم الشرعي التلاعن بينهما، وانقطاع نسب الولد من جهة الأب، والإيقاف لها عند الخامسة، زيادةً على عدد ألفاظ اللعان، وهذا المثال يتضح بإيراد سبب نزول آيات اللعان، وما تمخض عنه من أحكام.

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الوصايا»، باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠]، رقم [٢٧٦٦]، ومسلم في كتاب «الإيمان»، باب: «بيان الكبائر وأكبرها»، رقم [٨٩].

فأمّا السبب، فقد جاء تفصيله فيما رواه البخاري وغيره، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْبَيِّنَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ الْبَيِّنَةَ؟ فَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «الْبَيِّنَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ». فَقَالَ هِلَالٌ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، إِنِّي لَصَادِقٌ، وَلَيَنْزِلَنَّ اللَّهُ مَا يُبْرِي ظَهْرِي مِنَ الْحَدِّ. فَنَزَلَ جَبْرِيلُ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾. فَقَرَأَ حَتَّى بَلَغَ: ﴿إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النُّور: ٦ - ٩]. فَأَنْصَرَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمَا، فَجَاءَ هِلَالٌ فَشَهِدَ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟» ثُمَّ قَامَتْ فَشَهِدَتْ، فَلَمَّا كَانَ عِنْدَ الْخَامِسَةِ، وَقَفَوْهَا، فَقَالُوا: إِنَّهَا الْمُؤْجِبَةُ، فَتَلَكَّاتٌ، وَنَكَصَتْ، حَتَّى ظَنَّنَا أَنَّهَا تَرْجِعُ، ثُمَّ قَالَتْ: لَا أَفْضَحُ قَوْمِي سَائِرَ الْيَوْمِ، فَمَضَتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «انْظُرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْهَلَ الْعَيْنَيْنِ سَابِغِ الْأَلْيَتَيْنِ خَدَجِ السَّاقَيْنِ فَهُوَ لَشَرِيكِ ابْنِ سَحْمَاءَ». فَجَاءَتْ بِهِ كَذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْلَا مَا مَضَى مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ»^(١).

وقيل: سبب نزول آيات اللعان قصّة عويمر العجلاني، التي جاءت في حديث سهل ابن سعد الساعدي، وفيه: «فَجَاءَ عُويْمُرُ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَطَ النَّاسِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، أَيْقَلُّهُ فَتَقْتُلُوهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ، فَادْهَبْ فَأْتِ بِهَا»^(٢). لِحَدِيثِ.

(١) سبق تخريجه، ص: [٢٢٨].

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «الطلاق»، باب: «مَنْ أَجَارَ طَلَّاقَ الثَّلَاثِ»، رقم [٥٢٥٩]، ومسلم في «أول كتاب اللعان»، رقم [١٤٩٢].

وقد جمع العلماء بين النصين بأن قصّة هلال بن أمية أسبق؛ لأنه أوّل لعانٍ في الإسلام، وقيل: يُحتمل أن يكون هلالٌ سأل الرسول ﷺ، ثُمَّ سأل عويمراً، فنزلت في شأنها معاً، وقيل: إن قصة هلالٍ هي التي نزل فيها الآية، وقول الرسول ﷺ لعويمر: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَنْزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ»، فمعناه: ما نزل في قصّة هلالٍ؛ لأن ذلك حُكْمٌ عامٌّ لجميع الناس^(١)، والحجة في لفظ الشارع لا في السبب، وقد ذكر الحافظ ابن حجر وجهاً آخر من أوجه الجمع؛ وهو احتمال أن يكون عاصمٌ سأل قبل النُّزول، ثُمَّ جاء هلال بعده، فنزلت عند سؤاله، فجاء عويمر في المرّة الثانية التي فيها: «إِنَّ الَّذِي سَأَلْتِكَ عَنْهُ قَدْ ابْتُلِيَ بِهِ»، فَوَجَدَ الْآيَةَ قَدْ نَزَلَتْ فِي شَأْنِ هَلَالٍ، فَأَعْلَمَهُ ﷺ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِيهِ، يعني: أنه قد نزلت في كل من وقع له ذلك^(٢).

(ب) ما جاء في السّنة من موانع الإرث الثلاثة:

المانع الأول: الرّق؛ والمراد به: عَجَزٌ حُكْمِيٌّ - لا حِسِّيٌّ - يقوم بالمرء، سببه الكفر، فلا يرث الرقيق ولا يورث.

والمانع الثاني: القتل؛ فقد جاء في السّنة: «الْقَاتِلُ لَا يَرِثُ»^(٣).

(١) انظر: «نيل الأوطار» (ج ٦ / ص ٣٠٣).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٩ / ٤٥٠).

(٣) أخرجه الترمذي في أبواب «الفرائض»، باب: «مَا جَاءَ فِي إِبْطَالِ مِيرَاثِ الْقَاتِلِ»، رقم [٢١٠٩]، وابن ماجه في كتاب «الديات»، باب: «الْقَاتِلُ لَا يَرِثُ»، رقم [٢٦٤٥]، قال الترمذي: «هذا حديث لا يصح ولا يعرف إلا من هذا الوجه، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، قد تركه بعض أهل الحديث، منهم أحمد بن حنبل، والعمل على هذا عند أهل العلم أن القاتل لا يرث، سواء كان القتل عمداً أو خطأ، وقال بعضهم: إذا كان القتل خطأ؛ فإنه يرث، وهو قول مالك». انتهى. والحديث قواه البيهقي في «سننه» (٦ / ٣٦٠ - ٣٦١) لما له من الشواهد.

والمانع الثالث: اختلاف الملة؛ والمراد به: أن يكون أحد المتوارثين مسلماً والآخر كافراً، فقد جاء النص: أنه لا توارث بين الكافر والمسلم؛ لحديث: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»^(١).

(ج) ما جاء في السنة العملية مفصلاً لما جاء مجملاً من آيات الفرائض والأحكام: وهذا النوع من السنة كثير، أشار الناظم إلى شيء منه، كالصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والجهاد، وسائر الأحكام.

ذلك أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى أمر بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة أمراً مجملاً حيث قال سُبْحَانَهُ: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣].

وقال -عز من قائل-: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥].

وغير هذين النصين كثير، جاء الأمر فيها مجملاً، وجاء التفصيل في السنة، لعدد ركعات الصلاة فرضاً وسُنَنًا، وبيان هيئاتها، وتحديد أوقاتها، وأماكن أدائها، وكيف تؤدى في السفر، والحضر، والخوف، والمطر، وغير ذلك من الأحكام التي جاءت بها أحاديث صحيحة صريحة.

وهكذا جاء التفصيل في السنة للأصناف التي يجب فيها الزكاة، ومقدار الأنصبة، وبيان ما يشترط له الحول، وما لا يشترط له، كل ذلك موضح أكمل توضيح في كتب الحديث وشروحها، ومثل ذلك الصيام، والحج، وهما ركنان من أركان الإسلام، جاء

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الفرائض»، باب: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»، رقم [٦٧٦٤]، ومسلم في أول كتاب «الفرائض» رقم [١٦١٤]، عن أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الأمر بكل واحد منهما في القرآن مجملًا، حيث قال الله تَعَالَى في شأن الصيام: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (١٨٣) أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿

[البقرة: ١٨٣ - ١٨٤]

وقال سُبحَانَهُ في شأن الحج: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [العنكبوت: ٩٧].

وجاء في السنة الكريمة تفاصيل الأحكام التي تتعلق بالصيام من حيث الصحة والبطلان، وما يترتب على القيام به من سعادة الدنيا، ونعيم الآخرة، وقد عقد أهل الحديث وأهل الفقه لأحكام هذا الركن ومسائله كتابًا يُسَمَّى: «كتاب الصيام»، كما جاءت السنة الكريمة مفصلةً أحكام الحج، التي تتعلق ببيان أركانه، وشروطه، وواجباته، وسننه، وعقد العلماء له كتابًا في مصنفاتهم يُسَمَّى: «كتاب الحج».

وهكذا جاءت السنة المطهّرة -الوحي الثاني- ببيان كثير من الأحكام التي جاءت مجملةً في مُحكمات القرآن، وذلك كمثّل مسائل النكاح والطلاق والعُدّة، وتحليل الطيّبات، وتحريم الخبائث، وغيرها، ممّا جاء مفصّلًا في السنة، بما لا يبقى معه إشكالٌ لطالب العلم، ويدرك ذلك بالتتبع له في مظانّه من كتب العلوم الشرعية ووسائلها الضرورية.

القسم الثالث من أقسام السنة، باعتبار علاقتها بالقرآن الكريم هو:

السنة التي وردت تحمل أحكامًا زائدةً على ما في القرآن الكريم، سواء كان ذلك من باب الواجبات التي سكت الكتاب عن إيجابها، وجاءت بها السنة، أو من باب

المُحَرَّمَاتُ الَّتِي سَكَتَ الْكِتَابُ عَنْ تَحْرِيمِهَا، وَنَطَقَتْ بِهِ السُّنَّةُ، وَقَدْ مَثَلَ الْأَصُولِيُّونَ
لِهَذَا الْقِسْمِ بِنُصُوصٍ مِنَ السُّنَّةِ:

منها: تحريمُ الحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَذَلِكَ فِيمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، مِنْ
حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ حُومِ
الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَعَنِ الْجَلَالَةِ، عَنْ رُكُوبِهَا، وَأَكْلِ لَحْمِهَا»^(١).

ومنها: تحريمُ كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ، وَكُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَذَلِكَ فِيمَا رَوَاهُ
مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ
ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَكُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ»^(٢).

ومنها: تحريمُ الْمُتَعَةِ، أَيْ: تَحْرِيمُ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ، وَذَلِكَ فِيمَا جَاءَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ»^(٣).

ومنها: تحريمُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَالْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا فِي النِّكَاحِ؛ وَذَلِكَ لِمَا ثَبَتَ فِي

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ «الْأَطْعِمَةِ»، بَاب: «فِي أَكْلِ لَحْمِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ»، رَقْم [٣٨١١]، وَالنَّسَائِيُّ
فِي كِتَابِ «الضَّحَايَا»، بَاب: «النَّهْيُ عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الْجَلَالَةِ»، رَقْم [٤٤٤٧]، عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
وَحَسَنَ إِسْنَادَهُ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٦٤٨/٩)، وَالْأَلْبَانِيُّ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (١٥٠/٨) تَحْتَ حَدِيثِ
رَقْم [٢٥٠٣].

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ «الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ»، بَاب: «تَحْرِيمُ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَكُلِّ ذِي مَخْلَبٍ
مِنَ الطَّيْرِ»، رَقْم [١٩٣٤]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ «الْأَطْعِمَةِ»، بَاب: «النَّهْيُ عَنْ أَكْلِ السَّبَاعِ»، رَقْم
[٣٨٠٣]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ «الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ»، بَاب: «إِبَاحَةُ أَكْلِ لَحْمِ الدَّجَاجِ»، رَقْم [٤٣٤٨]،
وَابْنُ مَاجَةٍ فِي كِتَابِ «الصَّيْدِ»، بَاب: «أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ»، رَقْم [٣٢٣٤].

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ «النِّكَاحِ»، بَاب: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ آخِرًا»، رَقْم
[٥١١٥]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ «النِّكَاحِ»، بَاب: «نِكَاحِ الْمُتَعَةِ، وَبَيَانَ أَنَّهُ أُبِيحَ، ثُمَّ نُسِخَ، ثُمَّ أُبِيحَ، ثُمَّ
نُسِخَ، وَاسْتَقَرَّ تَحْرِيمُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، رَقْم [١٤٠٧].

الصحيحين من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا»^(١).

وفي رواية ابن عباسٍ: «إِنَّكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ قَطَعْتُمْ أَرْحَامَكُمْ»^(٢).

ومنها: تحريمُ البيع قبل الشفعة؛ وذلك فيما رواه البخاري وغيره من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسِّمْ»^(٣).

وفي رواية لمسلم: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شِرْكَةٍ لَمْ تُقَسِّمْ، رُبْعَةً أَوْ حَائِطٍ، لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذِنَ شَرِيكَهُ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ، فَإِنْ بَاعَهُ وَلَمْ يُؤْذِنْهُ؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ»^(٤).

ومنها أيضاً: حكمُ ميراث الجدات؛ وذلك فيما روى عبد الرحمن بن يزيد مرسلًا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى ثَلَاثَ جَدَّاتِ الشُّدُسِ، اثْنَتَيْنِ مِنْ قِبَلِ الْأَبِ، وَوَاحِدَةً مِنْ قِبَلِ الْأُمِّ»^(٥)، وغير ذلك كثيرٌ يُعلم بالاستقراء.

(١) أخرجه البخاري في كتاب «النكاح»، باب: «لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا»، رقم [٥١٠٩]، ومسلم في كتاب «النكاح»، باب: «تَحْرِيمُ الْجُمُعِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا فِي النِّكَاحِ»، رقم [١٤٠٨].
(٢) رواه الطبراني [١١٩٣١]، وصححه ابن حبان [٤١١٦]. وفي ثبوته خلاف، انظر: «الضعيفة» للألباني (٦٨-٦٤/١٤).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب «البيوع»، باب: «بَيْعُ الْأَرْضِ وَالذُّورِ وَالْعُرُوضِ مُشَاعًا غَيْرَ مَقْسُومٍ»، رقم [٢٢١٤]، وأبو داود في كتاب «البيوع»، باب: «فِي الشُّفْعَةِ»، رقم [٣٥١٤]، والترمذي في أبواب «الأحكام»، باب: «مَا جَاءَ إِذَا خُذَّتِ الْخُدُودُ وَوَقَعَتِ السَّهَامُ فَلَا شُفْعَةَ»، رقم [١٣٧٠]، وابن ماجه في كتاب «الشفعة»، باب: «إِذَا وَقَعَتِ الْخُدُودُ فَلَا شُفْعَةَ»، رقم [٢٤٩٩].

(٤) أخرجه مسلم في كتاب «البيوع»، باب: «الشُّفْعَةُ»، رقم [١٦٠٨].

(٥) رواه الدارقطني في سننه (١٥٩/٥)، من طريق خارجة بن مصعب، عن منصور، عن إبراهيم النخعي، عن عبد الرحمن بن يزيد به، قال ابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق» (٤/٢٦٩-٢٧٠/٢٧٠).

والخلاصة: أن الكتاب والسنة متلازمان لا يفترقان، ومتفقان لا يختلفان، فالكتاب يوجبُ العمل بالسنة، كما في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [النحل: ٧].

والسنة تبينُ المِجْمَلَ من الكتاب، وتخصِّصُ العامَّ منه، وتقيّدُ المطلق، وأتت بأحكام زائدةٍ عليه، لولا مجيئُها لما تبَيَّنَت أمورٌ تدعو إلى تبيانها الحاجةُ البشرية والضرورة الشرعية، ولا يؤثرُ ذلك في كمال القرآن، فكلاهما من مشكاة واحدة، وقد أُطلق عليهما: الوحيان. فالحمد لله الذي آتَمَّ علينا بهما النعمة، وأكمل لنا بهما الدين، والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. اهـ.



أضواء السلف: «هذا مرسلٌ، وخارجة بن مصعب ضعَّفه ابن معين وغيره، وقال النسائي وغيره: متروكٌ. وهذا الحديث مشهور من مراسيل إبراهيم»، ثم قال: «وقال محمد بن نصر: جاءت الأخبار عن أصحاب النبي ﷺ وجماعة من التابعين أنَّهم ورَّثوا ثلاث جدَّات، مع الحديث المنقطع الذي روي عن النبي ﷺ أَنَّهُ ورَّث ثلاث جدَّات، ولا نعلم عن أحد من أصحاب النبي ﷺ خلاف ذلك، إلا ما رويناه عن سعد بن أبي وقَّاص مما لا يُثبت أهل المعرفة بالحديث إسناده».

فَضَّلَ

في لزوم الحجّة بخبر الواحد الثبّت

وَمِنْهُ أَحَادُ إِلَيْنَا أَثَرَا
وَتَابَتْ الْأَحَادِ يُوجِبُ الْعَمَلُ
عِنْدَ قِيَامِ مُوجِبِ التَّصْدِيقِ
بِهِ يَقُولُ كُلُّ أَهْلِ السُّنَّةِ
يَدْعُونَ فِي الْأَفَاقِ لِلرَّشَادِ
وَرُسُلُهُ إِلَى الْمُلُوكِ اعْتَبِرِ
بِهِمْ وَبَانَتْ لَهُمُ الْمَحَجَّةُ
فَانْصَرَفُوا قَوْرًا بِمُطْلَقِ النَّبَا
حِينَ آتَاهُمْ مُخْبِرٌ بِالْحَظَرِ
فِي خَبَرِ الْفَاسِقِ بِالتَّبَيُّنِ
يُؤْخَذُ بِالْقَبُولِ وَالْإِثْبَاتِ
إِلَّا التَّلَقِّيَ عَنْهُ بِالْقَبُولِ
وَمُخْبِرٌ عَنْهُ كَذَا فِي الْخَبَرِ
أَعْمُهَا التَّكْلِيفُ وَالْإِسْلَامُ
وَتَرَكْتُ تَدْلِيسَ أَخِي الْخِيَانَةَ
أَوْ عَدَمَ الْجَرَحِ وَخَبَرٌ وَثَّقَهُ
مَنْ غَيْرِ قَادِحٍ عَلَيْهِ اعْتَبِرَا
أَوْ عَنْهُ رَاوٍ مَا رَوَى عَمَّنْ يُرَدُّ

وَالْخَبَرَ أَعْلَمَ مِنْهُ مَا تَوَاتَرَا
فَذُو تَوَاتُرٍ بِهِ الْعِلْمُ حَصَلَ
بَلْ يُوجِبُ الْعِلْمُ عَلَى التَّحْقِيقِ
فَالْتَزَمَ الْقَوْلُ بِهِ فَإِنَّهُ
كَمْ أَرْسَلَ الرَّسُولُ مِنْ أَحَادٍ
مِثْلَ مُعَاذٍ وَعَلِيٍّ وَالْأَشْعَرِيِّ
وَأَلْزَمَ الْمُبَلِّغِينَ الْحُجَّةُ
وَخَبَرَ الْقَبْلَةَ فِي أَهْلِ قُبَا
وَيَادِرُوا الشَّرْبَ بِنَثْرِ الْخَمْرِ
وَأَمْرُ رِيَّانَا بِنَصِّ بَيْنِ
يُشْعِرُ أَنَّ خَبَرَ الْأَثْبَاتِ
بَلْ لَا سَبِيلَ لِاقْتِفَا الرَّسُولِ
وَاشْتَرَطُوا شَرَائِطًا فِي الْمُخْبِرِ
فَخَمْسَةٌ فِي أَوَّلِ تَمَامِ
عَدَالَةٍ وَالضَّبْطِ وَالْأَمَانَةِ
وَبِاخْتِبَارِ يُعْرِفُ الْعَدْلُ الثَّقَةَ
أَوْ اسْتِفَاضَ عِلْمُهُ وَاشْتَهَرَا
أَوْ عَمِلَ الْقَوْمُ بِمَا بِهِ انْفَرَدَ

وَشَرَطُ ثَانٍ عَدَمُ اسْتِحَالَتِهِ
وَلَا يَضُرُّ خُلْفُهُ الْقِيَّاسَ أَوْ
أَوْ كَوْنُ أَهْلِ الْبَيْتِ خَالِفُوهُ
أَوْ عَمَّتِ الْبَلَوَى بِهِ وَمَا اشْتَهَرَ
أَوْ افْتَضَى كَمَّارَةً أَوْ حَدًّا
أَوْ خَارِجًا فِي مَخْرَجِ الْأَمْثَالِ
وَالشَّرْطُ فِي ثَالِثِهَا التَّقْصِي
فَإِنْ يُرَدُّ حَدْفًا أَوْ اخْتِصَارًا
جَازِبِ شَرْطِ عَدَمِ الْإِخْلَالِ
وَأِنَّمَا يَصْلُحُ لِلْفَقِيهِ
وَمَنْ نَسِيَ اللَّفْظَ وَبِالْمَعْنَى قَطَعَ
وَإِنْ يُرَدُّ تَفْسِيرَ لَفْظٍ فَصَلَا
فَنَقُلْ عَدْلٌ تَامَ الضَّبْطُ اتَّصَلَ
هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَهُمْ مِنَ السُّنَنِ
كَأَلْهَمًا فِي عَمَلٍ بِهِ اشْتَرَكَ
فَكُلُّ مَا صِفَاتُ قُوَّةٍ أَشَدَّ
وَيُقْبَلُ الْمُرْسَلُ حَيْثُ اعْتُضِدَا
أَوْ عَمِلَ الصَّحْبُ بِمُقْتَضَاهُ
وَعَبَّرَ مَا يُقْبَلُ أَقْسَامُ تُعَدُّ
وَلِتَفَاصِيلِ بُحُوثِ الْخَبَرِ

وَنَقَضُ أَقْوَى مِنْهُ فِي دِلَالَتِهِ
كَوْنُ الْجَمَاهِيرِ خِلَافَهُ رَأَوُا
أَوْ سَاكِنُو يَثْرِبَ لَمْ يَقْضُوهُ
أَوْ قَوْلِ رَاوِيهِ بِخُلْفِهِ ظَهَرَ
أَوْ نَقْلُهُ زِيَادَةً قَدْ أَدَّى
الْكُلُّ لَا يَسُوغُ فِي الْإِعْلَالِ
وَحَافِظُ اللَّفْظِ يَجِي بِالنَّصِّ
وَأَخَذَ بَعْضُ الْخَبَرِ اقْتِصَارًا
وَكَوْنُ مَا يَحْدِفُ ذَا اسْتِقْلَالٍ
كَي لَا يُحِيلَ أَيُّ مَعْنَى فِيهِ
فَالْحُكْمُ فَلْيُؤَدِّهِ كَي يُتَّبَعَ
مَقُولُهُ مِنْ لَفْظٍ مَرْفُوعٍ عَلَا
عَنْ مِثْلِهِ وَلَمْ يَشُدَّ أَوْ يُعَلَّ
فَإِنْ يَخْفُ الضَّبْطُ فَالْقِسْمُ الْحَسَنُ
وَهِيَ عَلَى مَرَاتِبَ بِدُونِ شَكٍّ
فِيهِ فَمِنْ سِوَاهُ أَعْلَى وَأَسَدُّ
أَوْ عَنْ سِوَى مُرْسَلِهِ قَدْ أُسْنِدَا
أَوْ قَوْلُ جُمُهورٍ وَلَا سِوَاهُ
فَرُدَّ مَا شَرَطُ قَبُولٍ قَدْ فَقَدَ
عِلْمٌ بِهَا يَخْتَصُّ فَلْيُعْتَبَرِ

وَبَحَثُ سُنَّةٍ عَلَى التَّحْرِيرِ فِي الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ وَفِي التَّقْرِيرِ
وَالْبَحْثُ فِي الْأَقْوَالِ فَلْيُقَدِّمُ مُشْتَرَكًا مَعَ الْكِتَابِ الْمُحْكَمِ
إِذْ سَابِقُ الْأَنْوَاعِ فِي الْكِتَابِ فِي سُنَّةٍ تَجْرِي بِلاَ ارْتِيَابِ

قوله:

وَالْخَبَرُ اعْلَمَ مِنْهُ مَا تَوَاتَرَا وَمِنْهُ أَحَادٌ إِلَيْنَا أَثَرَا
فَدُو تَوَاتُرٍ بِهِ الْعِلْمُ حَصَلَ وَثَابِتُ الْأَحَادِ يُوجِبُ الْعَمَلَ

الخبرُ في اللغة: هو النبأ، وجمعه: أخبار، وهو باعتبار الثبوت ينقسم إلى

قسمين:

الأول: المتواتر؛ وهو في اللغة: المتتابع، وإن شئت فقل: هو مجيء الواحد بعد الواحد بفترة بينهما، قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾ [الأنعام: ٤٤].

وفي الاصطلاح: هو رواية عدد كثيرٍ أحالت العادة تواطؤهم على الكذب، روى ذلك عن مثلهم فأكثر - لا أقل -، من الابتداء إلى الانتهاء، وكان مستند انتهاءهم الحسن - الأمر المشاهد، أو المسموع - لا ما اقتضاه العقل الصرف، وانضاف إلى ذلك أن يصحب خبرهم إفادة العلم لسامعه، وحكمه: إفادة العلم اليقيني الضروري من غير نظر، وهو قسمان:

(أ) متواتر لفظاً ومعنى: وهو قليلٌ في السنة، مثاله: حديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(١)، فإنه قد رواه عدد كثيرٌ من الصحابة، منهم العشرة المبشرون بالجنة^(٢) بهذا اللفظ.

(١) وهو مخرج في الصحيح من رواية: علي بن أبي طالب والزيبر بن العوام وأنس بن مالك وسلمة بن الأكوع وأبي هريرة والمغيرة بن شعبة وعبد الله بن عمرو وأبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٢) وهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وطلحة، والزيبر.

أَمَّا بِالْمَعْنَى؛ فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَ عَنْ مَائَتَيْنِ مِنَ الصَّحَابَةِ^(١)، وَيَلِيهِ فِي الْكَثْرَةِ حَدِيثُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ^(٢)، وَيَلِيهَا حَدِيثُ: «نَضَّرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا». الْحَدِيثُ^(٣).

(ب) وَمَتَوَاتَرٌ مَعْنَى فَقَطْ: وَهُوَ كَثِيرٌ فِي السَّنَةِ، وَيُمَثِّلُ لَهَا بِأَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ، مِنْهَا حَدِيثُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الدُّعَاءِ^(٤)، وَحَدِيثُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ^(٥)، وَحَدِيثُ نُزُولِ الْقُرْآنِ

= ابن العوام، وسعيد بن زيد، وأبو عبيدة عامر بن الجراح.

(١) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص ٢٦٩)، «شرح التبصرة والتذكرة» للعراقي (٢/ ٨١-٨٢)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٤/ ١٦-١٧)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (٢/ ٦٢٧-٦٢٩)، و«نظم المتناثر» للكتاني، ص: (٢٨ - ٣٢).

(٢) وهو مخرج في الصحيح من رواية: ابن عمر ومالك بن الحويرث وأبي حميد الساعدي ووائل بن حجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

انظر: «تحفة الطالب» لابن كثير، ص: (١٩٠-١٩٢)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٨٣)، و«فتح الباري» (١/ ٢٠٣)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٩-٢٠)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٦٣٠)، و«نظم المتناثر»، ص: (٨٥ - ٨٧).

(٣) انظر: «تدريب الراوي» (٢/ ٦٣٠)، و«توجيه النظر» لطاهر الجزائري (١/ ١٣٨-أبو غدة)، و«نظم المتناثر»، ص: (٣٣ - ٣٤).

(٤) وهو مخرج في الصحيح من رواية: أنس بن مالك وأبي موسى وأبي حميد الساعدي وعائشة وابن عمر وابن عمرو وعبد الرحمن بن سمرة وجابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. انظر: «تدريب الراوي» (٢/ ٦٣١)، و«توجيه النظر» (١/ ١٣٨)، و«نظم المتناثر»، ص: (١٧٦ - ١٧٧).

(٥) وهو مخرج في الصحيح من رواية: المغيرة بن شعبة وسعد بن أبي وقاص وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعمرو بن أمية الضمري وجريز بن عبد الله وحذيفة وبلال وبريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٨٢-٨٣)، و«فتح الباري» (١/ ٢٠٣) و(١/ ٣٠٦)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٨-١٩)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٦٣٠)، و«نظم المتناثر»، ص: (٦٠ - ٦٣).

على سبعة أحرف^(١)، وأحاديث الخوض^(٢)، والشفاعة^(٣)، وأحاديث الفتن^(٤)، وانشقاق القمر^(٥)، وغيرها كثير.

والثاني: الأحاد؛ وهو لغة: جمع أحد بمعنى: واحد، والواحد هو الفرد.
واصطلاحاً: هو ما كانت طرقة محصورة لم تبلغ حد التواتر.

(١) وهو مخرج في الصحيح من رواية: عمر وابن عباس وأبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. انظر: «الغاية شرح في شرح الهداية» للسخاوي (ص ١٣٩-١٤٠ / أبو عاتش)، و«تدريب الراوي» (٢ / ٦٣٠)، و«اليواقيت والدرر» للمناوي (١ / ٢٦٤-الرشد)، و«نظم المتناثر»، ص: (١٧٣ - ١٧٤).

(٢) وهي مخرجة في الصحيح من رواية: أبي هريرة وعقبة بن عامر وأنس وأسيد بن حضير وعبد الله ابن زيد وابن مسعود وابن عمر وابن عمرو وسهل بن سعد وأبي سعيد وجندب وحارثة بن وهب والمستورد بن شداد وحذيفة وجابر بن سمرة وأبي ذر وثوبان وعائشة وأم سلمة وأسما بنت أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

انظر: «التقييد والإيضاح» للعراقي (ص ٢٧٢-الكتبي)، و«فتح الباري» (١١ / ٤٦٨-٤٦٩)، و«فتح المغيث» (٤ / ٢٢)، و«تدريب الراوي» (٢ / ٦٣٠)، و«نظم المتناثر» ص: (٢٣٦ - ٢٣٨).

(٣) وهو مخرج في الصحيح من رواية: أبي سعيد الخدري وجابر وأبي هريرة وأنس وعبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. انظر: «الاستذكار» لابن عبد البر (٢ / ٥٢٠ - سالم محمد ومحمد معوض)، و«شرح مسلم» للنووي (٣ / ٣٥)، و«مجموع فتاوى» ابن تيمية (٢٤ / ٣٠٧)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ص ٢٧٢-الكتبي)، و«فتح المغيث» (٤ / ٢٢)، و«نظم المتناثر» ص: [٢٣٣].

(٤) في الصحيحين من ذلك جملة وافرة: انظر: كتاب «الفتن»، من «صحيح البخاري»، الأحاديث (٧٠٤٨-٧١٣٦)، وكتاب «الفتن من صحيح مسلم»، الأحاديث (٢٨٨٠ - ٢٩٥٥).

وانظر: «النهاية في الفتن والملاحم» للحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ، و«نظم المتناثر»، ص: (٢٢٥-٢٣١).

(٥) وهو مخرج في الصحيح من رواية ابن عمر وابن مسعود وابن عباس وأنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. انظر: «الشفاء» للقاظمي عياض (١ / ٤٩٥ و ٥٤٣-٥٤٧ / الفيحاء)، و«تفسير ابن كثير» (٧ / ٤٧٢)، و«البداية والنهاية» له (٤ / ٢٩٣-٣٠٤)، و«البحر المحيط» للزركشي (٦ / ١٢٥)، و«ألفية السيرة» للعراقي (ص ٥٩-المنهاج)، و«التقرير والتحبير» لابن أمير حاج (٢ / ٢٩٨)، و«فتح المغيث» (٤ / ٢٣)، «نظم المتناثر»، ص: (٢١١ - ٢١٢).

وأقسامه باعتبار طرقه ثلاثة: الأول: مشهور؛ وهو ما جاء من ثلاث طرق فصاعداً إلى حد التواتر، وينقسم باعتبار موضع الشهرة من السند إلى قسمين:

(أ) قسم تكون الشهرة في جميع سنده، من أوله إلى آخره، ويقال له حينئذ: المستفيض، ويُمثل له بحديث النهي عن استقبال القبلة واستدبارها في قضاء الحاجة^(١)، فإنه مروي عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ في عامة الأصول^(٢).

(ب) وقسم تطرأ عليه الشهرة في أثناء السند عند أحد رواته، كحديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه في الصحيحين وغيرهما: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(٣) الحديث.

فإن أول إسناده فرد، تفرد به يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص الليثي، عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، الحديث... وليس له طريق يصح غير هذا، كما ذكر ذلك ابن المديني رحمه الله، ثم رواه عن الأنصاري عدد كثير^(٤).

(١) وهو مخرج في الصحيح عن أبي أيوب وأبي هريرة وسلمان رضى الله عنه.

(٢) انظر: «دليل أرباب الفلاح» للعلامة حافظ الحكمي، ص: (٤٩-٥٠)، تحقيق: خالد الرادادي.

(٣) أخرجه البخاري في «بدء الوحي»، باب: «كيف كان بدء الوحي»، رقم [١]، وفي كتاب «الإيمان»، باب: «ما جاء إن الأعمال بالنية والحسبة»، رقم [٥٤] وفي مواضع أخرى، ومسلم في كتاب «الإمارة»، باب قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»، رقم [١٩٠٧]، وأبو داود في كتاب «الطلاق»، باب: «فِيمَا عُنِيَ بِهِ الطَّلَاقُ وَالنِّيَّاتُ»، رقم [٢٢٠١]، والنسائي في كتاب «الطهارة»، باب: «النية في الوضوء»، رقم [٧٥]، والترمذي في أبواب «فضائل الجهاد»، باب: «مَا جَاءَ فِيمَنْ يُقَاتِلُ رِيَاءً وَلِلدُّنْيَا»، رقم [١٦٤٧]، وابن ماجه في كتاب «الزهد»، باب: «النية»، رقم [٤٢٢٧].

(٤) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح، ص: [٧٧]، و«جامع العلوم والحكم» لابن رجب (١/٥٩-٦٠)، و«فتح الباري» (١/١١-١٢)، و«منتهى الآمال شرح حديث: إنما الأعمال للسيوطي، ص: [٢٣]، و«دليل أرباب الفلاح»، ص: [٥١].

وينقسم أيضاً باعتبار شهرته عند الناس إلى ثلاثة أقسام:

(أ) مشهورٌ عند المحدثين وغيرهم: كحديث: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ»^(١).

(ب) مشهورٌ عند المحدثين خاصةً: كحديث أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ يَدْعُو عَلَى رِجْلِ وَذَكَوَانَ^(٢)، المحدث.

فهذا الحديث اتَّفَقَ عليه الشيخان، من رواية سليمان التيمي، عن أبي مجلز، عن أنس، ورواه عن أنس جماعةٌ كثيرٌ غير أبي مجلز، ثُمَّ عنه جماعة غير التيمي، ثُمَّ اشتهر بين المحدثين، أما غيرُ المحدثين فاستغربه؛ لأنَّ الغالب رواية التيمي عن أنس بلا واسطة، وهذا بواسطة^(٣).

(ج) ومشهورٌ على ألسنة العامة، ولو لم يكن له إسنادٌ، كخبر: «حُبُّ الْوَطَنِ مِنَ الْإِيمَانِ»^(٤).

القسم الثاني: العزيز؛ وهو ما جاء من طريقين فقط، بالألأ يرويه أَقَلُّ من اثنين، عن أَقَلِّ من اثنين، ومثَّل له علماء المصطلح بما رواه الشَّيْخَانِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، والبخاريُّ

(١) هو مخرج في الصحيح من رواية عبد الله بن عمرو وأبي موسى وجابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «الوتر»، باب: «الْقُنُوتُ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَهُ»، رقم [١٠٠٣]، ومسلم في كتاب «المساجد ومواضع الصلاة»، باب: «اسْتِحْبَابُ الْقُنُوتِ فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ إِذَا نَزَلَتْ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةً»، رقم [٦٧٧].

(٣) انظر: «علوم الحديث»، ص: (٢٦٦ - ٢٦٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٨٠ - ٨١)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٤ - ١٥)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٦٢٣)، و«دليل أرباب الفلاح»، ص: [٥١].

(٤) أورده الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (١/ ١١٠) رقم [٣٦]. وانظر: «دليل أرباب الفلاح»، ص: [٥٢].

مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ، وَوَالِدِهِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»^(١).

حيث رواه عن أنس: قتادة، وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة: شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز: إسماعيل بن عُلَيَّة، وعبد الوارث، ورواه عن كلِّ جماعة^(٢).

القسم الثالث: الضر؛ وهو ما جاء من طريق واحدة، ومثّلوا له بحديث عمر بن الخطاب: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(٣). قبل أن يصل إلى يحيى بن سعيد^(٤).

ثمَّ إنَّ ما صَحَّ من الآحاد بجميع أقسامه هو حجة، ويوجب العمل، ولو لم يأت إلا من طريق واحد، وهذا باتفاق العلماء من عصر التابعين إلى يومنا هذا.

قوله:

بَلْ يُوجِبُ الْعِلْمُ عَلَى التَّحْقِيقِ عِنْدَ قِيَامِ مُوجِبِ التَّصَدِيقِ
فَالْتَزَمَ الْقَوْلُ بِهِ فَإِنَّهُ بِهِ يَقُولُ كُلُّ أَهْلِ السُّنَّةِ

يشير الناظم بقوله: «بَلْ يُوجِبُ الْعِلْمُ عَلَى التَّحْقِيقِ...» إلخ. إلى الخلاف في خبر

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الإيمان»، باب: «حُبُّ الرَّسُولِ ﷺ مِنَ الْإِيمَانِ»، رقم [١٥]، وأخرجه مسلم في كتاب «الإيمان»، باب: «وُجُوبُ مَحَبَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَكْثَرَ مِنَ الْأَهْلِ وَالْوَلَدِ، وَالْوَالِدِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»، رقم [٤٤]، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ورواه البخاري في كتاب «الإيمان»، باب: «حُبُّ الرَّسُولِ ﷺ مِنَ الْإِيمَانِ»، رقم [١٤]، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: «نزهة النظر» لابن حجر (ص ٥٤ - الرحلي)، و«فتح المغيث» (٩ / ٤)، و«تدريب الراوي» (٢ / ٦٣٣)، و«دليل أرباب الفلاح»، ص: [٥١].

(٣) سبق تخريجه، ص: [٢٤٢].

(٤) انظر: «علوم الحديث»، ص: [٢٧١]، و«التقييد والإيضاح»، ص: [٢٧٣]، و«فتح المغيث» (٤ / ١٢)، و«الغاية في شرح الهداية»، ص: [١٤١]، و«دليل أرباب الفلاح»، ص: (٥٣ - ٥٤).

الآحاد: هل يفيد العلم، ويُقْطَعُ بصدقه، أم أنَّه يفيد الظنَّ المحتمل للخطأ، ورَجَّح أنه يفيد العلم اليقينيَّ، وذلك إذا احتقَّتْ به القرائنُ الموجبة لإفادته ذلك.

كما يشير بقوله: «وَالْتَزِمِ الْقَوْلَ بِهِ...» إلخ البيت، إلى أنه يجب العملُ به، إذا توافرت شروطُه المتعلقةُ بسنده ومنتنه، وراويه حفظًا ودراية، وستأتي في موضعها، وهذا هو قولُ أهل السنة والجماعة، خلافًا لمن يَرُدُّ الاحتجاج به في بعض الأحكام، كباب الأسماء والصفات ونحوه.

قوله:

يَدْعُونَ فِي الْأَفَاقِ لِلرَّشَادِ	كَمْ أَرْسَلَ الرُّسُولُ مِنْ أَحَادٍ
وَرُسُلُهُ إِلَى الْمُلُوكِ اعْتَبِرْ	مِثْلَ مُعَاذٍ وَعَلِيٍّ وَالْأَشْعَرِيِّ
بِهِمْ وَبَانَتْ لَهُمُ الْمَحَجَّةُ	وَالْتَزَمَ الْمُبْلَغِينَ الْحُجَّةُ

هذه أمثلةٌ أوردتها النازم؛ للاستدلال بما صحَّ منها على وجوب العمل بأحاديث الآحاد، وبالأخصَّ على وجوب العمل بخبر الواحد في الأحكام والعقيدة، على حدِّ سواء، فذكر بعثه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لمعاذٍ، وعليٍّ، وأبي موسى الأشعري، وذلك أن النَّبِيَّ ﷺ عند انصرافه من تبوك، بعث أبا موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى اليمن داعيًا إلى الإسلام، ومُعَلِّمًا لهم بأحكامه، وحقوقه، ومكِّمًا له، ثُمَّ بعث مُعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى اليمن كذلك، ووصَّاه قائلاً له: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتَرَدُّ إِلَى فُقَرَائِهِمْ»^(١) الْمَدَائِدُ.

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الغازي»، باب: «بَعَثَ أَبِي مُوسَى، وَمُعَاذٌ إِلَى الْيَمَنِ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ»، رقم

وكانت بعثة الثلاثة بعثة ميمونة مباركة، وكانت وصاياهم وصايا غالية ثمينة، تلقاها الجميع بمن زكاه ربه بقوله الحق: ﴿وَمَا يَطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾

[النجم: ٣ - ٤]

ثم بعد ذلك أرسل علياً رضي الله عنه، ووافاه بمكة في حجة الوداع محرماً بها أحرم به النبي ﷺ، كما في حديث جابر بن عبد الله الطويل^(١)، وغير هؤلاء كثير، بعثهم الهادي البشير إلى أقطار المعمورة، فتحقق على أيديهم خير كثير، من هؤلاء:

١- وحيه بن خليفة الكلبي، بعثه النبي ﷺ إلى قيصر ملك الروم، واسمه هرقل، وهم بالإسلام؛ لكنه لم يفعل؛ مخافة أن يسلب الملك، فآثر العاجلة على الآجلة^(٢).

٢- ومنهم: عبد الله بن حذافة السهمي، بعثه النبي ﷺ إلى كسرى، واسمه أبرويز بن أنوشروان، وكتب إليه النبي ﷺ كتاباً، فمزقه كسرى^(٣)، فقال النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ مَزَّقْ مُلْكَهُ»^(٤)، فمزق الله ملكه وملك قومه.

⁼ [٤٣٤٧]، ومسلم في كتاب «الإيمان»، باب «الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام»، رقم [١٩].
(١) أخرجه مسلم في كتاب «الحج»، باب: «حجة النبي ﷺ»، رقم [١٢١٨]. ورواه البخاري في كتاب «الحج»، باب: «تقصي الحائض المتأسك كلها إلا الطواف بالبيت»، رقم [١٦٥١]، ومسلم في كتاب «الحج»، باب «بيان وجوه الإحرام»، رقم [١٢١٦]، عن جابر مختصراً.
(٢) أخرجه قسته البخاري في «بدء الوحي»، باب: «بدء الوحي»، رقم [٧]، ومسلم في كتاب «الجهاد والسير»، رقم [١٧٧٣]، عن ابن عباس رضي الله عنهما.
(٣) أخرجه البخاري في كتاب «المغازي»، باب: «كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وقصر»، رقم [٤٤٢٤]، وفي كتاب «الآحاد»، باب: «ما كان يبعث النبي ﷺ من الأمراء والرسل واحداً بعد واحد»، رقم [٧٢٦٤].

(٤) رواه الطبري في «تاريخه» (١٣٣ / ٢) عن أبي سلمة بن عبد الرحمن مرسلًا.

٣- ومنهم: حاطبُ بنُ أبي بلتعة، بعثه النبي ﷺ إلى المقوقس، واسمه جُريج بنُ ميناء، ملك الإسكندرية، عظيم القبط، فقال معروفًا، ولم يُسلم، وأهدى للنبي ﷺ مارية، وهدايا ثمينة واسعة، ولكنه لم يُسلم، حتَّى أن النبي ﷺ قال في حقّه: «ضَنَّ الْخَبِيثُ بِمُلْكِهِ، وَلَا بَقَاءَ لِمُلْكِهِ» (١) (٢).

٤- وبعث عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في السنة الثامنة إلى جيفر وعبد الله ابني الجلندي الأزديين بعمان، فأسلما، وصدّقا، وخليًا بين عمرو وبين الصدقة، والحكم فيما بينهم، فلم يزل بينهم حتَّى بلغته وفاة الرسول ﷺ (٣).

٥- وبعث العلاء بن الحضرمي إلى المنذر بن ساوى العبدى، ملك البحرين، قبل منصرفه من الجعرانة، وقيل: قبل الفتح، فأسلم وصدّق (٤).

٦- وبعث جرير بن عبد الله البجلي إلى ذي الكلاع الحميري وذي عمرو، يدعوهما إلى الإسلام، فأسلما، وتوفي الرسول ﷺ وجرير عندهم (٥)، وغير هؤلاء كثير ممن قامت بدعوتهم الحجّة النيرة، وبانت لهم المحجة الواضحة، التي يتعيّن سلوكها، ويحرم الزيغ عنها، ومن زاغ عنها فهو من الهالكين، كما بيّن سيّد الأنبياء، وأشرف المرسلين.

⁼ ورواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/ ٢٦٠ - صادر) عن الواقدي بأسانيده موصولاً. وأخرجه البخاري في كتاب «الغازي»، باب: «كِتَابُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى كِسْرَى وَقَيْصَرَ»، رقم [٤٤٢٤]، عن سعيد بن المسيب مرسلًا بمعناه. وانظر: «زاد المعاد» لابن قيم الجوزية (١/ ١١٧-١١٨).

(١) رواه ابن سعد في «الطبقات» (١/ ٢٦٠) عن الواقدي بأسانيده به.

(٢) «زاد المعاد» (١/ ١١٨).

(٣) انظر: «زاد المعاد» (١/ ١١٩) و(٣/ ٦٠٥-٦٠٧).

(٤) انظر: «زاد المعاد» (١/ ١١٩) و(٣/ ٦٠٤-٦٠٥).

(٥) أخرج قصته البخاري في كتاب «الغازي»، باب: «ذَهَابِ جَرِيرٍ إِلَى الْيَمَنِ»، رقم [٤٣٥٩].

وانظر: «زاد المعاد» (١/ ١١٩).

هذا هو النوع الأول من الأدلة، التي تدلُّ بجلاء على وجوب العمل بخبر الواحد خصوصًا، وخبر الآحاد عمومًا عند توفر الشروط وانتفاء الموانع، لا فرق في ذلك بين أصول الدين وفروعه، وبعبارة أخرى: لا فرق بين الأحكام العملية والعقيدة، ومن فرق فقد خصَّص، وهذا فاسد، كما كان له صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمراء على الأقاليم، وعُمَّالٌ يبعثهم على الصدقة، وكلُّهم فردًا فردًا، دعاة إلى الإسلام، ويبلغون الناس ما يجب عليهم من تعاليم دينهم، فمنهم من ينتفع، ومنهم من تقوم عليه الحجة.

قوله:

وَحَبَرُ الْقِبْلَةِ فِي أَهْلِ قُبَا فَانْصَرَفُوا فَوْرًا بِمُطْلَقِ النَّبَا

هذا هو النوع الثاني من الأدلة على وجوب العمل بما صحَّ من خبر الواحد خصوصًا، وخبر الآحاد عمومًا في جميع أبواب الأحكام في العقيدة وغيرها، وحقيقة هذا الخبر هو ما جاء في الصحيحين من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «بَيْنَا النَّاسُ بِقُبَاءٍ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنٌ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ، فَاسْتَقْبَلُوهَا، وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ»^(١). متفق عليه.

قوله:

وَيَادَرُوا الشَّرْبَ بِنَثْرِ الْخَمْرِ حِينَ آتَاهُمْ مُخِيرٌ بِالْحَظَرِ

الإخبار بقوله: «وَيَادَرُوا» أي: الصحابة.

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الصلاة»، باب: «مَا جَاءَ فِي الْقِبْلَةِ، وَمَنْ لَمْ يَرَ الْإِعَادَةَ عَلَى مَنْ سَهَا، فَصَلَّى إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ»، رقم [٤٠٣]، ومسلم في كتاب «المساجد ومواضع الصلاة»، باب «تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة»، رقم [٥٢٦].

والمراد بالشُّرب - بالكسر - : الحظُّ من المشروب.

والمراد بالخمير لغةً: التغطية.

واصطلاحاً: كلُّ ما خامر العقل وغطاه.

والمراد بالمخبر: مُنادي رسولِ الله ﷺ.

والحظر: المحرَّم، وهذا النوع الثالث من الأدلَّة على وجوب العمل بما صحَّ من خبر الواحد خصوصاً، وخبر الآحاد عموماً، وأنه حجَّةٌ مُلْزِمَةٌ، والقصَّةُ المشار إليها في البيت هي ما رواه الشيخان من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنْتُ سَاقِي الْقَوْمِ فِي مَنْزِلِ أَبِي طَلْحَةَ، فَكَانَ خَمْرُهُمْ يَوْمَئِذٍ الْفَضِيخَ^(١)، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُنَادِيًا يُنَادِي: أَلَا إِنَّ الْخَمْرَ حُرِّمَتْ. قَالَ: فَقَالَ لِي أَبُو طَلْحَةَ: أَخْرِجْ فَأَهْرِقْهَا، فَخَرَجْتُ فَأَهْرِقْتُهَا، فَجَرَتْ فِي سِكَكِ الْمَدِينَةِ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: قَدْ قُتِلَ قَوْمٌ وَهِيَ فِي بُطُونِهِمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَءَامَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٩٣]»^(٢).

وفي رواية^(٣): قَالَ أَنَسٌ: «كُنْتُ أَنَا أَسْقِي أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ، وَأَبَا طَلْحَةَ، وَأَبِي ابْنِ كَعْبٍ شَرَابًا مِنْ فَضِيخٍ زَهُوٍ^(٤) وَتَمْرٍ، فَأَتَاهُمْ آتٍ، فَقَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ، فَقَالَ

(١) الفضِيخ: هو شراب يُتَخَذُ مِنَ الْبُسْرِ - وهو درجةٌ بَيْنَ الْبَلَحِ وَالرُّطَبِ - ، أَوْ اتِّخَاذَهُ مِنَ الْبُرِّ وَالتَّمْرِ.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «المظالم والغصب»، باب: «صَبَّ الْخَمْرِ فِي الطَّرِيقِ»، رقم [٢٤٦٤]، ومسلم في كتاب «الأشربة»، باب: «تحريم الخمر وبيان أنها تكون من عصير العنب»، رقم [١٩٨٠].

(٣) للبخاري في كتاب «الأشربة»، باب: «نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَهِيَ مِنَ الْبُسْرِ وَالتَّمْرِ»، رقم [٥٥٨٢]، ومسلم في كتاب «الأشربة»، باب: «تحريم الخمر وبيان أنها تكون من عصير العنب»، رقم [١٩٨٠]، واللفظ له.

(٤) الزهو: هو الرُّطَبُ إِذَا أَحْمَرَ وَاصْفَرَ.

أَبُو طَلْحَةَ: قُمَ إِلَى هَذِهِ الْجُرَّةِ فَاكْسِرْهَا، فَقُمْتُ إِلَى مِهْرَاسٍ^(١) لَنَا فَضَرَبْتُهَا بِأَسْفَلِهِ حَتَّى انْكَسَرَتْ».

قوله:

وَأَمْرُ رَبِّنَا بِنَصِّ بَيْنٍ فِي خَبَرِ الْفَاسِقِ بِالتَّبَيِّنِ
يُشْعِرُ أَنَّ خَبَرَ الْأَثْبَاتِ يُؤْخَذُ بِالْقَبُولِ وَالْإِثْبَاتِ
بَلْ لَا سَبِيلَ لِاقْتِضَا الرَّسُولِ إِلَّا التَّلَقِّيَ عَنْهُ بِالْقَبُولِ

النص: ما رُفِعَ إِلَى قَائِلِهِ؛ مِنْ آيَةٍ، أَوْ حَدِيثٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

البين: هو الظاهر الواضح.

الفاسيق: هو الخارج عن طاعة ربه، سواء كان خروجاً كلياً؛ كالكافر كفراً أكبر، والمشرِك شرّاً أكبر، والمنافق نفاقاً اعتقاديّاً، أو جزئياً؛ كالواقع في المعاصي دون الشرك الأكبر والنفاق الأكبر والكفر الأكبر.

التبين: الظهور والوضوح. يُشْعِرُ: بمعنى: يُعْلِمُ.

والاثبات: جمع: ثابت وثبت، وهو ثابت القلب والقول والعمل.

وهذه الأبيات الثلاثة تُرشد إلى آية كريمة، وهي قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكَ مُنَافِقٌ بِنِيٍّ فَتَبَيَّنْ أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِمِجَالِهِمْ فَتُصِيبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ فِي معناها: «يَأْمُرُ تَحَاكِيَّ بِالتَّبَيُّنِ فِي خَبَرِ الْفَاسِقِ، لِيُحْتَاطَ لَهُ؛ لئَلَّا يُحْكَمَ بِقَوْلِهِ، فَيَكُونَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ كَاذِبًا أَوْ مُحْطًا، فَيَكُونَ الْحَاكِمُ بِقَوْلِهِ قَدْ اقْتَفَى وِراءَهُ، وَقَدْ نَهَى اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ اتِّبَاعِ سَبِيلِ الْمَفْسِدِينَ.

(١) المهراس: هو الحجر الذي يُشال؛ ليعرف به شدة الرجال.

ومن هاهنا امتنع طوائف من العلماء من قبول رواية مجهول الحال؛ لاحتمال فسقه في نفس الأمر، وقبلها آخرون؛ لأننا إنما أمرنا بالتثبت عند خبر الفاسق، وهذا ليس بمحقق الفسق؛ لأنه مجهول الحال^(١).

وقد ذكر ابن كثير عن كثير من المفسرين أن هذه الآية نزلت في الوليد بن عقبة بن أبي معيط، حين بعثه رسول الله ﷺ على صدقات بني المصطلق، وهو الحارث بن أبي ضرار والد جويرية بنت الحارث أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وقال: روى الإمام أحمد^(٢) عن دينار أنه سمع الحارث بن أبي ضرار الخزاعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: «قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ فَدَعَانِي إِلَى الْإِسْلَامِ فَدَخَلْتُ فِيهِ، وَأَقْرَرْتُ بِهِ، وَدَعَانِي إِلَى الزَّكَاةِ، فَأَقْرَرْتُ بِهَا، وَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرْجِعْ إِلَيْهِمْ فَأَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَأَدَاءِ الزَّكَاةِ، فَمَنْ اسْتَجَابَ لِي جَمَعْتُ زَكَاتَهُ، وَتُرْسِلُ إِلَيَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ رَسُولًا إِبَّانَ كَذَا وَكَذَا لِيَأْتِيكَ بِمَا جَمَعْتُ مِنَ الزَّكَاةِ، فَلَمَّا جَمَعَ الْحَارِثُ الزَّكَاةَ مِمَّنْ اسْتَجَابَ لَهُ، وَبَلَغَ الْإِبَّانُ الَّذِي أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهِ احْتِسَبَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ وَلَمْ يَأْتِهِ، وَظَنَّ الْحَارِثُ أَنَّهُ قَدْ حَدَثَ فِيهِ سَخَطٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ، فَدَعَا بِسَادَاتِ قَوْمِهِ، فَقَالَ لَهُمْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ وَقَّتَ لِي وَقْتًا يُرْسِلُ إِلَيَّ رَسُولَهُ؛ لِيَقْبِضَ مَا كَانَ عِنْدِي مِنَ الزَّكَاةِ، وَلَيْسَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْخُلْفُ، وَلَا أَرَى حَبَسَ رَسُولَهُ إِلَّا مِنْ سَخَطِهِ، فَانْطَلِقُوا بِنَا نَأْتِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْوَلِيدَ بْنَ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ إِلَى الْحَارِثِ، لِيَقْبِضَ مَا كَانَ عِنْدَهُ مِمَّا جَمَعَ مِنَ الزَّكَاةِ.

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٧/ ٣٧٠).

(٢) في مسنده [١٨٤٥٩]، وقال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ٢٣٤) [٣٠٨٨]: «إسناده صحيح».

فَلَمَّا أَنْ سَارَ الْوَلِيدُ حَتَّى بَلَغَ بَعْضَ الطَّرِيقِ فَرَّقَ - أَيْ: خَافَ - فَرَجَعَ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ الْحَارِثَ قَدْ مَنَعَنِي الزَّكَاةَ، وَأَرَادَ قَتْلِي، فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَبَعَثَ الْبُعْثَ إِلَى الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَأَقْبَلَ الْحَارِثُ بِأَصْحَابِهِ حَتَّى إِذَا اسْتَقْبَلَ الْبُعْثَ وَفَصَلَ عَنِ الْمَدِينَةِ، لَقِيَهُمُ الْحَارِثُ، فَقَالُوا: هَذَا الْحَارِثُ، فَلَمَّا غَشِيَهُمْ، قَالَ هُمْ: إِلَى مَنْ بُعِثْتُمْ؟ قَالُوا: إِلَيْكَ. قَالَ: وَلِمَ؟ قَالُوا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ إِلَيْكَ الْوَلِيدَ بْنَ عُقْبَةَ، فَزَعَمَ أَنَّكَ مَنَعْتَهُ الزَّكَاةَ وَأَرَدْتَ قَتْلَهُ، قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا، وَالَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ، مَا رَأَيْتُهُ بَتَّةً، وَلَا أَتَانِي.

فَلَمَّا دَخَلَ الْحَارِثُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: مَنَعْتَ الزَّكَاةَ، وَأَرَدْتَ قَتْلَ رَسُولِي؟ قَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا رَأَيْتُهُ، وَلَا أَتَانِي، وَمَا أَقْبَلْتُ إِلَّا حِينَ احْتِسَسَ عَلَيَّ رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ كَانَتْ سَخِطَةً مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ. قَالَ: فَتَزَلَّتِ الْحُجُرَاتُ: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ﴾... إِلَى قَوْلِهِ: ﴿حَكِيمٌ﴾ [الحجرات: ٦ - ٨] (١).

وقد دللت هذه الآية الكريمة على أن خبر الواحد الثبت، يؤخذ بالقبول بدون تثبت، كما دللت على وجوب التثبت في خبر الفاسق البين فسقه، وهي تعتبر النوع الرابع من الأدلة الدالة على وجوب تلقي ما صحَّ من خبر الواحد الثبت خصوصاً، وما صحَّ من خبر الأحاد عموماً بالقبول، وأن ذلك هو السبيل الصحيح في هذه المسألة العظيمة، الذي قال به العلماء الربانيون، وما سواه من ردِّ ما صحَّ عن النبي ﷺ بخبر الواحد أو الأحاد في العقيدة، وما يتعلق بها يُعتبر مخالفةً للنصوص الصحيحة الصريحة.

(١) «تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير» (٤/ ٢١٧-٢١٨).

ويضاف إلى ما أورده الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ من الأدلة المذكورة آنفاً، على أن خبر الواحد الثبوت خصوصاً وخبر الآحاد عموماً، يُستدلُّ به في العقيدة والأحكام العملية على حدٍّ سواء؛ لأن الكلَّ وحيٍّ وشرعٌ أتى به النبيُّ الكريم - عليه أتمُّ الصلاة والتسليم - ما يأتي:

١ - قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١١٣].

ووجه الاستدلال بها: أن لفظ: «أمرًا» نكرةٌ جاءت في سياق الشرط، والقاعدة المعلومة: أن النكرة إذا جاءت في سياق الشرط أفادت العموم؛ فهي هنا أفادت عموم أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته، التي جاءت عنه، سواء كانت في الأحكام العملية، أو في العقيدة؛ إذ الكلُّ داخلٌ فيما قضاه الله تَعَالَى ورسوله ﷺ، وإذا كان الأمر كذلك، فإن قَصَرَ لفظ «أمرًا» على الأحكام العملية تخصيصٌ بدون مَحْصَصٍ، وما كان كذلك فهو فاسدٌ لا يُعْتَدُّ به، وإن قال به بعضُ الناس الذين جانبوا الحق والصواب.

٢ - قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٥٧]. ووجه الاستدلال على هذه المسألة: هو أن لفظ «ما» من صيغ العموم، فيتناول كلَّ ما جاء به الرسول ﷺ في العقيدة والأحكام العملية.

٣ - قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٢٢].

ووجه الاستدلال بها: أن الدين يشمل الأحكام العملية والعقيدة، بل إن الواجب تعلّمه قبل كل شيء هو العقيدة، كما هو معلوم من دعوة جميع الرسل؛ إذ إن مفتتح دعوتهم قوله - عزّ شأنه -: ﴿يَقَوْمُ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأنعام: ٦١].

ومن ناحية أخرى: أن الله أمر الطائفة، وهي لفظٌ يطلق على القليل، وعلى الكثير من الناس، قال ابن الأثير رحمه الله في «النهاية» (٤ / ١٥٤): «الطائفة: الجماعة من الناس، وتقع على الواحد»، أمرهم بإنذار قومهم، وذلك دليلٌ على أن على قومهم المنذرين قبوله والعمل به، سواء كان في الأحكام العملية أو العقيدة.

٤ - قول النبي ﷺ: «نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتي فَوَعَاها وَحَفِظَهَا وَيَلْغَهَا، فَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ»^(١).

ووجه الاستدلال بالحديث على المطلوب ظاهرٌ، وهو أن كلمة «امرءًا» تعني: الفرد الواحد من الناس، وقد وصف الفرد بسماع قول النبي ﷺ، ووعيه وحفظه وتبليغه؛ فلزم حينئذٍ المبلغ قبول الخبر الواحد في الأحكام العملية والعقيدة، وتقوم به الحجة.

٥ - ما ثبت أن أبا بكر لما جاءته جدة تطلب ميراثها، قال: لَا أَجِدُ لَكَ شَيْئًا، ثُمَّ أَنْشَدَ النَّاسَ، فَأَخْبَرَهُ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، ثُمَّ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ بِأَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهَا السُّدُسَ، فَعَمِلَ بِخَيْرِهِمَا^(٢)، وهذا في حقوق العباد التي مبناهما على المشاحة والمقاصة.

(١) سبق تخريجه، ص: [٥٤].

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب «الفرائض»، باب: «في الجدة»، رقم [٢٨٩٤]، والترمذي في أبواب «الفرائض»، باب «ما جاء في ميراث الجدة»، رقم [٢١٠١]، وابن ماجه في كتاب «الفرائض»، باب: «ميراث الجدة»، رقم [٢٧٢٤]. قال الترمذي: «حسن صحيح»، وقال: «وَفِي الْبَابِ عَنْ بُرَيْدَةَ».

٦- إجماع الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ على قبول خبر الواحد عن رسول الله ﷺ، واشتهار ذلك عنهم في وقائع حصلت في عهد النبي ﷺ، وإن لم يتواتر آحادها، حصل العلم بمجموعها.

٧- قول الإمام الحافظ ابن عبد البر: «ليس في الاعتقاد كله في صفات الله وأسمائه، إلا ما جاء منصوصاً في كتاب، أو صحَّ عن رسول الله ﷺ، وأجمعت الأمة عليه، وما جاء عن أخبار الآحاد في ذلك كله، أو نحوه، يُسَلَّم له، ولا يناظر فيه». جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٤٣).

٨- وقول الإمام ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما المقام الثامن، وهو انعقاد الإجماع على قبول هذه الأحاديث، وإثبات صفات الربِّ تَعَالَى بها، فهذا لا شك فيه عند من له أقلُّ خبرة بالمنقول، فإن الصحابة هم الذين رواوا هذه الأحاديث، وتلقاها بعضهم عن بعض بالقبول، ولم ينكرها أحدٌ منهم على من رواها، ثُمَّ تلقاها عنهم جميع التابعين من أولهم إلى آخرهم، ومن سمعها منهم تلقاها بالقبول والتصديق لهم، ومن لم يسمعها منهم تلقاها عن التابعين كذلك، وكذلك تابعو التابعين مع التابعين، وهذا أمرٌ يعلمه ضرورة أهل الحديث، كما يعلمون عدالة الصحابة، وصدقهم، وأمانتهم، ونقلهم ذلك عن نبيهم ﷺ، كنقلهم الوضوء والغسل من الجنابة، وأعداد الصلوات وأوقاتها، ونقل الأذان والتشهد، والجمعة والعيدين.

فإن الذين نقلوا هذا هم الذين نقلوا أحاديث الصفات، فإن جاز عليهم الخطأ والكذب في نقلها، جاز عليهم ذلك في نقل غيرها ممَّا ذكرناه، وحينئذٍ فلا وُثوق لنا بشيء نُقل عن نبيِّنا مُحَمَّدٍ ﷺ ألبتة، وهذا انسلاخٌ من الدين والعلم والعقل». «مختصر الصواعق» (٤/ ١٦٠٩ - أضواء السلف).

وقال في موضع آخر: «وَقَدْ نَاطَرَ الشَّافِعِيُّ بَعْضَ أَهْلِ زَمَانِهِ فِي ذَلِكَ، فَأَبْطَلَ الشَّافِعِيُّ قَوْلَهُ وَأَقَامَ عَلَيْهِ الْحُجَّةَ، وَعَقَدَ فِي الرِّسَالَةِ بَابًا أَطَالَ فِيهِ الْكَلَامَ فِي تَثْبِيتِ خَبَرِ الْوَاحِدِ وَلُزُومِ الْحُجَّةِ بِهِ، وَخُرُوجِ مَنْ رَدَّ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَلَمْ يُفَرِّقْ هُوَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْبَتَّةَ بَيْنَ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ وَأَحَادِيثِ الصِّفَاتِ، وَلَا يُعْرِفُ هَذَا الْفَرْقُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ التَّابِعِينَ، وَلَا مِنْ تَابِعِيهِمْ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ أُمَّةِ الْإِسْلَامِ، وَإِنَّمَا يُعْرِفُ عَنْ رِءُوسِ أَهْلِ الْبِدْعِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ». «المصدر السابق» (١٦١٣/٤).

وإذا كان الأمر كذلك، فإن القول بأنَّ ما صحَّ من خبر الثبوت خصوصاً وخبر الآحاد عموماً، لا يُستدلُّ به في باب الاعتقاد؛ باطل؛ لأسباب كثيرة، منها:

(أ) أنه لا دليل عليه من كتاب ولا سنة.

(ب) أنه يلزم من رده في العقيدة رده في الأحكام العملية؛ إذ إنه ما من حكم عملي إلا ويشتمل على عقيدة أن الله شرع هذا الحكم العملي.

وبيان أن الأحكام العملية تتضمن عقيدة، أن العمل قسمان: ظاهر، وهو عمل الجوارح، وباطن، وهو العمل القلبي، ولذلك أمثلة كثيرة منها: الصلاة - مثلاً - يؤدِّيها المصلُّون جميعاً، ومع ذلك فالثواب يختلف اختلافاً كثيراً من شخص لآخر، وذلك بحسب ما يقوم بقلب المصلِّي من خضوع، وحضور، وإتقان لإقامة الصلاة باطناً وظاهراً، ويوضح ذلك ما روى أحمد، وأبو داود، وغيرهما من حديث عمار بن ياسر قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي وَلَعَلَّهُ أَلَّا يَكُونَ لَهُ مِنْ صَلَاتِهِ إِلَّا عُشْرُهَا، أَوْ تُسْعُهَا، أَوْ ثُمْنُهَا، أَوْ سُبْعُهَا»^(١).

(١) أخرجه أحمد [١٨٨٧٩]، وابن حبان [١٨٨٩].

(ج) أنه قولٌ مبتدعٌ، كما قال ذلك الحفاظ والعلماء والفقهاء والأصوليون.

قوله:

وَاشْتَرَطُوا شَرَائِطًا فِي الْمُخْبِرِ وَمُخْبِرٍ عَنْهُ كَذَا فِي الْخَبَرِ
فَخَمْسَةٌ فِي أَوَّلِ تَمَامٍ أَعْمَهَا التَّكْلِيفُ وَالْإِسْلَامُ
عَدَالَةٌ وَالضَّبْطُ وَالْأَمَانَةُ وَتَرْكُ تَدْلِيسِ أَخِيهِ الْخِيَانَةُ

أي: اشترط علماء فن أصول الحديث في كل من الراوي، والسند، والمتن شروطاً كان طريق حصرها الاستقراء، وهذا الذي أجمله الناظم في البيت الأول من الثلاثة، فصله فيما بعده تفصيلاً جلياً، فبدأ بذكر الشروط التي يجب أن تتوفر في الراوي، وهي:

١ - التكليف، وهو في اللغة: ما فيه كلفة، أي: مشقة.

وفي الاصطلاح: هو الخطاب بأمر، أو نهْي، أو تحيير، وشرط المكلف أن يكون عاقلاً، وأن يفهم الخطاب.

٢ - الإسلام، وهو: الاستسلام لله بالتوحيد، والانقياد له بالطاعة، والخلوص من الشرك.

٣ - العدالة، والمرادُ بها: الصلاح في الدين، والسلامة من أسباب الفسق، والسلامة من أسباب خوارم المروءة.

والمقصود بالتقوى: هو اجتناب الأعمال السيئة؛ من شرك، أو فسق، أو بدعة^(١)،

ورواه أحمد [١٨٨٩٤]، وأبو داود في كتاب «الصلوة»، باب: «مَا جَاءَ فِي نَقْصَانِ الصَّلَاةِ»، رقم [٧٩٦]، بنحوه. وحسنه الألباني في «صحيح أبي داود» [٧٦١].

(١) خلاصة القول في رواية المبتدع أن يقال: لا يخلو المبتدع إما أن تكون بدعته تكفيره، فهذا تردُّ روايته مطلقاً، وإما أن تكون بدعته لا تكفيره، بل يكون بها فاسقاً، فإن روايته تُقبل بشروط، منها:

ويخرج بالعدل خمسة: الكاذب، والمتهم به، والفاسق بمكفر وغيره، والمبتدع، والمجهول.

٤- الضبط، والمراد به: التحرز في النقل، فلا تقبل رواية من يفحش غلطه، ولا المغفل، ولا من يروي على سبيل التوهم، ولا من يخالف الثقات، ولا سيئ الحفظ؛ وما ذلك إلا لعدم الثقة بخبر هؤلاء.

٥- الأمانة، وعدم التدليس والخيانة، والمراد بالأمانة: هي ما أوثمن عليه المكلف من حقوق الله، وحقوق عباده جملة وتفصيلاً، ويدخل فيها رواية السنة التي لا يقدر قدرها إلا من كان أميناً بما تحمّل كلمة الأمانة من معنى.

وضد الأمانة: الخيانة التي نبه الله على خطرها، وحذر من مقارفتها جملة وتفصيلاً، حيث قال سبحانه - وقوله الحق -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَحُونُوا ءَمَنَتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٢٧].

وأما التدليس فمعناه: التليس والتغطية، مشتق من الدّلس بفتحين، وهو الظلام؛ لأن الظلمة تغطي ما فيها، وكذلك المدّلس يغطي المروي عنه بحذفه أو إبهامه، وهو نوعان:

أحدهما: تدليس الإسناد: وهو بالحذف، وضابطه: أن يروي الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه موهماً أنه سمعه منه، وله صورتان:

= (أ) ألا يكون داعية إلى بدعته. (ب) ومنها: ألا يكون في المروي ما يروج بدعته.

(ج) ومنها: أن يكون معروفاً بالصدق، نافراً من الكذب، حافظاً لما يروي، ضابطاً له، فعند ذلك تُقبل روايته عند الجمهور، لاسيما إذا كان الحديث المروي ليس له طريق أخرى سليمة منه ومن مثله؛ لأننا إذا تركنا روايته ضاع شيء من السنة، والله أعلم.

(أ) منها: تدليس القطع؛ وهو السكوت بين صيغ الأداء في الرواية، وبين المروي عنه، ومثّل له ابن حجر^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ بما رواه ابنُ عدي وغيره عن عمر بن عبيد الطنافسي أنه كان يقول: حدّثنا، ثُمَّ يَسْكُتُ، وينوي القطع^(٢)، ثُمَّ يقول: هشامُ بنُ عروة، عن أبيه، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(ب) ومنها: تدليس العطف؛ وهو أن يصرّح الراوي بالتحديث عن شيخ له، ويعطف عليه شيخاً آخر لم يسمع ذلك المرويّ منه، مثاله: ما رواه الحاكم في «علوم الحديث»^(٣)، قال: «اجتمع أصحابُ هُشَيْمٍ، فقالوا: لا نكتبُ اليوم عنه شيئاً ممّا يدلّسه، ففطن لذلك، فلمّا جلس قال: حدّثنا حُصَيْنٌ ومُغِيرَةُ عن إبراهيم، وساق عدّة أحاديث، فلمّا فرغ قال: هل دلّستُ عليكم شيئاً؟ فقالوا: لا، فقال: بلى، ما حدّثتكم عن

(١) «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٥٦٢ - الإمام أحمد).

(٢) لم أجد من ذكر الطنافسي بهذا، لا ابن عدي في «الكامل»، ولا غيره، بل ولم يذكره الحافظ ابن حجر في كتابه «طبقات المدلسين» ولا غيره ممن صنف في المدلسين، ثم هذا الطنافسي لم تذكر له رواية عن هشام ابن عروة، ولكن ذكر ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ١٢٤ - ١٢٥)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧/ ٢٩١)، وابن عدي في «الكامل» (٦/ ٩٠ - ٩١) في ترجمة «عمر بن علي المقدمي» أنه كان مدلّساً شديده، قال ابن سعد: «كَانَ ثِقَّةً، وَكَانَ يَدْلُسُ تَدْلِيسًا شَدِيدًا، يَقُولُ: سَمِعْتُ وَحَدَّثْنَا، ثُمَّ يَسْكُتُ، ثُمَّ يَقُولُ: هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ وَالْأَعْمَشُ. وَقَالَ عَفَّانُ: كَانَ رَجُلًا صَالِحًا، لَمْ يَكُونُوا يَنْقُمُونَ عَلَيْهِ غَيْرَ التَّدْلِيسِ، وَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ، فَلَا».

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في كتابه «تعريف أهل التقديس» (ص: ٥٠ - ٥١) المقدمي هذا في المرتبة الرابعة من المدلسين، فقال: «كان شديد الغلو في التدليس، وصفه بذلك أحمد وابن معين والدارقطني وغير واحد». ثم نقل كلام ابن سعد - فيه، وقال: «وهذا ينبغي أن يسمى تدليس القطع». وقارن به: «العبر في خبر من غير» للذهبي (١/ ٢٣٧ - الكتب العلمية)، و«النكت على مقدمة ابن الصلاح» للزركشي (٢/ ١١٨ - ١١٩)، و«تدريب الراوي» (١/ ٢٦٠).

(٣) انظر: (ص ١٠٥ - الكتب العلمية).

حُصَيْن، فهو سماعي، ولم أسمع من مغيرة من ذلك شيئاً. ومع ذلك فهو محمول على نيّة القطع^(١).

(ج) ومنها: تدليس التسوية؛ وهو أن يصرّح الراوي بالتحديث عن ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر، فيسقط الضعيف، ويروي الحديث عن شيخه الثقة الثاني، بلفظٍ مُحتملٍ، فيسوّي الإسناد، ليكون كلّ ثقاتٍ، ذكر هذا القسم الحافظ ابن حجر-، وهو شرُّ الأقسام؛ لأن الثقة الأوّل قد يكون معروفاً بالتدليس، ويجده الواقف على السند بعد التسوية، وقد رواه عن ثقةٍ آخر، فيحكم له بالصحة، وفيه غررٌ شديد، قال: ومَن كان يفعل ذلك بقيّةُ بن الوليد؛ كما ذكره ابن أبي حاتم، والوليد بن مسلم؛ كما ذكره أبو مُسهر^(٢).

ثانيهما: تدليسُ الشيوخ بالإبهام: وضابطه: أن يصف شيخه أو شيخَ شيخه بغير ما اشتهر به من اسم، أو كنية، أو لقب، أو نسبة إلى قبيلة، أو نسبة إلى بلدة، أو صناعة، ونحو ذلك من أجل أن يوعر معرفة الطريق، كقول أبي بكر بن مُجاهد المقرئ: حدّثنا عبد الله بن أبي عبد الله، يريد به: عبد الله بن أبي داود السّجستاني^(٣)، ويختلف الحال في كراهة هذا النوع باختلاف القصد الحامل عليه؛ فشُرّه إذا كان الحامل على الوصف بما ذُكر ضعف ذلك المروي عنه، فيدلّسه حتّى لا تظهر روايته عن الضعفاء، لتضمّنه الخيانة والغش، وذلك حرامٌ هنا، وفيما مضى حيث لم يكن الراوي عنه ثقة عند المدّلس.

(١) انظر: «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٥٦٢)، و«فتح المغيث» (١/ ٢٢٧).

(٢) انظر: «النكت على مقدمة ابن الصلاح» للزركشي (٢/ ١٠٥)، و«التقييد والإيضاح»، ص: (٩٥ - ٩٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٢٤٢-٢٤٥).

(٣) انظر «علوم الحديث»، ص: [٧٤]، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٢٣٦)، و«فتح المغيث» (١/ ٢٤١).

وقد يكون الحامل على ذلك كون الراوي عنه أصغر سنًا من المدلس، أو أكبر، لكن بيسير أو بكثير؛ لكن تأخر موته حتّى يشاركه في الأخذ عنه من هو دونه، وقد يكون لإبهام كثرة الشيوخ، بأن يروي عن الشيخ الواحد في مواضع بصفة، وفي مواضع بأخرى؛ ليُوهم أنه غيره.

وبالجملة: فالتدليس بقسميه مكروهٌ جدًّا، وقد ذمّه أكثر العلماء، ويثبت بمرّة واحدة، وحكم المدلس إذا كان ثقة: ألا يُقبل منه إلا ما صرّح فيه بالسّاع.

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: مَنْ عُرِفَ بالتدليس مرّةً واحدةً لا يُقبل منه ما يُقبل من أهل النصيحة والصدق، حتّى يقول: «حدّثني، أو سمعتُ»^(١).

قال الشيخ حافظ رَحِمَهُ اللهُ بعد إيرادِه لكلام الشافعي: «قلت: وهذا في تدليس الإسناد، وأما في تدليس الشيوخ فيكون روايةً عن مجهول، فحكمه: ألا يُقبل خبره، حتّى يعرف من روى عنه، فإن كان ثقةً قبل، وإلا ردُّ»^(٢) اهـ. والله أعلم.

قوله:

وَبِاخْتِبَارٍ يُعْرِفُ الْعَدْلُ الثَّقَّةَ	أَوْ عَدَمُ الْجَرَحِ وَحَبْرٌ وَثَقَّةُ
أَوْ اسْتِفَاضَ عِلْمُهُ وَاشْتَهَرَ	مِنْ غَيْرِ قَادِحٍ عَلَيْهِ اعْتِبَرَا
أَوْ عَمِلَ الْقَوْمُ بِمَا بِهِ انْفَرَدَ	أَوْ عَنْهُ رَأَوْ مَا رَوَى عَمَّنْ يُرَدُّ

هذه الأبيات الثلاثة في بيان ما تثبت به عدالة الراوي، وهي:

(١) انظر: «الرسالة» للشافعي، ص: [٣٧٩]، و«الحد الفاصل» للرامهرمزي، ص: [٤٠٤]، و«معرفة السنن والآثار» للبيهقي (١/ ١٣٣ - قلعجي)، و«الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي (ص ٢٩٢ - المكتبة العلمية).

(٢) «دليل أرباب الفلاح»، ص: [١١١].

١- الاختبار، وهو في اللغة: الابتلاء، والامتحان.

وعند المحدثين والأصوليين: هو العلم التأمُّ بحال الراوي، بواسطة المخالطة والمعاينة، وطول الصُّحبة في الحضر والسفر، وهكذا بالتعامل معه.

٢- التزكية، وهي في اللغة: التطهير والنماء.

وفي الاصطلاح: ثناء العدول المبرزين على شخصٍ بصفات العدالة، ومما ينبغي أن يُعلم أن الاختبار هو الأصل، وأن التزكية لا تثبت إلا به، وهو إنما يحصل باعتبار أحوال الراوي، واختبار سرّه وعلايته، كما أسلفت قريباً.

وأما التزكية، فإنها تحصل بتنصيب عدلين على عدالة الراوي، وقيل: يُكتفى فيها بواحد، بخلاف الشهادة، فإنها يشترط فيها اثنان، ولقد جرى الخلاف بين علماء مصطلح الحديث في قبول تزكية المرأة والعبد لغيرهما.

فقال بعضهم: لا يُقبل النساء في التعديل ولا الشهادة.

قلت: وكأنهم يستدلون بما أخرجه مسلمٌ وغيره، عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدِّقْنَ، وَأَكْثِرْنَ الْإِسْتِغْفَارَ، فَإِنِّي رَأَيْتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ». فَقَالَتْ أَمْرَأَةٌ مِنْهُنَّ -جَزَلَةٌ-: مَا لَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكْثَرُ أَهْلِ النَّارِ؟ قَالَ ﷺ: «تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ، وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ أَغْلَبَ لِيذِي ثُبٍّ مِنْكُنَّ». قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا نُقْصَانُ الْعَقْلِ وَالْدِّينِ؟ قَالَ ﷺ: «أَمَّا نُقْصَانُ الْعَقْلِ؛ فَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ تُعَدِّلُ شَهَادَةَ رَجُلٍ؛ فَهَذَا نُقْصَانُ الْعَقْلِ، وَتَمَكُّتُ اللَّيَالِي مَا تُصَلِّي، وَتُفْطِرُ فِي رَمَضَانَ؛ فَهَذَا نُقْصَانُ الدِّينِ»^(١).

(١) أخرجه مسلم في كتاب «الإيمان»، باب: «بَيَانُ نُقْصَانِ الْإِيمَانِ بِنَقْصِ الطَّاعَاتِ»، رقم [٧٩]، وأبو داود في كتاب «السنة»، باب: «الدَّلِيلُ عَلَى زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنُقْصَانِهِ»، رقم [٤٦٧٩]، وابن ماجه

وقال الجمهور: إن التعديل والتجريح بالنسبة للرواية كليهما تثبت بواحد، ولو عبداً أو امرأة؛ لأن نفس الرواية تثبت بواحد، ولو عبد أو امرأة، فكذلك التزكية فيهما، وأمّا الشهادة فبخلاف ذلك، فإنه لا يكفي فيها واحد، ومثلها التزكية فيها.

٢- ومّا تثبت به عدالة الراوي: الاستفاضة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم، وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة، استغني بذلك عن تعديله قضاءً.

قال ابن الصّلاح: «وهذا هو الصحيح من مذهب الشافعي، وعليه الاعتماد في أصول الفقه، وممن ذكره من المحدثين الخطيب البغدادي، ومثل له بمالك، وشعبة، والسفيانين، وأحمد، وابن معين، وابن المديني، وغيرهم، فلا يسأل عنهم. وقد سئل الإمام أحمد عن إسحاق بن راهويه، فقال: مثل إسحاق يسأل عنه؟!»^(١).

وقال القاضي أبو بكر بن الطيب الباقلاني: «الشاهد والمخير يحتاجان إلى التزكية متى لم يكونا مشهورين بالعدالة والرضا، وكان أمرهما مشكلاً ملتبساً»^(٢).

وقال ابن عبد البر: «كُلُّ حَامِلٍ عِلْمٍ مَعْرُوفٍ الْعِنَايَةَ بِهِ، فَهُوَ عَدْلٌ، مَحْمُولٌ فِي أَمْرِهِ عَلَى الْعَدَالَةِ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ جَرُّهُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُوْلُهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِبِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْأَجَاهِلِينَ»»^(٣)^(٤).

⁼ في كتاب «الفتن»، باب: «فِتْنَةُ النِّسَاءِ»، رقم [٤٠٠٣].

(١) انظر: «علوم الحديث» له، ص: [١٠٥]، و«الكفاية» للخطيب، ص: (٨٦ - ٨٧)، و«البحر المحيط» للزركشي (١٦٨/٦).

(٢) انظر: و«الكفاية» للخطيب، ص: (٨٦ - ٨٧)، و«البحر المحيط» للزركشي (١٦٨/٦).

(٣) سبق تحريجه، ص: [٢٢٤].

(٤) «التمهيد» (٢٨-٢٩).

٣- وَمِمَّا يَثْبُتُ بِهِ عَدَالَةُ الرَّاوي: حُكْمُ الْحَاكِمِ بِشَهَادَتِهِ. قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرِ بْنِ الطَّيِّبِ: «وَهَذَا أَقْوَى مِنْ تَرْكِيتِهِ بِاللَّفْظِ»^(١).

٤- وَمِمَّا يَثْبُتُ بِهِ عَدَالَةُ الرَّاوي: أَنَّ يَعْملُ النَّاسُ بِهَا انْفِرَادًا بِهِ، مَتَى تَحَقَّقَ أَنَّ مُسْتَنَدَهُ ذَلِكَ الْخَبَرَ، وَلَمْ يَكُنْ عَمَلُهُ عَلَى الْاِحْتِيَاظِ، فَذَلِكَ يُعْتَبَرُ تَعْدِيلًا.

٥- وَمِمَّا يَثْبُتُ بِهِ عَدَالَةُ الرَّاوي - وَمِنْ ثَمَّ يُقْبَلُ حَدِيثُهُ -: إِذَا رَوَى عَنْهُ الثِّقَةُ؛ لِأَنَّ الثِّقَةَ لَا يَرَوِي إِلَّا عَمَّنْ هُوَ مُوْتَوِّقٌ عِنْدَهُ، وَذَلِكَ كَمَنْ يَرَوِي عَنْهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، أَوْ شُعْبَةُ، أَوْ مَالِكٌ، أَوْ أَحْمَدُ، أَوْ الشَّافِعِيُّ، وَنَحْوَهُمْ.

قَوْلُهُ:

وَشَرُطٌ ثَانٍ عَدَمُ اسْتِحَالَتِهِ	وَنَقْضُ أَقْوَى مِنْهُ فِي دَلَالَتِهِ
وَلَا يَضُرُّ خُلْفُهُ الْقِيَاسَ أَوْ	كَوْنُ الْجَمَاهِيرِ خِلَافَهُ رَأَوَا
أَوْ كَوْنُ أَهْلِ الْبَيْتِ خَالِفُوهُ	أَوْ سَاكِنُو يَثْرِبَ لَمْ يَقْضُوهُ
أَوْ عَمَّتِ الْبَلَوَى بِهِ وَمَا اسْتَهَرَ	أَوْ قَوْلِ رَاوِيهِ بِخُلْفِهِ ظَهَرَ
أَوْ اقْتَضَى كَفَارَةً أَوْ حَدًّا	أَوْ نَقْلُهُ زِيَادَةً قَدْ أَدَّى
أَوْ خَارِجًا فِي مَخْرَجِ الْأَمْثَالِ	الْكُلُّ لَا يَسُوغُ فِي الْإِعْلَالِ

هَذِهِ الْأَبْيَاتُ السَّتَّةُ تَتَعَلَّقُ بِبَيَانِ شَرْطِ الْمَخْبَرِ عَنْهُ، وَهُوَ الْمَتْنُ الَّذِي يَحْمِلُ بَيَانَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ التَّكْلِيفِيَّةِ، حَيْثُ ذَكَرَ النَّازِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: وَهُوَ أَنَّ يَكُونَ الْمَتْنُ مِمَّا يَصَحُّ كَوْنُهُ وَوُجُودُهُ، وَلَا يَسْتَحِيلُ وَجُودُهُ فِي الْعَقْلِ، فَإِنْ اسْتَحَالَ وَجُودُهُ شَرْعًا وَعَقْلًا، فَإِنَّهُ يُرَدُّ وَلَا يُقْبَلُ.

(١) «البحر المحيط» للزركشي (٦/١٦٨)، و«إرشاد الفحول» للشوكاني (١/١٧٨).

الشرط الثاني: ألا يأتي ما هو أقوى منه في الدلالة معارضا له، فإن جاء ما هو كذلك قُدِّمَ العملُ بما هو قويٌّ في الدلالة، وتركُ ضعيفُ الدلالة.

ثمَّ أشار الناظم بعد هذين الشرطين إلى أنه لا يُشترطُ في العمل بالخبر عدمُ مخالفته للقياس، بل يُقدِّم العملُ بالخبر الصحيح - ولو كان ظنياً - على العمل بالقياس.

وقد ثبت عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ؛ لَكَانَ أَسْفَلَ الْخُفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ»^(١). وثبت عن عمر ترك الرأي للخبر^(٢)، ومثلها أئمة العلم، وفي مقدمتهم الأئمة الأربعة، وأقرائهم، وأتباعهم، كلٌّ منهم يُقدِّم الخبر المسند على الرأي والقياس.

ومن نُقل عنه أنه يُقدِّم الرأي على النصِّ في بعض المسائل الفقهية، فإننا نقول عنه: إنه اجتهد وأخطأ في ذلك، فله الأجر - إن شاء الله -، وخطؤه معفوٌّ عنه فيه، كما ورد بذلك النصُّ، كقوله نَعَائِلُ: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الْحَرْبُ: ٥].

(١) أخرجه أبو داود في كتاب «الطهارة»، باب: «كيف المسح»، رقم [١٦٢]. وصحح إسناده الألباني في «صحيح أبي داود» (٢٨٨ - ٢٨٩ / ١) [١٥٣].

(٢) من ذلك ما أخرجه أبو داود في كتاب «الفرائض»، باب: «في المرأة تَرِثُ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا»، رقم [٢٩٢٧]، والترمذي في أبواب «الديات»، باب: «مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ هَلْ تَرِثُ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا؟» رقم [١٤١٥] وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه في كتاب «الديات»، باب: «الْمِيرَاثُ مِنَ الدِّيَةِ»، رقم [٢٦٤٢]، عَنْ سَعِيدٍ، قَالَ: كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَقُولُ: الدِّيَةُ لِلْعَاقِلَةِ، وَلَا تَرِثُ الْمَرْأَةُ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا شَيْئًا، حَتَّى قَالَ لَهُ الصُّحَّاحُ بْنُ سَفْيَانَ: كَتَبَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْ أُورِثَ امْرَأَةٌ أَشِيمَ الصُّبَابِيِّ، مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا» فَرَجَعَ عُمَرُ. وانظر: «إعلام الموقعين» لابن القيم (٢ / ١٩٢ - ١٩٣ و ٢٠٢ - الكتب العلمية).

وكقوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ، ثُمَّ أَصَابَ؛ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ، ثُمَّ أَخْطَأَ؛ فَلَهُ أَجْرٌ»^(١).

كما أشار الناظم إلى أنه لا يجوز ردُّ ذلك الخبر الصحيح؛ لأن أهل المدينة يعملون بخلاف ذلك؛ لأن لمخالفتهم مسوِّغاتٍ، قد يُعذَّرون بها، ولا تُعتبرُ مانعًا من العمل بالخبر الثابت، كما لا يمنع من العمل بالخبر كون الجماهير من أهل العلم يرون خلافه، أو أهل البيت خالفوه، فإن العبرة بصحَّة الخبر، وفهم دلالته على المقصود، وليس من شرط قبول الخبر والعمل به: عدمُ مخالفة شيء له، كما سبق بيانه.

كما أشار الناظم إلى أن متن الحديث لا يُردُّ بكونه ممَّا تعمُّ به البلوى، بل لا يضرُّه ذلك، خلافًا للحنفية ومن قالوا بقولهم، الذين ردُّوا خبر الواحد في نقض الوضوء بمسِّ الذكر، وأحاديث الجهر بالبسملة، وحديث رفع اليدين عند الهوِّيِّ إلى الركوع والرفع منه، وإيجاب قراءة الفاتحة على المأموم خلف الإمام، وغير ذلك ممَّا تعمُّ به البلوى، فحقُّه الاشتهار.

كما أشار الناظم -أيضًا- إلى أن عمل الراوي بخلاف ما رواه لا يُردُّ به الحديث، بل القولُ الصحيح أن العمل بما روى الراوي يُقدِّم على رأيه الذي خالف فيه ما روى.

كما في صحيح مسلم، من طريق ابنِ طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَسَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، طَلَاقٌ

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الاعتصام»، باب: «أَجْرُ الْحَاكِمِ إِذَا اجْتَهَدَ فَأَصَابَ أَوْ أَخْطَأَ»، رقم [٧٣٥٢]، ومسلم في كتاب «الأقضية»، باب: «بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ»، رقم [١٧١٦]، عن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الثَّلَاثُ وَاحِدَةً، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ قَدْ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أَنَاةٌ، فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ، فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ»^(١). هذه رواية ابن عباس.

أما رأيه؛ فقد قال عنه مجاهد: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ رَادَّهَا إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «يَنْطَلِقُ أَحَدُكُمْ فَيَرْكَبُ الْحُمُوقَةَ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، يَا ابْنَ عَبَّاسٍ! وَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿وَمَنْ يَتَى اللَّهَ بِحُلٍّ مَخْرَجًا﴾ [الطَّلَاق: ٢]. وَإِنَّكَ لَمْ تَتَّقِ اللَّهَ، فَلَمْ أَجِدْ لَكَ مَخْرَجًا، عَصَيْتَ رَبَّكَ فَبَانَ مِنْكَ امْرَأَتُكَ، وَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطَّلَاق: ١]»^(٢).

قالوا: فإن رواية ابن عباس السالفة الذكر، في اعتبار الثلاثة التطليقات جميعاً واحدة، تُقدِّم على رأيه في هذه الفتوى.

وهكذا لا يجوز ردُّ الحديث عند الجمهور، إذا كان في الحدود والكفارات، بل يُعمل به بشرطه؛ لأن ما يُعمل به في سائر الأحكام يُعمل به في الحدود والكفارات وغيرها، كما أنه لا يجوز ردُّ زيادة الثقة التي ينفرد بها عن غيره من رواة الحديث، وقد فصل علماء فنِّ الاصطلاح في هذه المسألة، فقالوا: إن انفرد الثقة عن غيره من الرواة، فله ثلاثة أحوال:

الأول: أن تكون الزيادة معارضة لما رواه سائر الثقات، فتردُّ الزيادة، لترجيح رواية الثقات عليها.

(١) أخرجه مسلم في كتاب «الطلاق»، باب: «طلاق الثلاث»، رقم [١٤٧٢].

(٢) أخرج هذا الأثر أبو داود في كتاب «الطلاق»، باب «نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث»، رقم [٢١٩٧]. وهو صحيح، كما في «صحيح أبي داود» للألباني [١٩٠٧].

الثاني: أن تكون الزيادة لا تُخالف ما رواه الثقات أصلاً، فتقبل تلك الزيادة مطلقاً، سواء كانت في اللفظ، كزيادة الواو في «ربنا ولك الحمد»^(١)، أم كانت في المعنى، كقوله ﷺ: «إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايِعَانِ وَالسَّلْعَةُ قَائِمَةٌ بَعَيْنَاهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ، أَوْ يَتَرَادَّانِ»^(٢)، فإن من الرواة من لم يذكر: «وَالسَّلْعَةُ قَائِمَةٌ».

الثالث: أن تكون الزيادة ظاهرها التعارض مع إمكان الجمع، كحديث: «وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً»^(٣).

فقد تفرّد أبو مالك الأشجعي عن سائر رواته، فقال: «وَجُعِلَتْ تُرْبَتُهَا طَهُوراً»^(٤). فهذا ظاهره التعارض، ويمكن الجمع بينهما بأن المراد من التربة: الأرض، وهي الصّعيد، وأن المراد بالأرض: التربة، والصحيح قبول هذه الزيادة.

(١) قطعة من حديث رواه البخاري في أبواب «صلاة الجماعة والإمامة»، باب: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»، رقم [٦٨٩]، ومسلم في كتاب «الصلاة»، باب: «اتِّتِمَامُ الْمَأْمُومِ بِالْإِمَامِ»، رقم [٤١١]، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب «البيوع»، باب: «إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ وَالْمَبِيعُ قَائِمٌ»، رقم (٣٥١٢، ٣٥١١)، والنسائي في كتاب «البيوع»، باب: «اخْتِلَافُ الْمُتَبَايِعِينَ فِي الثَّمَنِ»، رقم [٤٦٤٨]، والترمذي في أبواب «البيوع»، باب: «مَا جَاءَ إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ»، رقم [١٢٧٠]، بدون قوله: «والسلعة قائمة». ورواه بالزيادة أو معناها: ابن ماجه في كتاب «التجارات»، باب: «الْبَيْعَانِ يَخْتَلِفَانِ»، رقم [٢١٨٦]، والدارمي [٢٥٩١]، والطبراني [٣٧٢٠] وغيرهم. انظر: تحريجه في: «التلخيص الحبير» (٣/ ٧٣-٧٥) (١٢٢٥-١٢٢٧)، وفي «إرواء الغليل» (١٦٦-١٧٢/٥) (١٣٢٢-١٣٢٤).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب «الصلاة»، باب «قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً»»، رقم [٤٣٨]، ومسلم في «أوائل المساجد ومواضع الصلاة»، باب: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً»، رقم [٥٢١]، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ورواه مسلم في الباب نفسه، رقم [٥٢٣]، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرج هذه اللفظة مسلم في كتاب «أوائل المساجد ومواضع الصلاة»، باب: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً»، رقم [٥٢٢]، عن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهذه المسألة هي الَّتِي أشار إليها الناظم بقوله: «أَوْ نَقْلُهُ زِيَادَةً قَدْ أَدَّى».

كما أن الأحاديث الَّتِي جاءت لضرب الأمثال يُعْمَلُ بها عند العلم بصحَّتها، وغيرها من النصوص في أبواب الأحكام، ومن ذلك ما جاء في البخاري وغيره، عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن رسول الله ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا أَجْلُكُمْ - فِي أَجَلٍ مَنْ خَلَا مِنَ الْأُمَمِ - مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ، وَإِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَالًا، فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ؟ فَعَمِلَتِ الْيَهُودُ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ؟ فَعَمِلَتِ النَّصَارَى مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ. ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ عَلَى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ؟ أَلَا فَانْتُمُ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ عَلَى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، أَلَا لَكُمْ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ، فَغَضِبَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، فَقَالُوا: نَحْنُ أَكْثَرُ عُمَالًا وَأَقْلُ عَطَاءً، قَالَ اللَّهُ: هَلْ ظَلَمْتُكُمْ مِنْ حَقِّكُمْ شَيْئًا؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَإِنَّهُ فَضَّلِي أُعْطِيهِ مَنْ شِئْتُ»^(١).

قوله:

وَحَافِظُ اللَّفْظِ يَجِي بِالنَّصِّ	وَالشَّرْطُ فِي ثَالِثِهَا التَّقْصِي
وَأَخَذَ بَعْضُ الْخَبَرِ اقْتِصَارًا	فَإِنْ يُرَدُّ حَذْفًا أَوْ اخْتِصَارًا
وَكُونِ مَا يَحْذِفُ ذَا اسْتِقْلَالٍ	جَازٍ بِشَرْطِ عَدَمِ الْإِخْلَالِ
كَيْلًا يُحِيلُ أَيَّ مَعْنَى فِيهِ	وَإِنَّمَا يَصْلُحُ لِلْفَقِيهِ
فَالْحُكْمَ فَلْيُؤَدِّهِ كَيْ يُتَّبَعَ	وَمَنْ نَسِيَ اللَّفْظَ وَبِالْمَعْنَى قَطَعَ

(١) أخرجه البخاري في كتاب «أحاديث الأنبياء»، باب: «ما ذكر عن بني إسرائيل»، رقم [٣٤٥٩]، والترمذي في أبواب «الأمثال»، باب: «ما جاء في مثل ابن آدم وأجله وأمله»، رقم [٢٨٧١].

المراد بـ: «ثالثها»: هو لفظُ الخبر، والأصلُ في نقل الأخبار الواردة عن الشارع أن تُروى كما سُمِعَتْ من الرسول ﷺ باللفظ والمعنى، وذلك عند القدرة على ذلك، فإن لم يتسنَّ ذلك، فهل تجوز الرواية بالمعنى أم لا؟ خلافٌ بين العلماء، الراجحُ منه الجوازُ بشروطه، وهي:

(أ) عدمُ الإخلال بالمعنى المقصود.
(ب) وكونُ المحذوف من الخبر لا علاقة له به، بل له معنى مستقلٌّ عن المعنى الذي أورد اللفظ من أجل بيانه.

(ج) أن يكون الراوي بالمعنى عالمًا بمدلولات الألفاظ، وما يُحيل المعاني؛ لأن العالم بمدلولات الألفاظ وبما يحيل المعاني، لا ينقص من الحديث إلا ما لا تعلق له بما يُبقيه منه، بحيث لا تختلف الدلالة، ولا يختل الإيضاح، حتَّى يكون المذكور والمحذوف بمنزلة خبرين، لكل خبر مدلوله من المعنى أو المعاني؛ بخلاف من يجهل مدلولات الألفاظ، وبما يُحيل المعاني، فإنه قد ينقص ما له تعلق بالمعنى، وذلك كترك الاستثناء مثلاً، في نحو قوله ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ»^(١)، فإنه لا يجوز حذفه؛ فإنَّ ترك الاستثناء يُخلُّ بالمعنى.

وقد استدللَّ القائلون بجواز الرواية بالمعنى بالإجماع على جواز شرح الشريعة الإسلامية للعجم بلسانهم، حيث قالوا: إذا جاز إيدال اللغة العربية بلغة أعجمية، فعجوز رواية الخبر بالمعنى باللغة العربية من باب أولى.

(١) قطعة من حديث: أخرجه البخاري في كتاب «اليوع»، باب: «بَيْعُ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ»، رقم [٢١٧٥]، ومسلم في كتاب «المساقاة»، باب: «النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الْوَرَقِ بِالذَّهَبِ دَيْنًا»، رقم [١٥٩٠]، عن أبي بكره رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٢- وبما رواه الطبراني في «الكبير» من حديث يعقوب بن عبد الله بن سليمان بن أكيمة الليثي، عن أبيه، عن جده، قال: «أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْنَا لَهُ: يَا أَبَانَا أَنْتَ وَأُمّهَاتِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَسْمَعُ مِنْكَ الْحَدِيثَ، فَلَا نَقْدِرُ أَنْ نُؤَدِّيَهُ كَمَا سَمِعْنَاهُ، فَقَالَ: إِذَا لَمْ تُحِلُّوا حَرَامًا، وَلَمْ تُحَرِّمُوا حَلَالًا، وَأَصَبْتُمْ الْمَعْنَى فَلَا بَأْسَ»^(١).

٣- وبما روى أحمد وغيره من حديث أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ»^(٢). وَمِثْلُ مَنْ يَرُوي بِالْمَعْنَى اخْتِصَارًا مِنْ نَسِي لَفْظِ الْخَبَرِ؛ وَلَكِنَّهُ عَارِفٌ بِالْمَعْنَى وَالْحُكْمِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّيَ ذَلِكَ الْمَعْنَى أَوْ الْحُكْمَ، لِيُتَفَعَّ بِهِ وَيُسْتَفَادَ بِهِ.

كما أشار إليه الناظم بقوله:

وَمَنْ نَسِيَ اللَّفْظَ وَبِالْمَعْنَى قَطَعَ فَالْحُكْمُ فَلْيُؤَدِّهِ كَيْ يُتَّبَعَ
قلت: وفي ذلك رحمة من الله وإحساناً إلى أمة الإسلام، وبالأخص حملة العلوم الشرعية وزُرواة السنن النبوية، فالحمد لله الذي قضى فرجهم، وكَلَّفَ فيسّر، وما جعل علينا في الدين من حرج.

قوله:

وَإِنْ يُرَدُّ تَفْسِيرَ لَفْظٍ فَصَلَا مَقُولَهُ مِنْ لَفْظٍ مَرْفُوعٍ عَلَا
أي: ومن أراد تفسير لفظٍ من ألفاظ الحديث النبويّ بلفظه هو وأسلوبه، فعليه أن يَفْصِلَ لَفْظَهُ التفسيريّ الذي بأسلوبه الخاصّ عن لفظ الحديث النبويّ؛ ليبقى المرفوعُ

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» رقم [٦٤٩١]، وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٥٤): «وَلَمْ أَرَمْ نْ ذَكَرَ يَعْقُوبٌ وَلَا أَبَاهُ». وذكره السخاوي في «فتح المغيث» (٣/ ١٤٥) وقال: «وهو حديث مضطرب لا يصح».

(٢) سبق تخريجه، ص: [٢٤١].

إلى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ متميِّزاً بلفظه عن لفظ غيره، غير مُختلط؛ لما في ذلك من الخشية من الوقوع في خطأ، بنسبة ألفاظ إلى غير قائلها، لاسيما إذا كان الخطأ في نسبة ألفاظ الحديث النبوي إلى غير النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والعكس.

فلابدَّ من سلوك الطريق التي يتمُّ بها الفصلُ المذكور.

مثال ذلك أن تورّد قول النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(١) الْحَدِيثُ، ثُمَّ تأتي مفسِّراً له قائلاً: «إن الأعمال لا تصح من صاحبها إلا بنية»، فهنا يجب الفصل بين اللفظ النبوي، وهو: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» الْحَدِيثُ، وبين تفسيرك له بلفظك قائلاً: «إن الأعمال لا تصح من صاحبها إلا بنية»، وغير هذا فيما هو مثله، فإنه يجري مجراه.

قوله:

فَنُضِلُّ عَدْلٍ تَامَ الضَّبْطِ اتَّصَلَ	عَنْ مِثْلِهِ وَلَمْ يَشُدَّ أَوْ يُعَلَّ
هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَهُمْ مِنَ السُّنَنِ	فَإِنْ يَخَفُ الضَّبْطُ فَالْقِسْمُ الْحَسَنُ
كَأَلَهُمَا فِي عَمَلٍ بِهِ اشْتَرَكَا	وَهِيَ عَلَى مَرَاتِبَ بَدُونِ شَكَا

قبل الشروع في شرح وإيضاح ما دلَّت عليه هذه الأبيات الثلاثة، يلزم تسطيرُ

أمرين:

الأول: بيان أن العمل بخبر الآحاد بجميع أقسامه يتوقَّف على البحث عن أحوال

رَوَاتِهِ وَمَتُونِهِ، ثُمَّ هو بعد البحث لا يخلو من ثلاثة أنواع:

(أ) نوعٌ ظهر فيه أصلُ صفة القبول، وهو ثبوت صدق ناقله فيُقبَلُ.

(ب) ونوعٌ ظهر فيه أصلُ صفة الردِّ، وهو ثبوت كذب ناقله فيُردُّ.

(ج) ونوعٌ لم يظهر فيه شيءٌ من النوعين، فيُتَوَقَّفُ فيه مع البحث المتواصل، حتَّى يتمَّ العثور على قرينة تُلحقه بأحد النوعين.

الأمر الثاني: معرفة درجات المقبول إجمالاً، وهي بالاستقراء درجتان: صحيحٌ وحَسَنٌ، والصحيح كذلك درجتان: صحيحٌ لذاته، وصحيحٌ لغيره، والحسنُ درجتان: حَسَنٌ لذاته، وحَسَنٌ لغيره، فتكون الدرجات أربعاً مرتبةً هكذا: صحيحٌ لذاته، وحسنٌ لذاته، وصحيحٌ لغيره، وحسنٌ لغيره، وسيأتي الكلامُ عليها مفصلاً فيما يلي:



أولاً: الكلام على الصحيح لذاته

وذلك في محيط النقاط التالية:

(أ) تعريفه.

(ب) تعريف شروطه.

(ج) بيان ما يخرج بكل شرط منها.

(أ) تعريف الصحيح لذاته: هو رواية عدلٍ، تامّ الضبط، مُتَّصِلِ السند، غير مُعَلٍّ ولا شاذٍّ، وذلك ما أشار إليه الناظم رَحِمَهُ اللهُ بالبيت الأول والشرط الأول من البيت الثاني، من تلك الأبيات الثلاثة الآتية الذكر، والمراد بالعدل: مَنْ له مَلَكَةٌ قَوِيَّةٌ، تحمله على ملازمة التقوى والمروءة. والمراد بالتقوى: اجتنابُ الأعمال السيئة؛ من شرك، أو فسق، أو بدعة، وقد سبق ذكرُ ذلك.

ويخرج بالعدل: الكاذبُ، والمتَّهمُ به، والفاسقُ بمُكفَّر وغيره، والمبتدع، والمجهول.

والمراد بالضبط: «الحزم في الحفظ والإتقان»، وهو قسمان:

✽ ضبط صدر. ✽ وضبط كتاب.

والفرق بينهما أن ضبط الصدر هو: «ما إذا سَمِعَ الراوي الحديث لم ينسَه، بل متى شاء استحضره».

بينما ضبط الكتاب هو: «ما إذا سَمِعَ الراوي الحديث، كتبه، وصانَه لديه من الغلط والتحريف، منذ سَمِعَه إلى أن يؤدِّي منه.

ويخرج بالضابط: الواهم، وفاحش الغلط، والكثير المخالفة للثقات، وسيئ الحفظ.

والإشارة بـ: «تام» إلى الدرجة العليا في الضبط، ويخرج به خفيف الضبط، وهو رواية الحسن لذاته.

والمراد بـ: «مُتَّصِلُ السَّنَدِ»: ما سَلِمَ سندهُ من سقوطٍ فيه، بحيث يكون كلُّ رجاله سَمِعَ ذلك المرويَّ من شيخه.

ويخرج بالمتَّصل: المعلق، والمرسل، والمُعْضَل، والمنقَطع، والمدلَّس، والفرق بين الخمسة يتَّضح من تعريف كلِّ واحدٍ على انفراده.

فأما المعلق فهو: «ما كان السَّقْطُ فيه من مبادي السند، من تصرُّف مُصنَّفٍ»، وله صُور:

منها: أن يحذف الراوي جميع السند، ويقول: قال رسول الله ﷺ.

ومنها: أن يحذف جميع السند إلا الصحابيَّ، أو إلا الصحابيَّ والتابعيَّ معاً.

ومنها: أن يحذف مَنْ حَدَّثَهُ، ويضيفه إلى من فوقه، فإن كان من فوقه شيخاً لذلك المصنَّف، فقد اختلف فيه: هل يُسمَّى تعليقاً أو لا؟

والصحيح عند علماء هذا الفن: التفصيل، فإن عُلِمَ بالنص أو الاستقراء أن فاعل ذلك مُدَلِّسٌ، حُكِمَ عليه بالتدليس، وإلا فهو تعليقٌ، والمعلوم من قواعد المصطلح: أن المعلق من أقسام المردود، وذلك بسبب الجهل بحال المحذوف، فإن جاء المتن بسندٍ آخر قد سُمِّيَ فيه المحذوف؛ قد يُحكم بصحَّته.

وقد يقول الراوي: جميع مَنْ أَحَدَّثُ عَنْهُمْ ثِقَاتٌ، وحينئذٍ تأتي مسألة التعديل على الإبهام، وهي غيرُ مقبولة عند جمهور العلماء، حَتَّى يُسَمَّى المحذوف، وهذا فيما إذا جاء في كتابٍ من كتب الحديث لم تُلتزم صحته، بخلاف ما إذا وجد في كتاب قد التزمت صحته.

فقد «قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: ما كان منه بصيغة الجزم ك: قال، وفَعَلَ، وأمر، ورَوَى، وذكر معروفًا، فهو حُكْمٌ بصحته عن المضاف إليه، وما ليس فيه جزمٌ، ك: يُروى، ويُذكر، ويُحكى، ويُقال، وحُكي عن فلان، ورُوِيَ، وذكر مجْهولًا، فليس فيه حُكْمٌ بصحته عن المضاف إليه. ومع ذلك فإيراده في كتاب الصحيح مُشْعِرٌ بصحة أصله، وشعارٌ يؤنسُ به، ويُركنُ إليه، وعلى المدقق إذا رام الاستدلال به أن ينظر في سنده وحال رجاله، ليرى صلاحيته للحُجَّة وعدمها» اهـ. من «دليل أرباب الفلاح» (ص: ١٠٤).

وَأَمَّا الْمُرْسَلُ، فسيأتي الكلام عليه في محله.

وَأَمَّا الْمَعْضَلُ، فهو: ما كان السقط فيه من وسط السند، اثنان فصاعدًا على التوالي، ومثَّلوا له برواية الشافعي، عن مالك، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بإسقاط أبي الزناد والأعرج، وسببُ اعتباره من أقسام المردود: هو الجهلُ بحال المحذوف، فإذا سُمِّيَ المحذوفُ، فُحْكِمَ عليه بما يليق به، وقد نقل ابنُ الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ عن الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ أن من صَوَّرَ المعضل حذفَ الصحابيِّ والنبيِّ ﷺ، ووقفَ المتن على التابعي، ومثَّلَ له بما روى الأعمش عن الشعبي، قال: «يُقَالُ لِلرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: عَمِلْتَ كَذَا وَكَذَا، فَيَقَالُ: مَا عَمِلْتُهُ، فَيُخْتَمَ عَلَى فِيهِ»^(١). الحديثُ أعضله الأعمشُ، ووصله

(١) أخرجه الحاكم في «معرفه علوم الحديث»، ص: [٣٧]. وكذا الطبري في «تفسيره» (١٩/٤٧٣).

فُضَيْلُ بْنُ عَمْرٍو عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ^(١)، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ^(٢).

أما ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ فَقَدْ شَرَطَ لِذَلِكَ شَرْطَيْنِ:

(أ) كَوْنُهُ مِمَّا يَجُوزُ نَسَبُهُ إِلَى غَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ، لِيُخْرَجَ الْمُرْسَلُ.

(ب) وَكَوْنُهُ مُسْنَدًا مِنْ طَرِيقٍ مَنْ وَقَفَهُ، لِيُخْرَجَ الْمَوْقُوفُ^(٣).

وَأَمَّا الْمُنْقَطِعُ، فَهُوَ: مَا كَانَ السَّقْطُ فِيهِ مِنْ وَسْطِ السَّنَدِ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ أَوْ أَكْثَرَ، بِشَرْطِ عَدَمِ التَّوَالِي، لِيُخْرَجَ الْمَعْضَلُ، وَبِشَرْطِ الْوَضُوحِ، كَكَوْنِ الرَّائِي لَمْ يَعَاصِرْ مِنْ رَوَى عَنْهُ، لِيُخْرَجَ الْمُدْلَسُ بِالْحَذْفِ، وَالْمُرْسَلُ الْخَفِيُّ، الْمَعْرَفُ عِنْدَ عُلَمَاءِ هَذَا الْفَنِّ بِرَوَايَةِ الرَّائِي عَمَّنْ عَاَصَرَهُ، وَلَمْ يُعْرَفْ أَنَّهُ لَقِيَهُ، وَسَبَبُ ذِكْرِهِ فِي قِسْمِ الْمَرْدُودِ: هُوَ الْجَهْلُ بِحَالِ الْمَحْذُوفِ.

وَأَمَّا الْمُدْلَسُ، فَقَدْ تَقَدَّمَ بَحْثُهُ مَفْصَلًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا الْمَرَادُ بِغَيْرِ الْمُعَلِّ: فَهُوَ مَا سَلِمَ عَنْ عِلَّةٍ قَادِحَةٍ فِي سَنَدِهِ، أَوْ مَتْنِهِ.

وَأَمَّا الْمَرَادُ بِغَيْرِ الشَّاذِّ: فَهُوَ مَا سَلِمَ مِنْ شَذُوزٍ، وَهُوَ انْفِرَادُ الثِّقَةِ مُحَالِفًا لِلثَّقَاتِ.



(١) رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمَعْرِفَةِ»، ص: [٣٨]، وَقَدْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ «الزُّهْدِ وَالرَّقَائِقِ»، رَقْم [٢٩٦٩] مِنْ طَرِيقِ فُضَيْلٍ بِهِ.

(٢) انْظُرْ: «الْمَعْرِفَةُ» لِلْحَاكِمِ، ص: (٣٧ - ٣٨)، وَ«عُلُومُ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ، ص: [٦٠].

(٣) انْظُرْ: «تَدْرِيبُ الرَّائِي» (١/ ٢٤٤).

ثانيًا: الكلام على الحسن لذاته

تعريفه: الحسن لذاته: هو ما جمع شروط الصحيح لذاته، إلا أن الضبط خفَّ، وهذا هو المراد بقول الناظم: «فَإِنْ يَخَفَّ الضَّبْطُ فَالْقِسْمُ الْحَسَنُ».

ويشارك الحسن لذاته الصحيح في الاحتجاج به، وفي انقسامه إلى مراتب بعضها أقوى من بعض.

فأعلى مرتبة له: حديث: عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه.

ومن أدنى مراقبه: ما اختلف العلماء في تحسينه وتضعيفه، كحديث الحجاج ابن أرقطاة، والحارث بن عبد الله، ومظأنه السنن الأربع، ويليهما المسانيد، وأعلاها مسند الإمام أحمد.

وحكمهما: وجوب العمل بهما في أبواب الأحكام وباب العقيدة، كما هو مذهب السلف وأتباعهم.



ثالثًا: الكلام على الصحيح لغيره

تعريفه: هو الحسن لذاته، إذا اعتضد بمثله، صار صحيحًا، بمجموع طرقه.

ومثاله: حديثُ عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُجَهَّزَ جَيْشًا، فَتَفَدَّتِ الْإِبِلُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ فِي قَلَائِصِ الصَّدَقَةِ، وَكَانَ يَأْخُذُ الْبَعِيرَ بِالْبَعِيرَيْنِ إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ»^(١)، فإنه عند أحمد، وأبي داود، وعند الدارقطني بمعناه، كلهم من طريق محمد بن إسحاق، وعند البيهقي من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وكلا الطريقين على انفراده من أعلى درجات الحسن لذاته، فبمجموعهما يصير صحيحًا لغيره.



(١) أخرجه أحمد رقم (٦٥٩٣، ٧٠٢٥)، وأبو داود في كتاب «البيوع»، باب «في الرخصة في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة»، رقم [٣٣٥٧]، والدارقطني (٣٥/٤)، من طريق محمد بن إسحاق. ورواه الدارقطني (٣٥/٤)، ومن طريقه البيهقي - وصححه - في سنته رقم [١٠٥٢٩]، من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. وحسنه الألباني في «الإرواء» [١٣٥٨].

رابعاً : الكلام على الحسن لغيره

تعريفه: قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي تعريفه: «هو رواية المستور، والمُرْسَل، والمدلّس، وسيئ الحفظ، إذا اعتُضد بمعتبر»؛ لأن كلاً من الطُّرُق الموصوفة بذلك يحتمل كونه صواباً، أو غير صواب، فيُتوقَّف فيه حتَّى توجد قرينة تُرَجِّح أحد الاحتمالين، فبترجيح الاحتمال الأوّل يرتقي من درجة التوقُّف إلى درجة المقبول، ومع ارتقائه فهو منحطٌّ عن درجة الحسن لذاته.

وقد مثّلوا له بحديث: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ».

فقد أخرجه الدارقطني، والحاكم، والبيهقي^(١)، عن أبي سعيد الخدري، وأخرجه ابنُ ماجه^(٢) من حديث عبادة بن الصامت، ومن طريق أخرى^(٣) عن ابن عباس فيها جابرُ الجعفي، ومالكُ في «الموطأ»^(٤): عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن النَّبِيِّ ﷺ مرسلًا، وله طُرُق كثيرة متعدّدة، يقوِّي بعضها بعضًا.

وقد حسَّنه الحافظُ أبو عمرو بنُ الصلاح رَحِمَهُ اللهُ والإمامُ النووي رَحِمَهُ اللهُ فِي الأربعين النووية، وغيرهما، ولم يقصدا أنه حسنٌ لذاته؛ لأنه ليس من طُرُق ما يقرب من ذلك؛ لما في كُلِّ منها من مقالٍ، وإنَّما حُسِّنَ بمجموع طُرُقهِ^(٥).

(١) «سنن الدارقطني» (٤/ ٥١)، و«المستدرک» (٢/ ٦٦)، و«سنن البيهقي» [١١٣٨٤].

(٢) «السنن» في كتاب «الأحكام»، باب: «مَنْ بَنَى فِي حَقِّهِ مَا يُضَرُّ بِجَارِهِ»، رقم [٢٣٤٠].

(٣) «السنن» في كتاب «الأحكام»، باب: «مَنْ بَنَى فِي حَقِّهِ مَا يُضَرُّ بِجَارِهِ»، رقم [٢٣٤١].

(٤) في كتاب «الأفضية»، باب: «الْقَضَاءُ فِي الْمَرْفِقِ»، (٢/ ٧٤٥) رقم [٣١].

(٥) انظر: «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (٢/ ٢٠٨-٢١١).

تفاوت درجات المقبول

لا شك أن رُتَبَ درجاتِ المقبول تتفاوت بسبب تفاوتِ الأوصافِ المقتضية للتصحيح في القوة؛ ذلك لأنها لما كانت مفيدةً لغلبة الظن الذي عليه مدار الصحة، اقتضت أن يكون لها درجاتٌ بعضها فوق بعض، بحسب المرجحاتِ المقوية التي ذكرها علماء هذا الفن، ومنها اعتبارهم ما كان في الدرجات العليا في العدالة والضبط، وسائر الصفات المرجحة، كان أصحَّ ممَّا دونه، ويقع ذلكم التفاوت في الصحة سنداً ومتناً، وإطلاقاً وتقييداً.

فمن الدرجات العليا في التفاوت بحسب السند - مثلاً - ما أطلق عليه أصحُّ الأسانيد، وذلك كرواية الإمام أحمد، عن الإمام الشافعي، عن الإمام مالك، عن نافع رَحِمَهُمُ اللَّهُ عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قال البخاري: أصحُّ الأسانيد: مالك عن نافع عن ابن عمر^(١)، وزاد ابن طاهر^(٢): الشافعي عن مالك، وزاد بعض من المتأخرين العراقي وغيره^(٣): أحمد عن الشافعي.

وأما التفاوت بحسب المتن، فإن أصحَّ المتن عند علماء فنِّ الاصطلاح ما جاء من ترجمة وُصِفَتْ بأنها أصحُّ الأسانيد، وذلك على سبيل الإطلاق، وأما على سبيل التقييد، فأصحُّ الأحاديث عندهم: ما اتفق عليه الشيخان سنداً ومتناً.

(١) «معرفة علوم الحديث» للحاكم، ص: [٥٣]، و«الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي (١٣٧٠-الطحان)، و«علوم الحديث» لابن الصلاح، ص: [١٦].

(٢) «معرفة علوم الحديث» للحاكم، ص: [٥٣]، و«علوم الحديث» لابن الصلاح، ص: [١٦]، و«النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٢٥٢/١-٢٥٦).

(٣) «الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح» لابن الأنباري (٧٠/١-الرشد)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١٠٧/١)، و«النكت على ابن الصلاح»، ص: (٢٥٥ - ٢٥٦)، و«تدريب الراوي» (٧٧/١-٧٩).

هذه الأمثلة تتعلق بتفاوت رُتَب الحديث الصحيح لذاته، ويحذو حذوه في التفاوت والدرجات بقيَّة مراتب المقبول، بمعنى: أن كل ما كانت فيه المرجَّحات أكثر فهو في درجة الصَّحَّة أعلى وأشدُّ، كما أشار إلى ذلك الناظم بقوله:

فَكُلُّ مَا صِفَاتُ قُوَّةٍ أَشَدُّ فِيهِ فَمِنْ سِوَاهُ أَعْلَى وَأَسَدُّ
قوله:

وَيُقْبَلُ الْمُرْسَلُ حَيْثُ اغْتَضِدَا أَوْ عَنْ سِوَى مُرْسِلِهِ قَدْ أُسْنِدَا
أَوْ عَمِلَ الصَّحْبُ بِمُقْتَضَاهُ أَوْ قَوْلُ جُمْهُورٍ وَلَا سِوَاهُ
هذان البيتان تَضَمَّنَا بحثَ المرسل من حيث التعريفُ به، وبيان أقسامه، ومذاهبُ العلماء في حكمه، من حيث العملُ به وعدمه.

فأما تعريفه، فهو: «ما كان السقط فيه فوق التابعي»، وينقسم إلى قسمين:

أحدهما: مُرْسَلُ التابعي، وصورته:

أن يقول التابعي: قال رسولُ الله ﷺ كذا، وأمر بكذا، ونهى عن كذا، ونحو ذلك، فإن السقط في الإسناد واقعٌ بين التابعي والنبي ﷺ، وسببُ عدِّه في قسم المردود عند علماء المصطلح: هو الجهلُ بحال المحذوف، فإنه يَحْتَمِلُ أن يكون صحابياً، ويَحْتَمِلُ أن يكون تابعياً، وإن كان تابعياً، فيحتمل أن يكون ضعيفاً، ويَحْتَمِلُ أن يكون ثقةً، وإن كان ثقةً، فيحتمل أن يكون روى عن صحابي، ويَحْتَمِلُ أن يكون روى عن تابعي، فيعود الاحتمال الأول!

والقسم الثاني: مرسل الصحابيِّ، وصورته: أن يرسل عن صحابيٍّ مثله، وحينئذٍ لا تأثير لعدم ذكر اسمه؛ لأن الصحابة كلهم عدولٌ، ويُمَثَّلُ له بما رواه البخاري عن

ثَابِتٌ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ، يَخْطُبُ يَقُولُ: قَالَ مُحَمَّدٌ ﷺ: «مَنْ لَبَسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ»^(١).

وللعلماء في حكم مرسل غير الصحابي ثلاثة مذاهب^(٢):

المذهب الأول: التوقف فيه، ورد العمل به. ذكره النووي وعزاه إلى الجمهور من المحدثين؛ بحجة أنه إذا كان رواية المجهول المسمى لا تقبل لجهالة حاله، فراويه المرسل أولى؛ لأن المروي عنه محذوف، فهو مجهول العين والحال.

والمذهب الثاني: الاحتجاج به مطلقاً، وهو مذهب الإمامين أبي حنيفة ومالك، ومن وافقهما؛ إذ هو عندهم بمنزلة المستند، وحيثهم: أن سكوت الراوي عنه، مع عدالة الساكت، وعلمه بما يترتب على الرواية من العمل بالمروي، يُعتبر تزكية له، والمركى تثبت عدالته بشرطها، والعدل تُقبل روايته.

المذهب الثالث: قبوله عند قوم، إذا وجد أحد الشروط التالية:

(أ) أن يقوي المرسل حديث متصل.

(١) رواه البخاري في كتاب «اللباس»، باب: «لبس الحرير وأفرأشيه للرجال»، وقدر ما يجوز منه، رقم [٥٨٣٣].

قال الحافظ في «مقدمة الفتح» (٣٧٨/١) متعقباً الدارقطني في قوله: «وهذا لم يسمعه ابن الزبير من النبي ﷺ إنما سمعه من عمر»، قال: «هذا تعقب ضعيف؛ فإن ابن الزبير صحابي، فهبه أرسل، فكان ماذا؟ وكم في الصحيح من مرسل صحابي، وقد اتفق الأئمة قاطبة على قبول ذلك، إلا من شذ، بمن تأخر عصره عنهم، فلا يعتد بمخالفته. والله أعلم».

(٢) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح، ص: (٥٣ - ٥٥)، و«شرح مسلم» للنووي (٣٠/١)، و«المسودة» لآل تيمية، ص: (٢٥٠ - ٢٥٢)، و«شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/٥٣٢ - ٥٥٧/هـ)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/٢٠٥ - ٢١١)، و«النكت على ابن الصلاح» (٢/٤٩٩ - ٥٠٧)، و«دليل أرباب الفلاح»، ص: (١٠٤ - ١٠٥).

(ب) أو أن يوافق قول صحابيٍّ.

(ج) أو أفتى أكثر العلماء بمقتضاه، فإنه حينئذٍ يُتَلَقَّى بالقبول.

وقد مثّلوا^(١) لمستوفي الشروط بما رواه الشافعي، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن سعيد بن المسيب: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ»^(٢).

وعن ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ جَزُورًا نُحِرَتْ عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَجَاءَ رَجُلٌ بِعَنَاقٍ، فَقَالَ: أَعْطُونِي جُزْءًا مِنْ هَذَا الْعَنَاقِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا يَصْلُحُ هَذَا»^(٣)، وكان القاسمُ بنُ مُحَمَّدٍ وسعيدُ بنُ المسيَّب وعروةُ بنُ الزبير وأبو بكر بن عبد الرحمن يُحَرِّمُونَ بَيْعَ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ^(٤).

قال الشافعيُّ: وبهذا نأخذ، ولا نعلم أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ خالفَ أبا بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإرسال ابن المسيَّب عندنا حسنٌ^(٥).

كما روى البيهقيُّ من طريق الشافعي، عن مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن القاسم بن أبي بزة قال: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، فَوَجَدْتُ جَزُورًا قَدْ جُزِرَتْ، فَجُزِّئْتُ أَرْبَعَةَ

(١) «تدريب الراوي» (٢٢٦-٢٢٧)، و«دليل أرباب الفلاح»، ص: (١٠٥ - ١٠٦).

(٢) أخرجه الشافعي في «الأم» (٨١ / ٣)، وقد رواه مالك في «الموطأ» في كتاب «البيوع»، باب: «بيع الحيوان باللحم»، (٢ / ٦٥٥ رقم ٦٤)، ومن طريقه: الدارقطني (٣٨ / ٤)، والحاكم (٤١ / ٢)، والبيهقي رقم (١٠٥٧٠).

(٣) رواه الشافعي في «القديم» عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس به، كما في «المعرفة» للبيهقي (٦٦ / ٨). ورواه في «الأم» (٨١ / ٣)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٢٧ / ٨)، والبيهقي [١٠٥٧٣]، عن ابن أبي يحيى الأسلمي - وهو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى - عن صالح مولى التوأمة به معناه.

(٤) رواه الشافعي عن سعيد بن سالم، عن ابن أبي الزناد، عن أبيه، عنهم به. كما في «المعرفة» (٦٦ / ٨).

(٥) انظر: «مختصر المزني - الملحق بالأم» - (٨ / ١٧٦)، و«المعرفة» للبيهقي (٦٦ / ٨).

أَجْزَاءٍ، كُلُّ جُزْءٍ بَعْنَاقٍ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتْبَاعَ مِنْهَا جُزْءًا، فَقَالَ لِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُبَاعَ حَيٌّ بِمَيِّتٍ. فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ، فَأُخْبِرْتُ عَنْهُ خَيْرًا^(١).

ورواه من حديث الحسن، عن سَمُرَةَ، عن النَّبِيِّ ﷺ^(٢)، فقد اجتمعت في هذا الحديث جميع الأمور الَّتِي قَيَّدُوا بِهَا قَبُولَ الْمُرْسَلِ بوجود واحد منها، فصلح مثلاً للكل.

أما مراسيل الصحابة: فحكمها حكم الموصول عند الجمهور، وخالف في ذلك أبو إسحاق الإسفراييني وغيره، فقالوا: لا يحتج بها، والصحيح الأول^(٣).

هذا، وقد اشتهر رواية المراسيل كثيرًا من أهل البلدان، كما قال الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ في «علوم الحديث»^(٤): «أَكْثَرُ مَا تُرَوَّى الْمُرَاسِيلُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَمِنْ أَهْلِ مَكَّةَ: عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَمِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ: عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَمِنْ أَهْلِ

(١) أخرجه الشافعي في «الأم» (٣/ ٨١)، ومن طريقه البيهقي في «سننه» رقم [١٠٥٧٢].

(٢) رواه الحاكم (٢/ ٤١)، وعنه البيهقي [١٠٥٩٦]. وقال: «هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، وَمَنْ أَثَبَّتَ سَمَاعَ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ مِنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ عَدَّهُ مَوْضُوعًا، وَمَنْ لَمْ يُثَبِّتْهُ فَهُوَ مُرْسَلٌ جَيِّدٌ يُضَمُّ إِلَى مُرْسَلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَالْقَاسِمِ بْنِ أَبِي بَزَّةٍ وَقَوْلِ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ». وقال الألباني في «إرواء الغليل» (٥/ ١٩٨): «وجملة القول أن الحديث بهذه الطرق حسنٌ على أقل الدرجات، وكأنه لذلك احتج به الإمام أحمد، والله أعلم».

(٣) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح، ص: [٥٦]، و«شرح مسلم» للنووي (١/ ٣٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٢١٣-٢١٤)، و«النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٤٢٠-٥٢١)، و«فتح المغيث» (١/ ١٩٢-١٩٤)، و«دليل أرباب الفلاح»، ص: [١٠٧].

(٤) ص: [٢٥].

الكوفة: عن إبراهيم بن يزيد النخعي، ومن أهل مصر: عن سعيد ابن أبي هلال، ومن أهل الشام: عن مكحول.

وقد ذكر علماء فن الاصطلاح^(١) أن للمرسل مراتب بعضها أرفع من بعض: فأرفعها درجة: ما أرسله صحابي ثبت سماعه، ثم صحابي له رؤية فقط ولم يثبت سماعه، ثم المخضرم، ثم المتقن من كبار التابعين، كسعيد بن المسيب؛ لأنه من أولاد الصحابة، وبعده أصحاب التحري في شيوخهم، كمجاهد، وشعبة، ونحوهما، ودونهم من يأخذ عن كل أحد، كالحسن البصري - رحمهم الله جميعاً -.

قوله:

وغير ما يقبل أقسام تعدد فرد ما شرط قبول قد فقد
أي: وغير المقبول الذي تقدم الكلام على ذكر درجاته، وبيان مراتبه: المردود، وضابطه: هو ما فقد شرطاً من شروط القبول الستة.
وأسبابه اثنان هما: سقط في إسناد، أو طعن في راو.
وقد تقدم الكلام مفصلاً على أقسام السقط الخمسة التي هي المعلق، والمرسل، والمعضل، والمنقطع، والمدلس.

هذا وقد قسم العلماء الحديث الضعيف إلى قسمين:

(أ) قسم شديد الضعف: وهو ما جاء من طريق واحد ضعيف، أو طرق متعددة مثله، بحيث كان سبب الضعف فيها فحش غلط الراوي، أو وضوح كذبه، أو تهمته بذلك من العدول.

(١) «فتح المغيث» (١/ ١٩٤-١٩٥).

(ب) وقسمٌ ليس بشديد الضعف؛ وهو ما جاء من طريق واحدٍ ضعيفة، وكان سببُ ضعفه انقطاعاً في السند، فهذا يُعملُ به إذا وُجدت قرينة تُلحقه بقسم المقبول، والقرينة هي الشواهد التي يرتفعُ بوجودها إلى درجة الاحتجاج به وبنظائره.

أما إذا لم توجد له شواهد؛ فإنه لا يجوز العملُ به، لا في العقيدة، ولا في الأحكام، ولا في فضائل الأعمال على القول الصحيح؛ لأن فيما صحَّ عن الله عزَّ وجلَّ وثبت عن رسول الله ﷺ غنيةٌ وكفايةٌ، ولن يستطيع أحدٌ أن يحصي ذلك علماً وعملاً، ولكن على حدِّ قول النبي ﷺ: «سَدُّوا وَقَارِيُوا» الحديث^(١).

هذا؛ ومِمَّا هو معلومٌ بالاستقراء: أن السنةَ الواردة عن النبي ﷺ على ثلاثة أقسامٍ:

(أ) سُنَّةٌ قَوْلِيَّةٌ، والمرادُ بها: جميعُ الأحاديث التي قالها الرسول ﷺ في مختلف الأغراض والمناسبات، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(٢). الحديث، وقوله ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»^(٣). وقوله عليه الصلاة والسلام: «..لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ»^(٤).

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الرقاق»، باب: «الْقَصْدِ وَالْمَدَاوِمَةِ عَلَى الْعَمَلِ»، رقم [٦٤٦٤]، ومسلم في كتاب «صفة القيامة والجنة والنار»، باب: «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُ الْجَنَّةِ بِعَمَلِهِ بَلْ بِرَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى»، رقم [٢٨١٨]، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) سبق تخريجه، ص: [٢٤٥]. (٣) سبق تخريجه، ص: [٧٨].

(٤) رواه أبو داود في كتاب «الوصايا»، باب: «مَا جَاءَ فِي الْوَصِيَّةِ لِلْوَارِثِ»، رقم [٢٨٧٠]، والترمذي في أبواب «الوصايا»، باب: «مَا جَاءَ لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ»، حديث رقم [٢١٢٠]، وابن ماجه في كتاب «الوصايا»، باب: «لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ»، رقم [٢٧١٣]، عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال الترمذي: «حديث حسن».

ورواه الترمذي في أبواب «الوصايا»، باب: «مَا جَاءَ لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ»، حديث رقم [٢١٢١]، وابن ماجه في كتاب «الوصايا»، باب: «لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ»، رقم [٢٧١٢]، عن عمرو بن خارجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهذا القسم لا يمكن حصره عند شخص واحد، بيد أنه لا يخرج عن مجموع الأمة، كما قرره الشافعي وغيره^(١).

(ب) سنة فعلية: وهي الأعمال التي قام بها النبي ﷺ وأُمَّته تبع له في ذلك، كإقامة الصلوات، وأداء الشعائر جملة وتفصيلاً، والقضاء بين الناس في الدماء، والأموال، والأعراض.

وقد قسم علماء هذا الفن أفعال النبي ﷺ إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الأفعال الجبلية، وهي التي يقوم بها الرسول ﷺ كقيامه وقعوده، وأكله وشربه، ونحو ذلك مما لا يقصد منه التشريع، فهذه الأفعال سبيلها الإباحة للرسول ﷺ لأُمَّته، ولا يجب على أحد من أُمَّته التأسي بها، وهذا قول الجمهور.

وقد ألزم بعض السلف نفسه بشيء من ذلك استئناً، كعبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، حيث كان يحرص على اتباع الرسول ﷺ في كل ما صدر عنه من أفعال عادية، وهو عملٌ اجتهادي، نسأل الله أن يأجره عليه.

القسم الثاني: الأفعال التي علم بالاستقراء أنَّها من خصائص النبي ﷺ، كالوصال في الصوم، وبقاء وجوب قيام الليل عليه، وإباحة الزيادة في النكاح على أربع،

⁼ وقال الترمذي: «حسن صحيح». وانظر: «تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (٢٥٠-٢٥١).

(١) انظر: «الرسالة» للشافعي، ص: (٤٢-٤٣، ٤٧٢)، و«الفصول في الأصول» للجصاص (٢٧٦/٤-٢٧٧)، و«شرح البخاري» لابن بطلال (٣٥١/٨)، و«التمهيد» لابن عبد البر (١٦٠/١) و(٦٨/٨)- (٦٩)، و«مجموع فتاوى» ابن تيمية (٢٠/٢٣٣، ٢٣٨-٢٣٩)، و«طرح الشريب» لأبي زرعة العراقي (٢٨٥/٢).

وتركه أكل البقول التي لها رائحة كريهة، ونحوها من الخصائص، فإنه لا يُقْتَدَى به في شيء من ذلك، بل تُعْتَبَرُ خاصّةً به عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

القسم الثالث: الأفعال المقصودُ بها التشريع، فإن الأمة مطالبةٌ بالتأسي به صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيها، سواء منها ما كان واجباً، أو كان مندوباً، وعلى صفاتها التي تثبتُ عنه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بالنقل الصريح، والفهم الصحيح، والأدلة على ذلك كثيرةٌ جداً من الكتاب والسنة، أمّا من الكتاب، فقد جاء الأمر بمتابعته، حيث قال الله - عزّ من قائل -: ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ [الآيَةُ: ٣١].

كما جاء الأمر العامُّ بقبول كلِّ ما جاء به الشرع الشريف المطهّر، والانتفاء عما نهى عنه، حيث قال تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ [الآيَةُ: ٧].

وهكذا أتى التحذيرُ المخيفُ من مخالفته في قوله سُبْحَانَهُ: ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [التَّوْبَةُ: ٦٣].

وهذا القسم من السنّة هو أوسعُ الأقسام؛ إذ إنه يشمل السنّة البيانية لما جاء مُجْمَلًا في القرآن، كما يشمل الأحكام الواردة استقلالاً، على اختلاف أنواعها، وقد مضى شيءٌ من ذلك.

(ج) سنّة تقريرية: وهي أن يُقَرَّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فعلاً صدر أمامه، أو في زمنه، وعَلِمَ به، أو حدث شيءٌ كذلك ولم ينكره، بل رُبَّمَا حاز استبشاره به، أو استحسانه، ولذلك أمثلة كثيرةٌ، منها:

١- استبشار النَّبِيِّ ﷺ بحكم القائف بأن أقدام أسامة بن زيد من أقدام زيد، حيث قال: «إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ»^(١).

٢- ومنها: أكل الضَّبِّ على مائدته ﷺ، وهو يرى ذلك، حينما اجتَرَهُ خالِدُ ابنُ الوليد فأكله^(٢).

٣- ومنها: جوازُ العزل عند الجماع، حيث كان يفعلُه بعضُ الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، والقرآن ينزل فلم يُنْهَوْا عنه^(٣)، ونحو ذلك ممَّا كان يُفْعَلُ في عهد النَّبِيِّ ﷺ، ويطلَّع عليه فيقرُّه؛ فيُعتَبَرُ سَنَةً تَقْرِيرِيَّةً.

قوله:

وَالْبَحْثُ فِي الْأَقْوَالِ فَلْيُقَدِّمَ مُشْتَرَكًا مَعَ الْكِتَابِ الْمُحْكَمِ

(١) أخرجه البخاري في كتاب «فضائل أصحاب النَّبِيِّ ﷺ»، باب: «مَنَاقِبُ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ»، رقم [٣٧٣١]، ومسلم في كتاب «في الرضاع»، باب: «العمل بإلحاق القائف الولد»، رقم [١٤٥٩]، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) حديث أكل الضَّبِّ: أخرجه البخاري في كتاب «الذبائح والصيد»، باب: «الضَّبُّ»، رقم [٥٥٣٧]، ومسلم في كتاب «الصيد والذبائح»، باب: «إباحة الضَّبِّ»، رقم (١٩٤٥، ١٩٤٦)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ: أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْتَ مَيْمُونَةَ، فَأُتِيَ بِضَبٍّ مَحْنُوزٍ، فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ، فَقَالَ بَعْضُ النَّسَوَةِ: أَخْبَرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَا يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ، فَقَالُوا: هُوَ ضَبٌّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَرَفَعَ يَدَهُ، فَقُلْتُ: أَحَرَامٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «لَا، وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي، فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ» قَالَ خَالِدٌ: فَاجْتَرَرْتُهُ فَأَكَلْتُهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ.

(٣) حديث جواز العزل عند الجماع: أخرجه البخاري في كتاب «النكاح»، باب: «العزل»، رقم (٥٠٨، ٥٢٠٩)، ومسلم في كتاب «النكاح»، باب: «حُكْمُ الْعَزْلِ»، رقم [١٤٤٠]، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ»، وَلِمْسَلِمَ: «كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا نَهَتْهُ». فَلَمَّا نَهَتْهُ.

إِذْ سَابِقُ الْأَنْوَاعِ فِي الْكِتَابِ فِي سُنَّةٍ تَجْرِي بِلَا ارْتِيَابٍ

أي: إنه يُقَدَّم من السنة القولية ما كان مشتركاً مع بعض نصوص الكتاب العزيز في الدلالة على الأحكام، فكم من فريضة قد جاءت في القرآن مُجْمَلَةً، وشاركت السنة الكريمة في بيانها وتفصيل أحكامها، وقد تقدَّم شيءٌ من ذلك عند قول الناظم:

وَأَوْجِهَ السُّنَّةُ مِنْهَا مَا تَلَا بِمِثْلِ مَا فِيهِ الْكِتَابُ أَنْزَلَا

كما أنه من القواعد المقررة في هذا الموضوع أن السنة القولية تُقَدَّم على الفعلية، والمنطوق يُقَدَّم على المفهوم، ونحو ذلك ممَّا هو معروف بالاستقراء.

وفي قول الناظم:

إِذْ سَابِقُ الْأَنْوَاعِ فِي الْكِتَابِ فِي سُنَّةٍ تَجْرِي بِلَا ارْتِيَابٍ

ما يدلُّ على أن أنواع الأحكام الواردة في الكتاب العزيز واردة في السنة الكريمة القولية والفعلية، إما تفصيلاً، وإمَّا إجمالاً، وما ذلك إلا لأنَّ الكتاب والسنة وحيان كريمان من مشكاة واحدة، وتجري في خط مستقيم واحدٍ، وهذا أمرٌ واضح لكل متأملٍ في نصوصهما، وفيما دلَّت عليه من بيان الفرائض والحدود وسائر الأحكام وذكر الحلال والحرام، وغير ذلك من حقوق دين الإسلام ومكملاته، والله أعلم.

تم الجزء الأوَّل من كتاب: «الجهد المبذول في تنوير العقول بشرح منظومة وسيلة

الحصول إلى مهمات الأصول»

ويليه الجزء الثاني - إن شاء الله - وأوَّلُه: «الكلام على أوجه الخطاب»

المصادر والمراجع

✽ القرآن الكريم.

✽ كتب علوم الشريعة ووسائلها:

- ١- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٢- جامع البيان في تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري.
- ٣- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير القرشي.
- ٤- تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير، محمد بن نسيب الرفاعي.
- ٥- فتح البيان، صديق حسن خان.
- ٦- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي.
- ٧- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، الاتحاد الأممي للمجامع العلمية.
- ٨- موسوعة أطراف الحديث النبوي، أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول.
- ٩- الجامع الصحيح «صحيح البخاري»، الإمام البخاري.
- ١٠- صحيح مسلم، الإمام مسلم.
- ١١- سنن أبي داود، أبو داود السجستاني.
- ١٢- السنن الكبرى «سنن النسائي»، الإمام النسائي.
- ١٣- الجامع الصحيح «سنن الترمذي»، أبو عيسى الترمذي.
- ١٤- سنن ابن ماجه، ابن ماجه.
- ١٥- سنن الدارمي، الدارمي.
- ١٦- سنن الدارقطني، الدارقطني.
- ١٧- السنن الكبرى «سنن البيهقي»، البيهقي.
- ١٨- الموطأ، الإمام مالك.

- ١٩- مسند الإمام أحمد، الإمام أحمد بن حنبل.
- ٢٠- المعجم الكبير، الطبراني.
- ٢١- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي.
- ٢٢- كنز العمال، علاء الدين الهندي.
- ٢٣- الأدب المفرد، الإمام البخاري.
- ٢٤- المستدرک على الصحيحين، الحاكم.
- ٢٥- صحيح ابن حبان، ابن حبان.
- ٢٦- الترغيب والترهيب، المنذري.
- ٢٧- زاد المعاد، ابن قيم الجوزية.
- ٢٨- شرح السنة، البغوي.
- ٢٩- جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر.
- ٣٠- أخلاق العلماء، الآجري.
- ٣١- الجامع المفهرس لكتب الألباني، سليم بن عيد الهلالي.
- ٣٢- مختصر صحيح مسلم، تحقيق الألباني.
- ٣٣- صحيح سنن ابن ماجه، الألباني.
- ٣٤- صحيح الجامع الصغير، الألباني.
- ٣٥- ضعيف الجامع الصغير، الألباني.
- ٣٦- سلسلة الأحاديث الصحيحة، الألباني.
- ٣٧- سلسلة الأحاديث الضعيفة، الألباني.
- ٣٨- مشكاة المصابيح، تحقيق الألباني.
- ٣٩- إرواء الغليل، الألباني.

- ٤٠ - ظلال الجنة في تخريج السنة، الألباني.
- ٤١ - فتح الباري، ابن حجر.
- ٤٢ - شرح صحيح مسلم، النووي.
- ٤٣ - قواعد التحديث، محمد جمال الدين القاسمي.
- ٤٤ - النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير.
- ٤٥ - الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد محمد شاكر.
- ٤٦ - دليل أرباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح، الشيخ حافظ الحكمي.
- ٤٧ - شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي.
- ٤٨ - الأجوبة السديدة على الأسئلة الرشيدة، زيد المدخلي.
- ٤٩ - مجموعة رسائل، زيد المدخلي.
- ٥٠ - مختصر الصواعق المرسلة، ابن قيم الجوزية.
- ٥١ - السنة، ابن أبي عاصم.
- ٥٢ - نيل الأوطار، الشوكاني.
- ٥٣ - الأفنان الندية، زيد المدخلي.
- ٥٤ - قبس من الأفنان الندية لإيضاح مناسك الحج المروية، زيد المدخلي.
- ٥٥ - الموقف الحق مما ابتلي باستعماله كثير من الخلق، زيد المدخلي.
- ٥٦ - الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.
- ٥٧ - إمتاع العقول بروضة الأصول، عبد القادر شيبه الحمد.
- ٥٨ - شرح الكوكب المنير، ابن النجار الحنبلي.
- ٥٩ - نزهة الخاطر والعاطر، عبد القادر الدومي.
- ٦٠ - الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات، شمس الدين المارديني.

- ٦١- روضة الناظر وجنة المناظر، ابن قدامة المقدسي.
- ٦٢- مراقي السعود إلى مراقي السعود، محمد الأمين بن أحمد الجكني.
- ٦٣- المواهب العلمية شرح الفرائد البهية في القواعد البهية، محمد عبد المنعم مجاهد.
- ٦٤- البحر المحيط، الزركشي.
- ٦٥- الوسيط في أصول الفقه الإسلامي، وهبة الزحيلي.
- ٦٦- أصول الفقه الإسلامي، وهبة الزحيلي.
- ٦٧- المستصفى من علم الأصول، الغزالي.
- ٦٨- الإحكام شرح أصول الأحكام، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي.
- ٦٩- الضياء اللامع شرح جمع الجوامع، عبد الكريم بن علي النملة.
- ٧٠- معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، محمد بن حسين الجيزاني.
- ٧١- الواضح في أصول الفقه للمبتدئين، محمد بن سليمان عبد الله الأشقر.
- ٧٢- تقريب الوصول إلى علم الأصول، أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي.
- ٧٣- التأسيس في أصول الفقه على الكتاب والسنة، مصطفى بن محمد بن سلامة.
- ٧٤- شرح مختصر الروضة، نجم الدين أبو الربيع سليمان.
- ٧٥- سلاسل الذهب، بدر الدين الزركشي.
- ✽ كتاب مجموع الرسائل المفيدة:
- ٧٦- الطبقات الكبرى، ابن سعد.
- ٧٧- نفح الطيب، المقري التلمساني.
- ✽ كتب علوم اللغة العربية:
- ٧٨- لسان العرب، ابن منظور.
- ٧٩- القاموس المحيط، الفيروزآبادي.

فهرس الموضوعات

٥	النظم المشروح في الكتاب
١٧	مقدمة الشارح
٢١	مَنْظُومَةُ وَسِيلَةِ الْخُصُولِ إِلَى مُهِمَّاتِ الْأُصُولِ
٢١	الكلام على البسمة بالتفصيل
	خطبة الناظم وتشتمل على المباحث التالية:
٢١	معنى الحمد وبيان ما فيه من الفضل
٢٩	الفرق بين الحمد والشكر من حيث الدلالة على المعنى
٢٩	معنى العدل والأمر به ومعنى الظلم وتنزيه الرب عنه وتحذيره منه
٣١	ذكر نموذج من أسماء الله الحسنى وما دلت عليه من المعاني
٣٢	اعتبار القضاء والقدر شيئان متلازمان
٣٧	معنى صلاة الله على عبده ورسوله محمد ﷺ وكذا السلام
٣٨	معنى النبي والصحابي
٤١	مراتب الصحابة
٤٢	معنى كلمة «وبعد» وتعريف العلم وبيان فضله وشرف أهله بالتفصيل
٦٧	خطر الجهل على أهله
٧٦	تعريف الأصول لغة واصطلاحاً
٧٨	تعريف الفقه لغة واصطلاحاً والمراد بالأحكام الشرعية
٧٩	تعريف أصول الفقه باعتبار العلمية
٨٠	المقصود بأدلة الفقه الإجمالية
٨٠	معنى الحكم التكليفي وأقسامه عند الأصوليين
٨٧	بحث الواجب وما يرادفه وما يتعلق به
٩١	بحث المندوب

- ٩٢ بحث الحرام
- ٩٤ بحث المكروه
- ٩٥ بحث المباح
- ٩٧ بحث الوسيلة إلى قسم من أقسام الحكم التكليفي
- تعريف التكليف لغة واصطلاحًا وهل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة كأصولها أم لا
- ٩٨
- ١٠١ الأحكام الوضعية
- ١٠٢ أقسام الشرط باعتبار ذاته
- ١٠٢ أقسام المانع
- ١٠٣ تعريف السبب لغة واصطلاحًا وما يطلق عليه من المعاني
- ١٠٤ تعريف الصحة لغة واصطلاحًا
- ١٠٤ تعريف الفساد لغة واصطلاحًا
- ١٠٧ تعريف كل من العزيمة والرخصة والفرق بين الرخصة والاضطرار
- ١٠٨ تعريف الفصل لغة واصطلاحًا
- ١٠٩ تعريف الفرض والواجب
- ١١٧ تعريف الوضع وأقسامه
- ١٢١ الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس
- ١٢١ بحث الاشتقاق
- ١٢٢ هل يوجد في القرآن ألفاظ بغير اللغة العربية أم لا؟
- ١٢٥ الفرق بين الحقيقة الشرعية واللغوية والعرفية
- ١٢٨ أقسام الكلام إلى خبر وإنشاء
- ١٢٨ أغراض الخبر
- ١٢٩ أنواع الخبر بالنسبة لحالات المخاطب
- ١٣٢ مجيء الكلام بلفظ الإنشاء والمقصود به الخبر والعكس

- أدوات المعاني بالتفصيل والتمثيل ١٣٤
- كتاب أصول الأدلة ١٧٧
- معنى الكتاب لغة واصطلاحًا ١٧٧
- تعريف الشرع والسنة لغة واصطلاحًا ١٧٨
- تعريف الإجماع لغة واصطلاحًا ١٧٨
- تعريف القياس لغة واصطلاحًا ١٧٩
- الحديث عن كمال دين الإسلام ووجوب تحكيمه ١٧٩
- التعريف بالكتاب العزيز ١٨٦
- وجوب التمسك به ١٨٨
- كتاب الله فيه المحكم والمتشابه والمجمل والمفصل ١٩٠
- كتاب الله فيه العام والخاص ١٩١
- من أساليب العرب الإيجاز والاختصار عند وجود أسبابه ١٩٤
- كما أن من أساليبهم التقديم والتأخير لنكت بلاغية ١٩٥
- بحث المنطوق والمفهوم وتعريف الأمر ١٩٧
- المراد بالناسخ والمنسوخ وفائدة معرفة سبب النزول ١٩٨
- القرآن كله متواتر لفظًا ومعنى ٢٠١
- منزلة الكتاب العزيز كما قصها القرآن ٢٠٢
- ذكر بعض أسماء القرآن وما دلت عليه من المعاني ٢٠٤
- الأدلة على وجوب اتباع القرآن من الكتاب والسنة وكلام سلف الأمة ٢٠٧
- الحث على العناية بعلوم القرآن ٢٠٩
- الكلام على السنة وأنها الوحي الثاني ٢١١
- منزلة ومكانة السنة بالنسبة للقرآن الكريم ٢١٢
- وجوب طاعة الرسول ﷺ والإيمان به وتحريم مخالفته ٢١٤
- بيان أن الرسول ﷺ لم يترك خيرًا للأمة في دينها ودنياها إلا دله عليه ٢٢٢

أقسام السنة باعتبار علاقتها بالقرآن الكريم وبيان أن القرآن يوجب العمل بالسنة	٢٢٧
فصل في لزوم الحجة بخبر الواحد الثبت	٢٣٧
أقسام الخبر باعتبار الثبوت	٢٣٩
أقسام المتواتر	٢٣٩
أقسام الآحاد باعتبار الطرق	٢٤٢
بيان لزوم الحجة بخبر الواحد الثبت وأدلة ذلك	٢٤٥
الشروط الواجب توفرها في الراوي والسند	٢٥٧
معنى التدليس وأنواعه وحكمه	٢٥٨
بيان ما تثبت به عدالة الراوي	٢٦١
الشروط الواجب توفرها في المتن	٢٦٤
أحوال انفراد الثقة عن غيره من الرواة	٢٦٧
الكلام على الصحيح لذاته	٢٧٤
الكلام على الحسن لذاته	٢٧٨
الكلام على الصحيح لغيره	٢٧٩
الكلام على الحسن لغيره	٢٨٠
تفاوت درجات المقبول	٢٨١
بحث المرسل وأقسامه ومذاهب العلماء في حكمه	٢٨٢
أنواع الضعف في الحديث	٢٨٦
أقسام السنة الواردة عن النبي ﷺ	٢٨٨
المصادر والمراجع	٢٩٣
فهرس الموضوعات	٢٩٧

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُبْدِي

تَنْوِيرِ الْعُقُولِ

بِسَرِّهِ مِظْرُومَةٍ وَبِسِلَّةِ الْخُصُولِ إِلَى مَرَاتِبِ الْأُصُولِ

لِنَاظِمِهَا الْعَلَّامَةِ الْجَلِيلِ
حَافِظِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْحَكِيمِيِّ

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

تَأْلِيفُ

فَضِيلَةِ الشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ

زَيْدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ هَارِي الْمَدِينِيِّ

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

الجزء الثاني

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ

لِلشَّيْخِ وَالْمُؤَلِّفِ

الكلام على وجوه الخطاب

وفيه فصول:

الْفَضْلُ الْأَوَّلُ

في الأوامر

أَفْعَلْ لِتَفْعَلْ إِسْمُ فِعْلٍ مَصْدَرٍ
 وَبِالْجَزَا وَنَحْوِهِ فَأَعْتَبِرْ
 إِلَى مَعَانٍ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُعَدُّ
 قَصْدُ امْتِثَالٍ ثُمَّ إِذْنٌ ثَبَتًا
 تَسْخِيرُ التَّكْوِينِ الْإِحْتِقَارُ
 تَمَنُّ الدُّعَاءِ وَالْإِنْعَامُ
 شُورَى وَتَكْذِيبُ تَطَلُّبُ الْعِبَرِ
 فِي آيَةِ الْحَجَابِ جَاءَ مُحْكَمًا
 لَمْظٍ بِهِ تَنَاوُلٌ لَا يَنْتَفِي
 آدَاءُ مَأْمُورٍ بِهِ تَحَقُّقًا
 وَالْإِمْتِثَالُ يَفْتَضِي الْبِدَارًا
 نَهْيًا عَنِ الضَّدِّ لَهُ تَضْمُّنًا
 بِدُونِهِ كَشَرَطٍ صِحَّةٍ حُتْمٍ
 وَجْهِ بِهِ وَفَاقُ أَمْرٍ حَصَلًا
 قَضَاءُهُ أَوْ ذَا بِأَمْرٍ ثَانٍ
 تَأْكِيدٌ أَوَّلًا فَتَأْسِيسٌ جَلِي

أَرْبَعُ الْأَظَافِ بِهَا الْأَمْرُ دُرِي
 وَقَدْ يُسَاقُ فِي مَسَاقِ الْخَبَرِ
 وَأَصْلُهُ الْوُجُوبُ ثُمَّ قَدْ وَرَدَ
 نَدْبُ إِبَاحَةٍ وَتَهْدِيدٌ أَتَى
 تَأْدِيبُ امْتِنَانٍ الْإِنْذَارُ
 تَسْوِيَةٌ إِهَانَةٌ إِكْرَامُ
 تَعْجِيزٌ تَفْوِيزٌ تَعْجَبٌ خَبَرٌ
 وَالْأَمْرُ بِالْأَمْرِ بِهِ أَمْرٌ كَمَا
 وَيَدْخُلُ الْمُبْلَغُ الْمَأْمُورُ فِي
 وَيُوجِبُ الْمُطْلَقُ فِعْلًا مُطْلَقًا
 لَا يُوجِبُ الْفَوْرَ وَلَا التَّكْرَارًا
 وَيَقْتَضِي الْأَمْرُ بِشَيْءٍ عَيْنًا
 وَيَلْزَمُ الْمَأْمُورُ أَمْرًا لَا يَتِمُّ
 وَيَسْقُطُ الْمَأْمُورُ بِالْأَدَا عَلَى
 وَيَقْتَضِي الْمَوْقُوتُ بِالزَّمَانِ
 وَالْأَمْرُ بَعْدَ الْأَمْرِ مَعُ تَمَاطُلٍ

الفصل الثاني

في النواهي

وَالنَّهْيُ دَاعِي الْكَفِّ وَالصِّيغَةُ لَا
يَكُونُ عَنْ فَرْدٍ وَذِي تَعَدُّدٍ
وَيَقْتَضِي الدَّوَامَ لَا إِنْ قُبِّدَا
كُزَّةً وَإِرْشَادٌ وَتَغْلِيلٌ دُعَا
وَنَحْوُ مَا كَانَ لَهُمْ وَلَا يَحِلُّ
وَفِيهِ مَا فِي الْأَمْرِ مِنْ حُكْمٍ سَبَقَ
وَنَهْيُ حَظَرٍ يَقْتَضِي فَسَادَهُ
إِنْ كَانَ ذَا النَّهْيِ لِأَمْرٍ يَدْخُلُهُ
أَمَّا لِأَمْرٍ خَارِجٍ عَنْهُ

تَفَعَّلَ وَتَحَرَّيْمٌ بِهِ تَأَصَّلَا
جَمْعًا وَفُرْقًا فَافْهَمْنَاهُ تَرْشُدٍ
ثُمَّ لِغَيْرِ أَصْلِهِ قَدْ وَرَدَا
صَيْرُورَةً تَحْقِيرُ الْيَأْسِ مَعَا
لَا يَنْبَغِي وَيَبْالْغُزَا النَّهْيُ عَقْلُ
مِنْ التَّزَامِ وَمَفَاهِيمٍ وَحَقُّ
كَالْنَفْيِ لِلْأَجْزَاءِ فِي الْعِبَادَةِ
أَوْ جُزْءَهُ أَوْ لَازِمًا أَوْ نَجْهَلُهُ
فَفِي الْفُسَادِ الْخُلْفُ فَاعْلَمْنَاهُ

الفصل الثالث

في المنطوق والمفهوم

مَنْطُوقُهُ مَدْلُولُ لَفْظٍ فِي مَحَلٍّ
وَضَاهِرٌ مَا اخْتَمَلَ الْمَرْجُوحُ ثُمَّ
صَرِيحُهُ مُطَابِقٌ دَلٌّ عَلَى
ثُمَّ عَلَى لَازِمِهِ التَّزَامُ
وَالِاتِّزَامُ حَيْثُ الْإِضْمَارُ اقْتَضَى
أَوْ لَا وَقَدْ دَلَّ لِمَا لَمْ يُقْصَدِ
أَوْ دَلَّ لِلْمَقْصُودِ دُونَ مُضْمَرٍ
وَقُوبِلَ الْمَنْطُوقُ بِالْمَفْهُومِ

نُطِقَ بِهِ نَصٌّ لِغَيْرِ مَا اخْتَمَلَ
الْلَفْظُ مُفْرَدٌ مُرَكَّبٌ لَهُمْ
مَعْنَاهُ وَالْجُزْءُ تَضَمُّنًا تَلَا
ذِي أَوْجِهٍ ثَلَاثَةٌ تَمَامُ
صِدْقًا وَصِحَّةً دِلَالَةً اقْتِضَا
فَهِيَ إِشَارَةٌ تُسَمَّى فَاخْذُ
فَذَاكَ إِيْمَاءٌ وَتَنْبِيْهٌ دُرِي
وَأَفَقٌ أَوْ خَالَفَ فِي الْمَحْكُومِ

فَإِنَّهُ فَخَوَى الْخِطَابِ يُسَمَّى
لَحْنُ الْخِطَابِ عِنْدَ أَهْلِ الْحُكْمِ
لَا مَعَ مَخْصُوصٍ وَذَا إِمَّا صِفَهُ
أَوْ شَرْطُ أَوْ غَايَةٌ أَوْ حَضَرٌ وَرَدُّ
كَأَنَّمَا يَخْشَى إِلَهَ الْعُلَمَاءِ
مُضَافًا أَوْ مُعَرِّفًا بِهِ اخْضَرِ
وَعَبِيرٌ مَا خُصَّ بِذِكْرِ لِسَبَبِ

فَأَوَّلُ إِنْ كَانَ أَوَّلَى حُكْمًا
وَحَيْثُ سَاوَى حُكْمَ مَنْطُوقٍ سُمِّيَ
وَالثَّانِ مَفْهُومٌ مِنَ الْمُخَالَفَةِ
أَوْ عِلَّةٌ أَوْ ظَرْفٌ أَوْ حَالٌ عَدَدٌ
وَمِنْهُ الْإِسْتِثْنَاءُ بِإِلَّا بَعْدَ مَا
وَمِنْهُ حَضَرٌ مُبْتَدَأٌ فِي الْخَبَرِ
وَالْكُلُّ مِنْهَا حُجَّةٌ غَيْرُ اللَّقَبِ

الْقِصَّةُ الْإِلَهِيَّةُ

فِي الْعُمُومِ

لِلْفِظِ مِنْ دُونِ حَضَرٍ فِي الْأَصَحِّ
يَشْمَلُ وَالْبِقَاعِ وَالْأَجْيَالِ
مَتَى وَأَيْنَ حَيْثُمَا قَدْ عُمِّمَ
كَالْعَهْدِ مِثْلُ مَا إِذَا أُضِيفَ
نَكِرَةً تُسَاقُ فِي النَّفْيِ تَعْمٌ
وَقَبْلَهَا سَلْبُ الْعُمُومِ أَنْ يَحُلَّ
وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ يَقُولُ يَفْعَلُ
عُرْفًا وَعَقْلًا عِنْدَ أَهْلِ النَّظَرِ
عَلَيْكُمْ أَتَهَكُّمُ ﴿ قَدْ عُمِّمَتْ
وَمِثْلُهُ مَفَاهِمُ الْمُخَالَفَةِ
مِنْهُ فَقَدْ عَمَّ بِحَسَبِ الْمَعْنَى
أَمَّتُهُ إِلَّا إِذَا يُفْصَلُ

الْعَامُ مَا يَسْتَغْرِقُ الَّذِي صَلَحَ
وَشَامِلُ الْأَشْخَاصِ لِلْأَحْوَالِ
وَكُلُّ وَالَّذِي الْتَبَى أَيُّ وَمَا
وَالْجَمْعُ بِاللَّامِ حَوَى تَعْرِيفًا
وَمُفْرَدٌ حُلِّيَ بِاللَّامِ لَهُمْ
ثُمَّ عُمُومُ السَّلْبِ نَفْيٌ بَعْدَ كُلِّ
تَقُولُ كُلُّ بَدْعَةٍ لَا تُقْبَلُ
وَقَدْ يَعْمُ اللَّفْظُ فِي الْمُعْتَبَرِ
مِنْ ذَلِكَ الْفَخْوَى وَنَحْوُ ﴿ حُرِّمَتْ
أَوْ رُتِّبَ الْحُكْمُ بِهِ عَلَى الصِّفَةِ
وَكُلُّ مَا يَصِحُّ أَنْ يُسْتَثْنَى
وَفِي الْخِطَابِ لِلنَّبِيِّ يَدْخُلُ

لَوْ مَعَ قَرِينَةِ الْبَلَاغِ نَحْوُ قُلْ
يَنَالُنَا خِطَابُهُ لَا مَا رُفِعَ
فِي لَفْظٍ مَنْ حُكْمًا عَلَى الْمَشْهُورِ
فَلَا يَنَالُ ضِدَّهُ إِلَّا بِنَصٍ
يُنْزَلُ كَالْعُمُومِ فِي الْمَقَالِ
لَا بِخُصُوصٍ سَبَبٍ إِذَا ذُكِرَ

وَأَيُّهَا النَّاسُ تَنَاوَلَ الرُّسُلُ
وَمَا لِأُمَّةٍ الْكِتَابِ قَدْ شُرِعَ
وَيَدْخُلُ الْإِنَاثُ كَالذُّكُورِ
لَا فِي خِطَابِ الْجِنْسِ بِالْوُصْفِ الْأَخْصِ
وَتَرَكُ الْإِسْتِفْصَالَ فِي اخْتِمَالِ
وَبِعُمُومِ اللَّفْظِ فِي الْحُكْمِ اعْتَبِرَ

الْفَصْلُ الْخَامِسُ

فِي الْخُصُوصِ

بَعْضُ مَنْ الَّذِي لَهُ تَنَاوَلَا
لِمُتَعَدِّدٍ بِلَا قَصْرِ أَتَى
أُرِيدَ ثُمَّ اخْتُصَّ بِالَّذِي قُصِدَ
مَا نَالَهُ الْمُخَصَّصُ الَّذِي لَقِيَ
مُتَّصِلٌ مُنْفَصِلٌ قَدْ فُهِمَا
يُثَبِتُ لِلْمُخْرِجِ ضِدَّ الْمَعْنَى
يَنْفِي مِنَ الْمُثَبَّتِ مَا قَدْ عُمِّمَا
يَعُودُ لِلْجَمِيعِ مَا لَمْ يُفْصَلْ
وَلِلْأَصُولِيِّينَ بَحْثٌ فِيهِ
وَصِفَةٌ لَوْ ذَكَرُهَا مُقَدِّمًا
لَوْ لَمْ تَجِئْ فِي الْحُكْمِ مَا كَانَ انْتَهَى
فَهِيَ لِتَحْقِيقِ الْعُمُومِ فَاسْمَعِ
لَا هَذِهِ فَإِنَّهَا تَنْفَصِلُ

تَخْصِيصُ مَا يَعُمُّ قَصْرُهُ عَلَى
قَابِلِهِ الْحُكْمُ الَّذِي قَدْ ثَبَتَا
يُقَالُ عَامٌّ بِهِ الْخُصُوصُ قَدْ
ثُمَّ الْعُمُومُ حُجَّةٌ فِيمَا بَقِيَ
ثُمَّ الْمُخَصَّصَاتِ قِسْمَانِ هُمَا
فَذُو اتِّصَالٍ خَمْسَةٌ الْإِسْتِثْنَا
فَهُوَ مِنَ الْمَنْفِيِّ إِثْبَاتٌ كَمَا
وَحُكْمُ الْإِسْتِثْنَاءِ بَعْدَ الْجَمَلِ
وَقِيلَ رَاجِعٌ لِمَا يَلِيهِ
وَالشَّرْطُ بِالْحَدِّ الَّذِي تَقَدَّمَا
وَعَايَةٌ بَعْدَ الَّذِي يَشْمَلُهَا
أَمَّا الَّتِي كُنَحُو ﴿حَتَّى مَطْلَعٌ﴾
وَتِلْكَ فِي حُكْمِ الْمُعْغِيَا تَدْخُلُ

أَهْمَلَهُ قَوْمٌ وَذَا الْفَضْلُ خُذَا
وَسُنَّةٍ صَحَّتْ بِهَا ارْتِيَابُ
وَبِالْكِتَابِ إِنْ أَتَى بِفَضْلِهَا
فَإِنَّهُ فِي مَوْضِعٍ قَدْ فَضَّلَا
فَحَوَى وَلَحْنَا لِدَوِي الْفُهُومِ
بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ أَوْ التَّقْرِيرِ
أَنْزَلَهُ اللَّهُ لَهُمْ مُعَلِّمًا
مَا خُصَّ أَوْ عَوْدُ كِنَايَةٍ إِلَى
عَمٍّ وَمَذْهَبٍ لِرَاوِ لَوْ سَمَا
بِهَا عُمُومٌ كَانَ ثَابِتًا بِنَصِّ
وَأُطْلِقَ الْجَوَابُ نَزَلَ نَصُّهُ
فَنَسَخَ حُكْمَ بَعْضِهِ شَمْلُ
فَافْهَمَ وَلَا عُمُومَ لِلْأَفْعَالِ

وَبَدَلَ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ وَذَا
يُخَصِّصُ الْكِتَابُ بِالْكِتَابِ
وَسُنَّةٌ صَحِيحَةٌ بِمِثْلِهَا
فَحَيْثُمَا جَاءَ الْكِتَابُ مُجْمَلًا
إِمَّا بِمَنْطُوقٍ أَوْ الْمَفْهُومِ
أَوْ خُذَ بَيَانُهُ عَنِ النَّذِيرِ
فَإِنَّهُ مُبَيِّنٌ لِلنَّاسِ مَا
وَالْحَقُّ أَنَّ عَطْفَ مَا عَمَّ عَلَى
بَعْضٍ وَذِكْرُ الْبَعْضِ مِنْ أَفْرَادِ مَا
بِصُحْبَةِ جَمِيعِ هَذَا لَا يُخَصِّصُ
وَحَيْثُ عَمَّ سَائِلٌ أَوْ خَصَّهُ
وَإِنْ تَأَخَّرَ الْخُصُوصُ عَنْ عَمَلٍ
ثُمَّ الْعُمُومُ خُصَّ بِالْأَقْوَالِ

الْقَضِيَّةُ السَّالِسَةُ

فِي الْمَطْلُوقِ وَالْمَقْيَدِ

حَقِيقَةُ الْجِنْسِ بِهَا قَيْدٌ تَلَا
حُكْمَ الْعُمُومِ مَعَ خُصُوصٍ وَرَدَا
جِنْسًا وَعِلَّةً وَمَا قَدْ قُيِّدَا
فَنَاسِخٌ أَوْ لَا فَحَمْلُهُ يُرَى
قَيْدٌ بِمَفْهُومٍ يُرَى مُقْتَضِيًا
قَيْدٌ بِضِدِّ الْوُصْفِ مَا قَدْ أُطْلِقَا

وَالْمَطْلُوقُ اللَّفْظُ الَّذِي دَلَّ عَلَى
وَالْحُكْمُ فِي الْمَطْلُوقِ مَعَ مَا قُيِّدَا
وَحَيْثُ كَانَا مُثَبَّتَيْنِ اتَّحَدَا
عَنْ عَمَلٍ بِمَطْلُوقٍ تَأَخَّرَا
عَلَى مُقْيَدٍ كَذَا إِنْ نَفِيَا
أَوْ كَانَ اثْبَاتًا وَنَفِيًا حَقًّا

قَوْلَانِ فِي الْحَمْلِ لِأَهْلِ الْفَهْمِ
فَالْحَمْلُ فِيهِ بِاتِّفَاقٍ انْتَفَا

وَفِي اخْتِلَافٍ سَبَبٍ أَوْ حُكْمٍ
أَمَّا الَّذِي هَذَيْنِ فِيهِ اخْتِلَافًا

الْفَضْلُ السَّابِعُ

فِي الْمُجْمَلِ وَالْمُبَيَّنِ

لَمْ يَتَّضَحْ تَحْدِيدُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ
تَصَرُّفًا أَوْ أَصْلُ وَضْعِهِ ابْتِدَئِي
﴿يُضَارَّ﴾ لِلْمَعْلُومِ أَوْ مَجْهُولِهِ
وَالْقُرْءِ لِلْحَيْضِ وَلِلْأَطْهَارِ
وَنَحْوِ إِلَّا بَعْدَ جُمْلَتَيْنِ
وَالْحَذْفِ وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ
وَقِلَّةِ اسْتِعْمَالِ بَعْضِ الْكَلِمِ
مِنْ حَيِّزِ الْإِشْكَالِ لِلتَّجَلِّيِ
أَوَّلُهَا التَّأْكِيدُ بِالنَّصِّ الْجَلِيِّ
فَسُنَّةٌ تَوْضِيحُ مِنْهُ الْمُبْهَمَا
إِيْمَاؤُهُ يُدْرِكُ بِاسْتِدْلَالِ
فِعْلِ إِشَارَةِ فَبِالْكِتَابِ
وَلَيْسَ يَبْقَى مُجْمَلٌ فِي الْمِلَّةِ
قِيلَ وَقَدْ يَبْقَى بغيرِ الْعَمَلِ
بِمُجْمَلٍ وَقَدْ أَتَى مُنْفَصِلًا
وَلَمْ يَقَعْ إِلَّا بِنَسْخِ أَوَّلِهِ

الْمُجْمَلُ اللَّفْظُ الَّذِي قَدْ اخْتَمَلَ
يَكُونُ فِي مُرَكَّبٍ وَمُفْرَدٍ
كَقَالَ مَنْ قَوْلٍ وَمِنْ قِيلُولِهِ
عَسَّسَ لِإِقْبَالِ وَالْإِدْبَارِ
وَكَاحْتِمَالِ الْحَرْفِ مَعْنَيْنِ
وَكَاخْتِلَافِ مَرْجِعِ الضَّمِيرِ
وَحَبَرٌ يُعْنَى بِهِ الْأَمْرُ اعْلَمْ
بَيَانُهُ إِخْرَاجُهُ بِالْحَلِّ
وَهُوَ عَلَى مَرَاتِبَ فَلْتَنْجَلِ
فَمَا بِهِمِهِ اسْتَقَلَّ الْعُلَمَا
فَمُبْتَدَأُ السُّنَّةِ بِاسْتِقْلَالِ
أَوْضَاحُهَا دَلَالَةُ الْخِطَابِ
ثُمَّ بِتَنْبِيهِهِ لَوَجْهِ الْعِلَّةِ
فِيمَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِالْعَمَلِ
ثُمَّ الْبَيَانُ قَدْ أَتَى مُتَّصِلًا
وَلَمْ يَجُزْ تَأْخِيرُهُ عَنْ فِعْلِهِ

الْفَصْلُ الثَّامِنُ

فِي الْمَحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ

وَالْمُحْكَمُ الْمُتَضَعُ الْمَعْنَى بِهِ
أَعْنِي بِذِي التَّشَابُهِ الْحَقِيقِي
نَحْوِ الْحُرُوفِ فِي أَوَائِلِ السُّورِ
نَقُولُ أَمَّنَّا بِهِ وَالْكُلُّ
مَعَ اعْتِقَادِ أَنْ أَرَادَ اللَّهُ
وَعُدَّ مِنْهُ الْإِفْتِتَاحُ بِالنَّقْسَمِ
شَاهِدُهُ مَا لَصَبِيغٍ قَدْ جَرَى
وَلَمْ يَقَعْ فِي دِينِنَا الْحَنِيفِ
فَإِنَّهُ أَنْاطَهُ بِالْوُسْعِ
أَمَّا الْإِضَافِيُّ فَعِنْدَ الْعُلَمَاءِ
نَحْوُ الَّذِي أَوْضَحَهُ إِذْ سُئِلَ
كَذِكْرِ خَلْقِ أَرْضِهِ مُقَدِّمًا
مَعَ ذِكْرِهِ فِي آيَةٍ سِوَاهَا
فَمَا يَرَاهُ النَّاضِرُ اخْتِلَافًا
وَكُلُّ مَنْ يَعْتَقِدِ التَّنَاقُضَ
فَلَيْسَ تَخْلُوهُ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ
وَلَا يَجُوزُ قَطُّ فِي الْقُرْآنِ
وَصَرَفُ ظَاهِرٍ بِلَا دَلِيلٍ
وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ بَاطِنٌ أَتَى

وَاسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِذِي تَشَابُهٍ
لَيْسَ الْإِضَافِيُّ عَلَى التَّحْقِيقِ
عَلَى تِلَاوَةٍ لَهَا فَلْيُقْتَصَرْ
مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا فَلَا نَضِلُّ
مَعْنَى بِهِ لَمْ يَذَرِهِ سِوَاهُ
كَ(الذَّارِيَّاتِ) (الْمُرْسَلَاتِ) تَلُو (عَمَّ)
مَعَ عُمَرِ إِذْ عَاقَبَهُ وَهَجَرَا
فِي حَقِّ مَا أُنِيطَ بِالتَّكْلِيفِ
كَمَا اسْتَبَانَ بِالِدَّلِيلِ الْقَطْعِيِّ
بِالرَّدِّ لِلْمُحْكَمِ عَادَ مُحْكَمًا
عَنْهُ ابْنُ عَبَّاسٍ قَبَانَ وَانْجَلَى
وَبَعْدَهُ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ
أَنْ بَعْدَ رَفْعِهِ السَّمَاءَ دَحَاهَا
فَلْيَعْرِزْهُ لِفَهْمِهِ مُضَافًا
فِي مُحْكَمِ النَّصِّينِ إِنْ تَعَارَضَا
مِنْ فَرَطِ جَهْلٍ أَوْ لُخْبِثِ نِيَّةٍ
وَرُودُ الِضْمَاطِ بِلَا مَعَانٍ
مِنْ طَرُقٍ تُفْضِي إِلَى التَّضْلِيلِ
عَلَى خِلَافِ ظَاهِرٍ قَدْ ثَبَتَا

وَمَنْ يَقُلْ لَمْ يَقْصِدِ التَّفْهِيمَا بَلْ قَصَدَ التَّخْيِيلَ وَالتَّوْهِيمَا
فَذَلِكَ قَوْلٌ ظَاهِرُ الْإِلْحَادِ بِكُفْرٍ مَنْ قَالَ بِهِ يُنَادِي

فَضَّلَ

فِي السُّنَّةِ فِي الْأَفْعَالِ

الرُّسُلُ مَعْصُومُونَ مِنْ كَبِيرَةٍ قَطْعًا وَإِضْرَارٍ عَلَى صَغِيرَةٍ
كَذَلِكَ مَعْصُومُونَ مِنْ إِقْرَارٍ عَلَى اجْتِهَادٍ غَيْرِ حُكْمِ الْبَارِي
وَكُلُّ فِعْلٍ لَيْسَ بِالتَّعْبُدِي بَلْ كَانَ مِنْ جِبَلَةٍ لِلْجَسَدِ
كَالنَّوْمِ وَالْقُعُودِ وَالْقِيَامِ لِحَاجَةٍ لَا قَصْدَ الْإِثْتِمَامِ
فَهُوَ مُبَاحُ الْفِعْلِ مِنْ دُونِ اقْتِدَا وَهُوَ الَّذِي الْفَارُوقُ فِيهِ شَدَا
وَمَا عَلَى كَيْفِيَّةٍ قَدْ فَعَلَا مُوَظِّبًا فَالْإِقْتِدَاءُ احْتِمَالَا
وَالظَّنُّ أَنَّهُ إِلَيْهِ قَدْ نَدَبَ إِذْ هُوَ لَا يَعْدُمُ فَضْلًا فِي أَدَبِ
وَمَا بِهِ اخْتِصَاصُهُ قَدْ عَلِمَا فَلَا اشْتِرَاكَ فِيهِ إِلَّا مَا سَمَا
بِأَنَّهُ فَرَضٌ عَلَيْهِ وَلَنَا نَدَبٌ وَهَذَا قَدْ أُبِينَ عَلَنَا
وَكُلُّ مَا أَبْهَمَهُ مُنْتَظِرَا لِلْوَحْيِ لَا اقْتِدَاءَ حَتَّى يَظْهَرَا
وَفِعْلُهُ مَعَ غَيْرِهِ عِقَابَا فَالْوَقْفُ حَتَّى نَعْلَمَ الْأَسْبَابَا
فَنَقْتَدِي أَوْ لَا فَوْقَ يُرْتَضَى إِلَّا إِذَا مَا كَانَ مِنْ بَابِ الْقَضَا
وَمَا سِوَى ذَا إِنْ أَتَى بَيَانَا فَلْيُعْطَ حُكْمَ مَا بِهِ اسْتَبَانَا
فَمَا أَبَانَ الْفَرَضُ كَانَ فَرَضَا وَهَكَذَا مُبِينُ نَدَبٍ يُقْضَى
أَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بَلْ كَانَ ابْتِدَا فَلْيُيَدَّرْ كَيْفَ لِلرُّسُولِ وَرَدَا
فَلِلْوُجُوبِ مَا عَلَيْهِ وَجِبَا وَمَا لَهُ نَدَبٌ لَنَا قَدْ نُدِبَا
وَهَكَذَا الْمُبَاحُ لَا مَا خُصَا وَلَا خُصُوصَ غَيْرُ مَا قَدْ نُصَا

وَعَيْرُ مَا فِي حَقِّهِ قَدْ وَصِفَا فَإِنْ يَكُنْ لِقُرْبَةٍ قَدْ عُرِفَا
فَهُوَ عَلَى النَّدْبِ أَقْلَ حَالِهِ وَقِيلَ لَا تَفْصِيلَ فِي احْتِمَالِهِ
وَمَا بِهِ هَمٌّ وَلَمْ يَفْعَلْ فَلَا يَسُوءُ فِي اتِّبَاعِهِ أَنْ يُفْعَلَا
إِلَّا إِذَا أَبَانَ أَمْرًا مَنَعَهُ فَزَالَ لَا بَأْسَ عَلَى مَنْ صَنَعَهُ

فَضَّلَ

فِي التَّقْرِيرِ وَالتَّارِكِ

وَمَا بِعِلْمٍ مِنْهُ قِيلَ أَوْ فَعِلَ وَلَمْ يُغَيِّرْهُ فَكَالْفِعْلِ جُعِلَ
وَقَوْلُ بَعْضِ الصَّحْبِ كُنَّا نَفْعَلُ فَمَا نُهَيِّنَا وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ
فَظَاهِرُ التَّقْرِيرِ لَوْ لَمْ يَذْكُرُوا لِلْعِلْمِ إِذْ بِالْوَحْيِ قَدْ يُذَكَّرُ
وَأِنْ يَكُنْ مِنْهُ السُّرُورُ اقْتَرْنَا فَهُوَ عِبَادَةٌ كَلَوْ أَخْبَرْنَا
وَتَرَكُهُ لِمُقْتَضٍ كَالْفِعْلِ وَيَقْتَضِي إِبَاحَةً فِي الْجَبَلِي
وَقَدْ يَكُونُ التَّارِكُ لِلتَّنْزِهِ كَتَرَكِهِ الْبَقْلَ لِحُبِّ رِيحِهِ
وَمَعَ تَرَكٍ قَدْ يَوَدُّ الْعَمَلَا خَوْفًا عَلَى أُمْتِهِ أَنْ تُبْتَلَى
فَهُوَ بِأَرْجَحِيَّةٍ تَحَقُّقًا إِمَّا لِعِلَّةٍ وَإِمَّا مُطْلَقًا



القول في عوارض الأدلة

فَصَلِّ

في مختلف الحديث

وَلَا تُنَافِي سُنَّةَ قُرْآنَا
وَمَا يُرَى مِنْ سُنَّةٍ يَخْتَلِفُ
إِذْ هُوَ صَادِرٌ عَنِ الْمَعْصُومِ
إِلَّا لِنَسْخٍ أَوْ لِضَعْفٍ بَيْنَا
فَمِنْهُ تَخْصِيصُ عُمُومٍ وَرَدَا
كَالْعُشْرِ وَالنِّصْفِ يَعْهُمُ مَا سُقِيَ
وَهَكَذَا إِطْلَاقُ حَظْرِ الْحُمْرِ
وَمِنْهُ مَا بِحَسَبِ الْحَالَاتِ
وَمِنْهُ مَا مَعْنَاهُ كَالْمُتَّحِدِ
وَمِنْهُ مَا يَحْتَمِلُ اخْتِلَافًا
كَ (لَا رِبَا إِلَّا نَسِيئَةً) حُمْلُ
وَمِنْهُ مَا لِمَعْنَيْنِ أُطْلِقَا
كَاسْفَرُوا بِانْفَجَرِ حَيْثُ حُمِلَا
وَمِنْهُ مَا فِي مَحْمَلَيْنِ يَخْتَلِفُ
كَشَرَّقُوا وَغَرَّبُوا تَبَيَّنَا
وَمِنْهُ مِنْهُي أَحَلَّ الشَّارِعُ
كَالْقَتْلِ لِلنِّسَاءِ وَالذَّرَارِي
وَمِنْهُ ظَاهِرُ الْوُجُوبِ بَيْنَا

وَأِنَّمَا جَاءَتْ لَهُ تَبْيَانَا
فَإِنَّهُ فِي ذَاتِهِ مُؤْتَلِفٌ
لَا يَحْمِلُ النَّقِيضَ فِي الْمَحْكُومِ
وَعَبْرَةُ الْجَمْعِ بِهِ تَعَيَّنَا
وَحَمْلُ مُطْلَقٍ عَلَى مَا قُيِّدَا
وَخَصَّهُ بِخَمْسَةٍ مِنْ أَوْسُقِ
قُيِّدَ بِالْأَهْلِيِّ فِي الْمُشْتَهَرِ
مِثْلُ صَلَاةِ الْخَوْفِ فِي الْهَيْئَاتِ
نَحْنُ اخْتِلَافِ اللَّفْظِ فِي التَّشْهَدِ
فَرُدُّ لِمُوَافِقِ اثْتِلَافَا
عَلَى اخْتِلَافِ الْجِنْسِ لَا مِثْلُ يُقْلُ
فَكَانَ أَوْلَاهَا بِنَصِّ أَوْفَقَا
عَلَى انْشِقَاقِهِ لِحَافِظُوا عَلَى
إِلَيْهِمَا رُدٌّ بِمَعْنَى يَأْتَلِفُ
فِي حَاجَةِ الصَّحْرَا لِرُخْصَةِ الْبِنَا
سَبَبُهُ الْمُفْضِي لَوَجْهِ نَافِعٍ
يُنْهَى سِوَى بَيَاتِ أَهْلِ الدَّارِ
فِي مَوْضِعٍ تَخْفِيفُهُ وَعَيْنَا

كَفَرَضِ غَسَلِ جُمُعَةٍ قَدْ صُرِفَا
كَذَلِكَ الْمَنْهِي بِالْقَوْلِ إِذَا
كَنْهِيَ شُرْبٍ قَائِمًا قَدْ جَزَمَا
وَمِنْهُ مَا لِعِلَّةٍ قَدْ حَكَمَا
كَقُبْلَةِ الصَّائِمِ عَنْهَا قَدْ نُهِيَ
وَمِنْهُ مَا فِي أَصْلِهِ قَدْ فَضَلَا
وَمِنْهُ مَا النَّهْيُ لِأَمْرٍ قَيِّدَا
كَنْهِيَ خُطْبَةٍ عَلَى الْخُطْبَةِ فِي
وَمِثْلُهُ السَّوْمُ عَلَى السَّوْمِ مَعَا
وَمِنْهُ مَا يُشَبِّهُ مَعْنَى فَارَقَهُ
كَالْتَهْيِ عَنْ صَلَاةٍ بَعْدَ الْفَجْرِ
يَحْتَمِلُ الْعُمُومَ وَالْمَكْتُوبَةَ
لِلذِّكْرِ فَلْتَقُمْ لِأَيِّ وَقْتٍ
وَمِنْهُ مَنْهِيٌّ عُمُومًا خُصًّا
كَنْهِيهِ عَنْ بَيْعِ تَمْرٍ بِرُطَبٍ
نَصُّ الْعَرَايَا دُونَ خَمْسِ أَوْسُقٍ
وَمِنْهُ مَا فِي عِلَّةٍ قَدْ اخْتَلَفَ
فَأَوَّلُ جَهْلٍ وَعَاجِزٌ وَغَرَزَ
وَمِنْهُ فِعْلٌ مِنْ خُصُوصِ الْمُصْطَفَى
كَفِعْلِهِ السُّبْحَةِ بَعْدَ الْعَصْرِ
لَكِنَّهُ أَبَانَ حِينَ سُئِلَا

بِأَنْ كَفَى مَنْ بِوُضُوئِهِ اكْتَفَى
بِفِعْلِهِ دَلٌّ عَلَى الرُّخْصَةِ ذَا
أَجَازَهُ بِشُرْبِهِ مِنْ زَمْزَمَا
ثُمَّ بِضِدِّهِ لِمَنْ قَدْ عَدِمَا
ذُو شَهْوَةٍ وَرُخِّصَتْ لِغَيْرِهِ
كَالْفُضْلِ فِي تَضْعِيفِ أَجْرِ الْفُضْلَا
فَظَنُّ ضِدَّ الْقَيْدِ خُلْفٌ وَرَدَا
قَيْدِ الرِّضَا جَائِزَةٌ إِذْ تَنْتَفَى
حَدِيثِ بَيْعِ مَنْ يَزِيدُ اتَّبَعَا
مِنْ أَوْجِهِ فَظَنُّ خُلْفًا مُطْلَقَهُ
وَحَالِ الْإِسْتِوَا وَيَعْدِ الْعَصْرِ
قَدْ فَارَقَتْهُ فَأَعْلَمَنْ وَجُوبَهُ
إِذْ مُوجِبٌ تَأْخِيرُهَا لِلْمَقْتِ
بِرُخْصَةٍ فِي بَعْضِ شَيْءٍ نَصًّا
كَيْلًا وَعَنْ بَيْعِ الزَّيْبِ بِالْعِنَبِ
بِخَرْصِهَا كَيْلًا وَغَيْرُهُ اتَّقَى
كَحَظَرِ بَيْعِ الْغَيْبِ مَعَ حِلِّ السَّلَفِ
وَالثَّانِ مَوْصُوفٌ وَمَضْمُونٌ فَبَرَّ
فَظَنُّ تَشْرِيعًا بِهِ مَنْ اقْتَفَى
قَضَاءَ مَا فَاتَ عَقِيبَ الظُّهْرِ
عَنْ فِعْلِهَا لِغَيْرِهِ فَقَالَ لَا

وَمِنْهُ مَا خَصَّ بِهِ سِوَاهُ
مُخْتَصِرًا إِطْلَاقَهُ فِي مَوْضِعٍ
لَكِنَّهُ عَلَى الْبَيَانِ قَدْ وَرَدَ
وَمِثْلُهُ الْمُسْتَثْنَايَاتُ تُحذفُ
وَمِنْهُ أَمْرٌ فَعَلُهُ تَكَرَّرًا
كَمَوْضِعِ الْإِهْلَالِ كُلُّ عَيْنِهِ
وَمِنْهُ مَا لِلْفِعْلِ وَالتَّرِكِ جَمْعٌ
مِثْلُ الْقُنُوتِ وَالضُّحَى وَالْبَسْمَلَةِ
وَأَنَّمَا يُبَيَّنُّ ذَا مَنْ لَازَمَهُ
وَمِنْهُ حُكْمٌ وَارِدٌ عَلَى سَبَبٍ
كَالنَّهْيِ عَنْ كِتَابِ سِوَى الْقُرْآنِ
وَعِنْدَ أَمْنِ ذَاكَ جَاءَ الْإِذْنُ بِهِ
فَهَذِهِ عِشْرُونَ وَجْهًا فَاحْوِهَا
وَاسْتَعْمِلْنِ كُلًّا مِنَ النَّصِّينِ فِي

فَقَظَنَ بِالْعُمُومِ مَنْ رَأَهُ
نَحْوُ بِهِ ضَحٍّ لِمَعْرِزِ جَدَعٍ
ضَحٍّ وَلَا بَعْدَكَ يُجْزِي عَنْ أَحَدٍ
فَعَمَّهَا لَكِنْ بِذِكْرِ تَعْرِفُ
كُلُّ رَوَى بِنَحْوِ مَا قَدْ حَضَرَ
بِمَا رَأَى وَالْحَبْرُ فَضْلًا بَيْنَهُ
كُلُّ رَوَى مَا مِنْ حُضُورِهِ وَقَعَ
فِي سِرِّهَا وَالْجَهْرِ قِسْ مَا مِثْلُهُ
وَشَهِدَ الْجَمِيعَ بِالْمُلَازَمَةِ
فَزَالَ عَنْهُ فَقَدْ ذَلِكَ السَّبَبُ
خَوْفَ التَّبَاسِهِ بِهِ فِي الْآنِ
وَأَنعَقَدَ الْإِجْمَاعُ إِذْ لَا يَشْتَبَهُ
وَاضْمُمُ إِلَيْهَا مَا أَتَى مِنْ نَحْوِهَا
مَدْلُولُهُ لَكِنْ بِلَا تَعَسُفِ

فَضَّلَ

فِي النَّسْخِ

وَالنَّسْخُ رَفْعُ الْحُكْمِ تَشْرِيعًا جَرَى
فِي الْعَمَلِيَّاتِ بِلَا انْكَارٍ
يَكُونُ بِالْمِثْلِ وَخَيْرٌ مِنْهُ
كَقَبْلَةٍ بِقَبْلَةٍ مُتَبَعًا
وَالْحَطُّ مِنْ عَشْرَةِ أَضْعَافٍ إِلَى

بِنَصِّ شَرْعٍ عَنْهُ قَدْ تَأَخَّرَا
وَلَا يَجُوزُ النَّسْخُ فِي الْأَخْبَارِ
أَشَدُّ أَوْ أَخَفُّ فَاحْفَظْنَاهُ
وَمِنْهُ إِتِمَامُ الصَّلَاةِ أَرِيعًا
مِثْلَيْنِ فِي قِتَالِ كُفَّارِ الْمَلَا

وَيُنَسَخُ الْكِتَابُ بِالْكِتَابِ
فَقَوْلُهُ لِقَوْلٍ وَالْفِعْلُ رَفَعَ
وَنَسَخُهُ الْفِعْلُ بِتَرْكِه ثَبَتَ
وَاحْتَمَلَ النَّسَخُ سُكُوتُ اقْتَضَى
وَسُنَّةٌ نَسَخُ الْكِتَابِ قَدْ تَبَيَّنَ
وَهَكَذَا الْكِتَابُ لَا بُدَّ مَعَهُ
وَالنَّسَخُ فِي الْكِتَابِ أَنْوَاعٌ وَقَعَ
وَمِنْهُ مَحْكُومٌ بِهِ لَا يُتْلَى
وَمِنْهُ فِي السِّيَاقِ نَسَخُهُ تَلِي
وَمَا بِتَأْخِيرِ نُزُولِ عِلْمَا
كَعِدَّةِ الْوَفَاةِ فَالْمُؤَخَّرَةُ
وَمِنْهُ تَضْرِيحٌ مِنَ الرُّسُولِ
كَالْجَلْدِ لِلْبَكْرِ سَبِيلَ الزَّانِي
كَذَاكَ بِالتَّضْرِيحِ مِنْ صَحَابِي
وَاعْرِفْهُ فِي السُّنَّةِ بِاسْتِثْمَامِ
كَالْنَهْيِ عَنْ أَكْلِ مِنَ الْأَضَاحِي
نَسَخَ لَهُ عَنْ أَنْسٍ تَحْقِيقَهُ
وَمِنْهُ مَا بِهِ الرُّسُولُ صَرَّحَا
كَذَا بِتَضْرِيحِ مِنَ الصَّحَابِي
قَالَ أَبُو سَعِيدٍ أَعْنِي نَاقِلَهُ
وَمِنْهُ مَا حُجِّتْنَا عَلَيْهِ

وَسُنَّةٌ بِمِثْلِهَا فِي الْبَابِ
وَخُلْفُهُمْ فِي الْقَوْلِ بِالْفِعْلِ اتَّسَعَ
لَا الْقَوْلُ إِنْ فِي مَوْضِعٍ عَنْهُ سَكَتَ
تَقْرِيرِ فِعْلٍ حَظَرُهُ فِيهِ مَضَى
وَمَعَهَا نَصٌّ كِتَابٍ مُسْتَبِينٍ
مِنْ سُنَّةٍ فِي نَسَخِهَا مُجْتَمِعَةٌ
فَمِنْهُ مَتَلُّوْا وَحُكْمُهُ ارْتَفَعَ
وَمِنْهُ مَرْفُوعُ الْجَمِيعِ أَضْلَا
كَأَيَّةِ الْقِيَامِ فِي الْمُرْمَلِ
وَإِنْ يَكُنْ سِيَاقُهُ الْمُقَدِّمًا
مَنْسُوخَةٌ كِلَاهُمَا فِي الْبَقَرَةِ
بِنَسَخِهِ فِي سَبَبِ النُّزُولِ
مَعَ غُرْبَةٍ وَرَجْمِ ذِي الْإِحْصَانِ
مُشَاهِدِ مَوَاقِعِ الْكِتَابِ
سِيَاقِ قِصَّةٍ عَلَى التَّمَامِ
فَوْقَ ثَلَاثِ جَاءَ بِالْإِفْصَاحِ
فِي نَقْلِ عَمْرَةٍ عَنِ الصَّدِيقَةِ
كُنْتُ نَهَيْتُ فَا فَعَلُوهُ مُفْصِحَا
كَجَمْعِهِ الصَّلَاةِ فِي الْأَخْزَابِ
قَبْلَ صَلَاةِ الْخَوْفِ تِلْكَ النَّازِلَةُ
بِأَنَّهُ الْأَخْرُ مِنْ أَمْرِيهِ

إِنْ عَجَزَ الْإِمَامُ عَنْ قِيَامِ
فِي مَرَضِ الْمَوْتِ وَهُمْ قِيَامُ
مَنْ آخَرٍ بِأَلْمِثَالِ يُعْلَمُ
فِي الْوُطْءِ لَكِنْ فِي اخْتِلَامِ أَحْكَمَا
بِنَاسِخٍ لَكِنْ عَلَى النَّاسِخِ دَلٌّ
يُثَابُ لَا مَعَ عِلْمِهِ فَلَا يَحِلُّ

كَالْأَمْرِ أَنْ يَجْلِسَ ذُو ائْتِمَامٍ
وَجَالِسًا صَلَّى هُوَ الْإِمَامُ
وَمِنْهُ مَنْسُوخٌ بِوَجْهِ مُحْكَمٍ
نَسَخُ حَدِيثِ الْمَا مِنَ الْمَاءِ بِمَا
وَلَيْسَ الْإِجْمَاعُ عَلَى تَرْكِ الْعَمَلِ
وَدُونَ عِلْمٍ مَنْ بِمَنْسُوخٍ عَمَلٌ

فَضَّلَ

فِي التَّرْجِيحِ

جَمْعٌ وَلَا النَّاسِخُ قَدْ تَبَيَّنَا
وَمَا حَوَاهَا فَهُوَ الْمُقَدَّمُ
وَالْبَعْضُ لِلْمَتْنِ لَدَى التَّضَادِ
أَوْ خَارِجٍ وَكُلُّهَا تَنْوَعُ
وَالْأَتَقْنُ الْأَحْفَظُ فِيهِ الْأَحْكَمُ
أَوْ بَالِغًا حَالٍ تَحْمُلُ وَفُقُ
أَوْ كَوْنُهُ مُبَاشِرًا لِمَا نُقِلَ
أَحْسَنَ إِذْ تَقْصِيًا قَدْ سَاقَهُ
أَوْ مَنْ شَيْخٌ بِحُلَاهُمْ أَعْلَمُ
عَنِ الْحِجَازِيِّينَ أَوْ هُوَ أَسْنَدُ
أَوْ عَدَمُ اخْتِلَافٍ مَنْ عَنْهُ حَمَلُ
تَوَافَقُوا فِي رَفْعِهِ حُفَاطُهُ
أَوْ كَانَ مَنْ يَرْوِيهِ بِاللَّفْظِ انْتَقَى

وَحَيْثُ لَا بَيْنَهُمَا قَدْ أَمَكْنَا
فَهَذِهِ مُرَجِّحَاتُ تَعْلَمُ
فَبَعْضُهَا يَرْجِعُ لِلْإِسْنَادِ
وَالْبَعْضُ لِلْمَدْلُولِ مِنْهَا يَرْجِعُ
فَكَثَرَةُ الرُّوَاةِ فِيهِ قَدِّمُوا
وَمَنْ عَلَى تَعْدِيلِهِ قَدْ اتَّفَقَ
أَوْ غَيْرَ سَمِعَ حَمْلُهُ لَا يَحْتَمِلُ
أَوْ صَاحِبَ الْقِصَّةِ أَوْ سِيَاقِهِ
أَوْ أَقْرَبَ الْمَكَانِ أَوْ هُوَ الزَّمُ
أَوْ كَثَرَةُ مَخَارِجِ أَوْ يُسْنَدُ
أَوْ شَاهِدٌ شَافَهُ مَنْ عَنْهُ نَقَلَ
أَوْ كَوْنُهُ لَمْ تَضْطَرِبِ أَلْفَظُهُ
أَوْ مَا عَلَى اتِّصَالِهِ مُتَّفَقًا

أَوْ كَانَ رَاوِيهِ فَقِيهًا يَجْمَعُ
أَوْ كَانَ نَصًّا أَوْ مَعَ اقْتِرَانِ
أَوْ سُنَّةٍ أَوْ الْقِيَاسُ قَدْ عَضُدُ
أَوْ أَكْثَرُ الْأُمَّةِ أَوْ مَنْطُوقًا
أَوْ كَوْنُهُ مَقْرُونٌ حُكْمٍ بِصِفَةٍ
أَوْ كَانَ قَوْلًا أَوْ بِلا تَخْصِيصٍ عَمِ
أَوْ كَانَ نَصُّهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ
أَوْ قَدْ حَوَى زِيَادَةً مُهِمَّةً
أَوْ كَانَ سَاوَى وَفَقَ حُكْمِ الْمِثْلِ
أَوْ دَلَّ لِلْحَظَرِ وَهَلْ يُرْجَّحُ
أَوْ كَانَ إِيثَابًا أَوْ النَّاقِلُ لَهُ
وَبَعْضُهَا فِيهِ الْخِلَافُ عَنْ فِتْنَةٍ
وَحَيْثُ لَا جَمْعَ وَلَا نَسْخَ يَصِحُّ

أَوْ ذُو كِتَابٍ إِذْ إِلَيْهِ يَرْجَعُ
بِالْفِعْلِ أَوْ أَوْفَقَ لِلْقُرْآنِ
أَوْ عَمَلٌ لِلْخُلَفَاءِ بِهِ اعْتَصَدُ
وَالضُّدُّ مَفْهُومٌ يُرَى مَفُوقًا
أَوْ كَانَ بِالتَّفْسِيرِ رَاوٍ عَرَفَهُ
أَوْ غَيْرَ مُشْعِرٍ بِقَدْحٍ يَتَّهَمُ
أَوْ دَلَّ لِلْحُكْمِ بِالِاشْتِقَاقِ
أَوْ اخْتِيَاطًا أَوْ بَرَاءَ الذِّمَّةِ
أَوْ قَدْ أَتَى مُقَرَّرًا لِلْأَصْلِ
إِنْ أَسْقَطَ الْحَدَّ عَلَى مَا يُفْصَحُ
مُفَضَّلًا فِي فَنِّ تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ
وَعَدَّهَا الْبَعْضُ إِلَى فَوْقِ مِائَةٍ
وَلَا مُرْجَّحَ فَقِيفَ حَتَّى يَضْحَ

الدليل الثالث

الإجماع

مِنْ عُلَمَاءِ الْعَقْدِ ثُمَّ الْحَلِّ
مِنْ فِعْلٍ أَوْ مُعْتَقَدٍ يَقِينِي
فَبَعْدَهُ الْإِجْمَاعُ مِمَّنِ اقْتَضَى
وَتَالِثُ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ
بَلْ حَصَرَهُمْ يَعْسُرُ أَوْ لَا يُمَكِّنُ
فِيهِ خِلَافًا هَكَذَا لَمْ يَجْزِمُوا

إِجْمَاعُهُمْ هُوَ اتِّفَاقُ الْكُلِّ
فِي حُكْمٍ أَمْرٍ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ
مَضْبُوطُهُ إِجْمَاعُ صَحْبِ الْمُصْطَفَى
وَهُوَ لَدَيْنَا حُجَّةٌ قَطْعِيَّةٌ
وَبَعْدَ أَفْضَلِ الْقُرُونِ مُمَكِّنُ
وَمِنْهُ قَوْلُ الْفُضَّلَا لَا نَعْلَمُ

كَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَلَمْ يَرَوْا
وَمَالِكَ بِأَهْلِ دَارِ الْهِجْرَةِ
وَالْحَرَمَيْنِ عِنْدَ سُخْنُونٍ وَقَدْ
وَالْأَكْثَرُونَ نَحْوَهُ لَمْ يَجْنَحُوا
هَذَا لَدَى أَفَاضِلِ الْقُرُونِ
وَبِالسُّكُوتِيِّ مِنَ الْإِجْمَاعِ
بِأَنْ يَقُولَ بَعْضُ أَهْلِ الْعَصْرِ
فَإِنْ يَكُنْ فِي الْحُكْمِ نَصٌّ يُعْذَرُ
وَلَيْسَ كَالصَّرِيحِ فِيمَا قَدْ سَبَقَ
وَيَحْرِمُ الْإِجْمَاعَ حَبْرٌ انْفَرَدَ
وَسَبَقَ خُلْفٌ بَعْدَهُ قَدْ يُتَّفَقُ
وَالْخُلْفُ فِي انْقِرَاضِ أَهْلِ الْعَصْرِ
وَالْحَبْرُ فِي الصَّحْبِ مِنَ الْأَتْبَاعِ
وَصَاحِبُ الْبِدْعَةِ لَا يُعْتَدُّ بِهِ
كَالْخُلْفِ فِي قَوَاعِدِ الرِّوَايَةِ
أَوْ مَنْ يُخَالِفُ مَا عَلَيْهِ أَجْمَعًا
فَفِي ذَهَابِهِ إِلَى مَا ابْتَدَعَا
وَجَاحِدُ الْمُجْمَعِ قَطْعًا يَكْفُرُ

إِطْلَاقَهُ مُصَوِّبًا مِمَّنْ جَرَوْا
يَحْتَجُّ إِجْمَاعًا كَكُلِّ الْأُمَّةِ
أَشَارَ نَحْوَهُ الْبُخَارِيُّ أَوْ قَصَدَ
لَكِنْ بِهِ عِنْدَ الْخِلَافِ رَجَحُوا
لَا مُطْلَقُ التَّرْجِيحِ بِالسُّكُونِ
قَوْمٌ قَدْ اخْتَجُّوا عَلَى نِزَاعٍ
وَيَسْكُتُ الْبَاقُونَ دُونَ نَكْرٍ
فَإِنَّهُ مِنْ مَخْضٍ رَأَى أَقْدَمُ
إِنْ كَانَ نَصٌّ بِخِلَافِهِ نَطَقَ
فِي عَصَرِهِمْ عَنْهُمْ مُصَرِّحًا بِرَدِّ
وَلَا يَجُوزُ خُلْفُ إِجْمَاعٍ سَبَقَ
وَالْحَقُّ لَا يُشْرَطُ فَافْهَمْ تَدْرٍ
وَفَاقَهُ يُشْرَطُ فِي الْإِجْمَاعِ
وَالْخُلْفُ فِي الْبِدْعِ الَّذِي يُرَدُّ بِهِ
رُجِّحَ نَبَذُ صَاحِبِ الدَّعَايَةِ
لَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَى ابْتِدَاعِهِ دَعَا
غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ اتَّبَعَا
مَعَ عِلْمِهِ لَا جَاهِلًا فَيُعْذَرُ

الدليل الرابع

القياس

أَمَّا الْقِيَاسُ فَلَدَى الْجَمَاهِرِ أَضَلُّ وَشَدَّ بَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ

مَعَ كَوْنِ دَاوُدَ بِهِ قَدْ قَالَا
وَهُوَ رَدُّ الْفَرْعِ لِلْأُصُولِ
لِعِلَّةِ جَامِعَةٍ فِي الْحُكْمِ
وَالشَّرْطِ فِي الْأَصْلِ الثَّبُوتِ وَالْبَقَا
وَشَرْطُ فَرْعٍ أَنْ يُسَاوِيَ الْأَصْلَا
مَعَ انْتِفَا أَصْلٍ بِهِ قَدْ خَصَا
وَالشَّرْطُ فِي الْعِلَّةِ جَلْبُ الْحُكْمِ
وَالشَّرْطُ فِي مَعْلُولِهَا أَنْ تَوْجِبَهُ
وَقَدْ يَجِي مَنْطُوقًا أَوْ مَعْقُولًا
كَالْوَصْفِ أَوْ مِنْ أَجْلِ أَوْ بِاللَّامِ
لَعَلَّ وَالْبَاءِ وَإِذْ وَحَتَّى
مِنْ الْحُرُوفِ وَالْقِيُودِ السَّابِقَةِ
وَعُدَّ مِنْهَا مَسْلُكُ الْإِجْمَاعِ
ثَالِثُهَا الْإِيْمَا مَعَ التَّنْبِيهِ
وَهُوَ اقْتِرَانُهُ بِوَصْفٍ مُشْعِرٍ
رَابِعُهَا بِالسَّبْرِ وَالتَّقْسِيمِ
خَامِسُهَا اسْتِدْلَالُنَا بِفِعْلِهِ
سَادِسُهَا الْمَضْلَحَةُ الْمَرْعِيَّةُ
وَهِيَ بِتَخْرِيجِ الْمَنَاطِ تُعْرَفُ
ثُمَّ الْمُنَاسَبَاتُ فِي الْمَقَاصِدِ
ضَرُورَةُ حَاجِيَةِ تَحْسِينِي

وَأِنَّمَا سَمَّاهُ اسْتِدْلَالًا
مِنْ حُكْمِ رَبَّنَا أَوِ الرَّسُولِ
بَيْنَهُمَا عِنْدَ أَهْيَلِ الضَّمِّ
وَكَوْنُهُ مُعَلَّلًا مُتَّفَقًا
فِي مُوجِبٍ أَوْ كَانَ مِنْهُ أَوْلَى
فَلَا تَقَسُّ فِيْمَا يَرُدُّ النَّصَا
وَبِانْتِفَائِهَا انْتَفَى بِالْجَزْمِ
تَعْلِيلًا أَوْ دِلَالَةً أَوْ الشَّبَهَ
مَسْلُكُ عَلَيَّتِهَا فَالْأَوْلَى
أَوْ كَيِّ وَفَا عُلِّقَ فِي الْكَلَامِ
وَنَحْوِهَا رَاجِعُهُ إِنْ أَرَدْتَا
فِي النَّصِّ مِنْ رَوَايَةِ الْعَدْلِ الثَّقَةِ
لَدَى الْجَمَاهِيرِ عَلَى نِزَاعٍ
يَدْخُلُ أَنْوَاعٌ كَثِيرٌ فِيهِ
بِأَنَّهُ الْعِلَّةُ لَوْ لَمْ يُذَكَّرْ
وَعَلَّلُوهُ بِانْتِفَا الْقَسِيمِ
مِنْ بَعْدِ مَا الْفِعْلُ يُرَى مِنْ أَجْلِهِ
رِعَايَةُ الْمَقَاصِدِ الشَّرْعِيَّةِ
إِذَا بَدَأَ تَنَاسُبٌ لَا يُصْرَفُ
ضَمَّنَ ثَلَاثٍ وَهِيَ الْقَوَاعِدُ
أَوَّلُهَا خَمْسٌ بِلَا تَوْهِينِ

وَهِيَ الْمُرَاعَاةُ لِحِفْظِ خَمْسٍ
وَالْعَقْلِ وَالنَّسْلِ وَلِلْمَالِ دَرَى
فَكُلُّ هَذِهِ دِفَاعًا وَقَعَتْ
كَقَتْلِ مُرْتَدٍّ جِهَادٍ مَنْ كَفَرَ
وَلَيْسَ فِي عُقُوبَةٍ تَنْحَصِرُ
فَانْظُرْ لِحِفْظِ النَّفْسِ عَنْ قَتْلِ نَهْيٍ
مَعَ مَا أَتَى فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ
وَفَرَضَتْ إِعَانَةُ الْمُضْطَرِّ
كَذَا لَهُ تَنَاوُلُ الْمَحْظُورِ
وَلِلدِّفَاعِ شُرْعُ الْجِهَادِ
لِيَرَّعَوِي الْعَدُوَّ بِالْإِرْهَابِ
مَعَ حِفْظِهِ لِلدِّينِ وَالْإِيجَادِ
فَهَذِهِ وَغَيْرُهَا مَرَعِيَّةُ
وَالْأَمْرُ بِالْعُرْفِ وَنَهْيُ الْمُنْكَرِ
وَمِثْلُ ذِي مَا دُونَهُ لَا تَكْمُلُ
وَمَا بِهِ الْحَاجَةُ قَدْ تَرْتَفِعُ
فَذَلِكَ الْحَاجِي وَمَا سِوَاهُمَا
نَحْوُ كِتَابَةِ الْعَبِيدِ ذَكَرُوا
فَمَا تَرَى الشَّرْعَ لَهُ يَعْتَبِرُ
وَهُوَ عَلَى مَرَاتِبَ فَكُلَّمَا
نَحْوُ مُثْقَلٍ عَلَى مَا حُدِّدَا

فَرَاعِ حِفْظَ الدِّينِ ثُمَّ النَّفْسِ
وَالْعِرْضِ إِذْ بِالْمَالِ وَالنَّفْسِ دَرَى
عَنْهَا الْعُقُوبَاتُ الَّتِي قَدْ شُرِعَتْ
وَقَطَعَ سَارِقٍ وَحَدَّ مَنْ فَجَرَ
بَلْ ذَا مِثَالٍ مِنْ أُمُورٍ تَكْثُرُ
وَشُرْعُ الْقِصَاصِ فِي الْعَمْدِ بِهِ
مُقْتَرِنًا بِالشَّرْكِ وَالتَّنْذِيرِ
وَيَذُلُّ مَا يُجْدِي لِدَفْعِ الضَّرِّ
إِنْ هُوَ فِي بَقَائِهَا ضَرُورِي
وَنُصِبَ الْوُلَاةُ وَالْأَجْنَادُ
وَتَأْمَنَ الْأَنْفُسُ فِي الْأَسْرَابِ
لَهُ بِهِ وَالْقَطْعُ لِلْفَسَادِ
فِي حِفْظِ نَفْسٍ وَقِسِ الْبَقِيَّةُ
يَضْمَنُ حِفْظَهَا جَمِيعًا فَاحْصِرِ
كَالْمَنْعِ لِلْفِتْنَةِ أَنْ يَقْتَتِلُوا
نَحْوُ إِجَارَةٍ بِهَا يُنْتَضَعُ
مَحَلُّ تَحْسِينٍ لَدَيْهِمْ رُسْمًا
وَفِي التُّرُوكِ تَرْكُ مَا يُسْتَقْدَرُ
فَذَلِكَ الْمُلَائِمُ الْمُؤَثَّرُ
يَكُونُ أَجْلَى فَبِقُوَّةِ سَمَا
إِنْ قَسَتْ فِي قِصَاصِ عَمْدٍ وَاعْتَدَا

قَدْ قِيسَ كَالْإِرْثِ عَلَى مَرَاتِبٍ
لِحَدِّ قَذْفٍ حَيْثُ إِنْ يَهْدِي افْتَرَى
كِيَّاسِ الْعِتْقِ بِصَوْمٍ كَفَرًا
بِوَجْدٍ وَضْفٍ وَبِرْفَعِهِ ارْتَضَعَ
قَالُوا تَحِلُّ مِثْلَ قَبْلِ أَنْ غَلَتْ
وَذَاكَ تَنْقِيحُ الْمَنَاطِ قَدْ وَسَمَ
وَمِثْلُهُ لَا فَرْقَ فِي الْإِنْسَى جَرَى
عَلَيْهِمَا مِنْ غَيْرِ مَا صُدُودِ
إِثْبَاتُهَا فِي مَوْرِدِ النَّزَاعِ
كَالْحُكْمِ فِي النَّبَاشِ إِنْ قَدْ سَرَقَا
لِأَقْرَبِ الْأَصْلَيْنِ شَبْهًا فَارْدُدَا
وَكَبْهِيمَةً بِهِ تُصَرِّفَا
وَالثَّانِ لَا مِلْكَ لَهُ وَهُوَ الْأَصَحُّ

وَدُونَهُ وَلَايَةُ الْأَقْرَابِ
وَدُونَهُ شَارِبُ خَمْرٍ عَزِيزًا
وَأَلْغِ مَا الشَّرْعُ لَهُ مَا اعْتَبَرَا
سَابِغُهَا الدَّوْرُ إِذَا حُكِمَ وَقَعَ
كَالْخَمْرِ إِنْ بِنَفْسِهَا تَخَلَّتْ
ثَامِنُهَا الْغَاءُ فَارِقٍ عُلِمَ
كَعِيقِ شَرْكِ الْعَبْدِ فِي الْبَاقِي سَرَى
وَهَكَذَا التَّنْصِيفُ فِي الْحُدُودِ
وَعِلَّةٌ بِالنَّصِّ أَوْ إِجْمَاعِ
فَذَا بِتَحْقِيقِ الْمَنَاطِ حَقَّقَا
وَالشَّبَهُ الْمَضْرُوعُ الَّذِي تَرَدَّدَا
كَالْعَبْدِ شَبَهُ الْحُرِّ حَيْثُ كُلُّمَا
فَمُلْكُهُ بِالنَّظَرِ الْأَوَّلِ صَحَّ

استصحاب الأصل

فِعْلٌ مُكَلِّفٌ وَتَكْلِيفٌ سَمَاءٌ
وَفِي ارْتِفَاعِهِ النَّزَاعُ قَدْ آتَى
مَا لَا يُشَكُّ فِي بَقَائِهِ مَعَهُ
حَتَّى يُرَى صِحَّةُ أَنْ قَدْ شُرِعَا
فِي مَحْضِ مَا يَضُرُّ أَنْ قَدْ حُرِّمَا
قَدِّمُ وَإِنْ تَكَافَأَ فَالْحَظْرُ صَحٌّ
يَقِينُهُ الْأَصْلُ وَشَكُّ مَا طَرَأَ

يُسْتَضَحُّ الْأَصْلُ بِشَيْئَيْنِ هُمَا
فَالثَّانِ إِنَّ تَشْرِيْعَهُ قَدْ ثَبَتَا
فَأَصْلُهُ الثُّبُوتُ حَتَّى يَرْفَعَهُ
وَلْيُنْفَ مَا إِثْبَاتُهُ قَدْ يُدْعَى
أَوْ لَا فَفِي الْمَنَافِعِ الْحِلُّ كَمَا
وَمَا بِهِ الْأَمْرَانِ إِنَّ نَضْعَ رَجْعٍ
وَهَكَذَا فَعَلُ مُكَلَّفٍ جَرَى

فَالْأَصْلُ فِي الْمُخْدِثِ هَلْ تَطَهَّرَا
وَالْمَلِكُ أَصْلٌ لَيْسَ عَنْهُ يُنْتَقَلُ
وَهَكَذَا الْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمِّ
مِنْ حَدِّهِ وَالْعَكْسُ مَنْ قَدْ طَهَّرَا
حَتَّى يُرَى ثُبُوتُ مَا عَنْهُ نَقَلَ
وَالْأَصْلُ شُغْلُهَا إِذَا بِهَا أَلَمَ

الاجتهاد والفتيا

الاجْتِهَادُ بِذَلِكَ الْمَجْهُودِ فِي
وَأَنَّمَا يَجْتَهِدُ الْمُدْرِكُ مَا
مَعَ عِلْمِ حُكْمِ اللَّهِ وَالرَّسُولِ
إِحَاطَةً بِمُحْكَمٍ وَنَاسِخٍ
مُضْطَلَعًا مِنَ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ
فَلْيَعْرِضِ الْفُتْيَا عَلَى الْكِتَابِ
مَنْطُوقٍ نَصٍّ كَانَ أَوْ مِنْهُ فَهْمٌ
مُلَاحِظًا مَوَاقِعَ الْإِجْمَاعِ
مَا لَمْ فَلْيَقْيَاسِ فِيهَا يَرْجِعُ
إِذْ لَيْسَ فِي الْبَابِ سِوَاهُ يَنْجَلِي
ثُمَّ إِلَى الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ
هَذَا هُوَ الْمُجْتَهِدُ الْحَقِيقِيُّ
حَتَّى يُرِيدَ رَيْنَا ارْتِفَاعَهُ
أَمَّا الْإِضَافِيُّ فَلَا يَفْتَقِرُ
فِيهِ عَلَى أَهْلِيَّةِ الْمُشْتَغَلِ
وَرُبَّمَا اخْتِاجَ لَهُ الْفَقِيهُ فِي

مَعْرِفَةِ الْحَقِّ بِبُرْهَانٍ يَفِي
قَدْ مَرَّتْ فَصِيلًا بِمَا تَقَدَّمَ
ذُو بَصَرٍ بِطَرُقِ النُّقُولِ
فِي عِلْمِ إِجْمَاعٍ وَخُلْفِ رَاسِخٍ
وَلَوْ تَمَكَّنَا بِحَالِ الطَّلَبِ
فَسُنَّةٍ صَحِيحَةٍ فِي الْبَابِ
فَفِعْلٌ أَوْ تَقْرِيرٌ مَا بِهِ عِلْمٌ
وَمُتَحَرِّيًا لَدَى النَّزَاعِ
إِمَّا لِنَصٍّ أَوْ عَلَى مَا أَجْمَعُوا
ثُمَّ عَلَى الْخَفِيِّ قَدَمِ الْجَلِيِّ
حَتَّى يَقُومَ شَاهِدُ الشُّغْلِيَّةِ
وَلَيْسَ مَرْفُوعًا عَلَى التَّحْقِيقِ
وَذَاكَ مِنْ قُرْبِ قِيَامِ السَّاعَةِ
لِهَذِهِ الْأُمُورِ بَلْ يَقْتَضِرُ
بِهِ كَتَقْوِيمٍ وَإِرْشِ الْمَثَلِ
تَحْقِيقُهُ مَنَاطُ حُكْمٍ قَدْ خَفِيَ

فَضَّلَ

وَجَاهِلُ الْحُكْمِ الَّذِي يُلْزِمُهُ
ثُمَّ عَلَى عَالِمِهِ الْإِبَانَةُ
فَإِنْ يَكُنْ يَحْفَظُ نَصَّ اللَّفْظِ فِي
أَوْ لَا فَبِالْمَعْنَى وَوَيْلُ مَنْ كَتَمَ
وَإِنْ يَكُ الْحَقُّ عَلَى سِوَاهُ
وَقَوْلُ لَا أَعْلَمُهُ فِيمَا خَفِيَ
عَلَيْهِ أَنْ يَسْأَلَ مَنْ يَعْلَمُهُ
لِحُكْمِ شَرْعِ رَبِّنَا سُبْحَانَهُ
فَتُيَاهُ أَدَاهُ بِلَا تَصْرُفِ
عِلْمًا وَأَخَذُ سَائِلٍ بِهِ انْحَتَمَ
فَإِثْمُهُ عَلَى الَّذِي أَفْتَاهُ
أَقْرَبُ مَخْرَجٍ مِنَ التَّكْلِيفِ

الفرق بين الاتباع والتقليد

وَحَيْثُ قُلْنَا فِي اتِّفَاقِ السَّلَفِ
فَخُلْفُهُمْ يُخْصَرُ فِيهِ الْمَنْهَجُ
فَيُحْرَمُ اخْتِرَاعُ قَوْلٍ مَا سَبَقَ
بَلْ يُلْزَمُ الرَّدُّ إِلَى الْأَدِلَّةِ
وَالْخُلْفَا قَدَّمَ عَلَى سِوَاهُمْ
وَقَدَّمَ الشَّيْخَيْنِ إِذْ كَانَ الْأَجَلُ
وَبَعْدَهُمْ أَلَمَّةٌ مِمَّنْ مَضَى
فَاعْرِفْ لَهُمْ مَنْصِبُهُمْ لَا تَسْتَهِنْ
وَهَكَذَا فَاسْلُكْ سَبِيلَ الْإِقْتِدَا
وَهُوَ الَّذِي يَأْخُذُ قَوْلَ الْقَائِلِ
فَلْتَأْخُذِ الدَّلِيلَ بِإِفْتِقَارِ
وَعَيْرُ خَافِ طَرُقَ التَّرْجِيحِ
وَجَرَّدِ الْإِخْلَاصَ فِي الْمَقَاصِدِ
يَلْزَمُ حُجَّةً لِكُلِّ مُفْتَضٍ
وَالْحَقُّ عَنْ جُمْلَتِهِمْ لَا يَخْرُجُ
لَهُمْ وَمَنْ يُحْدِثُهُ لِلْمَقْتِ اسْتَحَقَّ
فِي ذَا وَإِلَّا اخْتِيرَ قَوْلُ الْجِلَّةِ
فَالِإِهْتِدَا وَالرُّشْدُ مِنْ حُلَاهُمْ
عَصْرُهُمَا وَخُلْفُهُ كَانَ أَقَلَّ
مِمَّنْ بِنُورِ هَدْيِهِمْ قَدْ اسْتَضَا
وَبِفُضُومِ الْقَوْمِ فِي الْفِقْهِ اسْتَعْنِ
مُقْتَفِي الْأَثَارِ لَا مُقْلِدَا
مُسْلِمًا لَوْ عَارَضَ الدَّلَائِلُ
لَا لِتَعْصِبِ وَلَا اسْتِظْهَارِ
لِتَعْلَمَ الْوَاهِي مِنَ الصَّحِيحِ
ثُمَّ اسْتَقِمَّ عَلَى السَّبِيلِ الْقَاصِدِ

وَلِلرَّسُولِ جَرْدِ الْمُتَابَعَةِ
وَلَيْسَ إِلَّا لِلرَّسُولِ الْعِصْمَةُ
وَالْحَقُّ فَاقْبَلْ مَعَ مَنْ كَانَ مَعَهُ
فَاعْلَمْ وَإِلَّا لاجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ

موقف الإنصاف في مشارات الخلاف

وَحَيْثُ قَدْ أَفْضَى بِنَا الْقَوْلُ إِلَى
بَحْثًا بِخَلْفِ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ
وَالِاتِّبَاعِ كُلُّهُمْ يَرُومُ
وَلِلْمُصِيبِ مِنْهُمْ الْأَجْرَانِ
وَلَيْسَ تَرُكُ بَعْضِهِمْ شَيْئًا أَثَرُ
فَمِنْهُ مَا يَرْجِعُ لِلْمَنْقُولِ
فَالأَوَّلُ الَّذِي إِلَيْهِ لَمْ يَصِلْ
أَوْ شَرْطُهُ فِي خَبَرِ الْعُدُولِ
أَوْ صَحَّ عِنْدَهُ وَلَكِنْ وَهَلَا
أَوْ كَانَ قَدْ عَارِضَ مَا لَا يَقْوَى
وَعَيْنُهُ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ
وَلَا يَسُوغُ عُذْرُهُ لِمَنْ ظَهَرَ
أَمَّا الَّذِي إِلَى الْأُصُولِ يَرْجِعُ
تَأْصِيلُهُ الَّذِي بِهِ يَخْتَصُّ
فَأَوَّلُ نَحْوِ الْخُصُوصِ قَدَمًا
وَمِثْلُهُ الْمُطْلَقُ إِذْ يُقَيَّدُ
وَنَحْوُ مَا قُلْنَاهُ مِنْ أَسْبَابِ
وَالثَّانِ خَمْسٌ فَاحْوِهَا بِالْحِفْظِ

ذِكْرِ الْخِلَافِ يَنْبَغِي أَنْ نَصِلَا
يَبِينُ مِنْهُ الْعُذْرُ لِلْأُمَّةِ
وَمَنْ يَلُومُهُمْ هُوَ الْمَلُومُ
وَالْأَجْرُ إِنْ أَخْطَا مَعَ الْغُفْرَانِ
إِلَّا لِأَمْرٍ عِنْدَهُمْ بِهِ عُذْرُ
وَمَا إِلَى مُصْطَلَحِ الْأُصُولِ
أَوْ عِنْدَهُ بِصِحَّةٍ لَمْ يَتَّصِلْ
أَثْقَلَ مِنْ سِوَاهُ لِلْقَبُولِ
أَوْ ظَنَّ نَسْخَهُ بِحُكْمٍ قَدْ تَلَا
عَلَيْهِ أَوْ فِيهِ احْتِمَالُ الْأَقْوَى
خَالَفَهُ فَكَانَ كَالْمَعْدُورِ
لَدَيْهِ فِي ذَلِكَ بُرْهَانٌ بَهَرُ
فَهُوَ إِلَى نَوْعَيْنِ قَدْ يُنَوِّعُ
وَالثَّانِ فَهُمْ مَا اقْتَضَاهُ النَّصُّ
عَلَى الْعُمُومِ وَفَرِيقٌ عَمَمًا
أَطْلَقَهُ قَوْمٌ وَقَوْمٌ قَيَّدُوا
يُعْلَمُ بِاسْتِثْنَاءِ هَذَا الْبَابِ
أَوَّلُهَا تَرُدُّ فِي اللَّفْظِ

بَيْنَ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ أَوْ مَا
ثَانِيهِ الْإِشْتِرَاكُ فِي اللَّفْظِ وَذَا
أَوْ طَلَبٌ وَفِي الْمُرَكَّبِ اخْتِمَلُ
وَمَا عَلَى الْوُصْفِ أَوْ الْحَقِيقَةِ
وُخَلْفُ إِغْرَابٍ وَمَا تَعَارَضَا
وَالْحَقُّ وَاحِدٌ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ
وَفِي اخْتِيَارٍ وَاحِدٍ قَدْ يَنْحَصِرُ
وَجَامِعُ الْأَطْرَافِ مِنْ حَقِّ مُحَقِّقٍ
وَكُلُّ خُلْفٍ لَا إِلَى بُرْهَانٍ
وَلَا يُعَدُّ الْخُلْفُ ذُو الْوِفَاقِ
وَبِالضَّرُوعِ اخْتَصَّ خُلْفُ الْمُعْتَبَرِ
أَمَّا أُصُولُ الدِّينِ وَالْإِيمَانِ
وَتَمَّ ذَا النِّظْمِ بِحَمْدِ الْبَارِي
كَافٍ عَنِ الْبَسْطِ الْمُمِلِّ وَافٍ
فِي جُمْلٍ قَرِيبَةِ الْمَنَالِ
مَا شَانَهَا مُقَدِّمَاتُ الْمَنْطِقِ
سَمَّيْتُهَا وَسِيْلَةَ الْحُصُولِ
ثُمَّ انْتِزَاءُ نَقْصِنَا مُحَالٍ
ثُمَّ الصَّلَاةُ مِنْهُ وَالسَّلَامُ
عَلَى مُحَمَّدٍ رَسُولِهِ الْأَمِينِ
جُمْلَتُهَا (مَشْرِقُ) تَأْرِخِ جَرَى

عَمَّ خُصُوصًا وَخُصُوصٌ عَمَّا
فِي مُفْرَدٍ كَالْقُرْءِ طَهْرًا وَأَذَى
وَمِنْهُ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنْ بَعْدِ الْجُمْلِ
يَحْمِلُهُ كُلُّ عَلَى طَرِيقَةٍ
مِنْ حُجَجِ عِلْمَتِهَا فِي مَا مَضَى
فِي مُجْمَعٍ أَوْ فِي خِلَافٍ فَاقْبَلْهُ
وَرَبِّمَا أَطْرَافُهُ قَدْ تَنْتَشِرُ
وَهُوَ الَّذِي لِاسْمِ الْفَقِيهِ يَسْتَحِقُّ
وُجُودَهُ وَنَفْسِيَّةُ سَيَّانٍ
كَمَا الْخِلَافُ لَيْسَ بِاتِّفَاقٍ
أَيُّ خُلْفٍ أَهْلُ الْاجْتِمَاعِ وَالْأَثَرِ
فَلَيْسَ فِيهَا بَيْنَهُمْ قَوْلَانِ
مُوضَّحًا بِأَقْرَبِ اخْتِصَارٍ
يَجْمَعُ مَا فُرِّقَ فِي أَطْرَافٍ
مَنْظُومَةً كَالْعِقْدِ مِنْ لَآلِي
وَلَا تَعَقَّدَتْ بِضَعْفِ الْمَنْطِقِ
إِلَى مُهِمَّاتٍ مِنَ الْأُصُولِ
وَجَلَّ وَجْهُهُ مَنْ لَهُ الْكَمَالُ
مُتَّصِلًا مَا جَرَتْ الْأَقْلَامُ
وَالْأَلِّ وَالْحَمْدُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ
(ج) وَأَزْهَا (ع) وَنُ (ش) كُورِ (غ) فَرَا

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الكلام على وجوه الخطاب

وفيه فصول:

ألفاظ العنوان:

✽ الكلام المصطلح عليه عند اللغويين: هو اسمٌ لكل ما يُتكلَّم به مُفيدًا كان، أو غير مفيد.

وعند النحاة: عبارة عن اللفظ المفيد فائدةً يحسُن السكوتُ عليها، وقد سبق الكلام عليه في الجزء الأول من هذا الشرح.

✽ وجوه، وأوجه: جمعُ وجه، وهو مستقبل كل شيء.

والمرادُ به هنا: السبيلُ المقصودُ.

✽ المرادُ بالخطاب هنا: الكلامُ المخاطبُ به سواءً كان منشورًا، أو منظومًا، ومنه الخطبة التي يُخاطبُ بها صاحبُها مجموع الحاضرين.

✽ الفصول: جمعُ فصل.

والفصل لغةً: هو الحاجز بين الشيئين.

واصطلاحًا: هو اسمٌ لجملةٍ من العلم، يشتمل على أبواب ومسائل غالبًا.

والمراد بالفصول المنوّه عنها في العنوان هي على النحو التالي:

الفصل الأول: الأوامر.

الفصل الثاني: النهي.

الفصل الثالث: المنطوق والمفهوم.

الفصل الرابع: العموم.

الفصل الخامس: الخصوص.

الفصل السادس: المطلق والمقيّد.

الفصل السابع: المجمل والمبين.

الفصل الثامن: المحكم والمتشابه.

وقد بدأ الناظم الحديث عن الفصل الأوّل، فقال:



الْفَضْلُ الْأَوَّلُ
فِي الْأَوَامِرِ

أَفْعَلْ لِتَفْعَلْ اسْمُ فِعْلٍ مَصْدَرٍ
وَبِالْجَزَا وَنَحْوِهِ فَاعْتَبِرْ
إِلَى مَعَانٍ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُعَذِّ
قَصْدُ امْتِثَالٍ ثُمَّ إِذَنْ ثَبَتَا
تَسْخِيرُ التَّكْوِينِ الْإِحْتِقَارُ
تَمَنُّ الدُّعَاءِ وَالْإِنْعَامُ
شُورَى وَتَكْذِيبُ تَطَلُّبُ الْعِبَرِ
فِي آيَةِ الْحِجَابِ جَاءَ مُحْكَمًا
لَفْظٌ بِهِ تَنَاوُلٌ لَا يَنْتَفِي
أَدَاءُ مَأْمُورٍ بِهِ تَحَقُّقًا
وَالْإِمْتِثَالُ يَفْتَضِي الْبِدَارَا
نَهْيًا عَنِ الضَّدِّ لَهُ تَضْمُنًا
بِدُونِهِ كَشَرْطِ صِحَّةِ حُتْمٍ
وَجْهِ بِهِ وَفَاقُ أَمْرٍ حَصَلَا
قَضَاءُهُ أَوْ ذَا بِأَمْرٍ ثَانٍ
تَأْكِيدٌ أَوَّلًا فَتَأْسِيسٌ جَلِي

أَرْبَعُ أَلْفَاظٍ بِهَا الْأَمْرُ دُرِي
وَقَدْ يُسَاقُ فِي مَسَاقِ الْخَبَرِ
وَأَصْلُهُ الْوُجُوبُ ثُمَّ قَدْ وَرَدَ
نَدْبٌ إِبَاحَةٌ وَتَهْدِيدٌ أَتَى
تَأْدِيبٌ امْتِنَانٌ الْإِنْذَارُ
تَسْوِيَةٌ إِهَانَةٌ إِكْرَامُ
تَعْجِيزٌ تَفْوِيزٌ تَعْجَبُ خَبَرُ
وَالْأَمْرُ بِالْأَمْرِ بِهِ أَمْرٌ كَمَا
وَيَدْخُلُ الْمُبَلِّغُ الْمَأْمُورَ فِي
وَيُوجِبُ الْمُطْلَقُ فِعْلًا مُطْلَقًا
لَا يُوجِبُ النُّزُورَ وَلَا التَّكَرَّارَا
وَيَفْتَضِي الْأَمْرُ بِشَيْءٍ غِيْنًا
وَيَلْزِمُ الْمَأْمُورُ أَمْرًا لَا يَتِمُّ
وَيَسْقُطُ الْمَأْمُورُ بِالْأَدَا عَلَى
وَيَفْتَضِي الْمَوْقُوتُ بِالزَّمَانِ
وَالْأَمْرُ بَعْدَ الْأَمْرِ مَعَ تَمَاطُلِ

قوله:

أَرْبَعُ أَلْفَاظٍ بِهَا الْأَمْرُ دُرِي
الأمر: في اللغة يُجمع على أوامر وأمر، غالبًا، وقد يرد لمعان آخر، كالشأن والقضاء
وطلب الشيء، كما هو معروف في كتب اللُّغة وكتب الأصول.

وهو في الاصطلاح: طلبُ إيجاد الفعل بالقول، على وجه الاستعلاء.

فقولُ الأصوليين: «طلبُ إيجاد الفعل»، يعني: إيجاد كُلِّ فعل، سواءً كان الإيجاد على سبيل الوجوب، أو الندب، فيخرجُ بذلك النهي؛ لأنه طلبُ ترك الفعل، وكذا الكراهة.

وقولُهم: «بِالْقَوْلِ»: فصلٌ يخرج به حديثُ النفس والإشارة، ولو أفادت الإشارة.

وقولُهم: «على وجه الاستعلاء»: أي: من الأعلى إلى الأدنى؛ فيخرجُ الالتباس، والدعاء، ونحوهما، بما سيأتي ذكره قريباً، إن شاء الله.
قوله:

أَرْبَعُ الْفَاضِلِ بِهَا الْأَمْرُ دُرِي اِفْعَلْ لِتَفْعَلْ اِسْمُ فِعْلٍ مَصْدَرٍ
في هذا البيت إيضاحٌ لصيغ الأمر الأصلية، حيث ذكر الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهَا أَرْبَعٌ، كغيره من المؤلفين في هذا الفن.

الصيغة الأولى: فعلُ الأمر الصريح، كقول الله تَعَالَى: ﴿وَأَتْلُ مَا أُوْحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ﴾ [الكهف: ٢٧].

وكقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣].

وكقوله جَلَّوَعَلَا: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣].

ومن السنة قولُ النَّبِيِّ ﷺ لِمَنْ قَالَ له: قُلْ لِي فِي الْإِسْلَامِ قَوْلًا لَا أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا غَيْرَكَ، قَالَ: «قُلْ آمَنْتُ بِاللَّهِ، ثُمَّ اسْتَقِمْ»^(١).

(١) أخرجه أحمد رقم [١٥٤١٦]، ومسلم في كتاب «الإيمان»، باب «جامع أوصاف الإسلام»، رقم [٣٨]، عن سفيان بن عبد الله الثقفي رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ.

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «.... احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ»^(١) الْحَدِيثُ. وبَابُ الأمثلة لهذه الصيغة واسعٌ في الكتاب والسنة، واللغة.

الصيغة الثانية: الفعل المضارع المقرون بلام الأمر.

نحو قول الله عَزَّجَلَّ: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الْبَيْتُ: ٧].

وقوله عَزَّجَلَّ: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التَّوْبَةُ: ٦٣].

وكقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٠٤].

ومن السنة: قولُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَلَّا، وَاللَّهِ لَتَأْمُرُنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَلَتَأْخُذَنَّ عَلَى يَدَيِ الظَّالِمِ، وَلَتَأْطُرْنَهُ عَلَى الْحَقِّ أَطْرًا، وَلَتَقْصُرْنَهُ عَلَى الْحَقِّ قَصْرًا»^(٢).

وقس على ذلك ما كان مثله في الكتاب والسُّنة، وكتب اللغة العربية.

الصيغة الثالثة: اسمُ فعل الأمر، نحو قول الله عَزَّجَلَّ: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [الْبَيْتَةُ: ١٠٥].

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بَلِ اتَّمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ، وَتَنَاهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ، حَتَّى إِذَا رَأَيْتَ شُحَا

(١) أخرجه أحمد رقم [٢٦٦٩]، والترمذي في أبواب «صفة القيامة والرقائق والورع»، رقم [٢٥١٦]، وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب «الملاحم»، باب: «الأمر والنهي»، رقم [٤٣٣٦]، عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مُطَاعًا، وَهَوًى مُتَّبَعًا، وَدُنْيَا مُؤَثَّرَةً، وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ، فَعَلَيْكَ بِخَاصَّةِ نَفْسِكَ،
وَدَعِ الْعَوَامَّ..»^(١).

وكقول المؤذن: «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ».

الصيغة الرابعة: المصدر النائب عن فعل الأمر.

نحو قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ [مُحَمَّدٌ: ٤].

وكقول النَّبِيِّ ﷺ: «صَبْرًا آلَ يَاسِرٍ، فَإِنَّ مَوْعِدَكُمْ الْجَنَّةَ»^(٢).

وكقول الشاعر العربي:

فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ

ويُقاس على هذه الأمثلة نظائرها.

قوله: «وَقَدْ يُسَاقُ فِي مَسَاقِ الْخَبَرِ»: أي: إِنَّ الْأَمْرَ قَدِ يَرِدُ بِغَيْرِ الصِّيغِ الْأَرْبَعِ

(١) أخرجه أبو داود في كتاب «الملاحم»، باب: «الأمر والنهي»، رقم [٤٣٤١]، والترمذي في أبواب «تفسير القرآن»، باب: «ومن سورة المائدة»، رقم [٣٠٥٨]، وابن ماجه في كتاب «الفتن»، باب: «قوله لَتَحَالِي: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾»، رقم [٤٠١٤]. من حديث أبي ثعلبة الخشني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وتام الحديث: «فَإِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ أَيَّامًا الصَّبْرُ فِيهِنَّ مِثْلُ الْقَبْضِ عَلَى الْجَمْرِ، لِلْعَامِلِ فِيهِنَّ مِثْلُ أَجْرِ خَمْسِينَ رَجُلًا يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلِكُمْ».

قال الترمذي: «حسن غريب».

(٢) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٥١٥ - الرشد) عن ابن إسحاق قَالَ: فَحَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ آلِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، أَنَّ سُمَيَّةَ أُمَّ عَمَّارٍ عَذَّبَهَا هَذَا الْحَيُّ مِنْ بَنِي الْمُغِيرَةِ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَهِيَ تَأْتِي حَتَّى قَتَلُوهَا، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَمُرُّ بِعَمَّارٍ وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ، وَهُمْ يُعَذَّبُونَ بِالْأَبْطَحِ فِي رَمَضَانَ مَكَّةَ فَيَقُولُ، فَذَكَرَهُ. ويروى من طرق أخرى موصولاً ومرسلاً؛ كما في «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر (٦/ ٥٠٠ - الكتب العلمية)، وأورده الألباني في «صحيح السيرة النبوية»، ص: (١٥٤ - ١٥٥) من حديث جابر ابن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

السالفة الذكر؛ وذلك كصيغة الخبر الوارد بمعنى الأمر، سواء كان فعلاً ماضياً، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿أَمَرَ آلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الَّذِينَ الْقَيْمُ﴾ (الْأَنْبِيَاءُ: ٤٠).

وقول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ»^(١). ففي هذين المثالين جاء الأمر بصيغة الخبر كما في «أَمَرَ»، و«فَرَضَ» الفاعلين، أو فعلاً مضارعاً، نحو قول الله عَزَّجَلَّ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ (النِّسَاءُ: ٥٨)؛ فإن قوله سُبْحَانَهُ: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ أَمْرٌ؛ ولكنه فعل مضارعٌ بصيغة الخبر.

أو جملة اسمية مبتدأ وخبر، نحو قول الله عَزَّجَلَّ: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ (الْأَنْبِيَاءُ: ٨٩)؛ فهذه الجملة، وإن كانت خبرية في لفظها، إلا أن مقتضاها الأمر بأداء كفارة اليمين.

وقد ذكر الزركشي^(٢) رَحِمَهُ اللَّهُ لمجيء الأمر بصيغة الخبر عدداً من الفوائد، أشهرها اثنتان:

الأولى: أَنَّ الحكم المُخْبَر به يؤذن باستقرار الأمر وثبوته على حدوثة وتجدده، فإن الأمر لا يتناول إلا فعلاً حادثاً، فإذا أمر بالشيء بلفظ الخبر آذن ذلك بأن هذا المطلوب في وجوب فعله ولزومه، بمنزلة ما قد حصل وتحقق، فيكون أدعى إلى الامتثال.

الثانية: وَأَنَّ صيغة الأمر، وإن دَلَّت على الإيجاب، فقد يحتمل الاستحباب، فإن جيء بصيغة الخبر، عُلِمَ أنه أمر ثابتٌ مستقرٌّ، وانتفى احتمالُ الاستحباب.

(١) أخرجه البخاري في كتاب: «الزكاة»، باب: «صَدَقَةُ الْفِطْرِ عَلَى الْعَبْدِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»، رقم [١٥٠٤]، ومسلم في كتاب: «الزكاة»، باب: «زَكَاةُ الْفِطْرِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنَ التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ»، رقم [٩٨٤].

(٢) «البحر المحيط في أصول الفقه» (٣/ ٢٩٥ - ٢٩٦)، دار الكنتبي، الطبعة الأولى.

قوله: «وَبِالْجَزَاءِ وَنَحْوِهِ فَاعْتَبِرْ» أي: وقد يستفاد الأمر من جملة خبرية، ترتب فيها الجزاء على الفعل، نحو قوله نَحْنَالِي: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ [الْبَيْتُ: ٩٢].

فالفعل هنا هو: القتل، والجزاء: تحرير رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ. والأمر بها مستفاد من المصدر المقترن بالفاء أي: «فحرروا»، والموضوع جزاء للشرط ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾.

قوله: «وَأَصْلُهُ الْوُجُوبُ» أي: إن صيغة الأمر تقتضي الوجوب، إذا تجردت عن القرينة الصارفة إلى غيره، نحو: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٧٨]. وقوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الْبَيْتُ: ٦٣]. وإن اقترنت بقرينة، فإنها تُحمل على ما تقتضيه القرينة من وجوب، أو غيره.

قوله:

إِلَى مَعَانٍ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُعَدُّ ثُمَّ قَدْ وَرَدَ
قَصْدُ امْتِثَالٍ ثُمَّ إِذْ ثَبَتَا	نَدْبٌ إِبَاحَةٌ وَتَهْدِيدٌ أَتَى
تَسْخِيرُ التَّكْوِينِ الْإِحْتِقَارُ	تَأْدِيبٌ امْتِنَانٌ الْإِنْذَارُ
تَمَنُّ الدُّعَاءِ وَالْإِنْعَامُ	تَسْوِيَةٌ إِهَانَةٌ إِكْرَامُ
شُورَى وَتَكْذِيبٌ تَطَلُّبُ الْعِبَرِ	تَعْجِيزٌ تَفْوِيزٌ تَعْجَبٌ خَبَرُ

في هذه الأبيات بيان أن صيغ الأمر قد ترد لمعانٍ آخر ليست للوجوب؛ لوجود القرائن الصارفة إلى غير هذه المعاني.

الأول: الندب: نحو قوله نَحْنَالِي: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [الْبَيْتُ: ٢٨٢].

فإن الأمر بالإشهاد هنا، وإن كان دالاً على الوجوب، إلا أنه مصروفٌ إلى الندب بفعل النبي ﷺ، حيث إنه اشترى فرساً من أعرابيٍّ، ولم يُشهد^(١).

ومثله قوله سُبْحَانَهُ: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النُّبُوذ: ٣٣]. فإن الأمر هنا للندب، لا للوجوب؛ لأنه لا يجبُ على السيّد أن ي كاتب مملوكه، إلا إذا أتى بموجب ذلك من صنوف الأذى.

الثاني: الإباحة: نحو قولِ الله تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [الْأَيْتُ] [الْمَائِلَةُ: ٢]. وقوله تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ﴾ [الْأَيْتُ] [الْمَائِلَةُ: ١٥].

فإن الأمر في الموضعين للإباحة، لا للوجوب، كما قرّره الأصوليون.

الثالث: التهديد: نحو قولِ الله تَعَالَى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا﴾ [الْأَيْتُ] [الْكُفُّ: ٢٩]... فإن الأمر هنا للتهديد؛ بدليل قول الله سُبْحَانَهُ بعد الأمر: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا﴾ [الْأَيْتُ]، وكقوله تَعَالَى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [الْأَيْتُ] [فُضِّلَتْ: ٤٠]، فإن الأمر هنا للتهديد من المفهوم العام.

الرابع: قصدُ الامتنال: نحو قولِ النبي ﷺ: «كُنْ عَبْدَ اللَّهِ الْمَقْتُولَ، وَلَا تَكُنْ عَبْدَ اللَّهِ الْفَاتِلَ»^(٢). فإن القصد هنا الاستسلام، وتركُ ملابسةِ الفتن في أيامها.

(١) أخرجه أحمد رقم [٢١٨٨٣]، وأبو داود في كتاب «الأقضية»، باب: «إِذَا عَلِمَ الْحَاكِمُ صِدْقَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ يَحْزُورُ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بِهِ»، رقم [٣٦٠٧]، والنسائي في كتاب «البيوع»، باب: «التَّسْهِيلُ فِي تَرْكِ الْإِشْهَادِ عَلَى الْبَيْعِ»، رقم [٤٦٤٧]، والحاكم (٢١/٢) وقال: «صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي، وكذا الألباني كما في «الإرواء» (١٢٧/٥) رقم [١٢٨٦].

(٢) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢٤٥/٥ - ٢٤٦)، وأحمد [٢١٠٦٤]، وغيرهما، عن =

الخامس: الإذن المراد به التهديد: نحو قوله تَعَالَى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [التوبة: ٨٢]. وقد يراد به الاستئذان للدخول، نحو قولك لطارق الباب: ادْخُلْ.

السادس: التأديب: نحو قول الله سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]. وقول النبي ﷺ لعمر بن أبي سلمة، وكان صغيراً: «كُلْ مِمَّا يَلِيكَ»^(١).

السابع: الامتنان: نحو قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢]. فإن وجه الامتنان فيه ظاهر، وهو التذكير بالنعمة التي أنعم الله بها على عباده.

الثامن: الإنذار: نحو قول الله تَعَالَى: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [البقرة: ٦].

التاسع: التكوين: نحو قول الله تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

العاشر: الاحتقار: نحو قول الله سُبْحَانَهُ: ﴿قَالَ لَهُمُ مُوسَى أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ﴾ [يونس: ٨٠]. أي: إن السحر وإن عظم شأنه، فإنه في مقابلة ما جاء به موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ حقير.

⁼ خَبَاب بن الأرت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وفي إسناده رجل مبهم. وله شواهد تقويته، كما في «التلخيص الحبير» (٢٢٨/٤)، و«إرواء الغليل» (٨/١٠١-١٠٤)، وقد احتج به الإمام أحمد، كما في مسائل ابنه صالح (٢/٣١/٥٧١).

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الأطعمة»، باب: «الأكل مما يليه»، رقم [٥٣٧٧]، ومسلم في كتاب «الأشربة»، باب: «آداب الطعام والشراب وأحكامهما»، رقم [٢٠٢٢].

الحادي عشر: التسوية بين شيئين: نحو قول الله عزَّجَلَّ: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٦]، وفي ذلك توبيخٌ لهم بأبلغ أسلوب.

الثاني عشر: الإهانة: نحو قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾ [الْقَصَصُ: ٤٨]، وقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدَّحْجَانُ: ٤٩]. إذ في كلا الموضعين إهانةٌ شديدةٌ لأهل الجحيم الذين استعلوا واستكبروا عما جاء به خاتمُ المرسلين - صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين -.

الثالث عشر: الإكرام: نحو قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِنِينَ﴾ [الْحَجَرُ: ٤٦]. وهذا أمرٌ تكريمٌ تُسرُّ به النفوس.

الرابع عشر: التمني: نحو قولك لشخص تتمنى قُدمه: «كُنْ فلانًا».

وكقول الشاعر:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي

إذ الشاعر في قوله: «انْجَلِي»: يتمنى انجلاء الليل؛ لطوله؛ ليتحقق له مطلوبه.

الخامس عشر: الدعاء: نحو قول الله عزَّجَلَّ: ﴿رَبَّنَا أَفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٨٩].

وقوله عزَّجَلَّ: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا﴾

[الْبَقَرَةُ: ١٠]

السادس عشر: الإنعام: نحو قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾

[الْبَقَرَةُ: ١٧٢].

السابع عشر: التعجيز: نحو قوله تَعَالَى: ﴿فَأَتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرِيْنَ﴾ [الْاِنشَاء: ١٣]، وقوله: ﴿فَأَتُوا بِسُوْرَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ﴾ [الْبَقَرَة: ٢٣].

والفرق بين التعجيز والتسخير ما ذكره الزركشي^(١) بقوله: أن التسخير - ويقال له: الامتهان - نوعٌ من التكوين، فإذا قيل: ﴿كُونُوا قِرَدَةً﴾ [الْبَقَرَة: ٦٥] معناه: انقلبوا إليها، وأن التعجيز إلزامهم بالانقلاب؛ ليظهر عجزهم، لا لينقلبوا إلى الحجارة، كما في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الْاِنشَاء: ٥٠].

الثامن عشر: التفويض: نحو قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [الْاِنشَاء: ٧٢].

ووجه التفويض فيها: هو أن السحرة الذين آمنوا برَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى، وصدَّقوهُمَا فيما جاء به من عند الله، أعلموا فرعون بأنهم قد استعدُّوا له بالصبر الجميل، وأنهم غير تاركين لدينهم الحق، وأنهم يستهينون بما هو فاعلٌ بهم في الحياة الدنيا، في جنب ما يرجونه من ثواب الله لمن أثر رضاه، وإن أسخطوا جبابرة الأرض كفرعون، وكقوله عَزَّوَجَلَّ عن نبيِّه نوح عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لقومه المتربِّصين به: ﴿فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً﴾ [يُونُس: ٧١]. فقد أخبرهم أنه يعتزُّ بالله، ويثق بوَعْدِهِ الكريم، لمن نصر دينه، فهو غير مُبالٍ بهم؛ لهوانهم عليه.

التاسع عشر: التعجب: نحو قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ﴾ [الْاِنشَاء: ٤٨]. كما مثَّل له بقوله تَعَالَى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾ [الْاِنشَاء: ٣٨].

ومعنى التعجب من صنيع الكفار ظاهرٌ في الآيتين، كما قال ابن كثير في معنى الآية الأولى ما نصَّه: «أي: جاءوا بما يقذفونك به، ويكذبون عليك من قولهم: ساحرٌ،

مسحورٌ، مجنونٌ، كذابٌ، شاعرٌ، وكلُّها أقوالٌ باطلةٌ؛ إذ كلُّ أحدٍ مَن له أدنى فهم وعقل يعرف كذبهم وافتراءهم على ذلك» (١) اهـ.

وقال في معنى الآية الثانية ما نصّه: «يقول تَعَالَى مُخْبِرًا عن الكفار يوم القيامة أنهم يكونون أسمع شيء وأبصره، كما قال تَعَالَى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾ [التَّحْكِيمَةُ: ١٢]. أي: يقولون ذلك حين لا ينفعهم، ولا يُجدي عنهم شيئًا، ولو كان هذا من قبل معاينة العذاب، لكان نافعًا لهم، ومُنقذًا من عذاب الله، ولهذا قال: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾. أي: ما أسمعهم وأبصرهم ﴿يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾. يعني: يوم القيامة، ﴿لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ﴾. أي: في الدنيا ﴿فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾. لا يسمعون، ولا يبصرون، ولا يعقلون، فحيث يُطلب منهم الهدى لا يبتدون، ويكونون مطيعين حيث لا ينفعهم ذلك» (٢).

العشرون: الخبر: نَحْوُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا لَمْ تَسْتَحِ، فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ» (٣). أي: إذا لم تستحِ صَنَعْتَ مَا شِئْتَ.

الحادي والعشرون: الشورى: نَحْوُ قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى﴾ [الْحَقَائِقُ: ١٠٢]. إذ الأمر يفيد مشاورة إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ ابْنَهُ إِسْمَاعِيلَ - على الأصح من أقوال أهل العلم - في ذبحه، تنفيذًا للرؤيا الَّتِي رآها، فكان ما قَصَّه الله علينا من خبره في القرآن.

الثاني والعشرون: التَكْذِيبُ: نَحْوُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الْعَنْكَبُوتُ: ٩٣].

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٦/ ٩٥).

(٢) «تفسير القرآن العظيم» (٥/ ٢٣٢).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب «أحاديث الأنبياء»، باب: «حَدِيثُ الْغَارِ»، رقم [٣٤٨٤].

الثالث والعشرون: الاعتبار والتنبية: نحو قول الله عز وجل: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ الآية [الاعراف: ١٨٥]. أي: نظر اعتبار وتفكر.

قوله:

وَالْأَمْرُ بِالْأَمْرِ بِهِ أَمْرٌ كَمَا فِي آيَةِ الْحِجَابِ جَاءَ مُحْكَمًا
أي: إنَّ الأمر بالأمر بالشيء أمرٌ، وذلك أنه إذا أمر الله من له حقُّ الطاعة عليه،
كان أمرًا يجبُ امتثاله، إن كان المأمور به واجبًا، ولا يُستثنى من ذلك شيءٌ، إلا بدليل أو
قرينة.

وقد مثل الناظم رَحْمَةُ اللَّهِ بِآيَةِ الْحِجَابِ، وهي قوله تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ
وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِيكَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلِيبِهنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذِينَ وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا
رَحِيمًا﴾ [الاحزاب: ٥٩].

ففي الآية أمرٌ من الله عز وجل لنبيه مُحَمَّدٍ ﷺ أن يبلغ ما ذكر، وله حقُّ
الطاعة على غيره من نساء الطاهرات، وبناته الكريمات، ونساء المؤمنين جميعًا، وهكذا
كُلٌّ من أمره الرسول ﷺ أن يبلغ شيئًا من أوامره ونواهيه، فقد وجب الامتثالُ
على المأمور بذلك من التكليف.

ومن هذا الباب ما رواه الشيخان من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال
رسولُ الله ﷺ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ
أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي»^(١).

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الأحكام»، باب: «قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]»، رقم [٧١٧٣]، ومسلم في كتاب «الإمارة»، باب: «وجوب طاعة الأمراء في غير
معصية..»، رقم [١٨٣٥].

وبيان ذلك: أن رسول الله ﷺ له حق الطاعة على الأمير، فالأمر منه للأمير واجب الامتثال، وأمر الأمير بما أمر به الرسول ﷺ الأمر من رعيته، أمر الأمير يجب على المسترعى الامتثال له.

وما رواه البخاري وغيره، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى أَبَا إِسْرَائِيلَ قَائِمًا فِي الشَّمْسِ، وَكَانَ قَدْ نَذَرَ ذَلِكَ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ، فَقَالَ: «مُرُوهُ، فَلْيَتَكَلَّمْ، وَلْيَسْتَظِلْ، وَلْيَقْعُدْ، وَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ»^(١).

فمما لا شك فيه أن أمر النبي ﷺ لأصحابه أمر واجب الامتثال، كما أن أمر الأصحاب لأبي إسرائيل أمر واجب الامتثال، فمن لم يمتثله فهو عاصٍ لأمر أمير رسول الله ﷺ، ومن ثم يكون عاصياً لرسول الله ﷺ، وعاصياً لله.

ومن ذلك - أيضاً - قول النبي ﷺ لعمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في شأن طلاق ابنه عبد الله بن عمر امرأته وهي حائض، حيث قال له: «مُرُهُ، فَلْيُرَاجِعْهَا»^(٢).

ومن المقطوع به أن لام الأمر في قوله: «فَلْيُرَاجِعْهَا». نطق بها النبي ﷺ وهي متوجهة إلى أبي عبد الرحمن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فيكون مأموراً بها ذكر، بدون خلاف.

والخلاصة: أن الأمر بالأمر بالشيء، أمر حقيقي واجب الامتثال، ما لم يصرفه صارفٌ عن الوجوب إلى النذب، كحديث سبرة بن معبد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الأيمان والنذور»، باب: «النَّذْرُ فِيْمَا لَا يَمْلِكُ وَفِي مَعْصِيَةٍ»، رقم [٦٧٠٤]، وأبو داود في كتاب «الأيمان والنذور»، باب: «مَنْ رَأَى عَلَيْهِ كَفَّارَةً إِذَا كَانَ فِي مَعْصِيَةٍ»، رقم [٣٣٠٠]، وابن ماجه في كتاب «الكفارات»، باب: «مَنْ خَلَطَ فِي نَذْرِهِ طَاعَةً بِمَعْصِيَةٍ»، رقم [٢١٣٦].

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «الطلاق»، باب «قول الله تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ مِنْ بَيْنِ يَدَيْكُمْ وَأَحْضُوا إِلَيْهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]»، رقم [٥٢٥١]، ومسلم في كتاب «الطلاق»، باب: «تَحْرِيمُ طَلَاقِ الْحَائِضِ بِغَيْرِ رِضَاهَا، وَأَنَّهُ لَوْ خَالَفَ وَقَعَ الطَّلَاقُ، وَيُؤْمَرُ بِرَجْعَتِهَا»، رقم [١٤٧١].

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مُرُوا الصَّبِيَّ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ، وَإِذَا بَلَغَ عَشَرَ سِنِينَ، فَاضْرِبُوهُ عَلَيْهَا» (١).

ومعلوم أن أمر النبي ﷺ أمرٌ واجبٌ الامتثال، بخلاف الأمر الواقع على الصبي، فإنه مندوب، والعلّة في ذلك خروجه من الواجب إلى المندوب؛ لكون الصبي غير مكلف.

قوله:

وَيَدْخُلُ الْمُبْلَغُ الْمَأْمُورَ فِي لَفْظٍ بِهِ تَنَاوُلٌ لَا يَنْتَفِي
أي: إن المبلّغ عن الشارع الأمر المأمور به، الواجب امتثاله، متناول له لفظ الأمر، ما لم يمنع من ذلك مانع، بحيث تكون هناك قرينة، تدلّ على عدم دخول المبلّغ في لفظ المأمور به، كقوله ﷺ لأصحاب أبي إسرائيل: «مُرُوهُ؛ فَلْيَتَكَلَّمْ، وَلْيَسْتَظِلَّ، وَلْيَقْعُدْ، وَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ» (٢). فإن هذا الأمر متوجهٌ إليه، غير متناول للمبلّغين في نفس هذه القضية.

قوله:

وَيُوجِبُ الْمُطْلَقُ فِعْلاً مُطْلَقًا آدَاءُ مَأْمُورٍ بِهِ تَحَقُّقًا
لَا يُوجِبُ الْفُضُولُ وَلَا التَّكْرَارُ وَالْإِمْتِثَالُ يَقْتَضِي الْبِدَارًا

(١) أخرجه أبو داود في كتاب «الصلاة»، باب: «مَتَى يُؤْمَرُ الْغُلَامُ بِالصَّلَاةِ»، رقم [٤٩٤]، والترمذي في أبواب «الصلاة»، باب: «مَا جَاءَ مَتَى يُؤْمَرُ الصَّبِيُّ بِالصَّلَاةِ»، رقم [٤٠٧] وقال: «حسن». وصححه ابن خزيمة [١٠٠٢]، والحاكم (٣٨٩/١)، وغيرهما؛ كما في «صحيح أبي داود» للألباني (٣٩٩/٢) رقم [٥٠٨].

(٢) سبق تحريجه، ص: [٤٦].

تعبير الناظم يشعر أن الأمر باعتبار القيد قسمان:

الأول: الأمر المطلق: والمراد به غير المقيّد بمرة ولا تكرار، ولا صفة، ولا شرط، وهذا القسم هو مراد الناظم بهذا البيت.
أي: إن الأمر المطلق لا يقتضي التكرار، ولا يفيد كمية الفعل، وإنها يدل على مجرّد طلب حقيقة الفعل المأمور به، وإيجاده من غير إشعار بمرة، أو تكرار، فتحصل البراءة بالمرّة الواحدة.

مثال ذلك: ما رواه أحمد، ومسلم، وغيرهما، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، قَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ، فَحُجُّوا». فَقَالَ رَجُلٌ: أَكُلَّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَسَكَتَ حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ، لَوَجِبَتْ، وَلَمَّا اسْتَطَعْتُمْ»^(١).

ووجه الاستدلال بحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هو أن السائل فهم من الأمر المطلق «فَحُجُّوا» اقتضاء التكرار؛ إذ لو فهم غير ذلك لما كان له أن يسأل، وقد قرّره النبي على فهمه، حيث قال له: «لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ، لَوَجِبَتْ».

وما رواه الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُصَلُّوا صَلَاةً فِي يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ»^(٢).

(١) أخرجه أحمد رقم [١٠٦٠٧]، ومسلم في كتاب «الحج»، باب: «فَرَضَ الْحَجَّ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ»، رقم [١٣٣٧]، والنسائي في كتاب «مناسك الحج»، باب: «وُجُوبِ الْحَجِّ»، رقم [٢٦١٩].

(٢) أخرجه أحمد رقم [٤٦٨٩، ٤٩٩٤]، وأبو داود في كتاب «الصلاة»، باب: «إِذَا صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ ثُمَّ أَدْرَكَ جَمَاعَةً أُبْعِدُ»، رقم [٥٧٩]، والنسائي في كتاب «الإمامة»، باب: «سُقُوطُ الصَّلَاةِ عَمَّنْ صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ فِي الْمَسْجِدِ جَمَاعَةً»، رقم [٨٦٠]، وصححه ابن خزيمة [١٦٤١]، وابن حبان [٢٣٩٦]. وانظر: «صحيح أبي داود» للألباني (١٢٢/٣ - ١٢٤) رقم [٥٩٢].

ووجه الاستدلال بحديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: هو أن المكلفين مأمورون بأداء خمس صلوات في اليوم واللييلة، والأمر فيها مطلق؛ إذ إنَّ من صَلَّى الصبح على الوجه المطلوب منه شرعاً، لا يجوز له أن يصليَّ الصبح مرّةً أخرى، وقس على ذلك ما كان مثله.

الثاني: الأمر المقيّد إما شرط، أو صفة، أو علة.

فمثال الأمر المتعلّق بشرط قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [البقرة: ٢٣٦].

فإن الطهارة شرط لصحّة الصلاة، بحيث إن المكلف متى أراد الصلاة؛ وجب عليه أن يتطهّر إن كان على غير طهارة.

ومثال الأمر المتعلّق بصفة: قول الله تبارك وتعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

وبيان ذلك: أن الأمر هنا بإقامة الصلاة مقيّد بالصفة المنصوص عليها في الآية، وهي «الذلوك» أي: الميل إلى جهة الغرب.

ومثال الأمر المتعلّق بعلة: قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢].

وبيان ذلك: أن البكر ذكرًا كان أو أنثى إذا ألمَّ بجريمة الزنا، فاعترف بها، أو قامت عليه البيّنة الشرعية بنصابها المحدود، ونُفذ فيه الحكم الموضّح في الآية الكريمة والسنة المطهّرة القاضية بالتغريب، إذا انتفت موانعه، فإن تكرر منه الزنا بعد إقامة الحدّ عليه، فإنه يُنفذ عليه الحكم - أيضًا - مرّةً ثانيةً، وهكذا كلّما زنى؛ وما ذلك إلا لأن العلة هي

مناطُ الحكم، فيوجد الحكم بوجودها، وينتفي بانتفائها؛ لذا فإن إثبات الحكم متوقفٌ على وجود العلة، فالتكرار مستفادٌ من تكرارها، لا من الأمر ذاته، أما إذا تكررَت العلة، ولم يُنفذَ الحكم، فهو حكمٌ واحدٌ، يُنفذُ بدون تكرار، وهكذا الشأن في كلِّ حكمٍ ظهرت علته، واستنبطت استنباطاً صحيحاً من ذوي الاجتهاد رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

كما أن في البيتين المذكورين إشارةً إلى الخلاف في دلالة الأمر على الوجوب، أهو على سبيل الفور أم على سبيل التراخي؟ والذي عليه المحققون: أن الأمر يقتضي الفورية والمبادرة بفعله؛ بدليل قوله تَعَالَى: ﴿فَاسْتَيْقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٤٨].

والمأمورات الشرعية كلها خيرٌ، والأمر بالاستباق إليها دليلٌ واضحٌ على وجوب المبادرة والفورية، وقد يقوم الدليل على أن الأمر قد يكون على التراخي، وذلك كقضاء صوم رمضان، لمن أفطر بسبب مرض، أو سفر، ولا يضرُّ التراخي فيما دلَّ الدليل عليه، غير أنه يلزم المكلف الامتثالُ للأمر بعد الإقرار به، والعزمُ على فعل المأمور، والناس يتفاوتون في المسابقة والمسارة في أداء الواجب، ولو كان على التراخي.

قوله:

وَيَقْتَضِي الْأَمْرُ بِشَيْءٍ عَيْنًا نَهْيًا عَنِ الضِّدِّ لَهُ تَضَمُّنًا

أي: إن الأمر بالشئ المعين من حيث المعنى مهي عن ضده المعين، سواء كان واحداً أو أكثر، وذلك عند كثير من الأصوليين.

فإذا قلت - مثلاً - لشخص ما: «أسكت»، فهو مهي له عن التلبس بالكلام؛ لاستحالة اجتماع الضدين.

أما من حيث اللفظ، فليس الأمر بالشئ نهياً عن ضده؛ لأن لفظ الأمر غير لفظ النهي، فإذا قلت لشخص ما: «قم» فهو ليس «لا تجلس» من حيث اللفظ.

واختلفوا في الأمر بالشئ، هل هو نهْيٌ عن ضده نهْيٌ كراهية، أو تحريم؟
والظاهر: أن النهي عن أصداد الواجب يكون نهْيٌ تحريم، وأن النهي عن أصداد المندوب يكون نهْيٌ كراهة تنزيه.

قوله:

وَيَلْزَمُ الْمَأْمُورَ أَمْرٌ لَا يَتِمُّ بِدُونِهِ كَشَرْطِ صِحَّةٍ حُتِمَ

أي: إنه إذا توقَّف فعل المأمور به على شيء، كان ذلك الشيء مأموراً به، وعليه؛ فإذا كان المأمور به واجباً، كستر العورة في الصلاة المتوقَّف على شراء ما يسترها، كان الشراء لما يسترها واجباً عموماً، وفي الصلاة خصوصاً، وإن كان المأمور به مندوباً، كان ذلك الشيء مندوباً، كالاغتسال والتطيب يوم الجمعة، فإذا توقَّف على شراء ماءٍ للاغتسال وطيبٍ للتطيب؛ كان ذلك الشراء مندوباً، وهذه قاعدةٌ تدرج تحت قاعدةٍ أعم منها، وهي قول الفقهاء والأصوليين: «الوسائل لها أحكام المقاصد»، فتكون حيثئذ وسائل المأمورات مأموراً بها، ووسائل المنهيات منهياً عنها.

قوله:

وَيَسْقُطُ الْمَأْمُورُ بِالْأَدَا عَلَى وَجْهِ بِهِ وَفَاقُ أَمْرٍ حَصَلَ

أي: إن المكلف إذا أتى بالمأمور به شرعاً على سبيل الوجوب في وقته المحدود له، وعلى الوجه الشرعي الصحيح، فإن ذمته تبرأ من عهدة الأمر، ويسلم من العقوبة والذم، ويكتب له الثواب على ذلك.

أَمَّا إِذَا أَتَى بِالْمَأْمُورِ بِهِ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ، بِحَيْثُ فَقَدَ الصَّوَابَ فِيهِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ آثِمًا، وَالْوَاجِبُ بَاقٍ فِي ذِمَّتِهِ، وَقَدْ يَأْتِي الْمَكْلَفُ بِالْمَأْمُورِ بِهِ عَلَى وَجْهِ يَعتَبَرُ مُجْزَأًا لَهُ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى وَجْهِ التَّامِّ، فَهَذَا يَخْتَلِفُ عَنْ ذَلِكَ، وَهَذَا يُمَثَّلُ لَهُ بِإِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَأَقْسَامِ النَّاسِ فِي ذَلِكَ.

قَوْلُهُ:

وَيَقْتَضِي الْمَوْقُوتُ بِالزَّمَانِ قَضَاءَهُ أَوْ ذَا بِأَمْرٍ ثَانٍ

يشير الناظم بهذا البيت إلى قضية قضاء الواجب الذي فات وقت أدائه فيه، وهل يجب القضاء بأمر جديد أم بالأمر الذي وجب به الأداء، أي: الأمر السابق؟
والظاهر: هو الأول؛ وذلك لأن الحائض لا يجب عليها الصيام أيام حيضتها؛ ولكن يجب عليها القضاء إذا طهرت، وهو أمر جديد.

كما يشير الناظم إلى أن الأمر الواجب ينقسم باعتبار الوقت إلى قسمين؛ هما:
أولاً: الواجب المؤقت المضيق؛ وهو إما واجب التكرار كلما جاء وقته، وذلك كصيام شهر رمضان مثلاً.

وإما واجب في العمر مرة، كالحج والعمرة عند الاستطاعة إليهما سببلاً.
وعليه؛ فكل عبادة أمر بها المكلف، وأدّيت في وقتها مستوفية لشروطها، فقد برئت ذمّة المكلف مما وجب عليه.

وثانياً: الواجب المؤقت الموسع؛ وذلك كالعبادة المحصورة بين وقتين كالصلاة، فإن لها أولاً وآخرًا، ففي أيّ الوقتين أدّيت، فقد برئت الذمّة، توسعةً من الله على المكلفين

من عباده، وكالزكاة -أيضاً- لها وقتٌ مؤقَّتٌ موسَّعٌ، بحيث إن لها أولاً، وليس لها آخرٌ مُحدَّدٌ، فأولُّها اكتمالُ نصابِ المالِ المزكِّي، ومُرورُ الحول، ولم يُحدِّدِ الشارعُ آخرَ وقتها، بحيث لو أخرجها المكلفُ فلا تُقبلُ منه، وإن كانت النصوصُ ترشدُ إلى المبادرة والمسارة إلى أداء الواجبات عموماً، كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿فَاسْتَيْقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [البقرة: ١٤٨].

وأما بالنسبة لقضاء الواجبات بعد خروج أوقاتها، فالأصلُ فيه الوجوبُ؛ بدليل قول النبي ﷺ: «فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى»^(١). إلا إذا وُجد مانعٌ شرعيٌّ من القضاء فالأخذ به، واعتباره متعيَّنٌ، وذلك كمن ترك صلاة، أو صلوات حتَّى خرج وقتها بالكلية، فلا يصح منه القضاء، ولا يؤمر به، وإنَّما يُرشدُ إلى التوبة، وكثرة النوافل؛ لتكون جبراً لما فات مع الندم.

والدليلُ على هذا الحكم قوله ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصَرَ»^(٢).

ووجه الاستدلال بهذا الحديث على عدم صحَّة قضاء الصلاة الفائتة بدون عذر شرعي: هو أن منطوق الحديث دلَّ على صحَّة صلاة من أدرك ركعة من صلاته في الوقت المحدَّد للصلاة، ولو صَلَّى بقيَّتها وقد خرج وقت الصلاة.

ومفهوم الحديث: أن من لم يدرك ركعة من صلاته في الوقت المحدَّد للصلاة،

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الصوم»، باب: «من مات وعليه صوم»، رقم [١٩٥٣]، ومسلم في «الصيام»، باب: «قضاء الصيام عن الميت»، رقم [١١٤٨]، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «مواقيت الصلاة»، باب: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْفَجْرِ رَكْعَةً»، رقم [٥٧٩]، ومسلم في كتاب «المساجد ومواضع الصلاة»، باب: «من أدرك ركعة من الصلاة، فقد أدرك»، رقم [٦٠٨].

فلا اعتبار بصلاته التي صلاها بعد خروج وقتها، بدون عذر شرعي، وأمّا النائم والناسي ونحوهما، فهؤلاء جاءت النصوص^(١) بأن وقت صلاتهم عند الاستيقاظ من النوم لمن كان نائماً، وعند الذكر لمن كان ناسياً، أو في حكم الناسي.

وأمّا ركن الحج فإنه وإن كان واجباً على الفور، إلا أنه إن تأخر عنه المستطيع بدون عذر شرعي، فلا مانع من الإتيان به، واعتباره صحيحاً من صاحبه، ومُجزئاً من فعله، وإن كان آثماً في تعمّد التأخير؛ إذ لا دليل من منطوق النصوص الصحيحة، ولا من مفهومها على عدم صحّة من أخر حجّه، بدون عذر شرعي، فيما أعلم.

قوله:

وَالْأَمْرُ بَعْدَ الْأَمْرِ مَعَ تَمَاطُلٍ تَأْكِيدٌ أَوْلاً فَتَأْسِيسٌ جَلِي

أي: إذا تكرر لفظ الأمر مع تماثل المأمور به، فالتكرار يقتضي التأكيد، لا التأسيس، نحو قولك للغافل: «صلّ الصلاة لوقتها، صلّ الصلاة لوقتها» مرّتين أو أكثر، وأنت لا تريد منه إلا إقامة الصلاة المفروضة مرّة واحدة؛ إذن فالتكرار هنا للتأكيد قطعاً.

أمّا إن قامت قرينة أن المراد من تكرار لفظ الأمر هو التأسيس، ولو مع تماثل المأمور به نحو: «أكرم زيداً»، «أكرم بكرّاً»، فهو كذلك، فإن بكرّاً غير زيد، والله أعلم.

(١) قوله ﷺ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً، أَوْ نَامَ عَنْهَا، فَكَفَّارَتُهَا أَنْ يُصَلِّيَهَا إِذَا ذَكَرَهَا».

أخرجه مسلم في كتاب «المساجد ومواضع الصلاة»، باب: «قَضَاءُ الصَّلَاةِ الْفَائِتَةِ، وَاسْتِحْبَابُ تَعْجِيلِ قَضَائِهَا»، رقم [٦٨٤]، وفي لفظ له: «إِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ، أَوْ غَضَلَ عَنْهَا؛ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا». وأخرجه البخاري في كتاب «مواقيت الصلاة»، باب: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَ، وَلَا يُعِيدُ إِلَّا تِلْكَ الصَّلَاةَ»، رقم [٥٩٧]، في كتاب «المساجد ومواضع الصلاة»، باب: «قَضَاءُ الصَّلَاةِ الْفَائِتَةِ، وَاسْتِحْبَابُ تَعْجِيلِ قَضَائِهَا»، رقم [٦٨٤]، عنه مرفوعاً بلفظ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ» ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ ﴿طه: ١٤﴾.

الفصل الثاني

في النهي

وَالنَّهْيُ دَاعِي الْكَفِّ وَالصِّيغَةُ لَا
يَكُونُ عَنْ فَرْدٍ وَذِي تَعَدُّدٍ
وَيَقْتَضِي الدَّوَامَ لَا إِنْ قُبِدَا
كُرَّةً وَإِرْشَادَ وَتَغْلِيلَ دَعَا
وَنَحْوُ مَا كَانَ لَهُمْ وَلَا يَحِلُّ
وَفِيهِ مَا فِي الْأَمْرِ مِنْ حُكْمٍ سَبَقَ
وَنَهْيُ حَظَرٍ يَقْتَضِي فَسَادَهُ
إِنْ كَانَ ذَا النَّهْيِ لِأَمْرٍ يَدْخُلُهُ
أَمَّا لِأَمْرٍ خَارِجٍ عَنْهُ

تَفَعَّلَ وَتَحْرِيمٌ بِهِ تَأْصِلَا
جَمْعًا وَفُرْقًا فَافْهَمْنَاهُ تَرْشُدُ
ثُمَّ لَغَيْرِ أَصْلِهِ قَدْ وَرَدَا
صَيْرُورَةً تَحْقِيرُ الْيَأْسُ مَعَا
لَا يَنْبَغِي وَإِلْجَا النَّهْيُ عُقْلُ
مِنْ التَّزَامِ وَمَفَاهِيمٍ وَحَقُّ
كَالنَّفْيِ لِلْأَجْزَاءِ فِي الْعِبَادَةِ
أَوْ جُزْءَهُ أَوْ لَازِمًا أَوْ نَجْهَلُهُ
فَفِي الْفُسَادِ الْخُلْفُ فَاعْلَمْنَاهُ

قوله:

وَالنَّهْيُ دَاعِي الْكَفِّ وَالصِّيغَةُ لَا

يتضمن هذا البيت تعريف النهي لغةً واصطلاحًا، وبيان صيغته الأصلية.

فأما تعريفه لغةً فهو: ضدُّ الأمر، وهو الكفُّ عن معيَّن.

وأما تعريفه في الاصطلاح فهو: قولٌ يتضمن طلبَ الكفِّ، على وجه الاستعلاء،

بصيغة الفعل المضارع المقرون بـ: «لا الناهية» نحو قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ

لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزَّيْنَةُ: ١٨].

محترزات التعريف:

قولُ الأصوليين: «هُوَ قَوْلٌ» فصلٌ أخرج الإشارة بأي كيفية، فإنَّها لا تُسمَّى نهيًا،

وإن كانت بمعناه.

وقولهم: «طلبُ الكَفِّ» فصلُّ ثانٍ، أخرج الأمر، فإنه طلبُ الفعل.

وقولهم: «على وجه الاستعلاء» فصلُّ ثالث، أخرج الالتماس والدعاء وغيرهما بما يُعرف من النهي بالقرائن.

وقولهم: «بصيغة الفعل المضارع بلا الناهية» فصلُّ رابع، أخرج كلَّ ما دلَّ على طلب الكَفِّ بصيغة الأمر، أو اسم فعل الأمر، ونحوهما، نحو قولك لمن تريد نهيَه عن فعل شيء ما: «دع هذا»، و«اترك كذا»، و«صه» أي: لا تتكلم، ونحو هذه الأمثلة.

وقول الناظم:

«..... وَتَحْرِيمٌ بِهِ تَأْصَلَا»

أي: إن الأصل في النهي أن يكون للتحريم، حتَّى تأتي قرينة ترشد أنه لغير التحريم، كما سيأتي بعد، إن شاء الله.

قوله:

يَكُونُ عَنْ فَرْدٍ وَذِي تَعَدُّدٍ جَمْعًا وَفَرَقًا فَافْهَمْنَاهُ تَرْشُدِ
وَيَقْتَضِي الدَّوَامَ لَا إِنْ قُيِّدَا

«يَكُونُ عَنْ فَرْدٍ وَذِي تَعَدُّدٍ..» أي: إن النهي قد يكون عن فرد، نحو قول الله عَزَّوَجَلَّ:

﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٣٢].

فإن المنهي عنه هنا هو فردٌ، وهو «الزنا»، وقد يكون النهي عن متعدّدٍ، نحو قول الله

تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٥١].

وكلُّ واحد من المثلثين السابقين ونحوهما متناولٌ للفرد والمتعدد والجمع والمفرق، كما يتناول لفظُ الجمع النهيَ عن الجمع بين شيئين، كالنهي عن الجمع بين الأختين في النكاح، مع جواز الاقتصار على واحدة منهما.

وقوله: «وَيَقْتَضِي الدَّوَامَ لَا إِنْ قُبِدَا» أي: إِنَّ النهي الذي هو طلبُ الترك... إلخ يقتضي الدوام على عدم فعل الشيء المنهي عنه مُدَّةَ الحياة؛ إذن فهو مُقتَضٍ للتكرار، في قول الله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ الآية. مثلاً نهى عن قربان الفواحش الظاهرة والباطنة ما دامت الحياة، هذا هو الأصل في المنهي عنه، وقد يكون النهي عن الشيء مقيّداً بزمان ونحوه، فينتهي النهي بالتكليف بذلك النهي، مثل النهي عن لبس المخيط للرجل المُحَرَّمِ بِحَجٍّ أو عمرة، فإن النهي مُقيّدٌ بزمان مخصوص وحالة مخصوصة، وينتهي العمل الذي نهى عن لبس المخيط من أجله، ألا وهو الحج والعمرة.

قوله:

تَمَّ لَغَيْرِ أَصْلِهِ قَدْ وَرَدَا
كُزَّةٌ وَإِشَادٌ وَتَغْلِيلٌ دُعَا
صِرُورَةٌ تَحْقِيرُ الْيَأْسُ مَعَا
وَنَحْوُ مَا كَانَ لَهُمْ وَلَا يَحِلُّ
لَا يَنْبَغِي وَبِالْجَزَا النَّهْيُ عُقْلُ

في الشطر الأخير من البيت الثالث من أبيات هذا الباب والبيتين بعده، بيانٌ لخروج النهي عن التحريم، إلى معانٍ أخرى؛ لدليل يدلُّ على ذلك، وقد ذكر الناظم منها المعاني التالية:

١ - الكراهة: وقد مثل له الأصوليون بقول الله تَعَالَى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْحَبْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾

ووجَّهوا ذلك: أن القصد هو حُثمهم على الإنفاق من الطَّيِّب من أموالهم، لا أنه يُحرم عليهم أن يُنفقوا بما كان رديئاً من أموالهم، وهذا إنَّما نَزَلَ فيمن كانوا يعلِّقون الأقناء في المسجد من الحشف.

ويقول النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَمَسُّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ وَهُوَ يَبُولُ»^(١).

فقد قال الجمهور: إن النهي للكرهة؛ بدليل قول النَّبِيِّ ﷺ في شأن الذكر: «إِنَّمَا هُوَ بَضْعَةٌ مِنْكَ»^(٢).

٢- الإرشاد: نحو قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٠١].

٣- التعليل: كقول النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ، فَلَا يَغْمِسْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا»^(٣) الْحَدِيثُ.

٤- الدعاء: نحو قول الله سُبْحَانَهُ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢٨٦].

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الوضوء»، باب: «النهي عن الاستنجاء باليمين»، رقم [١٥٣]، ومسلم في كتاب «الطهارة»، باب: «النهي عن الاستنجاء باليمين»، رقم [٢٦٧] واللفظ له، من حديث أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد [١٦٢٨٦] واللفظ له، وأبو داود في كتاب «الطهارة»، باب «الرخصة في ذلك [ترك الوضوء من مس الذكر]»، رقم [١٨٢]، والنسائي في كتاب «الطهارة»، باب: «تَرْكُ الْوُضُوءِ مِنْ ذَلِكَ - من مس الذكر -»، رقم [١٦٥]، والترمذي في أبواب «الطهارة»، باب: «تَرْكُ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ»، رقم [٨٥]، وابن ماجه في كتاب «الطهارة وسننها»، باب: «الرَّخْصَةُ فِي ذَلِكَ [ترك الوضوء من مس الذكر]»، رقم [٤٨٣]، جميعاً من حديث طلق بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقد صححه جماعة من أهل العلم كما في «صحيح أبي داود» للألباني (٣٣٣/١) رقم [١٧٦].

(٣) أخرجه البخاري في كتاب «الوضوء»، باب: «الاستنجاء وثراً»، رقم [١٦٢]، ومسلم في كتاب «الطهارة»، باب: «كَرَاهَةُ غَمْسِ الْمُتَوَضَّعِ وَغَيْرِهِ يَدَهُ الْمَشْكُوكَ فِي نَجَاسَتِهَا فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ غَسْلِهَا ثَلَاثًا»، رقم [٢٧٨]، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٥- الصيرورة: نحو قول الله سُبحَانَهُ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ١٦٩].

٦- التحقير: نحو قول الله تَعَالَى: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ﴾ [الْحَجَر: ٨٨].

٧- اليأس: نحو قول الله سُبحَانَهُ: ﴿لَا تَعْزِدُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التَّوْبَةُ: ٦٦].

٨- عبارة: «مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا كَذَا»، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا﴾ [الْحُرُوب: ٥٣].

٩- عبارة: «لَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا أَوْ تُقْصِرَ فِي كَذَا».

١٠- كُلُّ عمل ترتب عليه الجزاء بالعقوبة العاجلة أو الآجلة أو هما معاً، نحو قول

الله تَعَالَى: ﴿وَبَلِّغْ لِلْمُطَفِّفِينَ ① الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ② وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ

يُخْسِرُونَ﴾ [الْأَنْفَال: ١-٣]، وقوله تَعَالَى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ① الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ

سَاهُونَ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٤-٥].

وهناك معانٍ أخرى خرج فيها النهي عن التحريم، وهي:

١١- التسلية: نحو قول الله سُبحَانَهُ: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ [الْحَجَل: ١٢٧].

١٢- الأدب: نحو قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢٣٧].

١٣- اتِّبَاعُ الأمر مُدَّةَ الخوف: نحو قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْآمِنِينَ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٣١].

١٤- الالتماس: نحو قولك لنظيرك: «لا تفعل كذا».

١٥- التهديد: نحو قولك لمن لا يمثّل أمر من لك عليه السلطة: «لا تمتثل أمري» والمقصود: نهيّه عن مخالفة أمره.

١٦ - الخبرُ المرادُ به النهي: نَحْوُ قولِ الله تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ لَا يَنْكِحُوا إِلَّا زَوَاجَهُمْ أَوْ مُشْرَكَةً﴾ [النِّسَاء: ٣].

وقوله:

وَنَهَى حَظْرِيْقَتَضِي فِسَادَهُ كَانْتَفِي لِإِجْزَاءٍ فِي الْعِبَادَةِ
إِنْ كَانَ ذَا النَّهْيِ لِأَمْرٍ يَدْخُلُهُ أَوْ جُزْءُهُ أَوْ لَازِمًا أَوْ نَجْهَلُهُ
أَمَّا لِأَمْرٍ خَارِجِيٍّ عَنْهُ فَفِي الْفِسَادِ الْخُلْفُ فَأَعْلَمْنُهُ

خلاصة الكلام - فيما أشار إليه الناظم في هذه الأبيات الثلاثة هو:- أن جمهور أهل العلم صرّحوا بأن النهي يقتضي الفساد بدون فرق بين العبادات، والمعاملات، والعقود، ولا بين ما نهي عنه لذاته، أو لوصفه أو لغيره؛ إذ إن كل نهي يقتضي الفساد.

واستدلوا على ذلك بثلاثة أدلة: الدليل الأول: قول النبي ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(١). أي: مردودٌ عليه بمثابه ما لم يوجد أصلًا.

الدليل الثاني: استدلال الصحابة الكرام -رضوان الله عليهم- على فساد العقود بمجرد النهي عنها، وهو أمرٌ مشتهرٌ عنهم وبينهم، وكأنه إجماع.

الدليل الثالث: أن المنهي عنه مفسدته راجحةٌ على مصلحته، وإن كان فيه مصلحةٌ من ناحية، إلّا أنّها مرجوحة؛ إذ إن درء المفسد مقدّمٌ على جلب المصالح؛ وذلك أن ما نهى الله عنه ورسوله، وحرّمه الله ورسوله، إنّما هو لإرادة منع الفساد ودفع الشر، وعليه فإن كل منهي عنه فاسدٌ، كما هو معروف بالتبع.

(١) أخرجه البخاري معلقًا، في كتاب «الاعتصام»، باب: «إذا اجتهد العامل أو الحاكم فأخطأ خلاف الرسول من غير علم، فحكمه مردود»، ووصله مسلم في كتاب «الأقضية»، باب: «نقض الأحكام الباطلة، وردّ محدثات الأمور»، رقم [١٧١٨].

وقد فصل بعض الأصوليين والفقهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ في القاعدة الآنفه الذكر، حيث قَسَمُوا المنهي عنه باعتبارات:

الاعتبار الأول: قَسَمُوهُ إلى قسمين:

القسم الأول: ما نُهي عنه لأجل حقِّ الله؛ وذلك ككنكاح المحرَّمات، وبيع الربا، ونحوهما.

القسم الثاني: ما نُهي عنه لأجل حقِّ الآدمي؛ وذلك كتحرير بيع النجش، وتحريم خطبة الرجل على خطبة أخيه.

والكلُّ فاسدٌ، بيد أن هذا القسم موقوفٌ على إذن المظلوم؛ لأن النهي هنا لحقه، فلم يعتبره الشارع صحيحًا لازمًا كاللحلّال، بل أثبت حقَّ الآدمي المظلوم، وجعل له الخيار في الفسخ والمضي.

الاعتبار الثاني: قَسَمُوا المنهي عنه إلى عبادات، ومعاملات، والكلُّ يقتضي الفساد كما مضى، إلا ما كان من المعاملات فيما يتعلّق بحقِّ الآدمي، فإنه موقوفٌ على إجازة صاحب الحق، كما رأيت.

الاعتبار الثالث: قَسَمُوهُ إلى ما نُهي عنه لذاته؛ لاشتيماله على مفسدة، إذ هو مُحَرَّم على أيِّ صورة وقع، ويستحيل أن يكون حلالًا؛ وذلك كتحرير الخمر، والربا، والزنا، ونحوها من المحرَّمات المتعلقة بالعبادات، أو المعاملات.

وإلى ما نُهي عنه من باب سدِّ الذرائع، بحيث لو جرَّد عن الذريعة، لم تكن فيه مفسدة، أي: أنه يكون مُحَرَّمًا على صورة معيّنة، وصفة خاصّة، بينما أصل الفعل حلالٌ،

وذلك كالنهي عن صلاة النافلة وقت النهي، وكصيام يوم العيد وأيام التشريق تطوعاً، ويمكن تقسيم النهي بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما يرجع إلى ذات المنهي عنه، فلا يصح، مثل الصلاة بدون طهارة، أو التطهر بطاهر غير مطهر كاللبن، وماء الورد، أو الصلاة في ثوب نجس، ونحو ذلك.

الثاني: ما لا يرجع إلى ذات المنهي عنه، ولا إلى صفته، فيصح، وذلك كالصلاة في الأرض المغصوبة، ولبس الحرير، والبيع وقت النداء الواقع يوم الجمعة بين يدي الإمام.

الثالث: ما يرجع إلى صفة المنهي عنه، كالصلاة النافلة في الأوقات المكروهة، فهذا موضع خلاف بين أهل العلم، فمنهم من قال بالبطلان كالحنابلة، والشافعية، ومنهم من قال بالفساد كالحنفية.

قوله:

وَفِيهِ مَا فِي الْأَمْرِ مِنْ حُكْمٍ سَبَقَ مِنَ التَّيْزَامِ وَمَفَاهِيمٍ وَحَقَّ
أي: إن في مبحث النهي أحكاماً لازمة، ومفاهيم، وحقوقاً، كما أن مبحث الأمر كذلك، فمثلاً:

الأمر طلب الفعل، وهو للوجوب، والنهي طلب الكف، وهو للتحريم، وكل واحد منهما حكم، وكذلك كل واحد من الأمر والنهي فوري؛ فالأمر فوري الطلب، والنهي فوري الترك.

وامتنال الأمر يترتب عليه: الثواب مع الاحتساب، وترك النهي عنه يترتب عليه: ثواب كذلك.

كذلك الأمر يقتضي: الإجزاء وبراءة الذمة، والنهي يقتضي: الفساد، والوقوع فيه يقتضي: العقوبة.

والخلاصة: أن مباحث النهي يُدرك أكثرها من مباحث الأمر؛ إذ لكل مسألة من مسائل الأمر نظيرها من مسائل النهي غالباً.

تذييل:

أُمُورٌ تَعَلَّقَ بِهَذَا الْمَبْحَثِ «مَبْحَثُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ».

الأمرُ الأوَّلُ: في بيان أن من يدخل في الخطاب بالأمر والنهي، هو المكلف؛ والمراد به: «البالغ العاقل» فيخرج بالبالغ: الصغير، فلا يكلف بالأمر والنهي تكليفاً مساوياً لتكليف البالغ، غير أنه يؤمر بالعبادات بعد سنّ التمييز تمريناً له على الطاعة، ويكفّ عن المعاصي؛ لاعتاد الابتعاد عنها، كما يخرج بالعاقل: المجنون، فلا يكلف بالأمر والنهي، غير أنه يُزجر عما فيه بغيّ وفساد وإفساد، ولو فعل شيئاً من المأمورات لم يصحّ منه ذلك، ولم يُقبل؛ بسبب عدم قصد الامتثال، ولا يسري ذلك على الزكاة والحقوق المالية في مألئهما «الصغير والمجنون»، بل تُخرج الزكاة والحقوق المالية من مال الصغير، ومال المجنون؛ لأن إيجابها مربوطٌ بأسباب خاصّة، متى وُجدت ثبت الحكم؛ إذ النظر في ذلك يعود فيها إلى السبب، وهو وجود المال الذي تمّ نصابُ الزكاة فيه وتمّ إخراجه، وليس النظر إلى الفاعل ذاته.

الأمر الثاني: إيضاح أن التكليف بالأمر والنهي شاملٌ لجميع المكلفين مسلمهم وكافرهم، بيد أن الكافر الكفر الأكبر، والمشرّك الشرك الأكبر، والمنافق النفاق الاعتقادي، لا يصحّ منهم فعلُ المأمور به حال كفرهم وشركهم ونفاقهم؛ كما دلّت على ذلك نصوصٌ

الكتاب والسنة؛ كقوله عَزَّجَلَّ: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ﴾ [الأنعام: ٥٤].

وكقوله سُبحَانَهُ في حقَّ المشركين: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

وكقوله عَزَّجَلَّ: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ [١١٥] إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأنعام: ١٤٥ - ١٤٦].

وإذا أسلم هؤلاء إسلامًا حقيقيًا، فإنهم لا يؤمرون بقضاء شيء مما أضاعوا من فرائض، ولا يؤاخذون بشيء مما اقترفوه من المآثم؛ لقول الله عَزَّجَلَّ: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنعام: ٣٨].

ولقول النبي ﷺ لعمر بن العاص: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ؟» (١).

غير أنهم يؤاخذون بذنوبهم إذا ما كانوا على الكفر الأكبر، والشرك الأكبر، والنفاق الاعتقادي؛ بدليل قول الله عَزَّجَلَّ عن جواب المجرمين إذا سئلوا يوم القيامة: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ [٤١] قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمَصْلِينَ [١٣] وَلَمْ نَكُ نَطْعُمُ الْمَيْسَكِينَ [١١] وَكُنَّا نَحْوُ مَعَ الْخَافِضِينَ [١٥] وَكُنَّا نَكْذِبُ يَوْمَ الدِّينِ [١٦] حَتَّى آتَيْنَا الْبَقِيَّةَ﴾ [المائدة: ٤٢ - ٤٧].

الأمر الثالث: ذكر العلماء للتكليف ثلاثة موانع هي: الجهل، والنسيان، والإكراه، والمعنى: أنه متى فعل المكلف محرماً جاهلاً بتحريمه فلا إثم عليه، إذا لم يكن ثمة تفريط.

(١) أخرجه مسلم في كتاب «الإيمان»، باب: «كُونِ الْإِسْلَامَ يَهْدِمُ مَا قَبْلَهُ وَكَذَا الْهَجْرَةُ وَالْحُجَّ»، رقم [١٢١].

منه، وذلك كمن تكلم في صلاته بكلام خارج عن نطاق ما هو فيه، أو ترك واجباً من الواجبات جهلاً، وفات وقته، فإنه غير آثم، والحالة هذه.

وقد استدلوا على ذلك بقصة النبي ﷺ في صلاته؛ حيث إن النبي ﷺ علمه ما يفعله في صلاته الحاضرة والمستقبل، ولم يأمره بقضاء ما فات من الصلوات التي قد أخل بأركانها وواجباتها في ماضي حياته.

ومثل ذلك قالوا في النسيان، الذي هو ذهول القلب عن الشيء في وقت معين، فمتى وقع المكلف في مخالفة بترك واجب أو ارتكاب محرم ناسياً، فلا شيء عليه وقت النسيان، غير أنه متى ذكر، فإنه يجب عليه فعل ما ترك من واجب، وترك ما وقع فيه من محرم؛ فمن أكل أو شرب في نهار رمضان ناسياً فلا شيء عليه؛ ولكن يجب عليه إذا ذكر أن يكف، ومثل ذلك من نسي صلاة، فإنه يجب عليه أن يصلّيها إذا ذكرها؛ لِمَا ورد عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً، أَوْ نَامَ عَنْهَا، فَإِنَّمَا كَفَّارَتُهَا أَنْ يُصَلِّيَهَا إِذَا ذَكَرَهَا» (١).

وأما الإكراه على فعل شيء محرم ممن لا يستطيع دفعه ومقاومته، فلا حرج على من أكره على فعل محرم ففعله؛ كما في قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦].

وهكذا من أكره على ترك واجب من الواجبات، فلا شيء عليه وقت الإكراه، وعليه القضاء إذا زال الإكراه، كمن أكره على ترك الصوم الواجب مثلاً، أو الصلاة وغيرهما، ممّا إذا فات وقته وجب قضاؤه، كل ذلك فيما يتعلق بحق الله عَزَّوَجَلَّ؛ لِكونه مبنيّاً

على الرحمة والتسامح، أمّا في حقوق المخلوقين، فإن الضمان لازمٌ إذا لم يسقطه صاحب الحق، والله أعلم.

الأمر الرابع:

❖ بيان أن جنس فعل المأمور به أعظم من جنس ترك المنهي عنه.
❖ وأن جنس ترك المأمور به أعظم من جنس فعل المنهي عنه.
❖ وأن الثواب على فعل الواجبات احتساباً أعظم من الثواب على ترك المحرّمات، وتوضيح ذلك فيما يلي:

١- أن أول ذنب عصي الله به من إبليس الرجيم، وأبينا آدم عَلَيْهِ السَّلَام، وكان ذنبُ إبليس أكبر؛ إذ هو تركُ مأمور ربّه، وهو السجود لآدم الذي أمر به؛ فأبى واستكبر، وكان من الكافرين بذلك، وكان ذنبُ آدم عَلَيْهِ السَّلَام فعلَ منهيٍّ عنه، وهو الأكلُ من الشجرة التي نُهي عن الأكل منها، فأكل ثُمَّ تاب، فتاب الله عليه وهداه واجتباها.

٢- إنَّ الحامل على ارتكاب المآثم في الغالب: الشهوة والحاجة، بينما الحامل على ترك الأوامر: العزّة بالإثم، والكبر المقيت، ولا شك أن الحامل على ترك الأوامر خطره أعظم؛ فتكون عقوبة صاحبه أشدّ من عقوبة مرتكب المآثم، كما قرّر ذلك الأصوليون والفقهاء رَحْمَهُمُ اللَّهُ.

٣- إن الغاية من إرسال الرسل وإنزال الكتب، هي: ليطاع الله؛ فلا يعصى، ولا يتم ذلك إلا بامتنال أوامر الله التي من لوازمها: اجتنابُ محارمه، فلو أن المكلف اجتنب النواهي، ولم يمتثل الأوامر، لم يكن مُطيعاً لله ورسوله، بل كان عاصياً، بخلاف ما إذا فعل المأمورات وارتكب المحرّمات، فإنه وإن عدّ عاصياً مُذنّباً، إلا أنه مُطيع بامتنال

الأوامر، وعاصٍ بارتكاب النواهي، بينما تاركُ الأوامر لا يُعتبر مُطيعًا باجتناب النواهي فقط.

٤- أن فاعل المأمورات ومرتكب المنهيات لا يخلو من حالين:

- ١- إمّا أن يكون ناجيًا مطلقًا، وذلك إن رجحت حسناته على سيئاته.
- ٢- وإمّا أن يكون ناجيًا بعد أن يؤخذ منه الحقُّ ويُعاقب على مآثمه، فمصيره في النهاية إلى النجاة، وذلك بفعل المأمورات.



الفصل الثالث

في المنطوق والمفهوم

مَنْطُوقُهُ مَذْلُوعٌ لَفْظٌ فِي مَحَلٍّ وَظَاهِرٌ مَا اخْتَمَلَ الْمَرْجُوحُ ثُمَّ
صَرِيحُهُ مُطَابِقٌ دَلٌّ عَلَى ثُمَّ عَلَى لَازِمِهِ الْتِزَامُ
وَالِاتِّزَامُ حَيْثُ الْإِضْمَارُ اقْتَضَى أَوْ لَا وَقَدْ دَلَّ لِمَا لَمْ يُقْصَدِ
أَوْ دَلَّ لِلْمَقْصُودِ دُونَ مُضْمَرٍ وَقُبِيلَ الْمَنْطُوقِ بِالْمَفْهُومِ
فَأَوَّلُ إِنْ كَانَ أَوَّلَى حُكْمًا وَحَيْثُ سَاوَى حُكْمَ مَنْطُوقٍ سُمِّيَ
وَالثَّانِ مَفْهُومٌ مِنَ الْمُخَالَفَةِ أَوْ عِلَّةٌ أَوْ ظَرْفٌ أَوْ حَالٌ عَدَدٌ
وَمِنْهُ الْإِسْتِثْنَاءُ بِإِلَّا بَعْدَ مَا وَمِنْهُ حَصْرٌ مُبْتَدَأٌ فِي الْخَبَرِ
وَالْكُلُّ مِنْهَا حُجَّةٌ غَيْرُ اللَّقَبِ

نُطْقٌ بِهِ نَصٌّ لِغَيْرِ مَا اخْتَمَلَ اللَّفْظُ مُفْرَدٌ مُرَكَّبٌ لَهُمْ
مَعْنَاهُ وَالْجُزْءُ تَضْمُنًا تَلَا ذِي أَوْجِهٍ ثَلَاثَةٌ تَمَامٌ
صِدْقًا وَصِحَّةً دَلَالَةً اقْتِضَا فَهِيَ إِشَارَةٌ تُسَمَّى فَاخِذٌ
فَذَاكَ إِيْمَاءٌ وَتَنْبِيْهُ دُرِي وَافِقٌ أَوْ خَالِفٌ فِي الْمَحْكُومِ
فَإِنَّهُ فَحْوَى الْخِطَابِ يُسَمَّى لَحْنُ الْخِطَابِ عِنْدَ أَهْلِ الْحُكْمِ
لَا مَعَ مَخْصُوصٍ وَذَا إِمَّا صِفَةً أَوْ شَرْطٌ أَوْ غَايَةٌ أَوْ حَصْرٌ وَرَدٌ
كَأَنَّمَا يَخْشَى الْإِلَهَ الْعُلَمَاءُ مُضَافًا أَوْ مُعَرِّفًا بِهِ اخْصُرِ
وَعَيْرُ مَا خَصَّ بِذِكْرِ سَبَبٍ

الفصل الثالث: في المنطوق والمفهوم

بين يدي الفصل:

من المعلوم بالاستقراء أن دلالة الألفاظ على المعاني قد يكون مأخذها من منطوق الكلام الملفوظ به نصًّا أو احتمالًا، بتقدير أو بغير تقدير، وقد يكون مأخذها من مفهوم

الكلام، سواء وافق حكمها حكم المنطوق أو خالفه، وذلك ما يُسمَّى عند الأصوليين بالمنطوق والمفهوم.

قوله:

مَنْطُوقُهُ مَدْئُولُ لَفْظٍ فِي مَحَلٍّ نُطْقٍ بِهِ نَصٌّ لِغَيْرِ مَا اخْتَمَلَ
يتضمَّن هذا البيت تعريف المنطوق اصطلاحاً؛ إذ هو: «ما دلَّ عليه اللفظ في محلِّ النطق، بحيث تكون دلالته من مادة الحروف التي يُنطقُ بها». نحو قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ [الأنعام: ٢٣].

فإن حُرمة التأنيف مأخوذة من لفظ: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾.

والمنطوق يشمل: النص، والظاهر، والمؤوَّل، والمُجمل، والمبين، والأمر، والنهي، والعام، والخاص، والمطلق، والمقيَّد، وسيأتي تفصيلها، إن شاء الله.

والنص: هو ما يفيد بنفسه معنى صريحاً لا يحتمل غيره، نحو قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَصَيِّمُوا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَيْجِ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]. فإن وصف عشرة بكاملة يقطع احتمال العشرة لما دونها تجوّزاً، وذلك هو الغرض من النص.

قوله:

وْظَاهِرٌ مَا اخْتَمَلَ انْمَرْجُوحٌ ثُمَّ اللَّفْظُ مُضَرَّدٌ مُرَكَّبٌ لَهُمْ

أي: إن الظاهر من أقسام المنطوق.

وتعريفه اصطلاحاً: «هو اللفظ الذي يحتمل معنيين، أحدهما أرجح من الآخر». وقصد منهما الراجح دون المرجوح؛ وذلك كالأسد في الحيوان المفترس والرجل

الشجاع، فإنه راجحٌ في الأول، مرجوحٌ في الثاني، وإن شئت فقل: «الظاهر: هو ما يسبق إلى الفهم منه عند الإطلاق معنًى، مع احتمال غيره احتمالاً مرجوحاً».

كما رأيت في تعريفه، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ عَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [الْأَنْثَى: ١٧٣].

فإن لفظ «الباغي» يُطلق على الجاهل، كما يُطلق على الظالم؛ ولكن إطلاقه على الظالم أظهر وأغلب، فهو إطلاقٌ راجح، والأوّل إطلاقٌ مرجوح، ونحو قول الله عَزَّجَلَّ في شأن المرأة الحائض: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ [الْأَنْثَى: ٢٢٢].

فإن انقطاع الحيض يقال فيه: طهر، والوضوء والغتسال يقال فيهما: طهر، غير أن دلالة الطهر على الثاني أظهر؛ فهي راجحة، والأولى مرجوحة، وحينئذ يتعيّن المصير إلى الراجح، ولا يجوز العدول عنه إلا بدليل.

قوله:

صَرِيحُهُ مُطَابِقٌ دَلٌّ عَلَى	مَعْنَاهُ وَالْجُزْءُ تَضْمُنًا تَلَا
ثُمَّ عَلَى لَازِمِهِ التَّزَامُ	ذِي أَوْجِهٍ ثَلَاثَةٍ تَمَامُ
وَالِاتِّزَامُ حَيْثُ الْإِضْمَارُ اقْتَضَى	صِدْقًا وَصِحَّةً دَلَالَةً اقْتِضَا
أَوْ لَا وَقَدْ دَلَّ لِمَا لَمْ يُقْصَدِ	فَهِيَ إِشَارَةٌ تُسَمَّى فَاخِذُ
أَوْ دَلَّ لِلْمَقْصُودِ دُونَ مُضْمَرٍ	فَذَلِكَ إِيْمَاءٌ وَتَنْبِيْهٌ دُرِي

هذه الأبيات تتعلّق بأقسام المنطوق إلى:

(أ) صريح: هو المعنى الذي وُضِعَ اللفظ له، وذلك يشمل دلالة المطابقة، كدلالة الرجل على الإنسان الذَّكَرَ، ويشمل دلالة التضمّن، كدلالة الثلاثة على الواحد ثُلُثُهَا.

(ب) وغير صريح: وهو المعنى الذي دلَّ عليه اللفظ في غير ما وُضع له، ويُسمى دلالة التزام، كدلالة الثمانية على الزوجية، ثُمَّ ينقسم -أيضاً- إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: دلالة الاقتضاء، وضابطها: أن يتضمَّن الكلام إضماراً ضرورياً يتعيَّن تقديره؛ إذ لا يستقيم الكلام بدونه، وذلك إمَّا لتوقُّف الصدق عليه، كقول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ»^(١).

فإنَّ ذات الخطأ والنسيان لم يرتفعاً، فيتضمَّن تقدير رفع الإثم؛ لتوقُّف الصدق على هذا التقدير، وإمَّا لتوقُّف الصحة عليه عقلاً، نحو قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ [يُونُس: ٨٢]. أي: أهلها.

وإمَّا لتوقُّف الصحة عليه شرعاً، كقول من قال لآخر: «أَعْتَقَ فَتَاكَ عَنِّي، وَعَلَيَّ ثَمَنُهُ»، فلا بدَّ من تقدير محذوفٍ هنا، هو: «الْمُلْكُ السَّابِقُ»، فكأنه قال: بعيني فتاك، وأعتقه عني.

القسم الثاني من أقسام المنطوق غير الصريح: دلالة الإشارة، وهي دلالة اللفظ على معنى ليس مقصوداً باللفظ في الأصل؛ ولكنه لازمٌ للمقصود، فكأنه مقصودٌ بالتبع، وذلك كاستفادة أن أقلَّ مدَّة الحمل ستة أشهر من قوله نَحْنُ: ﴿وَحَمَلُهُ وَفَصَلُّهُ، ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الْإِنْفَاق: ١٥]، مع قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَفَصَلُّهُ فِي عَامَيْنِ﴾ [الْقَمَر: ١٤].

القسم الثالث من أقسام المنطوق غير الصريح: دلالة التنبيه، وتُسمى: الإيحاء،

(١) رواه ابن ماجه في كتاب «الطلاق»، باب: «طَلَاقِ الْمُكْرَهَةِ وَالنَّاسِي»، رقم [٢٠٤٥]، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وروي من طرق أخرى عن النبي ﷺ. وصححه طائفة من أهل العلم وضعفه آخرون، كما في «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (٢/ ٣٦١ - ٣٦٥/ الأرنبوط)، و«إرواء الغليل» للألباني (١/ ١٢٣ - ١٢٤) رقم [٨٢].

وضابطها: أن يقرن بالحكم وصف لو لم يكن هذا الوصف تعليلاً لهذا الحكم، لكان ذكره حشواً في الكلام، لا فائدة منه، وذلك ما تنزه ألفاظ الشارع عنه، نحو قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٣]. أي: لبرّهم، و﴿وَإِنَّ الْفُجَارَ لَفِي نَجِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٤] أي: لفجورهم.

قوله:

وَقَوْلُ الْمَنْطُوقِ بِالْمَفْهُومِ وَافِقٌ أَوْ خَالَفٌ فِي الْمَحْكَومِ
فَأَوَّلُ إِنْ كَانَ أَوَّلَى حُكْمًا فَإِنَّهُ فَحْوَى الْخِطَابِ يُسَمَّى
وَحَيْثُ سَاوَى حُكْمٍ مَنْطُوقٍ سُمِّيَ لَحْنُ الْخِطَابِ عِنْدَ أَهْلِ الْحُكْمِ

في هذه الآيات تفصيل القول في مبحث مفهوم الموافقة على النحو التالي:

(أ) تعريف مفهوم الموافقة.

(ب) أقسامه.

(ج) شروط العمل به.

(د) حجّيته.

فأولاً: تعريف المفهوم بمعناه العام: هو ما دلّ عليه اللفظ، لا في محلّ النطق، وهو قسمان: مفهوم موافقة، وهو المقصود بهذه الآيات الثلاثة، ومفهوم مخالفة، وسيأتي تفصيل القول فيه قريباً، إن شاء الله.

تعريف مفهوم الموافقة، وأقسامه:

تعريف مفهوم الموافقة: هو ما يوافق حكمه المنطوق، وهو نوعان:

أحدهما: فحوى الخطاب، وهو ما كان المفهوم فيه أولى بالحكم من المنطوق، وذلك كفهم تحريم الشتم والضرب من قول الله عز وجل في حقّ الوالدين: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ [الأنعام: ٢٣].

لأن منطوق الآية تحريم التأفيف الذي هو التضجر من صنيع الوالدين، فيكون

تحریم الشتم والضرب ونحوهما من الإساءات أولى بالتحريم؛ لأنها أشدُّ في الإساءة والإيذاء، وأوغلُّ في العقوق.

ثانيهما: لحن الخطاب، وهو ما ثبت الحكم فيه للمفهوم، كثبوته للمنطوق، على السواء.

وذلك كدلالة قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النِّسَاءُ: ١٠]، على تحريم إتلاف أموال اليتامى بأي نوع من أنواع التلف كالإحراق والتضييع، والإحراق والتضييع مساويان للأكل في الإتلاف.

ووجه تسمية هذين النوعين بمفهوم الموافقة: هو لأن الحكم المسكوت عنه يوافق الحكم المنطوق به، وإن زاد عليه في فحوى الخطاب، وسأواه في لحن الخطاب.

وأما شرطُ العمل به: فهو أن يُفهم المعنى من اللفظ في محلِّ النطق، وأن يكون المفهوم أولى بالحكم من المنطوق أو مساوياً له، وإنَّما يُفهم ذلك من دلالة قرائن الأحوال، وسياق الكلام، كما رأيت في المثالين السابقين.

وأما الاحتجاجُ بهذا المفهوم؛ فإنه حقٌّ ومُعْتَبَرٌ؛ لدلالة النصوص عليه، واحتجاجُ المحققين من العلماء به.

وأطلق عليه بعضهم القياسَ الجليَّ، أو قياسَ الأولى. قال الإمام ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «بل، وكذلك قياسُ الأولى، وإن لم يدلَّ عليه الخطاب؛ ولكن عُرِفَ أنه أولى بالحكم من المنطوق بهذا، فإنكارُه من بدع الظاهرية، التي لم يسبقهم إليها أحدٌ من السلف، فما زال السلفُ يَحْتَجُّونَ بِمِثْلِ هذا وهذا» اهـ^(١).

قَوْلُهُ:

وَالثَّانِ مَفْهُومٌ مِنَ الْمُخَالَفَةِ
أَوْ عِلَّةٌ أَوْ ظَرْفٌ أَوْ حَالٌ عَدَدٌ
وَمِنْهُ الْإِسْتِثْنَاءُ بِإِلَّا بَعْدَ مَا
وَمِنْهُ حَصْرٌ مُبْتَدَأٌ فِي الْخَبَرِ
وَالْكُلُّ مِنْهَا حُجَّةٌ غَيْرُ اللَّقَبِ
لَا مَعَ مَخْصُوصٍ وَذَا إِمَّا صِفَةٍ
أَوْ شَرْطٍ أَوْ غَايَةٍ أَوْ حَصْرٍ وَرَدَّ
كَأَنَّمَا يَخْشَى الْإِلَهَ الْعُلَمَاءُ
مُضَافًا أَوْ مُعَرِّفًا بِهِ اخْصُرِ
وَعَبْرًا مَا خُصَّ بِذِكْرِ سَبَبٍ

في هذه الآيات الخمسة تفصيل وإيضاح لمسائل مفهوم المخالفة، وذلك على النحو

التالي:

(أ) تعريفه. (ب) أقسامه.

(ج) شروط العمل به. (د) حجتيته.

تعريفه اصطلاحاً: هو ما خالف المسكوت عنه المنطوق في الحكم، ويُسمى بدليل الخطاب، وبعبارة أقل: «هو ما يُخالفُ حكمه المنطوق».

أقسامه:

وأقسامه فيما يلي:

١ - مفهوم الصفة: ويقال: الوصف، وكلاهما واحد، سواء كان «نعتاً، أو حالاً، أو ظرفاً، أو عدداً».

فمثال النعت: قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ﴾ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ ﴿[البقرة: ١٨٧]﴾. فمفهوم المخالفة فيه حلُّ المباشرة في غير حالة الاعتكاف، إلا إذا وُجد مانع آخر، كالصوم والحيض.

ومثال الظرف: قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٨]. فمفهوم المخالفة أن الذكر عند غيره ليس مُحْصَاً للمطلوب.

ومثال العدد: قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]. فمفهوم المخالفة أنه لا يُزَاد ولا يُنْقَص.

٢- مفهوم الشرط: والمراد: ما عُلِّقَ من الحكم على شيء بأداة شرط، نحو قول الله سُبْحَانَهُ: ﴿وَإِنْ كُنْ أُولَتْ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]. فمفهوم المخالفة فيه أن غير أولات الحمل لا يجب الإنفاق عليهن.

٣- مفهوم الغاية: والمراد به: دلالة النص الذي قُيِّدَ الحكم فيه بغاية على انتفاء الحكم بعد هذه الغاية، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَكْبَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [الأنعام: ٢٣٠].

فالمفهوم المخالف هو: أنها إن لم تتزوج غيره لم يثبت لها التحليل لزوجها الأول، ومثله قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ثُمَّ أَصْبَحُوا نَاصِيًا إِلَى آلِيلٍ﴾ [البقرة: ١٨٧]. فإن المفهوم المخالف يدل أن الصوم لم يمتدَّ وقته إلى ما بعد النهار.

٤- مفهوم الحصر: وضابطه: إثبات نقيض الحكم المنطوق للمسكوت عنه، بصيغة «إنما» ونحوها.

وله أربع صيغ: الأولى: «إنما» نحو قول النبي ﷺ: «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ»^(١). فإن المفهوم المخالف إذا لم ينزل مني في حال الاحتلام، أو المباشرة فيما دون الفرج، ونحو ذلك، فلا يجب الاغتسال.

(١) أخرجه مسلم في كتاب «الحيض»، باب: «إنما الماء من الماء»، رقم [٣٤٣].

الثانية: تقدّم النفي قبل «إلا»، نحو قول النبي ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةً إِلَّا بِطُهْرٍ»^(١).

الثالثة: تعريف المبتدأ مع خبره، كقول الرسول ﷺ في شأن الصلاة: «تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»^(٢).

الرابعة: تقديم المعمولات، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الْفَاتِحَةُ: ٥].

٥- مفهوم اللقب، عرفه الأصوليون بقولهم: هو مفهوم الاسم الذي يُعبر به عن الذات، سواء كان علماً من الأعلام، أم وصفاً، أم اسم جنس، أم نوع.

ومثلوا للعلم بقول الله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [التَّحْقِيقُ: ٢٩]. وردّ عليهم النافون لهذا المفهوم، فقالوا: إن مفهوم المخالفة من الآية أن غيره ﷺ لم يكن رسولاً، فيكون جحداً وإنكاراً الرسالة الرسل السابقين غير الرسول محمد ﷺ، وهذا كفر، والعياذ بالله.

ومثلوا للوصف بقول النبي ﷺ: «لِيُؤَاجِدِ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ»^(٣). فإن مفهوم المُخالفة يفيد أن غير الواجد لا يُحلُّ مطله عقوبته.

(١) أخرجه الترمذي في أبواب «الطهارة»، باب: «مَا جَاءَ لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهْرٍ»، رقم [١]، وابن ماجه في كتاب «الطهارة وسننها»، باب: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةً بِغَيْرِ طُهْرٍ»، رقم [٢٧٢]. وأخرجه مسلم في كتاب «الطهارة»، باب: «وُجُوبُ الطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ»، رقم [٢٢٤]، ولفظه: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهْرٍ».

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب «الطهارة»، باب: «فَرَضِ الْوُضُوءِ»، رقم [٦١]، والترمذي في أبواب «الطهارة»، باب: «مَا جَاءَ أَنَّ مِفْتَاحَ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ»، رقم [٣]، وابن ماجه في كتاب «الطهارة وسننها»، باب: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ»، رقم [٢٧٥]. وقد صححه جماعة من العلماء، كما في «صحيح أبي داود» للألباني (١٠٢/١-١٠٤) رقم [٥٥].

(٣) رواه أبو داود في كتاب «الأفضية»، باب: «فِي الْحَبْسِ فِي الدِّينِ وَغَيْرِهِ»، رقم [٣٦٢٨]، والنسائي

ومثلوا لاسم الجنس بحديث: «الذَّهَبُ بِالْوَرَقِ رِبًا، إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رِبًا، إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمَرُ بِالتَّمَرِ رِبًا، إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ»^(١). الحديث؛ إذ إن مفاد مفهوم الحديث عدم جريان الربا في غير الأصناف الستة المذكورة.

وللنوع بحديث: «فِي الْغَنَمِ السَّائِمَةِ الزَّكَاةُ»^(٢). فيكون مفهوم المخالفة: أن غير السائمة ليس فيها زكاة.

مسألة اختلاف العلماء في الاحتجاج بهذه المفاهيم:

- ١- أما مفهوم الموافقة فهو حجة عند كافة العلماء، إلا ابن حزم.
- ٢- وأما مفهوم المخالفة، فقد أنكره الحنفية ومن معهم؛ بحجة أن من قال لشخص: إذا ضربك فلان عامداً فاضربه، فإنه يحسن أن يردَّ عليه المخاطب قائلاً: فإن ضربني خاطئاً، أفاضربه؟

في كتاب «البيوع»، باب: «مَطْلُ الْغَنِيِّ»، رقم (٣٦٨٩، ٣٦٩٠)، وابن ماجه في كتاب «الصدقات»، باب: «الْحُسْنُ فِي الدَّيْنِ وَالْمُلَازِمَةُ»، رقم [٢٤٢٧]، وابن حبان [٥٠٨٩]، والحاكم (١١٤/٤)، عن الشريد بن سويد الثقفي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال الحاكم: «صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي. واكتفى الحافظ في «الفتح» (٦٢/٥) بتحسينه، وكذا الألباني في «الإرواء» [١٤٣٤].

(١) أخرجه البخاري في كتاب «البيوع»، باب: «مَا يُذَكَّرُ فِي بَيْعِ الطَّعَامِ وَالْحُكْرَةِ»، رقم [٢١٣٤]، ومسلم في كتاب «المساقاة»، باب: «الصَّرْفُ وَبَيْعُ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ نَقْدًا»، رقم [١٥٨٦]، وأبو داود في كتاب «البيوع»، باب: «فِي الصَّرْفِ»، رقم [٣٣٤٨]، والنسائي في كتاب «البيوع»، باب: «بَيْعُ التَّمَرِ بِالتَّمَرِ مُتَقَاضِيًا»، رقم [٤٥٥٨]، والترمذي في أبواب «البيوع»، باب: «مَا جَاءَ فِي الصَّرْفِ»، رقم [١٢٤٣]، وابن ماجه في أبواب التجارات باب: «الصَّرْفُ وَمَا لَا يَجُوزُ مُتَقَاضِيًا يَدًا بِيَدٍ»، رقم [٢٢٥٣]، عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «الزكاة»، باب: «زَكَاةُ الْغَنَمِ»، رقم [١٤٥٤]، في حديث طويل، عن أنس ابن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولفظه: «وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا» الحديث.

قالوا: ولو كان مفهوم المخالفة حجةً لَمَا حُسِّنَ ذلك من المتكلم، كما قالوا: إن الخبر عن صاحب الصفة لا ينفي غير الموصوف، فإذا قال قائل: قام الغلام الأسود، فإنه لا يدلُّ على نفي القيام من الغلام الأبيض، وقد ذهب الأئمة الثلاثة وغيرهم إلى الاحتجاج بمفهوم المخالفة....، ولكن بشروط، أشهرها ما يلي:

١- ألا يكون القيد خرج مخرج الغالب؛ كما في قوله تَعَالَى: ﴿وَرَبِّبْكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]. فإن الغالب كون الربيبة في حجر الزوج، فهذا القيد لا مفهوم له، أي: لا مفهوم للحُجُور في الآية.

٢- ألا يكون القيد لبيان الواقع؛ كقول الله تَعَالَى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ أَوْعَافًا مُّضَعَفَةً﴾ [الأنعام: ١٣٠]. فالقيد هنا لبيان الواقع.

وكقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَّتَكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ إِن أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النساء: ٣٣]. فإنه لا مفهوم له، يدلُّ على إباحة إكراه السيد لأتمته على البغاء إن لم تُرد التحصن، وإنَّما قال: ﴿إِن أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النساء: ٣٣]؛ لأن الإكراه لا يتأتَّى إلا مع إرادة التحصن.

٣- ألا يكون القيد سيق للامتنان؛ كقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ [النحل: ١٤]، فلا يفهم منه منع قديد الحوت.

٤- ألا يكون القيد خرج للتأكيد؛ كقول النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ»^(١). حيث إن التصريح بالإيمان

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الجنائز»، باب: «إِحْدَادِ الْمَرْأَةِ عَلَى غَيْرِ زَوْجِهَا»، رقم [١٢٨٠]، ومسلم في كتاب «الطلاق»، باب: «وُجُوبِ الإِحْدَادِ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ، وَتَحْرِيمِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»، رقم [١٤٨٦]، عن أم المؤمنين أم حبيبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

بالله واليوم الآخر في النص، هو لزيادة التأكيد في النهي عن الإحداد فوق ما حدده الشارع بثلاث.

٥- ألا يكون خرج مخرج التعليم؛ كقول الله تَعَالَى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١]. فإن الشرط ليس له مفهوم.

٦- ألا يعارض مفهوم المخالفة مفهوم الموافقة.

٧- ألا يكون القيد خرج بسبب الخوف، وذلك كأن يقول قريب العهد بالإسلام لخادمه: «أطعم هذا العسل الضيوف المسلمين»، فلا عبرة بهذا المفهوم؛ لأنه قيد بهذا القيد خوفاً من تهمة النفاق.

هذا، وقد احتج هؤلاء القائلون بأن مفهوم المخالفة يُحتجُّ به إذا توفرت فيه الشروط السالفة الذكر بما يأتي:

١- أن فصحاء اللغة العربية يفهمون من التعليق على شرط، أو وصفٍ انتفاء الحكم بدونه، ومثلوا لذلك بما قال النبي ﷺ: «يَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ إِذَا نَمَ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ مُؤَخِّرَةِ الرَّحْلِ: الْمَرْأَةُ، وَالْحِمَارُ، وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ».

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّامِتِ لِأَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا بَالُ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْكَلْبِ الْأَحْمَرِ، مِنَ الْكَلْبِ الْأَبْيَضِ؟ فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي! إِنِّي سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا سَأَلْتَنِي، فَقَالَ: «الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ»^(١). فقد فهم من تعليق الحكم على الموصوف بالسواد انتفاء ما عداه.

(١) أخرجه مسلم في كتاب «الصلاة»، باب: «قَدَرُ مَا يَسْتُرُ الْمُصَلِّي»، رقم [٥١٠]، وأبو داود في كتاب «الصلاة»، تفريع أبواب السترة، باب: «مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ»، رقم [٧٠٢]، والنسائي في كتاب «القبلة»،

- ٢- ولأن تخصيص الشيء بالذكر لا بُدَّ له من فائدة، فإن استوت السائمة والمعلوفة، فلم خصَّ السائمة بالذكر مع عموم الحكم؟
- ٣- قالوا: لو لم يكن للقيّد فائدة، لكان لُكنةً في الكلام العربي وعيًّا.



⁼ باب: «ذَكَرُ مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ وَمَا لَا يَقْطَعُ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي سُرَّةٌ»، رقم [٧٥٠]، والترمذي في أبواب «الصلاة»، باب: «مَا جَاءَ أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ إِلَّا الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ»، رقم [٣٣٨]، وابن ماجه في كتاب «إقامة الصلاة والسنة فيها»، باب: «مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ»، رقم [٩٥٢].

الْفَصْلُ الرَّابِعُ

في العموم

الْعَامُّ مَا يَسْتَغْرِقُ الَّذِي صَلَحَ
 وَشَامِلُ الْأَشْخَاصِ لِلْأَحْوَالِ
 وَكُلُّ وَالَّذِي آتَى أَيُّ وَمَا
 وَالْجَمْعُ بِاللَّامِ حَوَى تَعْرِيفًا
 وَمُفْرَدٌ حَلَّى بِاللَّامِ لَهُمْ
 ثُمَّ عُمُومُ السَّلْبِ نَفْيٌ بَعْدَ كُلِّ
 تَقْوِيلٍ كُلُّ بَدْعَةٍ لَا تُقْبَلُ
 وَقَدْ يَعُمُّ اللَّفْظُ فِي الْمُعْتَبَرِ
 مِنْ ذَلِكَ الْفَحْوَى وَنَحْوُ ﴿حُرِّمَتْ
 أَوْ رُتِّبَ الْحُكْمُ بِهِ عَلَى الصِّفَةِ
 وَكُلُّ مَا يَصِحُّ أَنْ يُسْتَشْنَى
 وَفِي الْخِطَابِ لِلنَّبِيِّ يَدْخُلُ
 وَأَيُّهَا النَّاسُ تَنَاوَلَ الرُّسُلُ
 وَمَا لِأُمَّةٍ الْكِتَابُ قَدْ شَرِعَ
 وَيَدْخُلُ الْإِنَاثُ كَالذُّكُورِ
 لَا فِي خِطَابِ الْجِنْسِ بِالْوُصْفِ الْأَخْصِ
 وَتَرْكُ الْإِسْتِفْصَالِ فِي احْتِمَالِ
 وَيَعُمُّومُ اللَّفْظِ فِي الْحُكْمِ اعْتَبِرْ

لِلْفَظِّهِ مِنْ دُونَ حَصْرِ فِي الْأَصَحِّ
 يَشْمَلُ وَالْبِقَاعِ وَالْأَجْيَالِ
 مَتَى وَأَيِّنَ حَيْثُمَا قَدْ عُمِّمَا
 كَالْعَهْدِ مِثْلُ مَا إِذَا أُضِيفَا
 نَكِرَةً تُسَاقُ فِي النَّفْيِ تَعْمُ
 وَقَبْلَهَا سَلْبُ الْعُمُومِ أَنْ يَحُلَّ
 وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ يَقُولُ يَفْعَلُ
 عُرْفًا وَعَقْلًا عِنْدَ أَهْلِ النَّظَرِ
 عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴿ قَدْ عُمِّمَتْ
 وَمِثْلُهُ مَفَاهِمُ الْمُخَالَفَةِ
 مِنْهُ فَقَدْ عَمَّ بِحَسَبِ الْمَعْنَى
 أُمَّتُهُ إِلَّا إِذَا يُفْصَلُ
 لَوْ مَعَ قَرِينَةِ الْبَلَاغِ نَحْوُ قُلْ
 يَنَالُنَا خِطَابُهُ لَا مَا رُفِعَ
 فِي لَفْظٍ مَنْ حُكْمًا عَلَى الْمَشْهُورِ
 فَلَا يَنَالُ ضِدُّهُ إِلَّا بِنَصِّ
 يُنْزَلُ كَالْعُمُومِ فِي الْمَقَالِ
 لَا بِخُصُوصِ سَبَبٍ إِذَا ذُكِرَ

الفصل الرابع: في العموم

قوله:

الْعَامُّ مَا يَسْتَغْرِقُ الَّذِي لَهُ صَلَاحٌ لِلْفَضْلِ مِنْ دُونِ حَصْرِ فِي الْأَصَحِّ

هذا البيت يفيد بيان معنى العموم والعام، والفرق بينهما، وما يندرج تحت العام من الأمور:

فالعموم لغة: الشُّمول.

واصطلاحاً: هو تناول اللفظ لما صلح له، وهو: مصدر فعل.

وأما العام في اللغة: فهو الشامل، وهو اسم فاعل، مشتق من هذا المصدر الذي هو العموم.

فعلى هذا هما متغايران، لا مترادفان.

وفي الاصطلاح: «هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له، بحسب وضع واحد، دفعة واحدة، من غير حصر».

ويُفهم من هذا التعريف المسائل التالية:

(أ) أن العام لا بد فيه من الاستغراق؛ إذ ما لا استغراق فيه، فإنه لا يندرج تحت العام، وذلك كلفظ «المرأة» إذا قصد به امرأة معينة، فإنه لم يستغرق ما يصلح له، حيث إن لفظ «المرأة» يصلح للدلالة على جميع النساء.

(ب) أن الاستغراق المذكور في العام يشمل جميع أفرادهِ في آنٍ واحد، وهذا هو المقصود من تقييدهم العام بـ: «دفعة».

(ج) أن الاستغراق في العام لا حصر له، وذلك قيدٌ يُخرج لنا أسماء الأعداد، فإنها محصورة، كالعشر، والمائة، والألف، ونحوها، فإنَّها متناولة أقسامه باعتبارين لجميع أفرادها؛ ولكن مع الحصر.

الأول: باعتبار اللفظ، وهو أربعة أنواع:

النوع الأول: لفظ الجمع كالمسلمين، والمؤمنين، الأبرار والفجار.

النوع الثاني: لفظ الجنس كالحيوان، والإبل، والناس.

النوع الثالث: الألفاظ المبهمة كمن، وما، ونحوهما كألفاظ الشرط، والاستفهام، وستأتي أمثلتها عند ذكر الصيغ.

النوع الرابع: الاسم المفرد المُحَلَّى بالألف واللام، نحو لفظ: «الإنسان»، ولفظ «السارق» و«الزاني»، ونحو ذلك من كل اسم مفرد دخلت عليه الألف واللام.

الاعتبار الثاني: بحسب المراد من العام، وهو ثلاثة أنواع:

النوع الأول: العام الباقي على عمومته.

وقد قال الأصوليون: إنه قليل، ومثلوا له بقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]. فإنه لا خصوص فيها، وكقوله عز وجل: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦].

النوع الثاني: العام المراد به الخصوص، وقد مثلوا له بقول الله عز وجل: ﴿الَّذِينَ قَالَ

لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ [الحجرات: ١٧٣].

فإن المراد بالناس الأولى: «القائل»، وبالثانية: «المقول له»، وليس المراد: العموم في

كل منهما، وكقول الله عز وجل: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩]. إذ

المراد بالناس هنا، إما إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ، أو سائر العرب من غير قريش الذين يقال لهم: الحُمس.

النوع الثالث: العام المخصوص.

وهذا النوع أمثلته كثيرة في القرآن والسنة، ومنه قول الله تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [الْأَنْعَامُ: ٩٧]. وستأتي بقيّة أمثلته في بحث الخاص، وبيان المخصص، إن شاء الله تَعَالَى.

قوله:

وَشَامِلُ الْأَشْخَاصِ لِأَحْوَالِ يَشْمَلُ وَالْبِقَاعِ وَالْأَجْيَالِ

أي: إن العام في الأشخاص عام في الأحوال، والأزمنة، والبقاع، حتّى يقوم مُخَصَّص، فمثلاً قوله تَعَالَى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٥]. عام في كل مشرك، وفي سائر الأحوال، والأزمان، والبقاع، ويُسْتثنى من ذلك ما استثناه الدليل، وذلك كترك قتل المشرك المعاهد، أو في حال الهدنة، أو في الأشهر الحرم، أو في أرض الحرم، فإن التخصيص في هذه الأحوال أمرٌ معتبر؛ لوجود أدلّته، ومثل ذلك قول النبي ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْغَائِطُ فَلَا يَسْتَقْبِلَنَّ الْقِبْلَةَ، وَلَكِنْ لِيُشْرِقْ أَوْ لِيُغْرِبْ»^(١). الحديث، فإنه عام في الأمكنة، كما هو عام في الأشخاص، أي: إن النهي عمّا ذكر يتناول جميع المكلفين فرداً فرداً، سواء كان ذلك في المدينة، أو في أرض الشام، أو اليمن، أو الشرق، أو الغرب.

(١) أخرجه أحمد رقم [٢٣٥٢٤]، والنسائي في كتاب «الطهارة»، باب: «الأمر باستقبال المشرق أو المغرب عند الحاجة»، رقم [٢٢]، عن أبي أيوب الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ورواه البخاري في كتاب: «الصلاة»، باب: «قِبْلَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَأَهْلِ الشَّامِ وَالْمَشْرِقِ»، رقم [٣٩٤]، ومسلم في كتاب «الطهارة»، باب: «إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها»، رقم [٢٦٤]، بنحوه.

قوله:

وَكُلُّ وَالَّذِي الَّتِي أَيُّ وَمَا
وَالْجَمْعُ بِاللَّامِ حَوَى تَعْرِيفًا
وَمُفْرَدٌ حَالِي بِاللَّامِ لَهُمْ
ثُمَّ عُمُومُ السَّلْبِ نَفْيٌ بَعْدَ كُلِّ
تَقْوِيلٍ: كُلُّ بِدْعَةٍ لَا تُقْبَلُ
وَقَدْ يَعُمُّ اللَّفْظُ فِي الْمُعْتَبَرِ
مِنْ ذَلِكَ الْفَحْوَى وَنَحْوُ ﴿حُرِّمَتْ
أَوْ رُتِبَ الْحُكْمُ بِهِ عَلَى الصِّفَةِ
وَكُلُّ مَا يَصِحُّ أَنْ يُسْتَثْنَى

مَتَى وَآيِنَ حَيْثُمَا قَدْ عُمِّمَا
كَالْعَهْدِ مِثْلُ مَا إِذَا أُضِيفَا
نَكِرَةً تُسَاقُ فِي النَّفْيِ تَعْمُ
وَقَبْلَهَا سَلْبُ الْعُمُومِ أَنْ يَحُلَّ
وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ يَقُولُ يَفْعَلُ
عُرْفًا وَعَقْلًا عِنْدَ أَهْلِ النَّظَرِ
عَلَيْكُمْ أَمْهَكُكُمْ ﴿قَدْ عُمِّمَتْ
وَمِثْلُهُ مَفَاهِمُ الْمُخَالَفَةِ
مِنْهُ فَقَدْ عَمَّ بِحَسَبِ الْمَعْنَى

هذه الأبيات التسعة تناولت موضوعاً واحداً، وهو ما يسمّى عند العلماء «صيغ العموم»، أو «ألفاظ العموم»، حيث ذكر الناظم منها سبع عشرة صيغة. الأولى: «كل»: الدالة على العموم بإدّتها، وهي تشمل العاقل وغيره، والمذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى، والمجموع بلفظ واحد. حيث تقول: كل الناس، وكل رجل، وكل امرأة، قال الله تَعَالَى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٣٥].

وقال سُبْحَانَهُ: ﴿كُلُّ أَمْرٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الْطُّور: ٢١].

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَلْعَهُ فِي عُنُقِهِ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ١٣].

وقال تَعَالَى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾ [الْبُرُج: ٩٥].

وقال سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [الْقَمَر: ٤٩]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزُّمَر: ٦٢]. ومثل «كل» في الدلالة على العموم الصيغ التالية: جميع، وأجمع،

ومعشر، ومعاشر، وكافة، وعامة، وقاطبة، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير؛ ولذلك أمثلة كثيرة في القرآن والسنة ولغة العرب، مثال «جميع»: قوله تَعَالَى: ﴿وَلِنْ كُلِّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يَس: ٣٢].

ومثال «أجمع»: نحو: رأيت القوم أجمع وأجمعين، ومنه قوله: ﴿لَا تُؤَيِّنُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢].

ومثال «معشر»: قول الله تَعَالَى: ﴿يَمَعَشِرَ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ﴾ [الأنعام: ١٣٠].
ومثال «معاشر»: قول النبي ﷺ: «فَحُنْ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورُثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ»^(١) الحديث.

ومثال «كافة»: قول الله تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ [الأنعام: ٢٨].
وقول النبي ﷺ: «وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً»^(٢) الحديث.
ومثال «عامة» قول العربي: «جاء القوم عامتهم».
ومثال «قاطبة»: قولهم: «حضر القوم قاطبة».

ومثال جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، قول الله تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الحزاب: ٣٥].

ومثال جمع التكسير: «أقبل الرجال مُشاة».

(١) رواه النسائي في «الكبرى» [٦٢٧٥]، عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ورواه البخاري في كتاب «فرض الخمس»، رقم [٣٠٩٤]، ومسلم في كتاب: «الجهاد والسير» باب: «حكم الفيء» رقم [١٧٥٧]، بلفظ: «لَا نُورُثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً». انظر: «فتح الباري» (٨/١٢).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب «المساجد ومواضع الصلاة»، باب: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»، رقم [٥٢٣]، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الصيغة الثانية: الأسماء الموصولة، وأمثلتها فيما يلي:

«الَّذِي» نحو قول الله عَزَّجَلَّ: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ [الزُّمَرُ: ٣٣].

«الَّذَانِ» نحو قول الله سُبْحَانَهُ: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ١٦].

«الَّذِينَ» نحو قول الله عَزَّجَلَّ: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي رَوْضَاتِ

الْجَنَّاتِ﴾ [الشُّورَى: ٢٢].

«الَّتِي» كقول الله تَعَالَى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّدُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [الْحَجَّازِلَةُ: ١]. وقولهم:

«التي تزني وهي مُحْصَنَةٌ تُرْجَمُ».

«الَّتِي»، نحو قول الله عَزَّجَلَّ: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيكِ الْفَدْحَشَةُ مِنْ نِسَائِكَمْ فَاسْتَشْهِدُوا

عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ١٥].

«الَّتِي»، نحو قوله سُبْحَانَهُ: ﴿وَالَّتِي يَسْنَنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ [الطَّلَاقُ: ٤].

«مَنْ» نحو قول الله تَعَالَى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ

حَيَوَةً طَيِّبَةً﴾ [الْجَنَّةُ: ٩٧].

وقوله عَزَّجَلَّ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٨].

الصيغة الثالثة: «أَيُّ»، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى

الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾ [بَرَاءَةُ: ٦٩].

الصيغة الرابعة: «مَا»، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي

الْأَرْضِ﴾ [الْجَنَّةُ: ٤٩]. وقوله سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٩٧].

الصيغة الخامسة: «مَتَى»، وهي عامَّة في الأزمان المبهمة، نحو قول القائل: «متى

تأتيني أكرمك».

الصيغة السادسة، والسابعة: «أين»، و«حيثما»، وهما عامَّان في الأمكنة، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٢٦]، ونحو قوله سُبْحَانَهُ: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٥٠]. وإلى هذه الصيغ السبع أشار الناظم بقوله:

وَكُلُّ وَالَّذِي الَّتِي أَيُّ وَمَا مَتَى وَأَيْنَ حَيْثُمَا قَدْ عُمَّمَا

ويلحق بهذه الصيغ صيغٌ أخرى، تدلُّ على ما دلَّت عليها المذكورة آنفاً من العموم، وهي:

الثامنة: «مهما»، وهي اسمٌ شرط تفيد العموم، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٣٢].

التاسعة: «أنى» وهي أداة استفهام، تأتي بمعنى: «من أين»، كقول الله تَعَالَى: ﴿أَنَّى لَكَ هَذَا﴾ [الْأَنْعَامُ: ٣٧]. أي: من أين، وتأتي بمعنى: كيف، كقوله سُبْحَانَهُ: ﴿فَلَنَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [الْمُنَافِقُونَ: ٤]. أي: كيف يُصرفون عن الإيمان بعد وضوحه، وهي تفيد العموم في كلا الحالين.

العاشرة: «أَيَّان» وهي بمعنى: متى في الأزمان، نحو قولهم: «أَيَّانَ تسافر؟» أي: متى.

الحادية عشرة: «إذا ما» وهي أداة شرط تفيد العموم لما فيها من الإبهام، وعدم الاختصاص من الوقت دون غيره، نحو قول الشاعر:

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمِيرٌ

الثانية عشرة: «كَمْ الاستفهامية» لا الخبرية، وهي أداة استفهام تفيد العموم، يكون الاستفهام بها سائعا في جميع مراتب الأعداد، لا يختص بعدد معين، بحيث إذا قيل لك: «كَمْ كُتِبَكَ؟» حدّد الجواب بأيّ عدد شئت.

أمّا المعرّف بـ«أل» التي تفيد العهد: فإنه بحسب المعهود؛ فإن كان عامّا فالمعرّف عام، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي خَلَقْتُ بَشَرًا مِّنْ طِينٍ ۖ ﴿٧١﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ، وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ ۖ ﴿٧٢﴾ فَسَجَدَ الْمَلَكَةُ كُلُّهُمْ أجمعُونَ﴾ [ص: ٧١ - ٧٣].

وإن كان المعهود خاصّا، فالمعرّف خاصّ، نحو قول الله سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ رَسُولًا شَهِدًا عَلَيْكَ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۖ ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا﴾

[الزمر: ١٥ - ١٦]

وأمّا المعرّف بـ«أل» التي تأتي لبيان الجنس: فلا يعمُّ الأفراد، ذلك أنك إذا قلت مثلاً: «الرجل خيرٌ من المرأة»، فليس معنى ذلك أنَّ كلَّ فرد من أفراد الرجال خيرٌ من كل فرد من أفراد النساء، بل إنَّ المراد أنَّ هذا الجنس خيرٌ من هذا الجنس؛ لأنه قد يوجد من أفراد النساء من هو خيرٌ من بعض الرجال قطعاً.

الصيغة الثالثة عشرة: اللفظ الدالُّ على جماعة، المُحَلَّى بـ«أل»، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤]، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، ونحو ذلك، كاسم الجمع، كالرجال، والمسلمين، ونحو ذلك.

واسمُ الجنس الجمعيُّ، كالناس، والحيوان، ونحوهما.

الصيغة الرابعة عشرة: ما أُضيف من جمع، أو اسم جمع، أو اسم جنس جمعي، إلى معرفة، نحو قول القائل: «عبيدي أحرار، ومالي صدقة، وتمري لِعَلِّي».

الصيغة الخامسة عشرة: المعرّف بالإضافة، سواء كان مفرداً أم مجموعاً، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ الآية [فَاطِمَةُ: ٣]. ونحو قول الله تَعَالَى: ﴿فَاذْكُرُوا ءَالَآءَ اللَّهِ﴾ [الْأَعْرَافُ: ٦٩].

الصيغة السادسة عشرة: المعرّف بـ «أل» التي تفيد الاستغراق، سواء كان مفرداً نحو قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ الآية [الْأَنْبِيَاءُ: ٣٧].

أو كان مجموعاً، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَضِئُوا كَمَا اسْتَضَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ الآية [النُّور: ٥٩].

الصيغة السابعة عشرة: النكرة في سياق النفي، أو النهي، أو الاستفهام الإنكاري، أو الشرط، وأمثلة ذلك كثيرة:

فمثال النكرة في سياق النفي: قول الله تَعَالَى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ الآية [الْعَنْكَرَان: ٦٢].
ومثالها في سياق النهي: قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ الآية [النِّسَاء: ٣٦].

ومثالها في سياق الاستفهام الإنكاري: قول الله تَعَالَى: ﴿مَنْ إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ﴾ الآية [التَّحْصُل: ٧١].

ومثالها في سياق الشرط: ﴿إِنْ بُدِّئُوا شَيْئًا أَوْ تُخْفَوُا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ الآية [الْأَحْزَاب: ٥٤].

وهذه الصيغ وأمثلتها أشار إليها الناظم بقوله:

وَكُلُّ وَالَّذِي آتَى وَمَا مَتَى وَأَيْنَ حَيْثُمَا قَدْ عُمَمَا

وَالْجَمْعُ بِاللَّامِ حَوَى تَعْرِيفًا كَالْعَهْدِ مِثْلُ مَا إِذَا أُضِيفَا
وَمُفْرَدٌ حُلِّيَ بِاللَّامِ لَهُمْ نَكِيرَةٌ تُسَاقُ فِي النَّفْيِ تَعْمُ
وقوله:

ثُمَّ عُمُومُ السَّلْبِ نَفْيٌ بَعْدَ كُلِّ وَقَبْلَهَا سَلْبُ الْعُمُومِ أَنْ يَحُلَّ
تَقُولُ: كُلُّ بِدْعَةٍ لَا تُقْبَلُ وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ يَقُولُ يَفْعَلُ
أي: إذا جاء النفي بعد صيغة «كُلِّ» أفاد عموم السلب، نحو: «كُلُّ بِدْعَةٍ لَا تُقْبَلُ»،
أما إذا جاء النفي قبل «كُلِّ» فإنه يفيد سلب العموم، نحو: «لَيْسَ كُلُّ مَنْ يَقُولُ يَفْعَلُ».

وَقَدْ يَعْمُ اللَّفْظُ فِي الْمُعْتَبَرِ عُرْفًا وَعَقْلًا عِنْدَ أَهْلِ النَّظَرِ
مِنْ ذَلِكَ الْفَحْوَى وَنَحْوُ ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ قَدْ عُمِّمَتْ
أَوْ رُتِبَ الْحُكْمُ بِهِ عَلَى الصِّفَةِ وَمِثْلُهُ مَفَاهِمُ الْمُخَالَفَةِ

أي: قد يستفاد العموم من الجُمْل بطريق العرف، وبطريق العقل:
مثال الأول: قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٣]،
فإنه يفيد عرفاً تحريم وجوه الاستمتاع التي تُفعل بالزوجة والأمة، وذلك معلوم من
فحوى الخطاب.

وما يفيد العموم بطريق العقل أنواع:

النوع الأول: أن يكون اللفظ مُفِيداً للحكم ولعلته، إما بصراحة، وإما بوجه من
وجوه الإيحاءات، فيقتضي حينئذ ثبوت الحكم أينما ثبتت العلة، نحو قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ:
«إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ، فَلَا يَغْمِسْ يَدَهُ فِي إِنْثَائِهِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا؛ فَإِنْ
أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ»^(١).

النوع الثاني: ما يكون جواباً عن سؤال، كما إذا سئل عَمَّنْ أَفْطَرَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، فيقال له: «من أَفْطَرَ فعليه القضاء»، فيعلم من ذلك أَنَّ كل من أَفْطَرَ فعليه القضاء.

النوع الثالث: مفهومُ المخالفة عند من يحتجُّ به، نحو قول النَّبِيِّ ﷺ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ»^(١). فإنه يدلُّ بمفهومه أَنَّ مَطلَ غير الغني ليس بظلم.

قوله:

وَكُلُّ مَا يَصِحُّ أَنْ يُسْتَشْنَى مِنْهُ فَقَدْ عَمَّ بِحَسَبِ الْمَعْنَى

أي: إن اللفظ الذي يُمكن الاستثناء منه، فإنه يفيد العموم، نحو قول الله: ﴿وَالْعَصْرِ ١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ٢ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَّصَوْا بِالصَّبْرِ ٣﴾ [العصر: ١ - ٣]. فإن لفظ «الإنسان» يفيد العموم، كما سبق بيانه فيما تقدّم، وكقولهم: قدم الحجاج إلا المشاة، ونحو ذلك كثير.

قوله:

وَفِي الْخِطَابِ لِلنَّبِيِّ يَدْخُلُ أُمَّتُهُ إِلَّا إِذَا يُفْصَلُ

أي: إن الخطاب الموجه إلى النَّبِيِّ ﷺ يتناول أُمَّتَهُ على القول الصحيح؛ لأنه قدوتها بنحو قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾ [الاحزاب: ١]. ما لم يرد دليل على الخصوصية، كما في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي شَأْنِ زَوَاجِهِ ﷺ بِزَيْنَبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا لَكَئِذَا لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَنْزَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا﴾ [الاحزاب: ٣٧]. فلو لم يكن لأُمَّتِهِ ما له من الأحكام، لَمَا كَانَ لهذا التعليل معنى،

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الحوالات»، باب: «الحوالة، وَهَلْ يَرْجِعُ فِي الْحَوَالَةِ؟» رقم [٢٢٨٧]، ومسلم في كتاب «المساقاة»، باب: «تَحْرِيمُ مَطْلِ الْغَنِيِّ، وَصَحَّةُ الْحَوَالَةِ، وَاسْتِحْبَابُ قَبُولِهَا إِذَا أُحِيلَ عَلَى مَلِيٍّ»، رقم [١٥٦٤]، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومثل ذلك قصّة الواهبة نفسها للنبي ﷺ، حيث قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الاحزاب: ٥٠].

فإنّ القيد الأخير، وهو قوله سبحانه: ﴿خَالِصَةً لَّكَ﴾. يدلّ على أن ما حكم به للنبي ﷺ فإنه يكون للمؤمنين، وإلا لما احتيج إلى هذا القيد، ودخول هذا الخطاب في باب العموم، إنّما هو من قبيل العرف، وقد قال الإمام ابن تيمية رحمه الله: «ولهذا كان جمهور علماء الأئمة على أن الله إذا أمره بأمر أو نهاه عن شيء؛ كانت أمته أسوة له في ذلك، ما لم يقدّم دليل على اختصاصه بذلك»^(١) اهـ.

قوله:

وَأَيُّهَا النَّاسُ تَنَاوَلِ الرُّسُلَ لَوْ مَعَ قَرِينَةِ الْبَلَاغِ نَحْوُ قُلْ

أي: إنّ الخطاب الوارد من الله عزّ وجلّ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ شامل للرسول عليهم الصلاة والسلام، ولو كان الخطاب قد ورد على ألسنتهم عليهم الصلاة والسلام «قل» أو غيرها ليلغوا غيرهم من الأمم، نحو قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١]. ونحوها كثير، ثمّ الخطاب المضاف إلى الناس يشمل الذكور والإناث، والأحرار والعبيد، والكفار والمسلمين؛ بينما الخطاب بـ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ لا يشمل الكافر أبداً.

قوله:

وَمَا لِأُمَّةٍ الْكِتَابِ قَدْ شُرِعَ يَنَالُنَا خِطَابُهُ لَا مَا رُفِعَ

أي: إنّ ما شرعه الله عزّ وجلّ لمن كان قبلنا من أهل الكتاب في الشرائع المتقدّمة، فهو

شرع لنا، بكونه منزلاً من عند الله، إلا ما نسخه شرعنا، وقد ذكر ابن كثير^(١) رحمه الله: أن ما جاء عن بني إسرائيل فهو على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما علمنا صحته بما بأيدينا، مما يشهد له بالصدق؛ فذلك صحيح ومقبول.

الثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه؛ فهو مردود.

الثالث: ما هو مسكوت عنه، لا من هذا القبيل، ولا من هذا القبيل؛ فلا نصدقه ولا نكذبه، ويجوز حكايته، وهو المنصوص على إباحته في الحديث المأثور: «بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَن بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(٢). رواه البخاري وغيره من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

قوله:

وَيَدْخُلُ الْإِنَاثُ كَالذُّكُورِ فِي لَفْظٍ مَنْ حُكْمًا عَلَى الْمَشْهُورِ
لَا فِي خِطَابِ الْجِنْسِ بِالْوَصْفِ الْأَخْصِ فَلَا يَنَالُ ضِدَّهُ إِلَّا بِنَصِّ

يشير الناظم رحمه الله بالبيت الأول من البيتين إلى: أن النساء يدخلن في الخطاب العام الذي يشمل الرجال والنساء جميعاً، نحو قول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ﴾، ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾، ونحوهما.

وكذا أدوات الشرط، كـ «مَنْ» كقوله عز وجل: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾^(٣) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ. [الزلزال: ٧ - ٨].

(١) انظر: «مقدمة تفسير القرآن العظيم» (١/٨-٩) وانظر: منه (٣/٥٢٨) و(٥/٣٤٧-٣٤٨).

(٢) أخرجه أحمد رقم [٦٤٨٦]، والبخاري في كتاب «أحاديث الأنبياء»، باب: «مَا ذُكِرَ عَن بَنِي إِسْرَائِيلَ»، رقم [٣٤٦١].

ويشير بالبيت الثاني إلى: أن النساء لا يدخلن في لفظ الرجال والذكور ونحوهما مما يختص بهم فقط، كقوله تعالى: ﴿وَبَتَّ مِنْهَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنَسَاءً﴾ [النساء: ١].

وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذَّكَورَ﴾ [الأنعام: ٤٩]. فإن لفظ الرجال والذكور لا يشمل النساء البتة.

وأما دخول النساء في عموم الأحكام الشرعية، فهو أمرٌ معلومٌ من الدين بالضرورة، ما لم يرد في ذلك تخصيصٌ بوصف.

وأما الخطابات الواردة بصيغة جمع المذكر السالم، كالمسلمين، وضمير جماعة الذكور، نحو قوله سبحانه: ﴿كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥]. فقد ذهب الجمهور من الأصوليين إلى عدم شمولها للنساء؛ لوجود عطف النساء على الذكور في هذه الخطابات غالباً، وذهب آخرون إلى أن هذه الخطابات تشمل النساء، والظاهر التفصيل، وهو أنه إذا وجدت قرينة تمنع من دخول النساء في الخطاب، فيُعَوَّل عليها، وإن لم توجد قرينة تمنع، فالأمثل أن النساء شقائق الرجال في كل ما خوطبوا به من التكاليف الشرعية، والله أعلم.

قوله:

وَتَرَكُ الْإِسْتِفْصَالَ فِي احْتِمَالِ يُنْزَلُ كَالْعُمُومِ فِي الْمَقَالِ
في هذا البيت إيضاح قاعدة أصولية واحدة، وهي قولهم: «ترك الاستفصال في حكاية الحال، مع قيام الاحتمال، ينزل منزلة العموم في المقال، ويحسن بها الاستدلال». ومن أمثلة هذه القاعدة: قول النبي ﷺ لغيلان بن سلمة الثقفي لما أسلم، وتحتة عشر نسوة: «أَمْسِكْ أَرْبَعًا، وَفَارِقِ سَائِرَهُنَّ»^(١).

(١) رواه الشافعي (١١٩١- مسنده/ سنجر)، وأحمد (٤٦٠٩، ٤٦٣١، ٥٥٥٨)، والترمذي في أبواب

ووجه الاستدلال بهذا النص على هذه القاعدة: أن النبي ﷺ لم يسأله: هل تزوجهن معاً أم لا؟ فلو لا أن الحكم يُعمُّ الحالين لما أُطلق؛ لامتناع الإطلاق في موضع التفصيل المحتاج إليه، ويُقاس على هذا المثال نظائره من النصوص.

قوله:

وَبِعُمُومِ اللَّفْظِ فِي الْحُكْمِ اعْتَبِرْ لَا بِخُصُوصِ سَبَبٍ إِذَا ذُكِرَ
وهذا البيت - أيضاً - تضمّن بيان قاعدة أصولية، وهي قول الأصوليين: «العبارة بعُموم اللفظ لا بخصوص السبب».

وايضاً حُما: أن اللفظ العامّ الوارد على سبب خاص، سواء في سؤال سائل أو وقوع حادثة ما، حُكمه البقاء على عمومته، اعتباراً بظاهر اللفظ، لا بخصوص السبب، ذلك أن الحجة في لفظ الشارع، لا في السبب.

والأمثلة على ذلك كثيرة، منها:

(أ) ما رواه أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي مُدَلِجٍ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا نَرَكَبُ الْبَحْرَ، وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطِشْنَا، أَفَتَوَضَّأُ بِهِ؟ وَفِي لَفْظِ أَبِي دَاوُدَ: بِمَاءِ الْبَحْرِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ الطَّهَوْرُ مَائُهُ، الْحِلُّ مَيِّتَتُهُ»^(١).

«النكاح»، باب: «مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُسَلِّمُ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ»، رقم [١١٢٨]، وابن ماجه في كتاب «النكاح»، باب: «الرَّجُلُ يُسَلِّمُ وَعِنْدَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ»، رقم [١٩٥٣]، وابن حبان (٤١٥٦)، (٤١٥٧، ٤١٥٨)، والحاكم (٢٠٩/٢-٢١٠)، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وصححه الألباني في «إرواء الغليل» [١٨٨٣].

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٨٩١٢، ٩٠٩٩)، وأبو داود في كتاب «الطهارة»، باب: «الْوُضُوءُ بِمَاءِ الْبَحْرِ»، رقم [٨٣]، والنسائي في كتاب «الطهارة»، باب: «مَاءِ الْبَحْرِ»، رقم [٥٩]، والترمذي في

فقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الطُّهُورُ مَاؤُهُ» عامٌ يشمل السائل فيه وغيره؛ وإذن فالعملُ بعمومه مشروع، وإن كان واردًا لسبب خاصٍّ.

(ب) ما جاء عن ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرِجَالٍ مِنْ قُرَيْشٍ يَجْرُونَ شَاةً لَهُمْ مِثْلَ الْحِمَارِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ أَخَذْتُمْ إِيَّاهَا». قَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يُطَهَّرُهَا الْمَاءُ وَالْقَرْظُ»^(١). أخرجه أبو داود، والنسائي، فهذا الحديث وإن كان واردًا على سبب خاص، وهو شاة ميمونة، فإنه عام في كل جلد؛ لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حينما سئل عن جلود الميتة، فقال: «دَبَاغُهَا طُهُورُهَا»^(٢)، فإنه يختصُّ بما يُماثلها.

مثال ذلك: قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ»^(٣). فإن سببه أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان في بعض أسفاره في رمضان فرأى زحامًا، ورجلاً قد ظلل عليه، فقال: «مَا هَذَا؟» قَالُوا: صَائِمٌ. فَقَالَ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ».

^١ أبواب «الطهارة»، باب: «مَا جَاءَ فِي مَاءِ الْبَحْرِ أَنَّهُ طَهُورٌ»، رقم [٦٩]، وابن ماجه في كتاب «الطهارة وستنها»، باب: «الْوُضُوءُ بِمَاءِ الْبَحْرِ»، رقم [٣٨٦]. وقال الترمذي: «حسن صحيح». وصححه جماعة من الأئمة؛ كما في «صحيح أبي داود» للألباني (١٤٥/١) رقم [٧٦].

(١) أخرجه أحمد رقم [٢٦٨٣٣]، وأبو داود في كتاب «اللباس»، باب: «فِي أَهْبِ الْمَيْتَةِ»، رقم [٤١٢٦]، والنسائي في كتاب «الفرع والعتيرة»، باب: «يُدْبَغُ بِهِ جُلُودُ الْمَيْتَةِ»، رقم [٤٢٤٨]، وابن حبان [١٢٩١]. وأورده الألباني في «الصحيحة» [٢١٦٣].

(٢) أخرجه أحمد رقم (٢٥٢٢، ٢٥٣٨)، والبيهقي [٥٣]، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ورواه مسلم في كتاب «الطهارة»، باب: «إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَرَ»، رقم [٣٦٦] نحوه، ومن ألفاظه: «دَبَاغُ طُهُورُهُ».

(٣) أخرجه البخاري في كتاب «الصوم»، باب: «قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَنْ ظَلَّلَ عَلَيْهِ وَاشْتَدَّ الْحَرُّ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ»، رقم [١٩٤٦]، ومسلم في كتاب «الصيام»، باب: «جَوَازُ الصَّوْمِ وَالْفِطْرِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ لِلْمَسَافِرِ»، رقم [١١١٥] عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فهذا العموم خاصٌّ بِمَنْ يُمِثِّلُ حالَ هذا الرجل، وهو كُلُّ مَنْ يَشُقُّ عليه الصيام في السفر، والدليلُ على تخصيصه بذلك: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصُومُ فِي السَّفَرِ هُوَ وَبَعْضُ أَصْحَابِهِ، حَيْثُ كَانَ لَا يَشُقُّ عَلَيْهِمْ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَفْعَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَا لَيْسَ بِرَّاءٍ.



الْفَصْلُ الْخَامِسُ

في الخصوص

بَعْضٍ مِنَ الَّذِي لَهُ تَنَاوُلًا
مُتَعَدِّدٍ بِإِلَّا قَصْرٍ أَتَى
أُرِيدَ ثُمَّ اخْتَصَّ بِالَّذِي قُصِدَ
مَا نَالَهُ الْمُخَصَّصُ الَّذِي لَقِيَ
مُتَّصِلٌ مُنْفَصِلٌ قَدْ فُهِمَا
يُثْبِتُ لِلْمُخْرِجِ ضِدَّ الْمَعْنَى
يَنْفِي مِنَ الْمُثَبَّتِ مَا قَدْ عُمِّمَا
يَعُودُ لِلْجَمِيعِ مَا لَمْ يُفْصَلِ
وَلِلْأَصُولِيِّينَ بَحْثٌ فِيهِ
وَصِفَةٌ لَوْ ذَكَرَهَا مُقَدِّمًا
لَوْ لَمْ تَجِئْ فِي الْحُكْمِ مَا كَانَ انْتَهَى
فَهِيَ لِتَحْقِيقِ الْعُمُومِ فَاسْمَعِ
لَا هَذِهِ فَإِنَّهَا تَنْفَصِلُ
أَهْمَلَهُ قَوْمٌ وَذَا الْفَضْلُ خُذَا
وَسُنَّةٌ صَحَّتْ بِإِلَّا ارْتِيَابِ
وَبِالْكِتَابِ إِنْ أَتَى بِفَضْلِهَا
فَإِنَّهُ فِي مَوْضِعٍ قَدْ فُصِّلَا
فَخَوَى وَلَحْنَا لِذَوِي الْفُهُومِ

تَخْصِيصُ مَا يَعُمُّ قَصْرُهُ عَلَى
قَابِلِهِ الْحُكْمُ الَّذِي قَدْ ثَبَتَا
يُقَالُ عَامٌّ بِهِ الْخُصُوصُ قَدْ
ثُمَّ الْعُمُومُ حُجَّةٌ فِيمَا بَقِيَ
ثُمَّ الْمُخَصَّصَاتُ قِسْمَانِ هُمَا
فَذُو اتِّصَالٍ خَمْسَةُ الْإِسْتِثْنَا
فَهُوَ مِنَ الْمَنْفِيِّ إِثْبَاتٌ كَمَا
وَحُكْمُ الْإِسْتِثْنَاءِ بَعْدَ الْجَمْلِ
وَقِيلَ رَاجِعٌ لِمَا يَلِيهِ
وَالشَّرْطُ بِالْحَدِّ الَّذِي تَقَدَّمَ
وَعَايَةُ بَعْدَ الَّذِي يَشْمَلُهَا
أَمَّا الَّتِي كَنَحَوِ ﴿حَتَّى مَطْلَعٌ﴾
وَتِلْكَ فِي حُكْمِ الْمُغْيَا تَدْخُلُ
وَيَبْدُلُ الْبَعْضُ مِنَ الْكُلِّ وَذَا
يُخَصَّصُ الْكِتَابُ بِالْكِتَابِ
وَسُنَّةٌ صَحِيحَةٌ بِمِثْلِهَا
فَحَيْثُمَا جَاءَ الْكِتَابُ مُجْمَلًا
إِمَّا بِمَنْطُوقٍ أَوْ الْمَفْهُومِ

أَوْ خُذْ بَيَانَهُ عَنِ النَّذِيرِ
فَإِنَّهُ مُبَيِّنٌ لِلنَّاسِ مَا
وَالْحَقُّ أَنْ عَظِفَ مَا عَمَّ عَلَى
بَعْضٍ وَذَكَرُ الْبَعْضِ مِنْ أَفْرَادِ مَا
بِصُحْبَةِ جَمِيعِ هَذِي لَا يُخْصُ
وَحَيْثُ عَمَّ سَائِلٌ أَوْ خَصَّهُ
وَإِنْ تَأَخَّرَ الْخُصُوصُ عَنْ عَمَلٍ
ثُمَّ الْعُمُومُ خُصَّ بِالْأَقْوَالِ

بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ أَوْ التَّقْرِيرِ
أَنْزَلَهُ اللَّهُ لَهُمْ مُعَلِّمًا
مَا خُصَّ أَوْ عَوْدُ كِنَايَةٍ إِلَى
عَمٍّ وَمَذْهَبٌ لِرَاوٍ لَوْ سَمَّا
بِهَا عُمُومٌ كَانَ ثَابِتًا بِنَصٍّ
وَأُطْلِقَ الْجَوَابَ نَزَلَ نَصُّهُ
فَنَسَخَ حُكْمَ بَعْثِهِ شَمَلَ
فَافَهُمْ وَلَا عُمُومَ لِلْأَفْعَالِ

الفصل الخامس: في الخصوص

قوله:

تَخْصِيصُ مَا يَعْصُرُهُ عَلَى
قَابِلِهِ الْحُكْمُ الَّذِي قَدْ ثَبَتَا
يُقَالُ عَامٌّ بِهِ الْخُصُوصُ قَدْ

بَعْضٍ مِنَ الَّذِي لَهُ تَنَاوَلَا
لِمُتَعَدِّدٍ بِلَا قَصْرٍ أَتَى
أُرِيدَ ثُمَّ اخْتَصَّ بِالَّذِي قُصِدَ

هذه الأبيات الثلاثة تناول الناظم فيها تعريف التخصيص، وذكر ما يقابله من العام المراد به الخصوص.

تعريف الخاص:

«الخاص: هو ما يقابل العام، فهو الذي لا يستغرق الصالح له من غير حصر».

والمراد بالتخصيص اصطلاحاً: «هو إخراج بعض ما تناوله اللفظ العام»، وإن شئت فقل: «هو قصر العام على بعض أفرادهِ، بدليل يدل عليه».

وحكمه: الجواز، أي: جواز تخصيص العموم؛ ولكن لا يصح إلا بدليل صحيح.

قوله:

ثُمَّ الْعُمُومُ حُجَّةٌ فِيمَا بَقِيَ مَا نَالَهُ الْمُخَصَّصُ الَّذِي لَقِيَ

أي: إنه يجب العمل باللفظ العام بعد التخصيص فيما بقي منه، والاحتجاج به، فيما عدا صورة التخصيص؛ إذ لا فرق بين العام قبل تخصيصه وبعده، من حيث وجوب العمل.

والدليل على ذلك: تمسك الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بالعمومات، وكثير منها مخصوص، ولا يليق إسقاط الاحتجاج بالعام المخصوص؛ لأن إسقاط الاحتجاج به يجرُّ إلى إبطال عمومات من الكتاب والسنة دخلها التخصيص، كما سيأتي ذلك مفصلاً في بحث المخصصات.

ومن أمثلة العام الذي دخله التخصيص، وبقي العام بما بقي من العام على عمومته: قول الله تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ [المعارج: ٢٩ - ٣٠].

فقوله: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ الآية. ليست باقية على عمومها؛ ذلك لأن الأخت من الرضاع لا تحل بملك اليمين؛ إذ إن عموم: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [النساء: ٣]. يُخَصِّصُهُ عمومُ قوله تَعَالَى: ﴿وَأَخَوَاتِكُمْ مِّنَ الرِّضَاعَةِ﴾ [النساء: ٢٣].

قوله:

ثُمَّ الْمُخَصَّصَاتُ قِسْمَانِ هُمَا مُتَّصِلٌ مُّنْفَصِلٌ قَدْ فَهِمَا

أي: إن المخصص ينقسم إلى قسمين:

١ - متَّصل: وهو الذي لم يفصل فيه بين العام والمخصص له بفاصل.

٢- ومنفصل: وهو ما استقل بنفسه في موضع آخر من نص، أو إجماع، أو قياس، وسيأتي الكلام عليه في موضعه.

قوله:

فَذُو اتِّصَالٍ خَمْسَةٌ الْإِسْتِثْنَاءُ يُثْبِتُ لِلْمُخْرَجِ ضِدَّ الْمَعْنَى
فَهُوَ مِنَ الْمَنْفِيِّ اثْبَاتٌ كَمَا يَنْفِي مِنَ الْمُثْبِتِ مَا قَدْ عُمِّمَ
وَحُكْمُ الْإِسْتِثْنَاءِ بَعْدَ الْجُمْلِ يَعُودُ لِلْجَمِيعِ مَا لَمْ يُفْصَلِ
وَقِيلَ رَاجِعٌ لِمَا يَلِيهِ وَلِلْأُصُولِيِّينَ بَحْثٌ فِيهِ

هذه الأبيات الأربعة تتعلق بإيضاح نوع واحد من أنواع المخصص المتصل، وهو:

١- الاستثناء:

والاستثناء في اللغة: بمعنى: العطف والعود؛ كقول العرب: ثَبِتُ الحبلَ، إذا عطفْت بعضه على بعض، وقيل: بمعنى الصرف والصد، من قولهم: ثَبِتُ فلانًا عن رأيه، أي: صرفته عنه.

وفي الاصطلاح: «هو إخراج الحكم الثاني من الحكم الأول، بواسطة أداة الاستثناء».

نحو قول الله تَعَالَى: ﴿وَالْعَصْرِ ١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَقِيْ خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَّصَوْا بِالصَّبْرِ ﴿٣﴾ [العنكب: ١ - ٣].

وقوله:

.....
فَهُوَ مِنَ الْمَنْفِيِّ اثْبَاتٌ كَمَا يُثْبِتُ لِلْمُخْرَجِ ضِدَّ الْمَعْنَى
يَنْفِي مِنَ الْمُثْبِتِ مَا قَدْ عُمِّمَ

أي: إن الاستثناء من الإثبات نفى، نحو قولك: «قدم المسافرون إلا محمدًا»، ومن النفي إثبات، نحو قولك: «ما قام أحد إلا بكرًا».

قوله:

وَحُكْمُ الْإِسْتِثْنَاءِ بَعْدَ الْجُمْلِ يَعُودُ لِلْجَمِيعِ مَا لَمْ يُفْصَلِ
وَقِيلَ رَاجِعٌ لِمَا يَلِيهِ وَلِلْأَصُولِيِّينَ بَحْثٌ فِيهِ

أي: إذا جاء الاستثناء بعد جمل متعاطفة، وصلاح عوده إلى جميع ما تقدم، فإنه يرجع إلى الجميع؛ لأن الجمل المتعاطفة في حكم الجملة الواحدة، وحيث إن الاستثناء يشبه الشرط، وفي الشرط يرجع للجميع، فكذلك الاستثناء، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ ... إلى قوله: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾ [الْإِنشَاءُ: ٦٨ - ٧٠].

فإن الاستثناء هنا راجع لجميع ما تقدم من الجمل المتعاطفة، حيث لم يمنع مانع من ذلك بفصل أو قرينة.

وقد أشار الناظم إلى الخلاف في هذه المسألة، وهو حاصل ومدون في كتب الأصول؛ فقد خالف أبو حنيفة وجماعة في ذلك، حيث قالوا: إن الاستثناء يرجع إلى الجملة الأخيرة التي يليها الاستثناء.

ورجح بعضهم قولاً آخر، وهو: أن محل رجوع الاستثناء بحسب القرائن؛ بحيث إذا جاءت قرينة تصرف عوده إلى الجملة الأولى أو الوسطى عمل بها، أمّا إذا تجرّد الكلام عن القرائن، فإن الاستثناء يرجع إلى الجميع، كما رأيت في المثال السابق.

ثمَّ قد تعدَّد الاستثناءات، فمتى تعدَّدت، ولم يُمكن استثناء بعضها من بعض؛ فتكون حينئذٍ كلّها خارجةً من المستثنى منه الأول، كقولهم: «لم يصدق القوم إلا بكرٌّ، إلا عليٌّ».

وإن أمكن استثناء بعض المستثنيات، فلا يخلو الأمر من حالين:
الأول: إمكان تعاطف الاستثناءات، فتكون حينئذٍ عائدةً للأول، نحو قول القائل:
«عليٌّ لفلان سبعة دراهم إلا ثلاثة، وإلا اثنين»، فيلزم حينئذٍ اثنان.

الثاني: عدم تعاطف الاستثناءات، فالظاهر أن كلّ واحد منها يرجع إلى ما قبله،
نحو قول القائل: «عليٌّ لغريمي عشرة دراهم إلا خمسة، إلا أربعة، إلا ثلاثة»، فإنه يلزم
سته؛ لأنك تحطُّ الآخر من الذي قبله، ثمَّ تحطُّ الباقي ممَّا قبله ... إلخ.

فالباقى ستة؛ لأنك إذا طرحت الثلاثة من الأربعة بقي واحد، فإذا طرحت الأربعة
من العشرة بقيت ستة، وهكذا بخلاف حالة العاطف، فإنك تجمع المستثنيات وتطرُّحها
من المستثنى منه.

هذا، وقد اشترط الأصوليون اتصال المستثنى بالكلام، أي: بدون فراغ بين المستثنى
وبين المستثنى منه، ممَّا يُعَدُّ فصلًا في العادة، ولا يضرُّ السكوت اليسير، كحديث خطبته
ﷺ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ»^(١).

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الجنائز»، باب: «الإِذْخِرُ وَالْحَيْشِيشُ فِي الْقَبْرِ»، رقم [١٣٤٩]، ومسلم في
كتاب «الحج»، باب: «تَحْرِيمُ مَكَّةَ وَصَيْدِهَا وَخَلَاهَا وَشَجَرِهَا وَلُقَطَتِهَا، إِلَّا لِمُنْشِدٍ عَلَى الدَّوَامِ»،
رقم [١٣٥٣]، ونصُّ الحديث عند البخاري: عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:
«حَرَّمَ اللَّهُ مَكَّةَ فَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَا لِأَحَدٍ بَعْدِي، أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ لَا يُخْتَلَى خَلَاهَا،
وَلَا يُعْصَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُنْقَرُ صَيْدُهَا، وَلَا تُلْتَقَطُ لُقَطَتُهَا إِلَّا لِمُعْرِفٍ». فقال العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِلَّا
الْإِذْخِرَ لِصَاغَتِنَا وَقُبُورِنَا؟ فَقَالَ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ».

ومثله الفصل العارض لحاجة يسيرة، أو سُعال، أو تَنَحُّج، ونحو ذلك، مما لا يُعَدُّ انفصلاً في العادة.

ومن نسي الاستثناء، فمتى ذكر استثنى، ونفع استثنائه؛ بدليل قول الله تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٤]. ولو طال الفصل؛ لأنه غير داخل في الاختيار.

قوله:

وَالشَّرْطُ بِالْحَدِّ الَّذِي تَقَدَّمَ وَصِفَةٌ لَوْ ذَكَرَهَا مُقَدَّمًا
أي: ومن المخصّصات المتّصلة.

٢- الشرط:

وهو ثلاثة أقسام:

(أ) شرعيٌّ، كاشتراط الطهارة للصلاة.

(ب) وعقليٌّ، كاشتراط الحياة للعلم.

(ج) ولغويٌّ، وهو المقصود هنا.

وتعريفه: «هو أن يخرج بصيغ التعليق كـ «إن» أو إحدى أخواتها بعض ما يشمله اللفظ، ويجوز أن يتقدّم الشرط على المشروط، ويجوز أن يتأخّر.

مثال ما تقدّم فيه الشرط: قوله تَعَالَى: ﴿فَلَمْ تَحْدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾

[النساء: ٤٣].

ومثال ما تأخرفيه الشرط: قوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [التَّوْبَةُ: ٣٣].
أي: فكاتبوهم، وقوله تعالى: ﴿وَلَا بَوَيْهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾
[النِّسَاءُ: ١١]. أي: فلكل واحدٍ منهما السدس.

ويُشترط في التخصيص بالشرط شرطان:
أحدهما: أن يفيد الشرط والجزاء من منتظم واحد.
وثانيهما: أن يتصل النطق بالشرط والجزاء عرفاً.
قوله:

وَصِفَةُ لَوْ ذَكَرْهَا مُقَدِّمًا

٣- أي: ومن المخصّصات المتّصلة: التخصيص بالصفة:
والمراد بها اصطلاحاً: ما أشعر بمعنى يتّصف به أفراد العام، سواء أكان الوصف
نعتاً، نحو قول الله تعالى: ﴿مَنْ فَنَيْتُكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٥]. أو عطف بيان، أو حالاً،
نحو قول القائل: «سأذهب منفرداً لطلب العلم».

ويُشترط للتخصيص بها الشروط التالية:
(أ) أن تصدر الصفة وموصوفها من متكلم واحد.
(ب) أن يتصل النطق بالصفة والموصوف عرفاً.
(ج) ألا يكون الوصف خرج مخرج الغالب، كقول الله: ﴿وَرَبِّبْتُكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٣].
حُجُورَكُمْ

(د) ألا يساق لوصف مدح، أو ذم، أو ترحم، أو توكيد.

حالات الصفة باعتبار موقعها:

للصفة باعتبار موقعها حالات:

الحالة الأولى: أن تأتي الصفة بعد موصوفها المفرد، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ [الْبَقَرَة: ٢٢١].

الحالة الثانية: أن تأتي الصفة بعد متعدّد، ويصلح عددها للجميع فإنّها تعود، نحو قول القائل: «وقفت أَرْضِي الَّتِي فِي مَوْضِع كَذَا عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِهِمُ الْمُحْتَاجِينَ»، وقد خالف الجمهور، حيث قالوا: الوصف بعد الجُمْل يَرْجِعُ إِلَى الْآخِرِ فَقَطْ.

الحالة الثالثة: أن تتقدّم الصفة على متعدّد، وحينئذ تكون وصفًا للجميع، على رأي الجمهور من أهل العلم، كقول الواقف: «وقفتُ دَارِي عَلَى مُحْتَاجِي أَوْلَادِي، وَأَوْلَادِهِمُ»، حيث تُشْتَرَطُ الْحَاجَةُ فِي أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ.

الحالة الرابعة: أن تتوسّط الصفة بين الموصوفين، والراجع في هذه الحالة: أن تعود على ما وَلَيْتُهُ خَاصَّةً، كقول القائل: «وقفتُ دَارِي عَلَى أَوْلَادِي الْمُحْتَاجِينَ وَإِخْوَانِهِمُ».

قوله:

وَعَايَةً بَعْدَ الَّذِي يَشْمَلُهَا لَوْلَمْ تَجِئْ فِي الْحُكْمِ مَا كَانَ انْتَهَى

أي: من المخصّصات المتّصلة:

٤- الغاية:

والمراد بها اصطلاحًا: إخراج ما تناوله اللفظ العام، بأحد حروف الغاية، وحروف الغاية: «حَتَّى، وَإِلَى، وَاللَّامَ، وَأَوَّالَتِي بِمَعْنَى إِلَى - وَهِيَ حَرْفُ نَصَبٍ -».

مثال «حتَّى»: قول الله تَعَالَى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٢٩].

ومثال «إلى»: قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثُمَّ أَمْتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى الْيَلِّ﴾ [البَقَرَةُ: ١٨٧].

ومثال «اللام»: قول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿سُقْنَتُهُ لِكَلْبٍ مَمِيَّتٍ﴾ [الْإِنْفِرَاتِ: ٥٧].

ومثال «أو»: قول الشاعر:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّغْبَ أَوْ أَذْرِكَ الْمُنَى

هذا، وللتخصيص بالغاية شرطان:

الأوّل: صدور الغاية والمُعَيَّن من متكلم واحد.

الثاني: أن يكون النطق بالغاية بما قبلها عُرْفًا، ويتعلّق بالغاية جملة من الأحكام،

أشهرها:

١- أن الحكم الثابت بعد حرف الغاية مُخَالَفٌ للحكم الثابت قبلها، نحو قول الله

تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَمْتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى الْيَلِّ﴾ [البَقَرَةُ: ١٨٧]. فحكم ما بعد «إلى» مُخَالِفٌ لما قبلها.

٢- أن الغاية بعد الجُمْل المتعاطفة ترجع إلى جميع الجُمْل المتعاطفة، كما في قول الله

تَعَالَى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البَقَرَةُ: ١٨٧].

ثم إن العموم قد يشمل الغاية، كما في قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿سُقْنَتُهُ لِكَلْبٍ مَمِيَّتٍ﴾

[الْإِنْفِرَاتِ: ٥٧]. وهو مراد الناظم بقوله:

وْغَايَةُ بَعْدِ الَّذِي يَشْمَلُهَا لَوْ لَمْ تَجِئْ فِي الْحُكْمِ مَا كَانَ انْتَهَى

وقد لا يشملها، غير أنه يدل على تحقيق ما قبلها، نحو قوله سُبْحَانَهُ: ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى

مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [الْقَدْزَلَةُ: ٥].

ومن غير شك أن قوله: ﴿سَلَّمْهُ﴾. المرادُ بها: الليلة، وأن: ﴿مَطْلَعُ الْفَجْرِ﴾ ليس من الليل، فيكون المعنى: أن كلَّ الليلة سلامٌ، وهذا هو ما تناول بيانه الناظم بقوله:

أَمَّا الَّتِي كَنَحُو ﴿حَتَّى مَطْلَعِ﴾ فَهِيَ لِتَحْقِيقِ الْعُمُومِ فَاسْمَعِ
قَوْلُهُ:

وَبَدَلَ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ وَذَا أَهْمَلَهُ قَوْمٌ
أي: من المخصّصات المتصلة.

٥- بدل البعض:

وهو تابعٌ مخصوص بقصد العموم المتقدم عليه على بعض أفرادها، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [الْعَنْكَبُوتُ: ١٩٧]. فـ: «الناس» عامٌ يشملُ المستطيع وغيره، فلمَّا ذكر بدل البعض، وهو قوله سبحانه: ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾، خصّه بالمستطيع.

وقوله:

..... وَيَا كِتَابَ إِنْ أَتَى بِفَضْلِهَا
وَسُنَّةٌ صَحِيحَةٌ بِمِثْلِهَا
يُخَصِّصُ الْكِتَابُ بِالْكِتَابِ
وَسُنَّةٌ صَحَّتْ بِلاَ ارْتِيَابِ
وَذَا الْفَضْلُ خُذَا

يشير الناظم بذلك إلى بحث المخصّص المنفصل وأنواعه.

تعريفه:

هو الدليل الشرعيُّ المستقلُّ بنفسه، دون اللفظ العام، سواء كان آية، أو حديثاً، أو إجماعاً، أو قياساً.

وهو ستة أقسام:

القسمُ الأوَّلُ: تخصيصُ الكتاب العزيز بالكتاب العزيز، نحو قول الله تَعَالَى:

﴿أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٤١].

خُصَّصَ عموماً بقول الله عَزَّجَلَّ: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ﴾ [النَّحْلُ: ٦١].

وقول الله تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَتَرَبَّصُّ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢٢٨].
فالآيةُ عامَّةٌ في كلِّ مطلقَةٍ، سواءً كان مدخولاً بها، أو غير مدخول بها، والمدخول بها سواءً كانت حاملاً، أو غير حامل، فقد خُصَّ هذا العمومُ بنصِّين من القرآن الكريم:

النصُّ الأوَّلُ: قولُ الله تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهنَّ﴾ [الْإِسْرَافُ: ٤٩].

النصُّ الثاني: قوله تَعَالَى: ﴿وَأُولَتْ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطَّلَاق: ٤].

ووجه الاستدلال بالنصِّين الكريمين المذكورين: أن غير المدخول بها ليس عليها عِدَّةٌ، فهي مُخَصَّصَةٌ لآيةٍ: ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَتَرَبَّصُّ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢٢٨].
وأن المطلقة الحامل تنقضي عِدَّتُها بمجرد وضع الحمل، فهي مُخَصَّصَةٌ لآية التربص بثلاثة قُرُوءٍ.

ونحو هذين المثالين لتخصيص الكتاب بالكتاب قولُ الله تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢٢١]، خُصَّ في عمومها الكتابيات في قول الله عَزَّجَلَّ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٥]. إذ يكون المعنى: ولا تنكحوا المشركات غير الكتابيات المنصوص على حلِّ نكاحهنَّ في آية المائدة.

القسم الثاني: تخصيصُ السنَّةِ سواء كان لسنَّةٍ متواترة لمتواترة، أو سنَّةٍ آحادية لمثلها، أو آحادية لمتواترة، على القول الصحيح؛ لأن الكلَّ وحيٌّ من الله، والعبرةُ بصحَّةِ النصوص، لا بتفاوتها في الرتبة، نحو قولِ النَّبِيِّ ﷺ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ»^(١) الحديث، خُصَّ بقوله ﷺ: «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ»^(٢).

القسم الثالث: تخصيصُ الكتاب بالسنَّة، نحو قولِ الله تَعَالَى في آياتِ الموارِيث: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النِّسَاءُ: ١١] ونحوها، خُصَّ بقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»^(٣).

القسم الرابع: تخصيصُ السنَّةِ بالكتاب وبالإجماع، نحو قولِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ»^(٤) الحديث، خُصَّ بقولِ الله تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [الْمَائِدَةُ: ٦].

القسم الخامس: تخصيصُ الكتاب بالإجماع، نحو قولِ الله تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الزكاة»، باب: «العُشْرُ فِيمَا يُسْقَى مِنْ مَاءِ السَّاءِ، وَبِالْمَاءِ الْجَارِي»، رقم [١٤٨٣]، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. ولفظه: عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعَيُونُ أَوْ كَانَ عَشْرِيًّا الْعُشْرُ، وَمَا سَقَى بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ».

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «الزكاة»، باب: «مَا أَدَّى زَكَاةً فَلَيْسَ بِكَزٍّ»، رقم [١٤٠٥]، ومسلم في أوَّل كتاب «الزكاة»، رقم [٩٧٩].

(٣) أخرجه البخاري في كتاب «الفرائض»، باب: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»، رقم [٦٧٦٤]، ومسلم في أوَّل كتاب «الفرائض»، رقم [١٦١٤].

(٤) أخرجه البخاري في كتاب «الوضوء»، باب: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ»، رقم [١٣٥]، وفي كتاب «الحيل»، باب: «فِي الصَّلَاةِ»، رقم [٦٩٥٤]، ومسلم في كتاب «الطهارة»، باب: «وُجُوبُ الطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ»، رقم [٢٢٥]، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، واللفظ للبخاري في الرواية الثانية.

فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِي مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴿النِّسَاءُ: ١١﴾، خُصَّ بِالْإِجْمَاعِ أَنَّ لَفْظَ الْأَوْلَادِ فِي الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ لَا يَشْمَلُ الرِّقِيقَ مِنْهُمْ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الرِّقَّ مَانِعٌ مِنَ الْإِرْثِ بِالْإِجْمَاعِ.

القسم السادس: نحو قوله ﷺ: «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ، لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ»^(١). خُصَّ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى نَجَاسَةِ الْمَاءِ الَّذِي تَغَيَّرَ لَوْنُهُ، أَوْ طَعْمُهُ، أَوْ رِيحُهُ، بِنَجَاسَةٍ حَدَثَتْ فِيهِ. القسم السابع: التخصيص بالقياس، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾ [النُّجُور: ٢٠].

وهذا لفظٌ عامٌّ يشمل الحرَّةَ والأَمَّةَ، والحرَّ والعبدَ، فُخِّصَ مِنْ عُمُومِ الْآيَةِ الْأَمَّةُ بِقَوْلِهِ عَزَّجَلَّ: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٥]. فَعُرِفَ مِنَ الْمُخْصَّصِ أَنَّ الرِّقَّ هُوَ السَّبَبُ فِي تَشْطِيرِ الْعُقُوبَةِ، فَقِيسَ حِينَئِذٍ عَلَى الْأَمَّةِ الْعَبْدُ، فَخَرَجَ مِنَ الْعُمُومِ، قِيَاسًا عَلَى الْأَمَّةِ، فَيَسْتَحِقُّ نِصْفَ الْعَذَابِ.

القسم الثامن: التخصيص بمفهومي المخالفة والموافقة، وقد سبق أن مفهوم الموافقة نوعان: أحدهما: الموافق لحكم المنطوق.

وثانيهما: ما كان أولى من الحكم بالمنطوق، ويسمَّى الأولُ لَحْنُ الْخُطَابِ.

ومثال التخصيص بمفهوم الموافقة قولُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَيْ أَوْاجِدُ ظُلْمَ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ»^(٢). فَإِنَّهُ عَامٌّ فِي كُلِّ مِمَّا طَلَّ فِي سِدَادِ دَيْنٍ، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى سِدَادِهِ،

(١) أخرجه أحمد في مسنده رقم (١١٢٥٧، ١١٨١٥، ١١٨١٨)، وأبو داود في كتاب «الطهارة»، باب: «مَا جَاءَ فِي بَشْرِ بُضَاعَةٍ»، رقم (٦٦، ٦٧)، والنسائي في كتاب «المياه»، باب: «ذِكْرُ بَشْرِ بُضَاعَةٍ»، رقم [٣٢٦]، والترمذي في أبواب «الطهارة»، باب: «مَا جَاءَ أَنَّ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ»، رقم [٦٦]، وقال: «هذا حديث حسن». وصححه أحمد وابن معين وغيرهما، كما في «صحيح أبي داود» للألباني (١١٠-١١١).

(٢) سبق تخريجه، ص: [٧٣].

ويدخل في هذا العموم الوالد المدين لولده، وقد خصَّ بمفهوم الموافقة المعروف من قول الله تَعَالَى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَّهُمَا آفٍ وَلَا نَهْرُهُمَا﴾ [الأنعام: ٢٣].

وطريقة الاستدلال بالآية هي أن الله حَرَّمَ التأفيف، وهو منطوقها؛ لما فيه من الإيذاء، وبدون شك أن الإيذاء الواقع بالضرب والشتم والحبس، ونحوها أشدُّ من الإيذاء الحاصل بالتأفيف، وهذا المفهوم هو المسمَّى بفحوى الخطاب، وهو المخصَّص لعموم حديث: «لِيُتَوَاجَدَ ظُلْمٌ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ». إلا الوالد.

وأما التخصيص بمفهوم المخالفة: فقد مثل له الأصوليون بقول النبي ﷺ: «فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاةً، شَاةً»^(١). إذ هو عامٌّ في الشياه السائمة والمعلوفة، هذا وقد صحَّ عن النبي ﷺ: «فِي الْغَنَمِ السَّائِمَةِ زَكَاةٌ»^(٢). والشياه من جملة الغنم.

ووجه الاستدلال: أن الحديث نصٌّ على أن الزكاة على السائمة فقط، ومفهوم المخالفة أن الغنم غير السائمة لا زكاة فيها، ومن جملة غير السائمة المعلوفة، وعلى هذا فإن هذا المفهوم مُخصَّصٌ لعموم حديث: «فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاةً، شَاةً». حيث يكون معناه: في كل أربعين شاة سائمة شاة.

قوله:

فَحَيْثُمَا جَاءَ الْكِتَابُ مُجْمَلًا فَإِنَّهُ فِي مَوْضِعٍ قَدْ فُصِّلَا

(١) أخرجه أبو داود في كتاب «الزكاة»، باب: «فِي زَكَاةِ السَّائِمَةِ»، رقم (١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠)، والترمذي في أبواب «الزكاة»، باب: «مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ»، رقم [٦٢١]، وابن ماجه في كتاب «الزكاة»، باب: «صَدَقَةُ الْغَنَمِ»، رقم (١٨٠٥، ١٨٠٧). عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قال الترمذي: «حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ». وصححه الألباني في «إرواء الغليل» رقم [٧٩٢].

(٢) سبق تحريجه، ص: [٧٤].

إِمَّا بِمَنْطُوقٍ أَوْ الْمَفْهُومِ فَخَوَى وَلَحْنَا لِذَوِي الْفُهْمِ
معنى ذلك: أنه إذا جاء دليل، أو خطاب، أو معنى في القرآن مجملًا، فإن تفصيله وإيضاحه يأتي في موضع آخر، إمّا متصلاً به، وإما منفصلاً عنه، سواء كان بمنطوق النصوص، أو بمفاهيمها؛ ومن ذلك قول الله تَعَالَى: ﴿الْقَارِعَةُ ۝١ مَا الْقَارِعَةُ﴾ [الْقَارِعَةُ: ١-٢]. جاء تفسيرها في قوله: ﴿يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ﴾ [الْقَارِعَةُ: ٤]. ومنه قوله تَعَالَى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الْمَاعُون: ٤]. جاء إيضاحها في قوله سُبْحَانَهُ: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الْمَاعُون: ٥].
قوله:

أَوْ خَذَ بَيَانَهُ عَنِ النَّذِيرِ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ أَوْ التَّقْرِيرِ
فَإِنَّهُ مُبَيِّنٌ لِلنَّاسِ مَا أَنْزَلَهُ اللَّهُ لَهُمْ مُعَلِّمًا

في هذين البيتين إرشادٌ لطالب العلم إلى أن ما جاء من النصوص عمومًا، وآي الكتاب خصوصًا، مجملًا؛ فليتمس إيضاحه وبيانه من سنة النبي ﷺ القولية، والفعلية، والتقريبية؛ وذلك لأن السنة مفسرة للقرآن، ويفسر بعضها بعضًا؛ إذ إن الله الذي بعث محمدًا ﷺ بأحكام هذا الدين أذن له في البيان، حيث قال سُبْحَانَهُ: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكِرُونَ﴾ [التَحْكَا: ٤٤]. وقال - عز من قائل -: ﴿وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [التَحْكَا: ٨٩]. وقد جاء عنه ﷺ قوله: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ، وَمِثْلُهُ مَعَهُ» ^(١) الحديث.

(١) أخرجه أحمد رقم [١٧١٧٤]، وأبو داود في كتاب «السنة»، باب: «في لزوم السنة»، رقم [٤٦٠٤]، عن المقدم بن معد يكرب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وصححه الألباني في التعليق على «مشكاة المصابيح» رقم [١٦٣].

قوله:

وَالْحَقُّ أَنَّ عَطْفَ مَا عَمَّ عَلَى مَا خَصَّ أَوْ عَوْدُ كِنَايَةٍ إِلَى بَعْضٍ وَذِكْرُ الْبَعْضِ مِنْ أَفْرَادِ مَا بِصُحْبَةٍ جَمِيعُ هَذَا لَا يُخَصُّ أَي: إِذَا كَانَ الْحُكْمُ الْعَامُّ ثَابِتًا بِنَصِّ صَحِيحٍ، فَإِنَّهُ لَا يُخَصُّ بِالْأُمُورِ التَّالِيَةِ:

الأمر الأول: عطف العام على الخاص، لا يُعتبر مُخَصِّصًا على القول الصحيح.
الأمر الثاني: عود الضمير، المعبر عنه في قول الناظم بـ: «الكناية»، لا يُعتبر مُخَصِّصًا للعام، على القول الصحيح كذلك.
الأمر الثالث: ذكر بعض أفراد العام لا يُعتبر مُخَصِّصًا للعام، على القول الصحيح كذلك.

الأمر الرابع: لا يُخَصِّصُ العامُّ الثابت بنصٍّ مذهبٍ راوي الحديث، كعموم حديث: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ، فَاقْتُلُوهُ»^(١). فإنه شاملٌ للذكر والأنثى، غير أنه قد روي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا ارْتَدَّتْ لَا تُقْتَلُ، بَلْ تُجَبِّسُ»^(٢). فخص الحديث

(١) أخرجه البخاري في كتاب: «استتابة المرتدين»، باب: «حُكْمُ الْمُتَرَدِّ وَالْمُرْتَدَّةِ وَاسْتِتَابَتِهِمْ»، رقم [٦٩٢٢٢].

(٢) رواه ابن أبي شيبة (٥/٥٦٣)، والدارقطني (٤/٢٧٥)، وابن عدي في «الكامل» (٨/٢٣٦). وفي إسناده أبو حنيفة النعمان بن ثابت الإمام الفقيه، وهذا الأثر مما أنكر عليه. فروى ابن عدي في «الكامل» (٨/٢٣٥-٢٣٦) واللفظ له، والدارقطني في «سننه» (٤/٢٧٥) عن ابن معين قال: «كَانَ الثَّوْرِيُّ يَعِيبُ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ حَدِيثًا كَانَ يَرَوِيهِ، وَلَمْ يَرَوْهُ غَيْرُ أَبِي حَنِيفَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَلَمَّا خَرَجَ إِلَى الْيَمَنِ دَلَّسَهُ عَنْ عَاصِمٍ». وانظر: «العلل» للإمام أحمد، رواية عبد الله (٤٢٣٦- وصي الله)، و«الضعفاء» للعقيلي (٤/٢٦٨)، و«مختصر خلافيات البيهقي» للخملي (٤/٤٠٨).

بالرجال، والحقُّ عدمُ التخصيص، بل الحكمُ ثابتٌ في حق الذكور والإناث، هذا إن ثبت عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ومثل ذلك في بيان تخصيص العامِّ بمذهب الصحابيِّ الراوي للعامِّ، قولُ ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «كُنَّا نَخَابِرُ - نَزَارِعُ - أَرْبَعِينَ سَنَةً، وَلَا نَرَى بِهِ بَأْسًا، حَتَّى أَتَانَا رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ، فَأَخْبَرَ أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْهُ، فَتَرَكْنَاهُ لِقَوْلِ رَافِعٍ» (١).

وقال الشافعي في «الأم» (٦/ ١٨٠-١٨١): «وَخَالَفْنَا بَعْضَ النَّاسِ فِي غَيْرِ مَا خَالَفْنَا فِيهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا مِنَ الْمُزْتَدِّ وَالْمُرْتَدَّةِ، فَقَالَ: إِذَا ارْتَدَّتِ الْمَرْأَةُ الْخُرَّةُ عَنِ الْإِسْلَامِ حَبِسَتْ، وَلَمْ تُقْتَلْ. وَإِنْ ارْتَدَّتِ الْأُمَّةُ تُخَدِمُ الْقَوْمَ، دُفِعَتْ إِلَيْهِمْ، وَأُمِرُوا بِأَنْ يُجْبِرُوهَا عَلَى الْإِسْلَامِ». قَالَ: «وَكَأَنَّتْ حُجَّتُهُ فِي أَنْ لَا تُقْتَلَ الْمَرْأَةُ عَلَى الرَّدَّةِ شَيْئًا رَوَاهُ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي رَزِينٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الْمَرْأَةِ تَرْتَدُّ عَنِ الْإِسْلَامِ: «تُحْبَسُ وَلَا تُقْتَلُ». وَكَلَّمَنِي بَعْضُ مَنْ يَذْهَبُ هَذَا الْمَذْهَبَ وَبَحْضَرْنَا جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ، فَسَأَلْنَاهُمْ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَمَا عَلِمْتُ وَاحِدًا مِنْهُمْ سَكَتَ عَنْ أَنْ قَالَ: هَذَا خَطَأٌ. وَالَّذِي رَوَى هَذَا لَيْسَ مِنْ يَثْبُتُ أَهْلُ الْعِلْمِ حَدِيثَهُ، فَقُلْتُ لَهُ: قَدْ سَمِعْتُ مَا قَالَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ لَا شَكَّ فِي عِلْمِهِمْ بِحَدِيثِكَ».

(١) لم أجده بهذا اللفظ، وأقربُ لفظٍ إلى معناه ما رواه أحمد رقم [٤٥٨٦]، ومسلم في كتاب: «البيوع»، باب: «كِرَاءِ الْأَرْضِ»، رقم [١٥٤٧]، وأبو داود في كتاب «البيوع»، باب «فِي الْمَزَارَعَةِ»، رقم [٣٣٨٩]، والنسائي في كتاب «المزارعة»، باب: «ذِكْرُ الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي النَّهْيِ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالثَّلْثِ وَالرُّبْعِ»، رقم [٣٩٤٤]، وابن ماجه في كتاب: «الرهون»، باب: «الْمَزَارَعَةُ بِالثَّلْثِ وَالرُّبْعِ»، رقم [٢٤٥٠]، من طريق عمرو بن دينار، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ، يَقُولُ: كُنَّا نَخَابِرُ وَلَا نَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا، حَتَّى سَمِعْنَا رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ، يَقُولُ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُ»، فَتَرَكْنَاهُ لِقَوْلِهِ. اللفظ لابن ماجه، وللآخرين نحوه، ولفظ مسلم: عَنْ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ، يَقُولُ: «كُنَّا لَا نَرَى بِالْخَيْرِ بَأْسًا حَتَّى كَانَ عَامٌ أَوَّلَ، فَزَعَمَ رَافِعٌ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْهُ» وزاد في رواية: «فَتَرَكْنَاهُ مِنْ أَجْلِهِ».

وروى البخاري في كتاب: «المزارعة»، باب: «مَا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُوَاسِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي الزَّرَاعَةِ وَالثَّمَرَةِ»، رقم (٢٣٤٣ - ٢٣٤٤)، ومسلم في كتاب: «البيوع»، باب: «كِرَاءِ الْأَرْضِ»، رقم [١٤٥٧]، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، كَانَ يُكْرِى مَزَارِعَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،

قوله:

وَحَيْثُ عَمَّ سَائِلٌ أَوْ خَصَّهُ وَأُطْلِقَ الْجَوَابُ نَزْلُ نَصِّهِ
أي: إذا ورد العام على سؤال من شخص معيّن، أو على حادثة معينة، وجاء الجواب
مطلقاً فإنّ الحكم عامٌّ؛ تطبيقاً لقاعدة: «العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب»،
وهذه مسألة جرى فيها خلافٌ بين الأصوليين.

وبالرجوع إلى الأمثلة التي أوردها يتّضح أن العامّ الوارد على سبب خاصّ لا يخلو
من أحوال: أحدها: أن يقترن العامّ الوارد على سبب خاصّ، بما يرشد إلى التخصيص،
فيخص؛ كما في قول الله تَعَالَى مخاطباً نبيّه مُحَمَّدًا ﷺ بشأن الواهبة نفسها له:
﴿خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الاحزاب: ٥٠].

الثاني: أن يقترن بما يدلُّ على العموم، فيكون عامّاً، كما في قول الله تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ
وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٣٨].
فإن الحكم عامٌّ في كلّ سارق وسارقة، إذا توفّرت شروط القطع، وانتفت موانعه،
سواء كان سبب نزول الآية في المخزومية، أو في سارق رداء صفوان بن أمية من المسجد
وهو متوسّده، أو في طعمة بن أبيرق حين سرق درع جار له.

الثالث: عدم اقترانه بدليل التعميم، ولا التخصيص، وهذا هو محلّ الخلاف،
والظاهر من الأدلّة والقواعد الأصولية أن: العبارة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب،
وذلك أن العموم ظاهرٌ في قضايا وحوادث كانت لها أسباب، فلم يقتصر على تلك

وفي إمارة أبي بكر، وعمر، وعثمان، وصدرًا من خلافة معاوية، حتّى بلغه في آخر خلافة معاوية أن
رافع بن خديج يحدث فيها بنهي عن النبي ﷺ، فدخل عليه، وأنا معه، فسأله، فقال: «كان
رسول الله ﷺ ينهى عن كراء المزارع»، فتركها ابن عمر بعد، وكان إذا سُئِلَ عنها بعد قال:
رَعِمَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا.

الأسباب، بل صار العبرة فيها بعموم اللفظ؛ وذلك كآية اللعان النازلة في عويمر العجلاني، وآية الظهار النازلة في زوجة أوس بن الصامت، وآية الفدية المخيرة النازلة في كعب بن عجرة، ونظائر ذلك كثير، ومتى جاءت قرينة تدل على الخصوصية فإنه يؤخذ بها كما سبق قريباً.

قوله:

وَإِنْ تَأَخَّرَ الْخُصُوصُ عَنْ عَمَلٍ فَنَسَخَ حُكْمَ بَعْمُومِهِ شَمَلٌ

أي: إذا كان النص العام متقدماً وعمل به، والخاص متأخراً، فإنه يكون ناسخاً للعام، وليس مخصصاً له؛ حيث إن ورود الخاص دليل على عدم تناول العام له ابتداءً.

أمّا إذا كان النص العام متقدماً ولم يعمل به، والنص الخاص متأخراً، فإن ذلك يكون تخصيصاً للعام، بخلاف ما إذا كان النص الخاص متقدماً ولم يعمل به، والعام هو المتأخر، فإن العام يكون - والحالة هذه - ناسخاً للخاص، أمّا إذا تعارض نصان عامان فإنه يُجمع بينهما، بأن يُخصّص العام الباقي على عموميه العام المخصّص من قبل؛ وذلك كحديث: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رُكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ»^(١). متفق عليه من حديث أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فهذا حديث عام لم يدخله التخصيص، وهو يعارض نصاً آخر عاماً مثله، وهو ما رواه الشيخان من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «هَمَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ»^(٢).

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الصلاة»، باب: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رُكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ»، رقم [٤٤٤]، ومسلم في كتاب «صلاة المسافرين وقصرها»، باب: «اسْتِحْبَابُ نَحْيَةِ الْمَسْجِدِ بِرُكْعَتَيْنِ، وَكَرَاهَةُ الْجُلُوسِ قَبْلَ صَلَاتِهِمَا، وَأَنَّهَا مَشْرُوعَةٌ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ»، رقم [٧١٤].

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «مواقيت الصلاة»، باب: «الصَّلَاةُ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ»، رقم

وقد دخله التخصيصُ بحيث إن الناسي والنائم عن صلاته يصلِّيها إذا تذكَّرها إن كان ناسيًّا، أو قام من نومه إذا كان نائمًا؛ لقول الله تَعَالَى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾

[طَبَا: ١٤]

فإن التعارض الظاهر يحتمل بأن يُخَصَّ الحديث الباقي على عمومهِ الحديث العامَّ الذي خُصَّص من قبل؛ إذ يكون معنى الحديث الثاني النهي عن الصلاة بعد الفجر وبعد العصر، إلا لمن دخل المسجد، فلا يجلس حتَّى يصلِّي ركعتين.
قوله:

ثُمَّ الْعُمُومُ خُصَّ بِالْأَقْوَالِ فَافْهَمَ وَلَا عُمُومَ لِلْأَفْعَالِ

أي: إن التخصيص للأحكام العامة يكون بالأقوال؛ كتخصيص قوله تَعَالَى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النِّسَاء: ٢٤]، بقول النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تُنْكِحُ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلَا عَلَى خَالَتِهَا»^(١).

وقد تقدَّمت الأمثلة في المخصَّصات المتَّصلة والمنفصلة، وأن الأفعال لا عموم لها، فلا يدخلها التخصيص، وأمَّا التخصيصُ بالفعل؛ فقد اختلف العلماء في إمكانه على قولين:

الأول: إمكانه: كتخصيص قوله تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ [النِّسَاء: ٢٢٢]. فإنه مُخَصَّص بالوطء، أمَّا مباشرة الحائض فإنَّها جائزة؛ بدليل أن النَّبِيَّ ﷺ كان

^١ [٥٨١]، ومسلم في كتاب «صلاة المسافرين وقصرها»، باب: «الْأَوْقَاتِ الَّتِي تُبَيِّنُ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا»، رقم [٨٢٦].

(١) أخرجه البخاري في كتاب «النكاح»، باب: «لَا تُنْكِحُ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتِهَا»، رقم [٥١١٠]، ومسلم في كتاب «النكاح»، باب: «تَحْرِيمُ الْجُمُعِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا فِي النِّكَاحِ»، رقم [١٤٠٨] واللفظ له، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يباشر نساءه في حالة الحيض، فيما دون الفرج؛ كما ثبت عن ميمونة وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قالت عائشة: «كَانَتْ إِحْدَانَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا، فَأَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَاشِرَهَا، أَمَرَهَا أَنْ تَتَزَرَّرَ فِي فَوْرٍ حَيْضَتِهَا، ثُمَّ يُبَاشِرُهَا»^(١). وهذا القول مذهب الحنابلة.

والقول الثاني: عدم إمكان التخصيص بالفعل، كما هو مذهب الجمهور، ولعل القول الأول هو الأرجح؛ لورود الدليل به، والله أعلم.



(١) حديث ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أخرجه البخاري في كتاب «الحيض»، باب: «مُبَاشَرَةُ الْحَائِضِ»، رقم [٣٠٣]، ومسلم في كتاب «الحيض»، باب: «مُبَاشَرَةُ الْحَائِضِ فَوْقَ الْإِزَارِ»، رقم [٢٩٤]، ولفظه: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُبَاشِرَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ أَمَرَهَا، فَاتَّزَرَّتْ وَهِيَ حَائِضٌ». وحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أخرجه البخاري في كتاب «الحيض»، باب: «مُبَاشَرَةُ الْحَائِضِ»، رقم [٣٠٢]، ومسلم في كتاب «الحيض»، باب: «مُبَاشَرَةُ الْحَائِضِ فَوْقَ الْإِزَارِ»، رقم [٢٩٣].

الْبَصَائِلُ السَّلَاسِيْنُ

في المطلق والمقيد

وَالْمُطْلَقُ اللَّفْظُ الَّذِي دَلَّ عَلَى
وَالْحُكْمُ فِي الْمُطْلَقِ مَعَ مَا قُيِّدَ
وَحَيْثُ كَانَا مُثَبَّتَيْنِ اتَّحَدَا
عَنْ عَمَلٍ بِمُطْلَقٍ تَأَخَّرَا
عَلَى مُقَيِّدٍ كَذَا إِنْ نُفِيَ
أَوْ كَانَ إِثْبَاتًا وَنُفْيًا حَقَّقَا
وَفِي اخْتِلَافٍ سَبَبٍ أَوْ حُكْمٍ
أَمَّا الَّذِي هَدَيْنَ فِيهِ اخْتَلَفَا

حَقِيقَةُ الْجِنْسِ بِلَا قَيْدٍ تَلَا
حُكْمُ الْعُمُومِ مَعَ خُصُوصٍ وَرَدَا
جِنْسًا وَعِلَّةً وَمَا قَدْ قُيِّدَا
فَنَاسِخٌ أَوْ لَا فَحَمْلُهُ يُرَى
قَيْدٌ بِمَفْهُومٍ يُرَى مُقْتَضِيًا
قَيْدٌ بِضِدِّ الْوُصْفِ مَا قَدْ أُطْلِقَا
قَوْلَانِ فِي الْحَمْلِ لِأَهْلِ الْفَهْمِ
فَالْحَمْلُ فِيهِ بِاتِّفَاقٍ انْتَفَا

قوله:

وَالْمُطْلَقُ اللَّفْظُ الَّذِي دَلَّ عَلَى
أَي: إِنَّ الْمَطْلُقَ فِي اللَّغَةِ ضِدُّ الْمَقْيَّدِ.

واصطلاحاً: هو اللفظ الدالُّ على الحقيقة بلا قيد؛ كقول الله عَزَّجَلَّ في شأن
كَفَّارَةِ الظَّهَارِ: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾
[الْمَجَالَةِ: ٣].

مُحْتَزَّاتِ التَّعْرِيفِ: قَوْلُ الْأُصُولِيِّينَ: «هُوَ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى الْحَقِيقَةِ» فَصَّلُ، أَخْرَجَ
الْحُكْمَ الْعَامَّ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْعُمُومِ، لَا عَلَى مَطْلُقِ الْحَقِيقَةِ.

وَقَوْلُهُمْ: «بِلَا قَيْدٍ» فَصَّلُ ثَانٍ، أَخْرَجَ «الْمَقْيَّدَ»، وَذَلِكَ مَا قَصَدَهُ النَّازِمُ بِالْبَيْتِ
الْمَذْكُورِ.

والمقيّد في اللغة: ما جعل فيه قيد من بعير ونحوه.

واصطلاحاً: هو ما دلّ على الحقيقة بقيد؛ كما في قول الله تَعَالَى في شأن كفارة قتل الخطأ: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ﴾ [النساء: ٩٢]. أي: إنّها لا تُجزئ إلا الرقبة المؤمنة، سواء في كفارة قتل الخطأ، أو كفارة الظّهار، أو كفارة اليمين، عملاً بقاعدة الإطلاق والتقيّد، كما سيأتي ذلك مفصّلاً.

قوله:

وَالْحُكْمُ فِي الْمَطْلَقِ مَعَ مَا قُيِّدَ حُكْمُ الْعُمُومِ مَعَ خُصُوصٍ وَرَدَا

أي: إنّ الحكم المطلق مع الحكم المقيّد، كمثّل العامّ والخاصّ في مباحثهما، حيث يجوز تقييد الكتاب بالكتاب وبالسنة، وتقييد السنة بالسنة، وتقييد الكتاب والسنة بالقياس الجليّ، وبمفهوم الموافقة والمخالفة، وفعل النبي ﷺ وتقريره، ونحو ذلك على الصحيح، وقد يمتنع حمل المطلق على المقيّد في صور، منها:

(أ) إذا ورد قيدان متضادّان، وليس هناك مرجّح لأحدهما على الآخر، وذلك كتقييد صوم الظهار بالتابع في قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [البقرة: ١٨٤]. وتقييد صوم التمتع بالتفريق في قوله سبحانه: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦].

مع إطلاق قضاء رمضان في قول الله تَعَالَى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

(ب) إذا وجدت قرينة صارفة عن حمل المطلق على المقيّد، وذلك كأن يلزم من ذلك تأخير البيان عن وقت الحاجة.

ومثّل له بعض الأصوليين باشتراط النبي ﷺ قطع أسفل الخفين للمُحْرَمِ

الذي لم يجد نعلين، وذلك في المدينة^(١)، مع إطلاق النص في جواز لبسها بدون قطع، وذلك في عرفات^(٢)، على خلاف في المسألة مشهور، إذ من العلماء من اعتبر القضية من باب الإطلاق والتقيد، ومنهم من اعتبرها من باب الناسخ والمنسوخ، ولكل وجهة نظر.

قوله:

وَحَيْثُ كَانَا مُثَبَّتَيْنِ اتَّحَدَا جِنْسًا وَعِلَّةً وَمَا قَدْ قَيَّدَا
عَنْ عَمَلٍ بِمُطْلَقٍ تَأَخَّرَا فَنَاسِخٌ أَوْ لَا فَحَمْلُهُ يُرَى
عَلَى مُقَيَّدٍ كَذَا إِنْ نَفِيَا قَيَّدَ بِمَفْهُومٍ يُرَى مُقْتَضِيَا
أَوْ كَانَ اثْبَاتًا وَنَفِيًا حَقَّقَا قَيَّدَ بِضِدِّ الْوَصْفِ مَا قَدْ أَطْلَقَا
وَفِي اخْتِلَافٍ سَبَبٍ أَوْ حُكْمٍ قَوْلَانِ فِي الْحَمْلِ لِأَهْلِ انْفَهَمِ
أَمَّا الَّذِي هَذَيْنِ فِيهِ اخْتَلَفَا فَالْحَمْلُ فِيهِ بِاتِّفَاقٍ انْتَفَا

(١) روى البخاري في كتاب «الحج»، باب: «مَا يُنْهَى مِنَ الطَّيِّبِ لِلْمُحْرِمِ وَالْمُحْرِمَةِ»، رقم [١٨٣٨] واللفظ له، ومسلم في كتاب «الحج»، باب: «مَا يُبَاحُ لِلْمُحْرِمِ بَحْجٌ أَوْ عُمْرَةٌ، وَمَا لَا يُبَاحُ وَبَيَانُ تَحْرِيمِ الطَّيِّبِ عَلَيْهِ»، رقم [١١٧٧]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَاذَا تَأْمُرُنَا أَنْ نَلْبَسَ مِنَ الثِّيَابِ فِي الْإِحْرَامِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَلْبَسُوا الْقَمِيصَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْعَمَائِمَ، وَلَا الْبِرَانِسَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدٌ لَيْسَتْ لَهُ نَعْلَانِ، فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا تَلْبَسُوا شَيْئًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ، وَلَا الْوَرُسُ، وَلَا تَنْتَقِبِ الْمَرْأَةُ الْمُحْرِمَةُ، وَلَا تَلْبَسِ الْقِفَارَيْنِ».

(٢) روى البخاري في كتاب «الحج»، باب: «لَبَسِ الْخُفَيْنِ لِلْمُحْرِمِ إِذَا لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ»، رقم [١٨٤١] واللفظ له، ومسلم في كتاب «الحج»، باب: «مَا يُبَاحُ لِلْمُحْرِمِ بَحْجٌ أَوْ عُمْرَةٌ، وَمَا لَا يُبَاحُ وَبَيَانُ تَحْرِيمِ الطَّيِّبِ عَلَيْهِ»، رقم [١١٧٨] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ بَعْرَفَاتٍ: «مَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسِ سَرَاوِيلَ الْمُحْرِمِ».

هذه الأبيات الستة تتضمن:

أولاً: بيان حكم الإطلاق والتقييد عند الجهل بالمتقدّم والمتأخّر منهما؛ وذلك فيما إذا اتّحد الحكمان، ولم يوافق المطلق المقيّد، ولكن علم المتقدّم من المتأخّر؛ فحينئذ يكون المتأخّر ناسخاً للمتقدّم المعمول به وغير المعمول به، إلا في حالة واحدة، وهي ما إذا كان المتأخّر هو المقيّد، والمطلق هو المتقدّم غير معمول به، فإن ذلك يكون مقيّداً، وليس نسخاً.

ثانياً: أنواع اللفظ باعتبار اللفظ والتقييد؛ وذلك أن اللفظ بهذا الاعتبار ثلاثة أنواع:

- أحدها: اللفظ المطلق الذي لا مقيّد له؛ فهذا يجبّ العمل به باعتبار إطلاقه.
- والثاني: اللفظ المقيّد بدون إطلاق له؛ فيجب العمل به بمقتضى تقييده.
- والثالث: اللفظ المطلق واللفظ المقيّد، وهذا النوع هو محلّ البحث والتقسيم.

وخلاصة القول في تقسيمه فيما يلي:

- ١- أن يتفق الحكم والسبب، وحينئذ يُحمل المطلق على المقيّد، بلا خلافٍ يذكر، مثاله: قول الله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ وَالْدَّمُ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٣]. فإن الدم هنا مطلق، وقد قيّد في قوله سبحانه: ﴿... إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٤٥].

فإن الحكم هنا تحريمُ الدم، والسبب وجود الضرر والإيذاء فيه، فقد اتّفق المطلق والمقيّد حكماً وسبباً، فحمل المطلق على المقيّد.

- ٢- أن يختلف الحكم والسبب، فلا يُحمل المطلق على المقيّد؛ بل يُعمل بكل واحد منهما فيما تناوله.

وذلك نحو قول الله تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [الْمَائِدَة: ٣٨].
مع قوله في آية الرضوء: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [الْمَائِدَة: ٦].
فلا يُحْمَلُ المطلق على المقيّد في هذه الصورة.

٣- أن يَخْتَلِفَ الحكمُ، ويتَّحد السببُ، فلا يُحْمَلُ المطلق على المقيّد، بل يُعْمَلُ بالمطلق على إطلاقه، إلا إذا قيّده دليلٌ آخر، كما يُعْمَلُ بالمقيّد على تقييده، إلا إذا أطلقه دليلٌ آخر،
نحو قول الله تَعَالَى: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [الْمَائِدَة: ٦]. مع قول
الله تَعَالَى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [الْمَائِدَة: ٦].

٤- أن يَتَّحدَ الحكمُ، ويَخْتَلِفَ السببُ، وذلك كإطلاق الرقبة في كفارة الظهار واليمين، مع تقييدها بكونها مؤمنة في كفارة قتل الخطأ في قول الله تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٍ﴾ [النِّسَاء: ٩٢].

فإن الحكم هنا العتق، والسببُ في الرقبة المطلقة الظهار واليمين، وفي الرقبة المقيّدة بالإيمان قتل الخطأ، وللعلماء في حمل المطلق على المقيّد في هذه الحال ثلاثة أقوال:

- ١- حَمَلُ المطلق على المقيّد مطلقاً، ولعلّه هو الأرجح.
- ٢- عَدَمُ الحمل مطلقاً.
- ٣- حَمَلُ المطلق على المقيّد إذا اشتركا في العلة، وعَدَمُ الحمل عند عدم اشتراكهما، وذلك فيما إذا كان المقيّد واحداً.

يُخْلَفُ ما إذا ورد مطلق ومقيّدان بقيدين مُخْتَلِفَيْنِ، فلا يُمكن حمله عليهما؛ لتنافي قيديهما، فإن كان أحدهما أقربَ إليه من الآخر حُمِلَ عليه، وإن لم يكن أحدهما أقربَ من الآخر بَقِيَ على إطلاقه؛ ولم يقيّد واحداً منهما، لامتناع الترجيح بدون مُرَجِّح.

مثال كونه أقرب لأحدهما: كفارة اليمين، فإنه لم يقيّد بالتتابع، وصوم التمتع مقيّد بالتفريق، وكفارة اليمين أقرب إلى الظهار منها إلى التمتع، فتقيّد بقيده، إما وجوبًا وإما استحبابًا، والنفس إلى الثاني أميل.

ومثال كونه ليس أقرب لأحدهما من الآخر: صوم قضاء رمضان، حيث قال الله تَعَالَى: ﴿... فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٨٥]. ولم يقيده بتتابع ولا تفريق، مع أن صوم الظهار مقيّد بالتتابع، وصوم التمتع مقيّد بالتفريق، وليس صوم قضاء رمضان أقرب إلى أحدهما من الآخر، فيبقى على إطلاقه، من شاء فرّقه، ومن شاء تابعه، والله أعلم.



الفصل السابع

في المجمل والمبين

الْمُجْمَلُ اللَّفْظُ الَّذِي قَدْ اخْتَمَلَ
 يَكُونُ فِي مُرَكَّبٍ وَمُفْرَدٍ
 كَقَالَ مِنْ قَوْلٍ وَمِنْ قِيلُولِهِ
 عَسَّسَ لِلْإِقْبَالِ وَالْإِدْبَارِ
 وَكَاخْتِمَالِ الْحَرْفِ مَعْنِيَيْنِ
 وَكَاخْتِلَافِ مَرْجِعِ الضَّمِيرِ
 وَخَبَرٍ يُعْنَى بِهِ الْأَمْرُ أَعْلَمَ
 بَيَانُهُ إِخْرَاجُهُ بِالْحَلِّ
 وَهُوَ عَلَى مَرَاتِبَ فَلْتَنْجَلِ
 فَمَا بِفَهْمِهِ اسْتَقَلَّ الْعُلَمَاءُ
 فَمُبْتَدَأُ السُّنَّةِ بِاسْتِقْلَالِ
 أَوْضَحُهَا دَلَالَةُ الْخِطَابِ
 ثُمَّ بَتْنَبِيهِ لَوَجْهِ الْعِلَّةِ
 فِيمَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِالْعَمَلِ
 ثُمَّ الْبَيَانُ قَدْ آتَى مُتَّصِلًا
 وَلَمْ يَجُزْ تَأْخِيرُهُ عَنْ فِعْلِهِ
 لَمْ يَتَّضَحْ تَحْدِيدُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ
 تَصَرُّفًا أَوْ أَصْلَ وَضَعِهِ ابْتِدَاءً
 ﴿يُضَارَّ﴾ لِلْمَعْلُومِ أَوْ مَجْهُولِهِ
 وَالْقُرْءُ لِلْحَيْضِ وَلِلْأَطْهَارِ
 وَنَحْوِ إِلَّا بَعْدَ جُمْلَتَيْنِ
 وَالْحَذْفُ وَالتَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ
 وَقِلَّةُ اسْتِعْمَالِ بَعْضِ الْكَلِمِ
 مِنْ حَيْزِ الْأَشْكَالِ لِلتَّجَلِّيِ
 أَوَّلُهَا التَّأْكِيدُ بِالنَّصِّ الْجَلِيِّ
 فَسُنَّةٌ تُوضِحُ مِنْهُ الْمُبْهَمَا
 إِيْمَاؤُهُ يُدْرِكُ بِاسْتِدْلَالِ
 فِعْلٍ إِشَارَةً فَبِالْكِتَابِ
 وَلَيْسَ يَبْقَى مُجْمَلٌ فِي الْمِلَّةِ
 قِيلَ وَقَدْ يَبْقَى بِغَيْرِ الْعَمَلِ
 بِمُجْمَلٍ وَقَدْ آتَى مُنْفَصِلًا
 وَلَمْ يَقَعْ إِلَّا بِنَسْخِ أَوَّلِهِ

الفصل السابع: في المجمل والمبين

قبل الشروع في مباحث هذا الفصل، يحسن ذكر الآتي:

أَوَّلًا: ينقسم الكلام إلى:

(أ) نصّ.

(ب) ظاهرٍ.

(ج) مؤوّلٍ.

(د) مجملٍ.

(هـ) مبينٍ.

(أ) فأما النصّ فهو: «ما لا يَحْتَمِلُ إلا معنى واحداً»، وإن شئت فقل: «هو ما يفيد

بنفسه من غير احتمال»، نحو قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وحُكْمُهُ: وجوبُ المصير إليه، وعدمُ العدول عنه، إلا بنسخ.

(ب) وأما الظاهرُ فهو: «ما احتمل معنيين فأكثر، هو في أحدهما، أو أحدها

أرجح»، وإن شئت فقل: «هو ما تبادر منه عند الإطلاق معنى، مع تجويز غيره». نحو:

«هذا أسد»، فإن كلمة «أسد» ظاهرة في الحيوان المعروف المفترس، ويبعد أن يُقصد بها

الرجل الشجاع، غير أنها تحتمل ذلك.

وحُكْمُهُ: وجوبُ المصير إلى الظاهر، إلا إذا جاءت قرينة تدلُّ على أن المقصود

غيره.

(ج) وأما المؤوّل: فإن معناه يُعرَف بالرجوع إلى معنى التأويل؛ إذ إن التأويل له

معنيان صحيحان:

أحدهما: التأويلُ بمعنى: التفسير؛ فيكون هو الكلام الذي يفسَّر به اللفظ حتّى

يُفْهَم معناه، ومنه قولُ علماء التفسير: «القولُ في تأويل هذه الآية كذا وكذا».

والثاني: التأويلُ بمعنى: الحقيقة التي يؤول إليها الكلام.

فتأويلُ ما أخبر الله به عن ذاته وأسمائه وصفاته هو حقيقة ذاته وأسمائه وصفاته، وما لها من المعاني، وهكذا تأويلُ ما أخبر الله به عن اليوم الآخر، هو نفسُ ما يكون في اليوم الآخر، كما في قوله تَعَالَى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾ [الْإِنْفِرَاتِ: ٥٣]. أي: حقيقة ما أخبر الله عنه في اليوم الآخر.

وأما عند المتأخرين - وهو المشهورُ عند الأصوليين - فهو: «صرفُ اللفظ عن الاحتمال الراجح، إلى الاحتمال المرجوح، لقرينة صارفة عن إرادة الاحتمال الراجح».

وهو قسمان: صحيحٌ، وفاسدٌ، وإن شئت فقل: مقبولٌ، ومذمومٌ.

فالصحيح: «ما وافق ما دلَّت عليه نصوصُ الكتاب والسنة».

والفاسد: «ما خالف نصوصَ الكتاب والسنة».

هذا؛ وللتأويل الصحيح شروطٌ، أظهرها أربعة:

١- أن يكون اللفظ مُحتملاً للمعنى الذي تأوله المتأولُ في لغة العرب.

٢- أن يكون اللفظ مُحتملاً للمعنى الذي تأوله المتأولُ، فيتعيَّن عليه إقامة الدليل على تعيين ذلك المعنى؛ إذ إن اللفظ قد يكون له أكثر من معنى، فتعيَّن المعنى يحتاج إلى دليل يَحْصُهُ.

٣- إثبات صحَّة الدليل الصارف للفظ عن حقيقته وظاهره؛ إذ إن دليل من ادَّعى الظاهر

والحقيقة حاصلٌ، فلا يَجُوزُ العُدول عنه إلا بدليل صارفٍ، يكون أقوى منه.

٤- أن يكون الدليلُ الصارف للفظ عن حقيقته سَالِمًا من معارض له.

ثمَّ إن الدليل الصارف للفظ عن ظاهره وحقيقته، على مراتب:

المرتبة الأولى: أن يكون الاحتمال قريباً، فيكفي أقل دليل.
المرتبة الثانية: أن يكون الاحتمال بعيداً، فيحتاج إلى دليل قوي.
المرتبة الثالثة: أن يكون الاحتمال متوسطاً، فيحتاج إلى دليل متوسط.
المرتبة الرابعة: إذا لم يوجد على التأويل دليل صحيح، فإنه يمتنع حمل اللفظ وصرفه عن ظاهره، وتعين ردُّ التأويل وعدمُ اعتباره.

ولنأت الآن إلى المُجمل والمبين:

قول الناظم:

المُجْمَلُ اللَّفْظُ الَّذِي قَدْ اخْتَمَلَ لَمْ يَتَّضَحْ تَحْدِيدُ مَا عَلَيْهِ دَلُّ

تضمّن هذا البيت تعريف المُجمل اصطلاحاً:

تعريفه:

المُجْمَلُ لغةً: المبهّم، مأخوذٌ من قول العرب: «أَجْمَلَ الرجلُ الشيءَ، إذا أَبهَمَهُ». واصطلاحاً: هو اللفظُ المُحتمل لمعنيين فصاعداً على السواء، وإن شئت فقل: «هو اللفظ الذي خفي المراد منه بنفس اللفظ خفاءً لا يُعلم إلا ببيان المتكلم به، وذلك بالنقل عن المتكلم، لا بالعقل»، وإن شئت فقل: «هو ما لا يكفي وحده في العمل، بل يحتاج إلى بيان».

وسُمِّي بهذا الاسم لإبهام المراد منه، وعدم وضوحه.

وحكمه: التوقُّفُ فيه إلى أن يرد تفسيره.

قوله:

يَكُونُ فِي مُرَكَّبٍ وَمُفْرَدٍ تَصَرُّفاً أَوْ أَصْلٍ وَضَعِهِ ابْتِدَائِي

كَقَالَ مِنْ قَوْلٍ وَمِنْ قِيلَوْلِهِ ﴿يُضَارُّ﴾ لِلْمَعْلُومِ أَوْ مَجْهُولِهِ
عَسَّعَ لِلْإِقْبَالِ وَالْإِدْبَارِ وَالْقُرْءِ لِلْحَيْضِ وَالْأَطْهَارِ
وَكَاحْتِمَالِ الْحَرْفِ مَعْنَيْنِ وَنَحْوِ إِلَّا بَعْدَ جُمْلَتَيْنِ
وَكَاخْتِلَافِ مَرْجِعِ الضَّمِيرِ وَالْحَذْفِ وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ
وَخَبَرُ يُعْنَى بِهِ الْأَمْرُ أَعْلَمَ وَقِلَّةُ اسْتِعْمَالِ بَعْضِ الْكَلِمِ

هذه الأبيات الستة تتعلق ببيان مواضع الإجمال، وأسبابه، وأمثله، فمنها:

١- أن يكون الإجمال في كلام مركب، نحو قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿... أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ الزَّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

فإنه يجوز أن يُراد به: «الولي»؛ لأنه هو الذي يعقد نكاح المرأة، كما يجوز أن يُراد به: «الزوج»؛ لأنه هو الذي بيده دوام العقد.

٢- ويكون الإجمال في اسم أو فعل؛ لأجل التصريف، مثال الفعل، نحو: «قال»، فإنه يجوز أن يكون مشتقاً من القول، كما يصح أن يكون مشتقاً من القيلولة، ومثله: ﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. إذ يُحتمل أن يكون «يُضَارُّ» مبنياً للمعلوم، فيكون المعنى هو نهي الكاتب والشاهد عن الإضرار بصاحب الحق، إمّا بسبب تحريف في الكتابة، أو كتم للشهادة، ويجوز أن يكون «يُضَارُّ» مبنياً للمجهول، فيكون المقصود هو نهي الناس أن يضرّوا الكاتب والشاهد.

هذا المثال في الفعل، أمّا المثال في الاسم، فقولهم: «مُحْتَارٌ» فإنه يُحتمل لأن يكون اسم فاعل، كما يُحتمل أن يُقصد به اسم المفعول؛ إذ هو صالح للفاعل والمفعول، وسائغ لغة أن تقول: «اخترت فلاناً أميناً، فأنا مُحْتَارٌ، وهو مُحْتَارٌ»، فالأول: اسم فاعل، والثاني: اسم مفعول، ولفظهما واحد.

٣- ويكون في اسم -أيضاً- للاشتراك الأصلي، نحو «القرء»، فإنه متردد بين الحيض وبين الطهر؛ إذ هو موضوع لكل منهما، ونحو «عسعس»، فإنه متردد -أيضاً- بين الإقبال والإدبار؛ إذ إنه موضوع لكل واحد منهما.

٤- أن يكون الإجمال في الحرف، وذلك كالواو المترددة بين العطف والاستئناف، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿وَأَرْسَحُونَ فِي أَعْلَمٍ﴾ [الْعَنْكَبُوتُ: ٧]. وكالباء المترددة بين التبعيض والإلصاق في نحو: ﴿فَأَمْسَحُوا بُيُوتَهُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٤٣]. وهي هنا للإلصاق قطعاً، ونحو «من» المترددة بين التبعيض وابتداء الغاية؛ كقوله تَعَالَى: ﴿فَأَمْسَحُوا بُيُوتَهُمْ وَأَيِّدِيَهُمْ مِنْهُ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٦].

٥- ويكون في الاستثناء إذا جاء بعد مجملتين، نحو: «أكرم العلماء والأدباء، بالماء إلا أولادهم».

٦- ويكون الإجمال في مرجع الضمير، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الْوَاغِيَةُ: ٧٩]. فإن الضمير يحتمل عودَهُ إلى الكتاب المكنون، كما هو رأي جمهور العلماء، ويحتمل عودَهُ إلى القرآن الكريم، وهو مرجوح.

٧- ويكون الإجمال بالحذف والتقدير، نحو قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النِّسَاءُ: ١٢٧]. فإنه يحتمل أن يكون التقدير: وترغبون في نكاحهن، يعني: لماهين، أو جماهين، ويحتمل أن يكون التقدير: لفقرهن، أو عدم جماهين، فإن المحذوف في الأوّل: حرف «في»، وفي الثاني: حرف «عن»، وقد يكون المحذوف المضاف، ويقام المضاف إليه مقامه، نحو: «لَا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ»^(١).

(١) يروى من حديث أبي هريرة وجابر بن عبد الله وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ، فحديث أبي هريرة رواه الدارقطني (٢/ ٢٩٢-٢٩٣)، والحاكم (١/ ٣٧٣) وعنه البيهقي (٣/ ٨١) وضعفه، وضعفه ابن عدي

والتقدير: لا كمال صلاة، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

٨- ويكون الإجمال متقدماً، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿الْقَارِعَةُ ① مَا الْقَارِعَةُ﴾ [الْقَارِعَةُ: ١ - ٢]. جاء بيائها متأخراً مباشراً، وهو قوله سُبْحَانَهُ: ﴿يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٤].

٩- وقد يكون الإجمال جملةً لفظها الخبر، ومعناها الإنشاء، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَرْبَصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٢٨].

فجملة «يربصن» لفظ الخبر، وذلك إجمال بمعناها الذي هو الأمر. وقد تحذف الصفة، ويبقى الموصوفُ وذلك قليل جداً، ومنه قولهم: «سيري سيرا» أي: حثيثاً، والكثير عكسه؛ وهو حذف الموصوف، وإبقاء الصفة، كما تقدم. قوله:

بَيَانُهُ إِخْرَاجُهُ بِالْحَلِّ مِنْ حَيِّزِ الْإِشْكَالِ لِلتَّجَلِّيِ

في هذا البيت تعريف المبيّن اصطلاحاً، وإيضاحه فيما يلي:
تعريفه لغةً: الموضح والمُظْهِر. والبيان: الإظهار والإيضاح.

وعبد الحق وابن الجوزي وابن القطان وابن حجر وغيرهم. وحديث جابر بن عبد الله رواه الدارقطني (٢/ ٢٩٢)، وضعفه البخاري وعبد الحق وابن الجوزي وابن القطان وابن حجر وغيرهم.

وحديث عائشة رواه ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٩٤)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٤١٣)، وضعفاه، وضعفه غيرهما. انظر: «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٨٠)، و«الكامل» لابن عدي (٤/ ٢٧٤)، و«معركة السنن والآثار» للبيهقي (٤/ ١٠٤)، و«العلل المتناهية» لابن الجوزي (١/ ٤١٣)، و«بيان الوهم والإيهام» لابن القطان (٣/ ٣٤٢)، و«التلخيص الحبير» لابن حجر (٢/ ٧٧)، و«الضعيفة» رقم [١٨٣]، و«إرواء الغليل» [٤٩١]، كلاهما للألباني.

واصطلاحاً: «هو إخراج الشيء من حيز الإشكال والغموض، إلى حيز الوضوح والتجلي»، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ۝١٨ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ۝١٩ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [الأنعام: ١٩ - ٢١].

وقيل هو: «ما دلَّ على معنى معينٍ من غير إبهام»، نحو قول الله سُبْحَانَهُ: ﴿فَلَا تَقُلْ لَّهُمَا أَفِي وَلَا نَهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الأنعام: ٢٣].

وحكمه: وجوبُ العمل به سواء كان مُبينًا بأصل الوضع، كقول الله تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤]. أو بما عيّنه الدليل، كمُجمل كلمة «هلوعًا»، فقد خرجت إلى حيز الوضوح والتجلي، بقوله تَعَالَى: ﴿إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ۝٢٠ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ۝٢١﴾ [الأنعام: ٢٠ - ٢٢].

وكمجمل لفظ «قوة» في قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنعام: ٦٠]. فإنها خرجت إلى حيز التجلي والوضوح، بقول النَّبِيِّ ﷺ: «أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ»^(١).

قوله:

وَهُوَ عَلَى مَرَاتِبَ فَلْتَنْجَلِ	أَوَّلُهَا التَّأَكِيدُ بِالنَّصِ الْجَلِيِّ
فَمَا بِفَهْمِهِ اسْتَقَلَّ الْعُلَمَاءُ	فَسُنَّةٌ تُوضَحُ مِنْهُ الْمُبْهَمَاتُ
فَمُبْتَدَأُ السُّنَّةِ بِاسْتِقْلَالِ	إِيْمَاؤُهُ يُدْرِكُ بِاسْتِدْلَالِ
أَوْضَحُهَا دَلَالَةُ الْخِطَابِ	فِعْلُ إِشَارَةٍ فَبِالْكِتَابِ
ثُمَّ بِتَنْبِيهِ بَوَجْهِ الْعِلَّةِ

(١) أخرجه مسلم في كتاب «الإمارة»، باب: «فَضْلُ الرَّمْيِ وَالْحُثُّ عَلَيْهِ، وَذَمُّ مَنْ عَلِمَهُ ثُمَّ نَسِيَهُ»، رقم [١٩١٧]، عن عتبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

هذه الآيات الأربعة تتضمن تفصيل مراتب بيان المَجْمَل:

المرتبة الأولى: بيان التأكيد، والمراد به: النصُّ الجليُّ الذي لا يتطرق إليه تأويلٌ، كقول الله عَزَّجَلَّ في صوم التَّمَتُّع: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البَقَرَةُ: ١٩٦].

وقد سَمَّاهُ بعضُ الأصوليين: بيان التقرير، ووجهُ هذه التسمية عندهم: أنه في الحقيقة التي تحتمل المجاز والعام المخصوص، فيكون حينئذٍ البيانُ قاطعاً للاحتمال لهما، مقررًا للحكم على ما اقتضاه في الظاهر، وهذه المرتبة هي المشار إليها في البيت الأول.

المرتبة الثانية: البيانُ بالنصِّ الذي ينفرد بفهمه العلماءُ البارزون، وذلك في «الواو»، و«إلى» في آية الوضوء، وهي قول الله عَزَّجَلَّ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٦]. فإن للواو وإلى هنا معاني معلومة عند أهل اللغة، وهذه المرتبة هي المشار إليها بقول الناظم:

فَمَا بِفَهْمِهِ اسْتَقَلَّ الْعُلَمَاءُ

المرتبة الثالثة: البيانُ بنصوص السنَّة الواردة إيضاحاً لما ظاهره الإشكال في القرآن الكريم، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿وَعَاثُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٤١].

ولم يأتِ في القرآن ذكرُ مقدار هذا الحق؛ ولكنه جاء في السنَّة بيانُ مقادير الأنصبة في كل نوع من أنواع الأموال المزكَّى، ومن جُمَلِتها الطعامُ، وكم من آياتٍ قد جاءت بذكر الفرائض والأحكام مُجْمَلَةً، وجاء ببيانها في السنَّة الكريمة؛ إذ إن الله قد أمر نبيّه

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْبَيَانِ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [التَّحْلِيلُ: ٤٤]. وهذه المرتبة هي المشار إليها بقول الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

فَسُنَّةٌ تُوضِّحُ مِنْهُ الْمُتَبَهِّمَ

المرتبة الرابعة: نصوصُ السنَّةِ المبتدأة بما ليس في القرآن نصًّا عليها بالإجمال، ولا بالتفسير والبيان، وقد دلَّ على اعتبار هذه المرتبة من بيان الكتاب، قولُ الله تَعَالَى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [النِّسَاءُ: ٥٧].

وسنَّةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلٌ، وفعلٌ، وتقريرٌ، فمن البيان بالقول قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ»^(١) الْحَدِيثُ.

فإن هذا الحديث بيانٌ للفظ «قوة» في قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الْأَنْفَالُ: ٦٠].

ومن البيان بالفعل كثيرٌ، ومنه آياتُ الأمرِ بإقامة الصلاة والمحافظة عليها، فقد بيَّنها النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقوله وفعله، وقال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَأَمَّتِهِ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»^(٢). وقال في شأن مناسك الحج وأعماله: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»^(٣) الْحَدِيثُ.

(١) سبق تخريجه، ص: [١٣٠].

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «الأذان»، باب: «الأذان للمُسافر، إذا كانوا جماعة، والإقامة»، رقم [٦٣١].

(٣) أخرجه أحمد رقم (١٤٤١٩، ١٤٦١٨، ١٤٩٤٣، ١٥٠٤١)، ومسلم في كتاب «الحج»، باب:

«استحبَّابِ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ رَاكِبًا، وَيَبَيِّنُ قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ»، رقم

[١٢٩٧]، وأبو داود في كتاب «مناسك الحج»، باب: «في رمي الجمار»، رقم [١٩٧٠]، والنسائي

في كتاب «مناسك الحج»، باب: «الرُّكُوبُ إِلَى الْجَمَارِ وَاسْتَظْلَالُ الْمُحْرِمِ»، رقم [٣٠٦٢]. واللفظ

لأحمد في رواية والنسائي لكن بدون قوله: «عني». ولفظ مسلم: «لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ، فَإِنِّي لَا أَذْرِي

لَعَلِّي لَا أُحِجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ».

ومن البيان بالتقرير، وذلك كأكل الضبِّ على مائدته ﷺ وإقراره لمن أكله بحضرته^(١).

كما يكون البيان بتركه شيئاً بعد فعله لحكمة، وذلك كتركه قيام ليالي من شهر رمضان، بعد أن صلى بضع ليالٍ؛ خشية أن تُفرض على الأمة، فلا يستطيعون القيام بها، فيأثموا^(٢)، وهذه المرتبة هي المشار إليها بقول الناظم:

فُمَبْتَدَأُ السُّنَّةُ بِاسْتِقْلالِ

المرتبة الخامسة: البيان بالإشارة، وذلك نحو إشارته ﷺ بأصابعه العشر لبيان أيام الشهر، حيث قال ﷺ: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا». وَخَنَسَ الْإِبْهَامَ فِي الثَّالِثَةِ^(٣). أي: قبضها ليبين أن الشهر قد يكون تسعة وعشرين يوماً، وهذه المرتبة أشار إليها الناظم بقوله:

إِنِمَّاؤُهُ يُدْرِكُ بِاسْتِدْلَالِ

(١) سبق تخريجه في الجزء الأول.

(٢) روى البخاري في كتاب: «صلاة التراويح»، باب: «فضل من قام رمضان»، رقم [٢٠١٢]، ومسلم في كتاب «صلاة المسافرين وقصرها»، باب: «الترغيب في قيام رمضان، وهو التراويح»، رقم [٧٦١]، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ فَصَلَّى فِي الْمَسْجِدِ، فَصَلَّى رِجَالٌ بِصَلَاتِهِ، فَأَصْبَحَ النَّاسُ يَتَحَدَّثُونَ بِذَلِكَ، فَاجْتَمَعَ أَكْثَرُ مِنْهُمْ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي اللَّيْلَةِ الثَّانِيَةِ، فَصَلُّوا بِصَلَاتِهِ، فَأَصْبَحَ النَّاسُ يَذْكُرُونَ ذَلِكَ، فَكَثُرَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ، فَخَرَجَ فَصَلُّوا بِصَلَاتِهِ، فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الرَّابِعَةُ عَجَزَ الْمَسْجِدُ عَنْ أَهْلِهِ، فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَطَفِقَ رِجَالٌ مِنْهُمْ يَقُولُونَ: الصَّلَاةُ، فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى خَرَجَ لِصَلَاةِ الْفَجْرِ، فَلَمَّا قَضَى الْفَجْرَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، ثُمَّ تَشَهَّدَ، فَقَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَخْفَ عَلَيَّ شَأْنُكُمْ الْمَلِيَّةُ، وَلَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ صَلَاةُ اللَّيْلِ فَتَعْجِزُوا عَنْهَا».

(٣) أخرجه البخاري في كتاب «الصوم»، باب: «قول النبي ﷺ: إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطَرُوا»، رقم [١٩٠٨]، ومسلم في كتاب «الصيام»، باب: «وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، والفطر لرؤية الهلال»، رقم [١٠٨٠]، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

المرتبة السادسة: البيان بدلالة الخطاب، إمَّا بحسب الوضع، كما مضى في الأمثلة السابقة، أو بحسب المعنى كالمفهوم، وما دلَّ عليه النصُّ بطريق التعليل، نحو قول النَّبِيِّ ﷺ في شأن الهرِّ: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ؛ إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَافَاتِ»^(١). رواه الخمسة، وقال الترمذي: «حيث حسن صحيح».

ويلحق بهذه المرتبة شيئان: الأول: صحَّة مجيء البيان أضعف رتبة من المبيِّن، فيجوز البيان بالآحاد، ولا حرج، بشرط الصحة.

الشرط الثاني: عدمُ اشتراط علم جميع المكلفين بالبيان، بل يصحُّ أن يعلمه بعضُ الناس، ويجهله البعض منهم، وقد مثَّل الأصوليون لذلك بعدم علم فاطمة بنت محمد ﷺ - ورضي الله عنها - بحديث: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ، مَا تَرَكَنَاهُ صَدَقَةٌ»^(٢) الحديث. وهو المبيِّن لقول الله تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النِّسَاء: ١١].

المرتبة السابعة: البيان بذكر علَّة الحكم، كقول النَّبِيِّ ﷺ في الروثة: «إِنَّهَا رِكْسٌ»^(٣).

(١) أخرجه أحمد رقم (٢٢٥٨٠، ٢٢٦٣٦)، وأبو داود في كتاب «الطهارة»، باب: «سُورِ الْهَرَّةِ»، رقم [٧٥]، والنسائي في كتاب «الطهارة»، باب: «سُورِ الْهَرَّةِ»، رقم [٦٨]، والترمذي في أبواب «الطهارة»، باب: «مَا جَاءَ فِي سُورِ الْهَرَّةِ»، رقم [٩٢]، وابن ماجه في كتاب «الطهارة وسننها»، باب: «الْوُضُوءُ بِسُورِ الْهَرَّةِ، وَالرُّخْصَةُ فِي ذَلِكَ»، رقم [٣٦٧]، عن أبي قتادة الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وصححه البخاري والعقيلي والدارقطني وغيرهم. كما في «التلخيص الحبير» (١/ ١٩٢)، و«إرواء الغليل» (١/ ١٩٢)، و«صحيح أبي داود» (١/ ١٣١-١٣٢).

(٢) سبق تخريجه، ص: [٨٥].

(٣) أخرجه أحمد في مسنده رقم [٤٠٥٦] واللفظ له، والبخاري كتاب «الوضوء»، باب: «لا يستنجى بروت»، رقم [١٥٦]، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المرتبة الثامنة: البيان بالكتابة، مثل كتابة النبي ﷺ كتاباً في بيان نصاب الصدقات، وكان عند أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١).

وإلى المرتبة الخامسة، والسادسة، والسابعة، والثامنة، أشار الناظم بقوله:

أَوْضَحَهَا دَلَالَةُ الْخِطَابِ فِعْلَ إِشَارَةِ فَبِالْكِتَابِ
ثُمَّ بِتَنْبِيهِ لَوَجْهِ الْعِلَّةِ
قَوْلُهُ:

وَلَيْسَ يَبْقَى مُجْمَلٌ فِي الْمِلَّةِ
فِيمَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِالْعَمَلِ قِيلَ وَقَدْ يَبْقَى بغيرِ الْعَمَلِ
أي: إنه ما من مجمل في نصوص الكتاب والسنة إلا وقد جاء بيانه؛ إما في الكتاب، وإما في السنة؛ وكذلك في كل نص يتعلّق بالتكاليف العملية، غير أن الناظم أشار بصيغة التمرّض إلى أن المجمل قد يبقى على إجماله إذا لم يتعلّق بالتكاليف العملية، ويمكن أن يُمثّل لذلك بضرب القصص والأمثال، ونحو ذلك، والله أعلم.

قَوْلُهُ:

ثُمَّ الْبَيَانُ قَدْ أَتَى مُتَّصِلًا بِمُجْمَلٍ وَقَدْ أَتَى مُنْفَصِلًا
أي: إن النص المبيّن قد يأتي متّصلاً بالمُجْمَلِ فيبيّنه، كقوله تعالى: ﴿الْفَارِغَةُ ١﴾
﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْفَارِغَةُ ٢﴾. جاء بيانه متّصلاً به، وهو قوله سبحانه: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْفَارِغَةُ ٣﴾ يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ ﴿الْفَرَاشُ ٤: ١﴾.

كما قد ثبت مجيئه منفصلاً، كما في قول النبي ﷺ: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي،

قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الْبَكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ، وَتَغْرِيْبُ عَامٍ، وَالْثِيْبُ بِالْثِيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ، وَالرَّجْمُ^(١). رواه مسلم.

فإن هذا النصّ قد جاء بيانًا لقول الله تَعَالَى: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النِّسَاء: ١٥]. ومثله قول النبي ﷺ: «حَتَّى تَذُوْقِي عُسَيْلَتَهُ، وَيَذُوْقَ عُسَيْلَتِكَ»^(٢).
والْعُسَيْلَةُ: الجماع، كما في مسند أبي يعلى^(٣)؛ فإن هذا النصّ بيان للإجمال في قول الله تَعَالَى: ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢٣٠]. وذلك أن لفظ النكاح متردّد بين العقد والجماع؛ وذلك إجمالٌ يحتاج إلى بيان، فجاء البيان في الحديث المذكور.
قوله:

وَلَمْ يَجْزِ تَأْخِيرُهُ عَنْ فِعْلِهِ وَلَمْ يَقَعْ إِلَّا بِنَسْخِ أَوَّلِهِ
أي: إنّه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة؛ وذلك لأنّ وقت الحاجة وقت الأداء، فإذا لم يكن مبيّنًا تعذر الأداء، بل ولأفضى تأخير البيان عن وقت الحاجة إلى التكليف بما لا يطاق، وهو ممتنع شرعًا، وعليه فلا بدّ من البيان فورًا، والحال ما ذكر.

(١) أخرجه مسلم في كتاب «الحدود»، باب: «حد الزنى»، رقم [١٦٩٠]، عن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري كتاب «الطلاق»، باب: «إِذَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ تَزَوَّجَتْ بَعْدَ الْعِدَّةِ زَوْجًا غَيْرَهُ، فَلَمْ يَمَسَّهَا»، رقم [٥٣١٧]، ومسلم في كتاب «النكاح»، باب: «لَا تَحِلُّ الْمُطَلَّقةُ ثَلَاثًا يُطَلَّقُهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، وَيَطَّأَهَا، ثُمَّ يُفَارِقَهَا وَتَنْفَضِيَ عِدَّتَهَا»، رقم [١٤٣٣]، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) رواه أحمد [٢٤٣٣١]، وأبو يعلى [٤٨٨١]، والدارقطني (٤/ ٣٧٠)، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وإسناده ضعيف، فيه أبو عبد الملك المكي، قال فيه الزيلعي في «نصب الراية» (٣/ ٢٣٨): «مجهول»، وقال الهيثمي في «المجمع» (٤/ ٣٤١): «لَمْ أَعْرِفْهُ بغيرِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَبِقِيَّةِ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ». وكذا ضعفه الألباني بجهالة أبي عبد الملك المكي، وقال في الحديث: «صحيح المعنى». انظر: «إرواء الغليل» [٢٠٨٣].

ومثال ذلك حديث تعليم النَّبِيِّ ﷺ المِسيء في صلاته ^(١). حيث لم يؤخره النَّبِيُّ ﷺ، وكذا لو قال: فُرِضَتْ عليكم خمس صلوات في اليوم والليلة، ثُمَّ يؤخر بيان مواعيدها، وعدد ركعاتها بعد دخول وقت وجوبها، فإنه يكون حينئذٍ تكليفًا بها لا يُطاق.

وإنما الخلاف جرى بين الأصوليين في تأخير البيان عن وقت الخطاب بالمجمل إلى وقت الحاجة إليه، والعمل به.

فقد ذهب بعضهم إلى الجواز مطلقًا، واستدلوا بقوله عَزَّوَجَلَّ لنوح عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿أَحْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ﴾ [هُود: ٤٠]. ولم يبين له أَنْ ولده المقدَّر غرقه ليس من أهله، حتَّى قال نوح: ﴿رَبِّ إِنِّي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ﴾ [الأنبياء: ٤٥]، فقال الله تَعَالَى: ﴿يَسْجُدْ لَهُ أَيُّهَا النَّاسُ كُلُّ مَنْ أَلْهَكَ إِنَّمَا يَكْفُرُ بِلِقَائِي﴾ [الأنبياء: ٤٦].

ومثل ذلك في الاستدلال لأهل هذا القول قوله سُبْحَانَهُ: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [الأنفال: ٤١].

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الأذان»، باب: «أمر النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي لَا يُتِمُّ رُكُوعُهُ بِالْإِعَادَةِ»، رقم [٧٩٣]، وفي مواضع أخرى، ومسلم في كتاب «الصلاة»، باب: «اقرأ ما تيسر معك من القرآن»، رقم [٣٩٧]، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ، فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامَ، فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» ثلاثًا، فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، فَمَا أَحْسَنُ غَيْرَهُ، فَعَلَّمَنِي، قَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا».

وَلَمْ يَبَيِّنِ الْمَرَادُ بِذِي الْقُرْبَى حَتَّى سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهُمْ، فَقَالَ: «هُمْ بَنُو هَاشِمٍ، وَبَنُو عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»^(١) مَعَ أَنَّ ذَوِي الْقُرْبَى يَشْمَلُونَ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ، وَبَنِي نُوْفَلٍ، حَيْثُ إِنَّ الْكُلَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ مَنْفٍ.

وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ آخَرُونَ إِلَى التَّفْصِيلِ، فَقَالُوا: يَجُوزُ تَأْخِيرُ بَيَانِ الْمُجْمَلِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ إِنْ كَانَ مِنْ بَابِ تَخْصِصِ الْعُمُومِ، وَذَلِكَ لِعَدَمِ الضَّرَرِ فِي تَأْخِيرِ بَيَانِ الْمُجْمَلِ، حَيْثُ لَا يُعْمَلُ بِأَحَدٍ مَعَانِيهِ حَتَّى تُبَيَّنَ.

بِخِلَافِ تَأْخِيرِ بَيَانِ الْمَرَادِ بِالْعُمُومِ، فَإِنَّهُ يَوْقَعُ فِي الضَّرَرِ؛ إِذْ لَوْ قَالَ: اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ، وَلَمْ يُخَصِّصْهُ فِي الْحَالِ، لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى قَتْلِ مَنْ لَا يَجُوزُ قَتْلُهُ مِنْهُمْ: كَالذَّمِّيِّ، وَالْمُسْتَأْمَنِ، وَالنِّسَاءِ، وَالْأَطْفَالِ.

هَذِهِ خِلَاصَةُ الْأَقْوَالِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَقَدْ اخْتَارَ الْجُمْهُورُ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ، وَلَهُمْ أَدَلَّةٌ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاقْرَأْهُ قُرْآنَهُ، ۝١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [الْأَنْكَارُ: ١٨-١٩]. وَوَجْهُ اسْتِدْلَالِهِمْ بِهَا: هُوَ أَنَّ «ثُمَّ» تَفِيدُ التَّرْتِيبَ وَالتَّرَاخِيَّ، أَي: إِنَّ الْبَيَانَ أُخِّرَ عَنْ وَقْتِ الْخُطَابِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ.

وَمِنْهَا: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [الْأَنْكَارُ: ٦٧]. وَلَمْ يُفْصَلْ إِلَّا بَعْدَ السُّؤَالِ، وَذَلِكَ تَأْخِيرٌ لِلْبَيَانِ ظَاهِرٌ.

(١) رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ «الْخُمْسِ»، بَاب: «وَمِنْ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْخُمْسَ لِلْإِمَامِ، وَأَنَّهُ يُعْطَى بَعْضَ قَرَاتِهِ دُونَ بَعْضٍ، مَا قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ لِبَنِي الْمُطَّلِبِ، وَبَنِي هَاشِمٍ مِنْ خُمْسِ خَيْبَرَ»، رَقْم [٣١٤٠]، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: مَشَيْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْطَيْتَ بَنِي الْمُطَّلِبِ وَتَرَكْتَنَا، وَنَحْنُ وَهُمْ مِنْكَ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا بَنُو الْمُطَّلِبِ، وَبَنُو هَاشِمٍ شَيْءٌ وَاحِدٌ».

وفي قول الناظم:

وَلَمْ يَقَعِ إِلَّا بِنَسْخِ أَوَّلِهِ

أي: إنه يجوز تأخير بيان النسخ دون غيره، بحيث إنه يتعين الأخذ بالمنسوخ قبل ورود الناسخ، ولو طال تأخر الناسخ، والله أعلم.



الْفَصْلُ الثَّامِنُ

فِي الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ

وَاسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِذِي تَشَابُهٍ
 لَيْسَ الْإِضَافِيُّ عَلَى التَّحْقِيقِ
 عَلَى تِلَاوَةٍ لَهَا فَلْيُقْتَصَرْ
 مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا فَلَا نَضِلُّ
 مَعْنَى بِهِ لَمْ يَذَرِهِ سِوَاهُ
 كَ (الدَّارِيَّاتِ) (الْمُرْسَلَاتِ) تِلْوِ (عَم)
 مَعَ عُمَرِ إِذْ عَاقَبَهُ وَهَجَرَا
 فِي حَقِّ مَا أُنِيطَ بِالتَّكْلِيفِ
 كَمَا اسْتَبَانَ بِالِدَّلِيلِ الْقُطْعِي
 بِالرَّدِّ لِلْمُحْكَمِ عَادَ مُحْكَمًا
 عَنْهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فَبَانَ وَانْجَلَى
 وَبَعْدَهُ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ
 أَنْ بَعْدَ رَفْعِهِ السَّمَاءَ دَحَاهَا
 فَلْيَعْرِضْهُ لِفَهْمِهِ مُضَافًا
 فِي مُحْكَمِ النَّصِّينِ إِنْ تَعَارَضَا
 مِنْ فَرْطِ جَهْلٍ أَوْ لُخْبِثِ نِيَّةٍ
 وَرُودُ أَلْفَافٍ بِلَا مَعَانَ
 مِنْ طُرُقِ تَفْضِي إِلَى التَّضْلِيلِ

وَالْمُحْكَمُ الْمُتَّضِحُ الْمَعْنَى بِهِ
 أَغْنَى بِذِي التَّشَابُهِ الْحَقِيقِي
 نَحْوَ الْحُرُوفِ فِي أَوَائِلِ السُّورِ
 نَقُولُ آمَنَّا بِهِ وَالْكُلُّ
 مَعَ اعْتِقَادِ أَنْ أَرَادَ اللَّهُ
 وَعُدَّ مِنْهُ الْإِفْتِتَاحُ بِالْقَسَمِ
 شَاهِدُهُ مَا لَصِبِيخٍ قَدْ جَرَى
 وَلَمْ يَقَعْ فِي دِينِنَا الْحَنِيفِ
 فَإِنَّهُ أَنْطَاطُهُ بِالْوُسْعِ
 أَمَّا الْإِضَافِيُّ فَعِنْدَ الْعُلَمَاءِ
 نَحْوُ الَّذِي أَوْضَحَهُ إِذْ سُئِلَا
 كَذَكَرِ خَلْقِ أَرْضِهِ مُقَدِّمًا
 مَعَ ذِكْرِهِ فِي آيَةٍ سِوَاهَا
 فَمَا يَرَاهُ النَّاضِرُ اخْتِلَافًا
 وَكُلُّ مَنْ يَعْتَقِدِ التَّنَاقُضَا
 فَلَيْسَ تَخْلُوهُ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ
 وَلَا يَجُوزُ قَطُّ فِي الْقُرْآنِ
 وَصَرَفُ ظَاهِرٍ بِلَا دَلِيلِ

وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ بَاطِنٌ أَتَى
وَمَنْ يَقُلْ لَمْ يَقْصِدِ التَّفْهِيمَا
فَذَلِكَ قَوْلٌ ظَاهِرٌ إِلَّا حَادٍ
عَلَى خِلَافٍ ظَاهِرٍ قَدْ ثَبَتَا
بَلْ قَصَدَ التَّخْيِيلَ وَالتَّوْهِيمَا
بِكُفْرٍ مَنْ قَالَ بِهِ يُنَادِي

قوله:

وَالْمُحْكَمُ الْمُتَضِحُّ الْمَعْنَى بِهِ
وَأَسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِذِي تَشَابُهِه
قبل الشروع في بيان المقصود بهذا البيت، ينبغي أن يُعلم أن كلاً من المحكم والمتشابه
ينقسم إلى قسمين:

(أ) مُحْكَمٌ عام، ومُحْكَمٌ خاص.

(ب) ومتشابه عام، ومتشابه خاص.

فيوصف القرآن الكريم كله بأنه متشابه، أي: يُشبه بعضه بعضاً في الكمال والجودة،
وحُسن الأسلوب، وجليل المعاني، وصدق الحديث؛ بدليل قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿اللَّهُ
نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ نَقَشِعُرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ
وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٢٣].

وهذا هو التشابه العام، ولا خلاف بين العلماء في هذين المعنيين، وأمّا المحكم بالمعنى
الخاص والمتشابه كذلك، فقد اختلف العلماء في تعريف كل واحد منهما على أقوال:

القول الأول: هو ما اختاره الناظم بقوله:

وَالْمُحْكَمُ الْمُتَضِحُّ الْمَعْنَى بِهِ
وَأَسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِذِي تَشَابُهِه

أي: إن المحكم هو المتضح المعنى، كآيات التوحيد، وسائر أركان الإسلام،
والإيمان، والإحسان، وواضح الحلال والحرام. والمتشابه ما كان معناه غامضاً على غير
العلماء المحققين، وذلك كآيات التي ظاهرها التعارض، ولعلّ هذا القول هو المختار.

القول الثاني: أن المحكم هو المفسر، والمتشابه هو المجمل.

القول الثالث: أن المتشابه هو الحروف الموجودة في أوائل السور، والمحكم ما سوى ذلك.

القول الرابع: أن المحكم هو ما احتمل من التأويل وجهًا واحدًا، والمتشابه ما احتمل أوجهًا.

هذه أشهر الأقوال في معاني الأحكام الخاص، والتشابه الخاص، اللذين دلَّ عليهما قول الله تَعَالَى في وصف القرآن الكريم: ﴿وَمِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [الأنعام: ٧]. قوله:

نَحْوُ الْحُرُوفِ فِي أَوَائِلِ السُّورِ	عَلَى تِلَاوَةِ لَهَا فَلْيُقْتَصَرْ
نَقُولُ آمَنَّا بِهِ وَالْكَوْثُ	مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا فَلَا نَضِلُّ
مَعَ اعْتِقَادِ أَنْ أَرَادَ اللَّهُ	مَعْنَى بِهِ لَمْ يَذَرِهِ سِوَاهُ
وَعَدَّ مِنْهُ الْإِفْتِيحَ بِالْقَسَمِ	كَ (الذَّارِيَاتِ) (الْمُرْسَلَاتِ) تِلْوَ (عَم)
شَاهِدُهُ مَا لَصَبِيغٍ قَدْ جَرَى	مَعَ عُمَرِ إِذْ عَاقَبَهُ وَهَجَرَا

هذه الأبيات الخمسة تتضمن ما يلي:

(أ) ضرب أمثلة للمتشابه.

(ب) موقف أهل السنة والجماعة الطائفة الناجية المنصورة من المتشابه الخاص.

(ج) قصة صبيغ مع الفاروق، وما فيها من التحذير من الخوض في المتشابه، بل وما فيها من خطر الابتداع، ومحدثات الأمور.

فقوله: «نَحْوُ الْحُرُوفِ» إلخ.

أي: إنَّ علماء هذا الفن مثَّلوا للمتشابه بالحروف المقطَّعة في أوائل السور، نحو «الم، المص، الر، المر، كهيعص، طه، طسم، حم، حم عسق، ق، ن» ونحوها، وقد بيَّن الناظم أنَّ السلامة في الاختصار على تلاوتها، مع التصريح والاعتقاد أنَّ كلاً من المحكم والمتشابه منزَّل من عند الله، فيجب الإيَّان به كله، ولا يجوز التفريق في الإيَّان بين مُحكمه ومتشابهه، وما دلَّ عليه المتشابه من معنًى، فالله هو المنفرد بعلمه، على حدِّ قول الله العزيز الوهاب: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الْعَنْكَبُوتُ: ٧]. وسيأتي لذلك زيادةٌ إيضاح مُختصر، إن شاء الله.

كما اعتبر بعضُ الأصوليين الافتتاح بالقَسَم من أمثلة المتشابه، ومثَّلوا لذلك بقوله نَحْنَالِي: ﴿وَالَّذِينَ تَبَذَّوْا﴾ [الدَّهْلُوكُ: ١]. إلى آخر الأربع الآيات.

ومثَّلها قوله نَحْنَالِي: ﴿وَالْمُرْسَلَتِ عُرْفًا﴾ [الْمُرْسَلَاتُ: ١]. إلى آخر الخمس الآيات من صدر السورة.

واستشهدوا بقصة صبيغ بن عِسل مع عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حيث رُوي أنه سأل عمر عن بعض المفردات السابقة^(١)، كما سأل ابنُ الكَوَّاءِ عليَّ بن أبي طالب عن المفردات في صدر سورة الذاريات^(٢).

(١) روى القصة الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» [٧١٧]، والآجري في «الشریعة» (١٥٢ - الدميحي)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» [٣٣٠]، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» [١١٣٦]. وصحح إسناده الحافظ ابن حجر في «الإصابة في تمييز الصحابة» (٣/ ٣٧١).

(٢) رواه عبد الرزاق (٣/ ٢٣٤)، وابن جرير الطبري في «التفسير» (٢١/ ٤٧٩ - ٤٨١)، وابن أبي حاتم في «التفسير» [١٨٦٤٩]، والحاكم (٢/ ٥٠٦) وصحح إسناده، ووافقه الذهبي، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» [٧٢٦]، من طرق عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد فهم عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ صَبِيغًا التَّمِيمِيَّ صَاحِبُ أَسْئَلَةٍ تَعْتِيَّةٍ، وَيَحْمِلُ كُتُبًا يَأْخُذُ مِنْهَا شُبَّهَا يَلْقِيهَا عَلَى النَّاسِ لِيَفْتَنَهُمْ بِهَا، وَقَدْ أوردَ قِصَّتَهُ الْآجِرِيُّ^(١) عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي تَمِيمٍ يُقَالُ لَهُ: صَبِيغُ بْنُ عَسَلٍ قَدِمَ الْمَدِينَةَ، وَكَانَ عِنْدَهُ كُتُبٌ، فَجَعَلَ يَسْأَلُ عَنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ، وَقَدْ أَعَدَّ لَهُ عَرَاجِينَ النَّخْلِ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ جَلَسَ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ صَبِيغٌ. فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ عُمَرُ، ثُمَّ أَهْوَى إِلَيْهِ فَجَعَلَ يَضْرِبُهُ حَتَّى شَجَّهَ، فَجَعَلَ الدَّمُ يَسِيلُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: حَسْبُكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَدْ وَاللَّهِ ذَهَبَ الَّذِي كُنْتُ أَجِدُهُ فِي رَأْسِي. وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهَا النَّازِمُ بِقَوْلِهِ:

شَاهِدُهُ مَا لَصَبِيغٍ قَدْ جَرَى مَعَ عُمَرَ إِذْ عَاقَبَهُ وَهَجَرَ

وزيادة في إهانته وإذلاله، فقد أثر عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى قَتَبٍ، وَأَخْرَجَهُ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَأَرْسَلَهُ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَشَارَ عَلَيْهِ بِمَنْعِ النَّاسِ مِنْ مُجَالَسَتِهِ، فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى أَتَى إِلَى أَبِي مُوسَى، فَحَلَفَ بِالْأَيْمَانِ الْمَغْلَظَةِ أَنَّهُ مَا يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ مِمَّا كَانَ يَجِدُ شَيْئًا، فَكُتِبَ أَبُو مُوسَى فِي ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَكُتِبَ عُمَرُ: «مَا إِخَالَهُ إِلَّا قَدْ صَدَقَ، فَخُلِّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُجَالَسَةِ النَّاسِ»^(٢).

(١) «الشريعة» [١٥٣]، ورواه الدارمي في «سننه» [١٤٦]، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» [٧٨٩]، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١١٣٩، ١١٤٠)، والهروي في «ذم الكلام» (٧٠٦-الشبل)، بسند صحيح عن سليمان بن يسار. ولكنه منقطع بين سليمان وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما في «جامع التحصيل» للعلائي (ص ١٩٠). لكن القصة ثابتة؛ صححها شيخ الإسلام ابن تيمية في «الصارم المسلول» (ص ١٨٨-الحرس) والحافظ ابن حجر كما سبق. وقد وردت من طرق أخرى موصولة ومرسلة عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر: «الإبانة الكبرى» لابن بطة [٣٢٩]، و«ذم الكلام» للهروي [٧٠٧]، و«الأسماء المبهمة في الأنبياء المحكمه» للخطيب البغدادي (١٥٢-١٥٣)، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢٣/٤١٠-٤١٣)، و«الإصابة» للحافظ ابن حجر (٣/٣٧٠-٣٧٢).

(٢) أورده ابن كثير في «تفسيره» (٧/٤١٣).

غير أنَّ بعض العلماء اعتبر تلك المفردات من الواضح المعنى، وأوردوا تفسير عمر ابن الخطاب الذي ذكره ابن كثير في تفسير سورة «الذاريات» حيث قال: المراد بالذاريات: الرياح، والمراد بالمقسّمات: الملائكة، والمراد بالجاريات: السفن.

كما أورد ابن كثير^(١) تفسير علي بن أبي طالب لتلك المفردات، عندما سأله ابنُ الكوّاء عنها، حيث قال: الذاريات: هي الرياح، والحاملات: السحاب، والجاريات: السفن، والمقسّمات: الملائكة، كما أورد ابن كثير^(٢) وغيره تفسير «المرسلات عرفاً» عن أبي هريرة وغيره، أمّا: الملائكة، وقيل: الرياح.

قوله:

وَلَمْ يَقَعْ فِي دِينِنَا الْحَنِيفِ فِي حَقِّ مَا أُنِيطَ بِالتَّكْلِيفِ
فَإِنَّهُ أَنْاطَهُ بِالْوُسْعِ كَمَا اسْتَبَانَ بِالِدَّلِيلِ الْقَطْعِيِّ

أي: إنَّ المتشابه الذي استأثر الله بعلم معناه لم يقع في الأعمال التكليفية المتعلقة بالأوامر والنواهي، وبيان الحلال والحرام، وسائر الأحكام، وما ذلك إلّا لما في هذا الدين الحق الحنيف من السعة، والسهولة، والوضوح، والجلاء، وما هو معلوم بالضرورة ومستبين بالأدلة القطعية، من الكتاب والسنة، وأمثلة ذلك معلومة بالاستقراء، لا تخفى على أولي الأحلام والنهى.

قوله:

أَمَّا الْإِضَافِي فَعِنْدَ الْعُلَمَاءِ بِالرَّدِّ لِلْمُحْكَمِ عَادَ مُحْكَمًا
نَحْوُ الَّذِي أَوْضَحَهُ إِذْ سُئِلَا عَنْهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فَبَانَ وَانْجَلَى
كَذِكْرِ خَلْقِ أَرْضِهِ مُقَدَّمًا وَيَعْدَهُ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ

(٢) «تفسير القرآن العظيم» (٨/ ٢٩٦-٢٩٧).

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٧/ ٤١٣).

مَعَ ذِكْرِهِ فِي آيَةٍ سِوَاهَا أَنْ بَعْدَ رَفْعِهِ السَّمَاءَ دَحَاهَا
فَمَا يَرَاهُ النَّظِيرُ اخْتِلَافًا فَلْيَعَزُّهُ لِفُضْمِهِ مُضَافًا

أي: إن التشابه الخاص إضافي، أي: نسبي بأن يكون عند قوم غير واضح المعنى، بينما هو عند آخرين بين المعنى، وهم الراسخون في العلم، الذين يردُّون النصوص المتشابهة إلى المحكم فيكون الجميع محكمًا، ثم إنه ينبغي أن يُعلم أن منشأ الاختلاف بين العلماء في إمكان معرفة المتشابه، هو اختلافهم رَحْمَهُمُ اللَّهُ في الوقف في قول الله عَزَّجَلَّ: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [الْعَنْكَرَان: ٧].

هل هو مبتدأ خبره جملة «يقولون»، والواو للاستئناف، والوقف على قوله سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الْعَنْكَرَان: ٧]. وهو ما اختاره ابن جرير^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ.

كما اختار القول الثاني «العطف» جماعة آخرون من السلف: كمجاهد^(٢) الذي أثار عنه أنه قال: «عرضت القرآن ثلاث عرضات على ابن عباس، أقفه عند كل آية أسأله: فيم نزلت؟ وكيف نزلت؟ وكيف كانت؟»^(٣).

وفي رواية عنه أنه قال: «عَرَضْتُ الْقُرْآنَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ثَلَاثِينَ عَرَضَةً»^(٤). وقد

(١) انظر: «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (٥/ ٢٢١ - ٢٢٢).

(٢) روى عبد بن حميد كما في «تغليق التعليق» لابن حجر (٤/ ١٨٩)، وابن جرير في «التفسير» (٥/ ٢٢٠)، وابن المنذر في «تفسيره» (١/ ١٣٢ رقم ٢٥٩)، وابن بطّة في «الإبانة الكبرى» [٧٨٧]، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٢١٢): عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: «وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ، وَيَقُولُونَ: آمَنَّا بِهِ».

(٣) رواه الدارمي [١١٦٠]، والطبري في «التفسير» (١/ ٨٥)، و(٣/ ٧٥٥)، والحاكم (٢/ ٣٠٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٧٩ - ٢٨٠)، وذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٤٥٠)، وصححه في «معرفة القراء الكبار» (ص ٣٧ - الكتب العلمية).

(٤) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٥/ ٤٦٦)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣/ ٢٨٠).

اختار هذا القول النووي رَحِمَهُ اللَّهُ فقال في شرح مسلم^(١): إنه الأصح؛ لأنه يبعد أن يخاطب الله عباده بها لا سبيل لهم إلى معرفته.

التوفيق بين الرأيين السابقين:

وحيث إن كلمة التأويل تطلق، ويُراد بها التفسير، وتطلق ويُراد بها الحقيقة، التي يؤول إليها الكلام.

فإن الجمع ممكن بين الرأيين، وذلك أن الذين يقولون بالوقف على قوله نَعْنَاكَ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ ويجعلون: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ استثناءً، إنَّما يقصدون بالتأويل الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، أو الأمر، وعليه فحقيقة ذات الله، وحقيقة صفاته سُبْحَانَهُ لا يعلم كيفيتها إلا الله عَزَّجَلَّ، وكذا كُنْهُ ما يكون في اليوم الآخر لا يعلمه إلا الله.

وأما الذين يقولون بالوقف على قول الله عَزَّجَلَّ: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، ويعتبرون الواو عاطفة، وليست للاستئناف، إنَّما قصدوا بلفظ التأويل: «التفسير»، فيكون المعنى: أن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه، أي: تفسيره، وبهذا التوجيه يظهر عدم المنافاة بين المذهبين، ويتم التوفيق بين الرأيين، وإنَّما الأمر يعود إلى الاختلاف في معنى التأويل كما رأيت.

وهناك معنى ثالث للتأويل، يُسمى بالتأويل المذموم الذي قال أصحابه في تعريفه: هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح، إلى الاحتمال المرجوح، لدليل يقترن به.

⁼ وجمع ابن الجزري رَحِمَهُ اللَّهُ بين الروایتين بقوله: «قرأ على عبد الله بن عباس بضعا وعشرين ختمة، ويقال: ثلاثين عرصة، ومن جملتها ثلاث، سأله عن كل آية فيم كانت؟». انظر: «غاية النهاية في طبقات القراء» (٢/ ٤١ - ابن تيمية).

وهذا النوع هو الذي ذمّه السلف لما يُفْضَى إليه من تعطيل صفات الله عَزَّجَلَّ، ولنضرب له مثلاً واحداً، يتبيّن لطالب العلم به بطلانُ هذا المعنى، قال أصحابُ التأويل المذموم في قوله نَحْنُ: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ الآية [الملك: ١]: لفظُ اليدِ يحتملُ معنيين: أحدهما: راجحاً. والثاني: مرجوحاً.

فأمّا الراجح: فهو تأويل اليد باليد الحقيقية.

وأمّا المرجوح: فهو تأويل اليد بالقدرة، فاختاروا هذا المعنى المرجوح؛ لقصد تنزيه الله عن مشابهة المخلوقات - زعموا -، وهو زعم باطل؛ لما فيه من المحذور حيث وقعوا في مثل ما هربوا منه، أو أشد وأظلم؛ لأن لكل مخلوق قدرة تليق به، فأصبح القوم في قول مُختلف وأمر مريب.

وقد هدى الله أهل السنة والجماعة إلى إثبات اليتين لله صفة ذاتية حقيقية، تليق بعظمته وجلاله، وأثبتوا للمخلوق يدين تليق بحاله، فلاشتراك في اللفظ، والحقائق مُختلفة، وهكذا القول في جميع صفات الباري، التي تشترك معها صفات المخلوقين في الألفاظ دون الحقائق.

وقول الناظم:

نَحْنُ الَّذِي أَوْضَحَهُ إِذْ سُئِلَا

.... إلخ البيتين

هذا مثالٌ للمتشابه الإضافي النسبة عند قوم، وهو مُحكم عند آخرين، وذلك كقول الله عَزَّجَلَّ: ﴿قُلْ أَيُّكُمْ لَتَكْفُرُنَّ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَاداً ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ۝ وَجَعَلَ فِيهَا رُوسَى مِنْ فَوْقِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلنَّاسِ لِيَوْمٍ ۝ ثُمَّ أَسْتَوَى ۝

إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ آتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴿٩﴾ [فَصَلَتْ: ٩ - ١١]. فَإِنْ هَذِهِ الْآيَاتُ تُشِيرُ إِلَى أَنَّ خَلْقَ الْأَرْضِ مُقَدَّمٌ عَلَى خَلْقِ السَّمَوَاتِ.

بَيْنَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا ﴿٢٧﴾ رَفَعَ سَعَتَهَا فَسَوَّيَهَا ﴿٢٨﴾ وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا ﴿٢٩﴾ وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴿٣٠﴾ أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا ﴿٣١﴾ وَالْجِبَالُ أَرْسَاهَا ﴿٣٢﴾

[التَّارِكَاتِ: ٢٧ - ٣٢]

فَإِنْ هَذِهِ الْآيَاتُ تُشِيرُ إِلَى أَنَّ خَلْقَ الْأَرْضِ مُتَأَخِّرٌ عَنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ، وَقَدْ جَاءَ الْجَمْعُ بَيْنَ هَذِهِ الْآيَاتِ الَّتِي قَدْ تَظْهَرُ لِبَعْضِ النَّاسِ أَنَّهَا مِنَ الْمُتَشَابِهَةِ، غَيْرَ أَنَّهُ جَاءَ التَّوْفِيقُ بَيْنَهَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(١) وَغَيْرِهِ، بِأَنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْأَرْضَ قَبْلَ السَّمَوَاتِ فِي يَوْمَيْنِ بَدُونِ دَحْوٍ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَوَاتِ فِي يَوْمَيْنِ، وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا، ثُمَّ دَحَا الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ بَعْدَ خَلْقِهِ السَّمَوَاتِ، وَخَلَقَ السَّمَوَاتِ مُتَقَدِّمٌ عَلَى دَحْوِ الْأَرْضِ، وَبِذَلِكَ يَزُولُ الْإِشْكَالُ، وَيُحُلُّ الْإِشْتِبَاهُ، وَدَحْوُ الْأَرْضِ مَفْسَّرٌ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا ﴿٣١﴾ وَالْجِبَالُ أَرْسَاهَا ﴿٣٢﴾

وَقَوْلُ النَّازِمِ:

فَمَا يَرَاهُ النَّازِمُ اخْتِلَافًا فَلْيَعِزُّهُ لِفَهْمِهِ مُضَافًا

أَي: إِنَّهُ مَتَى ظَهَرَ لِلْقَادِرِ عَلَى النَّظَرِ فِي الْأَدَلَةِ الْمُحْكَمَةِ، أَوِ الْمُتَشَابِهَةِ، فَظَهَرَ لَهُ مِنَ الْمَعَانِي مَا خَالَفَ فِيهِ غَيْرَهُ، فَلْيُضِفْ رَأْيَهُ إِلَى نَفْسِهِ، مَعْلَلًا وَمَدْلَلًا، فَإِنْ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَخَطْوُهُ مَعْفُوفٌ عَنْهُ فِيهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُ بِرَأْيِهِ الْآخَرِينَ، طَالَمَا الْمَسْأَلَةُ مِنْ مَسَائِلِ الْجَاهِدِ وَمَعَارِكِ الْأَنْظَارِ.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ «التفسير»، بَاب: «سورة حم السجدة»، (٨/ ٥٥٦ - الفتح).

قوله:

وَكُلُّ مَنْ يَعْتَقِدُ التَّنَاقُضَ فِي مُحْكَمِ النَّصِّينِ إِنَّ تَعَارُضًا
فَلَيْسَ تَخْلُو هَذِهِ الْقَضِيَّةَ مِنْ فَرْطِ جَهْلٍ أَوْ لِحُبِّ نِيَّةٍ

أي: إنه قد يأتي نصان مُحْكمان ظاهرهما التعارض، فلا يجوز لأحد أن يعتبر ذلك تناقضًا في النصوص أو تضاربًا بينها؛ بل إن طالب العلم الفحل يسلك في النصوص التي يظهر للإنسان منها التعارض، المسالك التالية، على الترتيب، مع مراعاته:

(أ) الجمع بين النصوص، إن أمكن الجمع، بدون تعسف.

(ب) ثمَّ النسخ، وذلك إذا علم النصُّ المتأخِّر بالتاريخ.

(ج) ثمَّ الترجيح، إن وجدت قرائنه.

(د) ثمَّ التوقف، وهو ليس بحكم، وإنَّما هو عدم حُكم، كما فصلَّ شأنه علماء فنِّ

الاصطلاح.

فأقول: الجمع هو التأليف بين مدلولي النصِّين بغير تعسف، ولا يستغني عنه كافَّةُ

العلماء لأهميته لديهم، ويكون بالأمور التالية:

الأمر الأول: أن يكون الجمع بتخريج المعارض على معنى، وجعل المعارض

باقٍ على عمومته؛ كما في حديث: «لَا عَدُوَّ وَلَا طَيْرَةَ»^(١) الْحَدِيثُ، مع حديث: «فِرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ»^(٢).

فقد جمع بينهما العلامة ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ بأنَّ حديث نفي العدوِّ باقٍ على عمومته،

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الطب»، باب: «لَا هَامَةَ»، رقم [٥٧٥٧]، ومسلم في كتاب «السلام»،

باب: «لَا عَدُوَّ، وَلَا طَيْرَةَ، وَلَا هَامَةَ، وَلَا صَفَرَ»، رقم [٢٢٢٠]، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «الطب»، باب: «الْجُدَامُ»، رقم [٥٧٠٧]، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأما حديث الأمر بالفرار من المجذوم، فيُحمل على باب سدِّ الذرائع؛ لئلا يقع للمكلف الذي قد يُخالطه شيء بقضاء الله وقدره ابتداءً بالعدوى المنفية، فيظن أن ذلك بسبب مُخالطته، فيعتقد صحّة العدوى؛ فيقع في الحرج، فجاء الأمر باجتنابه؛ حسماً للمادة^(١).

الأمر الثاني: أن يكون الجمع بحمل كلٍّ من النصّين المتعارضين على معنى يَحْصُهُ، كحديث: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعَشْرِينَ دَرَجَةً»^(٢). مع حديث: «مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ فَلَمْ يَأْتِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ»^(٣) الْحَدِيثُ.

فقد قالوا: إنه يفهم من تفضيل النبي ﷺ صلاة الجماعة على صلاة الفذ، إثبات فضيلة لصلاة الفذ، ويلزم من إثبات فضيلة لها الإجزاء، وحيث يُحمل حديث «لَا صَلَاةَ». الحديث، على نفي الكمال، لا على نفي الإجزاء.

الأمر الثالث: أن يكون الجمع بحمل أحد النصّين المتعارضين على شخص، والآخر على شخص آخر، وذلك كحديث: أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قال: «جُهْدُ الْمُقِلِّ، وَابْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ»^(٤). مع حديث: «خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنًى»^(٥).

(١) انظر: «فتح الباري» (١٠ / ١٦١).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «الأذان»، باب: «فَضْلُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ»، رقم [٦٤٥]، ومسلم في كتاب: «في المساجد ومواضع الصلاة»، باب «فضل صلاة الجماعة»، رقم [٦٥٠]، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه ابن ماجه في كتاب «الصلاة»، باب: «التَّغْلِيظُ فِي التَّخَلُّفِ عَنِ الْجَمَاعَةِ»، رقم [٧٩٣]، وابن حبان [٢٠٦٤]، والحاكم (١ / ٣٧٢ - ٣٧٣)، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٤) أخرجه أحمد رقم [٨٧٠٢]، وأبو داود في كتاب «الزكاة»، باب: «فِي الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ - صدقة المقل -»، رقم [١٦٧٧]، ابن خزيمة [٢٤٤٤]، وابن حبان [٣٣٤٦]، والحاكم (١ / ٥٧٤)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب «الزكاة»، باب: «لَا صَدَقَةَ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنًى»، رقم [١٤٢٦]، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد جمع بينهما البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ باختلاف أحوال الناس في الصبر على الفاقة والشدة والاكتفاء بالقليل^(١).

الأمر الرابع: أن يكون الجمع بحمل أحد النصين على حالة، والآخر على أخرى، كحديث: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهُودِ؛ الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا»^(٢). مع حديث: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ». إلى أن قال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «ثُمَّ يَكُونُ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدُوا»^(٣).

فيُحْمَلُ الأول على ما إذا كان المشهود له غير عالم بالشهادة، ويُحْمَلُ الثاني على ما إذا كان المشهود له عالمًا بها.

الأمر الخامس: أن يكون الجمع بحمل أحد النصين المتعارضين على موضع والآخر على موضع آخر، وذلك كحديث: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا؛ وَلَكِنْ شَرِّقُوا، أَوْ غَرِّبُوا»^(٤). مع حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،

وأخرجه البخاري في كتاب «الزكاة»، باب: «لَا صَدَقَةٌ إِلَّا عَنْ ظَهْرٍ غَنَى»، رقم [١٤٢٦]، ومسلم في كتاب «الزكاة»، باب: «بَيَانُ أَنَّ الْيَدَ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى»، رقم [١٠٣٤]، عن حكيم بن حزام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، نحوه.

(١) «السنن الكبرى» (٣٠٣/٤).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب «الأقضية»، باب: «بَيَانُ خَيْرِ الشُّهُودِ»، [١٧١٩]، عن زيد بن خالد الجهني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب «فضائل الصحابة»، باب: «فَضْلُ الصَّحَابَةِ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»، رقم [٢٥٣٤]، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب «الصلاة»، باب: «قِبْلَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَأَهْلِ الشَّامِ وَالْمَشْرِقِ»، رقم [٣٩٤]، ومسلم في كتاب «الطهارة»، باب: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا»، رقم [٢٦٤].

الذي أخرجه الجماعة، حيث قال: «رَقِيتُ يَوْمًا عَلَى بَيْتِ أُخْتِي حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاعِدًا لِحَاجَتِهِ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ، مُسْتَدْبِرَ الْقِبْلَةِ»^(١).

فقد جُمع بينهما بحمل النهي عن استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة في الصحاري، وحمل الإباحة التي دَلَّ عليها حديثُ عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في العمران. وعليه؛ فيكون الاستقبال والاستدبار المذكوران في النصِّ مُحَرَّمين في الصحراء، لا في البنيان.

الأمر السادس: أن يتمَّ الجمعُ بتخصيص العامِّ، كحديث: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ، أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا: الْعُشْرُ»^(٢). فهو عامٌّ في القليل والكثير، فخصَّصَ عمومَه حديثُ أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةً»^(٣). حيث خرج به ما كان دون خمسة أوسق، فليس فيه صدقة واجبة.

الأمر السابع: أن يكون الجمع بتقييد المطلق، وذلك كحديث: «إِنَّمَا حَرَّمَ مِنَ الْمَيْتَةِ أَكْلُهَا»^(٤). إذ ظاهر إطلاقه حل ما عدا الأكل كالانتفاع بجلودها قبل دباغها، وقد عُرِضَ هذا وما في معناه بأحاديث الدباغ، والتي منها قولُ النَّبِيِّ ﷺ حين

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الوضوء»، باب: «التَّبَرُّزُ فِي الْيُبُوتِ»، رقم [١٤٨]، ومسلم في كتاب «الطهارة»، باب: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا»، رقم [٢٦٦]، واللفظ لمسلم.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «الزكاة»، باب: «الْعُشْرُ فِيْمَا يُسْقَى مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ، وَبِالْمَاءِ الْجَارِي»، رقم [١٤٨٣] عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) سبق تخريجه، ص: [١٠٧].

(٤) أخرجه البخاري في كتاب «البيوع»، باب: «جُلُودُ الْمَيْتَةِ قَبْلَ أَنْ تُدْبَغَ»، رقم [٢٢٢١]، ومسلم في كتاب «الحيض»، باب: «طَهَارَةُ جُلُودِ الْمَيْتَةِ بِالدَّبَاغِ»، رقم [٣٦٣]، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ جُلُودِ الْمَيْتَةِ؟ فَقَالَ: «دَبَاغُهَا طَهُورُهَا»^(١). فَإِنَّهُ يَقْيِدُ إِطْلَاقَهُ حَدِيثٌ: «إِنَّمَا حَرَمَ مِنَ الْمَيْتَةِ أَكْلُهَا».

الأمر الثامن: أن يكون الجمع بصرف المعارض بالمعارض من الوجوب إلى الندب، كحديث: «غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ»^(٢). وهو صريحٌ في وجوب الاغتسال يوم الجمعة؛ ولكنه صُرف إلى الندب، بحديث سمرة بن جندب: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعِمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَأَنْغَسَلَ أَفْضَلُ»^(٣).

الأمر التاسع: أن يكون الجمع بصرف المعارض بالمعارض من التحريم إلى الكراهة، وذلك كحديث: «لَا يَشْرِيَنَّ أَحَدُكُمْ قَائِمًا، فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَسْتَقِ»^(٤). وهو

(١) أخرجه أحمد رقم [٢٥٢١٤]، والنسائي في كتاب «الفرع والعتيرة»، باب: «جُلُودُ الْمَيْتَةِ»، رقم (٤٢٤٤) - (٤٢٤٧)، وابن حبان [١٢٩٠] عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وأخرجه أحمد (١٥٩٠٩، ٢٠٦٢)، وأبو داود في كتاب «اللباس»، باب: «فِي أَهْبِ الْمَيْتَةِ»، رقم [٤١٢٥]، والنسائي في كتاب «الفرع والعتيرة»، باب: «جُلُودُ الْمَيْتَةِ»، رقم [٤٢٤٣]، وابن حبان [٤٥٢٢]، والحاكم (١٥٧/٤)، عن سلمة بن المحبق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد سبق تخريجه من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ص [٩٩].

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «الجمعة»، باب: «فَضْلُ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»، رقم [٨٧٩]، ومسلم في كتاب «الجمعة»، باب: «الطَّيِّبِ وَالسَّوَاكِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»، رقم [٨٤٦]، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه أحمد (٢٠١٧٤، ٢٠١٧٧، ٢٠٢٥٩)، وأبو داود في كتاب «الطهارة»، باب: «فِي الرُّخْصَةِ فِي تَرْكِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»، رقم [٣٥٤]، والنسائي في كتاب «الجمعة»، باب: «الرُّخْصَةُ فِي تَرْكِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»، رقم [١٣٨٠]، والترمذي في أبواب «الجمعة»، باب: «فِي الْوُضُوءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»، رقم [٤٩٧]، وابن ماجه في كتاب «إقامة الصلاة»، باب: «مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ»، رقم [١٠٩١]،

عن سمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال الترمذي: «حديث حسن».

(٤) أخرجه مسلم في كتاب «الأشربة»، باب: «كَرَاهِيَةُ الشُّرْبِ قَائِمًا»، رقم [٢٠٢٦]، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

صريح في التحريم، غير أنه صُرف إلى الكراهة بما جاء عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حيث إنه شرب قائماً، وقال: رأيت رسول الله ﷺ فعل كما رأيتُموني فعلت^(١).

هذا فيما يتعلّق بالجمع، وأمّا النسخ فسياًتي الكلام عليه في فصله الطويل، بعد ثلاثة فصول، إن شاء الله.

وأمّا التوقُّف فالمراد به: توقُّف العالمِ المعترَب بالنسبة إليه، في حال النظر في المسألة المشكلة؛ إذ إن ما خفي عليه في حالة، قد يظهر له في حالة أخرى نتيجة البحث المتواصل، والتنقيب عن المسائل في مظانّها، بل وقد يظهر لغيره سواء كان أوسع منه علماً أو أقلّ منه علماً؛ إذ قد يوجد في النهر ما لا يوجد في البحر.

وأمّا أن يكون النصّان الشرعيان اللذان ظاهرهما التعارض يعطّان عن العمل بهما، بسبب ما ظهر فيهما من تعارض، فهذا لا يقول به طالبُ علم؛ لأنّ نصوص الكتاب والسنة يصدّق بعضها بعضاً، ويشهد بعضها لبعض بالحُسن والجودة والكمال، وقد مرّ في هذا البحث أنواع المسالك التي يلزم التمسُّك بها عند وجود نصوص ظاهرها التعارض موضحة بالأمثلة، فإذا لم ينفع استعمالها، فإن أحد الخبرين يُعتبر مكذوباً على الشارع.

وقولُ الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

فَلَيْسَ تَخْلُو هَذِهِ الْقَضِيَّةُ مَنْ فَرَطَ جَهْلٍ أَوْ لُخِبَتْ نِيَّةُ

فإن المراد بهذه القضية هو اعتقاد وجود تناقض في النصوص الصحيحة أو تضارب؛ إذ لا يعتقد ذلك إلا جاهلٌ، أو مُصابٌ بسوء النية وخبث الطوية.

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الأشربة»، باب: «الشُّرْبُ قائماً»، رقم [٥٦١٥].

قوله:

وَلَا يَجُوزُ قَطُّ فِي الْقُرْآنِ وَرُودُ أَلْفَافٍ بِلاَ مَعَانٍ
أي: إن العلماء المحققين قد اتفقوا جميعاً على أنه ليس في القرآن الكريم لفظٌ
لا معنى له، سواءً في ذلك المُحَكَّم منه والمتشابه، بل يجب أن ينزّه القرآن الكريم عن
ذلك من فاتحته إلى خاتمته، عَلم تلك المعاني مَنْ عَلمها، وجَهلها أو جهل بعضها مَنْ
جَهلها.

قوله:

وَصَرَفُ ظَاهِرٍ بِلاَ دَلِيلٍ مِنْ طُرُقٍ تُفْضِي إِلَى التَّضْلِيلِ
أي: إنَّ صرف ظاهر نصوص الكتاب والسنة عن معانيها الصحيحة المقصودة
للشارع، إلى معانٍ باطلة بطريقة التأويل المذموم، تُفْضي بقائلها وَمَنْ اقتنع بتأويله إلى تيه
الضلال، وخطوط الانحراف؛ ولَنَضْرِبَ مثلاً واحداً لهذه القضية من القرآن الكريم:
قال الله عَزَّجَلَّ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [التَّحْوِيلُ: ٢٢].

فإن هذا النص الكريم دَلٌّ بمنطوقه على إثبات المَجِيءِ لله يوم القيامة؛ لفصل
القضاء بين عباده حقيقةً على الوجه اللائق بعظمة الله وجلاله، بلا تحريف، ولا تأويل،
ولا تعطيل، ولا تشبيه، ولا تمثيل، بل على حَدِّ قول الله سُبْحَانَهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ
السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشُّورَى: ١١].

وهذا هو مذهبُ أهل السنة والجماعة الطائفة الناجية المنصورة في هذه الصفة، وفي
نظائرها من صفات الله الخيرية، والفعلية، والذاتية.

بينما قال أهل التأويل المذموم الذين يدعون الناس بتأويلهم الفاسد إلى طرق الضلال، وسُبل الانحراف، في هذا النص: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ الآية. أي: جاء أمره، أو ملائكته، ونحو ذلك من التأويلات الباطلة التي لم يستندوا فيها إلى دليل من كتاب، أو سنة، أو أثر صحيح عن صاحب، أو تابع من أهل الفهم لمسائل العلم، والتنقيح لها، بل حَكَمَ أهل التأويل المذموم عقولهم القاصرة، وآراءهم السقيمة الفاسدة في أعظم باب من أبواب العلم الشرعي، ألا وهو بابُ أسماء الله الحسنى، وصفاته العلا، فضلوا وأضلوا عن سواء السبيل، وما ذلك إلا لبُعدهم عن نصوص التنزيل، أو لعدم فهمهم لكيفية الاستدلال بالدليل، والحمد لله، ثُمَّ الحمد لله الذي وفق طائفة الحق لفهم التنزيل، وحفظ الدليل، والإصابة في كيفية الاستدلال والتعليل؛ فهدوا إلى سواء السبيل.

قوله:

وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ بَاطِنٌ أَتَى عَلَى خِلَافٍ ظَاهِرٍ قَدْ ثَبَتَا

يشير الناظم رَحِمَهُ اللهُ في هذا البيت إلى الرد على الباطنية، أعني: تلك الفرقة الضالة الشقية، قطع الله دابرها، ودابر من تشبَّه بها في شيء من أعمالها، حيث إنهم قالوا زورًا، وعَثَوْا في الأرض فسادًا.

ومن جُملة ما قالوه: إِنَّ نصوص الكتاب والسنة لها ظاهرٌ وباطنٌ، والظاهر عندهم قشور، والباطن بُاب، والعاقل عندهم هو الذي يأخذ اللَّبَّ ويترك القشور، وهذا التعيد الباطل والبهتان العاقل يقصدون من ورائه سلبَ معاني القرآن والسنة عن ألفاظها، ثُمَّ افتراء معاني باطنية، يَصِلُونَ بواسطتها إلى الكيد للإسلام والمسلمين؛ لأنَّهم أعداء الإسلام والمسلمين السابقين منهم واللاحقين.

وقد ذكر العلماء من أدلتهم على ما يذهبون إليه من استحلال المحرمات، حسب بواطن النصوص التي ادَّعوا الاطلاع عليها بفهومهم، قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأنعام: ١٢٠]، وقوله سبحانه: ﴿وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِنِّ وَبَاطِنَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٠].

حيث قالوا: إن فيها حكماً ظاهراً، وحكماً باطناً؛ فالظاهر من النصوص قد يدلُّ على التحريم، وأمَّا البواطن فإنَّها تدلُّ على الإباحة، وذلك من حيلهم الفاجرة؛ ليستميلوا الناس إلى مذهبهم السقيم، من أن نصوص الكتاب والسنة لها ظاهرٌ، ولها باطنٌ، وأن الظاهر: القشور، والباطن: اللب؛ والعاقل هو الذي يأخذ اللب^(١)، ويدع القشور، قاتلهم الله أنى يؤفكون.

أمَّا أهل السنة، وأصحاب الحديث، وأهل الفقه في كتاب ربِّهم، وصحيح سنَّة نبيِّهم ﷺ، فإنَّهم يقرءون ألفاظ القرآن ويفهمون معانيه، مستندين في تفسيره إلى أربع طرق جليلة القدر، هي:

- ١- تفسير القرآن بالقرآن.
- ٢- تفسير القرآن بالسنة.
- ٣- تفسير القرآن بأقوال الصحابة الكرام.
- ٤- تفسير القرآن بأقوال كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة.

وببذلون جهودهم في استنباط أحكامه، وفهم معانيه العظيمة من ألفاظه الكريمة، وما مؤلَّفات العلماء الربانيِّين في تفسير القرآن الكريم عن أيدي المسلمين ببعيد، كتفسير

(١) انظر: «فضائح الباطنية»، للغزالي، ص: [١٧].

ابن جرير الطبري، وتفسير ابن كثير القرشي، وتفسير أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، وتفسير عبد الرحمن بن ناصر السعدي، وغيرهم رَحِمَهُمُ اللَّهُ من أهل الفهم السديد، والقصد الحسن المجيد.

قوله:

وَمَنْ يَقُلْ لَمْ يَقْصِدِ التَّفْهِيمَ بَلْ قَصَدَ التَّخْيِيلَ وَالتَّوْهِيمَ
فَذَاكَ قَوْلٌ ظَاهِرٌ الْإِلْحَادِ بِكُفْرٍ مَنْ قَالَ بِهِ يُنَادِي

ذكر الناظم في هذين البيتين حكم من يفترى على الله الكذب، ويعتقد أن نصوص القرآن الكريم -ومثلها نصوص السنة المطهرة - لا يُراد بها تفهيم الأمة أحكام الشرع الشريف جُملةً وتفصيلاً، وإنَّما قُصد منها التخييل الذي يقول به الفلاسفة والباطنية، ومن سلك سبيلهم من المتكلمين وغيرهم، مَن غَرَّهم بالله الغرور.

وحقيقة مذهبهم: أن ما جاء به الأنبياء ممَّا يتعلَّق بالإيمان بالله واليوم الآخر، ونحو ذلك إنَّما هو أمثالٌ وتخيلاتٌ، لا حقيقة لها في الواقع، وإنَّما المقصود انتفاع العامة وجُهور الناس؛ ليستقيموا على الطريقة المطلوبة، وإن كان هذا لا حقيقة له عند جُهور هؤلاء؛ إذ لا ربَّ يعترفون به، ولا بعُث يدينون به، ولا جزاء على الأعمال.

وهذا القول منهم واضح البطلان؛ لأنه تكذيبٌ لصريح السنة والقرآن، قاتل الله هذا الصنف الذين باءوا بالخذلان والخسران.

كما قالوا أيضًا: إن الشرع جاء بالتوهم، أي: يخبر الأمة بشيء وهو لا يريد حقيقته، وإنَّما يريد غيره؛ ولكنه يُوهم إيمانًا، وذلك كسابقه في الزور والبهتان، وافتراء الكذب

على الكريم الرحمن، لذا فلا غرابة أن يحكم الناظم على هؤلاء الضالين بالإلحاد، وعلى القائلين به بالكفر.

قال الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «الكلام إنَّما المقصود به: الإفهام، فإذا لم يُقصد به ذلك كان عبثاً وباطلاً، والله تَعَالَى قد نَزَّهَ نفسه عن فعل الباطل والعبث»^(١) اهـ.



فَضَّلَ

فِي السُّنَّةِ فِي الْأَفْعَالِ

الرُّسُلُ مَعْصُومُونَ مِنْ كَبِيرَةٍ
كَذَلِكَ مَعْصُومُونَ مِنْ إِقْرَارِ
وَكُلُّ فِعْلٍ لَيْسَ بِالتَّعْبُدِيِّ
كَالنُّومِ وَالْقُعُودِ وَالْقِيَامِ
فَهُوَ مُبَاحُ الْفِعْلِ مِنْ دُونِ اقْتِدَاءِ
وَمَا عَلَى كَيْفِيَّةٍ قَدْ فَعَلَا
وَالظَّنُّ أَنَّهُ إِلَيْهِ قَدْ نَدَبَ
وَمَا بِهِ اخْتِصَاصُهُ قَدْ عَلِمَا
بِأَنَّهُ فَرَضٌ عَلَيْهِ وَلَنَا
وَكُلُّ مَا أَبْهَمَهُ مُنْتَظَرًا
وَفِعْلُهُ مَعَ غَيْرِهِ عِقَابًا
فَنَقْتَدِي أَوْ لَا فَوْقَ يُرْتَضَى
وَمَا سِوَى ذَا إِنْ أَتَى بَيَانًا
فَمَا أَبَانَ الْفَرْضَ كَانَ فَرْضًا
أَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بَلْ كَانَ ابْتِدَاءً
فَلِلْجُوبِ مَا عَلَيْهِ وَجَبَا
وَهَكَذَا الْمُبَاحُ لَا مَا خُصَا
وَعَبْرُ مَا فِي حَقِّهِ قَدْ وَصِفَا

قَطْعًا وَإِصْرَارٍ عَلَى صَغِيرَةٍ
عَلَى اجْتِهَادٍ غَيْرِ حُكْمِ الْبَارِي
بَلْ كَانَ مِنْ جِبَلَةٍ لِلْجَسَدِ
لِحَاجَةٍ لَا قَصْدَ الْأَثِمَامِ
وَهُوَ الَّذِي الْفَارُوقُ فِيهِ شَدَّدَا
مُوَظِّبًا فَلِاقْتِدَاءِ احْتِمَالَا
إِذْ هُوَ لَا يَعْدُمُ فَضْلًا فِي آدَبِ
فَلَا اشْتِرَاكَ فِيهِ إِلَّا مَا سَمَا
نَدَبٌ وَهَذَا قَدْ أُبِينَ عَلْنَا
لِلْوَحْيِ لَا اقْتِدَاءَ حَتَّى يَظْهَرَا
فَالْوَقْفُ حَتَّى نَعْلَمَ الْأَسْبَابَا
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ مِنْ بَابِ الْقَضَا
فَلْيُعْطَ حُكْمَ مَا بِهِ اسْتَبَانَا
وَهَكَذَا مُبِينُ نَدَبٍ يُقْضَى
فَلْيُدَّرْ كَيْفَ لِلرَّسُولِ وَرَدَا
وَمَا لَهُ نَدَبٌ لَنَا قَدْ نُدِبَا
وَلَا خُصُوصَ غَيْرُ مَا قَدْ نُصَا
فَإِنْ يَكُنْ لِقُرْبَةٍ قَدْ عُرِفَا

فَهُوَ عَلَى النَّدْبِ أَقْلَ حَالِهِ وَقِيلَ لَا تَفْصِيلَ فِي احْتِمَالِهِ
وَمَا بِهِ هَمٌّ وَلَمْ يَفْعَلْ فَلَا يَسُوْغُ فِي اتِّبَاعِهِ أَنْ يُفْعَلَ
إِلَّا إِذَا أَبَانَ أَمْرًا مَنَعَهُ فَرَّالَ لَا بَأْسَ عَلَى مَنْ صَنَعَهُ

فصل: في السُّنَّةِ فِي الْأَفْعَالِ

قوله:

الرُّسُلُ مَعْصُومُونَ مِنْ كَبِيرَةٍ قَطْعًا وَإِصْرَارٍ عَلَى صَغِيرَةٍ
أي: إن الرسل الكرام، والأنبياء العظام معصومون من غشيان كبائر الذنوب،
والاستمرار على صغائرها؛ لجلالة قدرهم عند خالقهم وبارئهم الذي اصطفاهم
واجتباهم، من سائر الناس؛ كما قال الله عَزَّجَلَّ: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا
وَمِنَ النَّاسِ ابْنَ اللَّهِ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٧٥].

قوله:

كَذَاكَ مَعْصُومُونَ مِنْ إِقْرَارٍ عَلَى اجْتِهَادٍ غَيْرِ حُكْمِ الْبَارِي
أي: وكما أن الرسل معصومون من كبائر الذنوب والإصرار على صغائرها، فكذلك
هم معصومون -أيضا- من الإقرار على عمل شيء يتعلَّق بأمر الدين اجتهدوا فيه، فجاء
اجتهادهم مُخَالَفًا لحكم الله؛ بل متى اجتهد الرسل في عمل شيء ما لم يكن عندهم فيه خبرٌ
من الله، فإن التوجيه يأتيهم من الله بفعل مراده، وترك ما سواه.

كما في قصة الأسارى يوم بدر، فقد ثبت في المسند من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
قال: اسْتَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْأُسَارَى يَوْمَ بَدْرٍ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَمَكَّنَكُمْ مِنْهُمْ».
فَقَامَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! اضْرِبْ أَعْنَاقَهُمْ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ،
ثُمَّ عَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَمَكَّنَكُمْ مِنْهُمْ، وَإِنَّمَا هُمْ

إِخْوَانُكُمْ بِالْأَمْسِ. فَقَامَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! اضْرِبْ أَعْنَاقَهُمْ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ لِلنَّاسِ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! نَرَى أَنْ تَعْفُو عَنْهُمْ، وَأَنْ تَقْبَلَ مِنْهُمْ الْفِدَاءَ، قَالَ: فَذَهَبَ عَنْ وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا كَانَ فِيهِ مِنَ الْغَمِّ، فَعَفَا عَنْهُمْ، وَقَبِلَ مِنْهُمْ الْفِدَاءَ. قَالَ: وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿تَوَلَّا كَتَبَ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لِمَسْكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٨] (١).

ومن هذا النصِّ الكريم يتضح أن الرسول إذا اجتهد في عمل ما، وأقدم على ما ظهر له فيه صلاحه، وهو غير موافق لمراد الله، فإن الله لا يُقرُّه على اجتهاده، بل يوجِّهه إلى التي هي أقوم؛ لأن الله عزيز حكيم، وبكل شيء عليم، وقوله مقدَّم على اجتهاد كلِّ مُجتهد، ولو كان نبياً رسولاً.

قوله:

وَكُلُّ فِعْلٍ لَيْسَ بِالتَّعْبُدِي بَلْ كَانَ مِنْ جِبِلَّةٍ لِلْجَسَدِ
كَالنَّوْمِ وَالْقُعُودِ وَالْقِيَامِ لِحَاجَةٍ لَا قَصْدَ الْإِتِمَامِ
فَهُوَ مُبَاحُ الْفِعْلِ مِنْ دُونِ اقْتِدَا وَهُوَ الَّذِي الْفَارُوقُ فِيهِ شَدَدًا

الأصل الشرعيُّ هو أن الواجب على الأمة متابعة نبيِّها مُحَمَّدٍ ﷺ، والتأسي به في أقواله، وأفعاله، وأحواله، ولزوم أمره، ووجوب طاعته، وقد دلَّ على هذا الأصل

(١) أخرجه أحمد برقم [١٣٥٥٥]، وقال الهيثمي في «المجمع» (٦/ ٨٧): «رواه أحمد عن شَيْخِهِ عَلِيِّ بْنِ عَاصِمٍ بْنِ صُهَيْبٍ، وَهُوَ كَثِيرُ الْغَلَطِ وَالْخَطَأِ، لَا يَرْجَعُ إِذَا قِيلَ لَهُ الصَّوَابُ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِ أَحْمَدَ رِجَالُ الصَّحِيحِ».

قلت: لكن القصة ثابتة، من طرق عن جماعة من الصحابة، من ذلك حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «صحيح مسلم» [١٧٦٣]، وانظر «تفسير ابن كثير» (٤/ ٨٨-٨٩)، و«إرواء الغليل» للألباني (٥/ ٤٤-٤٩).

العظيم قول الله تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ
الْآخِرَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٢١].

وقوله سُبْحَانَهُ: ﴿... فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَتِهِ
وَاتَّبَعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٥٨].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وذلك لأن المتابعة أن يفعل مثل ما فعل، على الوجه الذي
فعل، فإذا فعل فعلاً على وجه العبادة، شُرِعَ لنا أن نفعله على وجه العبادة، وإذا قصد
تخصيص مكانٍ أو زمانٍ بالعبادة خصَّصناه بذلك»^(١) اهـ.

هذا وقد علم بالاستقراء أن أفعال النَّبِيِّ ﷺ ثلاثة أقسام:
القسم الأول: الأفعال البينانية التي يُراد بها البيان والتشريع، وذلك كثير: كأفعال
الصلاة، وتفصيل الزكاة، وأحكام الحج وغيرها كثير، فإن حكم هذا القسم تابع لما بينه
من أحكام، فإن كان المبيّن واجباً فالمبيّن واجب، وإن كان مندوباً فمندوب.

القسم الثاني: الأفعال الجليّة، كالقيام، والقعود، فهذا القسم مباح؛ إذ إنه
لم يقصد منه التشريع، ولا التعبد به، لذا فقد نُسب إلى الجليّة، أي: الخلق، غير أنه إذا تأسّى
به متأسّ من أمته في حدود الشرع، فلا بأس عليه ولا حرج، كما فعل ابن عمر، حيث
لبس النعال السبتية التي ليس فيها شعر، وأخبر عن النبي ﷺ أنه كان يلبسها^(٢).
ولبسها من الأفعال الجليّة، وإن ترك ذلك بدون استنكاف عنه، فلا بأس بذلك
أيضاً.

(١) «مجموع الفتاوى» (١/ ٢٨٠).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «الوضوء»، باب: «غَسَلُ الرَّجُلَيْنِ فِي النَّعْلَيْنِ، وَلَا يَمْسَحُ عَلَى النَّعْلَيْنِ»،
رقم [١٦٦]، ومسلم في كتاب «الحج»، باب: «الْإِهْلَالُ مِنْ حَيْثُ تَبَعْتُ الرَّاحِلَةَ»، رقم [١١٨٧].

وما أشار إليه الناظم بقوله:

وَهُوَ الَّذِي الْفَارُوقُ فِيهِ شَدَدًا

يعني: الذي ما شرع فيه التأسي بالنبي ﷺ، كذهاب بعض الناس إلى الشجرة التي كان يقال لها: شجرة الرضوان، فبلغ ذلك عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فأمر بها فُقطعت، خشية الافتتان بذلك^(١).

القسم الثالث: الأفعال الخاصة بالنبي ﷺ التي أتت النصوص ببيان اختصاصه بها، كالجمع بين تسع نسوة، ونحو ذلك من خصائصه، كما سيأتي إيضاح ذلك.

قوله:

وَمَا عَلَى كَيْفِيَّةٍ قَدْ فَعَلَا مُوَظِّبًا فَالِاقْتِدَاءُ اخْتِمَالًا

(١) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢/ ١٠٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ١٥٠)، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (١٠٢ - عمرو عبد المنعم)، من رواية نافع مولى ابن عمر عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وهو منقطع بين نافع وعمر؛ انظر: «تحفة التحصيل» للعراقي (ص ٣٢٥ - الرشد) و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (٤١٤/ ١٠).

لكن ثبت عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النهي عن قصد الصلاة في الأماكن التي صلى فيها رسول الله ﷺ اتفاقاً، فروى عبد الرزاق في «المصنف» (٢/ ١١٨)، وسعيد بن منصور كما في «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٢٩٥ - ٢٩٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ١٥١)، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» [١٠١]، وإسماعيل الصفار في «مسنده» (ص ١٤٢ - مسند الفاروق): عن المعمر بن سويد قال: خَرَجْنَا مَعَ عُمَرَ فِي حَجَّةٍ حَجَّهَا، فَقَرَأَ بِنَا فِي الْعَجْرِ: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ [الْفِيل: ١]، ﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٍ﴾ [قُرَيْش: ١]، فَلَمَّا قَضَى حَجَّهُ وَرَجَعَ وَالنَّاسُ يَبْتَذِرُونَ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» فَقَالُوا: مَسْجِدٌ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «هَكَذَا هَلِكَ أَهْلُ الْكِتَابِ، اتَّخَذُوا آثَارَ أَنْبِيَائِهِمْ بَيْعًا، مَنْ عَرَضَتْ لَهُ مِنْكُمْ فِيهِ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ، وَمَنْ لَمْ تَعْرِضْ لَهُ مِنْكُمْ فِيهِ الصَّلَاةُ فَلَا يُصَلِّ». وصحح إسناده ابن كثير في «مسند الفاروق»، ص: [١٤٣]، والألباني في «تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق» للربيعي، ص: [٤٩].

وَالظَّنُّ أَنَّهُ إِلَيْهِ قَدْ نَدَبَ إِذْ هُوَ لَا يَعْدُمُ فَضْلًا فِي أدَبٍ

أي: إنَّ ما واطب عليه النَّبِيُّ ﷺ من الأعمال على كفيَّة معلومة، فالافتداء به من أمته مُحتمل، وكونه قد ندب الأمة إليه بفعله، وهو المتبادر إلى الفهم، وذلك كصلاة أربع ركعات قبل صلاة الظهر، وجميع التطوعات التي كان يفعلها من صيام مستحب، وصدقة كذلك.

والمعلوم أن جميع أقواله وأفعاله تشريع، إلا القليل منها، ممَّا هو من خصائصه، أو ممَّا لم يشرع لأُمَّته التَّأْسِي به فيه كالقيام، والقعود، والأكل، والشرب، ونحوها من الأفعال الجليَّة، كما سبق بيان ذلك قريباً.

قوله:

وَمَا بِهِ اخْتِصَاصُهُ قَدْ عَلِمَا فَلَا اشْتِرَاكَ فِيهِ إِلَّا مَا سَمَا
بِأَنَّهُ فَرَضَ عَلَيْهِ وَلَنَا نَدَبٌ وَهَذَا قَدْ أُبِينَ عَلْنَا

أي: إن ما ثبت بالنصوص الصحيحة أنه من خصائص النَّبِيِّ ﷺ، فلا يجوز أن يشاركه فيه أحد من أمته بالتَّأْسِي به، وذلك كزواجه ﷺ بأكثر من أربع من النساء، والواهبه نفسها للنَّبِيِّ ﷺ خالصة له من دون المؤمنين؛ كما في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ۗ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الاحزاب: ٥٠].

ومسألة الوصال في الصوم، وهو وصل صيام يوم بآخر أو أكثر، فقد ثبت نهيُّه أمته عن الوصال إلا مواصلةً إلى السحر فقط، وما زاد عن ذلك فهو من خصائصه

عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِأَن رَّبَّهُ يَطْعَمُهُ وَيَسْقِيهِ^(١)، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْخَصَائِصِ، وَهِيَ قَلِيلَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى السَّنَةِ الَّتِي تَشْتَرِكُ مَعَهُ فِيهَا أُمَّتُهُ سِوَاءٍ عَلَى سَبِيلِ الْفَرْضِ، أَوْ الْوَجُوبِ، أَوْ النَّدْبِ وَالِاسْتِحْبَابِ وَالْفَضْلِ.

قَدْ اسْتَشْنَى النَّازِمُ رَحْمَةَ اللَّهِ نَوْعًا مِنَ الْأَفْعَالِ، هُوَ فِي حَقِّ النَّبِيِّ ﷺ وَاجِبٌ، وَفِي حَقِّ أُمَّتِهِ نَدْبٌ، وَذَلِكَ كَالْتَهَجُّدِ بِاللَّيْلِ، فَإِنَّهُ فِي حَقِّ النَّبِيِّ ﷺ وَاجِبٌ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الْعُلَمَاءِ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ جَرِيرٍ رَحْمَةَ اللَّهِ^(٢)، فَيَكُونُ الْوَجُوبُ مِنْ خَصَائِصِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَفِي حَقِّ أُمَّتِهِ مَدْبُوبٌ، كَمَا قَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَنْ آتَلَ فَتَهَجَّدَ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الْبَقَرَةُ: ٧٩]. وَذَلِكَ بَيِّنٌ وَاضِحٌ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ.

قَوْلُهُ:

وَكُلُّ مَا أَبْهَمَهُ مُنْتَظَرًا لِلْوَحْيِ لَا اقْتِدَاءَ حَتَّى يَظْهَرَ

أَي: كُلُّ شَيْءٍ كَانَ مَبْهَمًا فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ يُنْتَظَرُ بَيَانُهُ، فَلَا يَشْرَعُ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ فِيهِ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْإِبْهَامِ وَيَظْهَرَ الْمُرَادُ مِنْهُ؛ إِذْ لَا يُقْتَدَى بِهِ فِي شَيْءٍ مِنْ خَصَائِصِهِ، وَمِنْ الْأُمُورِ الَّتِي بَقِيَ الْحُكْمُ فِيهَا مَبْهَمًا بَرَهَةً مِنَ الزَّمَنِ حَدُّ الزَّانِي سِوَاءٍ كَانَ بَكْرًا أَمْ ثَنِيًّا فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيكَ الْفَدْحَشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى تَتَوَقَّعُنَّ الْمَوْتَ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النِّسَاءُ: ١٥].

(١) رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ «الصَّوْمِ»، بَاب: «الْوَصَالِ إِلَى السَّحَرِ»، رَقْم [١٩٦٧]: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَوَاصِلُوا، فَإِيَّكُمْ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ، فَلْيُوَاصِلْ حَتَّى السَّحَرِ»، قَالُوا: فَإِنَّكَ تَوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ إِنِّي أَبِيتُ لِي مُطْعَمٌ يُطْعِمُنِي وَسَاقٍ يَسْقِينِي».

(٢) انظر: «جامع البيان» للطبري (١٥ / ٤١)، و«تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (١٠٣ / ٥).

فَإِنَّ قَوْلَهُ عَزَّجَلَّ: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ بَقِيَ مَبْهَمًا، حَتَّى جَاءَ بَيَانُهُ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٠].

وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الْبِكْرُ بِأَبْكَرِ جَلْدٍ مِّائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ»^(١).

وَبِذَلِكَ زَالَ الْإِبْهَامُ الْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النِّسَاءُ: ١٥].
قَوْلُهُ:

وَفَعَلُهُ مَعَ غَيْرِهِ عِقَابًا فَالْوَقْفُ حَتَّى نَعْلَمَ الْأَسْبَابَا
فَنَقُتْدِي أَوْ لَا فَوْقَ يُرْتَضَى لَا إِذَا مَا كَانَ مِنْ بَابِ الْقَضَا

أَي: إِنَّ أَعْمَالَ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ بَعْضِ أُمَّتِهِ عَلَى سَبِيلِ الْمَعَاقِبَةِ لَهُمْ، يَنْبَغِي التَّوَقُّفُ عَنِ الْاِقْتِدَاءِ بِهَا، حَتَّى تَظْهَرَ أَسْبَابُ تِلْكَ الْعُقُوبَةِ، إِلَّا إِذَا كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ تَتَعَلَّقُ بِبَابِ الْأَقْضِيَةِ، فَإِنَّ الْعُقُوبَةَ الَّتِي تَصْدُرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تَشْرِيعٌ، يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ، تَنْفِيزًا لِأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُمَثَّلَ لِلْمَسْأَلَةِ الْأُولَى بِمَعَاقِبَةِ النَّبِيِّ ﷺ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ نَهَاهُمْ عَنِ الْوَصَالِ فِي الصُّومِ، فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا عَنِ الْوَصَالِ، وَاصِلَ بِهِمْ يَوْمًا ثُمَّ يَوْمًا ثُمَّ رَأَوْا الْهَلَالَ، فَقَالَ: «لَوْ تَأَخَّرَ زِدْتُكُمْ»، كَالْمُنْكَلِ لَهُمْ حِينَ أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا^(٢).

وَيُمْكِنُ أَنْ يُمَثَّلَ لِلْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ بِحَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ الْعُرَيْنِيِّينَ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ، وَقَتَلُوا رَاعِيَ النَّبِيِّ ﷺ، وَاسْتَأَقُوا الذُّودَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ

(١) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ، ص: [١٤٠].

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ «الصُّومِ»، بَاب: «التَّنْكِيلِ لِمَنْ أَكْثَرَ الْوَصَالَ»، رَقْم [١٩٦٥]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ «الصِّيَامِ»، بَاب: «النَّهْيِ عَنِ الْوَصَالِ فِي الصُّومِ»، رَقْم [١١٠٣]، وَاللَّفْظُ لَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

جَلَّيْلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَبَعَثَ الطَّلَبَ فِي آثَارِهِمْ، فَأَمَرَ بِهِمْ فَسَمَرُوا أَعْيُنَهُمْ، وَقَطَعُوا أَيْدِيَهُمْ، وَتَرَكُوا فِي نَاحِيَةِ الْحَرَّةِ، حَتَّى مَاتُوا عَلَى حَالِهِمْ^(١). فَهَذَا حُكْمُ قَضَائِيٍّ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُتْرَكَ، أَوْ يُتَوَقَّفَ فِيهِ إِذَا آنَ أَوَانُهُ.

قَوْلُهُ:

وَمَا سِوَى ذَا إِنْ أَتَى بَيَانًا فَلْيُعْطَ حُكْمَ مَا بِهِ اسْتَبَانَ
فَمَا أَبَانَ الْفَرَضُ كَانَ فَرَضًا وَهَكَذَا مُبِينُ نَدْبٍ يُقْضَى

أي: وما سوى ما تقدم ذكره قريباً في البيتين السابقين من أفعال النبي جَلَّيْلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بحيث جاء ببياناً؛ فإن الفعل حيثئذٍ يحمل على ما اقتضاه خطابُ الشرع من فرض، أو واجب، أو مندوب، أو مباح، فما كان بياناً لمفروض فهو فرض، كقطع يد السارق من الكُوع، وما كان بياناً لمفروض، وواجب، ومندوب فهو كذلك، نحو قول النبي جَلَّيْلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي»^(٢) الحديث.

وقوله جَلَّيْلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»^(٣) الحديث.

قَوْلُهُ:

أَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَاكَ بَلْ كَانَ ابْتِدَاءً فَلْيُدْرَ كَيْفَ لِلرَّسُولِ وَرَدًا
فَلْيُجَوِّبْ مَا عَلَيْهِ وَجِبًا وَمَا لَهُ نَدْبٌ لَنَا قَدْ نَدَبًا
وَهَكَذَا الْمُبَاحُ لَا مَا خُصًّا وَلَا خُصُوصَ غَيْرُ مَا قَدْ نُصًّا

أي: إن فعل الرسول جَلَّيْلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا لم يأت بياناً لمجمل، وإنما ورد حكماً مبتدأً،

(١) أخرجه البخاري في كتاب «المغازي»، باب: «قِصَّةُ عُكْلٍ وَعُرَيْنَةَ»، رقم [٤١٩٢]، واللفظ له، ومسلم في كتاب «القسامة والمحاربين والقصاص»، باب: «حُكْمُ الْمُحَارِبِينَ وَالْمُرْتَدِّينَ»، رقم [١٦٧١].

(٢) سبق تخريجه، ص: [١٣٣].

(٣) سبق تخريجه، ص: [١٣٣].

فلا بد من البحث والنظر عن كيفية وروده، فإن كان للوجوب، فإن ما وجب عليه فقد وجب على أمته، ما لم تأت قرينة تدل على اختصاصه به، وما كان مندوباً في حقه كان في حق أمته كذلك، وهكذا ما كان مباحاً فإن الأصل فيه أن يكون للنبي ﷺ ولأمرته، إلا إذا ورد نص يفيد الاختصاص به دون غيره، كمنكاح أكثر من أربع ونحوه مما هو من خصائصه، أو ورد نص يفيد اختصاص أمته بشيء من المباحات دون النبي ﷺ، تنزيهاً له وتشريفاً وتكريماً، وذلك كتحريم الصدقة عليه وعلى أهل بيته، وكتحريم أكل البقول عليه، وقد وردت النصوص بذلك كله^(١).

قوله:

وَعَيْرُ مَا فِي حَقِّهِ قَدْ وَصِفَا فَإِنْ يَكُنْ لِقُرْبَةٍ قَدْ عُرِفَا
فَهُوَ عَلَى النَّدْبِ أَقْلُ حَالِهِ وَقِيلَ لَا تَفْصِيلَ فِي احْتِمَالِهِ

(١) من الأحاديث التي تدل على تحريم الصدقة على الرسول ﷺ وأهل بيته: ما رواه أحمد [٧٧٥٨] واللفظ له، والبخاري في كتاب «الزكاة»، باب: «ما يُذكر في الصدقة للنبي ﷺ وآله»، [١٤٩١]، ومسلم في كتاب «الزكاة»، باب: «تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ وعلى آله»، رقم [١٠٦٩]: عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقْسِمُ تَمْرًا مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ فِي حِجْرِهِ، فَلَمَّا فَرَغَ حَمَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عَاتِقِهِ، فَسَأَلَ لِعَابُهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَرَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ رَأْسَهُ، فَإِذَا تَمْرَةٌ فِي فِيهِ، فَأَدْخَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ فَانْتَزَعَهَا مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا عَلِمْتَ أَنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لِأَنْفِ مُحَمَّدٍ». وانظر: «الخصائص الكبرى» للسيوطي (٢/ ٤٠٤-٤٠٦).

ومن الأحاديث التي استدل بها على تحريم البقول عليه ﷺ، ما رواه البخاري في كتاب «الأذان»، باب: «ما جاء في الثوم النَّيِّ وَالْبَصَلِ وَالْكُرَّاثِ»، رقم [٨٥٥]، ومسلم في كتاب «المساجد ومواضع الصلاة»، باب: «نهى مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا أَوْ كُرَّاثًا أَوْ نَحْوَهَا»، رقم [٥٦٤]، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا، فَلْيَغْتَرِزْنَا - أَوْ قَالَ: فَلْيَغْتَرِزْ مَسْجِدَنَا - وَلْيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ»، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُنِيَ بِقَدْرٍ فِيهِ خَضِرَاتٌ مِنْ بَقُولٍ، فَوَجَدَهَا رِيحًا، فَسَأَلَ فَأُخْبِرَ بِمَا فِيهَا مِنَ الثُّمُولِ، فَقَالَ: «قَرِّبُوهَا» إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ كَانَ مَعَهُ، فَلَمَّا رَأَاهُ أَكَلَهَا، قَالَ: «كُلْ فَإِنِّي أَنَا جِي مِنْ لَا تَنَاجِي». وانظر: «الفصول في السيرة» لابن كثير (ص ٣١٩-٣٢٠/ علوم القرآن).

أي: إنَّ ما كان من الأفعال التي ليست من غير اختصاص النَّبِيِّ ﷺ، فإنَّ فعلها قربة لمن تأسَّى به فيها أقلُّ أحواله الندب، وما كان من الأفعال الجليَّة كالأكل، والشرب، والقيام، والقعود، ففيه تفصيل، فما قصَّد المكلف به التَّأْسِّي فلا بأس بذلك، وإن تركه لا استكباراً عنه ولا رغبة؛ فلا بأس -أيضاً-، إلا ما كان من ذلك وسيلةً إلى محذور، كالحوق مشقة ونحوها، فإنَّه لا يُستحبُّ التَّأْسِّي به ﷺ فيه؛ لأنَّه لو كان فيه زيادة أجر لبيَّته للأُمَّة، وذلك كالنزول في محلِّ نزوله في السفر، أو الاغتسال في مكان اغتسل فيه، أو صلى فيه ﷺ، ونحو ذلك.

قوله:

وَمَا بِهِ هَمٌّ وَلَمْ يَفْعَلْ فَلَا يَسُوغُ فِي اتِّبَاعِهِ أَنْ يُفْعَلَ
إِلَّا إِذَا أَبَانَ أَمْرًا مَنَعَهُ فَزَالَ لَا بَأْسَ عَلَى مَنْ صَنَعَهُ

أي: ما همَّ به النَّبِيُّ ﷺ من العقوبة لقوم بسبب مُحَالَفَتِهِمْ لأمر الله عزَّ وجلَّ، وأمر رسوله ﷺ ولكنه لم يفعله فلا يجوز الاقتداء به في تنفيذه في أي عصر من العصور؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ همَّ به ولم يعمل لمصلحة ما، كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَثْقَلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُتَنَافِقِينَ: صَلَاةُ الْعِشَاءِ، وَصَلَاةُ الْفَجْرِ، وَتَوَيَّعُونَ مَا فِيهِمَا لَا تَوَهُمَا وَتَوُ حَبَوًّا، وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَ بِالصَّلَاةِ فَتَقَامَ، ثُمَّ أَمُرَ رَجُلًا يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أَنْطَلِقَ مَعِيَ بِرِجَالٍ مَعَهُمْ حُزْمٌ مِنْ حَطَبٍ إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأَحْرِقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ» (١) الْحَدِيثُ.

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الأذان»، باب: «فَضْلُ الْعِشَاءِ فِي الْجَمَاعَةِ»، رقم [٦٥٧]، ومسلم في كتاب

«المساجد ومواضع الصلاة»، باب: «الذين يتخلفون عن صلاة الجماعة والجمعة»، رقم (٦٥١)

(٢٥٢)، واللفظ له.

فالشاهد فيه: هو أنه لا يُقتدى به في تحريق بيوت المتخلفين عن صلاة الجماعة، بدعوى أن الرسول همّ بذلك، وهذا ما دلّ عليه قول الناظم:

وَمَا بِهِ هَمٌّ وَلَمْ يَفْعَلْ فَلَا إلخ

أما إذا نهى النبي ﷺ عن فعل شيء في وقت ما لسبب ما، غير أنه زال السبب؛ فلا حرج على مَنْ صنعه بعد زوال السبب، ويمثّل لذلك بنهيهِ ﷺ عن ادّخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث، حيث ورد في صحيح مسلم من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: دَفَّ أَهْلُ أَبِيَاتٍ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ حَضْرَةَ الْأَضْحَى زَمَانَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «ادْخُرُوا ثَلَاثًا، ثُمَّ تَصَدَّقُوا بِمَا بَقِيَ». فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ النَّاسَ يَتَّخِذُونَ الْأَسْقِيَةَ مِنْ ضَحَايَاهُمْ، وَيَجْمَلُونَ مِنْهَا الْوَدَكَ، فَقَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا: نَهَيْتَ أَنْ تُؤْكَلَ لَحْمُ الْأَضَاحِيِّ بَعْدَ ثَلَاثٍ، فَقَالَ: «إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ الَّتِي دَفَّتْ، فَكُلُوا، وَادْخُرُوا، وَتَصَدَّقُوا»^(١).

وما ذاك إلا أن السبب قد زال فأذن لهم في الأكل والادّخار ما بدا لهم، وعليه فلا حرج على مَنْ ادّخر من لحوم الأضاحي أو الهدى فوق ثلاث؛ للإذن الصادر من النبي ﷺ بعد النهي.



(١) أخرجه مسلم في كتاب «الأضاحي»، باب: «بَيَانُ مَا كَانَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الْأَضَاحِيِّ بَعْدَ ثَلَاثٍ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، وَبَيَانُ نَسْخِهِ وَإِبَاحَتِهِ إِلَى مَتَى شَاءَ»، رقم [١٩٧١].

فَصْلٌ

فِي التَّقْرِيرِ وَالتَّرْكِ

وَمَا بِعِلْمٍ مِنْهُ قِيلَ أَوْ فَعِلَ وَلَمْ يُغَيِّرْهُ فَكَأَلْفَعِلٍ جُعِلَ
وَقَوْلُ بَعْضِ الصَّحْبِ كُنَّا نَفْعُلُ فَمَا نُهَيِّنَا وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ
فَظَاهِرُ التَّقْرِيرِ لَوْ لَمْ يَذْكُرُوا لِلْعِلْمِ إِذْ بِالْوَحْيِ قَدْ يُذَكَّرُ
وَأِنْ يَكُنْ مِنْهُ السُّرُورُ اقْتَرْنَا فَهُوَ عِبَادَةٌ كَلَوْ أَخْبَرْنَا
وَتَرَكْهُ لِمُقْتَضٍ كَأَلْفَعِلٍ وَيَقْتَضِي إِبَاحَةً فِي الْجَبَلِي
وَقَدْ يَكُونُ التَّرْكُ لِلتَّنَزُّهِ كَتَرَكِهِ الْبَقْلُ لَخُبْثِ رِيحِهِ
وَمَعَ تَرَكٍ قَدْ يَوْدُ الْعَمَلَا خَوْفًا عَلَى أُمْتِهِ أَنْ تُبْتَلَى
فَهُوَ بِأَرْجَحِيَّةٍ تَحَقَّقَا إِمَّا لِعِلَّةٍ وَإِمَّا مُطْلَقَا

فَصْلٌ: فِي التَّقْرِيرِ وَالتَّرْكِ

قَوْلُهُ:

وَمَا بِعِلْمٍ مِنْهُ قِيلَ أَوْ فَعِلَ وَلَمْ يُغَيِّرْهُ فَكَأَلْفَعِلٍ جُعِلَ
وَقَوْلُ بَعْضِ الصَّحْبِ كُنَّا نَفْعُلُ فَمَا نُهَيِّنَا وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ
فَظَاهِرُ التَّقْرِيرِ لَوْ لَمْ يَذْكُرُوا لِلْعِلْمِ إِذْ بِالْوَحْيِ قَدْ يُذَكَّرُ

المقصود بالتقرير: هو أن يفعل أحد الصحابة بحضرة النبي ﷺ فعلاً، أو يقول قولاً، ولم ينكر عليه النبي ﷺ، بل يسكت.

والمراد بالتترك: هو ترك النبي ﷺ فعل أمر من الأمور، فيكون معنى الآيات الثلاثة: أن التقرير قسم من أقسام السنة الثلاثة: القولية، والفعلية، والتقريرية.

وحكمه كحكم القولية والفعلية، وذلك بأن يصدر من بعض أصحاب النبي ﷺ قول أو فعل، ويسكت عنه النبي ﷺ بدون تغيير، فإن ذلك القول

أو الفعل مشروع؛ لأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يسكت على باطل، ولا يؤخر البيان عن وقت الحاجة.

ومن الأمثلة لذلك: أكل الضب على مائدته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وإقراره لهم ^(١).
ومن أمثلته: قضية العزل الواردة في صحيح البخاري ومسلم عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
قال: «كُنَّا نَعَزُّهُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ». وفي رواية: «كُنَّا نَعَزُّهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَبَلَغَهُ ذَلِكَ، فَلَمْ يَنْهَنَا» ^(٢).

وَإِنْ يَكُنْ مِنْهُ السُّرُورُ اقْتَرَنَا فَهُوَ عِبَادَةٌ كَلَوْ أَخْبَرْنَا

أي: وإن فعل شيء، أو قيل في عهده صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فاستبشر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بذلك الفعل أو القول فهو جائز، ويُعتبر من قسم العبادات؛ ولذلك أمثلة، منها: ما فعله
أبو سعيد الخدري من رقية الملدوغ بفاتحة الكتاب، وأخذه قطيعاً من الغنم، فقد استبشر
النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بصنيعه، وقال: «اقْسِمُوا، وَاضْرِبُوا لِي سَهْمًا» ^(٣). فقد دلَّ استبشاره
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على مشروعية الرقية، وأخذ الأجرة عليها، لاسيما عند الحاجة.

(١) سبق تخريجه في الجزء الأول.

(٢) سبق تخريجه في الجزء الأول.

(٣) نص الخبر: عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: انْطَلَقَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرَةٍ
سَافَرُوهَا، حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ، فَاسْتَضَافُوهُمْ فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوا لَهُمْ، فَلَدَغَ سَيِّدُ ذَلِكَ الْحَيِّ،
فَسَعَوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْ أَتَيْنَاهُم هَؤُلَاءِ الرَّهْطِ الَّذِينَ نَزَلُوا، لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ
بَعْضِهِمْ شَيْءٌ، فَأَتَوْهُمْ، فَقَالُوا: يَا أَيُّهَا الرَّهْطُ إِنْ سَيِّدَنَا لَدَغَ، وَسَعَيْنَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ
مِنْكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَعَمْ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْقِي، وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَقَدْ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّقُوا، فَمَا أَنَا بِرَاقٍ
لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعَلًا، فَصَاحُوهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنَ الْغَنَمِ، فَانْطَلَقَ يَنْفُلُ عَلَيْهِ، وَيَقْرَأُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ» فَكَانَتْ أُنْشُطٌ مِنْ عِقَالٍ، فَانْطَلَقَ يَمْشِي وَمَا بِهِ قَلْبَةٌ، قَالَ: فَأَوْفَوْهُمْ جُعَلَهُمُ الَّذِي صَاحُوهُمْ
عَلَيْهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اقْسِمُوا، فَقَالَ الَّذِي رَقَى: لَا تَفْعَلُوا حَتَّى نَأْتِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْ لَهُ الَّذِي كَانَ،
فَنَنْظُرَ مَا يَأْمُرُنَا، فَقَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرُوا لَهُ، فَقَالَ: «وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ»، ثُمَّ قَالَ: «قَدْ
أَصَبْتُمْ، اقْسِمُوا، وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا» فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. أخرجه البخاري في كتاب

ومنها: استبشارُ النَّبِيِّ ﷺ بقول مُجَزَّزِ المَدْلُجِي، وقد بدت له أقدامُ زيد وأسامه: «إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ»^(١). فَسَّرَ النَّبِيُّ ﷺ لَهَا كَانَ يَبْلُغُهُ مِنْ قَدَحِ بَعْضِ النَّاسِ فِي نِسْبَةِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ.

قوله:

وَتَرَكُهُ لِمُقْتَضٍ كَأَفْعَلٍ وَيَقْتَضِي إِبَاحَةً فِي الْجِبَلِي
وَقَدْ يَكُونُ التَّرْكُ لِلتَّنْزِهِ كَتَرَكِهِ الْبَقْلُ لِحُبِّ رِيحِهِ

أي: إن ترك النَّبِيِّ ﷺ فعل أمر من الأمور حَجَّةٌ، فيجب ترك ما تركه، كما يجب فعل ما فعله، ولكن بشرطين:

أحدهما: وجودُ السببِ المقتضي للفعل في عهده ﷺ، فإذا كان الأمر كذلك وتركه ﷺ ولم يفعله؛ كان تركه لهذا الفعل سنَّةً، يجب الأخذُ بها، ومتابعته في ترك هذا الفعل.

أما إن انتهى المقتضي ولم يوجد السببُ الموجب لهذا الفعل؛ فإن ترك النَّبِيِّ ﷺ حينئذٍ لا يكون سنَّةً؛ لأن تركه كان بسبب عدم وجود المقتضي؛ إذ لو وجد المقتضي لفعل النَّبِيُّ ﷺ كذلك، وذلك كتركه ﷺ قتالَ مانعي الزكاة فقط، حيث إنَّ هذا الترك

⁼ «الإجارة»، باب: «مَا يُعْطَى فِي الرُّقْيَةِ عَلَى أَحْيَاءِ الْعَرَبِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»، رقم [٢٢٧٦] واللفظ له، ومسلم في كتاب «السلام»، باب: «جَوَازِ أَخْذِ الْأُجْرَةِ عَلَى الرُّقْيَةِ بِالْقُرْآنِ وَالْأَذْكَارِ»، رقم [٢٢٠١].

(١) نصُّ الخبر: عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ وَهُوَ مَسْرُورٌ، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، أَلَمْ تَرَي أَنْ مُجَزَّزًا الْمَدْلُجِي دَخَلَ عَلَيَّ فَرَأَى أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ وَزَيْدًا وَعَلَيْهِمَا قَطِيفَةٌ، قَدْ غَطَّيَا رُؤُوسَهُمَا وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ».

رواه البخاري في كتاب «الفرائض»، باب: «الْقَائِفِ»، رقم [٦٧٧١]، ومسلم في كتاب «الرضاع»، باب: «الْعَمَلُ بِالْحَاقِ الْقَائِفِ الْوَلَدُ»، رقم [١٤٥٩].

وُجِدَ مِنْهُ؛ لِعَدَمِ وَجُودِ السَّبَبِ، وَعَدَمِ قِيَامِ الْمُقْتَضِي، فَلَمَّا قَاتَلَ أَبُو بَكْرٍ مَانِعِي الزَّكَاةِ فِي خِلَافَتِهِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُخَالَفًا سَنَةَ النَّبِيِّ ﷺ.

والشرط الثاني: انتفاء الموانع، وعدمُ العوارض؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ يَتْرَكُ فِعْلًا مِنَ الْأَفْعَالِ، مَعَ وَجُودِ الْمُقْتَضِي لَهُ، بِسَبَبِ وَجُودِ مَانِعٍ يَمْنَعُ مِنْ فِعْلِهِ، كَمَا سَيَأْتِي ذِكْرُ ذَلِكَ قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، كَمَا أَنَّ تَرْكَهُ لِبَعْضِ الْأُمُورِ يَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ التَّأْسِي بِهِ فِيهَا، بَلَا حَرَجٍ، مِثْلَ الْأَفْعَالِ الْجَلِيلَةِ الَّتِي مِنْ اسْتِطَاعِ التَّأْسِي بِهِ فِيهَا فَحَسَنٌ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلَا حَرَجٍ.

أَمَّا مَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُ الصَّحَابَةِ الْكَرَامِ، بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَرَكَ كَذَا وَكَذَا لَشَيْءٍ، أَوْ أَشْيَاءٍ لَمْ يَفْعَلْهَا، مِثْلَ تَرْكِهِ ﷺ الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ لَصَلَاةِ الْعِيدَيْنِ^(١)؛ فَإِنْ هَذَا التَّرَكُّ يَجِبُ التَّأْسِي بِهِ فِيهِ، بِاعْتِبَارِهِ سَنَةً مِنْ هَدْيِهِ، وَهَكَذَا عَدَمُ نَقْلِهِمْ لِلْفِعْلِ الَّذِي فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِتَوَفُّرِ الْهِمَمِ مِنْهُمْ، أَوْ مِنْ بَعْضِهِمْ لِنَقْلِهِ، وَلَمَّا لَمْ يَنْقُلْهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ الْبَتَّةَ، وَلَا حَدَّثَ بِهِ مَجْمَعٌ مِنْ مَجَامِعِهِمْ أَبَدًا؛ عُلِمَ حِينَئِذٍ أَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ، وَذَلِكَ كَمِثْلِ تَرْكِهِ التَّلَفُظَ بِالنِّيَّةِ عِنْدَ دَخُولِهِ فِي الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا مِنَ الْعِبَادَاتِ، فَإِنَّ التَّأْسِي بِهِ فِي ذَلِكَ التَّرَكُّ وَاجِبٌ، إِذَا نِ الْتَلَفُظَ بِالنِّيَّةِ فِي الصَّلَاةِ أَوْ الطَّهَارَةِ أَوْ أَيِّ عِبَادَةٍ لَمْ يُشْرَعْ فِيهَا التَّلَفُظُ بِالنِّيَّةِ بِدَعَا؛ لِمُخَالَفَتِهَا هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي أَبْوَابِ «الْعِيدَيْنِ»، بَابِ: «الْمَشْيِ وَالرُّكُوبِ إِلَى الْعِيدِ، وَالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ»، رَقْمُ [٩٦٠]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ «صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ»، رَقْمُ [٨٨٦]: عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَا: «لَمْ يَكُنْ يُؤَذِّنُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَلَا يَوْمَ الْأُضْحَى». وَزَادَ مُسْلِمٌ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: ثُمَّ سَأَلْتُهُ بَعْدَ حِينٍ عَنْ ذَلِكَ؟ فَأَخْبَرَنِي، قَالَ: «أَخْبَرَنِي جَابِرُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، أَنَّ لَا أَذَانَ لِلصَّلَاةِ يَوْمَ الْفِطْرِ، حِينَ يُخْرَجُ الْإِمَامُ، وَلَا بَعْدَ مَا يُخْرَجُ، وَلَا إِقَامَةً، وَلَا نِدَاءً، وَلَا شَيْءً، لَا نِدَاءً يَوْمَئِذٍ، وَلَا إِقَامَةً».

ومما ينبغي أن يُعلم: أن النبي ﷺ قد يترك الشيء على سبيل التنزه، فيكون ذلك خاصاً به، ومباحاً لغيره، كتنازه من أكل البقول، وإباحته لأصحابه أكلها، كما ورد بذلك النصُّ مقروناً بعلته^(١).

تنبيه:

وتجدر الإشارة هنا إلى إيضاح شيئين:
الشيء الأول: هو أن السنة التركية أصلٌ عظيم، بفهمه حق الفهم تُحفظ أحكام الشريعة الإسلامية، ويتوارى الابتداع في الدين.

كما قال ابن القيم رحمه الله: «فإن تركه ﷺ سنة، كما أن فعله سنة، فإذا استحَببنا فعل ما تركه؛ كان نظير استحبابنا ترك ما فعله، ولا فرق»^(٢).

الشيء الثاني: أن السنة التركية قائمة على مقدماتٍ راسخة.
المقدمة الأولى: كمال هذا الدين، واستغناؤه عن إحداث المحدثين، وبدع المبتدعين، واستدراك المستدركين.

ودليل كماله: نصوصٌ محكمة، منها قول الله عز وجل: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [الْمَائِدَة: ٣].

وقول النبي ﷺ: «وَأَيْمُ اللَّهِ لَقَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى مِثْلِ الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا وَنَهَارُهَا سَوَاءٌ»^(٣).

(١) انظر: (ص ١٧٥/ الحاشية).

(٢) «إعلام الموقعين» (٢/ ٣٩٠-٣٩١) تعليق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجليل، ١٩٧٣ م.

(٣) أخرجه ابن ماجه في «المقدمة»، رقم [٥]، والبزار [٤١٤١]، وابن أبي عاصم في «السنة» [٤٧]، عن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال البزار: «إسناده حسن». وصححه الألباني بشاهده في «ظلال الجنة» (١/ ٢٦)، وأورده في «الصحيحة» [٦٨٨].

المقدمة الثانية: قيامُ النَّبِيِّ الْكَرِيمِ ﷺ بواجب التبليغ لما أوحاه الله إليه جملة وتفصيلاً، وبيانه له على وجه التمام أمراً ونهيًا، وحلاً وأحكاماً، وعقيدةً وعبادةً، ومعاملةً وأدباً، وأخلاقاً وسلوكاً؛ امتثالاً لأمر ربّه: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [الأنعام: ٦٧].

ومن غير تردد أن النَّبِيَّ ﷺ قد بلغ البلاغ المبين، وشهد له الخيار من أمته بذلك، كما دلّ عليه قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي خُطْبَتِهِ الشَّهِيرَةِ، يَوْمَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟» قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: «اللَّهُمَّ فَاشْهَدْ»^(١).

المقدمة الثالثة: حفظُ الله لدين الإسلام بما هيأ من الأسباب الحسنية والمعنوية، ولا عجب، فقد تكفل الله بحفظه بقوله الحق الذي يحمل أعظم بشارة للأمم: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

فالحمدُ لله على نعمة هذا الدين الحنيف، الذي أكرمنا الله بإكمالهِ وحفظهِ، ورضيهِ لنا ديناً قيماً وشرعاً مُحْكَمًا.

قوله:

وَمَعَ تَرَكٍ قَدْ يَوَدُّ الْعَمَلَا خَوْفًا عَلَى أُمَّتِهِ أَنْ تُبْتَلَى
فَهُوَ بِأَرْجَحِيَّةٍ تَحَقُّقًا إِمَّا لِعِلَّةٍ وَإِمَّا مُطْلَقًا

أي: إن النَّبِيَّ ﷺ قد يترك فعلاً من الأفعال مع رغبته في استدامته؛ لوجود مانع يمنع من فعله؛ وذلك كتركه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قيام رمضان مع أصحابه جماعةً، بعدما

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الحج»، باب: «الخطبة أيام منى»، رقم [١٧٤١]، ومسلم في كتاب «القسامة والمحاربين»، باب: «تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال»، رقم [١٦٧٩]، عن أبي بكره رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

صلى بهم ليلتين أو ثلاثاً، وعلل ذلك الترك بخشيته أن يفرض عليهم، فلا يستطيعون القيام به، وتركه هذا أمر متحقق ومقرون بعلته، كما تقدّم ذلك قريباً^(١).

ولما كان في عهد عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جمع الناس على قارئ واحد^(٢)، ولم يكن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في ذلك مخالفاً للسنة؛ لأن ترك النبي ﷺ للعلة المذكورة في الحديث لم يكن سنة يجب اتباعها؛ إذ المانع قد زال بوفاة النبي ﷺ، فأصبح فعل عمر هو سنة النبي ﷺ.

وقد يريد النبي ﷺ أن يفعل فعلاً من الأفعال، ثم يتركه لغير علة تُذكر كما في قصة إرادته أن يكتب كتاباً في مرض موته للأمة فلم يفعل، ولم تُذكر مع النص علة الترك، والله أعلم.



(١) انظر: ص: [١٣٤].

(٢) رواه البخاري في كتاب «صلاة التراويح»، باب: «فَضْلٌ مَنْ قَامَ رَمَضَانَ»، رقم [٢٠١٠].

القول في عوارض الأدلة

فَصَّلْ

في مختلف الحديث

وَأَنَّمَا جَاءَتْ لَهُ تَبْيَانًا
فَإِنَّهُ فِي ذَاتِهِ مُؤْتَلِفٌ
لَّا يَحْمِلُ النَّقِيضَ فِي الْمَحْكُومِ
وَعَايِرُهُ الْجَمْعُ بِهِ تَعَيَّنَا
وَحَمْلُ مُطْلَقٍ عَلَى مَا قُيِّدَا
وَحَصَّهُ بِخَمْسَةٍ مِنْ أَوْسُقٍ
قُيِّدَ بِالْأَهْلِيِّ فِي الْمُشْتَهَرِ
مِثْلُ صَلَاةِ الْخَوْفِ فِي الْهَيْئَاتِ
نَحْوُ اخْتِلَافِ اللَّفْظِ فِي التَّشْهَدِ
فَرُدُّ لِمُوَافِقِائِ تِلَافَا
عَلَى اخْتِلَافِ الْجِنْسِ لَا مِثْلُ يُقْلُ
فَكَانَ أَوْلَاهَا بِنَصِّ أَوْفَقَا
عَلَى انْشِقَاقِهِ لِحَافِظُوا عَلَى
إِلَيْهِمَا رُدُّ بِمَعْنَى يَأْتَلِفُ
فِي حَاجَةِ الصَّخْرَا لِرُخْصَةِ الْبِنَا
سَبَبُهُ الْمُفْضِي لِوَجْهِ نَافِعٍ
يُنْهَى سِوَى بَيَاتِ أَهْلِ الدَّارِ
فِي مَوْضِعٍ تَخْفِيفُهُ وَعَيْنَا

وَلَا تُنَافِي سُنَّةً قُرْآنًا
وَمَا يُرَى مِنْ سُنَّةٍ يَخْتَلِفُ
إِذْ هُوَ صَادِرٌ عَنِ الْمَعْصُومِ
إِلَّا لِنَسْخٍ أَوْ لِيَضْعَفٍ بَيْنَا
فَمِنْهُ تَخْصِيصُ عُمُومٍ وَرَدَا
كَالْعُشْرِ وَالنِّصْفِ يَعْهُمُ مَا سَقِيَ
وَهَكَذَا إِطْلَاقُ حَظَرِ الْحُمْرِ
وَمِنْهُ مَا بِحَسَبِ الْحَالَاتِ
وَمِنْهُ مَا مَعْنَاهُ كَالْمُتَّحِدِ
وَمِنْهُ مَا يَحْتَمِلُ اخْتِلَافَا
كَ (لَا رَبًّا إِلَّا نَسِيئَةً) حُمِلَ
وَمِنْهُ مَا لِمَعْنَيْنِ أُطْلِقَا
كَاسْفَرُوا بِالْفَجْرِ حَيْثُ حُمِلَا
وَمِنْهُ مَا فِي مَحْمَلَيْهِ يَخْتَلِفُ
كَشَرَّقُوا وَغَرَّبُوا تَبَيَّنَا
وَمِنْهُ مَنْهِيٌّ أَحَلَّ الشَّارِعُ
كَالْقَتْلِ لِلنِّسَاءِ وَالذَّرَارِي
وَمِنْهُ ظَاهِرُ الْوُجُوبِ بَيْنَا

بِأَنْ كَفَى مَنْ يُوْضُوئِهِ اكْتَفَى
بِفِعْلُهُ دَلٌّ عَلَى الرُّخْصَةِ ذَا
أَجَازَةٍ بِشُرْبِهِ مِنْ زَمَرَمَا
ثُمَّ بِضِدِّهِ لِمَنْ قَدْ عَدِمَا
ذُو شَهْوَةٍ وَرُخْصَتٍ لِغَيْرِهِ
كَالْفُضْلِ فِي تَضْعِيفِ أَجْرِ الْفُضْلَا
فَظُنُّ ضِدَّ الْقَيْدِ خُلْفٌ وَرَدَا
قَيْدِ الرِّضَا جَائِزَةٌ إِذْ تَنْتَفِي
حَدِيثِ بَيْعٍ مَنْ يَزِيدُ اتَّبَعَا
مِنْ أَوْجِهِ فَظُنُّ خُلْفًا مُطْلَقَةً
وَحَالَ الْإِسْتِوَا وَبَعْدَ الْعَصْرِ

كَفَرَضِ غُسْلِ جُمُعَةٍ قَدْ صُرِفَا
كَذَلِكَ الْمَنْهِي بِالْقَوْلِ إِذَا
كَنْهَى شُرْبٍ قَائِمًا قَدْ جَزَمَا
وَمِنْهُ مَا لِعِلَّةٍ قَدْ حَكَمَا
كَقُبْلَةِ الصَّائِمِ عَنْهَا قَدْ نُهِ
وَمِنْهُ مَا فِي أَصْلِهِ قَدْ فَضَلَا
وَمِنْهُ مَا النَّهْيُ لِأَمْرِ قَيِّدَا
كَنْهَى خُطْبَةٍ عَلَى الْخُطْبَةِ فِي
وَمِثْلِهِ السَّوْمُ عَلَى السَّوْمِ مَعَا
وَمِنْهُ مَا يُشَبِّهُ مَعْنَى فَارَقَهُ
كَالنَّهْيِ عَنْ صَلَاةٍ بَعْدَ الْفَجْرِ

القول في عوارض الأدلّة

فصل: في مختلف الحديث

قوله:

وَلَا تُنَافِي سُنَّةٌ قُرْآنًا وَإِنَّمَا جَاءَتْ لَهُ تَبْيَانًا

إِنْ سُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ بِاعْتِبَارِ علاقتها بالقرآن الكريم لا تنافي البيان، وإنما جاءت
مبيّنة له غاية البيان، ومفسّرة لمجمله أحسن التفسير، وهي بهذا الاعتبار ثلاثة أنواع:

النوع الأوّل: السُنَّةُ المؤكّدة، وهي ما وافقت القرآن الكريم من كل وجه،
ذلك كوجوب أركان الإسلام، والإيمان، والإحسان، ونحوها، فإنّها ثابتة بالكتاب
والسنة.

النوع الثاني: السُنَّةُ المفسّرة لما أُجمل في الكتاب العزيز، وهذا النوع هو الذي

قصده الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «ومنه ما أَحْكَمَ فرضه بكتابه، ويَبَيِّنُ كيف هو على لسان نبيه ﷺ، مثل عدد الصلوات، وكيفية الزكاة وأوقاتها»^(١).

النوع الثالث: السُّنَّةُ الاستقلالية، ويقال فيها: الزائدة على ما في القرآن، وهي التي تكون موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه، أو مُحَرِّمة لما سكت عن تحريمه، كأحكام الشُّفْعَةِ، وميراث الجدَّة، ونحو ذلك مما جاء في السُّنَّة، ولم يكن له ذكر يُنصُّ عليه في القرآن.

قوله:

وَمَا يُرَى مِنْ سُنَّةٍ يَخْتَلِفُ فَإِنَّهُ فِي ذَاتِهِ مُؤْتَلِفٌ
إِذْ هُوَ صَادِرٌ عَنِ الْمَعْصُومِ لَا يَحْمِلُ النَّقِیْضُ فِي الْمَحْكُومِ
إِلَّا لِنَسْخٍ أَوْ لِضَعْفٍ بَيْنَا وَغَيْرُهُ الْجَمْعُ بِهِ تَعَيَّنَا

أي: إن جاء شيء من نصوص السُّنَّة الصحيحة ظاهره التعارض والاختلاف، فإنه في الحقيقة مؤتلف غير مختلف، ومتفق غير مفترق، ويُعرف ذلك بالرجوع إلى قواعد أصولية، يتبين بواسطتها اتفاق النصوص وسلامتها من التضارب والتضاد والتناقض والاختلاف، كما سيأتي ذكر شيء من تلك القواعد قريباً - إن شاء الله -.

والبرهان على أن النصوص لا يكون فيها تناقض ولا تضاد: هو أنها صادرة من مشكاة واحدة، تلقاها المعصوم ﷺ من عند الله كتاباً وسُنَّةً؛ وإذا كان الأمر كذلك، فإن ما جاء عن الله لبيان الأحكام، وتفصيل الحلال والحرام وغير ذلك من التكاليف التي كلف الله بها المكلفين من الأنام، لا يمكن أن يناقض بعضها بعضاً أو يضاده.

فإن وجد نصان ظاهرهما التناقض، فإما أن يكون أحدهما منسوخاً والآخر ناسخاً، فيؤخذ الناسخ، ويُطرح المنسوخ، وإما أن يكون أحدهما صحيحاً والآخر ضعيفاً، فيؤخذ

الصحيح، ويُطرح الضعيف، وإما أن يكون النصان صحيحين، فإمّا أن يمكن الجمع بينهما أو لا يمكن، فإن أمكن الجمع بينهما وجب المصير إليه، فإن لم يمكن الجمع وعلم التأخر فهو الناسخ، والمتقدم المنسوخ، فإن لم يمكن الجمع، ولم يُعرف المتقدم من التأخر وجب المصير إلى الترجيح بالأمور المرجحة التي سبق تفصيلها.

قوله:

فَمِنْهُ تَخْصِيصُ عُمُومٍ وَرَدًا وَحَمْلُ مُطْلَقٍ عَلَى مَا قِيْدًا
كَالْعُشْرِ وَالنِّصْفِ يَعْهُمُ مَا سُقِيَ وَخَصَّهُ بِخَمْسَةٍ مِنْ أَوْسُقٍ
وَهَكَذَا إِطْلَاقُ حَظَرِ الْحُمْرِ قِيْدَ بِالْأَهْلِيِّ فِي الْمُشْتَهَرِ

أي: من أوجه الجمع بين النصوص: تخصيص الحكم العام بالحكم الخاص، فلا يبقى تعارض بين النصين، نحو قول النبي ﷺ: «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ»^(١).

ومن أوجه الجمع: تقييد النص المطلق، وذلك كنهيه ﷺ عن لحوم الحُمُرِ الأهلية^(٢) فإنه مقيّدُ بالنهي عن الأهلية فقط؛ لأنها رجس^(٣)، وما بقي من الحُمُرِ الوحشية، فإنّها مباحة الأكل.

(١) سبق تخريجه، ص: [١٠٧].

(٢) روى البخاري في كتاب «فرض الخمس»، باب: «مَا يُصِيبُ مِنَ الطَّعَامِ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ»، رقم [٣١٥٥]، ومسلم في كتاب «الصيد والذبائح»، باب: «تَحْرِيمُ أَكْلِ لَحْمِ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ»، رقم [١٩٣٧]: عن الشيباني قال: سمعت ابن أبي أوفى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: أَصَابَتْنَا مَجَاعَةٌ لَيْلًا خَبِيرَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمٌ خَبِيرَ وَقَعْنَا فِي الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، فَاتَّخَرْنَاَهَا، فَلَمَّا غَلَّتِ الْقُدُورُ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «اُكْفُوا الْقُدُورَ، فَلَا تَطْعَمُوا مِنْ لُحُومِ الْحُمْرِ شَيْئًا» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَقُلْنَا: «إِنَّمَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ لَأَنَّمَا لَمْ تُخَمَّسْ» قَالَ: وَقَالَ آخَرُونَ: «حَرَمَهَا الْبَتَّةُ» وَسَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ فَقَالَ: «حَرَمَهَا الْبَتَّةُ». اللفظ للبخاري.

(٣) روى البخاري في كتاب «الذبائح والصيد»، باب: «لُحُومُ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ»، رقم [٥٥٢٨]، ومسلم في

قوله:

وَمِنْهُ مَا بِحَسَبِ الْحَالَاتِ مِثْلَ صَلَاةِ الْخَوْفِ فِي الْهَيْئَاتِ

أي: ومن أوجه الجمع بين النصين اللذين ظاهرهما التعارض: حمل أحدهما على حالة، وحمل الآخر على حالة أخرى، وذلك كمثّل صلاة الخوف، فقد تعددت النصوص في وصف هيئاتها، فلا بد من حمل كلّ نصّ على هيئة مخصوصة، فإذا كان العدو في غير جهة القبلة فلها صفات وهيئات، منها: أن تصفّ مع الإمام طائفة ويصلي بهم ركعة، ثمّ يثبّت قائماً، ويؤمن لأنفسهم، ثمّ ينصرفون وجّه العدو، ثمّ تأتي الطائفة الأخرى والإمام منتظر، فيصلي بهم الركعة التي بقيت من صلاته، ثمّ يؤمن لأنفسهم فيسلم بهم، كما في حديث صالح بن خوات، عن صليّ مع النبيّ ﷺ يوم ذات الرقاع^(١).

أما إذا كان العدو في جهة القبلة فلصلاة الخوف هيئات تخالف الهيئات حين يكون العدو في غير جهة القبلة، ومنها: أن يصفّ الإمام الجيش صفين، فيصلي بهم جميعاً، وهم مشتركون في الحراسة والمتابعة له في جميع هيئات الصلاة، إلا السجود، فإنه يسجد والصف الذي يليه، والثاني قائم يحرس العدو، فإذا قام الإمام والصف الذي معه، انحدر الصف المؤخر بالسجود، فإذا فرغوا منه وقاموا، تأخر الصفّ المقدّم وتقدّم المؤخر مكانه، فركع بهم الإمام جميعاً، ورفعوا جميعاً، وسجد وسجد معه الصفّ المقدّم،

⁼ كتاب «الصيد والذباح»، باب: «تحريم أكل لحْمِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ»، رقم [١٩٤٠]: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ جَاءَ جَاءٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكَلْتُ الْحُمُرَ، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفْنَيْتِ الْحُمُرَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا طَلْحَةَ، فَتَادَى: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِي عَنْ لَحْمِ الْحُمُرِ، فَإِنَّهَا رَجَسٌ - أَوْ نَجَسٌ -»، قَالَ: فَأَكْفَيْتِ الْقُدُورَ بِهَا فِيهَا.

(١) أخرجه البخاري في كتاب «المغازي»، باب: «غزوة ذات الرقاع»، رقم [٤١٢٩]، ومسلم في كتاب «صلاة المسافرين وقصرها»، باب: «صلاة الخوف»، رقم [٨٤٢].

والمؤخر يجرس، حتى إذا ما فرغوا من سجودهم سجد الصف المؤخر، وسلم بهم الإمام جميعاً.

وقد دلّ على هذه الصفة حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْخُوفِ فَصَفَّنَا صَفَيْنِ خَلْفَهُ وَالْعَدُوُّ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، فَكَبَّرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَبَّرْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ رَكَعَ وَرَكَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَرَفَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ انْحَدَرَ بِالسُّجُودِ وَالصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ، وَقَامَ الصَّفُّ فِي نَحْرِ الْعَدُوِّ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السُّجُودَ وَالصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ؛ انْحَدَرَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ بِالسُّجُودِ وَقَامُوا، ثُمَّ تَقَدَّمَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ وَتَأَخَّرَ الصَّفُّ الْمُقَدَّمُ، ثُمَّ رَكَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَكَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَرَفَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ انْحَدَرَ بِالسُّجُودِ وَالصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ، وَكَانَ مُؤَخَّرًا فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى، وَقَامَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ فِي نَحْرِ الْعَدُوِّ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السُّجُودَ بِالصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ انْحَدَرَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ بِالسُّجُودِ فَسَجَدُوا، ثُمَّ سَلَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَلَّمْنَا جَمِيعًا^(١).

وهناك صفات وهيئات أخرى لصلاة الخوف؛ فيحمل كل نص في هذا الباب على هيئة من الهيئات التي رويت بدون تضارب ولا تضاد.

قوله:

وَمِنْهُ مَا مَعْنَاهُ كَالْمُتَّحِدِ نَحْوُ اخْتِلَافِ اللَّفْظِ فِي التَّشْهَدِ
أي: ومن أوجه الجمع: أن يُحْمَلَ النِّصَانُ عَلَى تَعَدُّدِ اللَّفْظِ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَذَلِكَ
كَأَلْفَاظِ التَّشْهَدِ فِي الصَّلَاةِ، فَقَدْ جَاءَتْ بِأَلْفَاظٍ مُتَعَدِّدَةٍ.

(١) أخرجه مسلم في كتاب «صلاة المسافرين وقصرها»، باب: «صلاة الخوف»، رقم (٨٤٠، ٣٠٧).

١ - فقد جاء في الصحيحين من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التَّشَهُدَ كَفِّي بَيْنَ كَفْيِهِ كَمَا يُعَلِّمُنِي السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ، وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»^(١).

٢ - وما جاء في الصحيح من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، فَكَانَ يَقُولُ: «التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ»^(٢).

فهذان النصان وإن اختلفا في اللفظ، إلا أنَّهما متفقان في المعنى، وعليه فلا تعارض ولا تضاد بينهما، والأمر كذلك.

قوله:

وَمِنْهُ مَا يَحْتَمِلُ اخْتِلَافًا فَرْدٌ لِمُوَافِقِ انْتِلَافًا
كَ(لَا رَبًّا إِلَّا نَسِيئَةً) حُمِلَ عَلَى اخْتِلَافِ الْجِنْسِ لَا مِثْلَ يُقْلَ

أي: من أوجه الجمع بين النصين اللذين يظهر تعارضهما: أن يُحمل أحدهما على معنى، ويُحمل الآخر على معنى آخر، ليحصل التوافق والائتلاف بين النصين، وذلك كما جاء من حديث أسامة عند الشيخين: «إِنَّمَا الرَّبُّ فِي النَّسِيئَةِ»^(٣).

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الاستئذان»، باب: «الْأَخْذُ بِالْيَدَيْنِ»، رقم [٦٢٦٥]، ومسلم في كتاب «الصلاة»، باب: «التَّشَهُدُ فِي الصَّلَاةِ»، رقم [٤٠٢].

(٢) أخرجه مسلم في كتاب «الصلاة»، باب: «التَّشَهُدُ فِي الصَّلَاةِ»، رقم [٤٠٣].

(٣) أخرجه البخاري في كتاب «اليبوع»، باب: «بَيْعُ الدِّينَارِ بِالدِّينَارِ نِسَاءً»، رقم [٢١٧٩]، ومسلم في كتاب «المساقاة»، باب: «بَيْعُ الطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ»، رقم [١٥٩٦] واللفظ له.

وقد عارضه حديثُ أبي سعيد فيما يجري فيه الربا، حيث قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا غَائِبًا بِنَاجِزٍ»^(١). متفق عليه.

فإن حديث: «إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ». يُحمل على ما اتفق جنسًا وعلّةً، فإنه يجب فيه التساوي والتقابض، ويحرم فيه النساء، وأمّا ما اختلف جنسًا وعلّةً، فإنه يجوز فيه التفاضل، ويجب فيه التقابض كالذهب والفضة مثلاً، ونحو ذلك.

قوله:

وَمِنْهُ مَا لِمَعْنَيْنِ أُطْلِقَا فَكَانَ أَوْلَاهَا بِنَصٍّ أَوْفَقَا
كَأَسْفَرُوا بِالْفَجْرِ حَيْثُ حُمِلَا عَلَى انْشِقَاقِهِ لِحَافِظُوا عَلَى
أي: ومن أوجه الجمع: حمل أحد النصّين على معنى، والآخر على معنى آخر، وأحد النصّين يوافق مقصود الشارع دون الآخر.

وذلك كحديث: «أَسْفَرُوا بِالْفَجْرِ، فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ»^(٢). مع حديث رواه أبو داود بسند صحيح من حديث أبي مسعود الأنصاري: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى

(١) أخرجه البخاري في كتاب «البيع»، باب: «بَيْعُ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ»، رقم [٢١٧٧]، ومسلم في كتاب «المساقاة»، باب: «الرِّبَا»، رقم [١٥٨٤].

(٢) أخرجه أحمد (١٥٨١٩، ١٧٢٥٧، ١٧٢٧٩)، وأبو داود في كتاب «الصلاة»، باب: «فِي وَقْتِ الصُّبْحِ»، رقم [٤٢٤]، والنسائي في كتاب «المواقيت»، باب: «الإِسْفَارُ»، رقم [٥٤٨]، والترمذي في أبواب «الصلاة»، باب: «مَا جَاءَ فِي الإِسْفَارِ بِالْفَجْرِ»، رقم [١٥٤]، وقال: «حديث حسن صحيح»، وابن ماجه في كتاب «الصلاة»، باب: «وَقْتُ صَلَاةِ الْفَجْرِ»، رقم [٦٧٢]. وهو حديث صحيح، انظر: «صحيح أبي داود» (٢/ ٢٩٩-٣٠١) [٤٥١].

صَلَاةُ الصُّبْحِ مَرَّةً بَغْلَسٍ، ثُمَّ صَلَّى مَرَّةً أُخْرَى فَأَسْفَرَ بِهَا، ثُمَّ كَانَتْ صَلَاتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ التَّغْلِيسُ حَتَّى مَاتَ، وَلَمْ يَعُدْ أَنْ يُسْفَرَ^(١).

وقد جمع العلماء بين هذين النصين بوجهين من وجوه الجمع:
الأول منها: حمل أحاديث الإسفار على التبين إذا كان هناك لبس، وحمل أحاديث التغليس على التعجيل بعد التبين في أول وقتها، وهذا الجمع منسوب للإمام الشافعي^(٢) رَحِمَهُ اللَّهُ.

والوجه الثاني: حمل أحاديث التغليس على الدخول في الصلاة عند أول انشقاق الفجر، وحمل أحاديث الإسفار على الانصراف منها، بسبب إطالة القراءة فيها، فقد «كان النَّبِيُّ ﷺ يُطِيلُ الْقِرَاءَةَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ حَيْثُ يَقْرَأُ بِالسِّتِينَ إِلَى الْمِائَةِ»^(٣).
وهذا الوجه من الجمع اختاره الإمام ابن القيم^(٤) رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو جمع حسن جداً؛ لما فيه من إمكان العمل بالنصوص كلها، بدون تعسف في طريقة الجمع، والله أعلم.
قوله:

وَمِنْهُ مَا فِي مَحْمَلَيْهِ يَخْتَلِفُ إِلَيْهِمَا زِدْ بِمَعْنَى يَأْتِلِفُ

(١) أخرجه أبو داود في كتاب «الصلاة»، باب: «فِي الْمَوَاقِيتِ»، رقم [٣٩٤]، وابن خزيمة [٣٥٢]، وابن حبان [١٤٤٩]، والحاكم (٣٠٦/١) مختصراً، وصححه ووافقه الذهبي. وهو حديث ثابت، انظر: «صحيح أبي داود» (٢/ ٢٥٠-٢٥٢) [٤١٨].

(٢) انظر: «اختلاف الحديث» للشافعي (٨/ ٦٣٤-المطبوع مع الأم)، و«معرفة السنن والآثار» للبيهقي (٢/ ٣٠١).

(٣) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في أبواب «الجماعة والإمامة»، باب: «الْقِرَاءَةُ فِي الْفَجْرِ»، رقم [٧٧١]، ومسلم في كتاب «المساجد ومواضع الصلاة»، باب: «اسْتِحْبَابُ التَّبَكُّيرِ بِالصُّبْحِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا، وَهُوَ التَّغْلِيسُ، وَبَيَانُ قَدْرِ الْقِرَاءَةِ فِيهَا»، رقم [٦٤٧]، عن أبي برزة الأسلمي رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) انظر: «إعلام الموقعين» (٢/ ٢٩٠-الكتب العلمية)، و«بدائع الفوائد» (٤/ ٩٠-الكتاب العربي).

كَشَرَّقُوا وَغَرَّبُوا تَبَيَّنَا فِي حَاجَةِ الصَّحْرَا لِرُخْصَةِ الْبِنَا

أي: ومن أوجه الجمع بين ما ظاهره التعارض من النصوص: حمل أحدهما على محمل، وحمل الآخر على محمل آخر، وقد مثل الناظم لذلك بحديثين ظاهرهما التعارض، فحمل العلماء كل واحد منهما على محمل:

الأوّل: حديث أبي أيوب الأنصاري الوارد في الصحيحين عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ، فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا؛ وَلَكِنْ شَرَّقُوا أَوْ غَرَّبُوا». قال أبو أيوب: فقدمنا الشام، فوجدنا مراحيض قد بُنيت نحو الكعبة فنحنرف عنها ونستغفر الله تَعَالَى^(١).

وقد عورض هذا الحديث بما جاء في الصحيح والسنن من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «رَقِيتُ يَوْمًا عَلَى بَيْتِ حَفْصَةَ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى حَاجَتِهِ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ مُسْتَدْبِرَ الْكَعْبَةِ»^(٢).

وقد جُمع بين الحديثين بحمل حديث أبي أيوب على تحريم استقبال القبلة واستدبارها بغائط أو بول في الصحراء، وحمل حديث ابن عمر بجواز ذلك في البنيان.

قوله:

وَمِنْهُ مَنْهِيٌّ أَحَلَّ الشَّارِعَ سَبَبَهُ الْمُفْضِي لِوَجْهِ نَافِعٍ
كَالْقَتْلِ لِلنِّسَاءِ وَالذَّرَارِي يُنْهَى سِوَى بَيَاتِ أَهْلِ الدَّارِ

أي: ومن أوجه الجمع: حمل أحد النصين على وجه، وحمل الآخر على وجه آخر، مثال ذلك: ما أخرجه الشيخان من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «وُجِدَتْ امْرَأَةٌ

(١) سبق تخريجه، ص: [١٥٣].

(٢) سبق تخريجه، ص: [١٥٣].

مَقْتُولَةً فِي بَعْضِ مَغَازِي النَّبِيِّ ﷺ، فَهَي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ»^(١).

وقد عورض هذا الحديث المتضمن للنهي عن قتل النساء والصبيان، بما ثبت في الصحيحين -أيضاً- من حديث الصَّعْبِ بْنِ جَثَّامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يُبَيِّتُونَ، فَيَصَابُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيهِمْ، قَالَ: «هُمْ مِنْهُمْ»^(٢).

ويمكن الجمع بينهما بحمل حديث النهي عن قتل النساء والذرياري على تعمُّد قتلهم بدون حاجة تدعو إلى ذلك.

وحمل حديث جواز قتلهم عند الضرورة الملجئة إلى قتلهم وقتالهم، كأن يكون قتل المرأة لقتالها المسلمين، أو قتل بعضهم، أو تكون الغزوة من المسلمين للكفار ليلاً، بحيث يصعب التمييز بين من يستحق أن يُقتل، وبين من لا يستحق القتل كالنساء والصبيان.

قوله:

وَمِنْهُ ظَاهِرُ الْوُجُوبِ بَيِّنًا فِي مَوْضِعٍ تَخْفِيفُهُ وَعَيْنًا
كَفَرَضِ غُسْلِ جُمُعَةٍ قَدْ صُرِفَا بِأَنْ كَفَى مَنْ بُوْضُوئِهِ اكْتَفَى

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الجهاد والسير»، باب: «قَتْلُ النِّسَاءِ فِي الْحَرْبِ»، رقم [٣٠١٥]، ومسلم في

كتاب «الجهاد والسير»، باب: «تَحْرِيمُ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ فِي الْحَرْبِ»، رقم [١٧٤٤].

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «الجهاد والسير»، باب: «أَهْلُ الدَّارِ يُبَيِّتُونَ، فَيَصَابُ الْوِلْدَانُ وَالذَّرَارِيُّ»،

رقم [٣٠١٢]، ومسلم في كتاب «الجهاد والسير»، باب: «جَوَازُ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ فِي الْبَيَاتِ مِنْ

غَيْرِ تَعَمُّدٍ»، رقم [١٧٤٥].

أي: ومن أوجه الجمع بين النصين اللذين يظهر لطالب العلم تعارضهما: صرف الأمر من الوجوب إلى الندب؛ لوجود صارف شرعي، مثال ذلك: ما ثبت في الصحيحين من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «غَسَلَ الْجُمُعَةَ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ»^(١).

فإن هذا الحديث صريحٌ في وجوب الاغتسال يوم الجمعة، غير أنه مُعَارَضٌ بحديث سُمُرَةَ بن جندب عند الترمذي، وفيه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ»^(٢).

وهو صريحٌ في الاكتفاء بالوضوء يوم الجمعة واستحباب الاغتسال فيه، وصارفٌ للحديث الأول من الوجوب إلى الندب؛ لأن القاعدة الأصولية تقضي أن الأصل في الأمر للوجوب، حَتَّى يَأْتِيَ صارفٌ يصرفه من الوجوب إلى الندب، كما في حديث سمرة المذكور مع حديث أبي سعيد السابق.

قوله:

كَذَلِكَ الْمَنْهِيُّ بِالْقَوْلِ إِذَا بَفِعْلُهُ دَلَّ عَلَى الرُّخْصَةِ ذَا
كَنْهِي شَرْبٍ قَائِمًا قَدْ جَزَمَا أَجَاذَهُ بِشَرْبِهِ مِنْ زَمَزَمَا

أي: ومن أوجه الجمع بين ما ظاهره التعارض من النصوص: بأن يُحْمَلُ بعضها على الجواز، وبعضها على الكراهة، وذلك كحديث أبي هريرة عند مسلم وغيره قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَشْرَبَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ قَائِمًا، فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَسْتَقِ»^(٣).

(١) سبق تخريجه، ص: [١٥٤].

(٢) سبق تخريجه، ص: [١٥٥].

(٣) أخرجه مسلم في كتاب «الأشربة»، باب: «كَرَاهِيَةِ الشُّرْبِ قَائِمًا»، رقم [٢٠٢٦]، والبيهقي (٤٥٩/٧).

وقد عورض هذا الحديث الدالُّ على النهي عن الشرب قائماً، بحديث الصحيحين عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «شَرِبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِماً مِنْ زَمْزَمَ»^(١). والجمع بين النصين يكون بحمل حديث النهي عن الشرب قائماً على الكراهة، وحمل حديث شربه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قائماً على الجواز.

قوله:

وَمِنْهُ مَا لِعِلَّةٍ قَدْ حَكَمَا ثُمَّ بِضِدِّهِ لِمَنْ قَدْ عَدِمَا
كَقُبْلَةِ الصَّائِمِ عَنْهَا قَدْ نُهِيَ دُوْ شَهْوَةٍ وَرُخِصَتْ لِغَيْرِهِ

أي: من أوجه الجمع بين النصوص التي ظاهرها التعارض: حمل بعضها على شخص لوجود علة فيه، وحمل الآخر على آخر لتخلف تلك العلة عنه.

مثال ذلك: ما جاء في الصحيحين عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَيُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَلَكِنَّهُ كَانَ أَمْلَكَكُمْ لِإِزْبِهِ»^(٢).

مع حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمُبَاشَرَةِ، فَرَخَّصَ لَهُ، وَأَتَاهُ آخَرُ فَتَنَاهَا عَنْهَا، فَإِذَا الَّذِي رَخَّصَ لَهُ شَيْخٌ، وَالَّذِي تَنَاهَاهُ شَابٌّ»^(٣).

ورواه أحمد (٧٨٠٨، ٧٨٠٩)، وابن حبان [٥٣٢٤] من طريق آخر عن أبي هريرة مرفوعاً، بلفظ: «لَوْ يَعْلَمُ الَّذِي يَشْرَبُ وَهُوَ قَائِمٌ مَا فِي بَطْنِهِ، لَا سْتَقَاءَهُ». وصححه الألباني في «الصحيحة» [١٧٦].

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الأشربة»، باب: «الشُّرْبُ قَائِماً»، رقم [٥٦١٧]، ومسلم في كتاب «الأشربة»، باب: «فِي الشُّرْبِ مِنْ زَمْزَمَ قَائِماً»، رقم [٢٠٢٧].

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «الصوم»، باب: «الْمُبَاشَرَةُ لِلصَّائِمِ»، رقم [١٩٢٧]، ومسلم في كتاب «الصيام»، باب: «بَيَانُ أَنَّ الْقُبْلَةَ فِي الصَّوْمِ لَيْسَتْ مُحَرَّمَةً عَلَى مَنْ لَمْ تُحَرِّكْ شَهْوَتُهُ»، رقم [١١٠٦].

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب «الصيام»، باب: «كراهية القبلة للشباب»، رقم [٢٣٨٧]. وحسن إسناده الألباني في «صحيح أبي داود» [٢٠٦٥].

ووجه الجمع بين النصّين: أن حديث الصحيحين وما في معناه يُحمل على الرخصة لِمَن كان من أمته ﷺ يستطيع التحكُّم في نفسه، فيملك إربه عند القبلة والمباشرة، ويُحمل حديث أبي هريرة المتضمّن منع الشاب من المباشرة، على أن المنع خاصٌّ بمن لا يستطيع التحكُّم في نفسه فيملك إربه، بل يُخشى عليه من الوقوع في الجماع، أو يكون منه إنزال.

قوله:

وَمِنْهُ مَا فِي أَصْلِهِ قَدْ فَضَّلَا كَالْفَضْلِ فِي تَضْعِيفِ أَجْرِ الْفَضْلَا

أي: من أوجه الجمع بين النصوص التي ظاهرها التعارض: حمل بعضها على أشخاص دون آخرين، وذلك كتفاضلهم في أجر العمل الواحد، بحسب تفاضلهم في قوّة الإيمان والفضل، ومن هذا الباب قول الله تَعَالَى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٥].

إذ مضاعفة الحسنة الواحدة بعشر لصنف من الناس، والمضاعفة التي لم تكن محدودة بعشر لصنف من الناس عندهم من الفضل والإيمان وقوة الصبر ما لم يكن عند الآخرين.

ومثل ذلك حديث: «سَبَقَ دِرْهَمٌ مِائَةَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ»، قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَكَيْفَ؟ قَالَ: «رَجُلٌ لَهُ دِرْهَمَانِ، فَأَخَذَ أَحَدَهُمَا فَتَصَدَّقَ بِهِ، وَرَجُلٌ لَهُ مَالٌ كَثِيرٌ، فَأَخَذَ مِنْ عُرْضِ مَالِهِ مِائَةَ فَتَصَدَّقَ بِهَا»^(١).

(١) أخرجه أحمد رقم [٨٩٢٩]، والنسائي في كتاب «الزكاة»، باب: «جُهِدُ الْمُقِلِّ»، رقم (٢٥٢٧)، (٢٥٢٨)، وابن خزيمة [٢٤٤٣]، وابن حبان [٣٣٤٧]، والحاكم (٥٧٦/١) وصححه على شرط مسلم. ووافقه الذهبي، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وحسنه الألباني في «التعليقات الحسان» [٣٣٣٦].

وذلك يختلف باختلاف أحوال الناس في الصبر على الفاقة والشدة، والاكتفاء بالقليل، كما كان النَّبِيُّ ﷺ يلاحظ أحوال الناس ويعتبرها في القوة والضعف، ويعلمهم التكليف على حسب ذلك، لأمر الله له بذلك.

قوله:

وَمِنْهُ مَا النَّهْيُ لِأَمْرِ قَيْدًا فَظَنُّ ضِدِّ الْقَيْدِ خُلْفٌ وَرَدًا
كَنْهَى خُطْبَةً عَلَى الْخُطْبَةِ فِي قَيْدِ الرِّضَا جَائِزَةٌ إِذْ تَنْتَفِي
وَمِثْلُهُ السَّوْمُ عَلَى السَّوْمِ مَعَ حَدِيثِ بَيْعٍ مَنْ يَزِيدُ اتَّبَعَ

أي: ومن أوجه الجمع بين النصوص التي ظاهرها التعارض: أن يقيد حكم بعضها بقيد بخلاف الآخر، مثال ذلك: حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَلَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ؛ حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَتْرُكَ»^(١).

فإن النهي عن خطبة الرجل على خطبة أخيه مُحَرَّم، فإذا ترك الأول الخطبة طوعاً واختياراً، أو تنازل الآخر؛ جاز لذلك الآخر أن يخطب تلك المرأة، فالتحريم يبقى ثابتاً عند عدم الترك وعدم الإذن، وينتهي حكم التحريم بالترك أو الإذن.

ومثله: النهي عن سَوم الرجل على سَوم أخيه؛ كما في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا يَسُومُ عَلَى سَومِ أَخِيهِ»^(٢).

(١) أخرجه البخاري في كتاب «النكاح»، باب: «لَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَدَعَ»، رقم [٥١٤٤]، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرج مسلم في كتاب «النكاح»، باب: «تَحْرِيمُ الْجُمُعِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا فِي النِّكَاحِ»، رقم [١٤٠٨].

فإن ظاهر هذا الحديث يدلُّ على التحريم المطلق لخطبة الرجل على خطبة أخيه وسومه على سوم أخيه، غير أنه يعارضه ما سبق بشأن الخطبة، وقد عُرف الجمعُ في ذلك فيما مضى.

وأما النهي عن سوم الرجل على سوم أخيه، فيعارضه حديث أنس عند الترمذي وغيره: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَاعَ حِلْسًا وَقَدْحًا، وَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِي هَذَا الْحِلْسَ وَالْقَدْحَ». فَقَالَ رَجُلٌ: أَخَذْتُهُمَا بِدِرْهِمٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهِمٍ؟ مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهِمٍ؟ فَأَعْطَاهُ رَجُلٌ دِرْهِمَيْنِ، فَبَاعَهُمَا مِنْهُ»^(١).

قال الترمذي: «والعملُّ على هذا عند بعض أهل العلم»^(٢)، فيُجمع بينه وبين حديث أبي هريرة السابق بحمل هذا على جواز بيع الرجل على بيع أخيه، إذا كانت السلعة معروضةً لمن يزيد، كما هو نصُّ حديث أنس، وحمل حديث أبي هريرة على منع سوم الرجل على سوم أخيه، فيما عدا ذلك، حتَّى يترك أو يأذن.

قوله:

وَمِنْهُ مَا يُشْبِهُ مَعْنَى فَارَقَهُ مِنْ أَوْجِهٍ فَظُنَّ خُلْفًا مُطْلَقَةً
كَالنَّهْيِ عَنْ صَلَاةٍ بَعْدَ الْفَجْرِ وَحَالَ الْإِسْتِوَاءِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ
يَحْتَمِلُ الْعُمُومَ وَالْمَكْتُوبَةَ قَدْ فَارَقَتْهُ فَأَعْلَمَنَّ وَجُوبَهُ

(١) أخرجه أحمد (١١٩٦٨، ١١٩٦٩، ١٢١٣٤)، وأبو داود في كتاب «الزكاة»، باب: «مَا تَجُوزُ فِيهِ الْمَسْأَلَةُ»، رقم [١٦٤١]، والنسائي في كتاب «البيوع»، باب: «الْبَيْعُ فِيمَنْ يَزِيدُ»، رقم [٤٥٠٨]، والترمذي في أبواب «البيوع»، باب: «مَا جَاءَ فِي بَيْعِ مَنْ يَزِيدُ»، رقم [١٢١٨] واللفظ له، وحسنه، وابن ماجه في كتاب «التجارات»، باب: «بَيْعُ الْمُرَايَدَةِ»، رقم [٢١٩٨]. وضعفه الألباني في «إرواء الغليل» [١٢٨٩].

(٢) «الجامع» (٥١٤/٣ - شاکر)، طبعة: الحلبي.

لِلذِّكْرِ فَلْتَقُمْ لِأَيِّ وَقْتٍ إِذْ مُوجِبُ تَأْخِيرِهَا لِلْمَقْتِ
أي: من أوجه الجمع بين النصوص التي يظهر لطالب العلم تعارضها: حمل بعضها
على العموم، وبعضها على التخصيص لذلك العام.

ومن أمثلة ذلك: ما رواه مسلمٌ من حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «ثَلَاثُ
سَاعَاتٍ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ، وَأَنْ نَقْبِرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا: حِينَ تَطْلُعُ
الشَّمْسُ بَارِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ، وَحِينَ تَضِيقُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ
حَتَّى تَغْرُبَ»^(١). مع حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَسِيَ
صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا، فَكَفَّارَتُهَا أَنْ يُصَلِّيَهَا إِذَا ذَكَرَهَا»^(٢).

وقد جمع العلماء بين هذين النصين بحمل حديث عقبة على النهي عن الصلاة
في أوقات النهي المذكورة عموماً، وحمل حديث أنس على وجوب قضاء الفائتة بنوم
أو نسيان، ولو في الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها، ولا يجوز تأخيرها عن وقت
ذكرها؛ فإن تأخيرها سببٌ في مقت الله لمؤخرها، وبهذا الجمع يزول التعارض، ويحصل
التألف.

قوله:

وَمِنْهُ مَنْهِيٌّ عُمُومًا خُصًّا	بِرُخْصَةٍ فِي بَعْضِ شَيْءٍ نَصًّا
كَنْهِيهِ عَنْ بَيْعِ تَمْرٍ بِرُطَبٍ	كَيْلًا وَعَنْ بَيْعِ الزَّيْبِ بِإِعْنَبٍ
نَصُّ الْعَرَايَا دُونَ خَمْسِ أَوْسُقٍ	بِخُرْصِهَا كَيْلًا وَغَيْرُهُ اتَّقِي

(١) أخرجه مسلم في كتاب «صلاة المسافرين وقصرها»، باب: «الأوقات التي مهي عن الصلاة فيها»،
رقم [٨٣١].

(٢) سبق تخريجه، ص: [٥٠].

أي: ومن أوجه الجمع بين النصوص التي ظاهرها التعارض: حَمَلُ بعضها على العموم، وحَمَلُ البعض الآخر على الخصوص، كما سبق في الأبيات المتقدمة، وكما في هذه الأبيات المتضمنة للنهي عن بيع الرطب بالتمر كيلاً، وبيع العنب بالزبيب كيلاً، وبيع الزرع بطعام كيلاً، إلا العرايا؛ فقد ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُزَابَنَةِ، أَنْ يَبِيعَ ثَمَرٌ حَائِطُهُ إِنْ كَانَ نَخْلًا بِتَمَرٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَبِيبٍ كَيْلًا، أَوْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلِ طَعَامٍ، نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ»^(١).

فإن هذا الحديث وما في معناه ليدلُّ على النهي الصريح العام عن بيع تلك الأشياء على الأساس الذي نصَّ عليه فيه؛ لما في البيع لها على ذلك الأساس من الجهالة والضرر، المقتضيان لفساد البيع على تلك الصور، غير أن هذا الحديث معارضٌ بحديث سهل بن أبي حثمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ، إِلَّا أَنَّهُ رَخَّصَ فِي الْعَرِيَةِ أَنْ تُبَاعَ بِخَرَصِهَا تَمَرًا، يَأْكُلُهَا أَهْلُهَا رُطْبًا»^(٢).

والجمع بين حديث سهل، وبين حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يكون بحمل حديث ابن عمر على النهي الصريح العام عن بيع تلك الأشياء على الأساس الذي نصَّ عليه حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وحمل حديث سهل على جواز بيع العرايا بخرصها تَمَرًا، فهي مستثنى من هذا العموم، والمراد بالعرايا: أن يبيع نخلاتٍ معلومةً بعد بُدُوِّ الصلاح فيها خرصًا بالتمر

(١) أخرجه البخاري في كتاب «البيوع»، باب: «بَيْعُ الزَّرْعِ بِالطَّعَامِ كَيْلًا»، رقم [٢٢٠٥]، ومسلم في كتاب «البيوع»، باب: «تَحْرِيمُ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالثَّمَرِ إِلَّا فِي الْعَرَايَا»، رقم [١٥٤٢].

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «البيوع»، باب: «بَيْعُ الثَّمَرِ عَلَى رُءُوسِ النَّخْلِ بِالذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ»، رقم [٢١٩١]، ومسلم في كتاب «البيوع»، باب: «تَحْرِيمُ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالثَّمَرِ إِلَّا فِي الْعَرَايَا»، رقم [١٥٤٠].

الموضوع على الأرض كيلاً، وقد اشترط شُرَّاحُ الحديث لصحَّة هذا البيع شروطاً أجمَلُها فيما يلي:

- (أ) أن تكون فيما دون خمسة أوسق. (ب) أن تكون بخرصها تمراً.
(ج) أن يُقبض التمر في مجلس العقد. (د) أن يكون المشتري بحاجة لأكلها رطباً.
قوله:

وَمِنْهُ مَا فِي عِلَّةٍ قَدْ اخْتَلَفَ كَحَظْرِ بَيْعِ الْغَيْبِ مَعَ حِلِّ السَّلَفِ
فَأَوَّلُ جَهْلٍ وَعَجْزٌ وَغَرَزُ وَالثَّانِي مَوْصُوفٌ وَمَضْمُونٌ فَبَرَزُ

أي: ومن أوجه الجمع بين النصوص التي ظاهرها التعارض: حمل بعضها على صورة أخرى، مثال ذلك: ما رواه أحمد وأهل السنن الأربع من حديث حكيم بن حزام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَأْتِينِي الرَّجُلُ فَيَسْأَلُنِي عَنِ الْبَيْعِ لَيْسَ عِنْدِي مَا أْبِيعُهُ مِنْهُ، ثُمَّ أَتْبَاعُهُ مِنَ السُّوقِ، فَقَالَ: «لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ»^(١).

ونحوه ما أخرجه أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، من حديث عمرو ابن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ، وَلَا شَرَطَانٍ فِي بَيْعٍ، وَلَا بَيْعٌ مَا لَمْ يُضْمَنْ، وَلَا بَيْعٌ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ»^(٢).

(١) أخرجه أحمد [١٥٥٧٣] واللفظ له، وأبو داود في كتاب «البيوع»، باب: «فِي الرَّجُلِ يَبِيعُ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ»، رقم [٣٥٠٣]، والترمذي في أبواب «البيوع»، باب: «مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ»، رقم (١٢٣٢، ١٢٣٣)، والنسائي في كتاب «البيوع»، باب: «بَيْعُ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْبَائِعِ»، رقم [٤٦١٥]، وابن ماجه في كتاب «التجارات»، باب: «النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ، وَعَنْ رِبْحِ مَا لَمْ يُضْمَنْ»، رقم [٢١٨٧]. قال الترمذي: «حَدِيثُ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ، قَدْ رُوِيَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ». وصححه الألباني في «إرواء الغليل» [١٢٩٢].

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب «البيوع»، باب: «فِي الرَّجُلِ يَبِيعُ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ»، رقم [٣٥٠٤]، والنسائي في

فإن في هذين النصين دليلاً على عدم جواز بيع الغائب، وما لا يملكه الإنسان مطلقاً؛ وذلك كالمحتاج المغصوب الذي لا يقدر مالكة على انتزاعه من يد غاصبه، وكالعبد الآبق الذي لا يعرف مكانه، وما كان خارجاً عن حوزة الإنسان وغائباً عنه، كل ذلك لا ينعقد فيه بيعٌ حتى يكون مقدوراً على تسليمه، وذلك لما في تلك الصور من الجهالة والعجز عن تسليم المبيع، والغرر.

ويعارض هذين النصين ما ثبت في الصحيحين من حديث عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسْلِفُونَ فِي الثَّامِرِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ، فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ»^(١).

وما ثبت عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «أَشْهَدُ أَنَّ السَّلَفَ الْمَضْمُونِ إِلَى أَجَلٍ قَدْ أَحَلَّهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ وَأَذِنَ فِيهِ»، ثُمَّ قرأ قول الله تَعَالَى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُتِبْهُ﴾ [الْآيَةُ: ٢٨٢] ^(٢).

ويمكن الجمع بحمل حديث حكيم بن حزام وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده،

كتاب «البيوع»، باب: «شرطان في بيع»، رقم [٤٦٣٣]، والترمذي في أبواب «البيوع»، باب: «مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ»، رقم [١٢٣٤]، وابن ماجه مختصراً في كتاب «التجارات»، باب: «النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ، وَعَنْ رِنْحِ مَا لَمْ يُضْمَنْ»، رقم [٢١٨٨]. قال الترمذي: «حسن صحيح». وحسنه الألباني في «إرواء الغليل» [١٣٠٥].

(١) أخرجه البخاري في كتاب «السلم»، باب: «السَّلَمُ فِي وَزْنٍ مَعْلُومٍ»، رقم [٢٢٤٠]، ومسلم في كتاب «البيوع»، باب: «السَّلَمُ»، رقم [١٦٠٤].

(٢) رواه الشافعي في «الأم» (٣/ ٩٣-٩٤)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٥/ ٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٤٨١)، والطبري في «تفسيره» (٥/ ٧١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٥٥٤)، وابن المنذر في «تفسيره» (١/ ٦٥-٦٦)، والبيهقي (٦/ ٣٠-٣١ و٣٢)، والحاكم (٢/ ٣١٤) وصححه. وصححه الألباني في «الإرواء» [١٣٦٩].

على عدم جواز بيع الغائب، وبيع ما لا يملكه الإنسان، أو يعجز عن تسليمه، وحل حديث ابن عباس على جواز بيع الغائب إذا كان سَلَمًا - سَلَفًا -، إذ إن من شروط السَلَم القدرة على التسليم، فهو يفارق ما سبق ذكره في حديث حكيم بن حزام، وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده.

قوله:

وَمِنْهُ فِعْلٌ مِنْ خُصُوصِ الْمُصْطَفَى فَظَنُّ تَشْرِيعًا بِهِ مَنْ اقْتَضَى
كَفَعْلِهِ السُّبْحَةَ بَعْدَ الْعَصْرِ قَضَاءَ مَا فَاتَ عَقِيبَ الظُّهْرِ
لَكِنَّهُ أَبَانَ حِينَ سُئِلَا عَنْ فِعْلِهَا لِغَيْرِهِ فَقَالَ: لَا

أي: ومن أوجه الجمع بين ما يظهر فيه التعارض وهو مؤتلف: حل بعض النصوص على أنه من خصائص النبي ﷺ، والبعض الآخر على عمومه.

مثال ذلك: ما رواه أبو داود من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بَعْدَ الْعَصْرِ رَكْعَتَيْنِ وَيَنْهَى عَنْهُمَا»^(١).

ومثله ما ثبت في الصحيحين من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى عَنْهُمَا - تعني: الركعتين بعد العصر -، ثُمَّ رَأَيْتُهُ يُصَلِّيهِمَا، أَمَّا حِينَ صَلَّاهُمَا فَإِنَّهُ صَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ دَخَلَ وَعِنْدِي نِسْوَةٌ مِنْ بَنِي حِرَامٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَصَلَّاهُمَا، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ الْجَارِيَةَ، فَقُلْتُ: قُومِي بِحَنْبِهِ فَقُولِي لَهُ: تَقُولُ لَكَ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! سَمِعْتُكَ تَنْهَى عَنْ هَاتَيْنِ الرَّكْعَتَيْنِ، وَأَرَاكَ تُصَلِّيهِمَا، فَإِنْ أَشَارَ بِيَدِهِ فَاسْتَأْخِرِي، فَفَعَلَتِ الْجَارِيَةُ،

(١) أخرجه أبو داود في أبواب «التطوع وركعات السنة»، باب: «مَنْ رَخَّصَ فِيهَا إِذَا كَانَتِ الشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً»، رقم [١٢٨٠]. وضعفه الألباني في «الضعيفة» [٩٤٥] وفي «ضعيف أبي داود» (٤٨/٢)

فَأَشَارَ بِيَدِهِ، فَاسْتَأْخَرَتْ عَنْهُ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «يَا بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ سَأَلْتِ عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ، فَإِنَّهُ أَتَانِي أَنَاسٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الْقَيْسِ، فَشَغَلُونِي عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَهُمَا هَاتَانِ»^(١).

فظاهر هذين الحديثين يعارض أحاديث النهي عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، ويُمكن الجمع بينهما وبين ما سبق من أحاديث النهي عن الصلاة النافلة بعد العصر حتى تغرب الشمس، بحمل أحاديث النهي على مقتضاها ومدلولها، وحمل هذين الحديثين - أعني: حديث عائشة وأمّ سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - على أن صلاة النبي ﷺ للركعتين اللتين فاتتا بعد الظهر بعد العصر من خصائصه ﷺ، وكان إذا فعل شيئاً يُحِبُّ أن يداوم عليه.

وللعلماء في هذه المسألة مذاهبٌ تُراجع لها المطوّلات، للاستفادة من النظر في مسائل الخلاف وأدلّتها.

قوله:

وَمِنْهُ مَا خَصَّ بِهِ سِوَاهُ فَظَنَّ بِالْعُمُومِ مَنْ رَأَاهُ
مُخْتَصِرًا إِطْلَاقَهُ فِي مَوْضِعٍ نَحْوُ بِهِ ضَحٍّ لِمَعْرِزٍ جَدَعَ
لَكِنَّهُ عَلَى الْبَيَانِ قَدْ وَرَدَ ضَحٍّ وَلَا بَعْدَكَ يُجْزِي عَنْ أَحَدٍ

أي: ومن أوجه الجمع بين النصوص التي ظاهرها التعارض: حمل بعض النصوص على الرخصة لشخص معين، والآخر على العموم، ومثال ذلك: ما ثبت في الصحيحين

(١) أخرجه البخاري في أبواب «العمل في الصلاة»، باب: «إِذَا كَلَّمَ وَهُوَ يُصَلِّي فَأَشَارَ بِيَدِهِ وَاسْتَمَعَ»، رقم [١٢٣٣]، ومسلم في كتاب «صلاة المسافرين وقصرها»، باب: «مَعْرِفَةُ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ كَانَ يُصَلِّيهِمَا النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ الْعَصْرِ»، رقم [٨٣٤].

من حديث البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَحَّى خَالٌ لِي - يُقَالُ لَهُ: أَبُو بُرْدَةَ - قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شَاتُكَ شَاةٌ لَحْمٍ». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ عِنْدِي دَاجِنًا جَذَعَةً مِنَ الْمَعَزِ، قَالَ: «اذْبَحْهَا، وَلَا تَصْلُحْ لِغَيْرِكَ»^(١).

فظاهرُ هذا النصِّ يعارض ما رواه جابرُ بنُ عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً، إِلَّا أَنْ يَعْسُرَ عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَذَعَةً مِنَ الضَّأْنِ»^(٢).

ويمكن الجمعُ بين حديث البراء بن عازب بحمله على أن أجزاء الأضحية بالجذعة من المعز خاصٌّ بأبي بردة فقط، وحمل حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا على أنه لا يُجزي في الأضحية من المعز عن أحد البتَّة، وبهذا الجمع يزول التعارض.

قوله:

وَمِثْلُهُ الْمُسْتَثْنَايَاتُ تُحْذَفُ فَعَمَّهَا لَكِنْ بِذِكْرِ تَعْرِفُ

أي: مثل ما خصَّ به النبي ﷺ بعض أصحابه دون غيره، المستثنيات على اختلاف أحوالها، فإن بعض المستثنيات قد تُحذف لدلالة المقام على المحذوف، فمثلاً قول الله تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُوا بَأْرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ فَلْجِدُوهُنَّ مِنْنَ جَلْدَةً وَلَا نَقْبِلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾^(١) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴿الْآيَةُ﴾ [النُّور: ٤ - ٥].

وقول النبي ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يَجْلِسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ»^(٢). فإن الاستثناء يرجع إلى جميعها في الآية وفي الحديث، وإن كان

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الأضاحي»، باب: «قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِأَبِي بُرْدَةَ: «ضَحِّ بِالْجَذَعِ مِنَ الْمَعَزِ، وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ»، رقم [٥٥٥٦]، ومسلم في كتاب «الأضاحي»، باب: «وَقْتِهَا»، رقم [١٩٦١].

(٢) أخرجه مسلم في كتاب «الأضاحي»، باب: «سِنُّ الْأُضْحِيَّةِ»، رقم [١٩٦٣].

(٣) أخرجه مسلم في كتاب «المساجد ومواضع الصلاة»، باب: «مَنْ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ»، رقم [٦٧٣]، عن

الحَدُّ لَا يَسْقُطُ بِالتَّوْبَةِ، هَذَا وَإِنْ الْمُسْتَثْنَايَاتِ لَمْ يَتَكَرَّرْ ذِكْرُهَا بِحَسَبِ تَكَرُّرِ الصِّفَاتِ الَّتِي ذُكِرَتْ فِي الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ.

قَوْلُهُ:

وَمِنْهُ أَمْرٌ فَعَلَهُ تَكَرَّرًا كُلُّ رَوَى بِنَحْوِ مَا قَدْ حَضَرَ
كَمْوَضِعِ الْإِهْلَالِ كُلُّ عَيْنُهُ بِمَا رَوَى وَالْحَبْرُ فَضْلًا بَيْنَهُ

أي: وَمَا يَسْتَدْعِي الْجَمْعَ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ لِأَمْرٍ وَاحِدٍ، مَا صَدَرَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فَعَلَهُ مُتَكَرِّرًا، وَكُلُّ رَاوٍ رَوَى مَا حَضَرَهُ، وَذَلِكَ كَالرِّوَايَاتِ الَّتِي جَاءَتْ فِي تَعْيِينَ مَوْضِعِ إِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْحَجِّ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، حَيْثُ قَالَ بَعْضُهُمْ: «إِنَّهُ أَهْلٌ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً عِنْدَ الشَّجَرَةِ»، وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ عُمَرَ ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ أَهْلٌ حِينَ وَصَلَ إِلَى الْبَيْدَاءِ ^(٢)، وَهِيَ مَوْضِعٌ مَخْصُوصٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ.

وَالْحَقِيقَةُ: أَنَّ هَذِهِ الْأَقْوَالَ مُتَّفَقَةٌ غَيْرُ مُخْتَلِفَةٍ: يَبَيِّنُ اتِّفَاقُهَا وَاتِّتْلَافُهَا مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، قَالَ: «قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يَا أَبَا عَبَّاسٍ! عَجِبْتُ لِاخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي إِهْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ أُوجِبَ. فَقَالَ: إِنِّي

أبي مسعود الأنصاري البصري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ «الْحَجِّ»، بَابُ: «مَنْ أَهْلٌ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ»، رَقْمُ [١٥٥٢]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ «الْحَجِّ»، بَابُ: «أَمْرُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِالْإِحْرَامِ مِنْ عِنْدِ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ»، رَقْمُ [١١٨٦] وَفِي بَابِ: «الْإِهْلَالِ مِنْ حَيْثُ تَبِعَتْ الرَّاحِلَةُ»، رَقْمُ [١١٨٧].

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ «الْحَجِّ»، فِي بَابِ: «مَنْ بَاتَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ حَتَّى أَصْبَحَ»، رَقْمُ [١٥٤٦]، وَفِي بَابِ: «التَّحْمِيدُ وَالتَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ، قَبْلَ الْإِهْلَالِ، عِنْدَ الرُّكُوبِ عَلَى الدَّابَّةِ»، رَقْمُ [١٥٥١]، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لَأَعْلَمُ النَّاسِ بِذَلِكَ، إِنَّمَا إِنَّمَا كَانَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةٌ وَاحِدَةٌ، فَمِنْ هُنَاكَ اخْتَلَفُوا، خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَاجًّا، فَلَمَّا صَلَّى فِي مَسْجِدِهِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْهِ أَوْجَبَهُ فِي مَجْلِسِهِ.

فَأَهْلَ بِالْحَجِّ حِينَ فَرَغَ مِنْ رَكَعَتَيْهِ، فَسَمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ أَقْوَامٌ، فَحَفِظْتُهُ عَنْهُ، ثُمَّ رَكِبَ فَلَمَّا اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ أَهْلٌ وَأَذْرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ أَقْوَامٌ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ إِنَّمَا كَانُوا يَأْتُونَ أَرْسَالًا، فَسَمِعُوهُ حِينَ اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ يَهْلُ، فَقَالُوا: إِنَّمَا أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ.

ثُمَّ مَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا عَلَا عَلَى شَرَفِ الْبَيْدَاءِ أَهْلٌ وَأَذْرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ أَقْوَامٌ فَقَالُوا: إِنَّمَا أَهْلَ حِينَ عَلَا عَلَى شَرَفِ الْبَيْدَاءِ، وَإِنَّمَا اللَّهُ؛ لَقَدْ أَوْجَبَ فِي مُصَلَّاهُ، وَأَهْلَ حِينَ اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ، وَأَهْلَ حِينَ عَلَا عَلَى شَرَفِ الْبَيْدَاءِ»^(١).

قلت: وهو جمعٌ حسنٌ بين الروايات كلها التي تسبب عنها اختلافُ الناس في مكان بدء إهلال رسول الله ﷺ.

قوله:

وَمِنْهُ مَا لِلْفِعْلِ وَالتَّرِكِ جَمْعٌ	كُلُّ رَوَى مَا مِنْ حُضُورِهِ وَقَعٌ
مِثْلُ الْقُنُوتِ وَالضُّحَى وَالتَّبَسُّمِ	فِي سِرِّهَا وَانْجَهْرِ قِسْ مَا مِثْلُهُ
وَأَنَّمَا يُبَيِّنُ ذَا مَنْ لَزَمَهُ	وَشَهِدَ الْجَمِيعَ بِالْمُلَازَمَةِ

(١) أخرجه أبو داود في كتاب «المناسك»، باب: «فِي وَقْتِ الْإِحْرَامِ»، رقم [١٧٧٠]، والحاكم (١/ ٦٢٠)، والبيهقي (٥/ ٥٧)، قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم». ووافقه الذهبي. وضعفه البيهقي بقوله: «خَصِيفُ الْجَزْرِيِّ غَيْرُ قَوِيٍّ، وَقَدْ رَوَاهُ الْوَاقِدِيُّ بِإِسْنَادٍ لَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، إِلَّا أَنَّهُ لَا تَنْفَعُ مُتَابَعَةُ الْوَاقِدِيِّ». انظر: «ضعيف أبي داود» للألباني (٢/ ١٥٠-١٥٢).

أي: وإن مما ينبغي: أن يُعتنى بالجمع بين روايته المختلفة أموراً اختلفت فيها روايات الأصحاب ومذاهب العلماء، وذلك: كالقنوت في الصلاة، وما ورد فيه من الفعل والترك، فقد روى أبو داود عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «قَتَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَهْرًا مُتَتَابِعًا فِي الظُّهْرِ، وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبِ، وَالْعِشَاءِ، وَالصُّبْحِ، دُبَّرَ كُلُّ صَلَاةٍ إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، فِي الرَّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ، يَدْعُو عَلَى حَيٍّ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ عَلَى رِجْلِ وَذَكَوَانَ وَعُصَيَّةً، وَيَوْمٌ مِنْ مَنْ خَلْفَهُ» (١).

فهذا الحديث وما في معناه يدلُّ على مشروعية القنوت عند النوازل في الفرائض كلّها، لاسيما في صلاة الفجر، فإنه كان يقنت فيها أكثر من غيرها؛ لما روى مسلمٌ في صحيحه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَتَّ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَدْعُو عَلَى بَنِي عُصَيَّة» (٢).

وفي حديث أبي هريرة: «يَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ وَيَلْعَنُ الْكُفَّارَ» (٣).

وثبت عنه أنه ترك القنوت بالدعاء على الكافرين حين أنزل عليه: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [الزَّكَاةُ: ١٢٨]. فيُجمع بين فعله بأنَّ كلاً من الفعل والترك سنّة، فلا يُحكم على

(١) أخرجه أحمد [٢٧٤٦]، وأبو داود في أبواب «الوتر»، باب: «الْقُنُوتُ فِي الصَّلَوَاتِ»، رقم [١٤٤٣]، وابن خزيمة [٦١٨]، والحاكم (٣٤٨/١) وقال: «صحيح على شرط البخاري». ووافقه الذهبي. وحسنه الألباني في «صحيح أبي داود» [١٢٩٧].

(٢) أخرجه مسلم في كتاب «المساجد ومواضع الصلاة»، باب: «اسْتِحْبَابُ الْقُنُوتِ فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ إِذَا نَزَلَتْ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةً»، رقم [٦٧٧]، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري في أبواب «صفة الصلاة»، باب: «فَضْلُ اللَّهِ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ»، رقم [٧٩٧]، ومسلم في كتاب «المساجد ومواضع الصلاة»، باب: «اسْتِحْبَابُ الْقُنُوتِ فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ إِذَا نَزَلَتْ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةً»، رقم [٦٧٦].

الفاعل بالبدعة والمخالفة، ولا يُحكم على التارك بالمخالفة والبدعة، كما حصل الخلاف بين أهل العلم في حكم القنوت في صلاة الفجر وفي الوتر، بدون نازلة تنزل بالمسلمين.

(أ) فقال قومٌ: إنه سنة ينبغي إحيائها والمحافظة على العمل بها.

(ب) وقال قومٌ: إن القنوت في الفجر بدعة، سواء كان لنازلة، أو بدونها.

(ج) وقال آخرون: يُسنُّ القنوت حيثُ قنت النبي ﷺ، كما يُسنُّ الترك حيث ترك، فيحصل لمن فعل ذلك الاقتداء بالنبي ﷺ في فعله وتركه، فلا يروُن فاعله مبتدعاً، ولا تاركه مخالفاً للسنة، بل مَنْ قنت فقد أحسن، ومن تركه فقد أحسن، وبهذا يزول الإشكال، ويحصل الجمع بين الروايات والأقوال عند كثير من أهل العلم.

٢- ومثل القنوت في اختلاف الروايات في الحكم: «صلاة الضحى»، وتُسمى: «سبحة الضحى»، فقد ورد في فضلها نصوصٌ كثيرة، منها:

ما رواه أحمد، وأبو داود من حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فِي الْإِنْسَانِ سِتُّونَ وَثَلْثُمِائَةَ مَفْصِلٍ؛ فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَنْ كُلِّ مَفْصِلٍ مِنْهَا بِصَدَقَةٍ». قَالُوا: فَمَنْ ذَا الَّذِي يُطِيقُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْخُخَاعَةُ فِي الْمَسْجِدِ يَدْفِنُهَا، أَوْ الشَّيْءُ يُنَحِّيهِ عَنِ الطَّرِيقِ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَرَكْعَتَا الضُّحَى تُجْزِي عَنْهُ»^(١).

ومثله في الدلالة على الفضل: ما رواه أحمد، والطبراني بإسناد جيد، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً فَعَنِمُوا،

(١) أخرجه أحمد رقم (٢٢٩٩٨، ٢٣٠٣٧)، وأبو داود في كتاب «الأدب»، باب: «فِي إِمَاطَةِ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ»، رقم [٥٢٤٢]، وابن خزيمة [١٢٢٦]، وابن حبان (١٦٤٢، ٢٥٤٠)، والحاكم (٣٤٩/١) وقال: «صحيح على شرط الشيخين». ووافقه الذهبي. وقال الألباني في «الإرواء» (٢/٢١٣ رقم ٤٦١): «إسناده صحيح على شرط مسلم».

وَأَسْرَعُوا فِي الرَّجْعَةِ، فَتَحَدَّثَ النَّاسُ بِقُرْبِ مَغْزَاهُمْ وَكَثْرَةِ غَنِيمَتِهِمْ وَسُرْعَةِ رَجْعَتِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أَدْلُكُمْ عَلَى أَقْرَبِ مِنْهُمْ مَغْزًى، وَأَكْثَرِ غَنِيمَةٍ، وَأَوْشَكِ رَجْعَةٍ؟ مَنْ تَوَضَّأَ ثُمَّ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ بِسُبْحَةِ الضُّحَى، فَهُوَ أَقْرَبُ مِنْهُمْ مَغْزًى، وَأَكْثَرُ غَنِيمَةٍ، وَأَوْشَكُ رَجْعَةٍ»^(١).

فهذان النِّصَان ونظائرهما تدلُّ على مشروعية صلاة الضحى وسُنَّيتها، وكثرة خيرها، وعِظَم أجرها.

ومنها ما جاء عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي سُبْحَةَ الضُّحَى قَطُّ، وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَدْعُ الْعَمَلَ وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ خَشْيَةً أَنْ يَعْمَلَ بِهِ النَّاسُ، فَيَفْرَضَ عَلَيْهِمْ»^(٢).

والجمع بين النصوص الدالة على سُنَّيتها، والنصوص الدالة على عدم مشروعيتهما أن يقال: إن ترك رسول الله ﷺ لها هو وبعض كبار أصحابه في بعض الأوقات لا ينفي مشروعيتهما، بل هي مشروعة، ومُرغَّب في فعلها وفضلها، ولا شك أن سبب اختلاف الروايات هو أن الأصحاب الذين نُقل عنهم ما يتعلق بهذا الباب كلُّ روى ما وقع في وقت حضوره، وبفهم هذا السبب يتضح الجمع بين نصوص الباب.

٣- ومثل اختلاف الروايات في حكم القنوت، وسُبْحَةِ الضحى، اختلافُ

(١) أخرجه أحمد رقم [٦٦٣٨]، والطبراني (٤٢/١٣). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/٢٣٥): «رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ، وَفِيهِ ابْنُ هُبَيْرَةَ وَفِيهِ كَلَامٌ، وَرِجَالُ الطَّبْرَانِيِّ ثِقَاتٌ، لِأَنَّهُ جَعَلَ بَدَلَ ابْنِ هُبَيْرَةَ ابْنَ وَهْبٍ». وقال الألباني في «صحيح التَّحِيَّةِ وَالتَّهْلِيلِ» (١/١٦٢): حسن صحيح.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب: «أبواب تقصير الصلاة»، باب: «تَحْرِيطُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى صَلَاةِ اللَّيْلِ وَالنَّوَافِلِ مِنْ غَيْرِ إِجْبَابٍ»، رقم [١١٢٨]، ومسلم في كتاب «صلاة المسافرين وقصرها»، باب: «اسْتِحْبَابُ صَلَاةِ الضُّحَى...»، رقم [٧١٨] واللفظ له.

الروايات في البسمة، من حيث الإسرار بها والجهر؛ فقد وردت نصوص تدلُّ على مشروعية الإسرار بها، كما وردت نصوص تدلُّ على مشروعية الجهر بها أيضًا.

فمن النصوص الواردة في مشروعية الإسرار بها في الصلاة الجهرية: ما رواه الخمسة إلا أبا داود، من حديث ابن عبد الله بن مغفل، قال: «سَمِعَنِي أَبِي، وَأَنَا أَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ! إِيَّاكَ وَالْحَدَّثَ، قَالَ: وَلَمْ أَرِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا كَانَ أَبْغَضَ إِلَيْهِ حَدَّثًا فِي الْإِسْلَامِ مِنْهُ، فَإِنِّي صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ، وَمَعَ عُمَرَ، وَمَعَ عَثْمَانَ، فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقُولُهَا، فَلَا تَقُلْهَا، إِذَا أَنْتَ قَرَأْتَ فَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»^(١).

فإنَّ هذا النصَّ ونظائره من النصوص تدلُّ على مشروعية الإسرار ببسم الله الرحمن الرحيم، فيما يُجهر فيه من الصلاة، وعدم مشروعية الجهر بها في ذلك.

ومن النصوص الواردة في مشروعية الجهر بالبسمة في الصلاة الجهرية: ما جاء عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ آيَةَ آيَةً: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ① الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ② الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ③ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ④»^(٢).

(١) أخرجه أحمد في رقم [١٦٧٨٧]، والنسائي في كتاب «الافتتاح»، باب: «تَرَكُ الْجَهْرُ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، رقم [٩٠٨]، والترمذي في أبواب «الصلاة»، باب: «مَا جَاءَ فِي تَرَكِ الْجَهْرِ بِ- ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾» [الْفَاتِحَةُ: ١]، رقم [٢٤٤]، وابن ماجه في كتاب «إقامة الصلاة والسنة فيها»، باب: «افْتِتَاحُ الْقِرَاءَةِ»، رقم [٨١٥]. قال الترمذي: «حديث حسن». قال النووي في «الخلاصة» (٣٦٩/١) متعقبًا الترمذي: «وَلَكِنْ أَنْكَرَهُ عَلَيْهِ الْخَفَاضُ، وَقَالُوا: هُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ مَدَارَهُ عَلَى ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَمَنْ صَرَحَ بِهَذَا ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ، وَآخَرُونَ، وَنُسِبَ التِّرْمِذِيُّ فِيهِ إِلَى التَّسَاهُلِ». قال الألباني: «ولكنه - على كل حال - شاهد لا بأس به لحديث أنس». «صفة الصلاة - الأصل -» (١/ ٢٨٢).

(٢) أخرجه أحمد [٢٦٥٨٣]، وأبو داود في كتاب «الْحُرُوفِ وَالْقِرَاءَاتِ»، رقم [٤٠٠١]، والترمذي في

والروايات كلها ثابتة من الجانبين، فيُجمع بينها بأن أصحابها كل روى ما وقع في حضوره، وبذلك يتضح التأليف بينها وعدم المنافاة، وأما أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فإنه قد حضر في الحالين؛ فجاءت عنه روايتان: رواية بمشروعية الإسرار بالبسملة، ورواية بمشروعية الجهر بها.

فأما رواية الإسرار: فقد أخرجها الإمام أحمد، والإمام مسلم عن أنس قال: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ بِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»^(١).

وفي لفظ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ، وَخَلْفَ أَبِي بَكْرٍ، وَعُثْمَانَ، فَكَانُوا لَا يُجْهَرُونَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ، وَلَا فِي آخِرِهَا»^(٢).

وأما رواية الجهر: فقد أخرجها البخاري في صحيحه من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قِرَاءَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: كَانَتْ قِرَاءَتُهُ مَدًّا، ثُمَّ قَرَأَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»^(٣).

⁼ أبواب «القراءات»، باب: «فِي فَاتِحَةِ الْكِتَابِ»، رقم [٢٩٢٧]. قال الترمذي: «حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَبِهِ يَقْرَأُ أَبُو عُبَيْدٍ وَيُخْتَارُهُ. هَكَذَا رَوَى يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ، وَغَيْرُهُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ؛ لِأَنَّ اللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ، رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ يَعْلَى ابْنِ مَمْلُوكٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ. وَحَدِيثُ اللَّيْثِ أَصَحُّ». قلت: قال ابن رجب في «فتح الباري» (٦/٣٩٨-٣٩٩) ما مختصره: «قراءة هذه الآيات على هذا الوجه إنما هو من حكاية ابن جريج لحديث أم سلمة، وقولها: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْطَعُ قِرَاءَتَهُ آيَةَ آيَةً»، كذلك قاله النسائي وأبو داود السجستاني. وكذا قَالَ الإمام أحمد في رواية ابن القاسم، وفي لفظ الحديث اختلاف في ذكر البسملة وإسقاطها. وفي إسناده - أيضًا - اختلاف. ومن زعم: أَنَّهُ صحيح؛ لتخريج ابن خزيمة له، فَقَدْ وَهَمَ».

(١) أخرجه أحمد رقم [١٢٨١٠]، ومسلم في كتاب «الصلاة»، باب: «حُجَّةٌ مَنْ قَالَ: لَا يُجْهَرُ بِالْبَسْمَلَةِ»، رقم (٣٩٩) (٥٠).

(٢) أخرجه أحمد رقم [١٣٣٣٧]، ومسلم في الباب نفسه، رقم (٣٩٩) (٥٢).

(٣) سبق تخريجه في الجزء الأول.

والجمع بين روايته واضح، وهو أنه حضر الإسرار في حال فرواها، وحضر الجهر في حال أخرى فرواها، مما يدل على مشروعية كل من الإسرار والجهر، وإن كان نصوص الإسرار أكثر، فلا تنافي ثبوت أدلة مشروعية الجهر، بل لا حرج على من جهر في بعض الأحيان ببسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة الجهرية.

قوله:

وَمِنْهُ حُكْمٌ وَارِدٌ عَلَى سَبَبٍ فَزَالَ عَنْهُ فَقَدْ ذَلِكَ السَّبَبُ
كَالْتَهْيِ عَنْ كِتَابِ سِوَى الْقُرْآنِ خَوْفَ التَّبَاسِهِ بِهِ فِي الْآنِ
وَعِنْدَ أَمْنٍ ذَاكَ جَاءَ الْإِذْنُ بِهِ وَانْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ إِذْ لَا يَشْتَبِهُ

أي: ومن أوجه الجمع: أن ينزل بعض النصوص على سبب؛ فيزول ذلك السبب، فيزول الحكم كذلك.

مثال ذلك: ما ورد في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَكْتُبُوا عَنِّي شَيْئًا سِوَى الْقُرْآنِ، فَمَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئًا فَلْيَمْحُهُ»^(١).

فإن هذا الحديث صريح في النهي عن كتابة شيء عن النبي ﷺ سوى القرآن، غير أنه معارض بما رواه الدارمي من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَكْتُبُ كُلَّ مَا أَسْمَعُ مِنْكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: فِي الرِّضَا وَالْغَضَبِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، فَإِنِّي لَا أَقُولُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ إِلَّا الْحَقَّ»^(٢).

(١) أخرجه أحمد رقم [١١٠٨٥]، ومسلم في كتاب: «أحاديث متفرقة»، باب: «التَّبَيُّتُ فِي الْحَدِيثِ وَحُكْمُ كِتَابَةِ الْعِلْمِ»، رقم [٣٠٠٤].

(٢) أخرجه أحمد [٧٠٢٠]، والحاكم (٦٠٦/٣)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» [٣٨٨] واللفظ له، من طريق ابن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو به. قال =

والجمع بينهما بحمل حديث أبي سعيد على أن النهي عن كتابة شيء سوى القرآن على سبب، وهو خوف التباس ما يكتب سوى القرآن بالقرآن، وحمل حديث عمرو بن شعيب على فقد ذلك السبب، ووجود الأمن من اللبس، فيزول التعارض.

قوله:

فَهَذِهِ عِشْرُونَ وَجْهًا فَاحْوِهَا وَاضْمُمْ إِلَيْهَا مَا أَتَى مِنْ نَحْوِهَا

الإشارة عائدة إلى أوجه الجمع بين النصوص التي سبق ذكرها مما ظاهره التعارض، وهو في الحقيقة مؤتلف غير مختلف، كما أوضحنا ذلك بالتفصيل وضرب الأمثلة.

وقد أرشد الناظم طالب العلم المحب للتوسع في فنونه، أن يحرص على فهم أوجه الجمع التي ضمناها أبيات هذا الباب وسبق شرحها، وأن يضم إليها ما شابهها من النصوص التي قد يكون ظاهرها التعارض، وعند سلوك مسالك الجمع يتضح للقارئ ائتلافها واتفاقها؛ إذ كم من المسائل لها أشباه ونظائر، وطالب العلم النبیه يقيس الأمور بنظائرها، ويرد الفروع إلى أصولها، وهأنا سأذكر بعضاً مما ذكره أهل العلم من نصوص ظاهرها التعارض، والجمع بينهما ممكن بواسطة مسالك الجمع المصطلح عليها لدى علماء هذا الفن.

١- ما جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة، وغيره أن رسول الله ﷺ قال: «لَا عَدْوَى، وَلَا طِيْرَةَ، وَلَا هَامَةَ، وَلَا صَفَرَ» زاد مسلم: «وَلَا نَوَّءَ وَلَا غُولَ»^(١).

⁼ الحاكم: «صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي. ورواه أحمد (٦٥١٠، ٦٨٠٢)، والدارمي في سننه رقم (٥٠١-الداراني)، وأبو داود في كتاب «العلم»، باب: «فِي كِتَابِ الْعِلْمِ»، رقم [٣٦٤٦]، والحاكم (١٨٧/١)، من طريق آخر عن عبد الله بن عمرو نحوه. وصححه الألباني في «الصحيحة» [١٥٣٢].
(١) أخرجه البخاري في كتاب «الطب»، باب: «الجذام»، رقم [٥٧٠٧]، ومسلم في كتاب «السلام»،

يعارضه حديث: «لَا يُورِدُ مُمَرِّضٌ عَلَى مُصِحٍّ»^(١). فيجمع بينهما بحمل حديث: «لَا عَدَوَى ... إلخ». أي: إنه لا يُعدي شيء شيئاً بطبعه بحيث تنتقل العدوى من المصاب إلى السليم على ما يعتقد أهْلُ الجاهلية من إضافة الفعل إلى غير الله، وأن هذه الأمور تُعدي بطبعها.

وحمل حديث: «لَا يُورِدُ مُمَرِّضٌ عَلَى مُصِحٍّ». على سدِّ ذرائع الشرك؛ لأن الناس يتفاوتون في قوة الإيمان وضعفه، فمن كان إيمانه قوياً وثقته بالله ثابتةً، بحيث لو أصابه شيء من الأمراض المعدية لم يقل: لو أنني اجتنبت لما كان كذا، وكذا، بخلاف من يخشى على نفسه أنه سيقول ذلك عندما يُبتلى بشيء من ذلك لضعف إيمانه، والحكم الشرعي أن كل شيء بقضاء وقدر، وقد فرغ ربنا من كل شيء، وسيكون كما جرى به القلم إلى قيام الساعة بلا تغيير ولا تبديل، ولا تقديم ولا تأخير لما جرت به المقادير.

٢- وما جاء في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا انْقَطَعَ شِسْعُ نَعْلِ أَحَدِكُمْ فَلَا يَمْشِي فِي نَعْلِ وَاحِدَةٍ»^(٢). مع أثر عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «رُبَّمَا مَشَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نَعْلِ وَاحِدَةٍ»^(٣).

= باب: «لَا عَدَوَى، وَلَا طَيْرَةٌ، وَلَا هَامَةٌ، وَلَا صَفَرٌ، وَلَا نَوْءٌ، وَلَا غَوْلٌ، وَلَا يُورِدُ مُمَرِّضٌ عَلَى مُصِحٍّ»، رقم [٢٢٢٠]، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأخرجه مسلم في الباب نفسه، رقم [٢٢٢٢]، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الطب»، باب: «لَا هَامَةٌ»، رقم [٥٧٧١]، ومسلم في كتاب «السلام»، باب: «لَا عَدَوَى، وَلَا طَيْرَةٌ، وَلَا هَامَةٌ، وَلَا صَفَرٌ، وَلَا نَوْءٌ، وَلَا غَوْلٌ، وَلَا يُورِدُ مُمَرِّضٌ عَلَى مُصِحٍّ»، رقم [٢٢٢١].

(٢) أخرجه مسلم في كتاب «اللباس والزينة»، باب: «إِذَا انْتَعَلَ فَلْيُبْدِ بِالْيَمِينِ وَإِذَا خَلَعَ فَلْيُبْدِ بِالشَّمَالِ»، رقم [٢٠٩٨]، والنسائي في كتاب «الزينة»، باب: «النَّهْيُ عَنِ الْمَشْيِ فِي نَعْلِ وَاحِدَةٍ»، رقم (٥٣٦٩، ٥٣٧٠).

(٣) أخرجه الترمذي في أبواب «اللباس»، باب: «مَا جَاءَ مِنَ الرَّخْصَةِ فِي الْمَشْيِ فِي النَّعْلِ الْوَاحِدَةِ»، رقم

والحديثُ والأثرُ ظاهرُهُما التعارضُ، ويُجمع بينهما بحمل حديث أبي هريرة على أن النهي عن المشي الكثير، وحمل حديث عائشة على المشي القليل، كالخطوة والخطوتين ممَّا يُغتفر في هذا، وفي غيره كحركة المصلي يفتح الباب ونحوه، وهذا على فرض صحة حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وقد صَوَّبَ الكثيرُ وقفه.

٣- ما جاء في المسند والسنن من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: «مَا بَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا قَطُّ»^(١)، فإن هذا الحديث معارض بما رواه أحمد والبخاري ومسلم من حديث حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى سُبَاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا»^(٢) الْجَدِيدُ.

والجمع بينهما يتم بحمل حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على حالة الاختيار، وحمل حديث حذيفة على حالة الاضطرار، وبهذا يزول الإشكال.

⁼ [١٧٧٧]، ثم روى عقبه برقم [١٧٧٨] عن عائشة: «أَتَمَّتْ مَشَتْ بِنَعْلٍ وَاحِدَةٍ». وقال: «وَهَذَا أَصَحُّ وَهَكَذَا رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ مَوْقُوفًا، وَهَذَا أَصَحُّ». وقد نقل الترمذي في «العلل الكبير»، ص: [٢٩٣] عن البخاري قوله: «الصَّحِيحُ عَنْ عَائِشَةَ مَوْقُوفٌ فَعَلَّهَا». وروى هذا المرفوع الحافظ الجورقاني في «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» (٢/ ٣٠٤ - ٣٠٥ برقم ٦٥٠)، من طريق الترمذي، وقال: «حديث باطل»، وذكر الموقوف، وقال: «هذا أصح». وضعف المرفوع كذلك الألباني في «الصحيحة» (١/ ٦٨٤ - ٦٨٥).

(١) أخرجه أحمد (٢٥٠٤٥، ٢٥٧٨٧)، والنسائي في كتاب «الطهارة»، باب: «الْبَوْلُ فِي الْبَيْتِ جَالِسًا»، رقم [٢٩]، والترمذي في أبواب «الطهارة»، باب: «النَّهْيُ عَنِ الْبَوْلِ قَائِمًا»، رقم [١٢]، وابن ماجه في كتاب «الطهارة وسننها»، باب: «فِي الْبَوْلِ قَاعِدًا»، رقم [٣٠٧]، قال الترمذي: «حَدِيثُ عَائِشَةَ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي الْبَابِ وَأَصَحُّ». ورواه أبو عوانة [٥٠٤]، وابن حبان [١٤٣٠]، والحاكم (١/ ٢٩٠ و ٢٩٥) وصححه، ووافقه الذهبي. وصححه الألباني في «الصحيحة» [٢٠١].

(٢) أخرجه أحمد في مسنده رقم (٢٣٢٤١، ٢٣٢٤٦)، والبخاري في كتاب «الوضوء»، باب: «الْبَوْلُ قَائِمًا وَقَاعِدًا»، رقم [٢٢٤]، ومسلم في كتاب «الطهارة»، باب: «الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ»، رقم [٢٧٣].

٤- ما جاء في الصحيح أن النبي ﷺ كان لا يصلي على المدين إذا لم يترك وفاءً لدينه^(١)، مع حديث: «مَنْ تَرَكَ مَا لَا فَلْأَهْلِهِ، وَمَنْ تَرَكَ دَيْنًا فَعَلَيَّ»^(٢).

والجمع بينهما ممكنٌ بحمل الحديث الأول أنه كان ذلك في صدر الإسلام، وحمل الحديث الثاني على ما بعد ذلك، حين فُتِحَ له الفتوح، وأتته الأموال، جعل للفقراء والذرية نصيباً في الفياء، وقضى منه دين المسلمين، وغير ذلك كثير، والله أعلم.
قوله:

وَاسْتَعْمِلْنِ كُلًّا مِنَ النَّصِيِّنِ فِي مَذْلُولِهِ لَكِنَّ بِلَا تَعَسُفٍ
أي: إنه ينبغي لطالب العلم أن يُنْزَلَ كُلُّ نص من النصين اللذين ظاهرهما التعارض على الوجه الواجب حمْلُهُ عليه بمسالك الجمع السالفة الذكر؛ ليسلم من الوقوع في شيء من مسالك الجمع التي لا يُقَرُّها علماء هذا الفن، وهو ما يُسمَّى بالجمع المتعسف.



(١) روى البخاري في كتاب «الحوالات»، باب: رقم [٢٢٨٩]: عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أُتِيَ بِجَنَازَةٍ، فَقَالُوا: صَلِّ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟»، قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟»، قَالُوا: لَا، فَصَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ أُتِيَ بِجَنَازَةٍ أُخْرَى، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَلِّ عَلَيْهَا، قَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟» قِيلَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟»، قَالُوا: ثَلَاثَةُ دَنَانِيرَ، فَصَلَّى عَلَيْهَا، ثُمَّ أُتِيَ بِالثَّالِثَةِ، فَقَالُوا: صَلِّ عَلَيْهَا، قَالَ: «هَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟»، قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَهَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟»، قَالُوا: ثَلَاثَةُ دَنَانِيرَ، قَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»، قَالَ أَبُو قَتَادَةَ صَلَّ عَلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَيْ دَيْنُهُ، فَصَلَّى عَلَيْهِ.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «الاستقراض»، باب: «الصَّلَاةُ عَلَى مَنْ تَرَكَ دَيْنًا»، رقم (٢٣٩٨، ٢٣٩٩)، ومسلم في كتاب «الفرائض»، باب: «مَنْ تَرَكَ مَا لَا فَلْوَرَثَتِهِ»، رقم (١٦١٩) (١٥، ١٦، ١٧)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَضَّلَ

في النسخ

بِنَصِّ شَرْعٍ عَنْهُ قَدْ تَأَخَّرَا
 وَلَا يَجُوزُ النَّسْخُ فِي الْأَخْبَارِ
 أَشَدُّ أَوْ أَخَفُّ فَاحْفَظْنَاهُ
 وَمِنْهُ إِتِمَامُ الصَّلَاةِ أَرْبَعًا
 مِثْلَيْنِ فِي قِتَالِ كُفَّارِ الْمَلَا
 وَسُنَّةٌ بِمِثْلِهَا فِي الْبَابِ
 وَخُلُفُهُمْ فِي الْقَوْلِ بِالْفِعْلِ اتَّسَعَ
 لَا الْقَوْلُ إِنَّ فِي مَوْضِعٍ عَنْهُ سَكَتٌ
 تَقْرِيرِ فِعْلٍ حَظَرُهُ فِيهِ مَضَى
 وَمَعَهَا نَصُّ كِتَابٍ مُسْتَبِينٌ
 مِنْ سُنَّةٍ فِي نَسْخِهَا مُجْتَمِعُهُ
 فَمِنْهُ مَتْلُوٌّ وَحُكْمُهُ ارْتَفَعَ
 وَمِنْهُ مَرْفُوعُ الْجَمِيعِ أَصْلًا
 كَأَيَّةِ الْقِيَامِ فِي الْمُرْمَلِ
 وَإِنْ يَكُنْ سِيَاقُهُ الْمَقْدَمَا
 مَنْسُوخَةٌ كِلَاهُمَا فِي الْبَقَرَةِ
 بِنَسْخِهِ فِي سَبَبِ النُّزُولِ
 مَعَ غُرْبَةٍ وَرَجْمِ ذِي الْإِحْصَانِ

وَالنَّسْخُ رَفَعَ الْحُكْمَ تَشْرِيعًا جَرَى
 فِي الْعَمَلِيَّاتِ بِلَا انْكَارٍ
 يَكُونُ بِالْمِثْلِ وَخَيْرٌ مِنْهُ
 كَقِبْلَةٍ بِقِبْلَةٍ مُتَبَعًا
 وَالْحِطُّ مِنْ عَشْرَةِ أَضْعَافٍ إِلَى
 وَيُنَسَخُ الْكِتَابُ بِالْكِتَابِ
 فَقَوْلُهُ لِلْقَوْلِ وَالْفِعْلِ رَفَعَ
 وَنَسَخُهُ الْفِعْلَ بِتَرْكِهِ ثَبَتَ
 وَاحْتَمَلَ النَّسْخُ سُكُوتٌ اقْتَضَى
 وَسُنَّةٌ نَسَخَ الْكِتَابَ قَدْ تَبَيَّنَ
 وَهَكَذَا الْكِتَابُ لَا بُدَّ مَعَهُ
 وَالنَّسْخُ فِي الْكِتَابِ أَنْوَاعٌ وَقَعَ
 وَمِنْهُ مُحْكُومٌ بِهِ لَا يُتْلَى
 وَمِنْهُ فِي السِّيَاقِ نَسْخُهُ تَلِي
 وَمَا بِتَأْخِيرِ نُزُولِ عُلَمَاءَ
 كَعِدَّةِ الْوَفَاةِ فَالْمُؤَخَّرَةُ
 وَمِنْهُ تَصْرِيحٌ مِنَ الرَّسُولِ
 كَالْجَلْدِ لِلْبَكْرِ سَبِيلَ الزَّانِي

مُشَاهِدٍ مَوَاقِعِ الْكِتَابِ
سَيَاقِ قِصَّةٍ عَلَى التَّمَامِ
فَوْقَ ثَلَاثِ جَاءَ بِالْإِفْصَاحِ
فِي نَقْلِ عَمْرَةٍ عَنِ الصَّدِيقَةِ
كُنْتُ نَهَيْتُ فَاَفْعَلُوهُ مُفْصِحًا
كَجَمْعِهِ الصَّلَاةِ فِي الْأَحْزَابِ
قَبْلَ صَلَاةِ الْخَوْفِ تِلْكَ النَّازِلَةِ
بِأَنَّهُ الْأَخْرُ مِنْ أَمْرِيهِ
إِنْ عَجَزَ الْإِمَامُ عَنْ قِيَامِ
فِي مَرَضِ الْمَوْتِ وَهُمْ قِيَامُ
مِنْ آخِرٍ وَبِالْمِثَالِ يُعْلَمُ
فِي الْوُطْءِ لَكِنْ فِي اخْتِلَامٍ أَحْكَمًا
بِنَاسِخٍ لَكِنْ عَلَى النَّاسِخِ دَلٌّ
يُثَابُ لَا مَعَ عِلْمِهِ فَلَا يَحُلُّ

كَذَاكَ بِالتَّصْرِيحِ مِنْ صَحَابِي
وَأَعْرِفُهُ فِي السَّنَةِ بِاسْتِثْمَامِ
كَالنَّهْيِ عَنْ أَكْلِ مِنَ الْأَضَاحِي
نَسَخَ لَهُ عَنْ أَنَسٍ تَحْقِيقَهُ
وَمِنْهُ مَا بِهِ الرَّسُولِ صَرَحًا
كَذَا بِتَّصْرِيحِ مِنَ الصَّحَابِي
قَالَ أَبُو سَعِيدٍ أَعْنِي نَاقِلَهُ
وَمِنْهُ مَا حُجِّتُنَا عَلَيْهِ
كَالْأَمْرِ أَنْ يَجْلِسَ ذُو الْاِثْمَامِ
وَجَالِسًا صَلَّى هُوَ الْإِمَامُ
وَمِنْهُ مَنْسُوخٌ بِوَجْهِ مُحْكَمٍ
نَسَخَ حَدِيثِ الْمَا مِنَ الْمَاءِ بِمَا
وَلَيْسَ الْإِجْمَاعُ عَلَى تَرْكِ الْعَمَلِ
وَدُونَ عِلْمٍ مَنْ بِمَنْسُوخٍ عَمَلٌ

فصل: في النسخ

قوله:

وَالنَّسْخُ رَفْعُ الْحُكْمِ تَشْرِيْعًا جَرَى
بِنَصِّ شَرْعٍ عَنْهُ قَدْ تَأَخَّرَا

النسخُ في اللغة ورد لمعنيين:

الأوّل - الإزالة: تقول العرب: نسخت الشمس الظلّ، أي: أزالته، ومنه قول الله

عَزَّجَلَّ: ﴿فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٥٢].

الثاني- المنقل: تقول العرب: نسختُ الكتاب، أي: نقلته. ومنه قولُ الله عَزَّجَلَّ:

﴿إِنَّا كُنَّا سَتْنَسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الْحَاقَّةُ: ٢٩].

والنسخ في اصطلاح علماء هذا الفن: هو رفعُ حكم شرعي بدليل شرعي متأخر

عنه.

والناسخ اصطلاحًا: هو الدليلُ المتأخِّرُ الدالُّ على رفع الحكم المنسوخ.

والمنسوخ اصطلاحًا: هو الحكمُ الذي دُلَّ عليه المتقدم، فنسخ بالمتأخر، والناسخ

والمنسوخ هما رُكنا النسخ.

والنسخ جائزٌ عقلاً، وثابتٌ شرعاً.

أمَّا جوازُه عقلاً: فلأنَّ مقاليد الأمور بيد الله المالك المتصرِّف بما يشاء، ويريد في

جميع مخلوقاته بما تقتضيه حكمته وعدله وفضله ورحمته.

وأن العقل لا يمنع أن يتصرَّف المالك العظيم في ملكه بما يريد، وعليه فليَّه أن

يشرع لعباده ما فيه صلاح دينهم ودنياهم، ولما كانت أحوال العباد مُختلفة بحسب الزمان

والمكان، فقد يكون الحكم في وقت أو حال أصْلَح للعباد، وأنفع لهم في دينهم ودنياهم،

وقد يكون غيره في وقتٍ آخر أو حال أخرى أصْلَح أيضاً؛ لذا فإن النسخ جائزٌ عقلاً.

وأمَّا ثبوتهُ شرعاً: فالأدلةُ عليه كثيرةٌ جدًّا من الكتاب العزيز والسنة المطهَّرة، كما

سيأتي قريباً إن شاء الله.

قوله:

فِي الْعَمَلِيَّاتِ بِلَا انْكَارٍ وَلَا يَجُوزُ النَّسْخُ فِي الْأَخْبَارِ

أي: إن النسخ الذي سبق تعريفه يكون في الأحكام العملية التي تتجلى في الأوامر والنواهي، ويمتنع وقوعه فيما يأتي:

١- الأخبار الصريحة، كنصوص الوعد والوعيد؛ وذلك لأن النسخ محله الحكم، فلا يُنسخ بخبر، إذ إن ذلك يستلزم أن يكون أحدهما كذباً، وذلك مستحيل في أخبار الله عَزَّوَجَلَّ وأخبار رسوله ﷺ الثابتة عنه، اللهم إلا إذا أتى الحكم بصورة الخبر فلا يمتنع نسخه، كقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥]. فإن هذا خبرٌ معناه: الأمر.

قلت: أتى نسخه في الآية التي بعد هذه الآية مباشرة، حيث قال الله سُبحَانَهُ: ﴿أَكْثَرَ حَقًّا أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٦٦].

٢- الأحكام التي تتجلى فيها المصالح، وأتفقت عليها الشرائع؛ كالأمر بالتوحيد، وأركان الإيمان، وأصول العبادات، ومكارم الأخلاق؛ من صدق، وكرم، وعفاف، وغيره على محارم الله.

٣- كما لا يدخل النسخ النواهي عما هو شرٌّ مستطير في كل زمان ومكان؛ كالكفر والشرك، والفواحش، وسيئ الأخلاق؛ كالكذب والظلم واللغو والفجور؛ وما ذلك إلا لأن الشرائع كلها أنزلت لتحقيق مصالح العباد، ودفع المفاسد والمضار عنهم.

٤- كما لا يدخل النسخ أصول المعاملات.

قوله:

يَكُونُ بِالْمِثْلِ وَخَيْرٌ مِنْهُ أَشَدُّ أَوْ أَخَفُّ فَاحْفَظْنَاهُ

كَقِبْلَةٍ بِقِبْلَةٍ مُتَبَعًا وَمِنْهُ إِتْمَامُ الصَّلَاةِ أَرْبَعًا
وَالْحَطُّ مِنْ عَشْرَةِ أَضْعَافٍ إِلَى مِثْلَيْنِ فِي قِتَالِ كُفَّارِ الْمَلَا

أي: إن النسخ باعتبار البدل ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: البدل المماثل: وذلك كنسخ التوجه في الصلاة من بيت المقدس إلى البيت الحرام، وذلك أن رسول الله ﷺ مكث يستقبل بيت المقدس ستة عشر شهراً، وكان عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُحِبُّ أَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ رَأَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البَقَرَةُ: ١٤٤].

القسم الثاني: البدل الأشدُّ - الأثقل -: نحو قول الله عَزَّجَلَّ: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَكْذَبُواهُمَا﴾ [النِّسَاءُ: ١٦]. فَإِنَّهَا مَنْسُوخَةٌ بِالنِّصِّ الْقَاضِي بِرَجْمِ الزَّانِي الْمُحْصَنِ، وَجَلْدِ الْبَكَرِ وَتَغْرِيبِهِ عَامًّا، حَيْثُ قَالَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النُّجُوز: ٢].

وقول النَّبِيِّ ﷺ: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي؛ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَنُضْيُ سَنَةٍ، وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ»^(١).

ومثله ما جاء في الصحيحين من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: «فَرَضَ اللَّهُ الصَّلَاةَ حِينَ فَرَضَهَا، رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ، فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، فَأَقْرَتِ صَلَاةَ السَّفَرِ، وَزِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ»^(٢)، وَفِي لَفْظٍ لِلْبُخَارِيِّ: «فَرَضَتِ الصَّلَاةَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ هَاجَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَفَرَضَتْ أَرْبَعًا، وَتُرِكَتْ صَلَاةُ السَّفَرِ عَلَى الْأُولَى»^(٣).

(١) سبق تحريجه، ص: [١٣٦].

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «الصلاة»، باب: «كَيْفَ فَرَضَتِ الصَّلَاةُ فِي الْإِسْرَاءِ؟»، رقم [٣٥٠]، ومسلم في كتاب «صلاة المسافرين وقصرها»، باب: «صَلَاةُ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا»، رقم [٦٨٥].

(٣) أخرجه البخاري في كتاب «المناقب»، باب: «التَّارِيخُ، مِنْ أَيْنَ أَرْخُوا التَّارِيخَ»، رقم [٣٩٣٥].

القسم الثالث: البديل الأخفُّ: وذلك في عدَّة المتوفَّى عنها زوجها في أول الأمر المنصوص عليه في قول الله تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ مَّتَعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾ الآية [البقرة: ٢٤٠].

فقد نُسخت بأخفَّ، وهو قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ الآية [البقرة: ٢٣٤].

وكقوله تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَبِيرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ الآية [الأنفال: ٦٥]، نُسخت بقوله عزَّ وجلَّ بعدها: ﴿أَلَنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ الآية [الأنفال: ٦٦].

وقد أشار الناظم إلى هذه الأمثلة السابقة، حيث قال:

كَقَبْلَةٍ بِقَبْلَةٍ مُتَبَعًا وَمِنْهُ إِتْمَامُ الصَّلَاةِ أَرْبَعًا
وَالْحِطُّ مِنْ عَشْرَةٍ أَضْعَافٍ إِلَى مِثْلَيْنِ فِي قِتَالِ كُفَّارِ الْمَلَا
قوله:

وَيُنْسَخُ الْكِتَابُ بِالْكِتَابِ وَسُنَّةٌ بِمِثْلِهَا فِي الْبَابِ

هذا شروع في إيضاح أقسام النسخ باعتبار الناسخ:

أولها: نسخ الكتاب بالكتاب، كما في نسخ عدَّة المتوفَّى عنها زوجها، حيث كانت حوَّلًا، فنُسخت بأربعة أشهر وعشْرًا، ومثل ذلك نسخ آيتي المصابرة، وقد تقدَّم هذا قريبًا.

وثانيها: نسخ السُّنة بالسُّنة، كقول النَّبِيِّ ﷺ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، إِلَّا فَرَزُورُهَا، فَإِنَّهَا تُذَكِّرُكُمْ الْآخِرَةَ»^(١)، وقوله ﷺ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ

(١) أخرجه أحمد (٢٢٩٥٨، ٢٣٠٠٣، ٢٣٠٠٥) واللفظ له، ومسلم في كتاب «الجنائز»، باب: «استئذان

عَنِ النَّبِيذِ فِي الْأَوْعِيَةِ، فَاشْرَبُوا فِيهَا شِئْتُمْ، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا»^(١). رواه الإمام أحمد.

قوله:

فَقَوْلُهُ لِنَقُولِ وَالْفِعْلُ رَفَعَ وَخُلُفُهُمْ فِي الْقَوْلِ بِالْفِعْلِ اتَّسَعَ

أي: إن القول ينسخ القول والفعل معًا بدون خلاف، وإن وُجد فضعيف، وإنما الخلاف في نسخ القول بالفعل، فإن من العلماء من منعه، ومنهم من أجاز به دليل قول النَّبِيِّ ﷺ في شأن شارب الخمر: «فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ»^(٢). ثُمَّ رَفَعَ إِلَيْهِ

= النَّبِيُّ ﷺ رَبُّهُ عَزَّوَجَلَّ فِي زِيَارَةِ قَبْرِ أُمِّهِ، رقم [٩٧٧]، وأبو داود في كتاب «الجنائز»، باب: «في زِيَارَةِ الْقُبُورِ»، رقم [٣٢٣٥]، والنسائي في كتاب «الجنائز»، باب: «زيارة القبور»، رقم (٢٠٣٢)، وفي كتاب «الأضاحي»، باب: «الإِذْنُ فِي الْأَكْلِ مِنْ لُحُومِ الْأَصْحَابِيِّ بَعْدَ ثَلَاثٍ»، رقم (٤٤٣١، ٤٤٣٢)، والترمذي في أبواب «الجنائز»، باب: «مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ»، رقم [١٠٥٤].

(١) أخرجه أحمد رقم (١٣٤٨٧، ١٣٦١٥)، وأبو يعلى رقم (٣٧٠٥ - ٣٧٠٧)، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال الهيثمي في «المجمع» (٦٦/٥): «فِيهِ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْجَابِرُ، وَقَدْ ضَعَفَهُ الْجُمْهُورُ، وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا بَأْسَ بِهِ. وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ». قلت: يغني عنه حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الذي أخرجه أحمد [٢٣٠٠٣]، ومسلم في كتاب «الأشربة»، باب: «النَّهْيُ عَنِ الْإِنْتِزَاقِ فِي الْمَرْفَةِ وَالْذُبَابِ وَالْحَتَمِ وَالْقَيْرِ، وَيَبَيِّنُ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، وَأَنَّهُ الْيَوْمَ حَلَالٌ مَا لَمْ يَصِرْ مُسْكِرًا»، رقم [٩٧٧]، وغيرهما، ولفظه عند مسلم: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيذِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ، فَاشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا».

(٢) رواه أحمد (١٦٨٤٧، ١٦٨٥٩، ١٦٨٦٩)، وأبو داود في كتاب «الحدود»، باب: «إِذَا تَتَابَعَ فِي شُرْبِ الْخَمْرِ»، رقم [٤٤٨٢]، والترمذي في أبواب «الحدود»، باب: «مَا جَاءَ مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، وَمَنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ»، رقم [١٤٤٤]، وابن ماجه في كتاب «الحدود»، باب: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ مِرَارًا»، رقم [٢٥٧٣]، عن معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وصححه ابن حبان [٤٤٤٦]، والذهبي كما في حاشية «المستدرک» للحاكم (٤/١٣٤)، والألباني في «الصحيحة» [١٣٦٠]. قال الترمذي:

شارب في الرابعة فلم يقتله^(١)؛ فدلَّ على أن فعله ناسخٌ لقوله، ولا شك أن كلاً من القول والفعل سنَّة، يؤخذ بهما متى صحَّ.

ونحوه حديث شداد بن أوس مرفوعاً: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَخْجُومُ»^(٢). ثبت نسخه عند الجمهور بحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: «اِحْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ صَائِمٌ»^(٣).

«وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالْشَّرِيدِ، وَشُرَّحِيلَ بْنِ أَوْسٍ، وَجَرِيرٍ، وَأَبِي الرَّمِدِ الْبَلَوِيِّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ هَكَذَا رَوَى الثَّوْرِيُّ أَيْضًا، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ، وَمَعْمَرٌ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: حَدِيثُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا أَصَحُّ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ ثُمَّ نُسَخَ بَعْدُ، هَكَذَا رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ: «إِنْ مِنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ»، قَالَ: ثُمَّ أَيْ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ بَرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الرَّابِعَةِ فَضْرَبَهُ وَلَمْ يَقْتُلْهُ، وَكَذَلِكَ رَوَى الزُّهْرِيُّ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا قَالَ: فَرُفِعَ الْقَتْلُ، وَكَانَتْ رُحْصَةً، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافًا فِي ذَلِكَ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ».

(١) أخرجه أبو داود في كتاب «الحدود»، باب: «إِذَا تَتَابَعَ فِي شُرْبِ الْخَمْرِ»، رقم [٤٤٨٥]، عن قبيصة بن ذؤيب مرفوعاً بمعناه. وله شاهد مرسل عن ابن المنكدر.

انظر: «فتح الباري» (١٢/٧٩-٨٠).
(٢) أخرجه أبو داود في كتاب «الصوم»، باب: «فِي الصَّائِمِ يَحْتَجِمُ»، رقم (٢٣٦٨، ٢٣٦٩)، وابن ماجه في كتاب «الصيام»، باب: «مَا جَاءَ فِي الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ»، رقم [١٦٨١]، وابن حبان (٣٥٣٣، ٣٥٣٤)، والحاكم (١/٥٩٢-٥٩٣) وصححه، وأيضاً - ابن المديني وابن راهويه والبخاري وغيرهم. وله طرق كثيرة عن جماعة من الصحابة، حتى قال بعض الحفاظ: إنه متواتر، انظر: «تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (٣/٢٥٠-٢٧١)، و«التلخيص الحبير» لابن حجر (٢/٤١٥-٤٢٠).
(٣) أخرجه البخاري في كتاب «الصوم»، باب: «الْحِجَامَةُ وَالْقِيَاءُ لِلصَّائِمِ»، رقم (١٩٣٨، ١٩٣٩)، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وبيان ذلك أن شدّاد بن أوس صحب النبي ﷺ عام ثمان، وابن عباس صحبه عام حجة الوداع عام عشر من الهجرة.

قوله:

وَنَسَخَهُ الْفِعْلَ بِتَرْكِهِ ثَبَتَ لَا الْقَوْلَ إِنْ فِي مَوْضِعٍ عَنْهُ سَكَتَ
أي: إن الفعل يُنسخ بتركه له، وذلك كتركه ﷺ الوضوء ممّا مسّت النار؛
لحديث جابر بن عبد الله في السنن: «كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ
الْوُضُوءَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ»^(١). أمّا القول فإنه لا يُنسخ بمجرد سكوته عنه في موضع آخر.

قوله:

وَاحْتَمَلَ النَّسْخَ سُكُوتُ اقْتَضَى تَقْرِيرَ فِعْلٍ حَظَرُهُ فِيهِ مَضَى
أي: إذا فعل بحضرة النبي ﷺ شيء كان محظوراً فعله من قبل، ثم سكت
ﷺ ولم يظهر منه إنكار، فإنه يُحتمل أن يكون الحظر منسوخاً، فيصبح الفعل جائزاً
وصحيحاً.

مثال ذلك: أن الكلام مبطل للصلاة وقبيح فيها، فلما سلّم النبي ﷺ من
الثلثين في الصلاة الرباعية، قال له ذو اليمين: «أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ
اللَّهِ؟»^(٢) فلم ينكر عليه ﷺ الكلام في الصلاة ليفهم الإمام معنى السهو، وأقرّه
على ذلك، فدلّ على جوازه وصحّته، وبهذا الإقرار أصبح الحظر منسوخاً.

(١) أخرجه أبو داود في كتاب «الطهارة»، باب: «فِي تَرَكَ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ»، رقم [١٩٢]، والنسائي في كتاب «الطهارة»، باب: «تَرَكَ الْوُضُوءَ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ»، رقم [١٨٥]، وابن خزيمة [٤٣]، وابن حبان [١١٣٤]. وصححه الألباني في «صحيح أبي داود» [١٨٧].

(٢) أخرجه البخاري في أبواب «صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَالْإِمَامَةِ»، باب: «هَلْ يَأْخُذُ الْإِمَامُ إِذَا شَكَّ بِقَوْلِ النَّاسِ؟»

قوله:

وَسُنَّةٌ نَسَخَ الْكِتَابَ قَدْ تَبَيَّنَ وَمَعَهَا نَصُّ كِتَابٍ مُسْتَبِينٍ
وَهَكَذَا الْكِتَابُ لَا بُدَّ مَعَهُ مِنْ سُنَّةٍ فِي نَسْخِهَا مُجْتَمِعَةٌ

أي: وثالث الأقسام: نسخ الكتاب بالسنة، وهذه المسألة قد جرى فيها الخلاف بين الأصوليين قديماً وحديثاً.

(أ) فذهب الجمهور إلى جواز نسخ الكتاب بالسنة المتواترة، واحتجوا بأن الجميع وحي من عنده، فالناسخ والمنسوخ من عند الله حقيقة، بيد أنه أظهر النسخ على لسان رسول الله ﷺ ومثلوا لذلك بما أخرجه مسلم وغيره واللفظ له من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ فِيْمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يَحْرُمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ، فَتَوَفَّى ﷺ وَهُنَّ فِيْمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ» (١).

(ب) وذهب الإمامان الشافعي وأحمد رَحِمَهُمَا اللَّهُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نَسْخُ الْقُرْآنِ بِالسَّنَةِ، بَلْ لَا يَنْسَخُ الْقُرْآنُ إِلَّا قُرْآنٌ مِثْلُهُ، وَقَدْ اخْتَارَ مَا اخْتَارَاهُ الْإِمَامُ ابْنُ قَدَامَةَ، وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ، وَقَدْ احْتَجَّ هَؤُلَاءُ بِحُجَجٍ؛ مِنْهَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَآئِ نَفْسٍ﴾ [الأنعام: ١٥]. وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩].

رقم [٧١٤]، ومسلم في كتاب «المساجد ومواضع الصلاة»، باب: «السَّهْوُ فِي الصَّلَاةِ وَالسُّجُودِ لَهُ»، رقم [٥٧٣]، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) أخرجه مسلم في كتاب «الرضاع»، باب: «التَّحْرِيمُ بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ»، رقم [١٤٥٢]، وأبو داود في كتاب «النكاح»، باب: «هَلْ يُحْرَمُ مَا دُونَ خَمْسِ رَضَعَاتٍ؟»، رقم [٢٠٦٢]، والترمذي في أبواب «الرضاع»، باب: «مَا جَاءَ لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ»، رقم [١١٥٠]، والنسائي في كتاب «النكاح»، باب: «الْقَدْرُ الَّذِي يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ»، رقم [٣٣٠٧]، وابن ماجه في كتاب: «النكاح»، باب: «لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ»، رقم [١٩٤٤].

ووجه استدلالهم بهما: هو أن الله سبحانه هو المبتدئ لفرض الكتاب، ولا يكون ذلك لأحد من خلقه، لا الرسول ولا غيره، وإنما جعل الرسول ﷺ أن يقول من تلقاء نفسه بتوفيقه عز وجل فيما لم ينزل به كتاباً، ومعلوم أن موقع السنة من الكتاب إنما هو البيان له، والتفسير لجمله دون النسخ.

ورابع الأقسام: نسخ السنة بالكتاب، وقد اختلف فيه الأصوليون أيضاً: فذهب الجمهور إلى جواز نسخ السنة بالقرآن، واحتجوا بأن القرآن والسنة وحيان كريهان من عند الله، وهما متفقان دائماً لا يختلفان ومتلازمان لا يفترقان.

ومثلوا لذلك بأمثلة، منها قول الله تبارك وتعالى: ﴿فَالَّذِينَ بَشِرُوا هُنَّ وَأَتَعُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ الآية [البقرة: ١٨٧].

فإنها ناسخة لتحريم مباشرة النساء في رمضان ليلاً؛ فقد جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «إِنَّ النَّاسَ كَانُوا قَبْلَ أَنْ يَنْزَلَ فِي الصَّوْمِ مَا يَنْزِلُ فِيهِمْ يَأْكُلُونَ وَيَشْرَبُونَ، وَيَحِلُّ لَهُمْ شَأْنُ النِّسَاءِ، فَإِذَا نَامَ أَحَدُهُمْ لَمْ يَطْعَمْ وَلَمْ يَشْرَبْ، وَلَا يَأْتِي أَهْلُهُ إِلَى مِثْلِهَا مِنَ الْقَابِلَةِ، فَبَلَّغْنَا أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بَعْدَ مَا نَامَ وَوَجَبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ وَقَعَ عَلَى أَهْلِهِ، ثُمَّ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَشْكُو إِلَى اللَّهِ وَإِلَيْكَ الَّذِي صَنَعْتُ. قَالَ: «وَمَاذَا صَنَعْتَ؟» قَالَ: إِنِّي سَوَّلْتُ لِي نَفْسِي، فَوَقَعْتُ عَلَى أَهْلِي بَعْدَ مَا نِمْتُ وَأَنَا أُرِيدُ الصَّوْمَ. فَرَعَمُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا كُنْتَ خَلِيقًا أَنْ تَفْعَلَ». فَأَنْزَلَ اللَّهُ قَوْلَهُ: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ الآية [البقرة: ١٨٧] (١).

(١) رواه ابن مردويه في «تفسيره»، ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١٣/ ٥٤)، والحافظ ابن حجر في «المنتخب من الأمالي من تخريج مختصر ابن الحاجب - مخطوط» (٧٠/ ٧) أرقم (٧)، وقال: «حديث حسن».

ومنها قوله سُبْحَانَهُ: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]. فَإِنَّهَا نَاسِخَةٌ لِمَا ثَبَتَ بِالسَّنَةِ مِنْ اسْتِقْبَالِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ.

❖ وَذَهَبَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّ السَّنَةَ لَا يَنْسَخُهَا إِلَّا سَنَةٌ مِثْلُهَا، وَأَنَّ الْقُرْآنَ قَدْ يَأْتِي نَاسِخًا لِلسَّنَةِ، لَكِنْ لَا بَدَّ مِنْ مَجِيءِ سَنَةٍ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ سَنَّتَهُ الْأَوَّلَى مَنْسُوخَةٌ بِسَنَّتِهِ الْآخِرَةِ، حَتَّى تَقُومَ الْحُجَّةُ بِأَنَّ الشَّيْءَ يُنْسخُ بِمِثْلِهِ، فَلَا يَنْسَخُ الْقُرْآنَ إِلَّا قُرْآنٌ مِثْلُهُ، وَلَا يَنْسَخُ السَّنَةَ إِلَّا سَنَةٌ مِثْلُهَا، فَإِذَا جَاءَتِ السَّنَةُ نَاسِخَةٌ لِلْقُرْآنِ فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ مَعَهَا قُرْآنٌ، وَعَكْسُهُ كَمَا سَبَقَ.

❖ كَمَا وَقَعَ الْخِلَافُ - أَيْضًا - فِي مَوْضُوعِ نَسْخِ الْمَتَوَاتِرِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ، بِمَا صَحَّ مِنَ الْآحَادِ مِنَ السَّنَةِ.

❖ فَذَهَبَ جُمْهُورُ الْأَصُولِيِّينَ إِلَى الْقَوْلِ بِعَدَمِ جَوَازِ ذَلِكَ، مُحْتَجِّينَ بِأَنَّ الْآحَادَ وَإِنْ صَحَّ فَهُوَ ضَعِيفٌ، وَالْمَتَوَاتِرُ قَوِيٌّ، وَلَا يُدْفَعُ الْقَوِيُّ بِالضَّعِيفِ.

❖ وَأَمَّا الْإِمَامَانِ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَتَبِعَهُمَا الْإِمَامُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نَسْخُ الْمَتَوَاتِرِ مِنَ الْقُرْآنِ بِالْآحَادِ مِنَ السَّنَةِ، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ السَّنَةَ لَا تَنْسَخُ الْقُرْآنَ، كَمَا سَبَقَ.

❖ وَقَالَ بَعْضُهُمْ بِجَوَازِ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاقِعٍ.

❖ وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ وَقُوعَهُ، مُسْتَدَلًّا بِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ»^(١).

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ رَقْمَ [٢٢٢٩٤]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ «الْوَصَايَا»، بَابِ: «مَا جَاءَ فِي الْوَصِيَّةِ»

حيث نسخ وجوب الوصية للوالدين المذكورة في قول الله تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [الْبَقَّة: ١٨٠].

قوله:

وَالنَّسْخُ فِي الْكِتَابِ أَنْوَاعٌ وَقَعَ فَمِنْهُ مَتْلُوٌّ وَحُكْمُهُ ارْتَفَعَ
وَمِنْهُ مَحْكُومٌ بِهِ لَا يُتْلَى وَمِنْهُ مَرْفُوعُ الْجَمِيعِ أَصْلًا

هذان البيتان فيهما تفصيل أنواع النسخ باعتبار الحكم المنسوخ، وهي كما يلي:
النوع الأول: ما نسخ حكمه، وبقيت تلاوته، وهو كثير في القرآن، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَبِيرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾ [الْأَنْفَال: ٦٥]. نسخ حكمها بالتي بعدها: ﴿أَلَمْ نَحْضَرْكُمْ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الْأَنْفَال: ٦٦].

والحكمة من نسخ الحكم وبقاء التلاوة لما في التلاوة من الأجر المترتب عليها، وكذا تذكير الأمة بحكمة الناسخ والمنسوخ.

النوع الثاني: ما نسخ لفظه، وبقي حكمه، وذلك كآية الرجم، فقد ثبت في الصحيحين من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ فِيمَا أَنْزَلَ اللَّهُ آيَةُ الرَّجْمِ، فَقَرَأْنَاهَا، وَعَقَلْنَاهَا، وَوَعَيْنَاهَا، وَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

⁼ لِلْوَارِثِ»، رقم [٢٨٧٠]، وفي كتاب «اليوع»، باب: «فِي تَضْمِينِ الْعَوْرِ»، رقم [٣٥٦٥]، والترمذي في أبواب «الوصايا»، باب: «مَا جَاءَ لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ»، رقم [٢١٢٠]، وابن ماجه في كتاب «الوصايا»، باب: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ»، رقم [٢٧١٣]. قال الترمذي: «حسن صحيح». وصححه الذهبي في «التنقيح» (١٥٧/٢)، وصححه الألباني في «إرواء الغليل» (٨٨/٦).

وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: وَاللَّهِ مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيَضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ، وَإِنَّ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أُحْصِنَ مِنَ الرِّجَالِ، وَمِنَ النِّسَاءِ، وَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ الْحَبْلُ أَوْ الْإِعْتِرَافُ»^(١).

والحكمة في نسخ التلاوة، وبقاء الحكم، هي اختبار الأمة في العمل بما لا يجدون لفظه في القرآن.

النوع الثالث: ما نُسخ حكمه ولفظه، كنسخ عشر رضعات محرّمن، وقد تقدّم ذلك قريباً.

قوله:

وَمِنْهُ فِي السِّيَاقِ نَسْخُهُ تَلِي كَايَةِ الْقِيَامِ فِي الْمُرْمَلِ

أي: من أنواع النسخ ما بقي المنسوخ يُتلى، مع وجود الناسخ المتلو كذلك، كما في أول سورة المُرْمَلِ وآخرها، إذ أولها منسوخ الحكم، مع بقاء تلاوته، وآخرها ناسخٌ لذلك الحكم المتقدم، حيث قال الله تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَقْدِرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عِلْمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَنَابَ عَلَيْكُمْ فَأَقْرَأُوا مَا يَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [الأنعام: ٢٠].

قوله:

وَمَا بِتَأْخِيرِ نُزُولِ عِلْمَا وَإِنْ يَكُنْ سِيَاقُهُ ائْتِمَادًا
كَعِدَةِ الْوَفَاةِ فَالْمُؤَخَّرَةُ مَنَسُوخَةٌ كِلَاهُمَا فِي الْبَقَرَةِ

أي: لا يُمتنع أن يكون النصّ الناسخ مقدّمًا في ترتيب آي القرآن الكريم، وإن كان متأخرًا في النزول، كما في آيتي سورة البقرة المتعلقة بعدّة المتوفّي عنها زوجها، فقد

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الحدود»، باب: «رَجْمُ الْحَبْلِيِّ مِنَ الزَّانَا إِذَا أُحْصِنَتْ»، رقم [٦٨٣٠]، ومسلم في كتاب «الحدود»، باب: «رَجْمُ الثَّيْبِ فِي الزَّانِي»، رقم [١٦٩١].

نَسَخَتْ آيَةً: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [النِّسَاءُ: ٢٣٤]، قوله تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٤٠].

والأولى متقدمة في الترتيب، متأخرة في النزول؛ لأن ترتيب الآيات توقيفي، ليس لأحد فيه تصرف اجتهادي بالتقديم والتأخير، ولما سئل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن هذه الآية المنسوخة المتأخرة في الترتيب المتقدمة في النزول، قال: «لَا أُغَيِّرُ شَيْئًا مِنْهُ مِنْ مَكَانِهِ»^(١)، أي: هَذَا أَمْرٌ تَوْقِيفِيٌّ، وَأَنَا وَجَدْتُهَا مُثَبَّتَةً فِي الْمُصْحَفِ كَذَلِكَ بَعْدَهَا -أي: بعد الناسخة لها- فَأَثْبَتُهَا حَيْثُ وَجَدْتُهَا^(٢) اهـ.

قوله:

وَمِنْهُ تَصْرِيحٌ مِنَ الرَّسُولِ بِنَسْخِهِ فِي سَبَبِ النَّزُولِ
كَالْجَلْدِ لِلْبِكْرِ سَبِيلَ الزَّانِي مَعَ غُرْبَةٍ وَرَجْمِ ذِي الْإِحْصَانِ

أي: ومن أنواع النسخ ما جاء التصريح به عن الرسول ﷺ واضحاً؛ فقد كانت عقوبة الزانية والزاني في صدر الإسلام ما قصّه الله عَزَّجَلَّ بقوله: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيكِ الْفَحِشَةُ مِنْ نِسَائِكَ فَاستَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾ إلى أن قال سُبْحَانَهُ: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأُتَاهُمَا﴾ [النِّسَاءُ: ١٥ - ١٦].

حيث نُسَخَ ذلك بتصريح النَّبِيِّ ﷺ حيث قال: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي».

(١) أخرجه البخاري في كتاب «التفسير»، باب: «﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾» [النِّسَاءُ: ٢٣٤] رقم [٤٥٣٠]، وفي باب: «﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾» [النِّسَاءُ: ٢٤٠]، رقم [٤٥٣٦].

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (١/٦٥٨).

قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنٌ سَبِيلًا، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيْبُ عَامٍ، وَالْثَّيْبُ بِالْثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ»^(١).

قوله:

كَذَاكَ بِالتَّصْرِيحِ مِنْ صَحَابِي مُشَاهِدٍ مَوَاقِعِ الْكِتَابِ
وَاعْرِفْهُ فِي السُّنَّةِ بِاسْتِمَامِ سِيَاقِ قِصَّةٍ عَلَى التَّمَامِ
كَانْتَهِيَ عَنْ أَكْلِ مِنَ الْأَضَاحِي فَوْقَ ثَلَاثِ جَاءَ بِالْإِفْصَاحِ
نَسَخَ لَهُ عَنْ أَنْسٍ تَحْقِيقَهُ فِي نَقْلِ عَمْرَةٍ عَنِ الصَّدِيقَةِ^(٢)

أي: ومن أنواع النسخ ما جاء التصريح به أنه منسوخ من أحد أصحاب النبي ﷺ؛ كما في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «دَفَّ أَهْلُ أَيْبَاتٍ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ حَضْرَةَ الْأَضَاحِيِّ زَمَنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «ادْخِرُوا ثَلَاثًا، ثُمَّ تَصَدَّقُوا بِمَا بَقِيَ». فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ النَّاسَ يَتَّخِذُونَ الْأَسْقِيَةَ مِنْ ضَحَايَاهُمْ، وَيَجْمِلُونَ مِنْهَا الْوَدَّكَ، فَقَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا: نَهَيْتَ أَنْ تُؤْكَلَ لَحُومُ الْأَضَاحِيِّ بَعْدَ ثَلَاثٍ، فَقَالَ: «إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّفَافَةِ الَّتِي دَفَّتْ، فَكُلُوا وَادْخِرُوا وَتَصَدَّقُوا»^(٣).

وفي رواية في صحيح مسلم وغيره من حديث بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَكُلُوا مَا بَدَأَ لَكُمْ، وَأَطْعِمُوا، وَادْخِرُوا»^(٤).

(١) سبق تخريجه، ص: [١٣٦].

(٢) وبعد مراجعة النصوص المتعلقة بالناسخ والمنسوخ في هذه المسألة، قلت: لو أن الناظم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: نَسَخَ لَهُ عَنْ نُخْبَةٍ تَحْقِيقَهُ مِنْ صَحْبِهِ وَمِنْهُمْ الصَّدِيقَةُ لكان أوضح في نظري، والله أعلم.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب «الأضاحي»، باب: «بَيَانِ مَا كَانَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِ لَحُومِ الْأَضَاحِيِّ بَعْدَ ثَلَاثٍ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، وَبَيَانِ نَسْخِهِ وَإِبَاحَتِهِ إِلَى مَتَى شَاءَ»، رقم [١٩٧١].

(٤) أخرجه مسلم في كتاب «الأضاحي»، باب: «بَيَانِ مَا كَانَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِ لَحُومِ الْأَضَاحِيِّ بَعْدَ ثَلَاثٍ

فهذا تصريحٌ مِّنْ ذِكْرٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، يفيد نسخَ حكمِ عدمِ جوازِ الادِّخارِ لشيءٍ من لحومِ الأضاحي فوق ثلاثٍ للعلَّةِ المذكورةِ في الحديث، ومعلومٌ أنَّ الصحابةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حضروا تنزيلَ الكتابِ والسنةِ، وهم أعلمُ الناسِ بِمعانيها وأسبابِ نُزولِها وناسخها ومنسوخها؛ لذا فإنَّ ما ذكره الصحابيُّ من نصوصِ الناسخِ والمنسوخِ يُعتبرُ حقًّا، كما رأيتُ.

قوله:

وَمِنْهُ مَا بِهِ الرَّسُولُ صَرَّحًا كُنْتُ نَهَيْتُ فافعلوه مَفْصِحًا

أي: ومن أنواعِ النسخِ ما صرَّحَ به الرسولُ ﷺ بقوله، وذلك كقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنِّي كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَزُورُوهَا لِتَذَكَّرُكُمْ زِيَارَتُهَا خَيْرًا، وَكُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ بَعْدَ ثَلَاثٍ، فَكُلُوا، وَأَمْسِكُوا مَا شِئْتُمْ، وَكُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْأَشْرِبَةِ فِي الْأَوْعِيَةِ، فَاشْرَبُوا فِي أَيِّ وَعَاءٍ شِئْتُمْ، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا»^(١). رواه أحمد، ومسلم من حديثِ بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قوله:

كَذَا بِتَصْرِيحٍ مِنَ الصَّحَابِيِّ كَجَمْعِهِ الصَّلَاةَ فِي الْأَحْزَابِ
قَالَ أَبُو سَعِيدٍ أَغْنَى نَاقِلُهُ قَبْلَ صَلَاةِ الْخَوْفِ تِلْكَ النَّازِلَةُ

⁼⁼ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، وَيَبَانُ نَسْخُهُ وَإِبَاحَتُهُ إِلَى مَتَى شَاءَ، رَقْم [٩٧٧]، والنسائي في كتاب «الضحايا»، باب: «الإذن في ذلك - الأكل من لحوم الأضاحي بعد ثلاث -»، رَقْم [٤٤٣٠]، وأبو داود في كتاب «الأشربة»، باب: «في الأوعية»، رَقْم [٣٦٩٨]، والترمذي في أبواب «الأضاحي»، باب: «مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي أَكْلِهَا بَعْدَ ثَلَاثٍ»، رَقْم [١٥١٠].

(١) أخرجه أحمد (٢٢٩٥٨، ٢٣٠٠٣، ٢٣٠١٦)، ومسلم في كتاب «الجنائز»، باب: «اسْتِئْذَانُ النَّبِيِّ ﷺ رَبِّهِ عَنْ حَجَلٍ فِي زِيَارَةِ قَبْرِ أُمِّهِ»، رَقْم [٩٧٧]، وأبو داود في كتاب «الأشربة»، باب: «في الأوعية»، رَقْم [٣٦٩٨]، والنسائي في كتاب «الجنائز»، باب: «زيارة القبور»، رَقْم (٢٠٣٢، ٢٠٣٣).

أي: ومن أنواع النسخ ما صرَّح به أحدُ الصحابة الكرام، كما في قضية جمع النَّبِيِّ ﷺ بين الصلاتين، التي شغله الكفار يوم الخندق عن صلاتها في وقتها، حيث إنه لم يُصلِّ العصر إلا بعد غروب الشمس، كما جاء في الصحيحين من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَاءَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، فَجَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ، وَقَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا كِدْتُ أَنْ أَصِلِّيَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَأَنَا وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا»، فَتَزَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بُطْحَانَ فَتَوْضًا لِلصَّلَاةِ، وَتَوْضَانَا لَهَا، فَصَلَّى الْعَصْرَ بَعْدَمَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ»^(١).

وفي البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ من حديث عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ: «مَالَا اللَّهُ بَيُوتَهُمْ وَقُبُورُهُمْ نَارًا كَمَا شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى، حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ»^(٢).

فقد دَلَّتْ هذه النصوصُ ونظائرُها على أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ بَيْنَ الصَّلَاةِ الْفَائِتَةِ صَلَاةِ الْعَصْرِ الَّتِي لَا تُجْمَعُ مَعَ الْمَغْرِبِ، وَإِنَّمَا صَلَّيْتُ مَعَهَا اضْطِرَّارًا، وَقَدْ نُسَخَ حُكْمُ الْجَمْعِ فِي مَعَارِكِ الْقِتَالِ وَمَنَازِلَةِ الْأَقْرَانِ بِصَلَاةِ الْخَوْفِ، الَّتِي ثَبَتَتْ صِفَاتُهَا

(١) أخرجه البخاري في كتاب «مواقيت الصلاة»، باب: «مَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ جَمَاعَةً بَعْدَ ذَهَابِ الْوَقْتِ»، رقم [٥٩٦]، وفي كتاب «المغازي»، باب: «غَزْوَةُ الْخَنْدَقِ وَهِيَ الْأَحْزَابُ»، رقم [٤١١٢]، ومسلم في كتاب «المساجد ومواضع الصلاة»، باب: «الدَّلِيلُ لِمَنْ قَالَ الصَّلَاةُ الْوُسْطَى هِيَ صَلَاةُ الْعَصْرِ»، رقم [٦٣١].

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «الجهاد والسير»، باب: «الدُّعَاءُ عَلَى الْمُشْرِكِينَ بِالْهَرَبَةِ وَالزَّلْزَلَةِ»، رقم [٢٩٣١]، وفي كتاب «المغازي»، باب: «غَزْوَةُ الْخَنْدَقِ وَهِيَ الْأَحْزَابُ»، رقم [٤١١١]، وفي كتاب «الدعوات»، باب: «الدُّعَاءُ عَلَى الْمُشْرِكِينَ»، رقم [٦٣٩٦]، ومسلم في كتاب «المساجد ومواضع الصلاة»، باب: «الدَّلِيلُ لِمَنْ قَالَ الصَّلَاةُ الْوُسْطَى هِيَ صَلَاةُ الْعَصْرِ»، رقم [٦٢٧]، واللفظ للبخاري.

فِيمَا إِذَا كَانَ الْعَدُوُّ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ، وَفِيمَا إِذَا كَانَ الْعَدُوُّ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ، بِدُونِ جَمْعٍ، وَقَدْ مَرَّ مَعَنَا فِي هَذِهِ الْبَحُوثِ شَيْءٌ مِنْ صِفَاتِهَا، فَلِيرَاجِعْ هُنَاكَ.

قَوْلُهُ:

وَمِنْهُ مَا حُجِّتْنَا عَلَيْهِ بِأَنَّهُ الْأَخِرُ مِنْ أَمْرِيهِ
كَالْأَمْرِ أَنْ يَجْلِسَ ذُو اثْتِمَامٍ إِنَّ عَجَزَ الْإِمَامِ عَنْ قِيَامٍ
وَجَالِسًا صَلَّى هُوَ الْإِمَامُ فِي مَرَضٍ أَوْ مَوْتٍ وَهُمْ قِيَامٌ

أي: ومن أنواع النسخ: نسخ جواز صلاة المأمومين جلوسًا مع القدرة على القيام، إذا صَلَّى بِهِمْ إِمَامُهُمْ جَالِسًا، فِي مَرَضٍ يُرْجَى فِيهِ بُرُؤُهُ، بِوَجُوبِ صَلَاةِ الْمَأْمُومِينَ قِيَامًا عِنْدَ صَلَاةِ إِمَامِهِمْ بِهِمْ وَهُوَ قَاعِدٌ، لِعَلَّةٍ تَعْجِزُهُ عَنِ الْقِيَامِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ هِيَ آخِرُ الْأُمُورِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، عَلَى خِلَافٍ فِي الْمَسْأَلَةِ شَهِيرٍ.

وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَا الْخِلَافِ النَّازِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَنْظُومَتِهِ «السَّبِيلُ السَّوِيَّةُ» حَيْثُ قَالَ هُنَاكَ مَرَجِّحًا نَسْخَ صَلَاةِ الْمَأْمُومِينَ جُلُوسًا بِوَجُوبِ صَلَاتِهِمْ قِيَامًا، عِنْدَمَا يَصَلِّي بِهِمْ إِمَامُهُمْ جَالِسًا لِعَلَّةٍ:

وَهَلْ إِذَا صَلَّى لِعُذْرِ قَاعِدَا يَقُومُ أَوْ يَقْعُدُ مَنْ بِهِ اقْتِدَا
قَدْ أَمَرَ الرَّسُولُ بِاتِّجُلُوسِ ثُمَّ كَانَ بِشَكْوَى مَوْتِهِ قِيَامُهُمْ^(١)

هَذَا، وَالْمُرَادُ بِالنَّصِّ الْمَنْسُوخِ حُكْمُهُ هُوَ مَا جَاءَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَرَعَ عَنْ فَرَسِهِ، فَجَحَشَ شِقَّهُ، أَوْ كَتَفَهُ، فَأَتَاهُ أَصْحَابُهُ يَعُودُونَهُ، فَصَلَّى بِهِمْ جَالِسًا وَهُمْ قِيَامٌ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِنْ صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ»^(٢).

(١) انظر: «منظومة السبل السوية» للحكيمي، بشرحها «الأفنان الندية» (٢/٤٦ - علماء السلف).

(٢) الحديث بهذا اللفظ عزاه الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (٢/٦٢٥) للبخاري من رواية يزيد

والمراد بالنص الناسخ: هو ما ثبت في الصحيحين من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي صَلَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالنَّاسِ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ وَهُوَ قَاعِدٌ، وَأَبُو بَكْرٍ إِلَى جَنْبِهِ قَائِمٌ، وَالنَّاسُ وَرَاءَهُ^(١).

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا هُوَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ فَعْلِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

قَوْلُهُ:

وَمِنْهُ مَنْسُوخٌ بِوَجْهِ مُحْكَمٍ مِنْ آخِرٍ وَبِالْمِثَالِ يُعْلَمُ
نَسَخُ حَدِيثِ «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» بِمَا فِي الْوُطْءِ لَكِنْ فِي اخْتِلَامٍ أَحْكَمَا

= ابن هارون عن حميد عن أنس، وذكره معزوًا للبخاري -أيضًا- ابن الأثير في «جامع الأصول» (١/٣٥٢)، والمجد ابن تيمية في «منتقى الأخبار» (٣/٣٠٢- نيل الأوطار). وأشار المزي في «تحفة الأشراف» (١/٢١٣) إلى هذه الرواية ولم يسق لفظها، وذكر أنها وقعت عند البخاري في كتاب «الطلاق»، على ما ذكره خلف الواسطي في «الجمع بين الصحيحين» له. ثم قال المزي: «وقال أبو القاسم: لم أجد هذه الطريق، ولا ذكرها أبو مسعود».

قلت: ولم أجد الحديث بهذا اللفظ في المطبوع من «صحيح البخاري» و«شروحه».

والحديث أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه منها في كتاب «الصلاة»، باب: «الصَّلَاةُ فِي السُّطُوحِ وَالْمَنِيرِ وَالْحَشَبِ»، رقم [٣٧٨]، وفي باب: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»، رقم [٦٨٩]، ومسلم في كتاب «الصلاة»، باب: «إِتِّمَامُ الْمَأْمُومِ بِالْإِمَامِ»، رقم [٤١١]. ولفظه عند البخاري [٦٨٩]: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ فَرَسًا، فَضَرَعَ عَنْهُ فَجَحَشَ شِقُّهُ الْأَيْمَنُ، فَصَلَّى صَلَاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ وَهُوَ قَاعِدٌ، فَصَلَّيْنَا وَرَأَاهُ قُعُودًا، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا، فَصَلُّوا قِيَامًا، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمْدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا، فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا، فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ».

(١) أخرجه البخاري في أبواب «الجماعة والإمامة»، باب: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»، رقم [٦٨٧]، ومسلم في كتاب «الصلاة»، باب: «اسْتِخْلَافُ الْإِمَامِ إِذَا عَرَضَ لَهُ عَذْرٌ مِنْ مَرَضٍ وَسَفَرٍ، وَغَيْرِ هُمَا مَنْ يُصَلِّي بِالنَّاسِ»، رقم [٤١٨].

أي: ومن أنواع النسخ ما هو نسخٌ باعتبار، ومُحكَّمٌ باعتبار آخر، ومثاله الذي يُعلم به: ما ثبت من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ»^(١). فالمراد بالماء الأول: هو الذي يُغتسل به، والمراد بالماء الثاني: هو المنيُّ.

ومثله حديثُ أمِّ سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، فَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلٍ إِذَا هِيَ اخْتَلَمَتْ؟ قَالَ: «نَعَمْ إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ»^(٢). رواه الشيخان وغيرهما.

فهذا الحديث منسوخٌ من وجه، ومُحكَّمٌ من وجه آخر، فهو منسوخٌ في حقِّ المِجامع، بِمَعْنَى: أَنَّهُ مَتَى جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهْدَهَا؛ فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ، أَنْزَلَ أَمَّ لَمْ يُنْزَلْ، وَنَاسَخَهُ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ وَغَابَتِ الْحَشْفَةُ؛ فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ، أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يُنْزَلْ»^(٣).

(١) سبق تخريجه، ص: [٧٢].

(٢) أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه، منها في كتاب «الغسل»، باب: «إِذَا اخْتَلَمَتِ الْمَرْأَةُ»، رقم [٢٨٢]، وفي كتاب «الأدب»، باب: «التَّبَسُّمُ وَالصَّحِيحُ»، رقم [٦٠٩١]، ومسلم في كتاب «الحيض»، باب: «وُجُوبُ الْغُسْلِ عَلَى الْمَرْأَةِ بِخُرُوجِ الْمَنِيِّ مِنْهَا»، رقم [٣١٣]، والنسائي في كتاب «الطهارة»، باب: «غُسْلُ الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ»، رقم [١٩٧]، والترمذي في أبواب «الطهارة»، باب: «مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ تَرَى فِي الْمَنَامِ مِثْلَ مَا يَرَى الرَّجُلُ»، رقم [١٢٢]، وابن ماجه في كتاب «الطهارة وسننها»، باب: «فِي الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ»، رقم [٦٠٠].

(٣) رواه الطبراني في «الأوسط» [٤٤٨٩]. وقال: «لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ إِلَّا أَبُو حَنِيفَةَ، وَلَا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرِيعٍ، تَفَرَّدَ بِهِ: يَحْيَى بْنُ غِيلَانَ». قلت: عبد الله بن بزيع ضعفه ابن عدي وقال فيه الساجي: «ليس بحجة، روى عنه يحيى بن غيلان منكير». «لسان الميزان» (٣/ ٢٦٣). وأبو حنيفة ضعيف أيضاً، كما في «الميزان» (٤/ ٢٦٥).

وللحديث طريق آخر عن عمرو بن شعيب، أخرجه أبو يوسف القاضي في «الآثار» [٥٦] عن مُحَمَّدٍ ابْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْعَرَزَمِيِّ، عن عمرو بن شعيب به. والعزمي متروك، كما في «التقريب»، ص: [٤٩٤]، فالطريق ضعيف جداً.

وهو مُحْكَمٌ من وجه آخر في حقِّ الْمُحْتَلَمِ، وهو الذي يُنزل منياً وهو نائمٌ من ليل أو نهار؛ فإنه لا يجب عليه الغُسل، إلا إذا وَجَدَ بِلَلاً في بدنه، أو ثوبه، أو باشر فيها دون الفرج فأنزل، أو فكَرَّ في الجماع فأنزل.

قوله:

وَلَيْسَ الْإِجْمَاعُ عَلَى تَرْكِ الْعَمَلِ بِنَاسِخٍ لَكِنْ عَلَى النَّاسِخِ دَلٌّ
أي: لا يكون الإجماعُ ناسخاً بذاته، ولكنه يدلُّ على وجود الناسخ، وذلك أنه إذا أجمع الصحابة على ترك حكمٍ كان في أول الإسلام أو على تغييره؛ دَلٌّ إجماعهم على نسخ ذلك الحكم، وإن لم تعلم الأمة الناسخ؛ بدليل قول النبي ﷺ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ»^(١).

وقد مثل له الأصوليون بحديث معاوية في قتل شارب الخمر في الرابعة، حيث قال الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ بعد كلام طويل في نقله عدم العمل به، قال: «والعملُ على هذا عند عامة أهل العلم، لا نعلم بينهم اختلافاً في ذلك في القديم والحديث»... إلخ كلامه^(٢).

وروى هذا الحديث أحمد [٦٦٧٠]، وابن ماجه في كتاب «الطهارة وسننها»، باب: «مَا جَاءَ فِي وُجُوبِ الْغُسْلِ إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ»، رقم [٦١١]، من طريق حجاج، عن عمرو بن شعيب به نحوه، بدون قوله: «أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يُنْزَلْ». وحجاج هو ابن أُرطاة، مشهور بالتدليس عن الضعفاء، وقد عنعن هنا، فالإسناد ضعيف، أو ضعيف جداً، فإن ابن المبارك قال - كما في «التهذيب» (١٩٧/٢) -: «كان الحجاج يدلس، فكان يحدثنا بالحديث عن عمرو بن شعيب مما يحدثه العزمي، متروك». فالحاصل أن الحديث ليس له طريق صحيح، ويغني عنه ما رواه البخاري في كتاب «الغسل»، باب: «إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ»، رقم [٢٩١]، ومسلم في كتاب «الحيض»، باب: «تَسْخِ الْهَاءِ مِنَ الْهَاءِ وَوُجُوبُ الْغُسْلِ بِالتَّقَا الْخِتَانَيْنِ»، رقم [٣٤٨]، عن أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَّدهَا فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ». وزاد مسلم في رواية: «وَأِنْ لَمْ يُنْزَلْ».

(١) سبق تخريجه في الجزء الأول.

(٢) «الجامع» (٨٤/٤).

والمعنى: أنه لم يقض أحدٌ بقتله، ولا فعله النبي ﷺ.

وقال الترمذي - أيضًا - في آخر جامعه: «جميع ما في هذا الكتاب معمولٌ به، وبه أخذ بعض أهل العلم، ما خلا حديثين: حديث ابن عباس في الجمع بين الصلاتين من غير خوف، ولا سفر، ولا مطر^(١)، وحديث معاوية في شارب الخمر: «فإن عادَ الرَّابِعَةَ فَاقْتُلُوهُ»^{(٢)(٣)}.

قوله:

وَدُونَ عِلْمٍ مَنْ بِمَنْسُوخٍ عَمِلَ يُثَابُ لَا مَعَ عِلْمِهِ فَلَا يَحِلُّ

أي: إنه من عمل بالحكم المنسوخ قبل العلم بالحكم الناسخ؛ فعمله صحيح، وهو مثابٌ عليه؛ بخلاف من علم بالناسخ فإنه لا يحلُّ له أن يعمل بالمنسوخ، بل يجب عليه تركه فوراً، ولو كان في أثناء تأدية الفرض؛ كما فعل أهل قباء حينما أتاهم الثقة فأخبرهم، فتحولوا إلى الكعبة وهم في أثناء صلاتهم^(٤)، وأقروا على تصرفهم الطيب، ولم يؤمروا

(١) أخرجه مسلم في كتاب «صلاة المسافرين وقصرها»، باب: «الجمع بين الصلاتين في الحضر»، رقم [٧٠٥].

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب «الحدود»، باب: «إذا تتابع في شرب الخمر»، رقم [٤٤٨٤]، والترمذي في أبواب «الحدود»، باب: «ما جاء من شرب الخمر فأجلدوه، ومن عاد في الرَّابِعَةَ فَاقْتُلُوهُ»، رقم [١٤٤٤]، وابن ماجه في كتاب «الحدود»، باب: «من شرب الخمر مراراً»، رقم [٢٥٧٣].

(٣) «الجامع» (٧٣٦/٥).

(٤) روى البخاري في أبواب «استقبال القبلة»، باب: «ما جاء في القبلة، ومن لم ير الإعادة على من سها، فصلى إلى غير القبلة» رقم [٤٠٣]، وفي كتاب «التفسير»، باب: «ومن حيث خرجت قول وجهك شطر المسجد الحرام وإنه للحق من ربك وما الله بغافل عما تعملون» [البقرة: ١٤٩]، رقم [٤٤٩٣]، ومسلم في كتاب «المساجد ومواضع الصلاة»، باب: «تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة»، رقم [٥٢٦]: عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: بينا الناس في الصبح بقباء، إذ جاءهم رجلٌ فقال: «أنزل الليلة قرآن، فأمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها، واستداروا كهيتهم فتوجهوا إلى الكعبة وكان وجه الناس

بإعادة الجزء المخالف للناسخ؛ لأنه لا علم عندهم قبل خبر المُخْبِر، وكم من أناس ما بلغهم خبرُ تَحْوُلِ القبلة إلى الكعبة المشرفة إلا بعد حين كأهل الحجاز، وأهل اليمن، وأهل الشام، وغيرهم، وما كان عليهم من حرج في عملهم بالحكم المنسوخ قبل العلم بالحكم الناسخ، بل هم مأجورون على أعمالهم، غير أنه كما ذكر الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ: مَنْ عِلِمَ بالناسخ فلا يَحُلُّ له أن يعمل بالمنسوخ البتة، والحمد لله الذي خلق فقَدَّر، وشرع فيَسِّر.



مسائل تتعلق ببحوث هذا الفصل

المسألة الأولى: جواز نسخ الحكم الشرعي قبل العمل به، كما في نسخ فرض خمسين صلاة على أمة محمد ﷺ ولم يعمل بهنَّ بهذا العدد أحد، حتى نُسخت بخمس واستقرت على ذلك^(١)، وكذلك قصة ذبح إسماعيل عليه السلام بوحي من الله، وقد نسخ بما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠٧]. والله الحكمة في ذلك، ويظهر أنَّها في هذه المسألة الابتلاء والاختبار؛ لأن الله عزَّ وجلَّ كلف العباد بتكاليف ليحصل منهم الامتثال الذي يتجلى في امتثال أوامره، واجتناب نواهيه ومحارمه، وهو نوعٌ من أنواع تربية الله للمكلفين من خلقه؛ إذ هو ربُّ العالمين وأحكم الحاكمين.

وهكذا يقال في نسخ الحكم بعد التمكن من العمل به، هو ظهور الامتثال من المكلف بالعمل أمراً ونهياً على مراد الله عزَّ وجلَّ ومراد رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

المسألة الثانية: عدم جواز النسخ بالقياس ولو كان جلياً؛ إذ لا قياس مع النص، وإذا كان الإجماع لا يكون ناسخاً بذاته، وهو أحد أصول الأحكام الشرعية، وإنَّما يدلُّ على النص الناسخ، فإن القياس من باب أولى لا يكون ناسخاً.

(١) روى البخاري في كتاب «الصلاة»، باب: «كَيْفَ فُرِضَتِ الصَّلَاةُ فِي الْإِسْرَاءِ؟» رقم [٣٤٩]، ومسلم في كتاب «الإيمان»، باب: «الْإِسْرَاءُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى السَّمَاوَاتِ، وَفَرَضِ الصَّلَوَاتِ»، رقم [١٦٣]: عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، في حديث المعراج الطويل، وفيه: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَفَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى أُمَّتِي خَمْسِينَ صَلَاةً، فَرَجَعْتُ بِذَلِكَ، حَتَّى مَرَرْتُ عَلَى مُوسَى، فَقَالَ: مَا فَرَضَ اللَّهُ لَكَ عَلَى أُمَّتِكَ؟ قُلْتُ: فَرَضَ خَمْسِينَ صَلَاةً، قَالَ: فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ، فَإِنْ أَمَّتَكَ لَا تَطِيقُ ذَلِكَ، فَارْجَعْتُ، فَوَضَعَ شَطْرَهَا، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى، قُلْتُ: وَضَعَ شَطْرَهَا، فَقَالَ: رَاجِعْ رَبِّكَ، فَإِنْ أَمَّتَكَ لَا تَطِيقُ، فَارْجَعْتُ فَوَضَعَ شَطْرَهَا، فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ، فَإِنْ أَمَّتَكَ لَا تَطِيقُ ذَلِكَ، فَارْجَعْتُ، فَقَالَ: هِيَ خَمْسٌ، وَهِيَ خَمْسُونَ، لَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ». الْحَدِيثُ.

المسألة الثالثة: هي أن شريعتنا ناسخةٌ لجميع الشرائع التي قبلها، ومُهيمنة عليها، ولها من الخصائص ما لم يكن لغيرها من الشرائع السابقة، قال الله تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ الْكِتَابِ وَمُهِيمًا عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ٤٨].

المسألة الرابعة: الفروق بين التخصيص والنسخ: رأى الأصوليون تشابهاً بين هذين البابين، فأوردوا المشهور من الفروق بينهما، وذلك فيما يلي:

- ١- النسخُ لا يدخل الأخبار الصريحة كما سبق، بينما التخصيصُ يدخلها.
- ٢- النسخُ لا بدَّ فيه من تراخي الخطاب الشرعي، بخلاف التخصيص فإنه لا يلزم فيه ذلك، بل يكون متصلاً ومنفصلاً.
- ٣- وجوبُ ترك العمل بالحكم المنسوخ، ووجوب العمل بالحكم الناسخ متى عُلم، ولو كان في أثناء العمل بالحكم المنسوخ، كما فعل أهل قُباء لما أخبرهم الثقة عن تحوُّل القبلة من الاتجاه إلى بيت المقدس إلى البيت الحرام والكعبة المشرفة، بخلاف التخصيص فليس العمل فيه كذلك، وإنَّما هو إخراجُ بعض ما يتناوله اللفظ العامُ فيعملُ به، ويُعملُ بما بقي من العام على عمومته؛ لذا قالوا: الناسخُ يستغرق المنسوخ، والتخصيصُ لا يستغرق العام.
- ٤- النسخُ لا يكون إلا بـخطاب شرعي فقط، بينما التخصيصُ يكون بذلك، وبالقياس كما سيأتي في بحث القياس، وقد أوصلها الزركشي إلى ثمانية عشر فرقاً^(١).



(١) انظر: «البحر المحيط» (٤/ ٣٢٧ - ٣٣٠).

قَضَلْ

في الترجيح

وَحَيْثُ لَا بَيْنَهُمَا قَدْ أَمَكْنَا
فَهَذِهِ مُرَجَّحَاتُ تَعْلَمُ
فَبَعْضُهَا يَرْجِعُ لِلْإِسْنَادِ
وَالْبَعْضُ لِلْمَدْلُولِ مِنْهَا يَرْجِعُ
فَكَثَرَةُ الرُّوَاةِ فِيهِ قَدَّمُوا
وَمَنْ عَلَى تَعْدِيلِهِ قَدْ اتَّفَقَ
أَوْ غَيْرَ سَمِعَ حَمْلُهُ لَا يَحْتَمِلُ
أَوْ صَاحِبَ الْقِصَّةِ أَوْ سِيَاقَهُ
أَوْ أَقْرَبَ الْمَكَانِ أَوْ هُوَ الزَّمْ
أَوْ كَثَرَةُ مَخَارِجِ أَوْ يُسْنَدُ
أَوْ شَاهِدٌ شَافَهُ مَنْ عَنْهُ نَقَلَ
أَوْ كَوْنُهُ لَمْ تَضْطَرْبِ الْفَاضِلُ
أَوْ مَا عَلَى اتِّصَالِهِ مُتَّفَقًا
أَوْ كَانَ رَاوِيهِ فَقِيهًا يَجْمَعُ
أَوْ كَانَ نَصًّا أَوْ مَعَ اقْتِرَانِ
أَوْ سُنَّةٍ أَوْ الْقِيَاسِ قَدْ عَضُدُ
أَوْ أَكْثَرُ الْأُمَمَةِ أَوْ مَنْطُوقًا
أَوْ كَوْنُهُ مَقْرُونٌ حُكْمٍ بِصِفَةٍ

جَمْعٌ وَلَا النَّاسِخُ قَدْ تَبَيَّنَا
وَمَا حَوَاهَا فَهُوَ الْمُقَدَّمُ
وَالْبَعْضُ لِلْمَتَنِ لَدَى التَّضَادِ
أَوْ خَارِجٌ وَكُلُّهَا تَنْوَعُ
وَالْأَتَقْنُ الْأَخْفَظُ فِيهِ الْأَحْكَمُ
أَوْ بِالْغَا حَالٍ تَحْمِلُ وَفَقُ
أَوْ كَوْنُهُ مُبَاشِرًا لِمَا نُقِلَ
أَحْسَنُ إِذْ تَقْصِيًّا قَدْ سَاقَهُ
أَوْ مَنْ شُيُوخُ بِحِلَالِهِمْ أَعْلَمُ
عَنِ الْحِجَازِيِّينَ أَوْ هُوَ أَسْنَدُ
أَوْ عَدَمُ اخْتِلَافٍ مَنْ عَنْهُ حَمَلَ
تَوَافَقُوا فِي رَفْعِهِ حِفَاضُهُ
أَوْ كَانَ مَنْ يَرْوِيهِ بِاللَّفْظِ انْتَقَى
أَوْ ذُو كِتَابٍ إِذْ إِلَيْهِ يَرْجِعُ
بِالْفِعْلِ أَوْ أَوْفَقَ لِلْقُرْآنِ
أَوْ عَمَلٌ لِلْخُلَافَا بِهِ اعْتَصَدُ
وَالضَّدُّ مَفْهُومٌ يُرَى مَفُوقًا
أَوْ كَانَ بِالتَّفْسِيرِ رَاوٍ عَرَفَهُ

أَوْ كَانَ قَوْلًا أَوْ بَلَا تَخْصِيصِ عَمٍ
أَوْ كَانَ نَصُّهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ
أَوْ قَدْ حَوَى زِيَادَةَ مُهِمَّةٍ
أَوْ كَانَ سَاوَى وَفَقَ حُكْمِ الْمِثْلِ
أَوْ دَلَّ لِلْحَظَرِ وَهَلْ يُرْجَعُ
أَوْ كَانَ إِثْبَاتًا أَوْ النَّاقِلُ لَهُ
وَبَعْضُهَا فِيهِ الْخِلَافُ عَنْ فَتَاهُ
وَحَيْثُ لَا جَمْعَ وَلَا نَسْخَ يَصِحُّ
أَوْ غَيْرَ مُشْعِرٍ بِقَدْحٍ يُتَهَمُ
أَوْ دَلَّ لِلْحُكْمِ بِالِاشْتِقَاقِ
أَوْ احْتِيَاطًا أَوْ بَرَاءَ الذِّمَّةِ
أَوْ قَدْ أَتَى مُقَرَّرًا لِلْأَصْلِ
إِنْ أَسْقَطَ الْحَدَّ عَلَى مَا يَفْصَحُ
مُفَضَّلًا فِي فَنِّ تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ
وَعَدَّهَا الْبَعْضُ إِلَى فَوْقِ مَائِهِ
وَلَا مُرْجَعَ فَقِفْ حَتَّى يَضِحَ

فصل: في الترجيح

الترجیح والرجحان: لفظان يدلّان على الرزاة والزياة، كما يدلّان على التميل والتغليب، من قولهم: «رجح الميزان؛ إذا مال». قوله:

وَحَيْثُ لَا بَيْنَهُمَا قَدْ أَمَكْنَا جَمْعٌ وَلَا النَّاسِخُ قَدْ تَبَيَّنَا
أي: إذا تعارض النصّان تعيّن ترجيح أحدهما على الآخر بأحد الأمور المرجّحة، وذلك إذا لم يُمكن الجمع بينهما بدون تعسّف، ولم يُعلم المتأخّر بالتأريخ.

فَهَذِهِ مُرْجَّحَاتُ تَعْلَمُ وَمَا حَوَاهَا فَهُوَ الْمُقَدَّمُ
فَبَعْضُهَا يَرْجَعُ لِلْإِسْنَادِ وَالْبَعْضُ لِلْمَدْلُولِ مِنْهَا يَرْجَعُ
وَالْبَعْضُ لِلْمَدْلُولِ مِنْهَا يَرْجَعُ وَالْأَثَرُ الرَّوَاةِ فِيهِ قَدَّمُوا
وَمَنْ عَلَى تَعْدِيلِهِ قَدْ اتَّفَقُوا أَوْ غَيْرَ سَمِعَ حَمْلُهُ لَا يَحْتَمِلُ
أَوْ صَاحِبَ الْقِصَّةِ أَوْ سِيَاقَهُ أَوْ خَارِجَ وَكُلُّهَا تَنْوَعُ
وَالْأَثَرُ الْأَحْفَظُ فِيهِ الْأَحْكَمُ أَوْ بَالِغًا حَالِ تَحْمُلٍ وَفَوْقُ
أَوْ كَوْنُهُ مُبَاشِرًا لِمَا نُقِلَ أَحْسَنَ إِذْ تَقْصِيًّا قَدْ سَاقَهُ

أي: إن هذه المرجّحات التي سيأتي ذكرها، متى وجدت في أحد النصّين المتعارضين، فهو المقدم على الآخر، وهي:

الأول: قوّة الإسناد في أحد النصّين المتعارضين يرجّحه على النصّ الذي قوّة إسناده لا تساوي قوّة إسناده معارضة، ومثّل له الأصوليون بما ثبت في الصحيحين من حديث عائشة وأمّ سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصْبِحُ جُنْبًا مِنْ غَيْرِ احْتِلَامٍ، ثُمَّ يَصُومُ فِي رَمَضَانَ»^(١)، يعارضه ما ثبت عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَهُ الصُّبْحُ جُنْبًا فَلَا صَوْمَ لَهُ»^(٢)، فهو وإن كان صحيح الإسناد، إلا أن إسناد حديث عائشة وأمّ سلمة أقوى منه، فكان هو المقدم.

الثاني من المرجّحات: المتن المرفوع إذا عارضه موقوف، فإن المرفوع هو المقدم على الموقوف؛ لكون الموقوف لا يتجاوز به الصحابي، والحجّة في قول النبي ﷺ حيثنّ.

الثالث من المرجّحات: كثرة الرواة لأحد النصّين، ومثّلوا له بقول النبي ﷺ: «إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنْاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا»^(٣)، ولمسلم: «أَوَّلَاهُنَّ بِالتُّرَابِ»^(٤)، فإن هذه الرواية التي فيها: «أَوَّلَاهُنَّ بِالتُّرَابِ» أرجح من رواية: «إِحْدَاهُنَّ بِالتُّرَابِ»^(٥)

- (١) أخرجه البخاري في كتاب «الصوم»، باب: «الصائم يصبح جنبًا» رقم (١٩٢٥، ١٩٢٦)، ومسلم في كتاب «الصيام»، باب: «صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب» رقم [١١٠٩] واللفظ له.
- (٢) أخرج هذه الرواية عبد الرزاق في «المصنف» [٧٣٩٦]، وعنه أحمد [٢٦٦٣٠]، من طريق معمر، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن أبي هريرة به. وإسناده صحيح.
- (٣) رواه البخاري في كتاب «الوضوء»، باب: «الماء الذي يغسل به شعر الإنسان»، رقم [١٧٢]، ومسلم في كتاب «الطهارة»، باب: «حكم وتلويح الكلب»، رقم [٢٧٩].
- (٤) أخرجه مسلم في كتاب «الطهارة»، باب: «حكم وتلويح الكلب»، رقم (٢٧٩) (٩١).
- (٥) أخرج الحديث بهذا اللفظ البزار [٨٨٨٧] وقال: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ،

ومن رواية: «وَعَفَّرُوهُ الثَّامِنَةَ بِالتُّرَابِ»^(١)، وسبب الترجيح كثرة رُواتها، وباقي الروايات صحيحة.

الرابع من المرجّحات عند تعارض النصّين: تقديم رواية الحافظ المتقن على غيره ممّن ليس كذلك.

الخامس من المرجّحات: تقديم رواية من اتَّفَق العلماء على عدالته على رواية من اختلفوا في تعديله، أي أن الراوي الذي عُرفت عدالته بالممارسة والشهرة والاختيار، تُقدّم روايته على من دونه ممن يكون تعديله بغير ذلك، كالتزكية، أو العمل على روايته، أو بأن روى عنه من شرط ألا يروي إلا عن عدل.

السادس من المرجّحات: رواية البالغ على رواية الصبيّ، سواء لروايته هو في الحالتين، أو لرواية البالغ على رواية من روى وهو دون البلوغ؛ للفرق بين الحالتين.

السابع من المرجّحات: تقديم رواية من سمع النصّ مباشرة على غيره، وذلك كأن يقول الصحابيُّ: «سمعت رسول الله ﷺ يقول كذا...»، ويقول صحابيٌّ آخر: «حدّثت عن رسول الله ﷺ بكذا»، فإن المسند يتعيّن تقديمه على ما دونه.

الثامن من المرجّحات: أن يكون راوي النص هو صاحب القصة والملابس لها

⁼ عَنْ أَبِي الزِّنَاد، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا يُونُسَ بْنَ بَكِيرٍ. وقال الحافظ في «كشف الأستار» (١/ ١٤٥): «قُلْتُ: هُوَ فِي الصَّحِيحِ خَلَا قَوْلُهُ: «إِحْدَاهُنَّ»، لَمْ يَرَوْهُ هَكَذَا إِلَّا يُونُسُ». قلت: ويونس ابن بكير قال فيه الحافظ في «التقريب»: «صدوق يخطئ».

ورواه البزار -أيضاً- من وجه آخر عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وفي إسناده أبو هلال الراسبي وفيه مقال. انظر: «البدر المنير» لابن الملقن (١/ ٥٥٠-٥٥١)، و«التلخيص الحبير» (١/ ١٩٠).

(١) أخرجه مسلم في كتاب «الطهارة»، باب: «حُكْمُ وُلُوغِ الْكَلْبِ»، رقم [٢٨٠]، عن عبد الله بن مغفل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

على غيره؛ لاختصاصه بمزيد علمٍ يوجب إصابته، مثلاً ذلك حديثٌ ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حيث قالت: «تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ حَلَالٌ»^(١)، فإنه يقدّم على حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرَمٌ»^(٢).

التاسع من المرجّحات: حُسْنُ السياق للنصّ، فإنه يقدّم على ما دونه، إذ إن مَنْ يروي الحديث بلفظه ومعناه وزيادته، يُقدّم على مَنْ يروي الحديث بمعناه، دون اعتناءٍ بتمام لفظه وكامل زيادته.

فهذه المرجّحات التسعة التي تضمّنتها الأبيات السبعة من الأمور التي تفيد تقديم أحد النصّين على معارضه لسبب وجودها فيه، وهناك مرجّحات أخرى، سيأتي ذكرها موضّحة بالأمثلة - إن شاء الله تعالى -.

قوله:

أَوْ أَقْرَبَ الْمَكَانِ أَوْ هُوَ الزَّمْ أَوْ مَنْ شِئُوخٌ بِحُلَاهُمْ أَعْلَمَ

أي: ومن الأمور المرجّحة لتقديم أحد الخبرين على الآخر: أن يكون موضع أحد الرّاويين أقرب إلى النّبِيِّ ﷺ، فيكون أسمع لقوله وأعرف به، أو يكون أحد الراويين من كبار الصحابة، والآخر من صغارهم، فإنّ الكبار كانوا أقرب إلى رسول الله

(١) أخرجه أحمد رقم (٢٦٨١٥، ٢٦٨٤١)، وأبو داود في كتاب «المناسك»، باب: «المُحْرِمُ يَتَزَوَّجُ»، رقم [١٨٤٣]، وابن حبان (٤١٣٧، ٤١٣٨). وقال الألباني في «صحيح أبي داود» [١٦١٦]: «صحيح على شرط مسلم».

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «النكاح»، باب: «نكاح المحرم»، رقم [٥١١٤]. وأخرجه البخاري في كتاب «الحج»، باب: «تَزْوِيجُ الْمُحْرِمِ»، رقم [١٨٣٧]، ومسلم في كتاب «النكاح»، باب: «تَحْرِيمُ نِكَاحِ الْمُحْرِمِ، وَكَرَاهَةُ خِطْبَتِهِ»، رقم [١٤١٠]، ولفظه: عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ».

عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لِيَلِينِي مِنْكُمْ أَوْ تُؤُوا الْأَحْلَامَ وَالنُّهَى»^(١). وعلى كل حال فمن كان كذلك، فإن روايته تُقدَّم على من لم يكن كذلك.
قوله:

أَوْ كَثْرَةَ مَخَارِجٍ أَوْ يُسْنَدُ عَنِ الْحِجَازِيِّينَ أَوْ هُوَ أَسْنَدُ
أي: ومن الأمور المرجَّحة لتقديم أحد الخبرين على الآخر: أن يكون أحدهما له روايات متعددة ومخارج كثيرة، بخلاف المعارض له الذي هو على العكس من ذلك، فإن المتن الذي له مخارج كثيرة ورواياته متعددة يُقدَّم على معارضه الذي ليس كذلك، كما في حديثي التغليس بصلاة الفجر، وحديث الإسفار عند من لم يظهر لهم الجمع بينهما؛ فإنهم رجَّحوا حديث التغليس على حديث الإسفار^(٢) لكثرة روايته، وقلة رواية حديث الإسفار، أو كان أحد الخبرين أسند من الآخر، إمَّا أعلى سندًا من الآخر، وإمَّا أرفع درجة كالمرفوع والمرسل، فإن ما قلَّت وسائطه يكون احتمال الخطأ والغلط فيه أقلَّ ممَّا كَثُرَتْ وسائطه، وما كان مسندًا أولى ممَّا كان مرسلًا وإن كان صحيحًا؛ لأنَّ المُسْنَدَ عدالةُ راويه معلومةٌ من جهة الظاهر؛ لمعرفة الناس به، بينما المُرْسَلُ عدالةُ الراوي مستدلٌّ عليها من جهة أنه لا يروي إلا عن عدل، فكان المعلوم أولى من المستدلَّ عليه.
قوله:

أَوْ شَاهِدٌ شَافَهُ مَنْ عَنْهُ نَقَلَ أَوْ عَدَمُ اخْتِلَافٍ مَنْ عَنْهُ حَمَلَ
أي: من الأمور المرجَّحة لأحد الخبرين على الآخر: كون أحد الراويين شاهدًا وشافَهُ مَنْ رَوَى عَنْهُ مشافهةً، فإنَّ روايته تُقدَّم على الذي روى بواسطة، وذلك كحديث

(١) أخرجه مسلم في كتاب «الصلاة»، باب: «تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ، وَإِقَامَتِهَا، وَفَضْلِ الْأَوَّلِ فَلِأَوَّلِ مِنْهَا»، رقم [٤٣٢]، عن أبي مسعود البصري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) سبق تخريج الحديثين، ص: [١٨٨].

عروة بن الزبير، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرَ بَرِيرَةٍ حِينَ عَتَقْتُ»^(١). فإن هذه الرواية مُقَدِّمَةٌ على رواية الأسود، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّهُ كَانَ حُرًّا»^(٢). إذ إن راويه عروة، وهو ابن أخت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أخذ عنها مشافهة؛ لأنه يدخل عليها، بينما غيره يسمع من وراء حجاب، كما تُقَدَّم رواية مَنْ لَمْ يَخْتَلَفْ عنه الرواية على رواية مَنْ اختلفت الرواية عنه.

قوله:

أَوْ كَوْنُهُ لَمْ تَضْطَرْبِ أَلْفَاضُلُهُ تَوَافَقُوا فِي رَفْعِهِ حُضَّاضُهُ

أي: من الأمور المرجحة لأحد الخبرين على الآخر: كون أحد الراويين لم يضطرب لفظه، والآخر قد اضطرب لفظه؛ لأن عدم اضطراب لفظه دليل على حفظه وضبطه، وقلة ضبط صاحبه، وقد مثلوا له بما روى عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَفَعَ الْيَدَيْنِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ^(٣). فيقَدَّم على ما روى البراء بن عازب: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَى قَرِيبٍ مِنْ أُذُنَيْهِ، ثُمَّ لَا يَعُودُ»^(٤).

(١) أخرجه مسلم في كتاب «العتق»، باب: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ عَتَقَ»، [١٥٠٤]، (٩، ١٠، ١٣).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «الفرائض»، باب: «مِيرَاثِ السَّائِبَةِ»، رقم [٦٧٥٤]، وفي باب: «إِذَا أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ»، رقم [٦٧٥٨].

(٣) أخرج البخاري في أبواب «صفة الصلاة»، باب: «رَفَعَ الْيَدَيْنِ إِذَا كَبَّرَ وَإِذَا رَكَعَ وَإِذَا رَفَعَ»، رقم [٧٣٦]، ومسلم في كتاب «الصلاة»، باب: «اسْتِحْبَابُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ حَذْوِ الْمَنْكِبَيْنِ مَعَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، وَالرُّكُوعِ، وَفِي الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ، وَأَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ إِذَا رَفَعَ مِنَ السُّجُودِ»، رقم [٣٩٠]: عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ فِي الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَكُونَا حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ، وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ حِينَ يَكْبُرُ لِلرُّكُوعِ، وَيَفْعَلُ ذَلِكَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَيَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ».

(٤) رواه أبو داود في أبواب «تفريع استفتاح الصلاة»، باب: «مَنْ لَمْ يَذْكُرِ الرَّفْعَ عِنْدَ الرُّكُوعِ»، رقم [٧٤٩]، من طريق شريك عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء به. ثم رواه برقم [٧٥٠] من طريق سفيان الثوري عن يزيد بن أبي زياد به بنحوه، وقال: لَمْ يَقُلْ: «ثُمَّ لَا يَعُودُ»، قَالَ سَفْيَانُ: قَالَ

قوله:

أَوْ مَا عَلَى اتِّصَالِهِ مُتَّفَقًا أَوْ كَانَ مَنْ يَرْوِيهِ بِاللَّفْظِ انْتَقَى
أي: ومن الأمور المرجحة لأحد الخبرين على الآخر: كون أحدهما متفقًا على
صحته، كالمتفق عليه عند الشيخين، فإنه يقدم على الذي اختلف في رفعه ووقفه، كما في
حديث عمار بن ياسر في التيمم: «ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ»^(١). المتفق عليه، فإنه يُقدَّم على
حديث جابر، وابن عمر في أن: «التَّيْمُمُ ضَرْبَتَانِ: ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ، وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى
الْمِرْفَقَيْنِ»^(٢)؛ لكون حديث عمار في الصحيحين وغيرهما، بخلاف حديث جابر وابن
عمر، في أنه ضربتان: ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين.

= لَنَا بِالْكُوفَةِ بَعْدُ «ثُمَّ لَا يَعُودُ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ هُشَيْمٌ، وَخَالِدٌ، وَابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ
يَزِيدَ، لَمْ يَذْكُرُوا «ثُمَّ لَا يَعُودُ». وَقَدْ حَكَمَ الْأُئِمَّةُ بضعف الحديث، وأن قوله: «ثم لا يعود» مدرج من
قول يزيد بن أبي زياد. انظر: «التلخيص الحبير» (١/ ٥٤٤ - ٥٤٥).

(١) أخرجه البخاري في كتاب «التيمم»، باب: «التَّيْمُمُ هَلْ يَنْفُخُ فِيهِمَا؟» رقم [٣٣٨]، وفي باب:
«التَّيْمُمُ ضَرْبَةٌ»، رقم [٣٤٧]، ومسلم في كتاب «الحيض»، باب: «التيمم»، رقم [٣٦٨].

(٢) أما حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فأخرجه الدارقطني (١/ ٣٣٥)، والحاكم (١/ ٢٨٨) وصححه،
والبيهقي (١/ ٣١٩)، وقال الدارقطني: «رِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ، وَالصَّوَابُ مَوْقُوفٌ». وحكم الحافظ في
«التلخيص» (١/ ٤٠٥) بشذوذ الرواية المرفوعة. وقال: «لِأَنَّ أَبَا نَعِيمٍ رَوَاهُ عَنْ عَزْرَةَ مَوْقُوفًا، أَخْرَجَهُ
الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ أَيْضًا».

أما حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فأخرجه الدارقطني (١/ ٣٣٢-٣٣٣)، والحاكم (١/ ٢٨٧)،
والطبراني [١٣٣٦٦]. قال الدارقطني: «كَذًا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ ظَبْيَانَ مَرْفُوعًا، وَوَقَفَهُ يَحْيَى بْنُ الْقَطَّانِ
وَهُشَيْمٌ وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ الصَّوَابُ».

وقال الحاكم: «لا أعلم أحدًا أسنده عن عبد الله غير علي بن ظبيان، وهو صدوق». فتعقبه الذهبي
بقوله: «بل وإياه، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بثقة، وقد أوقفه يحيى بن سعيد
وهشيم بن بشير وغيرهما. اهـ.

وأخرجه الدارقطني (١/ ٣٣٤)، والحاكم (١/ ٢٨٧) من وجهين آخرين عن ابن عمر، مرفوعًا
حكاية القول والتقرير. وقال الدارقطني: «سُلَيْمَانُ بْنُ أَرْقَمَ وَسُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ صَعِيفَانِ». قلت:
قال البيهقي في «سننه» (١/ ٢٠٧): «الصَّحِيحُ رَوَاهُ مَعْمَرٌ وَغَيْرُهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ

قوله:

أَوْ كَانَ رَاوِيهِ فَقِيهًا يَجْمَعُ أَوْ ذُو كِتَابٍ إِذْ إِلَيْهِ يَرْجِعُ
أي: من الأمور المرجحة لأحد الخبرين على الآخر: كون أحد الراويين أفقه
من الآخر؛ فإن رواية الفقيه تُقَدَّم على مَنْ دونه؛ لكونه أعرف بمقتضيات الألفاظ
ومدلولاتها.

ومثال ذلك يقال في رواية مَنْ يروي من حفظه وكتابه، فإنه يُقَدَّم على الذي يقتصر
على حفظه فقط، أو على كتابه فقط؛ لأن الأول أكمل في الإتقان واليقين، فيُرجَّح تقديمه
على الذي يعتمد على الحفظ فقط، أو على المكتوب فقط، كما أسلفت قريباً.

قوله:

أَوْ كَانَ نَصًّا أَوْ مَعَ اقْتِرَانٍ بِالْفِعْلِ أَوْ أَوْفَقَ لِلْقُرْآنِ
أي: ومن الأمور المرجحة لأحد الخبرين على الآخر: كون أحدهما نصًّا في المسألة
لا يَحْتَمِل سواها؛ كصلاة جبريل بالنبي ﷺ^(١)، فإنها نصٌّ في بيان الأوقات، أو كان
النصُّ مقترناً بفعل النبي ﷺ كحديث التغليس، الذي قُدِّم على حديث الإسفار
بالفجر^(٢)، أو كان أحد النصين موافقاً للقرآن الكريم؛ كحديث التغليس -أيضاً-؛ فإنه

^١ مِنْ فِعْلِهِ. وهذا قول كثير من الأئمة. انظر: «تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (١/ ٣٧٤ - ٣٧٨)،
و«التلخيص الحبير» لابن حجر (١/ ٤٠٣ - ٤٠٤).

(١) أخرجه أحمد (١٤٥٣٨، ١٤٧٩٠)، والنسائي في كتاب «المواقيت»، باب: «آخِرُ وَقْتِ الْعَصْرِ»، رقم [٥١٣]
وفي باب: «أول وقت العشاء»، رقم [٥٢٦]، والترمذي في أبواب «الصلاة»، باب: «مَا جَاءَ فِي مَوَاقِيتِ
الصَّلَاةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ»، رقم [١٥٠] مختصراً، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال الترمذي: قال
محمد: أَصَحُّ شَيْءٍ فِي الْمَوَاقِيتِ حَدِيثُ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وفي الباب عن ابن عباس وأبي هريرة
وأبي مسعود وأبي سعيد وعبد الله بن عمر وأنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. انظر: «نصب الراية» للزيلعي (١/ ٢٢١ -
٢٢٧)، و«التلخيص الحبير» (١/ ٤٤٤ - ٤٤٨)، و«إرواء الغليل» (١/ ٢٦٨ - ٢٧٠).

(٢) سبق تخريجهما، ص: [١٩٥].

موافقٌ لظاهر القرآن كقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [الأنعام: ٢٣٨]. وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٣].

ووجه الاستدلال بهاتين الآيتين: هو أنها دلَّتَا على المعنى الذي دلَّ عليه حديث التغليس بصلاة الفجر، ومن أجل ذلك رُجِّح حديث التغليس بالفجر على حديث الإسفار به.

قوله:

أَوْ سُنَّةٌ أَوْ الْقِيَاسُ قَدْ عَضُدٌ أَوْ عَمَلٌ لِلْخُلَفَاءِ بِهِ اعْتَصَدُ
أي: ومن الأمور المرجَّحة لأحد الخبرين على الآخر: كون أحدهما موافقاً لسنة أخرى،
كموافقة حديث: «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ: الصَّلَاةُ لَوْ قَتَلَهَا»^(١). لحديث التغليس بصلاة الفجر.
ومن الأمور المرجَّحة لأحد الخبرين على الآخر: كون أحدهما موافقاً للقياس،
مثل قول النبي ﷺ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ»^(٢).
فإنه يقدم على حديث: «فِي الْخَيْلِ السَّائِمَةِ فِي كُلِّ فَرَسٍ دِينَارٌ»^(٣).

(١) أخرجه البخاري في كتاب «مواقيت الصلاة»، باب: رقم [٥٢٧]، وفي كتاب «التوحيد»، باب: «وَسَمَّى النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ عَمَلًا»، وَقَالَ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»، رقم [٧٥٣٤]، ومسلم في كتاب «الإيمان»، باب: «بَيَانُ كَوْنِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ»، رقم [٨٥] واللفظ له، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب باب: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ»، رقم [١٤٦٣] وفي باب: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ صَدَقَةٌ»، رقم [١٤٦٤]، ومسلم في كتاب «الزكاة»، باب: «لَا زَكَاةَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَفَرَسِهِ»، رقم [٩٨٢].

(٣) أخرجه الدارقطني (٣/ ٣٥-٣٦)، والبيهقي (٤/ ٢٠١-٢٠٢)، والطبراني في «الأوسط» [٧٦٦٥]، من طريق غُورِكَ بْنِ الْخَضِرِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ بِهِ مَرْفُوعًا. قال الدارقطني: تَفَرَّدَ بِهِ غُورُكُ، عَنْ جَعْفَرٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا، وَمَنْ دُونَهُ ضَعَفَاءُ، وَأَقْرَبُ الْبِهَقِيِّ. وقال الهيثمي في «المجمع» (٣/ ٦٩): «رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَفِيهِ اللَّيْثُ بْنُ حَمَادٍ، وَغُورُكُ، وَكِلَاهُمَا

فإن الحديث الأول معتضد بالقياس، أي: بقياس إناث الخيل على ذكورها، ولا تجب الزكاة في إناث الخيل؛ قياسًا على الحمير والبغال ونحوها.

أو كون أحد الخبرين معتضدًا بغيره، فإنه يُقدَّم على ما ليس كذلك، كأن يكون مع أحدهما حديث آخر، ولو مرسلًا، فإنه يكون بالعاضد أقوى من غيره.

أو كون أحد الخبرين معتضدًا بعمل الخلفاء أو بعضهم؛ وذلك كحديث تكبيرات العيدين سبعا في الأولى، وخمسا في الثانية^(١)، فإنها تُقدَّم على رواية من روى أربعاً^(٢)؛ لأن الرواية الأولى - سبعا وخمسا - عمل بها الخلفاء^(٣) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَرَجَّحَ نَصَّ السَّبْعِ وَالْخَمْسِ على غيره.

صَعِيفٌ. وقال الألباني في «الضعيفة» [٤٠١٤]: «باطل».

(١) رواه أحمد [٦٦٨٨]، وأبو داود في كتاب «صلاة العيدين»، باب: «التَّكْبِيرُ فِي الْعِيدَيْنِ»، رقم [١١٥١]، وابن ماجه في كتاب «إقامة الصلاة»، باب: «مَا جَاءَ فِي كَمْ يُكَبَّرُ الْإِمَامُ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ»، رقم [١٢٧٨]، عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قال الإمام أحمد: «أنا أذهب إلى هذا»، وَصَحَّحَهُ عَلِيُّ ابْنُ الْمَدِينِيِّ وَالْبُخَارِيُّ فِيمَا حَكَاهُ التِّرْمِذِيُّ، كما في «فتح الباري» لابن رجب (٨٥/٩). وفي الباب: عن عائشة وابن عمر وعمر بن عوف وسعد القرظ وأبي هريرة، انظر: «تنقيح التحقيق» (٥٧٩/٢) - (٥٨٥)، و«نصب الراية» (٢١٦-٢١٨)، و«التلخيص» (١٩٩-٢٠٢)، و«الإرواء» [٦٣٩].

(٢) رواه أحمد [١٩٧٣٤]، وأبو داود في كتاب «صلاة العيدين»، باب: «التَّكْبِيرُ فِي الْعِيدَيْنِ»، رقم [١١٥٣]، والبيهقي (٤٠٨/٣)، عن أبي موسى وحذيفة بن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا. قال البيهقي: «قَدْ خُولِفَ رَأْيِي هَذَا الْحَدِيثُ فِي مَوْضِعَيْنِ، أَحَدُهُمَا فِي رَفْعِهِ، وَالْآخَرُ فِي جَوَابِ أَبِي مُوسَى، وَالْمَشْهُورُ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ أَنَّهُمْ أَسْنَدُوا أَمْرَهُمْ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ، فَأَقْتَاهُ ابْنُ مَسْعُودٍ بِذَلِكَ، وَلَمْ يُسْنِدْهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». وضعف المرفوع الخطابي وابن حزم وغيرهم، انظر: «التنقيح» لابن عبد الهادي (٥٨٥-٥٨٦)، و«صحيح أبي داود» (٣١٧-٣١٨).

(٣) قال ابن رجب في «فتح الباري» (٨٤/٩): «هو قول جمهور العلماء، وقد روي عن عمر وعثمان وعلي وابن عمر وابن عباس وأبي هريرة، عن عمر بن عبد العزيز وسعيد بن جبير ومجاهد والزهري، وقال: مضت السنة به. وحكاه ابن أبي الزناد عن فقهاء المدينة السبعة. وهو قول مكحول وربيعة والليث والأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وداود».

قوله:

أَوْ أَكْثَرُ الْأُمَّةِ أَوْ مَنْطُوقًا وَالضَّدُّ مَفْهُومٌ يُرَى مَفُوقًا
أي: ومن الأمور المرجحة لأحد الخبرين على الآخر: كون أكثر الأمة على الأخذ به،
وترك معارضه، وله أمثلة كثيرة، منها: رواية حج النبي ﷺ قارئاً^(١)؛ فإن الجمهور
على الأخذ بها، بينما يعارضها رواية تشير إلى أنه كان مفرداً^(٢)، ورواية أخرى: إلى أنه كان
متمتعاً^(٣)، فرجحت الأولى لكثرة من رجحها وأخذ بها.

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الحج»، باب: «التَّحْمِيدُ وَالتَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ، قَبْلَ الْإِهْلَالِ، عِنْدَ الرُّكُوبِ عَلَى الدَّائِيَّةِ»، رقم [١٥٥١]، وفي كتاب «المغازي»، باب: «بُعْثُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْيَمَنِ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ»، رقم [٤٣٥٣]، ومسلم في كتاب «الحج»، باب: «في الأفراد والقران بالحج والعمرة»، رقم [١٢٣٢] وفي باب: «إِهْلَالُ النَّبِيِّ ﷺ وَهَدْيِهِ»، رقم [١٢٥١]، من طرق عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. ولفظه عند مسلم في الرواية الأولى: عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُلَبِّي بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا. قَالَ بَكْرٌ: فَحَدَّثْتُ بِذَلِكَ ابْنَ عُمَرَ، فَقَالَ: لَبَّى بِالْحَجِّ وَحْدَهُ. فَلَقِيتُ أَنَسًا فَحَدَّثْتُهُ بِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ، فَقَالَ أَنَسٌ: مَا تَعْدُونَنَا إِلَّا صَبِيئًا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا». قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «زَادَ الْمَعَادَ» (١١١/٢): «وَهُؤُلَاءِ الَّذِينَ رَوَوْا الْقُرْآنَ بِغَايَةِ الْبَيَانِ: عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ بِإِقْرَارِهِ لِعَلِيٍّ وَتَقْرِيرِ عَلِيٍّ لَهُ، وَعِمْرَانُ بْنُ الْحُصَيْنِ، وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، وَحَفْصَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَبُو قَتَادَةَ، وَابْنُ أَبِي أَوْفَى، وَأَبُو طَلْحَةَ وَهُرْمَاسُ بْنُ زِيَادٍ وَأُمُّ سَلَمَةَ، وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ»، وقد ساق الإمام أحاديثهم بألفاظها، فانظرها في (١١١-١٠٢/٢).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «الحج»، باب: «التَّمَتُّعُ وَالْإِقْرَانُ وَالْإِفْرَادُ بِالْحَجِّ، وَفَسْخُ الْحَجِّ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ»، رقم [١٥٦٢]، ومسلم في كتاب «الحج»، باب: «بَابُ بَيَانِ وَجْهِ الْإِحْرَامِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ إِفْرَادُ الْحَجِّ وَالتَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ»، رقم (١٢١١) (٢١٤): عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ، وَأَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ، فَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ، أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، لَمْ يَحْلُوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ. واللفظ للبخاري. وفي الباب: عن جابر وابن عمر وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. انظر: «زاد المعاد» لابن القيم (١٢١-١٢٢/٢).

(٣) استدل أصحاب هذا القول بما أخرجه البخاري في كتاب «الحج»، باب: «الحج»، رقم [١٦٩١]،

وكذلك من الأمور المرجحة: أن يكون أحد الخبرين منطوقاً، وما يعارضه مفهوم، فإن الخبر المنطوق يُرَجَّح على المعارض المفهوم؛ لكونه أقوى منه، إلا ما كان من فحوى الخطاب، الذي يكون المفهوم فيه أولى بالحكم من المنطوق.

قوله:

أَوْ كَوْنُهُ مَقْرُونٌ حُكْمٌ بِصِفَةٍ أَوْ كَانَ بِالتَّفْسِيرِ رَأَوْ عَرَفَهُ
أي: ومن الأمور المرجحة لأحد الخبرين على الآخر: كون أحدهما حكمه مقرون بوصف، نحو: «مَنْ بَدَلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»^(١). فإنه يُقَدَّم على حديث النهي عن قتل النساء، فإن التبديل وصفٌ علّةٌ للقتل.

أو أن يقترن بأحد الخبرين تفسير الراوي، كما في حديث جابر عن النَّبِيِّ ﷺ أنه قال: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ عُمَرَى لَهُ وَلَعَقِبِهِ، فَإِنَّهَا لِلَّذِي يُعْطَاهَا، لَا تَرْجِعْ إِلَى الَّذِي أَعْطَاهَا؛ لِأَنَّهُ أَعْطَى عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ»^(٢). فإن هذا الخبر يُقَدَّم على رواية: «مَنْ أَعْمَرَ عُمَرَى فَهِيَ لَهُ، وَلَعَقِبِهِ مَنْ يَرِثُهُ مِنْ عَقِبِهِ»^(٣).

ومسلم في كتاب «الحج»، باب: «وَجُوبُ الدَّمِ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ، وَأَنَّهُ إِذَا عَدَمَهُ لَزِمَهُ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ»، رقم [١٢٢٧]: عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَأَهْدَى، فَسَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَهْلَ بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ أَهْلَ بِالْحَجِّ، وَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ. الحديث. وفي الباب: عن عائشة وحفصة وغيرهما. انظر: «زاد المعاد» (٢/ ١٣١ - ١٣٣).

(١) سبق تخريجه، ص: [١١٢].

(٢) أخرجه مسلم في كتاب «الجهاد»، باب: «العمري»، رقم [١٦٢٥]. وقد جاء في رواية لمسلم أن قوله: «لِأَنَّهُ أَعْطَى عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ» من قول أبي سلمة بن عبد الرحمن الراوي عن جابر بن عبد الله.

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب «اليبوع»، باب: «فِي الْعُمَرَى»، رقم [٣٥٥١]، والنسائي في كتاب باب رقم (٣٧٤٠، ٣٧٤١، ٣٧٤٢). وصححه الألباني في «صحيح الجامع الصغير» [٦٠٥٨].

قوله:

أَوْ كَانَ قَوْلًا أَوْ بَلَا تَخْصِيصٍ عَمٍ أَوْ غَيْرِ مُشْعِرٍ بِقَدْحٍ يُتَّهَمُ
أي: ومن الأمور المرجحة لأحد الخبرين: أن يكون أحدهما قولاً والآخر فعلاً،
فيقدم القول على الفعل؛ لأن القول له صيغة، والفعل لا صيغة له، وكذلك يُرجح تقديم
العام الذي لم يُخصَّص على العام الذي يُخصَّص بمخصوص.

قوله:

أَوْ كَانَ نَصُّهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ أَوْ دَلَّ لِلْحُكْمِ بِالِاشْتِقَاقِ
أي: ومن الأمور المرجحة لأحد الخبرين على الآخر: أن يكون أحدهما عامًّا مطلقًا،
والآخر عامًّا واردًا على سبب، فقالوا: إن الوارد على غير سبب متفقٌ على عمومته، والوارد
على سبب مختلفٌ في عمومته.

وكذلك من الأمور المرجحة لأحد الخبرين على الآخر: كون أحد الخبرين مشتملاً
على الحقيقة العرفية أو الشرعية، فإنه يُقدم على المشتمل على الحقيقة اللغوية.
وقالوا: وهذا ظاهرٌ في اللفظ الذي صار شرعيًّا، أي: بأن يكون اللفظ واحدًا،
والمعنى في أحد الخبرين يدلُّ على المعنى الشرعي، وفي الآخر على اللغوي.

قوله:

أَوْ قَدْ حَوَى زِيَادَةً مُهِمَّةً أَوْ اخْتِطَاطًا أَوْ بَرَاءَ الذِّمَّةِ
أي: ويُرجح ما فيه زيادةٌ مهمَّةٌ على ما يعارضه بدونها، وذلك كحديث التكبير في
العيدين في رواية أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مرفوعاً أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «كَانَ يُكَبِّرُ فِي
الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى فِي الْأَوَّلَى سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ، وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا»^(١). فإنه يُقدم على حديث

(١) أخرجه أبو داود في كتاب «العيدين»، باب: «التَّكْبِيرُ فِي الْعِيدَيْنِ»، رقم [١١٤٩]، من طريق قتيبة عن

أبي موسى الأشعري، وحذيفة بن اليمان حيث قالاً جواباً لمن سألهما^(١) عن تكبير رسول الله ﷺ في الفطر والأضحى: «كَانَ يُكَبِّرُ أَرْبَعًا تَكْبِيرَهُ عَلَى الْجَنَائِزِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ زِيَادَةِ التَّكْبِيرِ وَهِيَ زِيَادَةُ فِي الْعَمَلِ وَالثَّوَابِ.

وكذلك يُقَدِّمُ الْخَبْرُ الَّذِي يُعْتَبَرُ أَقْرَبُ إِلَى الْإِحْتِيَاظِ أَوْ بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ، عَلَى مَا يَعَارِضُهُ، كَأَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْخَبْرَيْنِ يَدُلُّ عَلَى الْحَظَرِ، وَالْآخَرُ عَلَى الْإِبَاحَةِ، فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ الدَّالُّ عَلَى الْحَظَرِ عَلَى الدَّالُّ عَلَى الْإِبَاحَةِ؛ لِأَنَّ الْمُحَرَّمَاتِ يُحْتَاطُ لِإِبْثَاتِهَا حَسَبَ الْإِمْكَانِ؛ لِحَدِيثٍ: «دَعْ مَا يَرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيْبُكَ»^(٢). كَمَا يُقَدِّمُ مَا فِيهِ إِحْتِيَاظٌ لِلْحَرْبِ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ.

قوله:

أَوْ كَانَ سَاوَى وَفَقَّ حُكْمِ الْمِثْلِ أَوْ قَدْ أَتَى مُقَرَّرًا لِلْأَصْلِ

أي: ومن المرجّحات لأحد الخبرين على الآخر: كون أحد الخبرين له نظيرٌ يساويه،

ابن لهيعة عن عقيل عن ابن شهاب بإسناده به.

وأخرجه أبو داود في الباب نفسه، رقم [١١٥٠]، وابن ماجه في كتاب «العيدين»، باب: «مَا جَاءَ فِي كَمِّ يُكَبِّرُ الْإِمَامُ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ»، رقم [١٢٨٠]، من طريقين عن ابن وهب عن ابن لهيعة عن خالد ابن يزيد - وزاد ابن ماجه: وعقيل - عن ابن شهاب به، ولفظه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَبَّرَ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى سَبْعًا وَخَمْسًا، سَوَى تَكْبِيرِي الرُّكُوعِ». وهذا الحديث فيه كلام كثير، انظره في «إرواء الغليل» للألباني (٣/ ١٠٧-١٠٨).

(١) السائل هو سعيد بن العاص، ولفظ الأثر عند أبي داود برقم [١١٥٣]: «أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ سَأَلَ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ، وَحُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُ فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ؟ فَقَالَ أَبُو مُوسَى: كَانَ يُكَبِّرُ أَرْبَعًا تَكْبِيرَهُ عَلَى الْجَنَائِزِ. فَقَالَ حُذَيْفَةُ: صَدَقَ. فَقَالَ أَبُو مُوسَى: كَذَلِكَ كُنْتُ أَكَبِّرُ فِي الْبَصْرَةِ حَيْثُ كُنْتُ عَلَيْهِمْ». وقد سبق تخريجه قريباً.

(٢) أخرجه النسائي في كتاب «الأشربة»، باب: «الْحُثُّ عَلَى تَرْكِ الشُّبُهَاتِ»، رقم [٥٧١٤]، والترمذي في أبواب «صفة القيامة والرفاق والورع»، باب [٦٠]، رقم [٢٥١٨] مطوَّلاً، عن الحسن بن علي رضي الله عنهما. قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

ويوافقه في لفظه أو حكمه، فإنه يُقدَّم على ما يعارضه بدون ذلك، كحديث: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ»^(١). على حديث: «فِي الرَّقَّةِ زُبُعُ الْعُشْرِ»^(٢). فإن الأول يُقدَّم في الترجيح؛ لأن له نظيراً، وهو حديث: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ»^(٣). فقد قُدِّم على حديث: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ»^(٤). على قول، وهكذا يقال عند بعض الأصوليين في أحد الخبرين: الخبر المفيد والمقرَّر لحكم الأصل والبراءة فإنه يكون مقدَّمًا على الناقل، وقيل: العكس.

ويمكن أن يُمثَّل لهذا بما ثبت عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبَّلَهَا وَهُوَ صَائِمٌ»^(٥). فإن هذا الخبر يُقدَّم على خبر من نفى ذلك كأم سلمة^(٦)؛ إذ الأصل الإباحة، وقد جاء خبرُ عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مقرَّراً للأصل.

قوله:

أَوْ دَلٌّ لِّلْحَظَرِ وَهَلْ يُرْجَّحُ إِنْ أَسْقَطَ الْحَدُّ عَلَى مَا يُفْصَحُ

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الزكاة»، باب: «مَا أَدَّى زَكَاتُهُ فَلَيْسَ بِكَتَنِزٍ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ»، رقم [١٤٠٥]، وفي باب: «زَكَاةُ الْوَرِقِ»، رقم [١٤٤٧]، وفي باب: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ صَدَقَةٌ»، رقم [١٤٥٩]، ومسلم في «أول كتاب الزكاة»، رقم [٩٧٩]، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) قطعة من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الطويل في مقادير الزكاة، أخرجه البخاري في كتاب «الزكاة»، باب: «زَكَاةُ الْغَنَمِ»، رقم [١٤٥٤].

(٣) سبق تخريجه، ص: [١٠٧].

(٤) سبق تخريجه، ص: [١٠٧].

(٥) أخرجه مسلم في كتاب «الصيام»، باب: «بَيَانُ أَنَّ الْقُبْلَةَ فِي الصَّوْمِ لَيْسَتْ مُحَرَّمَةً عَلَى مَنْ لَمْ يُحْرَكْ شَهْوَتُهُ»، رقم [١١٠٦].

(٦) أخرجه أحمد (٢٦٥٣٣، ٢٦٥٣٤، ٢٦٦٩٢)، والنسائي في «الكبرى» [٣٠٦٠]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٩٣/٢). وصحح الألباني إسناده على شرط مسلم، لكن رجح عليه الروايات المثبتة الصحيحة عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. انظر: «إرواء الغليل» (٨٤/٤).

أي: ومن المرجّحات لأحد الخبرين على الآخر: أن يكون أحدهما حاظراً، والثاني مُبيحاً، ولأن ترك المباح لا إثم فيه، بينما فعل المحذور إثمُه ظاهرٌ وواقعٌ، وإذا كان الأمر كذلك، فإذا اجتمع ما يحظره وما يبيحه، تعيّن تغليبُ الحظر.

كما يقال: في المتولد من بين ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل، وبين من يباح مناكلتهم ومن يُحرم، ونحو ذلك.

ومثّل ذلك في تقديم أحد الخبرين على الآخر أن يتعارض خبران في حدٍّ من حدود الله، فقد رأى بعض أهل العلم أنه يُقدّم النصُّ الدالُّ على إقامة الحدِّ على النصِّ المعارض له الدالُّ على إسقاطه، وبذلك أخذ الإمام أحمدٌ مستدلاً بحديث عبادة بن الصامت في الجمع بين الجلد والرجم لمن زنى وهو مُحْصَن، من ذكر وأنثى^(١)، بشروطه، فقد قدّمه على حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رسولُ الله ﷺ: «ادْرَعُوا الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَخْرَجٌ فَخَلُّوا سَبِيلَهُ، فَإِنَّ الْإِمَامَ أَنْ يَخْطِئَ فِي الْعَفْوِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَخْطِئَ فِي الْعُقُوبَةِ»^(٢).

(١) سبق تحريجه، ص: [١٣٦].

(٢) أخرجه الترمذي في في أبواب «الحدود»، باب: رقم [١٤٢٤] وغيره، واختلفوا في رفعه ووقفه، ورجح الترمذي والبيهقي وقفه. وفي إسناده يزيد بن زياد الشامي، قال البخاري: «منكر الحديث»، وتركه النسائي. وفي الباب: عن علي وأبي هريرة بأسانيد ضعيفة. وقال الترمذي: «وَقَدْ رُوِيَ نَحْوُ هَذَا عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمْ قَالُوا مِثْلَ ذَلِكَ». قلت: رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/ ٥١١)، ومسدد (٩/ ٥٥-المطالب العالية)، والبيهقي (٨/ ٤١٤-٤١٥) عن عبد الله ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفاً. وقال البخاري والبيهقي: هو أصح ما في الباب. وقال الذهبي: موصول جيد. وحسن إسناده الألباني.

ورواه ابن حزم في كتابه «الإيصال» عن عمر موقوفاً، وصحح إسناده الحافظ ابن حجر. انظر: «المعرفة» للبيهقي (١٢/ ٣٢٨)، و«التلخيص الحبير» (٤/ ١٦٠-١٦٢)، و«إرواء الغليل» (٨/ ٢٥-

قوله:

أَوْ كَانَ إِثْبَاتًا أَوْ النَّاقِلُ لَهُ مُفَضَّلًا فِي فَنِّ تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ

أي: ومن الأمور المرجحة لأحد الخبرين على الآخر: كون أحدهما إثباتًا والآخر نفيًا، فإن جمهور أهل العلم يقدّمون المثبت على النافي؛ حيث قدّموا خبر بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأن النَّبِيَّ ﷺ دخل البيت الحرام وصلى^(١)، على خبر أسامة بن زيد أنه دخل ولم يُصل^(٢)، وهكذا يقال بترجيح ما كان الناقل له مُفَضَّلًا على غيره، كأن يكون أفقه في فنّ المسألة التي يكون البحث فيها، ويجري الخلاف بينه وبين من لم يكن في درجته في فنّها، أو يكون أعلم بدقائق علم اللغة العربية وغير ذلك من وسائل العلوم الشرعية.

قوله:

وَبَعْضُهَا فِيهِ الْخِلَافُ عَنْ فِتْنَةٍ وَعَدَّهَا الْبَعْضُ إِلَى فَوْقِ مِائَةٍ

أي: وبعض مسائل الراجح والمرجوح التي ذكرها الناظم في هذا الفصل، وذكرها غيره من علماء الأصول، بل وما لم يذكره الناظم منها، قد جرى الخلاف فيها بين أهل العلم، فخالف بعضهم بعضًا في تلك المسائل.

وعلى طالب العلم أن ينظر في النصوص بالفهم السليم، مستعينًا بربه، ثمّ بالقواعد الفقهية، والمسائل الأصولية التي تُعين على فهم النصوص القرآنية والأحاديث النبوية،

⁼ (٢٦) (٢٣٥٥، ٢٣٥٦)، و«الضعيفة» [٢١٩٧].

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الحج»، باب: «إِغْلَاقِ الْبَيْتِ، وَيُصَلِّي فِي أَيِّ نَوَاحِي الْبَيْتِ شَاءَ»، رقم [١٥٩٨] وفي مواضع أخرى، ومسلم في كتاب «الحج»، باب: «اسْتِحْبَابِ دُخُولِ الْكُعْبَةِ لِلْحَاجِّ وَغَيْرِهِ، وَالصَّلَاةِ فِيهَا، وَالِدُعَاءِ فِي نَوَاحِيهَا كُلِّهَا»، رقم [١٣٢٩].

(٢) أخرجه مسلم في كتاب «الحج»، باب: «اسْتِحْبَابِ دُخُولِ الْكُعْبَةِ لِلْحَاجِّ وَغَيْرِهِ، وَالصَّلَاةِ فِيهَا، وَالِدُعَاءِ فِي نَوَاحِيهَا كُلِّهَا»، رقم [١٣٣٠].

فيقيس النظر على النظر، ويردُّ الفروع إلى الأصول، وحيث إن مسائل الترجيح ليست محصورةً في عدد معينٍ مقطوعٍ بحصره، فإن العلماء اختلفوا في عددها؛ فبعضهم أوصلها إلى مائة، وبعضهم أوصلها إلى أكثر من ذلك، وبعضهم إلى أقل، ويرجع هذا الخلاف إلى تنوع طرائق المؤلفين في هذا الفن؛ إذ منهم أصحابُ البسط والإطناب في التفصيل والبيان والإسهاب في ذكر التعريفات ومسائل الخلاف، ومنهم أصحابُ الاختصار لمسائل هذا الفن، ليحققوا رغبة طائفة كبيرة من طلاب العلم في كل زمان ومكان، ومنهم من سلك السبيل الوسط الواقع بين البسط النفيس والاختصار الأنيس ﴿فَسَاَلَتْ أَوْدِيَةً بِقَدَرِهَا﴾ [الرَّحْمَةُ: ١٧].

وقوله:

وَحَيْثُ لَا جَمْعَ وَلَا نَسْخَ يَصِحُّ وَلَا مُرْجَّحَ فَقِفْ حَتَّى يَضِحَ

أي: إنه متى لم يُمكن الجمع، ولا النسخ، ولا الترجيح بين النصوص التي ظاهرها التعارض؛ فإنه يجب التوقُّف في المسألة، حَتَّى يَتَضَحَّ الأمر.

والله عَزَّجَلَّ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ، وبعباده أَرَأْفُ وَأَرْحَمُ.

وصلَّى الله على نبيِّنا مُحَمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلم.

تَمَّ الجزء الثاني من كتاب «الجهد المبذول في تنوير العقول بشرح منظومة وسيلة الحصول إلى مهمات الأصول» لناظمها الشيخ العلامة حافظ بن أحمد بن علي الحكمي رَحِمَهُ اللهُ، ويليه الجزء الثالث إن شاء الله، وأَوَّلُهُ: الدليل الثالث «الإجماع».



الدليل الثالث

الإجماع

إِجْمَاعُهُمْ هُوَ اتِّفَاقُ الْكُلِّ
فِي حُكْمٍ أَمْرٍ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ
مُضْبُوطُهُ إِجْمَاعُ صَحْبِ الْمُصْطَفَى
وَهُوَ لَدَيْنَا حُجَّةٌ قَطْعِيَّةٌ
وَبَعْدَ أَفْضَلِ الْقُرُونِ مُمَكِّنٌ
وَمِنْهُ قَوْلُ الْفَضْلَا: لَا نَعْلَمُ
كَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَلَمْ يَرَوْا
وَمَالِكٌ بِأَهْلِ دَارِ الْهَجْرَةِ
وَالْحَرَمَيْنِ عِنْدَ سُحْنُونٍ وَقَدْ
وَالْأَكْثَرُونَ نَحْوَهُ لَمْ يَجْنَحُوا
هَذَا لَدَى أَفَاضِلِ الْقُرُونِ
وَبِالسُّكُوتِ مِنَ الْإِجْمَاعِ
بِأَنْ يَقُولَ بَعْضُ أَهْلِ الْعَصْرِ
فَإِنْ يَكُنْ فِي الْحُكْمِ نَصٌّ يُعْدَمُ
وَلَيْسَ كَالصَّرِيحِ فِيمَا قَدْ سَبَقَ
وَيَخْرِمُ الْإِجْمَاعُ حَبْرًا أَنْفَرَدَ
وَسَبَقَ خُلْفٌ بَعْدَهُ قَدْ يُتَّفَقُ
وَالْخُلْفُ فِي انْقِرَاضِ أَهْلِ الْعَصْرِ

مِنْ عُلَمَاءِ الْعَقْدِ ثُمَّ الْحَلُّ
مِنْ فِعْلٍ أَوْ مُعْتَقَدٍ يَقِينِي
فَبَعْدَهُ الْإِجْمَاعُ مِمَّنِ اقْتَضَى
وَتَالِثُ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ
بَلْ حَضَرَهُمْ يَفْسُرُ أَوْ لَا يُمْكِنُ
فِيهِ خِلَافًا هَكَذَا لَمْ يَجْزِمُوا
إِطْلَاقَهُ مُصَوِّبًا مِمَّنْ جَرَوْا
يَحْتَاجُ إِجْمَاعًا كَكُلِّ الْأُمَّةِ
أَشَارَ نَحْوَهُ الْبُخَارِيُّ أَوْ قَصَدَ
لَكِنْ بِهِ عِنْدَ الْخِلَافِ رَجَحُوا
لَا مُطْلَقُ التَّرْجِيحِ بِالسُّكُونِ
قَوْمٌ قَدْ اخْتَجُّوا عَلَى نِزَاعٍ
وَيَسْكُتُ الْبَاقُونَ دُونَ نَكْرٍ
فَإِنَّهُ مِنْ مَخْضِ رَأْيٍ أَقْدَمُ
إِنْ كَانَ نَصٌّ بِخِلَافِهِ نَطَقَ
فِي عَصَرِهِمْ عَنْهُمْ مُصَرِّحًا بَرَدَ
وَلَا يَجُوزُ خُلْفُ إِجْمَاعٍ سَبَقَ
وَالْحَقُّ لَا يُشْرَطُ فَافْهَمُ تَدَرَّ

وَفَاقَهُ يُشْرَطُ فِي الْإِجْمَاعِ
وَالْخُلْفُ فِي الْبِدْعِ الَّذِي يُرَدُّ بِهِ
رُجَّحَ نَبَذُ صَاحِبِ الدَّعَايَةِ
لَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَى ابْتِدَاعِهِ دَعَا
غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ اتَّبَعَا
مَعَ عِلْمِهِ لَا جَاهِلًا فَيُعْذَرُ

وَالْحَبْرُ فِي الصَّحْبِ مِنَ الْأَتْبَاعِ
وَصَاحِبُ الْبِدْعَةِ لَا يُعْتَدُّ بِهِ
كَالْخُلْفِ فِي قَوَاعِدِ الرِّوَايَةِ
أَوْ مَنْ يُخَالِفُ مَا عَلَيْهِ أُجْمِعَا
فَفِي ذَهَابِهِ إِلَى مَا ابْتَدَعَا
وَجَاحِدُ الْمُجْمَعِ قَطْعًا يَكْفُرُ

قوله:

مِنْ عُلَمَاءِ الْعَقْدِ ثُمَّ الْحَلِّ
مِنْ فِعْلٍ أَوْ مُعْتَقَدٍ يَقِينِي
فَبَعْدَهُ الْإِجْمَاعُ مِمَّنْ اقْتَضَى

إِجْمَاعُهُمْ هُوَ اتِّفَاقُ الْكُلِّ
فِي حُكْمِ أَمْرٍ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ
مَضْبُوطُهُ إِجْمَاعُ صَحْبِ الْمُصْطَفَى

الإجماع له معنيان: معنى في اللغة، ومعنى في الاصطلاح:

فأما معناه في اللغة: فهو العزم المصمم والاتفاق، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ

وَشُرَكَاءَكُمُ﴾ [يُونُسُ: ٧١].

أي: اعزموا، ومنه قول النبي ﷺ: «مَنْ لَمْ يُجْمِعِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ

فَلَا صِيَامَ لَهُ»^(١).

(١) أخرجه أبو داود في كتاب «الصيام»، باب: «النَّيَّةُ فِي الصِّيَامِ»، رقم [٢٤٥٤]، والنسائي في كتاب: «الصيام» باب: «النية في الصيام واختلاف الناقِلِينَ لِحَبْرِ حَفْصَةَ فِي ذَلِكَ»، رقم [٢٣٣١ - ٢٣٣٤]، والترمذي في أبواب «الصوم»، باب: «مَا جَاءَ لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَعِزْ مِنْ اللَّيْلِ»، رقم [٧٣٠]، وابن ماجه في كتاب «الصيام»، باب: «مَا جَاءَ فِي فَرْضِ الصَّوْمِ مِنَ اللَّيْلِ، وَالْخِيَارِ فِي الصَّوْمِ»، رقم [١٧٠٠]، عن حفصة أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. واختلف في رفعه ووقفه، فقال أبو داود: «رَوَاهُ اللَّيْثُ، وَإِسْحَاقُ ابْنُ حَازِمٍ، أَيْضًا جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، مِثْلَهُ، وَوَقَفَهُ عَلَى حَفْصَةَ مَعْمَرٌ، وَالزُّبَيْدِيُّ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَيُونُسُ الْأَيْلِيُّ، كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ». وقال الترمذي: «حديث حفصة لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وقد روي عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً، وهو أصح».

وأما معناه في اصطلاح الأصوليين: فهو اتفاق المجتهدين من أمة محمد ﷺ، بعد وفاته، في عصر من العصور، على حكم شرعي، ابتداءً من عصر الصحابة الكرام، وما بعده، إلى نهاية الزمان، بشروطه، كالإجماع على أن الماء ينجس إن تغير لونه، أو طعمه، أو ريحه، بنجاسة تحدث فيه.

قوله:

وَهُوَ لَدَيْنَا حُجَّةٌ قَطْعِيَّةٌ وَثَلَاثُ الْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ

أي: والإجماع المعرف بما سبق ذكره حجة قطعية؛ لأنه ثالث الأدلة الشرعية، والمراد بها: الكتاب، والسنة، والإجماع، وقد دلت نصوص الكتاب والسنة على الاحتجاج به، واعتباره من الأدلة الشرعية؛ كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]. أي: شهداء على أعمالهم وأحكام أعمالهم، والشاهد قوله مقبول غير مردود.

وكقوله سبحانه: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ مِنْ شَيْءٍ فَزِدْوهٗ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]. وما حصل الاتفاق عليه بعد الرد إلى المذكور فهو حق، وجب العمل به.

وكقول النبي ﷺ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ»^(١).

⁼ وساق النسائي في «المجتبى» طرقه الموقوفة عن حفصة (٢٣٣٥-٢٣٤١) وعن عبد الله بن عمر (٢٣٤٢-٢٣٤٣)، وكذا في «الكبرى» ثم قال (١٧٢/٣): «وَالصَّوَابُ عِنْدَنَا مَوْقُوفٌ، وَلَمْ يَصَحَّ رَفْعُهُ». وإلى ترجيح الوقف ذهب الإمام أحمد والبخاري وأبو حاتم وغيرهم، وصححه مرفوعاً جماعة آخرون.

انظر: «تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (١٧٧/٣-١٨٣)، و«التلخيص الحبير» (٤٠٧-٤٠٩)، و«إرواء الغليل» (٢٥-٣٠).

(١) سبق تخريجه في الجزء الأول.

أقسامه:

هذا وينقسم الإجماع إلى قسمين:

(أ) قطعي: وهو ما كان معلوماً من الدين بالضرورة لدى الأمة، وذلك كالإجماع على وجوب أركان الإسلام، والإيمان، والإحسان، وغيرها من أحكام الحلال والحرام مما هو معلوم لدى الأمة بالضرورة.

(ب) وظني: وهو الذي لا يعلم إلا من طريق الاستقراء لمظانته، وفي ثبوته خلاف بين الأصوليين؛ إذ منهم من اعتبره إجماعاً ثابتاً يُحتج به، ومنهم من لم يعتبره إجماعاً. والقول الفصل في ذلك قول الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في العقيدة الواسطية^(١): «والإجماع الذي ينضبط هو ما كان عليه السلف الصالح؛ إذ بعدهم كثر الاختلاف، وانتشرت الأمة» اهـ.

قلت: وقد سبق الدليل الصريح أن الأمة لا تجتمع على ضلالة في أي عصر من العصور؛ بل إنها لا تجتمع إلا على حق، ومن هنا وجب النظر في الإجماع الذي قد يُظن أنه مخالف للدليل، وفي الدليل نفسه، فقد يكون الدليل غير صحيح، أو غير صريح، وقد يكون منسوخاً، ونحو ذلك من حصول خلاف في القضية لم يعلمه الناظر.

شروط الإجماع :

وقد ذكر العلماء للإجماع شروطاً، أشهرها ما يلي:

١ - أن يكون ثبوته بطريق صحيح، كنقل ثقة طويل الباع في العلوم الشرعية، أو اشتهاه بين العلماء.

(١) (ص ١٢٨ - أضواء السلف).

٢- عدم الخلاف السابق المستقر؛ لأن أقوال العلماء لا تسقط بموت أهلها، بل تبقى مدوَّنة، ولكل قولٍ وارثٌ غالباً سواء كان خطأً أو صواباً، وعليه فإن الإجماع لا يرفع خلافاً سبق، وإنما يمنع من حدوث خلافٍ يخرقه.

قوله:

وَبَعْدَ أَفْضَلِ الْقُرُونِ مُمَكِّنُ بَلْ حَصَرُهُمْ يَغْسُرُ أَوْ لَا يُمَكِّنُ
أي: وانعقاد الإجماع في أي عصر من العصور التي جاءت بعد القرون المفضلة المنصوص عليها في قول النبي ﷺ: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»^(١) الحديث، ممكنٌ وسائغٌ، وهو مذهبُ جمهور أهل العلم، وهو حجةٌ عند توفر شروطه، ولكثرة وجود المجتهدين في بعض العصور، فإنه قد يصعب حصرهم، أو قد يكون غير ممكن لا تساع رقعة ديار الإسلام، ولا يمنع انعقاد الإجماع والحالة ما ذكر.

هذا ولا يشترط انقراض العصر للعمل بالإجماع على رأي الجمهور، ثم إن الاعتبار في كل فنٍّ من الفنون أهل الاجتهاد في ذلك الفن، وإن لم يكونوا من أهل الاجتهاد في غيره؛ إذ إن التخصصات لها أثرها في الإتقان والصواب، وهما أمران مقصودان شرعاً.

قوله:

وَمِنْهُ قَوْلُ الْفُضَّلَا: لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا هَكَذَا لَمْ يَجْزِمُوا
كَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَلَمْ يَرَوْا إِطْلَاقَهُ مُصَوِّبًا مِمَّنْ جَرَوْا
أي: إن قول بعض العلماء في مسألة ما: لا نعلم في ذلك خلافاً؛ لا يُعتبر إجماعاً عند الإمامين: الشافعي وأحمد ومن وافقهما؛ لإمكان وجود الاختلاف في مسائل العلم؛ لأن فوق كل ذي علم عليم.

(١) سبق تخرجه في الجزء الأول.

وقال بعض العلماء: يُعتبر ذلك حجةً إذا كان القائل من أهل الاجتهاد، وممن له باعٌ طويلٌ في العلم، وأمّا إذا لم يكن من أهل الاجتهاد، فليس بحجةٍ إجماعاً.
قوله:

وَمَالِكَ بِأَهْلِ دَارِ الْهَجْرَةِ يَحْتَجُّ إِجْمَاعًا كُلَّ الْأُمَّةِ
أي: ممّا نسب إلى الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ: أن إجماع أهل المدينة حجةٌ، وإن خالفهم غيرُهم من سائر الأقطار، وقد دافع بعضُ العلماء عن الإمام مالك في هذا الإطلاق، فقال: إن رأي الإمام مالك معتبرٌ؛ لشرطين:
الشرط الأول: أن يكون فيما لا مجال للرأي فيه.

والشرط الثاني: أن يكون من الصحابة؛ لأن قول الصحابيِّ فيما لا مجال للرأي فيه في حكم المرفوع، أو من التابعين من أهل المدينة فيما ليس فيه اجتهاد؛ لأنّهم تعلّموا من الصحابة، أما جمهور العلماء فإنّهم لا يرون أن اتفاق أهل المدينة على الحكم يُعتبر إجماعاً؛ لأنه لا ينطبق عليه تعريفُ الإجماع عند الأصوليين؛ ولأن العصمة إنّما تثبت لمجموع أهل الحلّ والعقد من الأمة، وليس أهل المدينة هم مجموع أهل الحلّ والعقد، وقد أثبتت وثائقُ التاريخ أنه قد خرج من المدينة من هو أغزرُ علماً من الباقيين بها، كعليّ ابن أبي طالب، ومعاذ بن جبل، وأبي موسى الأشعري، وعبد الله بن مسعود، وابن عباس -رضي الله عنهم أجمعين-، وهذا القول ظاهرُ الرجحان، والله أعلم.

قوله:

وَالْحَرَمَيْنِ عِنْدَ سُحْنُونٍ وَقَدْ أَشَارَ نَحْوَهُ الْبُخَارِيُّ أَوْ قَصَدَ
وَالْأَكْثَرُونَ نَحْوَهُ لَمْ يَجْنَحُوا لَكِنْ بِهِ عِنْدَ الْخِلَافِ رَجَّحُوا

هَذَا لَدَى أَفَاضِلِ الْقُرُونِ لَا مُطْلَقُ التَّرْجِيحِ بِالسُّكُونِ
أي: إن بعض الأصوليين يرى أن إجماع أهل الحرمين حجة، كما ذكر الناظم ذلك
في قوله:

وَالْحَرَمَيْنِ عِنْدَ سُحْنُونٍ وَقَدْ أَشَارَ نَحْوَهُ الْبُخَارِيُّ أَوْ قَصَدَ
والمعلوم أنهم إنما صاروا إلى هذا القول لاعتقادهم تخصيص الإجماع المدعى
بالصحابية، والحرمان موطن الصحابة، ولم يعمموا ذلك في كل عصر، بل في عصر
الصحابية فقط.

بينما يرى المحققون أن إجماع أهل الحرمين - مكة والمدينة - غير معتبر؛ وذلك
لأنهم بعض الأمة، لا كل الأمة، كما تقدم القول في الكلام على إجماع أهل المدينة، وأيضاً
لا امتياز لبلد على بلد في أدلة الشرع عموماً، وفي هذا الموضوع خصوصاً.
قوله:

وَبِالسُّكُوتِيٍّ مِنَ الْإِجْمَاعِ قَوْمٌ قَدْ اخْتَجَبُوا عَلَى نِزَاعِ
بِأَنْ يَقُولَ بَعْضُ أَهْلِ الْعَصْرِ وَيَسْكُتَ الْبَاقُونَ دُونَ نُكْرٍ
فَإِنْ يَكُنْ فِي الْحُكْمِ نَصٌّ يُعْذَرُ فَإِنَّهُ مِنْ مَخْضِ رَأْيٍ أَقْدَمُ
وَلَيْسَ كَالصَّرِيحِ فِيمَا قَدْ سَبَقَ إِنْ كَانَ نَصٌّ بِخِلَافِهِ نَطَقُ

القول الصحيح في ضابط الإجماع السكوتي: هو أن يقول بعض مجتهدي العصر
قولاً في حكم حادثة ما، أو يفعل فعلاً، ويسكت بقية المجتهدين من علماء عصره، حتى
ينقرض ذلك العصر، وقد دلت قرينة على أن جميع الساكتين راضون، أما إذا دلت القرائن
على عدم رضاهم، وإنها سكتوا لأمر ما، فإنه لا يكون إجماعاً؛ لوجود القرينة الدالة على
سخطهم، ولولا وجود المانع لخالفوا ذلكم المجتهد.

ثُمَّ إِذَا كَانَ فِي الْحَادِثَةِ نَصٌّ، فَلَا عَتَبَارَ بِالْإِجْمَاعِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي حُكْمِ الْحَادِثَةِ نَصٌّ، فَإِنَّ الْإِجْمَاعَ السَّكُوتِيَّ مُعْتَبَرٌ.

وَالْخِلَاصَةُ: أَنَّ الْإِجْمَاعَ بِحَسَبِ طَرِيقَةِ تَكْوِينِهِ قَسَمَانِ: صَرِيحٌ، وَسُكُوتِيٌّ. وَالضَّرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الصَّرِيحَ هُوَ: أَنْ يَتَّفَقَ أَهْلُ رَتَبَةِ الْجَهْدِ عَلَى حُكْمٍ فِي مَسْأَلَةٍ مَا؛ كَأَنْ يَجْتَمِعُوا فِي مَجْلِسٍ مِنَ الْمَجَالِسِ، وَيُبْدِي كُلُّ وَاحِدٍ رَأْيَهُ حَيْثُ الْمَسْأَلَةُ، ثُمَّ يَتَّفَقُونَ عَلَى حُكْمٍ وَاحِدٍ، أَوْ أَفْتَى عَالَمٌ فِي الْمَسْأَلَةِ بِرَأْيِهِ، وَأَفْتَى الْآخَرُونَ بِمِثْلِهَا بِدُونِ مُخَالَفَةٍ، وَهُوَ حُجَّةٌ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ.

وَأَمَّا السَّكُوتِيُّ فَهُوَ: أَنْ يَقُولَ بَعْضُ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْعَصْرِ الْوَاحِدِ قَوْلًا فِي مَسْأَلَةٍ، وَيَسْكُتُ الْبَاقُونَ، بَعْدَ إِطْلَاعِهِمْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ، مِنْ غَيْرِ انْكَارٍ، وَقَدْ عُرِفَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ فِي حُكْمِهِ فِيمَا سَبَقَ.

قَوْلُهُ:

وَيَخْرِمُ الْإِجْمَاعَ حَبْرٌ انْفَرَدَ فِي عَصْرِهِمْ عَنْهُمْ مُصَرِّحًا بِرَدِّ
وَسَبْقِ خُلْفِ بَعْدَهُ قَدْ يَتَّفَقُ وَلَا يَجُوزُ خُلْفُ إِجْمَاعٍ سَبَقَ
أَي: إِذَا بَلَغَ رَجُلٌ رَتَبَةَ الْجَهْدِ قَبْلَ إِجْمَاعِ مُجْتَهِدِي الْعَصْرِ، فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ قَوْلُهُ وَفَاقًا
وَخِلَافًا، أَي: إِنْ وَافَقَ الْمُجْتَهِدِينَ ثَمَّ الْإِجْمَاعُ، أَوْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ فَإِنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ خِلَافَهُ،
سِوَاءَ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ انْقِرَاضِ الْعَصْرِ أَوْ قَبْلَهُ.

قَوْلُهُ:

وَالْخُلْفُ فِي انْقِرَاضِ أَهْلِ الْعَصْرِ وَالتَّحَقُّقُ لَا يُشْرَطُ فَافْهَمْ تَدْرٍ
أَي: إِنَّ الْعُلَمَاءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ اخْتَلَفُوا فِي مَسْأَلَةِ انْقِرَاضِ الْعَصْرِ: هَلْ هِيَ شَرْطٌ فِي صَحَّةِ
الْإِجْمَاعِ وَالْعَمَلِ بِهِ، أَمْ لَيْسَ بِشَرْطٍ.

فذهب الجمهور منهم إلى أنه لا يشترط لصحة الإجماع ووجوب العمل به انقراض العصر، أي: موت جميع المجتهدين الذين جرى منهم الحكم على الحادثة، بل متى اتفقت كلمتهم انعقد الإجماع، ووجب العمل به؛ لأمرين:

الأمر الأول: أن أدلة الإجماع لا توجب ذلك؛ إذ إن بعض التابعين كانوا يَحْتَجُّونَ بإجماع الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في أيام حياة بعضهم، فلو كان انقراض العصر شرطاً في صحة الإجماع والعمل بمقتضاه؛ لما جاز لهم ذلك، ما دام شخص واحد من الصحابة حيّاً.

الأمر الثاني: أنه لو قيل: إن انقراض العصر شرط في صحة الإجماع؛ لأفضى ذلك إلى تعذر الإجماع؛ إذ إنَّ الناس يتوالدون، فإذا كان الانقراض شرطاً في صحة الإجماع، كان الطلب مستحيلاً.

وذهب بعض أهل العلم - وهو منسوبٌ لبعض علماء الشافعية، وإحدى الروايتين عن الإمام أحمد - أنه يشترط انقراض العصر؛ لإمكان أن يطرأ على بعض المجتهدين ما يخالف اجتهاده فيرجع عنه، واستدلوا بما جاء عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «اجْتَمَعَ رَأْيِي وَرَأْيُ عُمَرَ عَلَى مَنْعِ بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ، وَأَنَا الْآنَ أَرَى بَيْعَهُنَّ»^(١)، قالوا: فَلَوْلَا أن انقراض العصر شرط في صحة الإجماع لما صحَّ لعلِّي الرجوع، ورُدَّ هذا الاستدلال من قِبَل الجمهور بأن هذا الأثر لا يدلُّ على وجود إجماع سابقٍ من جميع المجتهدين، بل لم يجتمع إلا رأيه ورأي عمر، كما صرح عليٌّ بذلك، ورأي الجمهور ظاهرُ الرجحان شرعاً وعقلاً.

(١) أخرجه عبد الرزاق (٧/ ٢٩١)، وسعيد بن منصور (٦٥٨ - التفسير) وفي «سننه» (٢٠٤٧، ٢٠٤٨)، وابن أبي شيبه (٤/ ٤٠٩)، والبيهقي (١٠/ ٥٧٥، ٥٨٣)، وابن شبة في «تاريخ المدينة» (٢/ ٧٢٩ - ٧٣٠). وهو صحيح. انظر: «التلخيص الحبير» (٤/ ٥٢٢ - ٥٢٣).

قوله:

وَالْحَبْرُ فِي الصَّحْبِ مِنَ الْأَتْبَاعِ وَفَاقَهُ يُشْرَطُ فِي الْإِجْمَاعِ

هذا الموضوع له علاقة ببحث اشتراط انقراض العصر في صحّة الإجماع والعمل بمقتضاه، وحيث إن الجمهور لم يشترطوا لصحّة الإجماع انقراض العصر، فإنهم يقرّرون أن التابعي إذا كان من المجتهدين قبل انعقاد إجماع الصحابة فلا يُعتدّ بإجماعهم مع مخالفته لهم، بخلاف ما إذا انعقد إجماعهم قبل بلوغ التابعي رتبة الاجتهاد فلا يُعتدّ بخلافه، وإن خالف فلا يخرج إجماعهم على القول الراجح من أقوال أهل العلم.

قوله:

وَصَاحِبُ الْبِدْعَةِ لَا يُعْتَدُّ بِهِ وَالْخُلْفُ فِي الْبِدْعِ الَّذِي يُرَدُّ بِهِ

أي: أن صاحب البدعة لا يخلو من حالتين:

الحالة الأولى: أن تكون بدعته تُكفّرهُ؛ كوقوعه في الكفر الأكبر، أو الشرك الأكبر، أو النفاق الاعتقادي، فهذا كافر لا يُعتدّ به في الإجماع؛ إذ لا يُعتبر من الأئمة المشهود لمجتهديها بالعصمة، أي: التي لا تجتمع على ضلالة.

وإما أن تكون بدعته لا تُكفّرهُ، وإنما يكون بها فاسقاً، فقد اختلف العلماء في الاعتداد به في الإجماع.

فأمّا القائلون بالاعتداد به: فإنهم يستندون إلى أنه داخل في مفهوم لفظ الأئمة المشهود لهم بالعصمة؛ لأن بدعته لا تُخرجه من دائرة الإسلام، وغاية ما في الأمر أنه يكون فاسقاً، والفسق لا يُخلُّ برتبة الاجتهاد، ولا يُخرج صاحبه من دائرة الأئمة المسلمة، هكذا قالوا.

وأما القائلون بعدم الاعتداد به في الإجماع والوافق والخلاف: فاحتجوا بأنه ليس لأهل البدع أصل سليم ينقلون عنه غالباً؛ إذ إنهم أهل أهواء وضلال، وقد سقطت رتبته عن رتبة أهل الحل والعقد من المسلمين.

قلت: والمعلوم أن أهل البدع بمُفسَّق يتفاوتون في بدعهم، غير أن كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، فالأحوط عدم اعتبارهم في أهل الحل والعقد الذين ينعقد بهم الإجماع ويُعتبر؛ وما ذلك إلا لأن البدعة تُسقط صاحبها عن رتبة أهل الحل والعقد ومُجتهد هذه الأمة في كل زمان ومكان، والله أعلم.

قوله:

كَالْخُلْفِ فِي قَوَاعِدِ الرِّوَايَةِ رُجِّحَ نَبْذُ صَاحِبِ الدَّعَايَةِ

أي: إن الخلاف الذي جرى في قضية الاعتداد بصاحب البدعة، وعدم الاعتداد به في الإجماع، هو كالخلاف بين العلماء في قبول رواية المبتدع.

وخلاصة الخلاف في رواية المبتدع: هو ما أورده الشيخ حافظ في كتابه «دليل أرباب الفلاح» مُقَعَّدًا وناقلاً، حيث قال في حقيقة البدعة: هي اعتقاد ما لم يكن معروفاً على عهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، مما لم يكن عليه أمره، ولا أمر أصحابه، لا بمعاندة، بل بنوع شبهة، وهي إما أن تكون بمكفر، أي: باعتقاد ما يوجب الكفر، كأن ينكر أمراً مُجْمَعاً عليه، متواتراً من الشرع، معلوماً من الدين بالضرورة، أو عكس ذلك.

وإما أن تكون بمُفسَّق، وهو ما لم يوجب اعتقاده الكفر، فالأول لا يُقبل روايته مطلقاً، والثاني إما أن يكون داعيةً أو لا يكون، فالأول لا يُقبل، والثاني -غير الداعية- إما أن يروي ما يوافق بدعته أو لا.

فالأول: لا يُقبل على المختار، وإلا قبل.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: وبه صَرَّحَ الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني شيخ أبي داود والنسائي في كتابه «معرفة الرجال»^(١)، فقال في وصف الرواة: «ومنهم زائع عن الحق - أي: عن السنَّة - صادقُ اللهجة، فليس فيه حيلةٌ إلا أن يؤخذ من حديثه، ما لا يكون مُنكَرًا، إذا لم يُقَوِّ به بدعته».

ثمَّ قال الحافظ: «وما قاله متَّجهٌ؛ لأنَّ العلَّةَ الَّتِي لها رُدَّ حديثُ الداعية واردةٌ فيما إذا كان ظاهرُ المرويِّ يوافق بدعته، وإن لم يكن داعية»^(٢)»^(٣) اهـ.

ثمَّ قال الشيخ حافظ: «فتتج من هذا أن المبتدع إذا كان صادق اللهجة، مُحَرَّمًا للكذب، حافظًا لحديثه، ضابطًا له، تامَّ الصيانة والاحتراز، ولم تكن بدعته مكفَّرةً، ولم يكن داعيًا إليها، ولم يكن مرويه مُقَوِّيًا لها، فإنه يُقْبَلُ»^(٤) اهـ.

ثمَّ نقل الشيخ عن السيوطي رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ قال: «ولو رُدَّت رواية المبتدع مطلقًا؛ لأدَّى ذلك إلى ردِّ كثير من أحاديث الأحكام، ممَّا رواه الشيعةُ والقدريةُ وغيرُهم، وفي الصحيحين من روايتهم ما لا يُحصى، ولأنَّ بدعتهم مقرونةٌ بالتأويل، مع ما هم عليه من الدين، والصيانة، والتحرز»^(٥).

ثمَّ قال^(٦): «نعم ساءَ الشيخين والرافضة لا يُقْبَلون، كما جزم به الذهبيُّ في أول «الميزان»^(٧)، قال: مع أنَّهم لا يُعرف منهم صادقٌ، بل الكذب شعارُهم، والتقِيَةُ والنفاقُ دثارُهم»^(٨).

(١) انظر: (ص ١١ - البستوي). (٢) انظر: «نزهة النظر» (ص: ١٢٨ - الرحيلي).

(٣) «دليل أرباب الفلاح»، ص: (١٥١ - ١٥٢). (٤) المصدر السابق، ص: [١٥٢].

(٥) «إتمام الدارِية لِقُرَاءِ النِّقَاية» (ص ٥٥ - دار الكتب العلمية).

(٦) المصدر نفسه، ص: [٥٥]. (٧) انظر: (١/٦ - البجاوي).

(٨) «دليل أرباب الفلاح»، ص: [١٥٢].

قوله:

أَوْ مَنْ يُخَالِفُ مَا عَلَيْهِ أَجْمَعًا لَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَى ابْتِدَاعِهِ دَعَا
أي: وكذلك يُردُّ قولُ من خالف الإجماع، بعد أن يتمَّ من ذويه، ولو لم يكن داعيًا
إلى بدعته، وقد مضى شيءٌ من ذلك آنفًا.

قوله:

وَجَاحِدُ الْمُجْمَعِ قَطْعًا يَكْفُرُ مَعَ عِلْمِهِ لَا جَاهِلًا فَيُعْذَرُ
قد سبق أن الإجماع هو الدليل الثالث من الأدلة الشرعية، وأنه لا بد أن يكون
مستندًا إلى نصٍّ صحيح صريح من كتاب أو سنة، وأيضًا فلا بد فيه من القطع بانتفاء
المخالف، فمن خالف في الإجماع الموصوف بما ذكر عالمًا لا جاهلًا، دُعي إلى التوبة من
أهل رُتب الاجتهاد في العلوم الشرعية، فإن تاب فذاك، وإن لم يتب صُرح بكفره، ويُقام
عليه الحدُّ من قِبَل الوالي المسلم.

أما إذا كان جاهلًا فيُعذر بجهله، حتَّى يعلم ويبيِّن له، فإن لم يقبل الحقَّ، بل اتبع
غير سبيل المؤمنين، فإنه يُحكم عليه بالكفر؛ لحدِّه دليلًا شرعيًّا مسلمًا به لدى أهل الحلِّ
والعقد؛ ولأنه رفض الحقَّ، فلم ينقذ له بعدما تبَيَّن.

وأما إنكار الإجماع الذي لم تتوفر شروطه، ولم تُعرف ضوابطه، ولم يُقطع فيه بانتفاء
المخالف؛ فإن مُخالفه لا يُحكم عليه بالكفر؛ لما له من الشبهة المتعلقة بهذا الإجماع الذي
لم تتوفر شروطه، ولم تكتمل ضوابطه، والله أعلم.

وبمناسبة الحديث عن الإجماع الذي قد ألفت فيه المؤلفات، وُضربت له الأمثلة
فإنني أحبُّ أن أذيلّه بنموذج من الأمثلة الكثيرة الواسعة التي دوَّنها ابنُ المنذر في كتابه

المسمى بـ: «الإجماع»، وذلك للاستفادة منها، ولاستيفاء الأمثلة أُحيل على الكتاب الذي تزيد صفحاته على ثمانين صفحة.

فمن كتاب الوضوء:

- ١- أجمع أهل العلم على أن الصلاة لا تُجزئ إلا بطهارة، إذا وَجَدَ المرءُ إليها السبيل.
- ٢- وأجمعوا على أن خروج الغائط من الدُّبر، وخروج البول من الذَّكر، وكذلك المرأة، وخروجُ المنِّي، وخروجُ الريح من الدُّبر، وزوالُ العقل بأيِّ وجه زال العقل، أحداثٌ ينقضُّ كُلُّ واحد منها الطهارة، ويوجب الوضوء.
- ٣- وأجمعوا على أن الضحك في غير الصلاة لا ينقض طهارةً، ولا يوجب وضوءًا.
- ٤- وأجمعوا على أن الضحك في الصلاة ينقض الصلاة.
- ٥- وأجمعوا على أن الوضوء لا يجوز بهاء الورد، وماء الشجر، وماء العصف، ولا تجوز الطهارة إلا بهاءٍ مطلق يقع عليه اسمُ الماء.
- ٦- وأجمعوا على أن الماء القليل والكثير إذا وقعت فيه نجاسةٌ، فغيَّرت للماء طعمًا، أو لونًا، أو ريحًا، أنه نجسٌ ما دام كذلك.
- ٧- وأجمعوا على أن الماء الكثير من النَّيل والبحر ونحو ذلك، إذا وقعت فيه نجاسة فلم تُغيَّر له لونًا ولا طعمًا ولا ريحًا، أنه بحاله، ويُتطهَّر منه.
- ٨- وأجمعوا على أن لا إعادة على من بدأ بيساره قبل يمينه في الوضوء.
- ٩- وأجمعوا على أنه مَنْ أكمل طهارته، ثُمَّ لبس الخُفَّين، وأحدث أنه له أن يمسح عليهما.
- ١٠- وأجمعوا على أن المسافر إذا كان معه ماءٌ، وخشي العطش أن يُبقي ماءً للشرب، ويتيمَّم.

- ١١- وأجمعوا على أن من تطهَّر بالماء قبل وقت الصلاة أن طهارته كاملة.
- ١٢- وأجمعوا على أن من تيمَّم وصَلَّى، ثُمَّ وجد الماء بعد خروج الوقت أن لا إعادة عليه.
- ١٣- وأجمعوا على أن الرجل إذا رأى في منامه أنه احتلم أو جامع، ولم يجد بللاً، أن لا غُسَلَ عليه.
- ١٤- وأجمعوا على إثبات نجاسة البول.
- ١٥- وأجمعوا على إسقاط فرض الصلاة عن الحائض.
- ١٦- وأجمعوا على أن قضاء ما تَرَكْتُ من الصلاة في أيام حيضتها غير واجب عليها.
- ١٧- وأجمعوا على أن قضاء ما تَرَكْتُ من الصوم في أيام حيضتها واجبٌ عليها.
- ١٨- وأجمعوا على أن على النفساء الاغتسال إذا طهرت.
- ومن كتاب الصلاة قال:
- ١٩- وأجمعوا على أن وقت الظهر: زوال الشمس.
- ٢٠- وأجمعوا على أن وقت صلاة الصبح: طلوع الفجر.
- ٢١- وأجمعوا على أن من صَلَّى الصبح بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس، أنه صلاها في وقتها.
- ٢٢- وأجمعوا على أن من السنَّة أن يؤذَّن للصلاة بعد دخول وقتها، إلا الصبح.
- ٢٣- وأجمعوا على أن من تكَلَّمَ في صلاته عامداً وهو لا يريد إصلاح شيء من أمرها، أن صلاته فاسدة.
- ٢٤- وأجمعوا على أن المصلِّي ممنوع من الأكل والشرب.
- ٢٥- وأجمعوا على أن ليس على الصبيِّ جُمعة.

٢٦- وأجمعوا على أن لا الجمعة على النساء.

٢٧- وأجمعوا على أن الجمعة واجبة على الأحرار البالغين المقيمين الذين لا عذر لهم.

٢٨- وأجمعوا على أن صلاة الجمعة ركعتان.

٢٩- وأجمعوا على ألا يقصر في المغرب، ولا في صلاة الصبح.

٣٠- وأجمعوا على أن المقيم إذا اتم بالمسافر وسلم الإمام من ركعتين، أن على المقيم إتمام الصلاة.

ومن كتاب الجنائز قال:

٣١- وأجمعوا على أن المرأة تُغسَل زوجها إذا مات.

٣٢- وأجمعوا على أن دفن الميت لازم واجب على الناس، لا يسعهم تركه عند الإمكان، ومن قام به منهم سقط فرض ذلك على سائر المسلمين.

ومن كتاب الزكاة قال:

٣٣- وأجمعوا على أن في خمس من الإبل شاة.

٣٤- وأجمعوا على أن لا صدقة في ما دون أربعين من الغنم.

٣٥- وأجمعوا على أن صدقة الفطر فرض.

ومن كتاب الصيام والاعتكاف قال:

٣٦- وأجمعوا على أن السحور مندوب إليه.

٣٧- وأجمعوا على أن الاعتكاف لا يجب على الناس فرضاً، إلا أن يوجبه المرء على نفسه، فيجب عليه.

٣٨- وأجمعوا على أن من جامع امرأته وهو معتكف عامداً لذلك في فرجها، أنه مُفسدٌ لاعتكافه.

ومن كتاب الحج قال:

٣٩- وأجمعوا على أن للرجل منع زوجته من الخروج إلى حج التطوع.

٤٠- وأجمعوا على أن الإحرام جائزٌ بغير اغتسال.

٤١- وأجمعوا على أن المُحَرَّم ممنوع من الجماع، وقتل الصيد، والطَّيب، وبعض اللباس، وأخذ الشعر، وتقليم الأظافر.

٤٢- وأجمعوا على أن للمرأة المُحَرَّمَة لبسَ القميص والدروع والسر اويل والخمُر والخفاف.

٤٣- وأجمعوا على أن المُحَرَّم ممنوعٌ من تخمير رأسه.

٤٤- وأجمعوا على أن المُحَرَّم إذا قتل صيدًا عامدًا لقتله، ذاكراً لإحرامه، أن عليه الجزاء، وانفرد مجاهدٌ فقال: إن قتلَه متعمداً لقتله، ناسياً لحرمه، فهذا الخطأ المكفّر، وإن قتلَه ذاكراً لحرمه، متعمداً له، لم يُحْكَمْ عليه. قال أبو بكر: وهذا خلافُ الآية.

٤٥- وأجمعوا أن لا رَمَلَ على النساء حول البيت، ولا في السعي بين الصفا والمروة.

٤٦- وأجمعوا على أن مَنْ أَهَلَ بعمره في أشهر الحج من أهل الآفاق، وقَدِم مكة، ففرغ منها، فأقام بها فحجَّ من عامه أنه متمِّع، وعليه الهدْيُ إذا وجد، وإلا فالصيام.

٤٧- وأجمعوا على أن الحُجَّاج ينزلون من مِنى حيث شاءوا.

٤٨- وأجمعوا على أن الإمام يَجْمَع بين الظهر والعصر بعرفة يوم عرفة، وكذلك من صلى وحده.

٤٩- وأجمعوا على أن الوقوف بعرفة فرض، لا حَجٌّ لمن فاتته الوقوفُ بها.

٥٠- وأجمعوا على أن الأصلُ يمرُّ على رأسه بالموسى عند الحلق.

٥١- وأجمعوا على أن ليس على النساء حلق.

٥٢- وأجمعوا على أن مَنْ أَمَرَ الطَّوَّافَ عَنْ يَوْمِ النَّحْرِ، فطافه في أيام التشريق أنه مؤدٌّ للفرض الذي أوجبه الله عليه في تأخيرهِ.

ومن كتاب الضحايا والذبائح قال:

٥٣- وأجمعوا على أن الضحايا لا يجوز ذبحها قبل طلوع الفجر من يوم النحر.

٥٤- وأجمعوا على أن الجنين إذا خرج ميتاً أن ذكاته بذكاة أمه.

٥٥- وأجمعوا على أن ذبائح المجوس حرامٌ لا تؤكل، وانفرد سعيد بن المسيّب.

٥٦- وأجمعوا على أن صيد البحر حلالٌ للحلال والمُحَرَّم: اصطياؤه، وأكله، وبيعه، وشرائه.

ومن كتاب الجهاد قال:

٥٧- وأجمعوا على أخذ الجزية من المجوس.

ومن كتاب الدعاوى والبيّنات قال:

٥٨- وأجمعوا على أن البيّنة على المدّعي، واليمين على المدّعى عليه.

ومن كتاب الشهادات وأحكامها قال:

٥٩- وأجمعوا على أن لا شهادة للمجنون في حالة جنونه.

ومن كتاب الفرائض:

٦٠- وأجمعوا على أن مال الميت بين جميع ولده، للذكر مثل حظ الأنثيين، إذا لم يكن

معهم أحدٌ من أهل الفرائض، وإذا كان معهم مَنْ له فرض معلوم، بُدئَ بفرضه فأعطيه، وجُعِلَ الفاضل من المال بين الولد: للذكر مثل حظ الأنثيين.

٦١- وأجمعوا على أن للبتين مع ابنة الابن وبنات الابن إذا كان معها، أو معهن ابن ابن

أو بنو ابن أو ابن ابن أو بنو ابن ابن، الثلثين.

٦٢- وأجمعوا على أن الأبوين إذا ورثاه: أن للأب الثلثين، وللأم الثلث.

٦٣- وأجمعوا على أن رجلاً لو ترك: أخاه وأخته، أن المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين.

ومن كتاب الوصايا:

٦٤- وأجمعوا على أنه لا وصية لوارث، إلا أن يُجيز ذلك.

٦٥- وأجمعوا على أن الوصايا مقصورةٌ بها على ثلث مال العبد.

٦٦- وأجمعوا على أن العَصَبَةُ من قِبَلِ الأب، ولا تكون من قِبَلِ الأم.

ومن كتاب النكاح:

٦٧- وأجمعوا على أن الرجل إذا تزوج المرأة، حرّمت على أبيه وابنه، دخل بها أو لم يدخل

بها، وعلى أجداده، وعلى ولده من الذكور والإناث أبداً ما تناسلوا، لا تحل لبني بنيه،

ولا لبني بناته، ولم يذكر الله في الآيتين دخولاً، والرضاع بمنزلة النسب.

٦٨- وأجمعوا على ألا تُنكح المرأة على عَمَّتِها، ولا على خالَتِها، لا الكبرى على الصغرى،

ولا الصغرى على الكبرى.

٦٩- وأجمعوا على أن الرجل إذا طَلَّقَ المرأة طلاقاً يَمْلِكُ الرجعة، أنه ليس له أن ينكح

أختها أو رابعة سواها، حَتَّى تنقضي عِدَّةُ المَطلَّقة.

٧٠- وأجمعوا على أن للعبد أن ينكح امرأتين.

ومن كتاب الإيلاء:

٧١- وأجمعوا على أن كل يمين منعت من جماع أنها إيلاء.

ومن كتاب الظهار:

٧٢- وأجمعوا على أن صريح الظهار أن يقول الرجل لامرأته: أنت عليّ كظهر أمي.

ومن كتاب العدة:

- ٧٣- وأجمعوا أن عدة الحرة المسلمة التي ليست بحامل، من وفاة زوجها، أربعة أشهر وعشرًا، مدخولًا بها وغير مدخول، صغيرة لم تبلغ أو كبيرة.
- ٧٤- وأجمعوا أن للمطلقة التي يملك زوجها الرجعة: السكني، والنفقة.
- ٧٥- وأجمعوا على أن المرأة إذا جاءت بولد لأقل من ستة أشهر من يوم عقد نكاحها أن الولد لا يلحق به، وإن جاءت لستة أشهر من يوم عقد نكاحها فالولد له.
- ٧٦- وأجمعوا على أن مطلق زوجته طلاقًا يملك فيه رجعتها، ثم توفي قبل انقضاء العدة، أن عليها عدة الوفاة، وترثه.

ومن كتاب الرجعة:

- ٧٧- وأجمعوا على أن الرجعة تكون بالإشهاد.
- ٧٨- وأجمعوا أن الرجعة إلى الرجل ما دامت في العدة، وإن كرهت ذلك المرأة.

ومن كتاب الشفعة:

- ٧٩- وأجمعوا على أن إثبات الشفعة للشريك الذي لم يقاسم فيما بيع من أرض، أو دار، أو حائط.

ومن كتاب الرهن:

- ٨٠- وأجمعوا على أن الراهن ممنوع من بيع الرهن، وهبته، وصدقته، وإخراجه من يد من رهنه، حتى يبرأ من حق المرتهن.

ومن كتاب الحجر:

- ٨١- وأجمعوا على أن مال اليتيم يُدفع إليه، إذا بلغ النكاح وأونس منه الرشد.

ومن كتاب التفتيس:

٨٢- وأجمعوا على أن ما كان من دين للمفلس إلى أجل، أن ذلك إلى أجله، لا يحل بإفلاسه.

ومن كتاب الوديعة:

٨٣- وأجمعوا على أن الأمانات مردودة إلى أربابها.

٨٤- وأجمعوا على أن على المودع إحراز الوديعة.

٨٥- وأجمعوا على أن المودع إذا أحرز بنفسه في صندوقه، أو حانوته، أو بيته، فتلفت، أن لا ضمان عليه.

ومن كتاب المكاتب:

٨٦- وأجمعوا أن ولد المكاتب من الحرّة أحرار.

٨٧- وأجمعوا على أن سيد العبد إذا كاتبه على نجوم معلومة بهال، يجوز الكتابة به، في أوقات معلومة من شهور العرب، وقال: إذا أدّيت في الأوقات التي سمّيتها لك فأنت حرّ، أن الحرية تقع عليه إذا أدّى ذلك على ما شرط عليه.

ومن كتاب الأيمان والندور:

٨٨- وأجمعوا على أن من قال: والله أو بالله أو تالله فيحنت؛ أن عليه الكفارة.

٨٩- وأجمعوا على أن الخالف بالطلاق على زوجته في أمر لا يفعله، ففعله، أن الطلاق يقع عليها.

ومن كتاب أحكام السرّاق:

٩٠- وأجمعوا على أنه من سرق عبدًا صغيرًا من الحرز: أن عليه القطع.

الدليل الرابع

القياس

أَصْلُ وَشَدَّ بَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ
وَأَنَّمَا سَمَّاهُ الْإِسْتِدْلَالَ
مِنْ حُكْمِ رَبَّنَا أَوِ الرَّسُولِ
بَيْنَهُمَا عِنْدَ أَهْلِ الْفَهْمِ
وَكَوْنُهُ مُعَلَّلًا مُتَّفَقًا
فِي مُوجِبٍ أَوْ كَانَ مِنْهُ أَوَّلَى
فَلَا تَقِسْ فِيْمَا يَرُدُّ النَّصَّ
وَبِأَنْتِضَائِهَا انْتَفَى بِالْجَزْمِ
تَعْلِيلًا أَوْ دَلَالَةً أَوْ الشَّبَهَ
مَسْلُوكٌ عَلَيْتِهَا فَالْأَوَّلَى
أَوْ كَيِّ وَفَا عُلِّقَ فِي الْكَلَامِ
وَنَحْوِهَا رَاجِعُهُ إِنْ أَرَدْتَا
فِي النَّصِّ مِنْ رِوَايَةِ الْعَدْلِ الثَّقَّةِ
لَدَى الْجَمَاهِرِ عَلَى نِزَاعٍ
يَدْخُلُ أَنْوَاعٌ كَثِيرٌ فِيهِ
بِأَنَّهُ الْعِلَّةُ لَوْ لَمْ يُذْكَرِ
وَعَلَّلُوهُ بِأَنْتِضَا الْقَسِيمِ
مِنْ بَعْدِ مَا الْفِعْلُ يُرَى مِنْ أَجْلِهِ

أَمَّا الْقِيَاسُ فَلَدَى الْجَمَاهِرِ
مَعَ كَوْنِ دَاوُدَ بِهِ قَدْ قَالَا
وَهُوَ رَدُّ الْفَرْعِ لِلْأَصُولِ
لِعِلَّةٍ جَامِعَةٍ فِي الْحُكْمِ
وَالشَّرْطِ فِي الْأَصْلِ الثَّبُوتِ وَالْبَقَا
وَشَرْطُ فَرْعٍ أَنْ يُسَاوِيَ الْأَصْلَ
مَعَ انْتِضَا أَصْلٍ بِهِ قَدْ خُصَّ
وَالشَّرْطُ فِي الْعِلَّةِ جَلْبُ الْحُكْمِ
وَالشَّرْطُ فِي مَعْلُولِهَا أَنْ تُوجِبَهُ
وَقَدْ يَجِي مَنطُوقًا أَوْ مَعْقُولًا
كَالْوَصْفِ أَوْ مِنْ أَجْلِ أَوْ بِاللَّامِ
لَعَلَّ وَالْبَاءِ وَإِذْ وَحَتَّى
مِنْ الْحُرُوفِ وَالْقِيُودِ السَّابِقَةِ
وَعُدَّ مِنْهَا مَسْلُوكُ الْإِجْمَاعِ
ثَالِثُهَا الْإِيمَا مَعَ التَّنْبِيهِ
وَهُوَ اقْتِرَانُهُ بِوَصْفٍ مُشْعِرٍ
رَابِعُهَا بِالسَّبْرِ وَالتَّقْسِيمِ
خَامِسُهَا اسْتِدْلَالُنَا بِفِعْلِهِ

سَادِسُهَا الْمَصْلَحَةُ الْمَرْعِيَّةُ
وَهِيَ بِتَخْرِيجِ الْمَنَاطِ تُعْرَفُ
ثُمَّ الْمُنَاسِبَاتُ فِي الْمَقَاصِدِ
ضَرُورَةُ حَاجِيَةِ تَحْسِينِي
وَهِيَ الْمُرَاعَاةُ لِحِفْظِ خَمْسٍ
وَالْعَقْلِ وَالنَّسْلِ وَالْمَالِ دَرَى
فَكُلُّ هَذِهِ دِفَاعًا وَقَعَتْ
كَقَتْلِ مُرْتَدٍّ جِهَادٍ مَنْ كَفَرَ
وَلَيْسَ فِي عُقُوبَةٍ تَنْحَصِرُ
فَانْظُرْ لِحِفْظِ النَّفْسِ عَنْ قَتْلِ نَفْسٍ
مَعَ مَا أَتَى فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ
وَفُضِّلَتْ إِعَانَةُ الْمُضْطَرِّ
كَذَا لَهُ تَنَاوُلُ الْمَحْظُورِ
وَالِدِفَاعِ شَرْعِ الْجِهَادِ
لِيَرْعَوِيَ الْعَدُوَّ بِالْإِرْهَابِ
مَعَ حِفْظِهِ لِلدِّينِ وَالْإِجَادِ
فَهَذِهِ وَغَيْرُهَا مَرْعِيَّةٌ
وَالْأَمْرُ بِالْعُرْفِ وَنَهْيُ الْمُنْكَرِ
وَمِثْلُ ذِي مَا دُونَهُ لَا تَكْمُلُ
وَمَا بِهِ الْحَاجَةُ قَدْ تَرْتَفِعُ

رِعَايَةُ الْمَقَاصِدِ الشَّرْعِيَّةِ
إِذَا بَدَأَ تَنَاسُبٌ لَا يُضَرَفُ
ضَمَّنَ ثَلَاثَ وَهِيَ الْقَوَاعِدُ
أَوَّلُهَا خَمْسٌ بِلَا تَوْهِينِ
فَرَاعَ حِفْظَ الدِّينِ ثُمَّ النَّفْسِ
وَالْعَرَضِ إِذْ بِالْمَالِ وَالنَّفْسِ دَرَى
عَنْهَا الْعُقُوبَاتُ الَّتِي قَدْ شُرِعَتْ
وَقَطَعَ سَارِقٍ وَحَدَّ مَنْ فَجَرَ
بَلْ ذَا مِثَالٍ مِنْ أُمُورٍ تَكْثُرُ
وَشَرْعُ الْقِصَاصِ فِي الْعَمْدِ بِهِ
مُقْتَرِنًا بِالشَّرْكِ وَالتَّنْذِيرِ
وَبَدَلُ مَا يُجْدِي لِدَفْعِ الضَّرِّ
إِنْ هُوَ فِي بَقَائِهَا ضَرُورِي
وَنُصِبَ الْوَلَاةُ وَالْأَجْنَادِ
وَتَأْمَنَ الْأَنْفُسُ فِي الْأَسْرَابِ
لَهُ بِهِ وَالْقَطْعُ لِلْفَسَادِ
فِي حِفْظِ نَفْسٍ وَقِسِ الْبَقِيَّةُ
يُضَمَّنُ حِفْظُهَا جَمِيعًا فَاحْصِرُ
كَالْمَنْعِ لِفِتْنَةٍ أَنْ يَفْتَتِلُوا
نَحْوُ إِجَارَةٍ بِهَا يُنْتَفَعُ

فَذَلِكَ الْحَاجِي وَمَا سِوَاهُمَا
 نَحْوُ كِتَابَةِ الْعَبِيدِ ذَكَرُوا
 فَمَا تَرَى الشَّرْعَ لَهُ يَغْتَبِرُ
 وَهُوَ عَلَى مَرَاتِبَ فَكُلَّمَا
 نَحْوُ مُثْقَلٍ عَلَى مَا حُدِّدَا
 وَدُونَهُ وَلَا يَلِيهِ الْأَقَارِبُ
 وَدُونَهُ شَارِبُ خَمْرٍ عَزْرَا
 وَأُلْغِيَ مَا الشَّرْعُ لَهُ مَا اعْتَبَرَا
 سَابِعُهَا الدَّوْرُ إِذَا حُكِمَ وَقَعَ
 كَالْخَمْرِ إِنْ بِنَفْسِهَا تَخَلَّتْ
 تَامِنُهَا إِنْ غَاءَ فَارِقَ عِلْمٍ
 كَعَتَقِ شَرِكِ الْعَبْدِ فِي الْبَاقِي سَرَى
 وَهَكَذَا التَّنْصِيفُ فِي الْحُدُودِ
 وَعِلَّةٌ بِالنَّصِّ أَوْ إِجْمَاعٍ
 فَذَا بِتَحْقِيقِ الْمَنَاطِ حَقَّقَا
 وَالشَّبَهُ الْمَرْغُ الَّذِي تَرَدَّدَا
 كَالْعَبْدِ شَبَهُ الْحُرِّ حَيْثُ كُلَّفَا
 فَمُلْكُهُ بِالنَّظَرِ الْأَوَّلِ صَحَّ

مَحَلُّ تَحْسِينٍ لَدَيْهِمْ رُسْمَا
 وَفِي التَّرُوكِ تَرْكُ مَا يُسْتَقْدَرُ
 فَذَلِكَ الْمُلَائِمُ الْمُؤَثَّرُ
 يَكُونُ أَجْلَى فَبِقُوَّةِ سَمَا
 إِنْ قِسْتَ فِي قِصَاصِ عَمْدٍ وَاعْتِدَا
 قَدْ قِيسَ كَالْإِثْمِ عَلَى مَرَاتِبِ
 لِحَدِّ قَذْفٍ حَيْثُ إِنْ يَهْذِي افْتَرَى
 كِيَاسِ الْعِتْقِ بِصَوْمٍ كَفَّرَا
 بِوَجْدٍ وَصَفٍ وَبِرْفَعِهِ ارْتَفَعَ
 قَالُوا: تَحِلُّ مِثْلُ قَبْلِ أَنْ غَلَّتْ
 وَذَاكَ تَنْقِيحُ الْمَنَاطِ قَدْ وَسِمَ
 وَمِثْلُهُ لَا فَرْقَ فِي الْأُنْثَى جَرَى
 عَلَيْهِمَا مِنْ غَيْرِ مَا صُدُّوا
 إِثْبَاتُهَا فِي مَوْرِدِ النَّزَاعِ
 كَالْحُكْمِ فِي النَّبَاشِ إِنْ قَدْ سَرَقَا
 لِأَقْرَبِ الْأَصْلَيْنِ شَبَهُهَا فَارْدَدَا
 وَكَبَهِيمَةٍ بِهِ تُصَرَّفَا
 وَالثَّانِ لَا مِلْكَ لَهُ وَهُوَ الْأَصَحُّ

أي: إن القياس هو رابع الأدلة الشرعية التي هي الكتاب العزيز، والسنة الصحيحة المطهرة، والإجماع المعتمد، والرابع: هو القياس المستوفي لهما له من الأركان والشروط والضوابط.

قوله:

أَمَّا الْقِيَّاسُ فَلَدَى الْجَمَاهِرِ أَصْلٌ وَشَدَّ بَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ
مَعَ كَوْنِ دَاوُدَ بِهِ قَدْ قَالَا وَإِنَّمَا سَمَّاهُ الْأَسْتِدْلَالَا

أي: إن القياس المستوفي لما له من الأركان والشروط والضوابط أصل كالأصول الثلاثة^(١) من حيث الاحتجاج به، والتعبد كذلك، وهذا مذهب الجماهير من العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وقد استدلوا على اعتباره دليلاً شرعياً، وأصلاً مثل الأصول الثلاثة بالكتاب والسنة، وأقوال الصحابة.

فمن أدلة الكتاب العزيز على اعتباره دليلاً شرعياً وحجة ثابتة:

❖ قول الله عَزَّجَلَّ: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَأْأُولِ الْأَبْصَرِ﴾ [الْحَشْرِ: ٢٠]. أي: تأملوا فيما نزل ببني النضير من العقوبة العاجلة، مع ما يدخر الله لهم من العقوبة الكبرى الآجلة، وافهموا السبب جيداً، واحذروا التشبه بهم، فتعزضوا أنفُسكم لمثل ما نزل بهم؛ إذ إن ما جرى على المثل فإنه سيجري على مثيله؛ لأن المسببات تابعة لأسبابها، وهذا هو القياس، أي: إن فعلت أمة محمد ﷺ كما فعل أولئك اليهود، فستكون عقوبتهم كعقوبتهم؛ إذ لا فضل لأمة على أمة، إلا بطاعة ربها، ومتابعة رسو لها.

❖ ومنها قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدَّا عَلَيْنا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الْأَنْبِيَاء: ١٠٤]. فقد شبه الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى إعادة الخلق بابتدائه له سبحانه، وقياس النظر فيها على النظر ظاهر.

❖ وقول الله عَزَّجَلَّ: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فُسْقِنَهُ إِلَى بَلَدٍ مَّيَّتٍ فَأَحْيَيْنَاهُ بِالْأَرْضِ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ﴾ [فَاتَّظَر: ٩]. وهنا شبه -أيضاً- إحياء الأموات بإحياء الأرض، بإخراج خيراتها، وزخرفها، وزينتها، وهذا هو القياس.

(١) المراد بالأصول الثلاثة: الكتاب، والسنة، والإجماع.

ومن أدلة السنة:

❖ ما ثبت في الصحيحين في الحديث: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلَدِي غُلَامٌ أَسْوَدُ، فَقَالَ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «مَا أَلْوَانُهَا؟» قَالَ: حُمْرٌ. قَالَ: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «هَأَنَّى ذَلِكَ؟» قَالَ: لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عِرْقٌ. قَالَ: «فَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعَهُ»^(١).

ووجه الدلالة من هذا النص على حجية القياس ظاهرة من اعتبار الشيء بنظيره.

❖ وقوله ﷺ للسائلة عن الصيام عن أمها بعد موتها: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتِهِ، أَكَانَ يُؤَدِّي ذَلِكَ عَنْهَا؟» قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: «فَصُومِي عَنْ أُمِّكَ»^(٢).

وفي رواية: «فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى»^(٣). فقد قاس ﷺ حق الخالق عز وجل على حق المخلوق، وهذا هو القياس.

❖ وقوله ﷺ لعمر رضي الله عنه حين سألته عن القبلة للصائم: «أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّمْتَ بِمَاءٍ، وَأَنْتَ صَائِمٌ؟» قَالَ عُمَرُ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَفَيْمٌ؟»^(٤). رواه أحمد وأبو داود.

(١) أخرجه البخاري في كتاب «اللعان»، باب: «إِذَا عَرَّضَ بَنُو الْوَلَدِ»، رقم [٥٣٠٥]، وأخرجه مسلم في كتاب «اللعان»، رقم [١٥٠٠]، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب «الصيام»، باب: «قَضَاءُ الصَّيَامِ عَنِ الْمَيِّتِ»، رقم (١٩٧) (١١٤٨) (١٥٦)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب «الصوم»، باب: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ»، رقم [١٩٥٣]، ومسلم في كتاب «الصيام»، باب: «قَضَاءُ الصَّيَامِ عَنِ الْمَيِّتِ»، رقم (١١٤٨) (١٥٥). والسائل في هذه الرواية رجل.

(٤) أخرجه أحمد رقم [١٣٨]، وأبو داود في كتاب «الصوم»، باب: «الْقُبْلَةُ لِلصَّائِمِ»، رقم [٢٣٨٥]، وابن خزيمة [١٩٩٩]، وابن حبان [٣٥٤٤]، والحاكم (٥٩٦/١) وصححه، ووافقه الذهبي. وضعفه =

ووجه الاستدلال بهذا الحديث: هو قياسُ القُبلة على المضمضة، بِجَماع أن كلاهما مقدّمةٌ لِمَا يفطر، فإن المضمضة مقدّمةٌ للفطر، والقُبلة مقدّمة للجماع المُوجب للفطر.

وَأَمَّا أَقْوَالُ الصَّحَابَةِ:

❖ فقد جاء عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في كتابه إلى أبي موسى الأشعري في القضاء قال: «ثُمَّ الْفَهْمُ الْفَهْمُ فِيمَا أُذِلَّ عَلَيْكَ بِمَا وَرَدَ عَلَيْكَ بِمَا لَيْسَ فِي قُرْآنٍ وَلَا سُنَّةٍ، ثُمَّ قَائِسِ الْأُمُورَ عِنْدَكَ، وَاعْرِفِ الْأَمْثَالَ، ثُمَّ اعْمِدْ فِيمَا تَرَى إِلَى أَحَبِّهَا إِلَى اللَّهِ وَأَشْبَهَهَا بِالْحَقِّ»^(١).

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذا كتاب تلقاه العلماء بالقبول»^(٢).

هذا وقد خالف الجمهور بعض أهل الظاهر ومن وافقهم، فأنكروا القياس، واستدلوا بما لا يصلح أن يكون دليلاً لهم، كقوله تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الْحَجَرَات: ١].

قالوا: فهذه الآية تنهى عن العمل بغير كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وبدون شك أن العمل بالقياس عملٌ بغير الكتاب والسنة؛ ولأن العمل به تقدّم بين يدي الله ورسوله، كما استدلُّوا بقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يَغْنَى مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [الْحَجَرَات: ٢٨].

أحمد والنسائي مع أن رواته صادقون، لأن الثابت عن عمر خلافة. قاله ابن عبد الهادي في «التنقيح» (٢٣٦/٣).

(١) أخرجه الدارقطني (٤٤٧١، ٤٤٧٢)، والبيهقي (١٠/١٩٧، ٢٥٢)، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/٤٩٢-٤٩٣)، وابن شبة في «تاريخ المدينة» (٢/٧٧٥). قال البيهقي: «كِتَابٌ مَعْرُوفٌ مَشْهُورٌ لَا بُدَّ لِلْقَضَاءِ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَالْعَمَلِ بِهِ». وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة» (٦/٧١): «رِسَالَةُ عُمَرَ الْمَشْهُورَةُ فِي الْقَضَاءِ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ تَدَاوَلَهَا الْفُقَهَاءُ، وَبَنَوْا عَلَيْهَا، وَاعْتَمَدُوا عَلَى مَا فِيهَا مِنَ الْفِقْهِ وَأَصُولِ الْفِقْهِ». وصححه الألباني في «الإرواء» [٢٦١٩].

(٢) «إعلام الموقعين» (١/٦٨ - الكتب العلمية).

قالوا: إن الظنَّ لا يفيد في إفادة الحق، والقياس مفيد للظنَّ، فلا يفيد في إثبات الحكم؛ هكذا، وقالوا أيضًا: لا حاجة للناس إلى القياس؛ لأن نصوص الكتاب والسنة كافية، وقد أخطأوا في هذا الاستدلال، علمًا أن بعض الظاهرية كداود قد قال بالقياس، غير أنه سمّاه استدلالًا، كما نبّه الناظم على ذلك بقوله:

مَعَ كَوْنِ دَاوُدَ بِهِ قَدْ قَالَا وَإِنَّمَا سَمَّاهُ اسْتِدْلَالًا

وكم من لوازم تلزمهم على القول بنفي القياس، ومن ذلك ما ذكره عنهم مثبتو القياس من أنهم يقولون: لعابُ الكلب نجسٌ بالنصِّ، وبوله طاهر؛ لعدم شمول النصِّ له، وكم لهذا من نظائر، وأما ابنُ حزم فقد ألف كتابًا سمّاه «إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل».

قوله:

وَهُوَ رَدُّ فَرْعٍ لِأَصُولٍ مِنْ حُكْمٍ رَبَّنَا أَوْ الرَّسُولِ
لِعَلَّةٍ جَامِعَةٍ فِي الْحُكْمِ بَيْنَهُمَا عِنْدَ أَهْلِ الْفَهْمِ

في هذين البيتين تعريفُ القياس، أي: إن القياس في اللغة: التقديرُ والمساواة. ومن ذلك قولُ العرب: قِسْتُ الثوبَ بالذراع، أي: قَدَّرْتُهُ، ويقال: فلانٌ يُقاسُ بفلان، إذا كانا متساويين مساواةً حِسِّيَّةً أو معنويَّةً.

وفي الاصطلاح: إلحاقُ حكم الأصل بالفرع، لعلَّةٍ جامعةٍ بينهما، وإن شئت فقل: هو تسويةُ الفرع بالأصل المقيس عليه، والمراد بالحكم هو الذي دلَّ عليه الدليل الشرعيُّ من واجب، أو مُحَرَّم، أو صحيح، أو باطل، أو فاسد.

والمراد بالعلَّة: هي المعنى الذي ثبت حكم الأصل بسببه، وهذا الباب لا يتسنَّى

فهّمه لكل طالب علم، وإنّما يمتاز بفهمه أهل العلوم الواسعة، والفهوم الثاقبة، الذين يقيسون النظر على النظر، ويقدرّون على ردّ الجزئيات إلى الكليات.

وأركان القياس أربعة: الأصل، وحكم الأصل، والفرع، والعلة الجامعة بين الأصل والفرع، كما سبق في التعريف.

قوله:

وَالشَّرْطُ فِي الْأَصْلِ الثَّبُوتُ وَالْبَقَا وَكَوْنُهُ مُعَلَّلاً مُتَّفَقاً

المراد بالأصل: هو المحلّ الذي يثبت فيه الحكم أوّلاً، وهو المشبه به، وذلك كالخمر عند إلحاق النبيذ بها في التحريم للإسكار، وشروطه: الثبوت، أي: ثابتاً بنصّ غير منسوخ، وأن يشتمل على علة يتسنى تحقيقها في الفرع، كما في المثال المذكور.

قوله:

وَشَرْطُ فَرْعٍ أَنْ يُسَاوِيَ الْأَصْلَ فِي مُوجِبٍ أَوْ كَانَ مِنْهُ أَوْلَى مَعَ انْتِزَاعِ أَصْلٍ بِهِ قَدْ خُصَّ فَلَا تَقِسْ فِيْمَا يَرُدُّ النَّصَّ

أي: إنه يشترط في الفرع: أن تكون علته مساوية للعلة الموجودة في الأصل، وألا يكون منصوباً على حكمه بنصّ أو إجماع؛ لأنه لا اجتهاد مع النص، والقياس المصادم للنصّ يسمّى قياساً مع الفارق، أو فاسد الاعتبار، فلا يقال: للمرأة أن تزوّج نفسها بغير وليّ، قياساً على صحّة بيعها ما لها بغير إذن وليّ؛ فهذا قياس فاسد الاعتبار؛ لوجود النص الذي يُحرّم ذلك ويبطله، وهو قوله ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ»^(١)؛ ولأنه إذا

(١) أخرجه أبو داود في كتاب «النكاح»، باب: «في الولي»، رقم [٢٠٨٥]، الترمذي في أبواب «النكاح»، باب: «مَا جَاءَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ»، رقم [١١٠١]، وابن ماجه في كتاب «النكاح»، باب: «لَا نِكَاحَ إِلَّا

جاء النصُّ فلا حاجة للقياس، وألَّا يكون الفرع متقدِّمًا على حكم الأصل، كما لو قيس
الوضوءُ على التيمُّم في وجوب النية.

قوله:

وَالشَّرْطُ فِي الْعِلَّةِ جَلْبُ الْحُكْمِ وَبِانْتِفَائِهَا انْتَفَى بِالْجَزْمِ
أي: إن أهمَّ شرط من شروط العلة: أن يكون ترتيبُ الحكم عليها يشتمل على جلب
مصلحة، أو دفع مفسدة، وذلك كالإسكار، فإن ترتيب الحكم عليه يُحقِّق مصلحة، وهي
حفظُ أمور عدَّةٍ، منها العقل، وبانتفاء العلة ينتفي الحكم.

كما يُشترط في العلة: أن تكون منضبطةً، أي: غير نسبيَّة تختلف باختلاف
الأمكنة، أو الأزمنة، أو الأشخاص، وقد مثل الأصوليون لتحقيق هذا الشرط من
شروطها، بالوارث الذي يقتل مؤرثه استعجالًا للإرث، قالوا: إن هذه العلة منضبطةٌ
يُمكن تحقيقها في فرع، كالموصى له الذي يقتل الموصي.

كما يُشترط فيها: أن تكون وصفًا متعدِّيًا، بحيث تكون في الفرع غير مقصورة
على الأصل؛ لأن وجود العلة^(١) في الفرع شرط للتعدي، أو إلحاق حكم الأصل بالفرع؛
مثال ذلك: السفر والمرض يعتبران علَّتَيْن لإباحة الفطر في نهار رمضان، فإذا وُجد من

⁼ بوليّ، رقم [١٨٨١]، عن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال الترمذي: «في الباب عن عائشة، وابن
عبَّاس، وأبي هريرة، وعمران بن حصين، وأنس». وقال الألباني في «صحيح أبي داود» (٦/٣٢١):
«حديث صحيح، وقد صححه الأئمة: أحمد وابن المديني والبخاري والذهلي وابن الجارود وابن
حبان والحاكم والذهبي، وصححه الضياء المقدسي في «المختارة» من حديث ابن عباس، وابن حبان
أيضًا من حديث أبي هريرة».

(١) العلة: هي المعنى المشترك بين الأصل والفرع، وهي بمنزلة وجه الشبه في باب التشبيه.

لم يكن مريضاً، ولا مسافراً، ولا ذا مشقة، فلا يجوز له الفطر مدّعياً المشقة من جرّاء عمل ونحوه.

وهكذا يُشترط فيها -أي: العلة- أن تكون وصفاً ظاهراً، فإن لم تكن ظاهرة، فإنّها غير معتبرة، وذلك كالرضا في العقود، فإنه أمرٌ خفيٌّ لا يُعرف، ممّا جعل الفقهاء يعتبرون صحة العقد متوقفةً على الصيغ الشرعية، كالإيجاب والقبول لكونها ظاهرة.

قوله:

وَالشَّرْطُ فِي مَعْلُولِهَا أَنْ تُوجِبَهُ تَعْلِيلًا أَوْ دَلَالَةً أَوْ الشَّبَهَ

في هذا البيت بيان أقسام القياس بحسب سبب الإلحاق، فذكر أنّها ثلاثة: قياس علة؛ والمراد به: ما كانت العلة فيه مُوجبةً، أي: إن العلة الموجودة في الأصل لأبَد أن تكون موجودة في الفرع؛ إذ لا يصلح أن نقيس الفرع عليه، وهو خالٍ من العلة.

وقياس دلالة؛ والمراد به: الاستدلال بأحد النظيرين على الآخر؛ وذلك بأن تكون العلة دالةً على الحكم، ولا تكون مُوجبةً.

وقياس الشَّبه: وهو الفرع المتردّد بين أصليين، فيُلحق بأكثرهما شَبهًا.

وقد مثل الأصوليون لقياس العلة، بقوله نَعَالِي: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٍ وَلَا نَهَرُهُمَا﴾

الآيَةُ [النِّسَاءُ: ٢٣].

فإن هذا التحريم لإكراههما، فيُقاس على التأفيف الضرب وغيره من أنواع الأذى التي هي أشدُّ نكايَةً من التأفيف؛ إذ إنه لا يحسن تحريم التأفيف وإباحة ما هو أعظم إيذاءً منه كالضرب والسب ونحوهما.

ومثل ذلك: النهي عن الأضحية بالعمياء، قياساً على العوراء التي نهى النبي ﷺ عن ذبحها أضحية؛ وذلك لأن العمياء أسوأ من العوراء التي لا تجزي، كما في حديث البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الْأَضَاحِي: الْعُورَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرَهَا، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا، وَالْعَرَجَاءُ الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا، وَالْعَجَفَاءُ الَّتِي لَا تَنْقِي»^(١).

ومثلوا لقياس الدلالة بوجوب الزكاة في مال الصبي قياساً على مال البالغ؛ إذ إنَّ العلة الجامعة بينهما: دفعُ حاجة الفقير والمسكين وغيرها من أصناف الثمانية بجزء من المال، وبين هذا القياس والذي قبله تقارب؛ وذلك لأنَّ قياس الدلالة هو ذكرُ لازم العلة أو أثرها، فهو قريب من قياس العلة.

كما مثلوا لقياس الشَّبه بقتل العبد المملوك عمداً، فإنَّ ضمانه متردّد بين أصليين: هُما ضمانُ الإنسان وضمَانُ البهائم؛ لأنه يشبه الإنسان في الذات، ويشبه البهائم في الملك، فرجَّح الإمام الشافعيُّ إلحاقه بالبهائم؛ لكثرة شبهه بالبهائم دون الأحرار؛ لكونه يباع ويوقف ويورث، وضمَانُ أجزائه بالنقص.

وذهب ابنُ عُليَّة وأبو حنيفة إلى إلحاقه بالأحرار؛ إيثاراً للصورة، فيُقتل عندهما الحرُّ بالعبد، وإلحاقه بالبهائم هو الراجح، والله أعلم.

(١) أخرجه أبو داود في كتاب «الضحايا»، باب: «مَا يُكْرَهُ مِنَ الضَّحَايَا»، رقم [٢٨٠٢]، والنسائي في كتاب «الضحايا»، أبواب: «مَا يُهْيَى عَنْهُ مِنَ الْأَضَاحِي»، رقم [٤٣٦٩، ٤٣٧٠، ٤٣٧١]، والترمذي في أبواب «الأضاحي»، باب: «مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْأَضَاحِي»، رقم [١٤٩٧]، وابن ماجه في كتاب «الأضاحي»، باب: «مَا يُكْرَهُ، أَنْ يُضَحَّى بِهِ»، رقم [٣١٤٤]. قال الترمذي: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

وقوله:

وَقَدْ يَجِي مَنطُوقًا أَوْ مَعْقُولًا مَسَلَكُ عَلِيَّتِهَا فَالْأُولَى
كَالْوَصْفِ أَوْ مِنْ أَجْلِ أَوْ بِاللَّامِ أَوْ كَيِّ وَفَا عُلُقَ فِي الْكَلَامِ
لَعَلَّ وَالْبَاءُ وَإِذْ وَحَتَّى وَنَحْوَهَا رَاجِعُهُ إِنْ أَرَدْنَا
مِنَ الْحُرُوفِ وَالْقِيُودِ السَّابِقَةِ فِي النَّصِّ مِنْ رِوَايَةِ الْعَدْلِ الثَّقَةِ

في هذه الأبيات بيان لمسلك من مسالك العلّة، ألا وهو «النص»، والمراد به: ما كانت دلالته على العلّة ظاهرة، سواء أكانت الدلالة قاطعة أم ظاهرة محتملة، والنصّ القاطع هو أن يرد النصّ على التعليل صراحةً دون احتمال لغيره، وله أدوات كثيرة، ذكر الناظم بعضها، وذلك:

(أ) كتعليق الحكم بالوصف، نحو قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٣٨].

فالحكم في الآية: هو قطع يد السارق، والعلّة: السرقة، وترتب الحكم في هذه الآية على الوصف بعليّة، وكالآية الكريمة في ترتيب الحكم على الوصف المناسب قوله ﷺ: «لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانُ»^(١).

فإن هذا الاقتران بين الوصف والحكم يُعلم بعليّة الوصف للحكم، وهو النهي عن القضاء؛ لأن النبي ﷺ ذكر في الحديث وصفاً مناسباً للحكم وهو الغضب؛ لما فيه من شغل القلب وتشويش الفكر والاضطراب، فيقاس عليه كل ما من شأنه أن

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الأحكام»، باب: «هَلْ يَقْضِي الْقَاضِي أَوْ يُفْتِي وَهُوَ غَضَبَانُ»، رقم [٧١٥٨]، ومسلم في كتاب «الأقضية»، باب: «كراهة قضاء القاضي وهو غضبان»، رقم [١٧١٧]، عن أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يشوّش الفكرَ ويشغل القلب، كالجوع والعطش الشديدين ونحوهما، وقس على ذلك ما كان من هذا الباب.

- (ب) و«مِنْ أَجْلِ»: نحو قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٥٣].
- (ج) و«اللام»: نحو قول الله سبحانه: ﴿لَنَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [الْبَقَرَةُ: ١٤٣].
- (د) و«كي»: نحو قول الله تعالى: ﴿فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ كَي تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾ [الْقَصَصُ: ١٣].
- (هـ) و«الفاء»: نحو قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمُ رَبُّهُم بِذَنبِهِمْ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٤].

- (و) و«لعلَّ»: نحو قول الله سبحانه: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الْأَنْعَامُ: ١].
- (ز) و«الباء»: نحو قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿فِيمَا نَقُضُّهُمْ مَتَشَقُّهُمْ لَعَنَهُمُ﴾ [الْمَائِدَةُ: ١٣].
- (ح) و«حتَّى»: نحو قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢٢٢].

والأمران هما: الحيض والطهر، والحُكمان: هما جوازُ قربان النساء في حالة الطهر، وعدمُ جوازه في وقت الحيض، وقد كانت التفرقة بينهما بواسطة «حتَّى» التي تدلُّ على معنى الغاية.

- (ل) «إن»: نحو قول النبي ﷺ في طهر سُورِ الهرة: «إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمُ وَالطَّوَافَاتِ»^(١).

(١) سبق تخريجه، ص: [١٣٥].

(ي) و«أَنَّ» المفتوحة الهمزة الساكنة: نحو قول الله عَزَّجَلَّ: ﴿مَتَاعٌ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾ (١٣) عُنِيَ بَعْدَ ذَلِكَ رَنِيمٌ (١٣) أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴿[الْقَلَمُ: ١٢ - ١٤]. أَي: لِأَنَّ كَانَ ذَا مَالٍ.

ونحو هذه الأمثلة من الحروف ذات المعاني يحدو حدوها، بشرط الاتفاق معها في الدلالة على المعاني، ودخولها تحت القيود المعلومة في هذا الباب.

قوله:

وَعُدَّ مِنْهَا مَسَالِكُ الْإِجْمَاعِ لَدَى انْجَمَاهِ عَلَى نِزَاعِ
أَي: إِنْ الْإِجْمَاعُ مَسْلُوكٌ مِنْ مَسَالِكِ الْعَلَّةِ، أَي: طَرِيقٌ مِنْ طَرِيقِ إِثْبَاتِهَا، بَحِثُ يَكُونُ
وَصِفٌّ مُعَيَّنٌ فِي حَكْمٍ شَرْعِيِّ هُوَ عِلَّةٌ لَذَلِكَ الْحَكْمِ.

وهو قسمان: قسمٌ اتفق الأصوليون على تعليله وبيان علته؛ كالصغر في ولاية المال، فإنه يقاس عليها الولاية في التزويج، ومثل ذلك: إجماعهم على أن العلة في تقديم الأخ الشقيق على الأخ لأب في الميراث هي امتزاج النسبين، أي: نسبي الأب والأم، فيقاس على الميراث تقديم الأخ الشقيق على الأخ لأب في ولاية التزويج.

وقسمٌ اختلفوا في تعليله، واختلفوا في بيان علته؛ وذلك كقياس الأرز على البر في الربا، بجامع الطعم، فإن الأصل هو البر؛ لأنه منصوَصٌ عليه، والأرز هو الفرع؛ لأنه المُلْحَقُ به، فيقاس عليه ويأخذ حكمه، والعلة الجامعة بينهما هي الطعم، والحكم المجلوب بها هو التحريم.

إذن، فهذا المثال من الأحكام التي اتفق فيها على تعليل الحكم في الأصل، واختلف في العلة ما هي.

فقيل: الطَّعم، فيشمل جميع المطعومات، كالفواكه والخضروات.

وقيل: الطَّعم مع الادخار، فيخص الحبوب.

وقيل: الكيل في المكيلات، والوزن في الموزونات، وسبب الاختلاف في هذا القسم هو لأن العلة غير منصوصة، بل مستنبطة.

قوله:

ثَالِثُهَا الْإِيْمَا مَعَ التَّنْبِيهِ يَدْخُلُ أَنْوَاعٌ كَثِيرٌ فِيهِ
وَهُوَ اقْتِرَانُهُ بِوَصْفٍ مُشْعِرٍ بَأَنَّهُ الْعِلَّةُ لَوْ لَمْ يُذْكَرِ

أي: إن الإيما والتنبية إلى العلة من الأدلة النقلية، وهي أنواع كثيرة:

(أ) منها: أن يأتي الحكم مقترناً بالفاء، وهو عقيب وصف، فيدل على التعليل بالوصف، كما في قول الله تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ هُوَ أَذَىٰ فَاَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٢٢٢]. وقوله تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٣٨]. وقد تقدّم توجيه الآيتين قريباً، ومثلها قول النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»^(١). وهو متضمن معنى السببية.

وقد قرّر الأصوليون أنه يلحق بهذا النوع ما جاء عن الصحابي من حكاية فعل النَّبِيِّ ﷺ مرتباً بالفاء، نحو قول الصحابي: «سَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَجَدَ»^(٢) الحديث.

(١) سبق تخريجه، ص: [١١٢].

(٢) أخرجه أبو داود في أبواب «سجود السهو»، باب: «سَجَدَتِ السَّهْوُ فِيهَا تَشَهُدٌ وَتَسْلِيمٌ»، رقم [١٠٣٩]، والنسائي في كتاب «السهو»، باب: «ذِكْرُ الْإِخْتِلَافِ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ فِي السَّجْدَتَيْنِ»، رقم [١٢٣٦]، والترمذي في أبواب «الصلاة»، باب: «مَا جَاءَ فِي التَّشَهُدِ فِي سَجْدَتِ السَّهْوِ»، رقم [٣٩٥]،

ونحو قول الصحابي: «رَضَخَ يَهُودِيٌّ رَأْسَ جَارِيَةٍ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَضَّ رَأْسُهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ»^(١).

ووجه هذا الإلحاق: هو أن الصحابي من أصحاب اللغة العربية، فلا يمكن أن ينقل ما لا يفيد التعليل بلفظ التعليل.

(ب) ومنها: أن يأتي الحكم مترتباً على الوصف بصيغة الجزاء؛ لما فيه من الدلالة على التعليل؛ ذلك لأن الشروط اللغوية قد تأتي في معنى الأسباب، نحو قول الله تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢]. ومثله في الدلالة على أن مجيء الشرط اللغوي في معنى السبب، قول النبي ﷺ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ صَيْدٍ، نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ»^(٢) الحديث.

(ج) ومنها: أن يذكر في سياق الكلام شيء لو لم يكن للتعليل، لصار الكلام غير منتظم، كقول النبي ﷺ: «لَا يَقْضِي الْقَاضِي بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانُ»^(٣). فإن

⁼ عن عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال الترمذي: «حسن غريب». وانظر: «إرواء الغليل» [٤٠٣] و«ضعيف أبي داود» (٣٩٦-٣٩٣/١).

وأخرجه أحمد رقم [٤٣٥٨]، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بإسناد على شرط الشيخين. وأصله في البخاري [١٢٢٦] ومسلم [٥٧٢].

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الخصومات»، باب: «مَا يُذَكَّرُ فِي الْأَشْخَاصِ وَالْخُصُومَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْيَهُودِ»، رقم [٢٤١٣]، وفي كتاب «الديات»، باب: «إِذَا أَقْرَبَ بِالْقَتْلِ مَرَّةً قُتِلَ بِهِ»، رقم [٦٨٨٤]، ومسلم في كتاب «القسامة والمحاربين والقصاص»، باب: «تُبَيِّنُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ بِالْحَجَرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُحَدَّثَاتِ، وَالْمُتَقَلَّاتِ، وَقَتْلِ الرَّجُلِ بِالسَّمَرَةِ»، رقم (١٦٧٢) (١٧)، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «الذبائح والصيد»، باب: «مَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبِ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ»، رقم [٥٤٨١]، ومسلم في كتاب «المساقاة»، باب: «الْأَمْرُ بِقَتْلِ الْكَلَابِ، وَبَيَانُ نَسَخِهِ، وَبَيَانُ تَحْرِيمِ اقْتِنَائِهَا إِلَّا لِصَيْدٍ، أَوْ زَرْعٍ، أَوْ مَاشِيَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ»، رقم (١٥٧٤) (٥١).

(٣) سبق تخريجه، ص: [٢٩٣].

في سياق النص تنبيهاً على التعليل بالغضب وما يقاس عليه، حيث إن النهي عن القضاء دون وجود التعليل بالغضب لا يكون منتظماً.

(د) ومنها: أن يُذكر الحكم مقروناً بوصف مناسب، فيرشد إلى التعليل به، نحو: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٣]. أي: لبرّهم، ﴿وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٤]. أي: لفُجورهم.

(هـ) ومنها: أن يوجّه سؤال إلى النبي ﷺ هو علّة الحكم، ومثال ذلك: ما ثبت: «أن أعرابياً أتى النبي ﷺ فقال: هلكتُ، قال: «وَلِمَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى أَهْلِي فِي رَمَضَانَ، فَقَالَ ﷺ: «أَعْتَقَ رَقَبَةً»^(١) الحديث، فيكون الوقاع على الحالة المذكورة هو سبب عتق الرقبة، ذلك أن الجواب جاء متضمناً السؤال، فأصبح السؤال كأنه مُعادً في الجواب.

(و) ومنها: أن يذكر مع الحكم سبباً لو لم يكن السبب علّة للحكم، لكان لغواً.

وهذا قسمان:

أحدهما: أن يستفسر النبي ﷺ عند سماع السؤال عن أمر يتعلق بسؤال السائل، ثم يذكر الحكم عقبيه، وذلك كسؤال من سأل النبي ﷺ عن بيع الرطّب بالتمر، فقال: «أَيَنْقُصُ الرُّطْبُ إِذَا يَبَسَ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَلَا إِذَنْ»^(٢) الحديث.

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الصوم»، باب: «إِذَا جَامَعَ فِي رَمَضَانَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَتْنٌ، فَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ فَلْيُكْفَرْ»، رقم [١٩٣٦]، وفي كتاب «النفقات»، باب: «نَفَقَةُ الْمُعْسِرِ عَلَى أَهْلِهِ»، رقم [٥٣٦٨]، ومسلم في كتاب «الصيام»، باب: «تَغْلِيظُ تَحْرِيمِ الْجَمَاعِ فِي مَهَارِ رَمَضَانَ عَلَى الصَّائِمِ»، رقم [١١١١]، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب «اليبوع»، باب: «فِي التَّمْرِ بِالتَّمْرِ»، رقم [٣٣٥٩]، والنسائي في كتاب «اليبوع»، باب: «اشْتَرَاءُ التَّمْرِ بِالرُّطْبِ»، رقم (٤٥٤٥، ٤٥٤٦)، والترمذي في أبواب «اليبوع»،

وثانيها: أن يعدل في الجواب إلى نظير محل السؤال، كقول النبي ﷺ للجُهنية لَمَّا سَأَلَتْهُ عَنِ الْحَجِّ عَنْ أُمِّهَا: «نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ أَكُنْتَ قَاضِيَةً؟ اقْضُوا اللَّهَ فَإِنَّهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ»^(١).

قوله:

رَابِعُهَا بِالسَّبْرِ وَالتَّقْسِيمِ وَعَالُوهُ بِانْتِزَاعِ الْقَسِيمِ
أي: من مسالك العلة التي ليست نعتاً ولا إجماعاً، وإنما هي استنباط: السُّبْرُ والتقسيم.

فالسُّبْرُ في اللغة هو: الاختبار، ومنه: المسبار، يطلق على الميل الذي يختبر به الجرح في الطَّب.

وفي الاصطلاح هو: اختبار الأوصاف التي يحصرها المُجتهد، وينظر فيها: هل تصلح علة للحكم أم لا؟ ثمَّ يلغي ما لا يكون صالحاً للعِلِّيَّة، معتمداً في إلغائه على دليل يدلُّ على عدم الصلاحية.

وأما التقسيم فمعناه: حصر الأوصاف التي قد يُمكن أن تكون علة للحكم، من بين الأوصاف التي اشتمل عليها أصل القياس.

هذا فيما يتعلّق بمعنى كلِّ من السُّبْرِ والتقسيم على الانفراد، وأما تعريفهما معاً: فهو

⁼ باب: «مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُرَابَنَةِ»، رقم [١٢٢٥]، وابن ماجه في كتاب «البيوع»، باب: «بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ»، رقم [٢٢٦٤]، عن سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال الترمذي: «حسن صحيح». وانظر الكلام عليه في «التلخيص الحبير» (٣/ ٢٤-٢٥)، و«الإرواء» [١٣٥٢].

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الحج»، باب: «الحجَّ وَالتَّدْوِيرَ عَنِ الْمَيْتِ، وَالرَّجُلُ يَحْجُّ عَنِ الْمَرْأَةِ»، رقم [١٨٥٢]، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

جَمْعُ الْأَوْصَافِ الَّتِي يَظُنُّ الْمُجْتَهِدُ كَوْنَهَا عِلَّةً فِي الْأَصْلِ، ثُمَّ اخْتِبَارُهَا بِإِبْطَالِ مَا لَا يَصْلَحُ مِنْهَا لِلْعِلَّةِ، فَيَتَعَيَّنُ الْبَاقِي لِلتَّعْلِيلِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: الرَّبُّ مُحَرَّمٌ فِي الْبُرِّ بَعْلَةً، وَالْعِلَّةُ مُخْتَلَفٌ فِيهَا؛ حَيْثُ قِيلَ فِيهَا: إِنَّهَا الْكَيْلُ، وَقِيلَ: إِنَّهَا الْقُوتُ، وَقِيلَ: الطَّعْمُ، وَقَدْ أَبْطَلَ الْأَصُولِيُّونَ اعْتِبَارَ الْقُوتِ وَالطَّعْمِ عِلَّةً، وَأَثْبَتُوا أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ الْكَيْلُ.

وَقَالُوا: إِنَّهُ لَا بَدَّ فِي السَّبْرِ وَالتَّقْسِيمِ مِنْ أُمُورٍ، يَجِبُ أَنْ تَتَحَقَّقَ لِيَكُونَ مِنْ تِلْكَ الْمَسَالِكِ.

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ مَعْلَلٌ.

الْأَمْرُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ سَبْرُهُ حَاصِرًا لْجَمِيعِ مَا يَعْلَلُ بِهِ، وَذَلِكَ مِنْ إِحْدَى طَرِيقَيْنِ:

الْأَوَّلَى: مُوَافَقَةُ الْخَصْمِ عَلَى أَنَّهُ لَا عِلْلَ لَهُ إِلَّا هَذِهِ الْعِلْلُ الَّتِي تَمَّ حَصْرُهَا.

الثَّانِيَةِ: أَنْ يَظْهَرَ عَجْزُ الْخَصْمِ عَنْ إِبْرَازِ وَصْفٍ آخَرَ بَعْدَ السَّبْرِ، ثُمَّ يَقُولُ لْخَصْمِهِ: إِنْ أَطَّلَعْتَ عَلَى عِلَّةٍ أُخْرَى، فَأَظْهَرُهَا لِلنَّظَرِ فِي صَحَّتِهَا.

الْأَمْرُ الثَّالِثُ: أَنْ يَبَيِّنَ الْخَصْمُ أَنَّ مَا يَحْذِفُهُ مِنْ جَنْسِ مَا عَهْدَ مِنَ الشَّارِعِ عَدَمُ الْاهْتِمَامِ بِهِ، وَالْإِلْتِفَاتِ إِلَيْهِ فِي إِثْبَاتِ الْأَحْكَامِ، وَذَلِكَ كَالطُّوْلِ وَالْقِصْرِ، وَالْأَلْوَانِ مِنَ السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ وَنَحْوِهِمَا.

أَوْ أَنْ يُثَبَّتَ أَنَّ الْأَوْصَافَ الَّتِي أَبْطَلَهَا لَا تَصْلَحُ لِلتَّعْلِيلِ؛ وَذَلِكَ كَأَنْ يَقُولَ أَحَدُ الْعُلَمَاءِ الْمُجْتَهِدِينَ: يَصِحُّ الْأَمَانُ مِنَ الْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ؛ لِأَنَّهُ عَاقِلٌ مُسَلِّمٌ، غَيْرُ مَتَّهَمٍ فِي دِينِهِ وَأَمَانَتِهِ، قِيَاسًا لَهُ عَلَى الْحَرِّ، فَيَقُولُ مُخَالَفَهُ: إِنَّكَ لَمْ تَذْكُرْ كَامِلَ الْأَوْصَافِ الَّتِي يَجِبُ أَنْ

تتوفّر في الأصل، بل قد تركت وصف الحرّية، وهو غير موجود في المملوك كما هو معلوم، فلا يصح القياس حينئذٍ، فيردّ عليه الأوّل بأن وصف الحرية لاغٍ، فإن العبد المأذون له يصحّ منه الأمان باتفاق مع عدم الحرية، فأصبح الوصف بها لاغياً.

قوله:

خَامِسُهَا اسْتِدْلَالُنَا بِفِعْلِهِ مِنْ بَعْدِ مَا الْفِعْلُ يُرَى مِنْ أَجْلِهِ
أي: ومن مسالك العلة المستنبطة: الاستدلال بفعل يفعله عقيب أمر يظهر علةً، كالسجود للسهو في الصلاة مثلاً.

قوله:

سَادِسُهَا الْمَصْلَحَةُ الْمَرْعِيَّةُ رِعَايَةُ الْمَقَاصِدِ الشَّرْعِيَّةِ
وَهِيَ بِتَخْرِيجِ الْمَنَاطِ تُعْرَفُ إِذَا بَدَأَ تَنَاسُبٌ لَا يُصَرَفُ
أي: ومن مسالك العلة: المصلحة المرسلة، ومما ينبغي أن يعلم أن الأصوليين قسّموا مطلق المصلحة باعتبار شهادة النصوص لها وعدم ذلك إلى أقسام:

القسم الأول: المصلحة المعتبرة عند الشارع، وهي التي وردت أدلة الكتاب والسنة والإجماع والقياس بطلبها، وذلك كأركان الإسلام، والإيمان، والإحسان، ونحوها.

القسم الثاني: المصلحة الملغية شرعاً، وهي التي ألغاها الشرع وأهدرها، بل جاءت الأدلة الشرعية بمنعها والنهي عنها، وذلك كدعوى أهل العقول الضعيفة والنفوس غير العفيفة أن في الخمر مصلحةً، ينبغي أن يراعى جانبها، والمعلوم أن الشرع قد ألغى تلك المصلحة، ويبيّن أن في الخمر مفسدًا، ويكفي وصف الله لها بأنها: «الرجس».

القسم الثالث: المصلحة المسكوت عنها من قبل الشرع، بحيث لم يرد في اعتبارها

أو في إبطالها دليلٌ خاصٌّ من الأصول الأربعة، يَدُّ أَنَّهَا لا تخلو من دليلٍ كليٍّ يدلُّ عليها، كعمومات الشريعة المطهَّرة ومقاصدها النافعة، وهي من الأصول المختلف فيها، ووجهُ تسميتها بهذا الاسم هو ما فيها من الإطلاق عن الدليل الخاص الذي يقيد الوصف بالإهدار أو الاعتبار، وإذا كان الأمر كذلك، فإن المصلحة المرسلة هي التي لم يشهد الشرع الشريف لاعتبارها أو إلغائها بدليل خاص، ويطلق عليها الاستصلاح، والمناسبُ المرسل.

والمراد بالاستصلاح: هو اتِّباعُ المصلحة المرسلة؛ بجلب نفع، أو دفع الضرر. والمراد بالمناسب المرسل: هو كلُّ وصفٍ لم يشهد له الشارع بالاعتبار ولا بالإلغاء. ثمَّ إن المصلحة المرسلة بهذا المعنى تنقسم بعدة اعتبارات:

الاعتبارُ الأوَّلُ: تنقسم باعتبار الأصل الذي تعود عليه بالحفظ إلى خمسة أقسام:

القسم الأول: المصلحة التي تعود إلى حفظ الدين؛ لذا فقد شرع لأجله القتل بالردة، وجهاد الكفار.

القسم الثاني: المصلحة التي تعود إلى حفظ النفس؛ ولذلك شرع من أجله القصاص.

القسم الثالث: المصلحة التي تعود إلى حفظ العقل، وقد شرع من أجله تحريمُ المسكرات، وإقامة الحدِّ على شربها.

القسم الرابع: المصلحة التي تعود إلى حفظ النسب، حيث إن الشارع صانه بتحريم الزنا، وإيجاب الحدِّ على مرتكبه.

القسم الخامس: المصلحة التي تعود إلى حفظ المال؛ فقد أوجب الشرع حدَّ السرقة من أجل المال.

وهذه الخمسة الأقسام تُسمَّى عند الأصوليين بالضروريات الخمس كما تُسمى بمقاصد الشريعة، وهذه الأقسام هي التي عُرف من الشرع اعتبارها في جميع الأحكام، وأن جميع التكاليف الشرعية تدور حولها بالحفظ والرعاية والصيانة.

الاعتبار الثاني: أقسامها باعتبار قُوَّتها: تنقسم بهذا الاعتبار أيضاً إلى ثلاثة أقسام.

القسم الأول: المصلحة الضرورية: وتعرف عند الأصوليين بدرء المفساد، والمراد بها: ما كانت المصلحة فيها في محلِّ الضرورة، بحيث يترتب على تفويت هذه المصلحة تفويتُ شيء من الضروريات، وذلك كتحریم القتل ووجوب القصاص.

القسم الثاني: المصلحة الحاجية: وتعرف عند الأصوليين بجلب المصالح، وهي: ما كانت المصلحة فيها في محلِّ الحاجة لا الضرورة؛ فينتج عن تحقيق هذه المصلحة: التسهيل والتيسير في تحصيل المنافع، غير أنه لا يترتب على فواتها فواتُ شيء من المنافع الضرورية، وذلك كالمساقاة والإجارة ونحوهما.

القسم الثالث: المصلحة التحسينية، وهي: ما ليست ضرورياً، ولا حاجياً؛ ولكنها من باب اتباع أحسن الأمور ومكارم الأخلاق، وقد مثل الأصوليون لهذا القسم بتحريم النجاسات التي يراد قياؤها على أصل؛ سواء كانت علّة الأصل منصوصة أم مستنبطة؛ يوضح ذلك بالأثلة التالية:

الأول: تحقيق أن النبّاش هو الذي يسرق الأكفان من القبور يُعتبر سارقاً لإقامة الحد عليه؛ لوجود العلّة المذكورة في السارق في النبّاش، وحيث إن هذه الثلاثة الأنواع التي عُدَّت من مسالك العلّة يشتبه بعضها ببعض في الدلالة على المعنى؛ فإنه ينبغي تقرير الفرق بينها باختصار ذلك.

(أ) أن تحقيق المناط يراد به بيان وجود علّة الأصل في الفرع، أو بيان وجود علّة منصوصة متفق عليها في محلّ النزاع، مثل بيان وجود الطواف المتفق عليه في الهرّة في الفأرة.

(ب) وأن تنقيح المناط هو تعيين وصفٍ للتعليل، من أوصافٍ ذكرت مجموعة، كتعيين وقاع المكلف لإيجاب الكفارة من الأوصاف المذكورة في حديث الأعرابي، كما مرّ قريباً.

(ج) وأمّا تخريج المناط فهو استخراج العلة من أوصافٍ غير مذكورة، وذلك كاستخراج الكيل من حديث الربا الذي تقدّم تدوينه، دون الطعم والاقتيات، وهي أوصاف الأصل.

وأما من حيث الاحتجاج بالمصلحة المرسلّة فإنه صحيحٌ بشروطٍ يجب أن تتوفر في ذلك؛ ذكر الأصوليون منها ما يلي:

- ١- ألا تكون المصلحة المذكورة مصادمة لنصٍّ أو إجماع.
- ٢- أن تعود على مقاصد الشريعة بالصيانة والحفظ.
- ٣- عدم كونها في الأحكام الثابتة التي لا تتغيّر، مثل وجوب الواجبات وتحريم المحرّمات، والأحكام الواضحات.
- ٤- عدم معارضتها لمصلحة هي أرجح منها، أو مساوية لها، وألا ينتج عن العمل بها حصولٌ مفسدة أرجح منها أو مثليها.

هذا، وقد استدللّ الأصوليون على صحّة الاحتجاج بالمصلحة المذكورة بما يأتي:

❖ عمل أصحاب النبي ﷺ رضي الله عنهم بها في أمور؛ منها: استخلاف

أبي بكر لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ومنها: اتَّخَذُ عَمَرَ دَارًا لِلْسَّجْنِ بِمَكَّةَ، ومنها: تدوين الدواوين للجند وغيرهم.

✽ أن العمل بالمصالح المرسلة من قَبِيلِ ما لا يَتِمُّ الواجب إلا به، فتأخذ حكمه، كما هو مَوْضُحٌ في قواعد الأصول المشهورة، ويظهر ذلك بوضوح في أن المحافظة على مقاصد الشرع الخمسة قد ثبتت بالاستقراء، وهذه المحافظة إنما تحصل وتتحقق بالمصلحة المرسلة، وبناء الأحكام عليها.

قوله:

ثُمَّ الْمُنَاسَبَاتُ فِي الْمَقَاصِدِ	ضَمَّنَ ثَلَاثَ وَهِيَ الْقَوَاعِدُ
ضَرُورَةُ حَاجِيَةٍ تَحْسِينِي	أَوَّلُهَا خَمْسٌ بِإِلَاقَةِ تَوْهِينِ
وَهِيَ الْمُرَاعَاةُ لِحِفْظِ خَمْسٍ	فَرَاعَ حِفْظَ الدِّينِ ثُمَّ النَّفْسِ
وَالْعَقْلِ وَالنَّسْلِ وَلِلْمَالِ دَرِي	وَالْعَرَضِ إِذْ بِالْمَالِ وَالنَّفْسِ دَرِي

أي: ومن مسالك العلة ما يُسَمَّى بالمناسبة، ويعبر عنها برعاية المقاصد، وهي إبداء المناسبة بين الأصل والفرع، بمراعاة مقصد من مقاصد الشرع والمحافظة عليه. والمراد بالمناسبات: جمع مناسبة.

والمُنَاسِبُ لغة: هو الملائم، أي: الموافق لغيره عقلاً أو عرفاً.

والمُنَاسِبُ في الاصطلاح: هو الوصفُ الظاهرُ المنضبط الذي يحصل عقلاً من ترتيب الحكم عليه ما يصلح أن يكون مقصوداً للعقلاء.

والمقصود: إما حصول مصلحة، أو دفع مفسدة، والمصلحة: اللذة ووسيلتها، والمفسدة: الألم ووسيلته.

وذلك كالقتل العمد العدوان، فإنه وصف جامع للأوصاف المذكورة، حيث تحصل عقلاً من ترتيب الحكم عليه، وهو القصاص المقصود، وهو بقاء النفوس؛ لأن العازم على القتل يرتدع إذن بفعل القصاص، فتحفظ النفوس عن القتل، وهو المراد بقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَتَأُولَى الْأَلْبَبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٩].

ثم إن المناسب ينقسم باعتبار المناسب إلى قسمين:
القسم الأول: المناسب الحقيقي: وهو ما لا تزال مناسبتة بعد التأمل فيه؛ كالإسكار في تحريم الخمر، والقتل العمد العدوان في مشروعية القصاص.
القسم الثاني: المناسب الإقناعي: وهو الذي يُظنُّ في أول الأمر مناسبتة، لكنه بعد البحث تزول المناسبة، فلا يكون حجة على الغير.

وقد مثل بعض الأصوليين له بتعليل الإمام الشافعي تحريم بيع الميتة بنجاستها، وقياس الكلب عليه، ووجه التمسك بالمناسبة: أن نجاسة الشيء تناسب إذلاله، ومقابلته بهالٍ يناسب إعزازه، وبينهما منافاة، فالنجاسة يُظنُّ أولاً: مناسبتها بين المنع، لكن بالتفتيش يزول ذلك الظنُّ؛ إذ المعنى بنجاستها عدم جواز الصلاة معها، ولا مناسبة بين المنع من استصحابها في الصلاة وبين منع نفسه.

وينقسم المناسب الحقيقي باعتبار المقصود إلى:
(أ) أخروي: وهو ما تعلق بمصلحة الآخرة، وذلك كتزكية النفس عن الرذائل، وإلزامها بالفضائل وتهذيب الأخلاق؛ فإن منفعتها في سعادة الآخرة.
(ب) دنيوي: وهو ما تعلق بمصلحة الدنيا والمقاصد الدنيوية؛ وهذه قسمها أهل الأصول إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المقاصد الضرورية، وهي ما كانت في محلّ الضرورة للإنسان، والمراد بالضرورة: تفويت إحدى الكليات الست التالية:

(أ) الدين: وحفظه يكون بأمور:

الأمر الأول: بالقتال في سبيل الله عند توفر شروطه وانتفاء موانعه؛ لقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

الأمر الثاني: بالزواج عن الردّة والبدع، التي تُفضي بأصحابها إلى الكفر؛ وذلك لأنه إذا قوبل مع أهل الحرب بأن تقف جنود دولة الإسلام في وجوههم، فإنهم سيمتنعون عن بيضة الإسلام، وهكذا إذا قُتل المرتد وزُجر المبتدع، وأُوقف عند حدّه لم يرتدّ أحد غالباً، ولم يحدث في الدين بدعة، فسيظل محفوظاً بحفظ الله له، ثمّ ببذل الأسباب لحفظه.

(ب) النفس: وحفظها يكون بالقصاص الذي دلّ على شرعيته قول الله تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ١٧٩].

(ج) العقل: ويكون حفظه بالزجر عن المسكرات والمُخدّرات، وإقامة الحدّ المتعلّق بها.

(د) المال: ويكون حفظه بالضمان، وإقامة حدّ السرقة، وتعزيز ذوي السلب، والنهب، والغش، والخيانة.

(هـ) النسب: ويكون حفظه بإقامة حد الزنا على مُقترفه سواء كان ذكراً أو أنثى، إذا توفرت شروطه وانتفت موانعه.

إذ بإقامة حد الزنا يرتدع السفهاء، وأهل الفوضى الذين لا يبالون باختلاط الأنساب وضياعها، ولا يبالون بغضب الجبار إذا انتهكت محارمه، ولا يبالون بالعار الذي يلحق الأسر التي ينتمي إليها الزاني والزانية؛ حمانا الله وجميع المسلمين من كل سوء وبغي وعدوان.

(و) العِرض: ويكون حفظه كذلك بالأخذ على أيدي السفهاء، والناهشين للأعراض والمدنسين لها بأي نوع من أنواع الرذائل والبغي والفساد.

القسم الثاني من المقاصد الدنيوية: المقاصد الحاجية: وهي ما كانت في محل الحاجة للإنسان، والمراد بالحاجة: ما لم يكن متضمناً لتفويت إحدى الكليات الست التي سبق ذكرها، إلا أنه يؤدي إلى الضرر والخرج في أحد منها، وتُسمى أيضاً: جلب المصالح؛ لأن المصلحة فيها في محل الحاجة فقط لا الضرورة، فيحصل بتحقيق هذه المصلحة التسهيل، وتحصيل المنافع، ولا يترتب على فواتها شيء من الضروريات، وقد مثل لها الأصوليون بأمثلة؛ منها: الإجارة والمساقاة والمزارعة، ونحوها مما تمس الحاجة إليها، بدون فوات شيء من الضروريات.

القسم الثالث من المقاصد الدنيوية: المقاصد التحسينية: وتُسمى: التتميات، وهي ما ليس ضرورياً، ولا حاجياً؛ ولكن لتحقيق مكارم الأخلاق، واتباع خير المناهج، وذلك كتحریم النجاسات، وتحريم تناول القاذورات ونحو ذلك.

التقسيم الثاني من أقسام المناسب من حيث اعتبار الشارع وعدم اعتباره له، وهو على أربعة أقسام:

١ - مؤثر: وهو أن يعتبر بنص أو إجماع عين الوصف في عين الحكم؛ فمثال الاعتبار بالنص: تعليل نقض الوضوء بمس الذكر، فإنه مستفاد من قوله ﷺ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»^(١). فيقاس عليه مَنْ مَسَّ ذكر غيره.

ومثال الاعتبار بالإجماع: تعليل ولاية المال على الصغير بالصغر، فإنه مجمع عليه، فيقاس على ولايته مال الصغير، ولاية نكاحه بجامع الصغير، فالصغر وصف أثر عينه في عين الحكم، وهو الولاية على الصغير، ولم يختلف إلا محل الولاية، وهو المال والنكاح، وسُمِّي هذا القسم: مؤثراً، لظهور تأثيره بما اعتبر به.

٢ - ملائم: وهو ما ظهر تأثير جنسه في جنس الحكم، كتأثير المشقة في التخفيف؛ ذلك لأن جنس المشقة أثر في التخفيف، وسُمِّي بهذا الاسم؛ لملاءمته وموافقته لجنس تصرفات الشرع.

(١) أخرجه أحمد (٢٧٢٩٣-٢٧٢٩٦)، وأبو داود في كتاب «الطهارة»، باب: «الوضوء من مس الذكر»، رقم [١٨١]، والنسائي في كتاب «الطهارة»، باب: «الوضوء من مس الذكر»، رقم (١٦٣، ١٦٤)، وفي كتاب «الغسل والتميم»، باب: «الوضوء من مس الذكر»، رقم (٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧)، والترمذي في أبواب «الطهارة»، باب: «الوضوء من مس الذكر»، رقم (٨٢، ٨٣، ٨٤)، وابن ماجه في كتاب «الطهارة وسننها»، باب: «الوضوء من مس الذكر»، رقم [٤٧٩]، عن بسرة بنت صفوان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قال الترمذي: «وفي الباب: عن أم حبيبة وأبي أيوب وأبي هريرة وأروى بنت أنيس وعائشة وجابر وزيد بن خالد وعبد الله بن عمرو. وهذا حديث حسن صحيح. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ بُسْرَةَ».

وحديث بسرة صححه - أيضاً - أحمد وابن معين والدارقطني وغيرهم، كما في «التلخيص» (١/ ٣٤٠-٣٤١).

٣- مرسلٌ: وهو ما لم يدلَّ دليلٌ على إلغائه ولا على اعتباره، وسُمِّيَ مرسلًا لإطلاقه عن الإلغاء أو الاعتبار.

٤- غريبٌ: وهو ما دلَّ الدليل على إلغائه وعدم اعتباره، ومثَّل له الأصوليون بفتوى «يحيى بن يحيى المغربي» ملكًا من الملوك جَامَعَ في نهار رمضان بصيام شهرين متتابعين، بدعوى أن انزجاره بذلك أعظم من انزجاره بالعتق.

فإن هذا التعليل مردودٌ؛ لأن الشرع ألغاه، كما هو معلوم من ترتيب كفارة مَنْ جامع في نهار رمضان، وسُمِّيَ غريبًا لبُعده عن اعتبار الشرع له.

وهذه الأقسام تُعتبر حجةً عند جمهور علماء الأصول من الحنابلة، والشافعية، والمالكية -رحمهم الله جميعًا-.

قوله:

عَنْهَا الْعُقُوبَاتُ الَّتِي قَدْ شُرِعَتْ
وَقَطَعَ سَارِقٍ وَحَدَّ مَنْ فَجَرَ
بَلْ ذَا مِثَالٍ مِنْ أُمُورٍ تَكْثُرُ
وَشُرِعَ الْقِصَاصُ فِي الْعَمْدِ بِهِ
مُقْتَرِنًا بِالشَّرْكِ وَالتَّنْذِيدِ
وَبَذُلَ مَا يُجْدِي لِدَفْعِ الضَّرِّ
إِنْ هُوَ فِي بَقَائِهَا ضَرُورِي
وَتُصِيبَ الْوَلَاةُ وَالْأَجْنَادُ
وَتَأْمَنَ الْأَنْفُسُ فِي الْأَسْرَابِ

فَكُلُّ هَذِهِ دِفَاعًا وَقَعَتْ
كَقَتْلِ مُرْتَدٍّ جِهَادٍ مَنْ كَفَرَ
وَلَيْسَ فِي عُقُوبَةٍ تَنْحَصِرُ
فَانْظُرْ لِحِفْظِ النَّفْسِ عَنْ قَتْلِ نَهْيٍ
مَعَ مَا أَتَى فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ
وَفَرِضَتْ إِعَانَةُ الْمُضْطَرِّ
كَذَا لَهُ تَنَاوُلُ الْمَحْظُورِ
وَلِلدِّفَاعِ شُرْعَ الْجِهَادِ
لِيَرَّعَوِي الْعَدُوَّ بِالْإِرْهَابِ

مَعَ حِفْظِهِ لِلدِّينِ وَالْإِجَادِ
فَهَذِهِ وَغَيْرُهَا مَرْعِيَّةٌ
وَالْأَمْرُ بِالْعُرْفِ وَنَهْيُ الْمُنْكَرِ
وَمِثْلُ ذِي مَا دُونَهُ لَا تَكْمُلُ
وَمَا بِهِ الْحَاجَةُ قَدْ تَرْتَفِعُ
فَذَلِكَ الْحَاجِي وَمَا سِوَاهُمَا
نَحْوُ كِتَابَةِ الْعَبِيدِ ذَكَرُوا
فَمَا تَرَى الشَّرْعَ لَهُ يَغْتَبِرُ
وَهُوَ عَلَى مَرَاتِبَ فَكُلَّمَا
نَحْوُ مُثْقَلٍ عَلَى مَا حُدِّدَا
وَدُونَهُ وَلَا يَأْتِي الْأَقَارِبُ
وَدُونَهُ شَارِبُ خَمْرٍ عَزْرًا
وَأُلْغِ مَا الشَّرْعُ لَهُ مَا اعْتَبَرَا

لَهُ بِهِ وَالْقَطْعُ لِلْفَسَادِ
فِي حِفْظِ نَفْسٍ وَقِسِ الْبَقِيَّةُ
يَضْمَنُ حِفْظَهَا جَمِيعًا فَاحْصِرِ
كَالْمَنْعِ لِلْفِتْنَةِ أَنْ يَقْتَتِلُوا
تَحَوُّ إِمَارَةٍ بِهَا يُنْتَفَعُ
مَحَلُّ تَحْسِينٍ لَدَيْهِمْ رُسْمًا
وَفِي التَّرُوكِ تَرْكُ مَا يُسْتَقْدَرُ
فَذَلِكَ الْمَلَائِمُ الْمُؤَثَّرُ
يَكُونُ أَجْلَى فَبِقُوَّةِ سَمَا
إِنْ قِسْتَ فِي قِصَاصِ عَمْدٍ وَاعْتَدَا
قَدْ قِيسَ كَالْإِرْثِ عَلَى مَرَاتِبِ
لِحَدِّ قَذْفٍ حَيْثُ إِنْ يَهْذِي افْتَرَى
كَيَاسِرِ الْعِتْقِ بِصَوْمٍ كَفَّرَا

هذه الأبيات المذكورة هي أمثلة مضروبة للتفريعات المتعلقة ببحث المناسبة،
وتقسيم المناسب باعتباراته التي مضى تفصيلها، والمتعلقة بتفصيل القول الخاص
بالمقاصد الأخروية، ثمَّ بالمقاصد الدنيوية المنحصرة في الضرورية والحاجية والتحسينية،
كما تناولت أيضًا أقسام المناسب من حيث اعتبار الشارع له وعدم اعتباره بالتفصيل،
وذلك كله من مسالك العلة.

قوله:

سَابِعُهَا الدُّورُ إِذَا حُكِّمَ وَقَعَ بِوَجْدٍ وَصَفٍ وَبِرْفَعِهِ ارْتَفَعَ

كَالْخَمْرِ إِنْ بِنَفْسِهَا تَخَلَّتْ قَالُوا تَحِلُّ مِثْلَ قَبْلِ أَنْ غَلَتْ

أي: إن من الأدلة التي تثبت بها العلة «مسالك العلة» الدوران، أو ما سُمِّي بالطرد والعكس، وهو أن يوجد الحكم عند وجود وصف، ويرتفع عند ارتفاعه، أي: ينعدم عند انعدامه، ووجه اعتباره معيناً للعلّة: هو دوران الحكم مع العلة وجوداً وعدماً؛ إذ إنه لو لم يكن ذلك الوصف علةً لتخلف عنه الحكم في بعض الصور؛ وذلك كالسفر مثلاً، فإنه كلما وجد بمسافته المحددة شرعاً وُجد القصر، ومثله كلُّ حكم ثبتت علته بالنص أو الإجماع، يمكن التعرف على عليّة بعض أوصافه بالطريقة المذكورة آنفاً.

وقد مثل الناظم لهذه المسألة بالخمّر؛ فإن العلة في تحريمها: الإسكار، فإذا زالت العلة عن الخمّر، بحيث تكون الخمّر قد تخلّت بنفسها، فإن الحكم يزول بزوالها.

وقوله:

ثَامِنُهَا إِنْ غَاءَ فَارِقِ عُلْمٍ وَذَاكَ تَنْقِيحُ الْمَنَاطِ قَدْ وُسِمَ
كَعْتَقِ شَرِكِ الْعَبْدِ فِي الْبَاقِي سَرَى وَمِثْلُهُ لَا فَرْقَ فِي الْأُنْثَى جَرَى
وَهَكَذَا التَّنْصِيفُ فِي الْحُدُودِ عَلَيْهِمَا مِنْ غَيْرِ مَا صُدُودِ

أي: من مسالك العلة ما يُسمّى بتحقيق المناط، الذي سبق تعريفه فيما مضى، وقد مثل له الناظم بمثالين:

الأول: أن من أعتق شقصاً من عبْدٍ سرى العتق في باقيه، وهذا ثابت بالنص، ويقاس عليه الأنثى؛ لأن المناط واحد.

والثاني: أن الأمة إذا زنت فحدّها نصف حدّ الحرة خمسون جلدة؛ سواء كانت بكرًا أم ثيبًا؛ لقول الله تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَحْشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ

مِنْ الْعَذَابِ ﴿الْآيَةُ الثَّلَاثَةُ: ٢٥﴾. ويقاس عليها العبدُ، فيتَنَصَّفُ الحدُّ؛ لأنَّ المناط واحدٌ، بدون فرق بين الذكر والأنثى.

قوله:

وَعِلَّةٌ بِالنَّصِّ أَوْ إِجْمَاعٍ إِبْتِائُهَا فِي مَوْرِدِ النَّزَاعِ
فَذَا بِتَحْقِيقِ الْمَنَاطِ حَقَّقًا كَالْحُكْمِ فِي النَّبَاشِ إِنْ قَدْ سَرَقَا

أي: إن هذه المسألة التي هي معرفة حكم ما في محله بنص أو إجماع، تتضح بتحقيق المناط، وتحقيق المناط عند الأصوليين نوعان:

أحدهما: أن يكون هناك قاعدة شرعية متفقٌ عليها، أو منصوصٌ عليها، وهي الأصل؛ فيتبيَّن المجتهد وجودها في الفرع.

وثانيهما: أن يعرف علة حكم ما في محله بنص أو إجماع؛ فيتبيَّن المجتهد وجودها في الفرع.

وقد ضرب لهما الأصوليون أمثلة:

فمثال الأول: أن يقال: في حمار الوحش والضبع إذا قتلها المُحَرَّمُ المثل؛ لقول الله تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٩٥].

قالوا: ما قد أثر من أن البقرة مثل حمار الوحش، والكبش مثل الضبع، فيتعيَّن ذلك الجزاء، وعليه فإن وجوب المثل اتفاقيٌّ في نصٍّ، أي: متفقٌ عليه ثابتٌ بالنص المذكور، وأما اعتبار البقرة مثل حمار الوحش، والكبش مثل الضبع، فإنه ثابت بالاجتهاد في تحقيق المناط؛ إذ لا نصٌّ فيه ولا إجماع، أي: لم يرد نصٌّ من القرآن، أو السنة يدلُّ على أن الكبش

مثل الضبع، وأن البقرة مثل الحمار، إنَّما جاء النص على أن الواجب فيها مثلها في فرض تعيين المثل إلى نظر المُجتهد، فتحققت أمثليتهما في الكبش وفي البقرة.

ولهذا النوع أمثلة كثيرة؛ منها: وجوب استقبال القبلة في الصلاة ثابت بالنص والإجماع، أما هذه هي جهتها في حق مَنْ التبس عليه الأمر فليس منصوباً عليه؛ فيثبت بالاجتهاد.

ومثال الثاني من نوعي تحقيق المناط: أن يقال: الطواف علةٌ لطهارة الهرة؛ استناداً إلى قول النبي ﷺ فيها: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ، إِنَّهَا مِنَ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَّافَاتِ»^(١) الحديث.

ثمَّ إنَّ الطواف الذي هو علةٌ طهارة الهرة موجود في الفأرة ونحوها من صغار الحشرات كالذبابة، والنملة، ونحو ذلك؛ فتقاس على الهرة في عدم النجاسة؛ لاشتراك المقيس والمقيس عليه في العلة.

ثمَّ إنَّ النوع الثاني من نوعي تحقيق المناط الذي يعتبر بيان وجود العلة المنصوص عليها في الفرع؛ وذلك لأن النوع الأول متفقٌ عليه بين أهل العلم؛ لأنه من ضروريات الشريعة؛ لعدم وجود النصِّ على جزئيات القواعد الكلية فيها، كعدالة الرجال، وتقدير كفاية كلِّ شخص في العدالة.

وأما القياس فمختلف فيه، ومن غير شك أن المتفق عليه غيرُ المختلف فيه، فالنوعان من تحقيق المناط متغايران، والنوع الثاني قياسٌ، والأول ليس بقياس، وكل من النوعين يسمَّى: تحقيق المناط؛ لأن المناط هو إثباتُ علة حكم الأصل في الفرع، كما قرّر ذلك شارح «مختصر الروضة»^(٢).

(١) سبق تخريجه، ص: [١٣٥]. (٢) انظر (٣/ ٢٣٣-٢٣٦)، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.

وَأَمَّا الْمَثَالُ الَّذِي ضَرَبَهُ النَّازِمُ بِقَوْلِهِ:

كَانَحُكْمٍ فِي النَّبَاشِ إِنْ قَدْ سَرَقَا

فَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ وَجْهِ الْاِسْتِشْهَادِ بِهِ فِيمَا مَضَى قَرِيبًا.

قَوْلُهُ:

وَالشَّبَهُ الْفَرْعُ الَّذِي تَرَدَّدَا لِأَقْرَبِ الْأَصْلَيْنِ شَبَهُمَا فَارْدُدَا
كَالْعَبْدِ شَبَهُ الْحُرِّ حَيْثُ كُلفَا وَكَبَهَيْمَةٍ بِهِ تُصَرَّفَا
فَمُلْكُهُ بِالنَّظَرِ الْأَوَّلِ صَحَّ وَالثَّانِ لَا مِلْكَ لَهُ وَهُوَ الْأَصَحُّ

هَذِهِ الْأَبْيَاتُ الثَّلَاثَةُ تَتَعَلَّقُ بِبَيَانِ قِيَاسِ الشَّبهِ.

وَقِيَاسُ الشَّبهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ: «كُلُّ قِيَاسٍ لَمْ يَظْهَرِ فِيهِ كَوْنُ الْوَصْفِ عِلَّةً لِلْحُكْمِ،

وَلَهُ صَوْرَتَانِ:

الْأَوَّلَى: شَبَهُ بِالصُّورَةِ؛ وَذَلِكَ الَّذِي قَصَدَهُ النَّازِمُ، وَضَابِطُهُ هُوَ: تَرَدُّدُ الْفَرْعِ بَيْنَ الْأَصْلَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ فِي اقْتِفَاءِ الْحُكْمِ، فَيُلْحَقُ بِأَكْثَرِهِمَا شَبَهُمَا؛ كَوُجُوبِ الدِّيَةِ فِي قَتْلِ الْعَبْدِ؛ لَشَبْهِهِ بِالْحُرِّ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ آدَمِيًّا، بَلْ وَكَوْنِهِ يَوْمَرُ وَيُنْهَى، وَيَثَابُ وَيَعَاقَبُ، فَأَشْبَهُ الْحُرِّ فِي آدَمِيَّتِهِ، أَوْ وَجُوبِ الْقِيَمَةِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ يُبَاعُ، وَيُورَثُ، وَيُوهَبُ كَالْمَتَاعِ، وَفِي الْمَتَاعِ الْقِيَمَةُ، هَذَا وَاعْتِبَارُ وَجُوبِ الْقِيَمَةِ فِيهِ هُوَ الصَّحِيحُ؛ لظُهُورِ شَبْهِهِ بِالْحَيَوَانِ وَالْمَتَاعِ الَّذِي يَجْرِي فِيهِ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ وَالْإِرْثُ وَالْهَبَةُ وَنَحْوُهَا، كَمَا رَجَّحَهُ النَّازِمُ.

وَالصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ: شَبَهُ بِالْحُكْمِ؛ وَذَلِكَ كَتَشْبِيهِ الْوُضُوءِ بِالصَّلَاةِ فِي التَّرْتِيبِ عَلَى وَجْهِ كَوْنِهِمَا عِبَادَتَيْنِ يَبْطُلُهُمَا الْحَدَثُ، وَمِثَابَةُ الْوُضُوءِ بِالصَّلَاةِ فِي حُكْمِ الْبَطْلَانِ بِالْحَدَثِ لَا تَعَلَّقُ لَهَا بِالتَّرْتِيبِ، وَإِنَّمَا هُوَ مُجَرَّدُ شَبْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اِسْتِصْحَابُ الْأَصْلِ

يُسْتَصْحَبُ الْأَصْلُ بِشَيْئَيْنِ هُمَا
 فَالْثَّانِ إِنْ تَشْرِيْعُهُ قَدْ ثَبَتَا
 فَأَصْلُهُ الثُّبُوتُ حَتَّى يَرْفَعَهُ
 وَلْيُنْفَ مَا إِيْثْبَاتُهُ قَدْ يُدْعَى
 أَوْ لَا فَفِي الْمَنَافِعِ الْحِلُّ كَمَا
 وَمَا بِهِ الْأَمْرَانِ إِنْ نَفَعَ رَجَحَ
 وَهَكَذَا فِعْلُ مُكَلِّفٍ جَرَى
 فَالْأَصْلُ فِي الْمُحَدِّثِ هَلْ تَطَهَّرَا
 وَالْمَلِكُ أَصْلٌ لَيْسَ عَنْهُ يُنْتَقَلُ
 وَهَكَذَا الْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذَّمِّ
 فِعْلُ مُكَلِّفٍ وَتَكْلِيفٌ سَمَا
 وَفِي ارْتِفَاعِهِ النَّزَاعُ قَدْ أَتَى
 مَا لَا يُشَكُّ فِي بَقَائِهِ مَعَهُ
 حَتَّى يُرَى صِحَّةُ أَنْ قَدْ شُرِعَا
 فِي مَحْضٍ مَا يَضُرُّ أَنْ قَدْ حَرُمَا
 قَدَّمَ وَإِنْ تَكَافَا فَالْحَظَرُ صَحَّ
 يَقِينُهُ الْأَصْلُ وَشَكُّ مَا طَرَا
 مِنْ حَدِيثِهِ وَالْعَكْسُ مَنْ قَدْ طَهَّرَا
 حَتَّى يُرَى ثُبُوتُ مَا عَنْهُ نَقَلَ
 وَالْأَصْلُ شُغْلُهَا إِذَا بِهَا أَلَمَ

اِسْتِصْحَابُ الْأَصْلِ

اشتمل هذا الموضوع على الأمور التالية:

- ١- تعريف الاستصحاب لغة واصطلاحاً.
- ٢- موقف العلماء من الميثب للحكم والنافي له.
- ٣- أقسام الاستصحاب بالتفصيل، وضرب الأمثلة.
- ٤- موقف العلماء منه، وهل هو عندهم من مصادر التشريع أم لا؟
- ٥- مكانته.
- ٦- شروط العمل به عند الأصوليين.

فأما تعريفه في اللغة: فهو طلب الصُّحبة، وهي الملازمة.

وأما تعريفه اصطلاحاً: فهو استدامة إثبات ما كان ثابتاً، أو نفي ما كان منفيّاً، وإن شئت فقل: هو اعتماد الأصل عند انعدام الدليل الشرعي المثبت للحكم، أو النافي له.

المحفوظ عن أهل العلم: أن من ادّعى ثبوت شيء ما؛ فعليه الإثبات بالبيّنة على صحّة دعواه؛ وما ذلك إلا لأن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ذَمَّ كل من يقول على الله بغير علم؛ حيث قال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٣].

فقد بيّن الله عزّ وجلّ مراتب التحريم في هذه الآية على سبيل الترقّي من الأدنى إلى الأعلى، فعلم أن أشدّها حرمة القول على الله بدون علم، وإذن فإن كل من ادّعى ثبوت شيء فعليه الدليل، والظاهر اتفاق أهل العلم على ذلك.

وأما النافي لحكم شيء، فقد اختلف العلماء في مطالبته بالدليل على ما نفاه، وعدم مطالبته به، فقال البعض: لا يطالب بالدليل كالمثبت، وهذا الإعذار له تترّب عليه أضرار وأخطار؛ إذ إنه يفتح الباب لكل من أراد أن ينفي شيئاً نفاه بدون أن يطالب ببرهان، وهذا يخالف نص القرآن، فمثلاً إذا نفى شخص رسالة النبي ﷺ إلى الناس كافة، أترك فلا يطالب بدليل؟ فالجواب: لا.

وقال البعض الآخر: إنه يطالب بالدليل، كما طوب المثبت للحكم بالدليل، وهذا هو الحق؛ وذلك لأن اليهود والنصارى لما ادعوا أنه لن يدخل الجنة إلا من كان يهودياً أو نصرانياً، لم يقبل الله عزّ وجلّ دعواهم في هذا النفي لغيرهم، حيث قال سبحانه: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِيًّا تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]. فقد طالبهم الله بالبرهان، وأتى لهم؟!!

ورحم الله الشيخ ابن قدامة إذ قال في هذا الموضوع، ما نصّه^(١): «يقال للنافي: ما ادّعت نفيه علمته أم أنت شاكٌّ فيه؟ فإن أقرّ بالشك فهو مُعترف بالجهل، وإن ادّعى العلم، فإمّا أن يعلم بنظر أو بتقليد، فإن ادّعى العلم بالتقليد فهو -أيضاً- معترف بعمى نفسه، وإنها يدّعي البصيرة لغيره، وإن كان بنظر فيحتاج إلى بيانه».

والخلاصة: أن شأن كل من المثبت والنافي لا يخلو من أمور:
الأمرا الأول: أن يأتي أحدهما بما يبرهن على صحّة دعواه، والآخر يعجز، فالحكم لصاحب البرهان، وهذا أمرٌ مسلمٌ به لدى العلماء والعقلاء.

الأمرا الثاني: أن يعجزا عن الإتيان بالدليل، وحينئذٍ لا يستطيع أحد أن يحكم في الشيء أنه حق أو باطل؛ لأنّ القول بأحدهما يحتاج إلى دليل، ولا دليل، ومن قال: هذا حقٌّ أو ذاك باطل بدون علم؛ فقد عرّض نفسه لأعظم الخطر وأشدّ الوعيد؛ كما في قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الأنعام: ٣٦]. وكما في آية الأعراف السالفة الذكر.

الأمرا الثالث: أن يقيم كل من المثبت والنافي دليلاً على ما يقول، وحينئذٍ إمّا أن يكون كلا الدليلين باطلاً، وذلك ممكنٌ، كما بيّن ذلك الأصوليون، وإمّا أن يكون أحدهما باطلاً والآخر حقاً، فيتعيّن تركُّ الباطل والأخذ بالحق؛ إذ إن الحق والباطل لا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة لتضادّهما، وفي ذلك قال ابن حزم في كتابه «الإحكام» (ج ١ / ص ٧٥): «ولا يجوز أن يقيماه معاً؛ لأن الحق لا يكون في ضدّين، ومن الممتنع أن يكون الشيء باطلاً صحيحاً في حالة، من جهة واحدة».

أقسام الاستصحاب بالتفصيل:

لقد قسّم علماء الأصول الاستصحاب إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: استصحاب البراءة الأصلية، أو العدم الأصلي عند الأصوليين، وهو أن المكلف خالٍ من التكليف والحقوق، حتّى يقوم دليلٌ بإشغاله وإلزامه، وليس معنى ذلك أن ما لم يرد فيه دليلٌ بالعين أو الجنس يكون إتيانه مباحًا، بل إنّما يباح للمكلف إتيان الأصل، سواء كان بالإباحة أو المنع، فمثلاً يقال: الأصل في الأشياء النافعة: الإباحة، ما لم يدل دليل شرعي على خلاف ذلك؛ بدليل قول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩].

فإنّ في هذه الآية امتناناً على بني آدم بما فيه النفع لهم؛ إذ إن الله لا يُمَنُّ على العباد إلا بما فيه صلاحهم، كما أن الأصل في الأشياء الضارة: التحريم؛ لقول النبي ﷺ: «لَا ضَرَرٌ وَلَا ضِرَارٌ»^(١). ثمّ إن المراد بالأشياء النافعة هي ما كان نفعها محضاً أو كثيراً، كما دلّت عليه الآية المتقدمة، والمراد بالأشياء الضارة ما كان الضرر فيها محضاً أو غالباً، وأما التمييز بين النافع والضار والطاهر والنجس فيكون بالصفات، وذلك أن النافع متميز بصفاته، والضار متميز بصفاته كذلك.

القسم الثاني: استصحاب دليل الشرع، وهو نوعان:

أحدهما: استصحاب عموم النص، حتّى يأتي تخصيص له.

وثانيهما: استصحاب العمل بالنص، حتّى يأتي ناسخ له.

وهذان النوعان لا شكّ في صحة العمل بهما؛ إذ الأصل بقاء عموم النص والعمل

(١) سبق تخرجه في الجزء الأول.

به، حَتَّى يَأْتِيَ مَا يُخَصِّصُهُ أَوْ يَنْسَخُهُ، وَالْعَامُ الَّذِي يَدْخُلُهُ التَّخْصِصُ يَبْقَى الْعَمَلُ بِمَا بَقِيَ مِنْ عَمُومِهِ، كَمَا تَقْدُمُ فِي بَحْثِ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ.

القسم الثالث: استصحابُ حكم ما، دَلَّ الشَّرْعُ عَلَى ثُبُوتِهِ وَاسْتِمْرَارِهِ لَوْجُودِ سَبَبِهِ، حَتَّى يَثْبُتَ خِلَافُهُ، وَقَدْ مَثَّلَ لَهُ أَهْلُ الْأَصُولِ بِاسْتِمْرَارِ الْمَلِكِ ثَابِتًا، حَتَّى يَثْبُتَ مَا يَزِيلُ دَوَامَهُ وَاسْتِمْرَارَهُ، مِنْ التَّخْلِيٍّ عَنْهُ بِالْبَيْعِ أَوْ الْهَبَةِ وَنَحْوَهُمَا.

القسم الرابع: استصحابُ حكم الإجماع في محلِّ النزاع.
مثالُه: رَجُلٌ حَضَرَتْهُ الصَّلَاةُ، فَتَيَمَّمُ لِفَقْدِ الْمَاءِ، ثُمَّ دَخَلَ فِي صَلَاتِهِ فَرَأَى الْمَاءَ، فَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى صَحَّةِ ابْتِدَاءِ الصَّلَاةِ، وَذَلِكَ قَبْلَ رُؤْيَا الْمَاءِ، فَيَسْتَصْحَبُ هَذَا الْإِجْمَاعُ، وَلَكِنَّهُ يَنْقَلُ إِلَى مَوْضِعِ النِّزَاعِ، وَهُوَ رُؤْيَا الْمَاءِ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ، وَحِينَئِذٍ يُحْكَمُ بِصَحَّةِ صَلَاتِهِ فِي ابْتِدَائِهَا إِجْمَاعًا، وَفِي اسْتِمْرَارِهَا وَبَقَائِهَا؛ اسْتَصْحَابًا لِهَذَا الْإِجْمَاعِ.

وَقَدْ وَقَعَ الْخِلَافُ بَيْنَ الْأَصُولِيِّينَ فِي صَحَّةِ الْاِحْتِجَاجِ بِهَذَا الْقِسْمِ مِنَ الْاِسْتَصْحَابِ؛ فَمَنْعَهُ قَوْمٌ، وَأَجَازَهُ آخَرُونَ.

فَأَمَّا الْمَانِعُونَ: فَاحْتَجُّوا بِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى التَّكَافُؤِ بَيْنِ الْأَدَلَّةِ؛ إِذْ يُمَكِّنُ أَنْ يَقُولَ كُلُّ فَرِيقٍ بِاسْتَصْحَابِ الْإِجْمَاعِ فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ عَلَى النِّحْوِ الَّذِي يُوَافِقُ رَأْيَهُ، فَفِي نَفْسِ الْمَثَالِ الْمَتَقَدِّمِ، سَيَقُولُ أَحَدُ الْفَرِيقَيْنِ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى صَحَّةِ صَلَاتِهِ قَبْلَ رُؤْيَا الْمَاءِ، فَإِنْ اسْتَصْحَبَ ذَلِكَ إِلَى مَا بَعْدَ رُؤْيَا الْمَاءِ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ، فَتَكُونُ حِينَئِذٍ صَلَاتُهُ صَحِيحَةً.

وَسَيَقُولُ الْآخَرُ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى بَطْلَانِ صَلَاةٍ مِنْ صُلَى بِتَيَمُّمٍ وَهُوَ يَبْصُرُ الْمَاءَ وَيَقْدِرُ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَإِنْ اسْتَصْحَبَ ذَلِكَ إِلَى أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ فَتَكُونُ صَلَاتُهُ بَاطِلَةً.

وَأَمَّا الْمُجْبِيزُونَ: فَإِنَّهُمْ احْتَجُّوا بِأَنَّ الْمَتَمَسِّكَ بِالِاسْتِصْحَابِ بَاقٍ عَلَى الْأَصْلِ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِنْتِقَالُ عَنْهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ يَصْلَحُ لَذَلِكَ.

وقد ذكر ابن القيم في كتابه القيم «إعلام الموقعين» (١/ ٤٢٤) كلامًا نصر به قول من قال: إن مُجَرَّدَ النَّزَاعِ لَا يُوْجِبُ سَقُوطَ اسْتِصْحَابِ حُكْمِ الْإِجْمَاعِ، حَيْثُ قَالَ مَا نَصَّهُ: «... وَأَمَّا مُجَرَّدُ النَّزَاعِ فَإِنَّهُ لَا يُوْجِبُ سَقُوطَ اسْتِصْحَابِ حُكْمِ الْإِجْمَاعِ، وَالنَّزَاعُ فِي رُؤْيَا الْمَاءِ فِي الصَّلَاةِ، وَحُدُوثِ الْعَيْبِ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، وَاسْتِيلَادِ الْأُمَّةِ، لَا يُوْجِبُ رَفْعَ مَا كَانَ ثَابِتًا قَبْلَ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ، فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ الْمُعْتَرِضِ: إِنَّهُ قَدْ زَالَ حُكْمُ الْاسْتِصْحَابِ بِالنَّزَاعِ الْحَادِثِ، فَإِنَّ النَّزَاعَ لَا يَرْفَعُ مَا ثَبَتَ مِنَ الْحُكْمِ، فَلَا يُمَكِّنُ الْمُعْتَرِضُ رَفْعَهُ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْوَصْفَ الْحَادِثَ جَعَلَهُ الشَّارِعُ دَلِيلًا عَلَى نَقْلِ الْحُكْمِ، وَحِينَئِذٍ فَيَكُونُ مُعَارِضًا فِي الدَّلِيلِ، لَا قَادِحًا فِي الْاسْتِصْحَابِ، فَتَأَمَّلْهُ، فَإِنَّهُ التَّحْقِيقُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ» اهـ.

مَوْقِفُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْاسْتِصْحَابِ وَهَلْ هُوَ عِنْدَهُمْ مِنْ مَصَادِرِ التَّشْرِيعِ اسْتِقْلَالًا أَمْ تَبَعًا؟
أَمَّا مَوْقِفُ الْعُلَمَاءِ - وَمِنْهُمْ الْأُتَمَّةُ الْأَرْبَعَةُ - مِنَ الْاسْتِصْحَابِ: فَإِنَّهُمْ مُتَّفَقُونَ عَلَى الْإِخْذِ بِهِ، كَمَا رَأَيْتُ فِي الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ.

وَأَمَّا اعْتِبَارُهُ مِنْ مَصَادِرِ التَّشْرِيعِ مُسْتَقْلَلًا: فَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، فَقَدْ قَالَ الْمُحَقِّقُونَ: إِنَّ الْأَصْلَ الْمَطْلُوبَ اعْتِمَادُهُ مَا اعْتُمِدَ إِلَّا حِينَ قَامَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَمَثَلُوا لَوْجْهَةَ نَظَرِهِمْ هَذِهِ بِمَا يَأْتِي:

(أ) قَالُوا: الْأَصْلُ فِي الْعِبَادَةِ: التَّحْرِيمُ، هَذَا الْحُكْمُ قَامَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ مِنَ الشَّرْعِ، فَقَدْ رَوَى الشَّيْخَانُ مِنْ حَدِيثِ أَمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»^(١).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ «الصَّلَاةِ»، بَابِ: «إِذَا اضْطَلَحُوا عَلَى صَلَاحٍ جَوْرٍ فَالْصَّلَاحُ مَرْدُودٌ»، رَقْمُ [٢٦٩٧]،

(ب) وقالوا: إن الأصل في البيوع: الحل؛ لقول الله: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾

[البقرة: ٢٧٥]

(ج) وكذلك الأصل في الذبائح: التحريم؛ لقول النبي ﷺ في شأن الصيد: «وإن وجدته غريقاً فلا تأكله، فإنك لا تدري الماء قتله أو سهمك»^(١). ونحوها من الأمثلة التي تدل على أن الاستصحاب ما اعتمد إلا لما قام الدليل عليه كما قال الأصوليون أيضاً، وإنما أفرد بالبحث لعدم وجود مُحْصَص أو مقيد للأصل، أو ناسخ، فإن قال قائل: لماذا سُمي الأخذ بالدليل استصحاباً؟ قيل له: بعد العجز عن وجود الدليل على المسألة بعينها أو جنسها، وعدم معرفة ناسخ، ولا مُحْصَص، ولا مقيد، أبقينا دلالة الدليل على الحكم، فكان استصحاباً.

وأما مكانة الاستصحاب؛ فإذا عُرِضت على العالم المُجْتَهِد مسألة ما، فإنه يبحث عن حكمها في الأدلة الشرعية وما يلحق بها من أقوال الصحابة، فإن لم يجد مراده فيها، فإنه يستصحب الأصل، وذلك ما يُسمى بالاستصحاب.

وقد اشترطوا لصحة العمل به: البحث الجاد عن الدليل المغير أو الناقل، ثم القطع أو الظن بعدمه وانتفائه، وبناءً على ما ذكر فإن العمل به إما قطعي وإما ظني، فيكون قطعياً إذا قُطِع بانتفاء الدليل الناقل والمغير، وذلك كنفى وجوب صلاة سادسة، ونفي وجوب صوم شهر غير شهر رمضان، ويكون العمل به ظنياً إذا ظنَّ انتفاء الدليل الناقل.

⁼ ومسلم في كتاب «الأقضية»، باب: «نقض الأحكام الباطلة، وردّ مُحَدَّثَاتِ الْأُمُور»، رقم [١٧١٨].

(١) أخرجه مسلم في كتاب «الصيد والذبائح»، باب: «الصيد بالكلاب المُعَلِّمَةِ»، رقم [١٩٢٩]، عن

عدي بن حاتم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، نحوه.

الاجتهاد والفتيا

الاجْتِهَادُ بِذَلِكَ الْمَجْهُودِ فِي
وَأَنَّمَا يَجْتَهِدُ الْمُدْرِكُ مَا
مَعَ عِلْمٍ حُكْمِ اللَّهِ وَالرَّسُولِ
إِحَاطَةً بِمُحْكَمٍ وَنَاسِخٍ
مُضْطَلَعًا مِنَ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ
فَلْيَعْرِضِ الْفُتْيَا عَلَى الْكِتَابِ
مَنْطُوقٍ نَصٍّ كَانَ أَوْ مِنْهُ فَهْمٌ
مُلاحِظًا مَوَاقِعَ الْإِجْمَاعِ
مَا لَمْ فَلْيَلْقِياسِ فِيهَا يَرْجِعُ
إِذْ لَيْسَ فِي الْبَابِ سِوَاهُ يَنْجَلِي
ثُمَّ إِلَى الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ
هَذَا هُوَ الْمُجْتَهِدُ الْحَقِيقِيُّ
حَتَّى يُرِيدَ رَيْنَا ارْتِفَاعَهُ
أَمَّا الْإِضَافِيُّ فَلَا يَفْتَقِرُ
فِيهِ عَلَى أَهْلِيَّةِ الْمُشْتَغَلِ
وَرَيْنَمَا احتَاجَ لَهُ الْفَقِيهَةُ فِي

مَعْرِفَةِ الْحَقِّ بِبُرْهَانٍ يَفِي
قَدْ مَرَّتْ فَصِيلًا بِمَا تَقَدَّمَ
ذُو بَصَرٍ بِطُرُقِ النُّقُولِ
فِي عِلْمٍ إِجْمَاعٍ وَخُلْفٍ رَاسِخٍ
وَلَوْ تَمَكَّنَّا بِحَالِ الطَّلَبِ
فَسُنَّةٍ صَحِيحَةٍ فِي الْبَابِ
فَفِعْلٌ أَوْ تَقْرِيرٌ مَا بِهِ عُلْمٌ
وَمُتَحَرِّيًا لَدَى النِّزَاعِ
إِمَّا لِنَصٍّ أَوْ عَلَى مَا أَجْمَعُوا
ثُمَّ عَلَى الْخَفِيِّ قَدَمِ الْجَلِيِّ
حَتَّى يَقُومَ شَاهِدُ الشُّغْلِيَّةِ
وَلَيْسَ مَرْفُوعًا عَلَى التَّحْقِيقِ
وَذَاكَ مِنْ قُرْبِ قِيَامِ السَّاعَةِ
لِهَذِهِ الْأُمُورِ بَلْ يَقْتَضِرُ
بِهِ كَتَقْوِيمٍ وَإِشْرِ الْمَثَلِ
تَحْقِيقُهُ مَنَاطَ حُكْمٍ قَدْ خَفِيَ

قوله:

الاجْتِهَادُ بِذَلِكَ الْمَجْهُودِ فِي
مَعْرِفَةِ الْحَقِّ بِبُرْهَانٍ يَفِي
في هذا البيت تعريفُ الاجتهاد؛ إذ هو في اللغة: مأخوذٌ من جهد بفتح الجيم
وضمها، بمعنى: الطاقة، وبالفتح خاصّة بمعنى: المشقة، والاجتهاد: بذلُ الوسع.

وفي الاصطلاح: الاجتهاد: هو بذلُ المُجتهد كُلِّ ما في وسعه لإدراك الحق في حكم شرعيّ.

وقيل: معناه: طلبُ الصواب بالأمارات الدالّة عليه.

ثمّ طريقه: هي التفقه في الدين الذي هو معرفة الأحكام الشرعية بأدلّتها من أصول الأدلّة السمعية.

والفقه في الدين قسمان:

أحدهما: فرض عين على كل مكلف، كالذي يتعلق بمعرفة الله، ومعرفة رسوله ﷺ، ومعرفة دين الإسلام بالأدلة.

والثاني: فرض كفاية؛ وهو التوسّع في العلوم الشرعية ووسائلها، حتّى يحوز المكلف مرتبة الاجتهاد والقدرة على الفتيا.

قوله:

قَدْ مَرَّتْ فَصِيلاً بِمَا تَقْدَمَا
ذُو بَصَرٍ بِطُرُقِ النُّقُولِ
فِي عِلْمِ إِجْمَاعٍ وَخُلْفِ رَاسِخٍ
وَلَوْ تَمَكَّنَّا بِحَالِ الطَّلَبِ
فَسُنَّةٌ صَحِيحَةٌ فِي الْبَابِ
فَفَعَلْتُ أَوْ تَقْرِيرُ مَا بِهِ عِلْمٌ
وَمُتَحَرِّراً لَدَى النَّزَاعِ
إِمَّا لِنَصِّ أَوْ عَلَى مَا أَجْمَعُوا

وَإِنَّمَا يَجْتَهِدُ الْمُدْرِكُ مَا
مَعَ عِلْمِ حُكْمِ اللَّهِ وَالرَّسُولِ
إِحَاطَةً بِمُحْكَمٍ وَنَاسِخٍ
مُضْطَلِعاً مِنَ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ
فَلْيَعْرِضِ الْفُتْيَا عَلَى الْكِتَابِ
مَنْطُوقٍ نَصٍّ كَانَ أَوْ مِنْهُ فَهْمٌ
مُلاحِظاً مَوَاقِعَ الْإِجْمَاعِ
مَا لَمْ فَلْيَلْقِيسَ فِيهَا يُرْجَعُ

إِذْ لَيْسَ فِي الْبَابِ سِوَاهُ يَنْجَلِي ثُمَّ عَلَى الْخَفِيِّ قَدَمِ الْجَلِي
ثُمَّ إِلَى الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ حَتَّى يَقُومَ شَاهِدُ الشُّغْلِيَّةِ
هَذَا هُوَ الْمُجْتَهِدُ الْحَقِيقِي وَلَيْسَ مَرْفُوعًا عَلَى التَّحْقِيقِ

هذه الآيات تتعلق بما يسمّى عند الأصوليين بشروط الاجتهاد، وقد أشار الناظم فيها إلى أهم الشروط، وهي:

١- العلمُ بآيات الأحكام، وما ذلك إلا لأن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ أصلُ الشريعة الإسلامية بجميع مواضعها، فلا بد أن يكون المُجتهد على علمٍ بكتاب ربّه عمومًا، وبآيات الأحكام منه خصوصًا.

٢- العلمُ بسنة النبي ﷺ بالقدر المستطاع عمومًا، وأحاديث الأحكام خصوصًا، ولا يُشترط الإحاطة بجميع السنة لا حفظًا ولا أحكامًا، بل يُشترط إحراز ما يؤهل طالب العلم ليكون من أهل القدرة على البحث والاستنباط، وفهم الصحيح من الضعيف، ونحو ذلك.

٣- العلمُ بمباحث أصول التفسير، وأصول الفقه، وذلك كالعلم بالناسخ والمنسوخ، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والمحكم والمتشابه، والمُجمل والمبَيّن، والأمر والنهي، والمنطوق والمفهوم، والجرح والتعديل، والحديث الصحيح، والحسن، والضعيف، ومراتب الجرح والتعديل، وصيغ الأداء، ونحو ذلك من مباحث هذين الفئتين اللذين لا غنى لطالب العلم عن التوسع في قواعدهما على سبيل التفصيل، إذ هما من خير مُعين على فهم أحكام الكتاب والسنة، ولا يُشترط الإحاطة بهما، ولا بلوغ الكمال فيهما، كما هو معلوم من شروط المُجتهد.

٤- معرفة مواقع الإجماع لئلا يُفْتَيَ المُجتهد بخلافه وهو لا يعلم، وليس شرطاً أن يُحيط بجميع مسائل الإجماع في الأحكام الشرعية، غير أنه يتعيّن عليه أن يركّز في فتواه على كثرة البحث في المسألة المتطورة أو المتجددة، حتّى يتأكد أن قوله فيها ليس فيه مُخالفة للإجماع.

٥- أن يكون صاحب بصيرة بطرق النقل، وذا قدرة يتمكّن بها من استنباط الأحكام من أدلّتها الإجمالية أو التفصيلية.

٦- أن يكون له إلمامٌ بحقيقة القياس عمومًا، وبأركانها، وشروطها، وأقسامها، ومسالك العلة فيها خصوصًا.

٧- أن يكون صاحب إدراك جيّد لمقاصد الشريعة الإسلامية، وعناية تامة بفهم أهدافها التي ترمي إلى تحقيقها، ومن ذلك ما تعلّق بحفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسب، والمال؛ وما ذلك إلا لأن فهم النصوص وتطبيقها تطبيقاً عملياً متوقف على معرفة تلك المقاصد وهذه الأهداف والتزام إطارها جملة وتفصيلاً، وعمومًا وخصوصًا.

٨- المعرفة بمواطن الخلاف في الأحكام الشرعية، وحسن النظر في أقوال المختلفين في فروع الأحكام، والأخذ بالقول القريب من الصواب، الذي قد يكون صاحبه أسعد بالدليل وألصق به، والحذر من التعصب لشخص ما خالف الصواب في رأيه، لئلا في ذلك من الخطأ الفاحش، والتقليد الأعمى، والتعصب المذموم المردود على صاحبه.

٩- معرفة اللغة العربية؛ إذ لا تفهم نصوص الكتاب والسنة إلا بفهم اللغة العربية التي نزل القرآن بها؛ لذا يلزم المُجتهد أن يتعلم اللغة العربية؛ كي يُحرز نصيباً وافراً من

مفرداتها، ومركباتها، وقواعدها، وكيفية دلالة الألفاظ من عموم وخصوص، وإطلاق وتقييد؛ إذ إنه إن لم يكن له إلمام بذلك فإنه لا يتمكن من فهم نصوص الكتاب والسنة، ولا فهم دلالة الألفاظ على المعاني.

١٠ - أن يستند في فتياه وأحكامه على نصوص الكتاب العزيز، وصحيح السنة المطهرة بجميع أقسامها المنحصرة في:

(أ) أقواله ﷺ.

(ب) وأفعاله ﷺ.

(ج) وتقريراته ﷺ.

فإن لم يجد ما يستند إليه من الكتاب والسنة؛ فعليه بالنظر الدقيق في الإجماع الذي سبق تفصيل القول فيه، فإن لم يجد في الإجماع ما يُسعفه؛ فليعمد إلى القياس مقدّمًا جليّه على خفيّه، فإن لم يجد في القياس ما يستند إليه بدون تعسف؛ فليعمد إلى الأخذ بالبراءة الأصلية التي سبق تعريفها في مباحث استصحاب الأصل قريبًا، وذلك من قبل أن يشغل بالتكاليف الشرعية.

١١ - أن يكون المجتهد ثقة مأمونًا، حسن الاعتقاد، غير متساهل في أمور الدين جُملة وتفصيلًا.

١٢ - أن يكون المجتهد عارفًا بالواقعة، ومُدركًا للأحوال النازلة المجتهد فيها.

١٣ - أن يكون المجتهد من أهل الإيمان والإخلاص، بعيدًا عن الأهواء والبدع.

١٤ - أن يكون مكلفًا، أي: بالغًا عاقلًا، ذكرًا كان أو أنثى.

هذه هي أهمُّ الشروط المتعلقة بالمُجتهد، التي متى تكاملت فيه صحَّ اجتهاده في جميع الأحكام وشَتَّى المسائل، ومن لم تتوفر فيه فإنه قد يكون خارجًا عن أهل الاجتهاد المطلق.

هذا، وإذ علمت ما ذكر من شروط الاجتهاد، فإن له أركانًا ومراتب.

فأما أركانه فأربعة هي:

- ١- المُجتهد، وقد سبق تعريفه لغة واصطلاحًا.
 - ٢- المُجتهد فيه، والمراد به: كُلُّ حكم شرعي عملي أو علمي يُقصد به العلم، ليس فيه دليل قطعي، والمراد بالعملي: ما هو كسبُ المكلف، وبالعلمي: ما تضمنه علم الأصول من المظنونات التي يستند العمل إليها.
 - ٣- بذلُ الوسع، والمراد ببذل الوسع أي: الجِدُّ في البحث والنظر في الأدلة، مع حمل المؤهل للاجتهاد الذي أجملت شروطه آنفًا.
 - ٤- الأدلة الشرعية التي يراد منها استنباطُ الحكم.
- قوله:

وَلَيْسَ مَرْفُوعًا عَلَى التَّحْقِيقِ
حَتَّى يُرِيدَ رِيْنًا ارْتِفَاعَهُ وَذَلِكَ مِنْ قُرْبِ قِيَامِ السَّاعَةِ

معنى ذلك: أن باب الاجتهاد مفتوح؛ إذ لا دليل أصلاً على سدّه في أي زمن من الأزمان إذا وُجدَ أهله؛ ذلك أن الحوادث والوقائع تحصل في الزمان والمكان بدون تناءٍ. ومن المعلوم قطعًا: أنه ما كُلُّ حادثة أو واقعة ورد فيها نصٌّ صريح يخصُّها من الشارع باسمها، وإذ كان الأمر كذلك فلا بد أن يكون بابُ الاجتهاد مفتوحًا في كل

زمان؛ لأن الوقائع والحوادث والتصرفات المفروضة لا تختص بزمان دون زمان، كما أنها لا تنهاه.

وأما من أنكر استمرارية الاجتهاد فإنه قد جانب الصواب، ولا يملك دليلاً معتبراً لدى المحققين من أهل العلم، بل الدليل قائم مع القائلين: إن باب الاجتهاد مفتوح، وسيظل مفتوحاً حتى يأتي الوقت الذي يرفع الله فيه العلم إليه، وذلك في آخر الزمان، كما صحت بذلك النصوص؛ قال رحمته الله عليه: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ، وَهُمْ كَذَلِكَ»^(١).

وقال عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَالًا فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ؛ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»^(٢).

قوله:

أَمَّا الْإِضَافِي فَلَا يَفْتَقِرُ	لِهَذِهِ الْأُمُورِ بَلْ يَفْتَقِرُ
فِيهِ عَلَى أَهْلِيَةِ الْمُشْتَغِلِ	بِهِ كَتَقْوِيمٍ وَإِرْشِ الْمَثَلِ
وَرُبَّمَا احْتِاجَ لَهُ الْفَقِيهِ فِي	تَحْقِيقِهِ مَنَاطَ حُكْمٍ قَدْ خَفِيَ

(١) أخرجه مسلم في كتاب «الإمارة»، باب: «قَوْلُهُ رحمته الله عليه: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ»»، رقم [١٩٢٠]، عن ثوبان رضي الله عنه. وهو في الصحيح من حديث معاوية والمغيرة بن شعبة وجابر بن سمرة وجابر بن عبد الله وعقبة بن عامر وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهم، بمعناه. انظر: «نظم المتناثر في الحديث المتواتر» للكتاني، ص: [١٤١].

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «العلم»، باب: «كَيْفَ يَقْبِضُ الْعِلْمُ»، رقم [١٠٠]، ومسلم في كتاب «العلم»، باب: «رَفَعَ الْعِلْمَ وَقَبْضَهُ وَظَهَرَ الْجُهْلُ وَالْفِتْنُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ»، رقم [٢٦٧٣]، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

هذه الأبيات تتضمن بيان مراتب الاجتهاد، وهما مرتبتان: المرتبة الأولى: مرتبة المجتهد المطلق، وهو العالم المستقل باستنباط الأحكام الشرعية من أدلتها الإجمالية والتفصيلية من غير تقليد لأحد، أو تقييد بمذهب معين يلزم به في كل شيء، وقد سبق ذكر الشروط التي يجب أن تتوفر فيه.

المرتبة الثانية: مرتبة المجتهد المقيّد، ويُسمى اجتهاده: اجتهادًا جزئيًا، وهو الذي ينصب اجتهاده وينبني على أصول وقواعد مذهب من المذاهب، وهل يسمى هذا الصنف مجتهدًا أو مقلدًا؟ خلاف بين أهل الأصول معلوم.

ومن هذا التقسيم نعلم أن الاجتهاد ليس أمرًا واحدًا لا يقبل الانقسام، بل إن الرجل قد يكون مجتهدًا في فنٍّ من الفنون، أو باب من أبواب العلم، أو مسألة من مسائله، غير أنه يتعيّن أن تكون أدلته التي يستند إليها في الفن، أو الباب، أو المسألة أعيانًا لا أجناسًا، ثم إن المجتهد المطلق، ومثله المقيّد، قد يحتاج كلُّ منهما إلى غيره في تقويم الإرش في الجروح، وجزاء المثل من النعم؛ كما هو صريح النصوص، والله أعلم.



فَضَّلَ

وَجَاهِلُ الْحُكْمِ الَّذِي يَلْزِمُهُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْأَلَ مَنْ يَعْلَمُهُ
ثُمَّ عَلَى عَالِمِهِ الْإِبَانَةُ لِحُكْمِ شَرْعِ رَبِّنَا سُبْحَانَهُ
فَإِنْ يَكُنْ يَحْفَظُ نَصَّ اللَّفْظِ فِي فُتْيَاهُ أَدَاهُ بِلَا تَصْرُفٍ
أَوْ لَا فَبِالْمَعْنَى وَوَيْلُ مَنْ كَتَمَ عِلْمًا وَأَخَذُ سَائِلٍ بِهِ انْحَتَمَ
وَأَنْ يَكُ الْحَقُّ عَلَى سِوَاهُ فَإِثْمُهُ عَلَى الَّذِي أَفْتَاهُ
وَقَوْلُ لَا أَعْلَمُهُ فِيمَا خَفِيَ أَقْرَبُ مَخْرَجٍ مِنَ التَّكْلِيفِ

أبيات هذا الفصل تتعلق ببيان ما يجب على الجاهل حيال ما يُشكل عليه من مسائل أمر دينه، وكذا إيضاح الواجب عليه إذا أفتاه العالم.

كما تتعلق ببيان الواجب على العالم الذي حمّله الله مسؤولية شيء من العلوم الشرعية ووسائلها، حيال بذلها لمن يحتاج إليها من المكلفين، مع الاشتغال على بيان وجوب الالتزام في التعليم والإفتاء بالفاظ الشارع في المسألة إن أمكن ذلك، فإن لم يمكن جاز البيان والإفتاء بما يدل عليه النص، بشرط عدم الخلل في المعنى.

كما تناولت الأبيات بيان خطر كتم العلم عن محتاجيه وطالبيه، وأنه كبيرة من كبائر الذنوب، وقد دلّ على خطر الكتمان قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ۝١٥٩﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّاهُ فَأُولَٰئِكَ أَثُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿[البقرة: ١٥٩ - ١٦٠].

كما دلّ على خطر الكتمان قول النبي ﷺ: «مَنْ كَتَمَ عِلْمًا أَلْجَمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ»^(١).

(١) أخرجه ابن حبان [٩٦]، والحاكم (١٨٢/١) وصححه ووافقه الذهبي، عن عبد الله بن عمرو

وفي رواية عند أحمد وغيره بإسناد حسن: «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ يَعْلَمُهُ فَكَتَمَهُ أُلْجِمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ»^(١). كما تناولت أيضًا بيان أنَّ المفتي بغير الحق والصواب، المقصّر في النظر والبحث وإعداد النفس، يحمل إثم من أفاته بغير علم، ورحم الله صاحب هذه المنظومة؛ إذ قال في هذا المعنى^(٢):

وَالْكَتْمَ لِلْعِلْمِ فَاحْذَرِ إِنَّ كَاتِمَهُ فِي لَعْنَةِ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ
وَمِنْ عُقُوبَتِهِ أَنْ فِي الْمَعَادِ لَهُ مِنَ الْجَحِيمِ لِحَامًا لَيْسَ كَاللُّجْمِ
وَكَاتِمُ الْعِلْمِ عَمَّنْ لَيْسَ يَحْمِلُهُ مَاذَا بِكِتْمَانٍ بَلْ صَوْنٌ فَلَا تَلْمِ
وَإِنَّمَا انْكَتَمَ مَنْعُ الْعِلْمِ طَالِبُهُ مِنْ مُسْتَحِقٍّ لَهُ فَافْهَمْ وَلَا تَهْمِ

كما تناولت إرشاد من لم يعلم الصواب في المسألة التي سئل عنها، أن يقول: لا أدري، كما كان أئمة السلف يقولون، فقد حفظ عن مالك بأنه سُئل عن أربعين مسألة، فأجاب على خمس مسائل، وقال في الباقي: لا أدري^(٣).

وذلك خيرٌ من التكلف، وفيه مخرجٌ خيرٌ للمسؤول والسائل، وثمة مخرجٌ آخر: وهو الإرشاد إلى من يوثق بعلمه وفتاويه، حتَّى لا يبقى السائل في حيرة من أمره.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وصححه الألباني في «التعليقات الحسان» [٩٦].

(١) أخرجه أحمد (٧٥٧١، ٧٩٤٣، ٨٥٣٣، ١٠٤٢٠، ١٠٤٨٧)، وأبو داود في كتاب «العلم»، باب: «كَرَاهِيَةُ مَنْعِ الْعِلْمِ»، رقم [٣٦٥٨]، والترمذي في أبواب «العلم»، باب: «مَا جَاءَ فِي كِتْمَانِ الْعِلْمِ»، رقم [٢٦٤٩]، وابن ماجه في «المقدمة»، باب: «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ»، رقم [٢٦١]، وابن حبان [٩٥]، والحاكم (١/ ١٨١). قال الترمذي: «وَفِي الْبَابِ: عَنْ جَابِرٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ». وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

(٢) «المنظومة الميمية في الوصايا والآداب العلمية - بشرح الشيخ عبد الرزاق البدر»، ص: (١٠٥-١٠٧).

(٣) «الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء» لابن عبد البر، ص: [٣٨]، و«ترتيب المدارك» للقاضي عياض (١/ ١٨١)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٨/ ٧٧).

ثُمَّ إِنْ السَّائِلُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْأَلَ غَيْرَ مَعْرُوفٍ بِالْعِلْمِ وَصِحَّةِ الْإِعْتِقَادِ وَالْعَمَلِ؛
لأنه إن فعل ذلك فقد أسند الأمر إلى غير صاحبه، وحمل نصيبه من الإثم، لاسيما إذا كان
الجواب خطأ، بل يجب على السائل أن يسأل أهل الصدق والعقل والدين، عن خير عالم
في البلد الذي يمكنه الوصول إليه، فيطرح عليه مسأله، ويسمع منه الجواب، والأفضل
أن يأخذه مُحَرَّرًا إذا كان الأمر يستدعي ذلك.

ولعلَّ سائلاً يسأل عن حقيقة الجاهل وحقيقة العالم، فيكون الجواب: أن الجاهل
هو من فَقَدَ العلم، وأُطلق عليه لقبُ الأُمِّيِّ والجهل.

ثُمَّ إِنْ الْجَهْلَ عَلَى نَوْعَيْنِ:

جهل بسيط: وهو عدم الإدراك بالكلية.

وجهل مركَّب: وهو إدراك الشيء على وجه يُخالف ما هو عليه.

وأما العالم بالله وبأمره، فهو الذي علم، وعمل، وعلم؛ فهذا هو الذي يُدعى عالمًا
ربانيًّا في ملكوت السماء.

ولا يفوتنا هنا أن نعلم ما ينبغي علمه، ألا وهو أن الله هو الذي أمر العالم أن يُعلم
من يحتاج إلى ما معه من العلم في عموم قوله سُبْحَانَهُ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا
الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْفُرُونَهُ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٨٧].

والآية وإن كانت واردة في شأن أهل الكتاب، إلا أنَّها تتناول بعمومها كلَّ من
أتاه الله علمًا من شرعه المطهر من هذه الأمة؛ لأن العبرة بعموم الألفاظ لا بخصوص
الأسباب، كما هو موضح في القواعد الأصولية الظاهرة، فإنه سُبْحَانَهُ أمر الجاهل أن يتعلم
أمور دينه.

وهكذا الجاهل بمسألة من مسائل العلم الشرعي أو وسائله أن يسأل أهل العلم المشهود لهم بالعلم والعمل والتعليم؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧]. فإن لم يفعل فقد عصى وظلم نفسه بالرضا بداء الجهل الخطير، الذي حذر الله منه في نصوص كثيرة، منها: قول الله تعالى في وصيته لعبده ونبيه نوح عليه السلام: ﴿إِنِّي أَعْطُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦].

وهكذا وصى نبيه محمدًا ﷺ بقوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [النحل: ٣٥]. وذلك في الواقع وصية لكل مكلف من عالم الإنس والجن؛ إذ إن مراد الله من خليقته المكلفين: أن يكون عملهم موافقًا لمراده منهم، ولا يمكن أن يحققوا ذلك إلا إذا علموا أحكام شرعه المطهر، فإذا لم يعلموا فإنه يستحيل منهم موافقة الصواب، ومن المقطوع به: أن الأعمال التكليفية جميعها ظاهرها وباطنها لا تقبل من المكلفين، إلا إذا توفّر فيها الصواب والإخلاص، وبدونهما تكون هباءً منثورًا؛ كما قال عز وجل: ﴿فَن كَانَ رِجْوَ آفَاءَ رَبِّهِ فَيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠]. وقال - عز من قائل -: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [المائدة: ٢]. أي: أخلصه وأصوبه.

وقال النبي ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(١). أي: مردود عليه.

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الاعتصام بالكتاب والسنة»، باب: «إِذَا اجْتَهَدَ الْعَامِلُ أَوْ الْحَاكِمُ، فَأَخْطَأَ خِلَافَ الرَّسُولِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ، فَحُكْمُهُ مَرْدُودٌ»، (٣١٧/١٣ - الفتح) معلقًا. ووصله مسلم في كتاب «الأفضية»، باب: «رد الأحكام الباطلة»، رقم [١٧١٨]، عن عائشة رضي الله عنها.

الفرق بين الاتباع والتقليد

<p>يَلْزَمُ حُجَّةٌ لِكُلِّ مُقْتَفٍ وَالْحَقُّ عَنْ جُمْلَتِهِمْ لَا يَخْرُجُ لَهُمْ وَمَنْ يُحْدِثْهُ لِلْمَقْتِ اسْتَحَقَّ فِي ذَا وَإِلَّا اخْتِيرَ قَوْلُ الْجِلَّةِ فَالِاهْتِدَاءُ وَالرُّشْدُ مِنْ حُلَاهُمْ عَصْرُهُمَا وَخُلْفُهُ كَانَ أَقْلُ مِمَّنْ بِنُورِ هَدْيِهِمْ قَدِ اسْتَضَا وَبِفُهْومِ الْقَوْمِ فِي الْفِقْهِ اسْتَعْنُ مُقْتَفِي الْأَثَارِ لَا مُقْلِدًا مُسَلِّمًا لَوْ عَارَضَ الدَّلَائِلُ لَا لِتَعْصِبِ وَلَا اسْتِظْهَارِ لِتَعْلَمَ الْوَاهِي مِنَ الصَّحِيحِ ثُمَّ اسْتَقِمَّ عَلَى السَّبِيلِ الْقَاصِدِ وَالْحَقُّ فَاَقْبَلْ مَعَ مَنْ كَانَ مَعَهُ فَاعْلَمْ وَإِلَّا لِاجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ</p>	<p>وَحَيْثُ قُلْنَا فِي اتِّفَاقِ السَّلَفِ فَخُلْفُهُمْ يُحْصَرُ فِيهِ الْمَنْهَجُ فَيَحْرُمُ اخْتِرَاعُ قَوْلٍ مَا سَبَقَ بَلْ يَلْزَمُ الرَّدُّ إِلَى الْأَدْلَةِ وَالْخُلْفَ قَدَّمَ عَلَى سِوَاهُمْ وَقَدَّمَ الشَّيْخَيْنِ إِذْ كَانَ الْأَجَلُ وَيَعْدُهُمْ أَئِمَّةً مِمَّنْ مَضَى فَاعْرِفْ لَهُمْ مَنْصِبَهُمْ لَا تَسْتَهِنْ وَهَكَذَا فَاسْلُكْ سَبِيلَ الْاِقْتِدَاءِ وَهُوَ الَّذِي يَأْخُذُ قَوْلَ الْقَائِلِ فَلْتَأْخُذِ الدَّلِيلَ بِاِفْتِقَارِ وَغَيْرِ خَافِ طُرُقِ التَّرْجِيحِ وَجَرَّدِ الْإِخْلَاصَ فِي الْمَقَاصِدِ وَلِلرَّسُولِ جَرَّدِ الْمُتَابَعَةِ وَلَيْسَ إِلَّا لِلرَّسُولِ الْعِصْمَةُ</p>
---	--

المراد بالاتباع لغة: مصدر، يقال: اتَّبَعَهُ، بمعنى: قَفَا أثره.

والمقصود به في الاصطلاح: هو العمل بالأدلة الشرعية من كتاب، أو سنة، أو إجماع، أو قياس جلي، وما والاها من الأدلة.

وقد أمر الله به جميع المكلفين في قوله عز وجل: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ٣].

ونظيرها قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الْعَنْكَرَانِ: ٣١].

وعليه؛ فإن الناس قسمان غالبًا: علماء، وأمّيون.

فأمّا العلماء: فإنّهم قادرون على فهم الدليل من مصادره، ومن ثمّ يعلمون ويعملون بها فهموا من ذلك الدليل، فهؤلاء مُتَّبِعُونَ بالدرجة الأولى.

وأما العوام من الناس: فإنّهم لا يقدرّون على شيء من الاستنباط أو الفهم للأحكام من أدلّتها، فيُعتبرون مقلّدين لعلمائهم، بحيث إذا أفتاهم العلماء أو علّموهم شيئاً من أمور دينهم، فإنّهم يأخذون بأقوالهم قضيةً مسلّمةً بدون مطالبةٍ بالدليل؛ لأن هذا هو الذي أمروا به في قول الله تَعَالَى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٧].

والمراد بالتقليد لغةً: هو جعلُ القلادة في العنق، يقال: قلّدتُ المرأةَ قلادةً.

واصطلاحاً: هو العملُ بمذهب المُجتهد من غير معرفةٍ دليله معرفةً تامةً.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن كلاً من العالم والأمّي مُتَّبِعٌ لما أنزل الله، بيد أن العالم المُجتهد صاحبُ قدرةٍ على أخذ الأحكام من مصادرها الشرعية بنفسه، بخلاف الأمّي فإنه يأخذ ما أشكل عليه من أمر دينه الذي يجوز له التقليد فيه بواسطة العالم المُجتهد في مذهبه، المأخوذ من الكتاب والسنة وما والاها من الأدلّة الشرعية، وعلى هذا يكون كلّ من المُجتهد والمقلّد مُتَّبِعٌ لما أنزل الله، ممثّلٌ لقوله تَعَالَى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الْإِسْرَافِ: ٣].

قوله:

وَحَيْثُ قُلْنَا فِي اتِّفَاقِ السَّلَفِ يَلْزَمُ حُجَّةً بِكُلِّ مُقْتَفٍ

فَخُلُصُّهُمْ يُحْصَرُ فِيهِ الْمَنْهَجُ وَالْحَقُّ عَنْ جُمْلَتِهِمْ لَا يَخْرُجُ
فَيَحْرُمُ اخْتِرَاعُ قَوْلٍ مَا سَبَقُ لَهُمْ وَمَنْ يُخْدِثُهُ لِلْمَقْتِ اسْتَحَقَّ
بَلْ يَلْزَمُ الرَّدُّ إِلَى الْأَدِلَّةِ فِي ذَا وَإِلَّا أُخْتِيرَ قَوْلُ الْجَلَّةِ
تَدُلُّ هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ الْأَبْيَاتُ عَلَى مَا يَلِي:

١- أن ما اتفق عليه السلف الصالح رَحِمَهُمُ اللَّهُ من أمور الدين الحنيف والشرع
المُنِيف، فإنه حَجَّةٌ ملزمةٌ، يجب قبوله والعمل به؛ لأنَّهم لا يجتمعون على خطأ، لاسيما
أئمة السلف من أصحاب رسول الله ﷺ الذين أخذوا مسائل الدين عن رسول
ربِّ العالمين كاملةً موفورةً، ومثلهم كلُّ مَنْ جاء بعدهم وحذا حذوهم في العلم والعمل،
والحكم والفتيا إلى يوم الدين.

٢- أن الاختلاف بين السلف اختلافٌ تنوعٌ غالباً، لا اختلافٌ تضادٌّ، وأن
ما جاء بينهم ممَّا ظاهره اختلافٌ تضاد فإنه يكون في المسائل العلمية العملية، التي يسوغ
فيها الاجتهاد مِمَّن يملكُ مقوماته ومُسَوِّغاته، وحيثُ ينطبق على جميعهم قولُ النَّبِيِّ
ﷺ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ، ثُمَّ أَصَابَ؛ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ،
ثُمَّ أَخْطَأَ؛ فَلَهُ أَجْرٌ»^(١).

٣- أن الحق بحذافيه لا يخرج عن جُمْلَتِهِمْ، لا في أصول مسائل الدين، ولا في
فروعها، بل هو منحصرٌ في منهجهم: عقيدةً، وعبادةً، ومعاملةً، ودعوةً، وجهاداً،
وحقوقاً، وغير ذلك من فرائض الدين وواجباته، وحقوقه، ومكملاته.

٤- لا يجوز لمن أتى من بعدهم أن يخترع قولاً أو أقوالاً ويُحدثها، ليس له إمام
منهم فيها؛ وما ذلك إلا لأن من جاء بعدهم مأمورٌ باتباعهم، والسير على أثرهم، ومنهيٌّ

(١) سبق تخريجه في الجزء الأول.

عن الابتداء؛ لما فيها حفظوه ودَوَّنوه لنا من الكفاية، ورحم الله ورضي عن الصحابيِّ الجليل حذيفة بن اليمان الذي قال: «كُلُّ عِبَادَةٍ لَمْ يَتَعَبَّدْ بِهَا أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا تَتَعَبَّدُوا بِهَا؛ فَإِنَّ الْأَوَّلَ لَمْ يَدْعُ لِأَخِرِ مَقَالًا، فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا مَعْشَرَ الْقُرَّاءِ، خُذُوا طَرِيقَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ». رواه أبو داود^(١).

وقال آخر: «اتَّبِعُوا وَلَا تَبْتَدِعُوا فَقَدْ كُفِيتُمْ»^(٢). وعليه فإن اختراع قول أو أقوال وإحداثها مِمَّنْ أتى بعد أولئك الأجداد، يكون سبباً في استحقاق المقت للمُحدث المخترع.

٥ - إذا وجد اختلاف بين السابقين ودعت الحاجة إلى النظر؛ فلا بد من الرجوع عند البحث والنظر فيه إلى الأدلة الشرعية المعتمدة، فأَيُّ قولٍ تؤيِّده الأدلة بعد الفهم الصحيح، فإنه يؤخذ به، ويترك ما خالفه، ولو كان المخالف إماماً في العلم؛ لأن الحق هو الذي يجب اتباعه، والاعتصام به، مع رفع اللوم عن من اجتهد فأخطأ، وهو أهلٌ للاجتهاد.

(١) الأثر بهذا اللفظ لم أجده في «سنن أبي داود». وقد عزاه إليه أبو شامة المقدسي في «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص ١٦ - دار الهدى)، وذكره الشاطبي في «الاعتصام» (٣/ ٣٨ - ابن الجوزي)، ولم يعزه. وقد روى البخاري في كتاب «الاعتصام»، باب: «الافتداء بسنن رسول الله ﷺ»، رقم [٧٢٨٢]، عن حذيفة، قال: «يَا مَعْشَرَ الْقُرَّاءِ اسْتَقِيمُوا فَقَدْ سَبَقْتُمْ سَبْقًا بَعِيدًا، فَإِنْ أَخَذْتُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا، لَقَدْ ضَلَلْتُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا».

(٢) أخرجه وكيع في «الزهد» [٣١٥]، وأحمد بن حنبل في «الزهد» [٨٩٦]، وأبو خيثمة زهير بن حرب في «العلم» [٥٤]، والدارمي في «السنن» [٢١١]، وابن وضاح في «ما جاء في البدع» [١٤]، والمروزي في «السنة» [٧٨]، والطبراني [٩٨٧٧٠]، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١/ ٣٢٧ رقم ١٧٤، ١٧٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» [٢٠٢٤]، واللالكائي في «شرح اعتقاد أهل السنة» [١٠٤]، عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٨١): «رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح». وصححه الألباني في تخريج «العلم» لأبي خيثمة.

٦- فإن لم تتضح الرؤية عند النظر في الأدلة؛ فلا بد من الرجوع إلى أقوال أئمة السلف أصحاب الأقدام الراسخة في العلوم، والفهوم الصائبة فيها؛ إذ إن فوق كل ذي علم عليم، فتقدم أقوال أئمة العلم وخيارهم على غيرهم؛ لما هم عليه من العلم الواسع والفقهاء النافع.

قوله:

وَالْخُلَفَاءُ قَدَّمَ عَلَى سِوَاهُمْ	فَالِاهْتِدَاءُ وَالرُّشْدُ مِنْ حُلَاهُمْ
وَقَدَّمَ الشَّيْخَيْنِ إِذْ كَانَ الْأَجَلْ	عَصْرُهُمَا وَخُلْفُهُ كَانَ أَقَلْ
وَبَعْدَهُمْ أئِمَّةٌ مِمَّنْ مَضَى	مِمَّنْ بِنُورِ هَدْيِهِمْ قَدْ اسْتَضَا
فَاعْرِفْ لَهُمْ مَنْصِبَهُمْ لَا تَسْتَهِنْ	وَيَفْهُومِ الْقَوْمِ فِي الْفِقْهِ اسْتَعِنْ

وهذه الأربعة الآيات دلت على مسائل مهمة في هذا الباب.

المسألة الأولى: هي أن الواجب على طالب العلم المتمكن حيال مسائل العلم المختلف فيها والمتنازع عليها: أن يتبع أصول البحث والنظر في المسائل، ألا وهو النظر في الأدلة الشرعية من كتاب، وسنة، وإجماع، فإذا تعدد وضوح الحق منها فليرجع الباحث إلى أقوال أهل العلم كما أسلفت قريباً، وينبغي له أن يقدم أقوال الخلفاء الراشدين الذين أمر رسول الله ﷺ باتباع سنتهم، والاقتداء بهم، والاستضاءة بأقوالهم، حيث قال ﷺ: «... فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(١).

(١) أخرجه أحمد (١٧١٤٤، ١٧١٤٥)، وأبو داود في كتاب «السنة»، باب: «في لزوم السنة»، رقم [٤٦٠٧]، والترمذي في «أبواب العلم»، باب: «ما جاء في الأخذ بالسنة واجتنب البدع»، رقم =

وما ذلك إلا لأتَّهم أغزر الناس علماً، وأزكاهم سريرة، وأعظمهم نصحاً، وأوضحهم صراطاً ومنهجاً في كل باب من أبواب العلم والعمل، رضي الله عنهم وأرضاهم.

المسألة الثانية: تتعلَّق بتخصيص الشيخين أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بالحرص على الأخذ بأقوالهما في مسائل الخلاف؛ لما لهما من الميزة في الفقه، والفضل، ولقول النبي ﷺ: «اِقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي مِنْ أَصْحَابِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَاهْتَدُوا بِهَدْيِ عَمَّارٍ، وَتَمَسَّكُوا بِعَهْدِ ابْنِ مَسْعُودٍ»^(١). أخرجه الترمذي في جامعه عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولما لعصرهما الذهبي من الفضل بكثرة حملة العلم روايةً ودرايةً، وقلة الاختلاف آنذاك.

المسألة الثالثة: ومن بعد هؤلاء العالمين، والخلفاء الراشدين المهديين أئمة من أهل القرون المفضلة الذين مضوا على علم نافع، وعمل صالح، وفقه في الدين، ودعوة وجهاد في سبيل الله رب العالمين كالأئمة الأربعة، وأصحاب الصحاح والسنن، وأقراهم وأشياخهم كسعيد بن المسيب، والحسن البصري، وأبي عمرو الأوزاعي، وإسحاق بن

⁼ [٢٦٧٦]، وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه في «المقدمة»، باب: «اتِّبَاعُ سُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ»، رقم (٤٢-٤٤)، عن العرياض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وصححه ابن حبان [٥]، والحاكم (١/ ١٧٤-١٧٧)، وصححه أيضاً: الحافظ أبو نعيم الأصفهاني، والدغولي. وقال شيخ الإسلام الأنصاري: هو أجود حديث في أهل الشام، وأحسنه، كما في «تحفة الطالب» لابن كثير، ص: [١٣٥]. وصححه غير هؤلاء؛ انظر: «إرواء الغليل» [٢٤٥٥].

(١) أخرجه الترمذي في أبواب «المناقب»، باب: «مَنَاقِبُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»، رقم [٣٨٠٥]. وقال: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، وَيَحْيَى بْنُ سَلَمَةَ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ». وفي الباب: عن حذيفة وأنس وابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد صححه الألباني في «الصحيحة» [١٢٣٣].

راهويه، وعبد الرحمن بن مهدي، والسفيانين: ابن عيينة والثوري، والحمّادين: حماد بن زيد وحماد بن سلمة، وغير هؤلاء من أفاضل الرجال، وكبار العلماء، فإنه إذا حصل خلاف في مسائل العلم، فإنه يُستأنس بفتاواهم، ويؤخذ من أقوالهم ما وافق الحق، وهم جديرون بتحري الحق، فيفضلون على غيرهم في مسائل الخلاف ومواطن النزاع، فالصواب لا يخرج عن مجموعهم كما سبق؛ وما ذلك إلا لأنهم قد اهتموا بهدي من مضى من قبلهم من أئمة الهدى، وأوعية العلم.

المسألة الرابعة: هي أن الواجب على من أتى من بعد أئمة العلم الذين سبقونا بالعلم والإيمان: الاستغفار لهم، والإشادة بفضلهم، وذكر محاسنهم، والاستعانة بفهومهم في مسائل العلم، وبالأخص مسائل الخلاف، ورفع اللوم عنهم فيما اجتهدوا فيه من مسائل العلم، وخالفوا فيه الدليل، فإن لهم عذرهم، ولهم أجرهم على اجتهداتهم، وإن جانبوا فيه الصواب، فإنهم لا يتعمّدون مجانبة الصواب.

وقد ذكر الإمام ابن تيمية أصناف الأعداء لمن خالف من الأئمة الدليل في أي مسألة من مسائل العلم، حيث قال: «وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك، إلا رسول الله ﷺ، ولكن إذا وُجد لواحد منهم قولٌ قد جاء حديثٌ صحيحٌ بخلافه، فلا بد له من عذر في تركه، وجميع الأعداء ثلاثة أصناف:

أحدها: عدم اعتقاد أن النبي ﷺ قاله.

والثاني: عدم اعتقاد إرادة تلك المسألة بذلك القول.

والثالث: اعتقاد أن ذلك الحكم منسوخٌ...

إلى أن قال رحمه الله: وهذه الأصناف الثلاثة تتفرّع إلى أسباب متعددة:

السبب الأول: هو أن الإحاطة الكلية بحديث رسول الله ﷺ متعذّرة.

السبب الثاني: قد يبلغ الحديث الإمام، لكن لم تثبت عنده صحته.

السبب الثالث: اعتقادُ الإمام ضعف الحديث باجتهادٍ خالفه فيه غيره.

السبب الرابع: اشتراطه شروطاً معينة في خبر الواحد يُخالفه فيها غيره.

السبب الخامس: بَلَغَهُ الحديثُ وثبت عنده، ولكنه نَسِيَهُ.

السبب السادس: عدمُ معرفته بدلالة اللفظ اللغوية، أو العرفية، أو الاصطلاحية

كنحو: المحاقلة، والمزابنة، والمخابرة، والملامسة، والمناذرة... إلى غير ذلك من الكلمات الغريبة التي قد يختلف العلماء في تفسيرها.

السبب السابع: اعتقادُ أن لا دلالة في الحديث على المقصود.

السبب الثامن: اعتقادُ أن تلك الدلالة معارضةٌ بغيرها.

السبب التاسع: اعتقادُ أن الحديث معارضٌ بما يُضعفه، أو ينسخه، أو يؤوله.

السبب العاشر: معارضته بما يدلُّ على ضعف الحديث، أو نسخه، أو تأويله

معارضةً لا يعتقدها غيره.

ذكر ذلك في كتابه الفريد في موضوعه «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» (ص: ١٠)

وما بعدها.

لهذه الأسباب وغيرها يجب حملُ كلام جميع أئمة العلم من الأئمة الأربعة وغيرهم

على أحسن محملٍ متى وقع أحدٌ منهم في خطأ ما، والتماسُ العذر له، ورفعُ اللوم عنه،

مع بيان الحق في المسألة التي وقع الخطأ فيها، وحقاً إن المُجتهد حقيقةً بين كسب أجرين

وأجر؛ كما مضى ذلك قريباً.

ورحم الله الإمام الشنقيطي صاحبَ «أضواء البيان» حيث قال: «اعلم أن موقفنا

من الأئمة رَجَّهَ اللَّهُ من الأربعة وغيرهم، هو موقف سائر المسلمين المُنصفين منهم،

وهو موالاؤهم، ومحبتهم، وتعظيمهم، وإجلالهم، والثناء عليهم، بما هم عليه من العلم والتقوى، واتباعهم في العمل بالكتاب والسنة، وتقديمهما على رأيهم، وتعلّم أقوالهم للاستعانة بها على الحق، وترك ما خالف الكتاب والسنة منها.

أمّا المسائل التي لا نصّ فيها، فالصواب النظر في اجتهادهم فيها، وقد يكون اتباع اجتهادهم أصوب من اجتهادنا لأنفسنا؛ لأنهم أكثر علماً وتقوى منا، ولكن علينا أن ننظر ونحتاط لأنفسنا في أقرب الأقوال إلى رضا الله، وأحوطها، وأبعدها من الاشتباه، كما قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعْ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ»^(١).

وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ، فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ»^(٢). وحقيقة القول الفصل في الأئمة رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّهُمْ من خيار علماء المسلمين، وأنهم ليسوا معصومين من الخطأ، فكل ما أصابوا فيه فلهم فيه أجر الاجتهاد وأجر الإصابة، وما أخطؤوا فيه فلهم أجر الاجتهاد، فهم مأجورون على كل حال، لا يلحقهم ذم ولا عيب ولا نقص في ذلك.

ولكن كتابُ الله وسنةُ نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حاكمان عليهم، وعلى أقوالهم كما لا يخفى. فَلَا تَعْلُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَمْرِ وَاقْتَصِدْ كَلَّا طَرَفِي قَصْدِ الْأُمُورِ ذَمِيمٌ فَلَ تَكِ مِمَّنْ يَذْمُهُمْ وَيَنْقُصُهُمْ، وَلَا مِمَّنْ يَعْتَقِدُ أَقْوَالَهُمْ مُغْنِيَةً عَنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، أَوْ مُقَدِّمَةً عَلَيْهِمَا»^(٣) اهـ.

(١) سبق تخريجه في [٢٥٦].

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «الإيمان»، باب: «فَضْلُ مَنْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ»، رقم [٥٢]، ومسلم في كتاب

«اليبوع»، باب: «أَخْذُ الْحَلَالِ وَتَرْكُ الشُّبُهَاتِ»، رقم [١٥٩٩]، عن النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) «أضواء البيان» (ج ٧ / ص ٥٥٥ - ٥٥٦).

وسياقي لهذا الموضوع زيادةً بيان في الباب التالي لهذا.
قوله:

وَهَكَذَا فَاسْلُكْ سَبِيلَ الْإِقْتِدَا مُقْتَضِي الْأَثَارِ لَا مُقْلِدًا
وَهُوَ الَّذِي يَأْخُذُ قَوْلَ الْقَائِلِ مُسْلِمًا لَوْ عَارَضَ الدَّلَائِلُ
فَلْتَأْخُذِ الدَّلِيلَ بِإِفْتِقَارِ لَا لِتَعْصَبٍ وَلَا اسْتِظْهَارِ

أي: وكما وجب احترام أئمة العلم، ومعرفة الحق لهم، والاستعانة بفهمهم في
فقه مسائل العلم؛ فإنه يجب عليك أيها المسلم أن تسلك في أمور دينك وفقه مسائله
العلمية والعملية طريقة الاقتداء بما ألزمك الله أن تقتدي به في قوله سُبْحَانَهُ: ﴿أَتَّبِعُوا
مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأنعام: ٣]. مقتضياً في ذلك آثار من سلف، لا مقلداً للغير في كل
أمر من الأمور، إلا إذا كنت ممن يباح لهم التقليد، كما سبق بيانه، فلا حرج من التقليد
بشروطه وضوابطه.

ثم عرّف الناظم رحمه الله المقلد بقوله: «وَهُوَ الَّذِي يَأْخُذُ قَوْلَ الْقَائِلِ مُسْلِمًا...»
غير أنه متى ظهر الدليل بخلاف قول من قلده المقلد فالواجب الأخذ بالدليل، وترك
التعصّب لإمام ونحوه، فإن هذا هو التعصّب المذموم، والجمود القبيح الذي لا يليق
بالمسلم أن يقع فيه؛ إذ إن من خالف الدليل لا يتابع على رأيه كائناً من كان.

أمّا ما يتعلق بحكم التقليد فإن الأصوليين قسّموه إلى قسمين:

أحدهما: جائزٌ بشروط، أشهرها:

(أ) أن يكون المقلد جاهلاً، عاجزاً عاجزاً حقيقياً عن معرفة حكم الله ورسوله

(ب) أن يقلّد من اشتهر بطول الباع في العلوم الشرعية ووسائلها، وبلغ رتبة الاجتهاد، وعُرف بصحة الاعتقاد وأدب السلوك.

(ج) عدم ظهور الحق له من الأدلة، وعدم ظهور أن قول غير مقلّده أرجح من قول مقلّده.

(د) ألا يكون في التقليد مُحَالْفَةٌ واضحةٌ للنصوص الشرعية، أو للإجماع.

(هـ) ألا يتقيد المقلّد بمذهب إمام معيّن في كل مسألة من المسائل، بل الواجب عليه أن يتحرّى الحق بكل جهد ليأخذ به ويقدمه على غيره، حتّى لا يقع في التقليد المذموم.

ثانيهما: غيرُ جائز بل مذموم، وهو أنواع، أشهرها ما يلي:

١- الإعراض عن نصوص الوحيين، والالتزام بتقليد الآباء على الباطل، كفعل المشركين الذين وصفهم الله بقوله عنهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنفال: ٢٢]. وهو باطلٌ وممنوعٌ بنص القرآن.

٢- تقليد غير المؤهل؛ إذ إن الجاهل لا يقلّد؛ لِمَا يترتب على تقليده من الضلال والفساد.

٣- كما يحرم تقليد مَنْ عارض قوله نصوص الكتاب والسنة وإجماع الأمة؛ لنهي الله عن ذلك بقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنفال: ٣].

٤- كما يحرم - أيضًا - التقليد بعد وضوح الحق في مسائل العلم، وفهم الأدلة الشرعية.

٥- وكذلك يحرم تقليد المُجتهد المستطيع على الاجتهاد مع اتساع وقته، للبحث في المراجع المتوفرة بين يديه من كتب العلم الشرعي، وآلاته ووسائله.

وهاهنا أمورٌ يحسُنُ التنبيهُ عليها لمُسيِسِ الحاجةِ إليها، وهي:

الأمر الأول: بيانُ أنه لا يلزم أحدًا من المكلفين أن يتمذهب بمذهب معين، بحيث يقلّد صاحبه تقليدًا عامًّا في كل شيء دون غيره، بل يجب على المكلف أن يدور مع الحق حيث دار، وأن يؤمّره على نفسه، وأن يأخذه من أي مصدر يوثق به؛ فإن الحق هو المعصوم، ومصادره هي المعصومة.

ورحم الله الإمام ابن تيمية حيث قال في فتاويه (٢٠/٢١٠) ما نصّه: «قد ثبت في الكتاب والسنة والإجماع أن الله سُبحانَهُ وتعالى فرض على الخلق طاعته، وطاعة رسوله ﷺ، ولم يوجب على هذه الأمة طاعة أحدٍ بعينه في كل ما يأمر به وينهى عنه، إلا رسول الله ﷺ... إلى أن قال رحمه الله: ولهذا قال غير واحدٍ من الأئمة: كلُّ أحدٍ من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، وهؤلاء الأئمة الأربعة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ قد نهوا الناس عن تقليدهم في كل ما يقولونه، وذلك هو الواجب عليهم». إلى ما أملاه رحمه الله من كَلِم طيب مسدّد، وتقعيد عظيم يثلج الصدور.

وكلامُ أهل الإنصاف إليه يرجع في هذا الموضوع وعليه يدور، وعليه فلا حرج على من انتمى إلى أحد المذاهب الأربعة بالشرط الذي شرطه المحققون من أهل العلم، ألا وهو متى خالف المذهب الدليل من الكتاب، أو السنة، أو الإجماع؛ وجب تركُ قول صاحب المذهب، وتعيّن الأخذ بمقتضى الدليل، وذلك هو سبيل النجاة وقصد السبيل، وأما من تمسّك بمذهب إمامه في كل أمر ونهي، بل وفي كل شيء، ولو عارض الأدلة الشرعية، مستندًا إلى حجج واهية، فإن تصرفه تصرفٌ سقيم، لا يرضاه صاحب القلب السليم، ولا حرج - أيضًا - على من انتمى لغير الأئمة الأربعة بالشرط المذكور، مع اعتقاد أن المعصوم هو الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

قال أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ فيما يؤثر عنه أنه كان يقول: «هذا رأي النعمان بن ثابت - يعني: بذلك نفسه - وهو أحسن ما قدرنا عليه، فمن جاء بأحسن منه، فهو أولى بالصواب»^(١).

وقال مالك بن أنس رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما من أحد إلا مأخوذ من كلامه ومردود عليه، إلا رسول الله ﷺ»^(٢)، كما أثر عنه أنه امتنع من قبول رأي المنصور الخليفة العباسي في حمل الناس على التقيد بما في الموطأ وحده.

وقال له: إن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قد تفرَّقوا في الأمصار، ولدى كل واحد منهم علم^(٣). وهذا بلا شك يخرج من إلزام الناس بشيء قد يكون ما هو أولى منه بالصواب ممَّا لم يطلع عليه هذا الإمام.

وقال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا صح الحديث فاعملوا به، واضربوا بكلامي عرض الحائط»^(٤).

(١) رواه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٣ / ٣٥١). وذكره ابن القيم في «إعلام الموقعين» (١ / ٦٠)، وعبد القادر القرشي في «الجواهر المضية في تراجم الحنفية» (١ / ٤٧٢)، وابن أبي العز الحنفي في «الاتباع»، ص: [٧٨]، والدهلوي في «حجة الله البالغة» (١ / ٢٦٨)، وغيرهم.

(٢) ذكره الدهلوي في «حجة الله البالغة» (١ / ٢٦٨). وانظر: «مختصر المؤمل» لأبي شامة، ص: (٦١)، (٦٦)، و«إعلام الموقعين» (٣ / ٢٢١ - الكتب العلمية)، و«الآداب الشرعية» لابن مفلح (٢ / ٣٠٧).

(٣) انظر: «الطبقات الكبرى - القسم المتتم لتابعي أهل المدينة» لابن سعد، ص: [٤٤٠]، و«جامع بيان العلم» [٨٧٠]، و«الانتقاء»، ص: [٤١] كلاهما لابن عبد البر، و«ترتيب المدارك» للقاضي عياض (٢ / ٧١ - ٧٣)، و«السير» للذهبي (٨ / ٧٨ - ٧٩).

(٤) ذكره ابن حمدان في «صفة الفتوى»، ص: (٣٧ - ٣٨)، وابن تيمية في «مجموع فتاوى» (٢٠ / ٢١١)، وابن القيم في «إعلام الموقعين» (٢ / ٢٠١)، وابن كثير في «البداية والنهاية» (١٤ / ١٣٧)، وغيرهم. وانظر: «حلية الأولياء» لأبي نعيم (٩ / ١٠٥ - ١٠٧)، و«مناقب الشافعي» للبيهقي (١ / ٤٧١ - ٤٧٦).

وقال أحمد رحمه الله: «ليس لأحد مع رسول الله ﷺ كلام»^(١).

فمثل هذه النقول الثابتة عن هؤلاء الأئمة تدلُّ على عدم رضاهم عن يقدِّدهم من الناس تقليدًا عامًا على طريق التعصُّب لصاحب المذهب، حتَّى ولو خالف مذهبه الدليل.

ورحم الله ابن تيمية القائل في هذا الموضوع ما نصَّه: «وأما ما اجتهدوا فيه - أي: أئمة العلم - فتارةً يصيبون، وتارةً يُخطئون، فإذا اجتهدوا فأصابوا فلهم أجران، وإذا اجتهدوا فأخطؤوا فلهم أجر على اجتهداهم، وخطوهم مغفور لهم، وأهل الضلال يجعلون الخطأ والإثم متلازمين، ومن كان هكذا لم يكن لأحد أن يذمَّه ولا يعييه ولا يعاقبه، ولكن إذا عرف الحق بخلاف قوله لم يجز ترك الحق الذي بعث الله به رسوله ﷺ لقول أحد من الخلق» (الفتاوى ج ٣٥ / ٣٦٧).

ومن العلماء المُجتهدين المعاصرين المُجدِّدين سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله قال في «مجموع فتاويه» (٤ / ١٦٦): «وأما مسائل الخلاف فنهجي فيها هو ترجيح ما يقتضي الدليل ترجيحه والفتوى بذلك، سواء وافق مذهب الحنابلة أم خالف؛ لأن الحق أحق بالاتباع».

(١) ذكره الدهلوي في «الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف»، ص: [١٠٥] وفي «حجة الله البالغة» (ص ٢٦٨). وانظر: «مجموع الفتاوى» (٢٠ / ٢١١-٢١٢)، و«إعلام الموقعين» (٢ / ١٣٩). قلت: وانظر كلام هؤلاء الأئمة وغيرهم - أيضًا - في «جامع بيان العلم» لابن عبد البر (٢ / ٩٢٥-٩٢٧، ٩٧٥-٩٩٧)، و«إيقاظ هم أولي الأبصار» للفلاني، ص: (٥٠ - ١١٥)، و«إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد» للصنعاني، ص: (١٤١-١٤٦)، و«القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد» للشوكاني، ص: (٥٤ - ٦٢)، و«صفة صلاة النبي ﷺ الأصل» للألباني (١ / ٢٣ - ٣٧).

كما حفظ من كلام الملك عبد العزيز؛ نصير الموحدين، ومجدد الدين: «إننا لم نطع ابن عبد الوهاب وغيره، إلا فيما أيدوه بقول من كتاب الله وسنة رسوله، وقد جعلنا الله أنا وآبائي وأجدادي مبشرين ومعلمين بالكتاب والسنة، وما كان عليه السلف الصالح، ومتى وجدنا الدليل القوي في أي مذهب من المذاهب الأربعة رجعنا إليه وتمسكنا به»^(١).

وغير ذلك من الشواهد والدلائل من أقوال العلماء السلفيين على تجلية الأمر فيما يتعلق بالتقليد والتمذهب ونحوهما مما يتعلق بهما، والله أعلم.
قوله:

وَعَيْرُ خَافِ طُرُقَ التَّرْجِيحِ لَتَعْلَمَ الْوَاهِي مِنَ الصَّحِيحِ

قد تقدم تفصيل القول في المراد بالترجيح، وبيان أنواع المرجحات، سواء ما كان منها متعلقاً بالمدلول، وما كان منها متعلقاً بالراوي، وذلك في «فصل الترجيح» من هذه المنظومة، وقد أشار الناظم في الشطر الأخير من البيت إلى فائدة معرفة طرق الترجيح، ألا وهي معرفة الضعيف من الصحيح، ومن ثم ما يقبل وما يرد؛ فليراجع الراغب هذا البحث في محله المشار إليه.

قوله:

وَجَرَّدَ الْإِخْلَاصَ فِي الْمَقَاصِدِ ثُمَّ اسْتَقَمَّ عَلَى السَّبِيلِ الْقَاصِدِ

في هذا البيت دعوة وتوجيه من المؤلف لكل مكلف إلى تحقيق أمرين عظيمين:

(١) «تاريخ البلاد العربية السعودية» لمير العجلاني، ص: [٢٢٩]، بواسطة «الرد على الرفاعي والبوطي في كذبهما على أهل السنة ودعوتها إلى البدع والضلال» للشيخ عبد المحسن العباد البدر، ص: [٤٧]، دار ابن الأثير، الطبعة الأولى.

الأمر الأول: تجريد الإخلاص لله في جميع الأعمال؛ أقوالها وأفعالها، ظاهرها وباطنها، وذلك بأن يقصد بها وجه الله والدار الآخرة، وأن تكون مبرأة من الرياء والسُّمعة، وكم من آية كريمة جاء الأمر فيها بالإخلاص؛ كقوله تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠]، وكقوله عَزَّجَلَّ: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ۝ وَإِنِّي لَأَكُونُ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الشُّرَا: ١١ - ١٢].

وقوله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [المَلَك: ٢٠]. أي: أخلصه وأصوبه، وغيرها كثير، وكم من حديث شريف صحَّ سندًا ومتنًا فيه الحث على الإخلاص، وعلى رأس تلك الأحاديث: قول النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»^(١) الحديث.

وما جاء في الحديث القدسي الثابت عن النَّبِيِّ ﷺ عن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ قَالَ: «أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشُّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ مَعِيَ فِيهِ غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشُرْكَهُ»^(٢). ورحم الله صاحب هذه المنظومة إذ قال في شأن أهمية الإخلاص:

وَالنِّيَّةُ أَجْعَلُ لَوَجْهِ اللَّهِ خَالِصَةً إِنَّ الْبِنَاءَ بِدُونِ الْأَصْلِ لَمْ يَقُمْ^(٣)

ويكفي في أهمية الإخلاص ما أعدَّه الله عَزَّجَلَّ لصاحبه من عواقب حميدة وثمرات جليلة في الدنيا والبرزخ، ويوم التناد، وقيام الأشهاد، وما قصَّه النفر الثلاثة الواردة في

(١) أخرجه البخاري في كتاب «بدء الوحي»، رقم [١]، ومسلم في كتاب «الإمارة»، باب: «قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»»، وَأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ الْعَزْوُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَعْمَالِ، رقم [١٩٠٧]، عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب «الزهد والرقائق»، باب: «مَنْ أَشْرَكَ فِي عَمَلِهِ غَيْرَ اللَّهِ»، رقم [٢٩٨٥]، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) «المنظومة الميمية، بشرح الشيخ البدر»، ص: [٨٩].

الصحيحين^(١) عن الأذهان بعيد؛ إذ إن نجاتهم بفضل ربهم، ثم بسبب إخلاصهم في أعمالهم التي توسلوا بها إلى ربهم العالم بأحوالهم.

والأمر الثاني: الحثُّ على لزوم طرق الحق والاستقامة عليها؛ إذ هي قصدُ السبيل، وهي الصراط المستقيم الذي أمرنا باتباعه، وترك ما سواه من السُّبل ذات العوج والزيغ عن الحق؛ كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَايِزٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَّكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [التَّحَاكُّ: ٩]. قال مجاهدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله سُبْحَانَهُ: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ﴾ أي: «طريقُ الحق على الله»^(٢).

واختار قوله ابنُ كثير حيث قال ما نصَّه: «وقولُ مُجاهد هاهنا أقوى من حيث السياق؛ لأنه تَحَاكُّي أخبر أن ثَمَّ طُرُقًا تسلكُ إليه، فليس يصل إليه منها إلا طريق الحق، وهو الطريق التي شرعها ورضيها، وما عداها مسدودةٌ والأعمال فيها مردودة، ولهذا قال تَحَاكُّي: ﴿وَمِنْهَا جَايِزٌ﴾ أي: مائل زائغ عن الحق، قال ابنُ عباس وغيره: هي الطرق المختلفة، والآراء والأهواء المتفرقة كاليهودية، والنصرانية، والمجوسية»^(٣) اهـ.

قوله:

وَلِرَّسُولٍ جَرْدُ الْمُتَابَعَةِ وَالْحَقُّ فَاقْبَلْ مَعَ مَنْ كَانَ مَعَهُ
وَلَيْسَ إِلَّا لِلرَّسُولِ الْعِصْمَةُ فَأَعْلَمْ وَإِلَّا لاجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ

(١) أخرجه البخاري في «مواضع من كتابه، منها في كتاب أحاديث الأنبياء»، باب: «حديث الغار»، رقم [٣٤٦٥]، ومسلم في كتاب «الرقاق»، باب: «قصة أصحاب الغار الثلاثة والتوسل بِصَالِحِ الْأَعْمَالِ»، رقم [٢٧٤٣]، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه ابن جرير الطبري في «التفسير» (١٤/ ١٧٨)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٧/ ٢٢٧٨)، وابن أبي شيبة وابن المنذر كما في «الدر المشثور» (٥/ ١١٤).

(٣) «مختصر ابن كثير»، لمحمد نسيب (ج ٣/ ص ٤٢٠).

أي: أخلص في متابعتك لنبيك محمد ﷺ؛ كما أمر الله عز وجل في مُحكم كتابه بذلك، فقال - وقوله الحق -: ﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٥٨]، وقال - عز من قائل -: ﴿وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾ [١٥٦] الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ... إلى قوله عز وجل: ﴿فَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ، أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٥٦ - ١٥٧].

وقال عز وجل: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٣١]، وقال سبحانه: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩]، وقال تبارك وتعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنَّهُ وَاتَّبِعُوا تَسْمَعُونَ﴾... إلى قوله: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٢٠ - ٢٤].

وقال أيضاً - جلَّ شأنه -: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّيْكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٥٣]، وقال تبارك وتعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النُّجُودُ: ٦٣]. وغيرها في هذا المعنى كثير، وكلُّها تدلُّ بوضوح على فرض الاتباع لمن فرض الله على المكلفين متابعتَه والتَّاسِّيَ به في كل ما جاء به من عند ربِّه على مراد الله عز وجل وعلى مراد رسول الله ﷺ، ألا وهو الرسول الكريم، والمصطفى العظيم، محمد بن عبد الله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكما أمر الله عباده في كتابه بمتابعة نبيه ﷺ، فقد أمر الرسول الكريم ﷺ باتباعه في صريح سنته لما في ذلك من طاعة الله، وتحقيق مراده من عباده.

١- فعن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «خَطَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَنَا خَطًّا ثُمَّ قَالَ: هَذِهِ سَبِيلُ اللَّهِ، ثُمَّ خَطَّ خُطُوطًا عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، وَقَالَ: هَذِهِ سُبُلٌ عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ، وَقَرَأَ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾ (الأنعام: ١٥٣)»^(١).

٢- وعن العرباض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَوَعظَنَا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ وَوَجَلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَأَنَّمَا مَوْعِظَةٌ مُودَّعٍ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ فَقَالَ: «أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسِيرِي اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَالَّةٌ»^(٢). أخرجه أحمد في مسنده، وأبو داود في سننه، والترمذي في جامعه، وغيرهم.

٣- وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ؛ فَإِنَّمَا هَلَكُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(٣). متفق عليه.

(١) أخرجه أحمد (٤١٤٢، ٤٤٣٧)، والدارمي [٢٠٨]، وابن أبي عاصم في «السنة» [١٧]، وابن حبان (٧، ٦)، والحاكم (٣٤٨/٢). وحسن إسناده الألباني في «ظلال الجنة» (١/١٣).

(٢) سبق تخريجه، ص: [٣٥٥].

(٣) أخرجه البخاري في كتاب «الاعتصام بالكتاب والسنة»، باب: «الافتداء بسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»،

٤- وعن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ حَذَوَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ، وَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقُوا اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَسَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً». قَالُوا: مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»^(١). وله شواهد يرتقي بها إلى درجة الحسن.

وغير هذه النصوص كثيرٌ في الأمر باتباع النبي الكريم والرسول العظيم، محمد بن عبد الله، خير من دعا إلى الصراط المستقيم.

وكم من أثر صحيح قد ثبت عن السلف الصالح في الحث على متابعة الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ووجوب لزوم ما أتى به من عند ربه، فقد قال ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الْإِقْتِصَادُ فِي السُّنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الْإِجْتِهَادِ فِي الْبِدْعَةِ»^(٢).

وقال أَبِي بَنْ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «عَلَيْكُمْ بِالسَّبِيلِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنَّهُ مَا عَلَى الْأَرْضِ عَبْدٌ عَلَى السَّبِيلِ وَالسُّنَّةِ، وَذَكَرَ الرَّحْمَنُ فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ فَيُعَذِّبُهُ، وَإِنَّ اقْتِصَادًا فِي

رقم [٧٢٨٨]، ومسلم في كتاب «الحج»، باب: «فَرَضِ الْحُجِّ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ»، رقم [١٣٣٧].

(١) أخرجه الترمذي في أبواب «الإيمان»، باب: «مَا جَاءَ فِي افْتِرَاقِ هَذِهِ الْأُمَّةِ»، رقم [٢٦٤١]، والحاكم في «المستدرک» (١/ ١٢٨ - ١٢٩) وضعفه، والآجري في «الشریعة» (٢٣، ٢٤). قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ مُفَسَّرٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِثْلَ هَذَا إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ». قلت: له شواهد عن أبي هريرة ومعاوية وعوف بن مالك وأنس بن مالك وغيرهم. وقد صححه جماعة من العلماء؛ انظر: «الصحيحة» للألباني (٢٠٣، ٢٠٤).

(٢) أخرجه الدارمي [٢٢٣]، والحاكم (١/ ١٨٤) وصححه على شرطهما، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١٦١، ٢٠١، ٢٤٦)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٣، ١٤، ١١٤)، والبيهقي (٢٨/ ٣). وصححه الألباني في «صحيح التريغيب والترهيب» (١٠/ ١).

سَبِيلٍ وَسُنَّةٍ خَيْرٌ مِنْ اجْتِهَادٍ فِي خِلَافِ سَبِيلٍ وَسُنَّةٍ، فَاَنْظُرُوا أَنْ يَكُونَ عَمَلُكُمْ إِنْ كَانَ اجْتِهَادًا أَوْ اقْتِصَادًا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى مِنْهَاجِ الْأَنْبِيَاءِ وَسُنَّتِهِمْ»^(١).

وقال أبو العالية: «عَلَيْكُمْ بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَفْتَرِقُوا»^(٢).

وقال أبو عمرو الأوزاعي: «اِصْبِرْ نَفْسَكَ عَلَى السُّنَّةِ، وَقِفْ حَيْثُ وَقَفَ الْقَوْمُ، وَقُلْ بِمَا قَالُوا، وَكُفَّ عَمَّا كَفُّوا عَنْهُ، وَاسْلُكْ سَبِيلَ سَلَفِكَ الصَّالِحِ، فَإِنَّهُ يَسْعُكَ مَا وَسِعَهُمْ»^(٣).

وقال أيضًا: «رَأَيْتُ رَبِّي فِي الْمَنَامِ، فَقَالَ لِي: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! أَنْتَ الَّذِي تَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، فَقُلْتُ: بِفَضْلِكَ يَا رَبِّ. قُلْتُ: يَا رَبِّ! أَمَتْنِي عَلَى الْإِسْلَامِ، قَالَ: وَعَلَى السُّنَّةِ»^(٤).

وقال سفيان الثوري: «لَا يَسْتَقِيمُ قَوْلٌ وَلَا عَمَلٌ إِلَّا بِمُوَافَقَةِ السُّنَّةِ»^(٥).

(١) أخرجه ابن المبارك في «الزهد والرقائق» (٢/ ٢١-٢٢)، وابن أبي شيبة (٧/ ٢٢٤)، وأحمد في «الزهد» [١٠٩٣]، وأبو داود في «الزهد» [١٨٩]، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» [٢٥٠]، واللالكائي في «أصول اعتقاد أهل السنة» [١٠]، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٥٢-٢٥٣).

(٢) رواه ابن الجوزي في «تليس إيليس»، ص: [٨]. ورواه معمر في «الجامع» (١١/ ٣٦٧ - مصنف عبد الرزاق)، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» [٧٦]، والمروزي في «السنة» [٢٦]، والآجري في «الشرعية» [١٩]، وابن بطة (١٣٦، ٢٠٢)، واللالكائي (١٧، ٢١٤)، وأبو نعيم (٢/ ٢١٨)، بالفاظ متقاربة نحوه. وهو صحيح.

(٣) رواه الآجري [٢٩٤]، وابن بطة [١٢١٦]، واللالكائي [٣١٥]، وأبو نعيم (٦/ ١٤٣-١٤٤)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» [٩١٠]، وأبو القاسم التيمي في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ١١١-١١٢)، وابن الجوزي، ص: (٨-٩). وهو صحيح.

(٤) رواه أبو نعيم (٦/ ١٤٢-١٤٣)، وابن الجوزي، ص: [٩].

(٥) رواه أبو نعيم (٧/ ٣٢)، وابن الجوزي، ص: [٩]. ورواه ابن بطة [١٩٠] بلفظ: قال سفيان: كَانَ الْفُقَهَاءُ يَقُولُونَ... فذكره.

وقال يوسف بن أسباط: سَمِعْتُ سَفِيَانَ الثَّوْرِيَّ يَقُولُ: «إِذَا بَلَغَكَ عَنْ رَجُلٍ بِالْمَشْرِقِ أَنَّهُ صَاحِبُ سُنَّةٍ، وَآخَرَ بِالْمَغْرِبِ، فَابْعَثْ إِلَيْهِمَا بِالسَّلَامِ، وَادْعُهُمَا، مَا أَقَلَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ»^(١).

وقال أيوب: «إِنِّي لَأُخْبِرُ بِمَوْتِ الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، فَكَأَنِّي أَفْقَدُ بَعْضَ أَعْضَائِي»^(٢).

وقال أيضًا: «إِنَّ مِنْ سَعَادَةِ الْحَدِيثِ وَالْأَعْجَمِيِّ أَنْ يُوقِّعَهُمَا اللَّهُ لِعَالِمٍ صَاحِبِ سُنَّةٍ»^(٣).

وقال ابنُ شَوْذَبٍ: «إِنَّ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَى الشَّابِّ إِذَا نَسَكَ أَنْ يُؤَاحِيَ صَاحِبَ سُنَّةٍ يَحْمِلُهُ عَلَيْهَا»^(٤).

وقال سفيان الثوري: «اسْتَوْصُوا بِأَهْلِ السُّنَّةِ خَيْرًا؛ فَإِنَّهُمْ غُرَبَاءُ»^(٥).

وقال الشافعي: «إِذَا رَأَيْتُ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ؛ فَكَأَنِّي رَأَيْتُ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»^(٦).

(١) رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» [٥٠]، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٤ / ٧)، وابن الجوزي في «تلبيس إبليس»، ص: [٩].

(٢) رواه ابن عدي في «مقدمة الكامل» (١٤٥ / ١)، واللالكائي [٢٩]، وأبو نعيم (٩ / ٣)، وابن الجوزي، ص: [٩]. وهو صحيح.

(٣) اللالكائي [٣٠]، وابن الجوزي، ص: [٩]، والحدث: صغير السن.

(٤) رواه ابن بطة (٤٣، ٥١٧)، واللالكائي [٣١]، وابن الجوزي، ص: [٩].

(٥) رواه اللالكائي [٤٩]، وابن الجوزي، ص: [٩].

(٦) رواه أبو نعيم (١٠٩ / ٩)، والهروي في «ذم الكلام» [٣٩٣]، والبيهقي في «مناقب الشافعي»

(١ / ٤٧٧)، وفي «المدخل» [٦٨٩]، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث»، ص: [٤٦]، وابن

الجوزي، ص: [١٠].

وهذا قليلٌ من كثير، ممَّا أثر عن السلف الصالح الذين عرفوا قدر السنَّة، وقدر حَمَلَتِهَا، علماً، وعملاً، وتبليغاً، ومحبَّةً، فبهذا هم فليقتدِ المُقتدون، وعلى نهجهم فليسلِكِ السالكون، فإنهم هم حزب الله المفلحون، وأولياؤه المتقون، وأتباع نبيِّه الصالحون.

وَأَمَّا مَنْ عداهم مِمَّنْ ناوأوهم وضارُّوهم؛ فإنَّهم هم المبتدعون الهالكون، والأمر والحكم في الجميع لله الذي إذا أراد شيئاً قال له: كن، فيكون. هذا فيما يتعلَّق بتجريد المتابعة لرسول الله ﷺ.

وقول الناظم: «.... وَالْحَقُّ فَأَقْبَلْ مَعَ مَنْ كَانَ مَعَهُ» أي: متى تبيَّن الحق من قول قائل به واضحاً جلياً؛ فاقبله من أيِّ قائل به؛ لأن الحق أحقُّ أن يُقبل ويُتبع، بقطع النظر عن قائله؛ لئلا يضيع شيءٌ منه، وأمَّا ما يتعلَّق بالرواية عن أهل البدع، وأخذ العلم عنهم فقد سبق الحديث عنه مفصَّلاً في بحث السنَّة من هذا الشرح.

قوله:

وَلَيْسَ إِلَّا لِلرُّسُولِ الْعِصْمَةُ فَاعْلَمْ وَإِلَّا لِاجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ

أي: إن العصمة من الخطأ والزلل ومُجانبة الصواب، لم تكن إلا للرسول الكريم ﷺ، فإن الله قد عصمه، فلا يقول إلا حقاً، ولا يعمل إلا صواباً؛ لأنه المبلغ لشرع الله، والمحفوظ بحفظ الله، والمعصوم بعصمة الله له، كما أن العصمة تكون لمجموع الأُمَّة على أيِّ أمر من أمور الدين والشرع المبين؛ وما ذلك إلا لأن رسول الله ﷺ قال: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ»^(١).

وَأَمَّا مَنْ عَدَاهَاتَيْنِ الْجَهْتَيْنِ مِنَ الْخَلْقِ فَلَيْسَ لَهُمُ الْعَصْمَةُ، بَلْ مِنْهُمْ الْمُصِيبُ
وَالْمُخْطِئُ، وَالرَّادُّ وَالْمَرْدُودُ عَلَيْهِ، كَمَا سَبَقَ بَيَانُ ذَلِكَ قَرِيبًا فِي بَحْثِ الْمَقْلَدِّ وَالْمَقْلَدِّ، وَفِي
الْحَدِيثِ: «كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ، وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ»^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ رَقْمَ [١٣٠٤٩]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ «صِفَةِ الْقِيَامَةِ وَالرَّقَائِقِ وَالْوَرَعِ»، بَابِ [٤٩]،
رَقْمَ [٢٤٩٩]، وَابْنُ مَاجَهَ فِي كِتَابِ «الزَّهْدِ»، بَابِ: «ذِكْرِ التَّوْبَةِ»، رَقْمَ [٤٢٥١]، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ مَسْعُودَةَ، عَنْ قَتَادَةَ».
وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ» (١٢١/٣).

موقف الانصاف في منارات الخلاف

وَحَيْثُ قَدْ أَقْضَى بِنَا الْقَوْلِ إِلَى
بَحْثًا بِخُلْفِ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ
وَالْآتِبَاعِ كُلُّهُمْ يَرُومُ
وَلِلْمُصِيبِ مِنْهُمْ الْأَجْرَانِ
وَلَيْسَ تَرْكُ بَعْضِهِمْ شَيْئًا أَثَرُ
فَمِنْهُ مَا يَرْجِعُ لِلْمَنْقُولِ
فَالْأَوَّلُ الَّذِي إِلَيْهِ لَمْ يَصِلْ
أَوْ شَرْطُهُ فِي خَبَرِ الْعُدُولِ
أَوْ صَحَّ عَنْدهُ وَلَكِنْ وَهَلَا
أَوْ كَانَ قَدْ عَارِضَ مَا لَا يَقْوَى
وَعَيْرُهُ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ
وَلَا يَسُوعُ عُذْرُهُ لِمَنْ ظَهَرَ
أَمَّا الَّذِي إِلَى الْأُصُولِ يَرْجِعُ
تَأْصِيلُهُ الَّذِي بِهِ يَخْتَصُّ
فَأَوَّلُ نَحْوِ الْخُصُوصِ قَدَّمَ
وَمِثْلُهُ الْمُطْلَقُ إِذْ يُقَيَّدُ
وَنَحْوُ مَا قُلْنَا مِنْ أَسْبَابِ
وَالثَّانِ خَمْسٌ فَاحْوِهَا بِالْحِفْظِ
بَيْنَ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ أَوْ مَا

ذَكَرَ الْخِلَافِ يَنْبَغِي أَنْ نَصِلَا
يَبِينُ مِنْهُ الْعُذْرُ لِلْأَثَمَةِ
وَمَنْ يَلُومُهُمْ هُوَ الْمَلُومُ
وَالْأَجْرُ إِنْ أَخْطَا مَعَ الْغُفْرَانِ
إِلَّا لِأَمْرٍ عَنْدهُمْ بِهِ عُذْرُ
وَمَا إِلَى مُصْطَلَحِ الْأُصُولِ
أَوْ عَنْدهُ بِصِحَّةٍ لَمْ يَتَّصِلْ
أَثَقُلَ مِنْ سِوَاهُ لِلْقَبُولِ
أَوْ ظَنَّ نَسْخَهُ بِحُكْمٍ قَدْ تَلَا
عَلَيْهِ أَوْ فِيهِ اخْتِمَالُ الْأَقْوَى
خَالَفَهُ فَكَانَ كَالْمَعْذُورِ
لَدَيْهِ فِي ذَلِكَ بُرْهَانٌ بَهْرُ
فَهُوَ إِلَى نَوْعَيْنِ قَدْ يُنَوِّعُ
وَالثَّانِ فَهُمْ مَا اقْتَضَاهُ النَّصُّ
عَلَى الْعُمُومِ وَفَرِيقٌ عَمَّمَا
أَطْلَقَهُ قَوْمٌ وَقَوْمٌ قَيَّدُوا
يُعْلَمُ بِاسْتِقْرَاءِ هَذَا الْبَابِ
أَوَّلُهَا تَرَدُّدٌ فِي اللَّفْظِ
عَمَّ خُصُوصًا وَخُصُوصَ عَمَّا

ثَانِيهِ الْإِشْتِرَاكُ فِي اللَّفْظِ وَذَا
 أَوْ طَلَبٌ وَفِي الْمُرَكَّبِ اخْتِمَلُ
 وَمَا عَلَى الْوَصْفِ أَوْ الْحَقِيقَةِ
 وَخُلْفُ إِغْرَابٍ وَمَا تَعَارَضَا
 وَالْحَقُّ وَاحِدٌ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ
 وَفِي اخْتِيَارٍ وَاحِدٍ قَدْ يَنْحَصِرُ
 وَجَامِعُ الْأَطْرَافِ مِنْ حَقِّ مُحَقِّقٍ
 وَكُلُّ خُلْفٍ لَا إِلَى بُرْهَانٍ
 وَلَا يُعَدُّ الْخُلْفُ ذُو الْوِفَاقِ
 وَبِالْفُرُوعِ اخْتَصَّ خُلْفُ الْمُعْتَبَرِ
 أَمَّا أُصُولُ الدِّينِ وَالْإِيمَانِ
 وَتَمَّ ذَا النَّظْمِ بِحَمْدِ الْبَارِي
 كَافٍ عَنِ الْبَسْطِ الْمُمِلِّ وَافٍ
 فِي جُمْلٍ قَرِيبَةٍ الْمَنَالِ
 مَا شَانَهَا مُقَدِّمَاتُ الْمَنْطِقِ
 سَمَّيْتُهَا وَسِيلَةَ الْحُصُولِ
 ثُمَّ انْتِفَاءً نَقَصْنَا مُحَالَ
 ثُمَّ الصَّلَاةَ مِنْهُ وَالسَّلَامُ
 عَلَى مُحَمَّدٍ رَسُولِهِ الْأَمِينِ

فِي مُضَرَدٍ كَالْقُرْءِ طَهْرًا وَأَدَى
 وَمِنْهُ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنْ بَعْدِ الْجُمْلِ
 يَحْمِلُهُ كُلُّ عَلَى طَرِيقَةٍ
 مِنْ حُجَجٍ عَلِمَتْهَا فِي مَا مَضَى
 فِي مُجْمَعٍ أَوْ فِي خِلَافٍ فَاقْبَلَهُ
 وَرَبَّمَا أَطْرَافُهُ قَدْ تَنْتَشِرُ
 وَهُوَ الَّذِي لِاسْمِ الْفَقِيهِ يَسْتَحِقُّ
 وَجُودَهُ وَنَفْسِيهِ سَيَّانٍ
 كَمَا الْخِلَافُ لَيْسَ بِاتِّفَاقٍ
 أَيْ خُلْفُ أَهْلِ الْاجْتِمَاعِ وَالْأَثَرِ
 فَلَيْسَ فِيهَا بَيْنَهُمْ قَوْلَانِ
 مُوضَّحًا بِأَقْرَبِ اخْتِصَارٍ
 يَجْمَعُ مَا فُرِّقَ فِي أَطْرَافٍ
 مَنْظُومَةً كَالْعَقْدِ مِنْ لَآلِي
 وَلَا تَعَقَّدَتْ بِضَعْفِ الْمَنْطِقِ
 إِلَى مُهِمَّاتٍ مِنَ الْأُصُولِ
 وَجَلَّ وَجْهُهُ مَنْ لَهُ الْكَمَالُ
 مُتَّصِلًا مَا جَرَتْ الْأَقْلَامُ
 وَالْأَلِ وَالْحَمْدُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ

جُمِلَتْهَا (مَشْرِقُ) تَأْرِخِ جَرَى ٦٤٠
(ج) وَأَزْهَا (ع) وَنُ (ش) كُورِ (غ) فَرَا ٣
١٠٠٠ ٣٠٠ ٧٠

قوله:

وَحَيْثُ قَدْ أَفْضَى بِنَا الْقَوْلُ إِلَى
بَحْثًا بِخُلْفِ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ
وَالِاتِّبَاعِ كُلُّهُمْ يَرُومُ
وَلِلْمُصِيبِ مِنْهُمْ الْأَجْرَانِ
ذِكْرُ الْخِلَافِ يَنْبَغِي أَنْ نَصِلَا
يَبِينُ مِنْهُ الْعُذْرُ لِلْأُئِمَّةِ
وَمَنْ يَلُومُهُمْ هُوَ الْمَلُومُ
وَالْأَجْرُ إِنْ أَخْطَا مَعَ الْغُفْرَانِ

تَضَمَّنَتِ الْأَرْبَعَةُ الْأَبْيَاتُ ثَلَاثَةَ أُمُورٍ:

الأول: وعد الناظم بمواصلة البحث فيما حصل بين الأئمة من الخلاف في بعض مسائل العلم.

الأمر الثاني: تزكية أئمة العلم الذين جرى ويجري بينهم الخلاف في بعض مسائل العلم، وبيان أن كل واحد منهم يقصد الحق وينشده؛ وإذ كان الأمر كذلك فالمصيب منهم له أجران، والمخطئ له أجر، وخطؤه معفو عنه فيه ومغفور له؛ لما جاء في الصحيحين من حديث عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»^(١).

فظهر من هذا النص أن المجتهد مع خطئه له أجرٌ على اجتهداده، وخطؤه مغفورٌ له؛ وما ذلك إلا لأن دين الله يسر لا مشقة فيه ولا عنت؛ كما قال عَرَجَلٌ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الْبَقَرَةِ: ١٨٥].

الأمر الثالث: إيضاح أنه لا يجوز توجيه اللوم إلى أئمة العلم الذين اجتهدوا

(١) سبق تخريجه في الجزء الأول.

فيما يسوغ فيه الاجتهاد من مسائل العلم، وهم أهل للاجتهاد وأخطؤوا فيها، ومن لامهم أو عابهم فهو حقيق باللوم والعيب، وإنما الواجب أن يبين الحق الذي أخطؤوا فيه بدليله، مع الاعتذار لهم، والكف عن الوقعة فيهم، أما بيان خطأ من أخطأ من العلماء، سواء كان من الأحياء أو من الأموات، فإنه لا يُعتبر هضمًا لحقوقهم، ولا إظهارًا لعيوبهم، وإنما هو نصح لله، ولكتابه، ولرسوله، ولعامة المسلمين الأحياء منهم والميتين، وللحق المبين، فليعلم ذلك علم اليقين.

قوله:

وَلَيْسَ تَرْكُ بَعْضِهِمْ شَيْئًا أَثَرُ إِلَّا لِأَمْرٍ عِنْدَهُمْ بِهِ عِذْرُ
فَمِنْهُ مَا يَرْجِعُ لِلْمَنْقُولِ وَمَا إِلَى مُصْطَلَحِ الْأُصُولِ

أي: إذا ترك بعض الأئمة شيئاً من الآثار الواردة عن الشارع، وقال بسواه في أي مسألة من مسائل العلم؛ فإنه فعل ذلك لاستناده إلى شيء قد يكون به معذوراً، وذلك الشيء الذي استند إليه في مخالفة الأثر إما أن يعود إلى أثر منقول، أو إلى مصطلح من مصطلحات الأصول، وذلك من الأسباب التي قد يُخالف فيها بعض أئمة العلم للآثار، وهم معذورون في ذلك، كما قال أهل التحقيق.

قوله:

فَالْأَوَّلُ الَّذِي إِلَيْهِ لَمْ يَصِلْ أَوْ عِنْدَهُ بِصِحَّةٍ لَمْ يَتَّصِلْ
أَوْ شَرْطُهُ فِي خَبَرِ الْعُدُولِ أَثْقَلُ مِنْ سِوَاهُ لِلْقَبُولِ
أَوْ صَحَّ عِنْدَهُ وَلَكِنْ وَهَلَا أَوْ ظَنَّ نَسَخَهُ بِحُكْمٍ قَدْ تَلَا
أَوْ كَانَ قَدْ عَارَضَ مَا لَا يَقْوَى عَلَيْهِ أَوْ فِيهِ اخْتِمَالُ الْأَقْوَى
وَعَايَرَهُ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ خَالَفَهُ فَكَانَ كَالْمَعْدُورِ

أي: من أسباب مخالفة مَنْ خالف أئمة العلم في بعض مسائل العلم نصًّا أو

أثرًا:

١- كونه ما وصل إليه الحديث أو الأثر، ومن لم يبلغه حديثٌ أو أثرٌ قد خالف في قضية ما، فهو معذور إذا كان من أهل الاجتهاد وعنده مقوماته؛ ولذلك أمثلة كثيرة، منها ما يلي:

(أ) سئل أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن ميراث الجدَّة، قال: مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ، وَمَا عَلِمْتُ لَكَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ شَيْءٍ؛ وَلَكِنْ أَسْأَلُ النَّاسَ، فَسَأَلْتُهُمْ، فَقَامَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ فَشَهِدَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهَا السُّدُسَ^(١).

(ب) وكان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يكن يعلم سنة الاستئذان حتَّى أخبره بها أبو موسى الأشعري، واستشهد بالأنصار^(٢)، ورغم أن أبا بكر وعمر أوسع علمًا من هؤلاء الذين اختصوا بعلم هاتين المسألتين، وخفيت على الشيخين.

٢- وقد يكون سبب مخالفة العالم للنص: عدم صحَّته عنده، لعلَّة في سنده أو متنه ظهرت للفقهاء المخالف، كجهالة راوٍ، أو اتِّهامه، أو كونه سيئ الحفظ، أو لم يثبت عنده

(١) أخرجه أبو داود في كتاب «الفرائض»، باب: «في الجدَّة»، رقم [٢٨٩٤]، والترمذي في أبواب «الفرائض»، باب: «مَا جَاءَ فِي مِيرَاثِ الْجَدَّةِ»، رقم [٢١٠١]، وابن ماجه في كتاب «الفرائض»، باب: «مِيرَاثِ الْجَدَّةِ»، رقم [٢٧٢٤]. وقال الترمذي: «حسن صحيح».

قلت: انظر الكلام على هذا الحديث في «البدر المنير» لابن الملقن (٧/ ١٠٧-٢١٠) وفي «الإرواء» [١٦٨٠].

(٢) أخرج القصة البخاري في كتاب «الاستئذان»، باب: «التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِئْذَانِ ثَلَاثًا»، رقم [٦٢٤٥]، ومسلم في كتاب «الأداب»، باب: «الاستئذان»، رقم [٢١٥٣]، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

النَّصُّ مُتَّصِلًا بِلٍ مُنْقَطِعًا، وهو عند غيره بِسِوَى ذَلِكَ كله، فيكون بذلك معذورًا إذا بذل جهده في القضية.

٣- وقد يكون السبب في مخالفة العالم للنص: ثقل شرطه، ومخالفته لغيره، كاشتراط بعضهم عرض الحديث على الكتاب والسنة، أو أن يكون المحدث فقيهاً، أو نحو ذلك من الشروط التي قد يُخالف العالم فيها غيره، فيكون معذورًا في خطئه إذا بذل جهده في الوصول إلى الصواب فأخطأه.

٤- وقد يكون السبب في مخالفته للنص: نسيانه له بعد بلوغه إليه، وهذا يحصل حَتَّى مِنْ أَفَاضِلِ النَّاسِ؛ كما حصل لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حينما سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُجْنِبُ فِي السَّفَرِ فَلَا يَجِدُ الْمَاءَ، فَقَالَ: لَا يَصِلِّي حَتَّى يَجِدَ الْمَاءَ، فَقَالَ لَهُ عُمَارُ بْنُ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! أَمَا تَذْكُرُ إِذْ كُنْتُ أَنَا وَأَنْتَ فِي الْإِبِلِ فَأَجْنَبْنَا، فَأَمَّا أَنَا فَتَمَرَّغْتُ كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ، وَأَمَّا أَنْتَ فَلَمْ تُصَلِّ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّمَا يَخْفِيكَ هَكَذَا، وَضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ فَمَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ»؟

فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: اتَّقِ اللَّهَ يَا عُمَارُ، فَقَالَ: إِنْ شِئْتَ لَمْ أَحْدَثْ بِهِ، فَقَالَ: بَلْ نُؤَلِّيكَ مِنْ ذَلِكَ مَا تَوَلَّيْتَ^(١).

والمقصود: أن هذه سنة نفيد حكماً عظيماً، شهدها عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثُمَّ نسيها، فأفتى بخلافها كما علمت، وقد ذكره عُمَارُ فلم يذكر، غير أنه لم يكذب عُمَارًا، بل أمره أن يُحدث به.

٥- وقد يكون سبب المخالفة: اعتقاد العالم أن الحديث الذي قال بخلافه مدلوله

معارض بما يدلُّ على ضعفه، أو نسخه، أو تأويله، وحينئذ يكون بذلك الفهم معذوراً، فإن تبين له الحق لزمه القول به، وإن لم يتبين له فليس عليه في المخالفة من جناح، إذا كان من أهل الاجتهاد، كما أسلفت ذكر ذلك غير مرّة.

٦- وقد يكون السبب في المخالفة: التعارض بين نصين، أحدهما أقوى من الآخر، والقاعدة في ذلك هي الأخذ بالأقوى وترك الضعيف، إلا أنه لم يتبين للمخالف ذلك جلياً، فإنه يُعذر إذا أخذ بالضعيف مع وجود المعارض القوي؛ لعدم علمه بذلك بشرطه.

٧- وقد يكون النصُّ مُحتملاً لأمرين، أحدهما أقوى احتمالاً للصواب من الآخر، فيأخذ الفقيه بأبعد الاحتمالين الذي قد يكون غير مراد ولا مقصود، إلا أنه له احتمال معنى لغوياً أو عرفياً، فيكون معذوراً في ذلك، حتّى يتبين له ضعف ما أخذ به وصواب ما ترك، وذلك كما حمل جماعة من الصحابة في أول الأمر الخيط الأبيض من الخيط الأسود على الحبل، فكان أحدهم يتخذ لنفسه عقالين أبيض وأسود، ويأكل ويشرب حتّى يتبين أحدهما من الآخر، فقال النبي ﷺ لبعضهم -وهو عدي بن حاتم-: «إِنَّ وَسَادَكَ إِذَنْ لَعَرِيضٌ، إِنَّمَا هُوَ بَيَاضُ النَّهَارِ وَسَوَادُ اللَّيْلِ»^(١). بين النبي ﷺ عدم فقهاء هو ومن معه لمعنى الكلام، غير أنه لم يرتب على فعلهم هذا ذمّاً، ولا قضاء ما فات؛ لأنهم اجتهدوا فأخطؤوا، وهم من ذوي الاجتهاد.

(١) أخرجه البخاري في كتاب «التفسير»، باب: «قوله: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]»، رقم (٤٥٠٩، ٤٥١٠)، ومسلم في كتاب «الصيام»، باب: «بيان أن الدخول في الصوم يُحْصَلُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ، وَأَنَّ لَهُ الْأَكْلَ وَغَيْرَهُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ»، رقم [١٠٩٠]، عن عدي بن حاتم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وعليه ينبغي أن يفهم أن المخالف لنص أو لصواب في مسألة ما، إذا كانت مخالفته في ذلك لمُسوّغ مقبولٍ وسببٍ معقولٍ؛ فهو معذور، ولا يكلف الله نفسًا إلا وسعها.

قوله:

وَلَا يَسُوغُ عُذْرُهُ لِمَنْ ظَهَرَ لَدَيْهِ فِي ذَلِكَ بُرْهَانٌ بَهَرٌ

أي: لا يقبل عذر من أخطأ لمُسوّغ ما عند من ظهر له الدليل، وبان له الحق من مصادره؛ لأن الأخذ بمقتضى الدليل مقدّم على الأخذ بالاجتهاد؛ إذ لا اجتهاد مع النص، ولا عذر لمن علم البرهان أن يقلد من اجتهد؛ ولكنه جانب الصواب مُحطًا أو متأولًا.

قوله:

أَمَّا الَّذِي إِلَى الْأُصُولِ يَرْجِعُ فَهُوَ إِلَى نَوْعَيْنِ قَدْ يُنَوِّعُ
تَأْصِيلُهُ الَّذِي بِهِ يَخْتَصُّ وَالثَّانِي فَهُمْ مَا اقْتَضَاهُ النَّصُّ

أي: إن من أسباب خلاف المخالف:

الأول: ما هو راجعٌ إلى النقل، وقد مضى ذلك مفصّلًا.

الثاني: ما هو راجعٌ إلى فهم النص، وله أسبابٌ سيأتي ذكرها.

قوله:

فَأَوَّلُ نَحْوِ الْخُصُوصِ قَدَّمَ عَلَى الْعُمُومِ وَفَرِيقٌ عَمَّمَ
وَمِثْلُهُ الْمُطْلَقُ إِذْ يُقَيَّدُ أَطْلَقَهُ قَوْمٌ وَقَوْمٌ قَيَّدُوا

أي: السبب الأول الراجع إلى النقل كوجوه الخطاب، وهي العام المراد به العموم، والعام المراد به الخصوص، والخاص المراد به العموم، وقد مضى ذلك في بابه مفصّلًا، وكذا حمل المطلق على المقيد، وقد مضى بحثه أيضًا في بابه.

قوله:

وَنَحْوُ مَا قُلْنَاهُ مِنْ أَسْبَابٍ يُعْلَمُ بِاسْتِقْرَاءِ هَذَا الْبَابِ

أي: وما لم نوردناه هنا من الأسباب المذكورة التي تحمل المخالف على المخالفة لبعض النصوص أو للصحيح من مسائل العلم، فإنه يُعْلَمُ بالتتبع لمسائل هذا الباب المسمى بمشارت الخلاف.

قوله:

وَالثَّانِ خَمْسٌ فَاقْهَوْهَا بِالْحِفْظِ أَوَّلُهَا تَرَدُّدٌ فِي اللَّفْظِ

بَيْنَ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ أَوْ مَا عَمَّ خُصُوصًا وَخُصُوصٌ عَمًّا

أي: وكذلك من أسباب الخلاف التي تقدّم ذكرها: الغرابة في الألفاظ نحو المخابرة والمزابنة والمحاكلة، فإنه قد جرى الخلاف بين العلماء في تفسير هذه الألفاظ، ممّا دعا إلى اختلاف العلماء في حقيقتها وصورها، ومنها ما يتعلّق بالتعارض بين عام وخاص، فيُخَصِّصُ العام بالخاص، وقد بُحِثَ مثاله في باب العموم والخصوص، أو التعارض بين نصّين أحدهما أعمّ من الآخر من وجه، وأخصّ من وجه آخر، وحينئذٍ إمّا أن يقوم دليل على تخصيص عموم أحدهما بالآخر يخصص به، وقد سبق مثاله كذلك في بحث العموم والخصوص.

قوله:

ثَانِيهِ الْإِشْتِرَاكُ فِي اللَّفْظِ وَذَا فِي مُفْرَدٍ كَالْقُرْءِ طَهْرًا وَأَذَى

أَوْ طَلَبٌ وَفِي الْمُرَكَّبِ احْتِمَالٌ وَمِنْهُ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنْ بَعْدِ الْجُمْلِ

يَحْمِلُهُ كُلُّ عَلَى طَرِيقَهُ

وَحُلْفٌ إِغْرَابٌ وَمَا تَعَارَضَا مِنْ حُجَجٍ عَلِمَتْهَا فِي مَا مَضَى

هذه الأبيات تَضَمَّنَتْ بعض الأسباب الداعية إلى الخلاف، وهي:

(أ) الاشتراك في اللفظ: وذلك كأن يكون اللفظ موضوعاً لمعنيين أو أكثر، في اسم مفرد نحو: «القرء»، فإنه لفظ أطلقه بعض العلماء على الطهر، والبعض الآخر أطلقه على الحيض، ولكل فريق أدلته وحججه.

(ب) حمل الطلب في الأمر على الوجوب أو الندب، قال بالأول قومٌ وبالأخر قوم آخرون، وكذلك حمل النهي على التحريم أو الكراهة خلافٌ جرى بينهم، والراجح الذي ظهر لي: أن الأصل في الأوامر غالباً: الوجوب حتَّى يأتي صارف معتبر يصرفها عنه إلى الندب، وأن الأصل في النهي: التحريم كذلك حتَّى يأتي صارف معتبر يصرفه إلى كراهة التنزيه.

(ج) الاستثناء الوارد بعد الجُمْل وإلى أيِّ شيء يرجع المستثنى، وقد تقدّم تفصيلُ القول فيه في بحث المخصّص المتّصل.

(د) واحتمال اللفظ للحقيقة والمجاز عند القائلين به يُعَدُّ كذلك من أسباب الخلاف بين العلماء، وذلك كقوله تعالى: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ [الكهف: ٧٧].

فقد قال بعض العلماء: إسنادُ الإرادة إلى الجدار مجاز؛ لأنه جهاً لا إرادة له. وقال آخرون: إنه لا مجاز في الآية، وإسنادُ الإرادة إلى الجدار حقيقة لا مجازاً؛ إذ إنَّ إرادة كل شيء بحسبه.

(هـ) اختلافُ الإعراب يُعَدُّ من أسباب الخلاف، نحو قول الله تعالى في آية الوضوء، وما ينوب منابه: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [البقرة: ٦].

فمن نصب أو جب الغسل عطفًا على وجوهه، ومن خفض اكتفى بمسح الأرجل، وهو قولٌ شاذٌّ لا يعمل به المسلمون، بل إنَّهم حملوا المسح هنا أن معه غسلًا جمعًا بين القراءتين.

(و) ثُمَّ التعارضُ بين الأدلة من أسباب الخلاف بين العلماء؛ فبعض العلماء يرى تقديم دليلٍ على آخرٍ لموجب اقتضى التقديم، والبعض الآخر يرى تأخيره، وتقديم معارضه عليه لسبب يوجب ذلك، وللمحققين من الأصوليين في الترتيب بين الأدلة طريق مستقيم، وهو أنه متى اتفقت الأدلة الأربعة: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس على حكم من الأحكام، أو انفرد أحدها بدون معارض؛ تعيَّن إثباتُ الحكم والعمل بمقتضاه في أيِّ باب من أبواب العلم، أو أي مسألة من مسائله، وإن لم يُمكن الجمع عُمَل بالنسخ عند توفر شروطه وانتفاء موانعه، وإن لم يُمكن العمل بالنسخ، بحيث لم يتبيَّن المتقدم من المتأخر، وجب المصير إلى الترجيح بأوجه الترجيح التي تقدَّم ذكرُها في بحثه، ومن ذلك:

فيرجَّح من نصوص الكتاب والسنة:

✽ النصُّ على الظاهر.

✽ والظاهرُ على المؤوَّل.

✽ والمنطوقُ على المفهوم.

✽ والمثبتُ على النافي.

✽ والناقلُ عن الأصل على المبقي عليه؛ لأن مع الناقل زيادة علم.

✽ والعامُّ الباقي على عمومِه - وهو المحفوظ - على العامِّ المخصَّص وهو غير

المحفوظ.

- ❖ وما كانت صفاتُ القبول فيه أكثرَ على الذي دونه.
- ❖ وصاحبُ القصة على غيره؛ لما عنده من الدقة بفهمها.
- ❖ وهكذا يقدّم الإجماعُ القطعي على الظني، والقياسُ الجلي على الخفي.

قوله:

وَالْحَقُّ وَاحِدٌ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ فِي مُجْمَعٍ أَوْ فِي خِلَافٍ فَاقْبَلَهُ
وَفِي اخْتِيَارِ وَاحِدٍ قَدْ يَنْحَصِرُ وَرَبِّمَا أَطْرَافُهُ قَدْ تَنْتَشِرُ

المقدّم عند أولي العلم: أن الحق عند الله عزّ وجلّ غير متعدّد، وقد بوّب ابنُ عبد البر في كتابه: «جامع بيان العلم وفضله»^(١) فقال: «باب: ذكر الدليل من أقاويل السلف على أن الاختلاف خطأ وصواب»، فعلم منه أن الحق واحد، ويقابله الخطأ، وليس الحق متعدّدًا من كل أحد.

وقد استدللّ القائلون بهذا القول بما ثبت في الصحيحين من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه، أن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم قال: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ، ثُمَّ أَصَابَ؛ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ، ثُمَّ أَخْطَأَ؛ فَلَهُ أَجْرٌ»^(٢).

فعلم من هذا التقسيم النبويّ أن أهل الاجتهاد قسمان:

قسمٌ مصيبٌ: له أجران؛ أجرُ الاجتهاد، وأجرُ الإصابة.

وقسمٌ مخطئٌ: له أجرٌ واحدٌ؛ وهو أجرُ الاجتهاد، وعليه فالحقُّ واحد غيرٌ متعدّد، والمصيب واحد، وليس كما يقول البعض: كلُّ مُجتهد مصيب، وكم من مخذور ينتج عن

(١) (٢/ ٩١٣).

(٢) سبق تخريجه في الجزء الأول.

هذا القول، وذلك كتصويب أهل الضلالة من النصارى وغيرهم، وكتصويب أهل البدع الذين يعتمدون على الشبهات والتمويهات؛ لترويج بدعهم الخطيرة المدمرة، وتصويب المتعصبين التعصب الأعمى للأشخاص وإن جانبوا الصواب، غير أنه رُبَّما تنتشر أطرافه، فكلُّ يأخذ بطرف واحد متَّحد غير مفترق ولا متعدِّ، ولذا قال الناظم:

وَجَامِعُ الْأَطْرَافِ مِنْ حَقِّ مُحِقٍّ وَهُوَ الَّذِي لِاسْمِ الْفَقِيهِ يَسْتَحِقُّ
قَوْلُهُ:

وَكُلُّ خُلْفٍ لَا إِلَى بُرْهَانٍ وَجُودُهُ وَنَفْيُهُ سَيِّئَانِ
أي: وكلُّ قول من أقوال أهل الخلاف لا يستند صاحبه إلى برهان من البراهين الشرعية؛ فوجوده وعدمه سواء.

قَوْلُهُ:

وَلَا يُعَدُّ الْخُلْفُ ذُو الْوِفَاقِ كَمَا الْخِلَافُ لَيْسَ بِاتِّفَاقٍ
بَيِّنُ النَّازِمِ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ نَوْعَانِ:

أحدهما: اختلاف تنوع، وهو على وجوه متعددة، ذكر ابنُ أبي العزِّ منها ما يلي، فقال:

١ - منه: أن يكون كلُّ واحد من القولين أو الفعلين حقًّا مشروعًا، كما في القراءات التي اختلف فيها الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، حَتَّى زَجَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ: «كَلَاكُمَا مُحْسِنٌ»^(١). الْحَدِيثُ.

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الخصومات»، باب: «مَا يُذَكَّرُ فِي الْإِنْسَانِ وَالْخُصُومَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْيَهُودِ»، رقم [٢٤١٠]، عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٢- ومثله اختلاف الأنواع في صفة الأذان والإقامة، وتكبيرات العيد، وصلاة الخوف، ونحوها كثيرٌ ممَّا قد شُرِعَ جميعه.

٣- ومنه: ما يكون كلُّ من القولين هو في المعنى القول الآخر؛ لكنَّ العبارتين مختلفتان، كاختلاف كثير من الناس في ألفاظ الحدود، وصيغ الأدلة، ونحوها.

وأمَّا اختلاف التضادِّ: فهو القولان المتنافيان، إمَّا في الأصول، وإمَّا في الفروع عند الجمهور الذين يقولون: المصيب واحدٌ، والخطبُ في هذا شديد؛ لأنَّ القولين يتنافيان، لكن تجد كثيرًا من هؤلاء قد يكون القول الباطل الذي مع منازعه فيه حقٌّ ما، أو معه دليلٌ يقتضي حقًّا ما، فيردُّ الحق مع الباطل، حتَّى يبقى هذا مبطلًا في البعض، كما كان الأول مبطلًا في الأصل، وهذا يجري كثيرًا لأهل السنة.

إلى أن قال رحمه الله: «والاختلاف الذي هو اختلاف التنوع الذمُّ فيه واقع على مَنْ بَغَى على الآخر فيه، وقد دلَّ القرآن على حمد كلِّ واحدة من الطائفتين، إذا لم يحصل بغى، كما في قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ الآية [الحشر: ٥]».

وقد كانوا اختلفوا في قطع الأشجار، فقطع قومٌ، وترك آخرون.

إلى أن قال رحمه الله: «والاختلاف الثاني هو ما حُمدت فيه إحدى الطائفتين، وذُمت الأخرى؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْنَا الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اختلفوا فَمِنْهُمْ مَنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. اهـ بتصرف من «شرح الطحاوية» (ص ٥٨١ - ٥٨٢)، طبعة المكتب الإسلامي.

قوله:

وَبِالْفُرُوعِ اخْتَصَّ خُلَفُ الْمُعْتَبَرِ أَي خُلَفُ أَهْلِ الْاجْتِمَاعِ وَالْأَثَرِ

أَمَّا أَصُولُ الدِّينِ وَالْإِيمَانِ فَلَيْسَ فِيهَا بَيْنَهُمْ قَوْلَانِ

أي: إن الاختلاف بين أهل السنة والجماعة - وهم أهل الاجتماع على الحق، وأهل التمسك بالأثر بالفهم الصحيح لنصوص الكتاب وصحيح السنة - في فروع المسائل العملية؛ كشيء من أحكام الطهارة، والصلاة، والصوم، والحج، وشيء يتعلق ببعض الأحكام في باب الحلال والحرام، وذلك بسبب الأمور التي تقدّم ذكرها بالتفصيل المختصر.

أَمَّا أَصُولُ الدِّينِ، وعلى رأسها أركان الإسلام الخمسة من حيث هي أركان، وأركان الإيمان الستة، وركن الإحسان، ونحوها من الأصول، فإن العلماء الربانيين لم يَجْرُ بينهم اختلافٌ فيها، ولم تتباين أقوالهم حيالها، وإذا كان الأمر كذلك، فلا يسع أتباعهم إلا السير على مناهجهم فعلاً وتركاً وتقريراً وتقعيداً، قائلين: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَيُهْدِيهِمْ أَقْتَدِهِ﴾ [الأنعام: ٩٠].

قوله:

وَتَمَّ ذَا النَّظْمِ بِحَمْدِ الْبَارِي مُوضَّحًا بِأَقْرَبِ اخْتِصَارِ
كَافٍ عَنِ الْبَسْطِ الْمُمِلِّ وَافٍ يَجْمَعُ مَا فُرِّقَ فِي أَطْرَافِ

هذا إخبارٌ من الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ عن الوصول إلى محطة التمام لهذه المنظومة المباركة، التي أوضح فيها قواعد فنِّ أصول الفقه، التي لا يستغني عن معرفتها فقهاء المسلمين وعلمائهم؛ لما لها من العلاقة المتينة بالثقلين الكريمين: كتاب الله العزيز، وسنة النبي الزكية المطهرة، سالكا في ذلك البيان طريق الاختصار الوافي بالغرض، والكافي عن كثير من المتون المؤلفة في هذا الفن، والجامع لجميع مسائل هذا الفن.

قوله:

فِي جَمَلٍ قَرِيبَةٍ الْمَنَالِ مَنْظُومَةً كَالْعِقْدِ مِنْ لَآلِي
مَا شَانَهَا مُقَدِّمَاتُ الْمَنْطِقِ وَلَا تَعَقَّدَتْ بِضَعْفِ الْمَنْطِقِ

الْجَمَلُ: جماعة كل شيء من الحساب وغيره، يُقال: أَجَمَلْتُ له الحساب والكلام، وعلى ذلك قول الله تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الْقُرْآنُ: ٣٢]. أي: غير مفرَّق كما هو شأن الفرقان الذي أنزل مفرَّقًا في ثلاث وعشرين سنة، بحسب الحوادث والوقائع، وإجابات الأسئلة، ونزول الأحكام الشرعية على سبيل التدرج، وفق حكمة أحكم الحاكمين.

و«قَرِيبَةٍ» أي: قُرْبًا معنويًا، و«الْمَنَالِ»: مصدرٌ نَلْتُ، أَنَال، والمراد هنا: العطاء. والمنظومة: أي: الكلام المؤلف بطريق النظم، الذي يقابله الشُّرُّ، و«العقدُ من لآلي» أي: القلادة من الحلية الفاخرة.

والمقصود: هو وصف المنظومة بأنها جاءت سهلة ميسرة في جُمْلٍ من الكلام المنظوم، ذات معانٍ قريبة المنال لطالب العلم، كثيرة الخير والبركة والعطاء، تشبه قلادة من حلية فاخرة منظومة في سلكها، ما عابها في سرد قواعدها وسبر مسائلها علمُ الكلام، الذي لم يستند أهلُه في تعقيد قواعدهم، وسرد مسائلهم على القواعد الشرعية؛ وإنَّا يستندون في ذلك على قواعد عقلية كثيرًا ما تتصادم مع القواعد المستمدة من العلوم الشرعية.

وكذلك هي مبرأة من الكلام المعقَّد؛ تعقيدًا لفظيًا أو معنويًا، ومبرأة من ضعف منطق القول، بل إن ألفاظها في قَمَّةِ البلاغة والفصاحة، وأساليبها من أجمل الأساليب.

وَحَقًّا إِنْ لَصَاحِبِ الْبُضَاعَةِ أَنْ يَنْعَتَ بِضَاعَتَهُ بِمَا هِيَ عَلَيْهِ مِنْ حَسَنِ وَصْلَاحٍ فِي مَنَظَرِهَا وَمَخْبَرِهَا، وَبِالْأَخْصِ بُضَاعَةُ الْعَالَمِ الَّتِي يَقْضِي فِي إِتْقَانِ صِنَاعَتِهَا سِنَوَاتٍ وَشُهُورًا وَأَيَّامًا وَسَاعَاتٍ، لَا يَرِيدُ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ أَرْبَاحًا مَادِيَةً دُنْيَوِيَّةً؛ وَإِنَّمَا يَرِيدُ الْأَجْرَ الْوَفِيرَ مِنْ رَبِّهِ الْعَلِيِّ الْقَدِيرِ، الَّذِي يَجْزِي عَلَى الْحَسَنَةِ الْوَاحِدَةِ عَشْرًا، بَلْ وَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضَعْفٍ، رَحْمَةً مِنْهُ بِعِبَادِهِ وَفَضْلًا، وَهُوَ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ، وَيَجْزِي عَلَى السَّيِّئَةِ مِثْلَهَا، وَقَدْ يَغْفُو وَيَصْفَحُ، وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ.

قَوْلُهُ:

سَمَّيْتُهَا وَسِيلَةَ الْخُصُولِ إِلَى مُهِمَّاتٍ مِنَ الْأُصُولِ

وَهَذَا إِخْبَارٌ مِنَ النَّازِمِ بِاسْمِ هَذِهِ الْمَنْظُومَةِ فِي فَنِّ أَصُولِ الْفَقْهِ، وَالْمَرَادُ بِالْوَسِيلَةِ هُنَا: الطَّرِيقَةُ الْمَوْصِلَةُ إِلَى الْحَصُولِ إِلَى إِحْرَازِ الْقَوَاعِدِ الْمَهْمَّةِ مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ، وَتَسْمِيَةُ الْكُتُبِ بِأَسْمَاءٍ تَنَاسِبُ مَوْضُوعَاتِهَا مِنْهَجٌ مُسَلَّمٌ بِهِ، تَتَابَعُ عَلَى إِحْيَائِهِ الْمُؤَلِّفُونَ فِي أَيِّ فَنٍّ مِنَ الْفُنُونِ الشَّرْعِيَّةِ وَاللُّغَوِيَّةِ وَغَيْرِهَا.

وَبِالتَّسْمِيَةِ لِلْكَتُبِ الْمُؤَلَّفَةِ يَتِمِّيزُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ، وَتُعْرَفُ الْمَوَاضِيعُ الَّتِي تُبْحَثُ فِيهَا، فَيَهْتَدِي الرَّاعِبُونَ فِي التَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ، وَالْمُحِبُّونَ لِلْإِطْلَاعِ عَلَى فُنُونِ الْعِلْمِ بِوَاسِطَةِ أَسْمَاءِ الْكُتُبِ الَّتِي لَا غَنَى عَنْهَا إِلَى مَطْلُوبِهِمْ بِكُلِّ سَهُولَةٍ وَيُسْرٍ.

قَوْلُهُ:

ثُمَّ انْتِفَاءً نَقَصِنَا مُحَالَ وَجَلَّ وَجْهُهُ مَنْ لَهُ الْكَمَالُ

وَفِي هَذَا الْبَيْتِ اعْتِرَافٌ مِنَ النَّازِمِ، وَبَيَانٌ صَرِيحٌ أَنَّ الْبَشَرَ مُحَلُّ النَقْصِ، وَهُوَ مِنْ طَبِيعَتِهِمْ، لَضَعْفِهِمْ وَافْتِقَارِهِمْ إِلَى اللَّهِ خَالِقِهِمْ وَبَارِئِهِمْ، وَأَنَّ الْكَمَالَ الْمَطْلُوقَ لِلَّهِ جَلَّ جَلَّالُهُ

وتقدست أسماؤه وصفاته، لا شريك له ولا مثيل، بل هو الواحد الأحد الفرد الصمد، الذي لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد.

ثم ختم الناظم منظومته بخير ما ينحتم به الكلام منظومه ومشوره، وهو الحمد لله، والصلاة والتسليم على رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن والاه، متبعاً نهجه و متمسكاً بهداه.

حيث قال:

ثُمَّ الصَّلَاةُ مِنْهُ وَالسَّلَامُ مُتَّصِلًا مَا جَرَتْ الْأَقْلَامُ
عَلَى مُحَمَّدٍ رَسُولِهِ الْأَمِينِ وَالْأَلِ وَالْحَمْدُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ

والمراد بالصلاة من الله على عبده ورسوله مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثناؤه عليه عند الملائكة الكرام، والمراد بالسلام منه سُبْحَانَهُ على عبده ورسوله مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هو السلامة من كل مكروه، والسلام اسمٌ من أسماء الله تَعَالَى، ومعناه: البراءة، والخلاص من النقائص والعيوب؛ ولأنه يُسَلِّم على عباده المؤمنين في الجنة، كما ثبت ذلك في نصوص السنة.

قوله:

ثُمَّ الصَّلَاةُ مِنْهُ وَالسَّلَامُ مُتَّصِلًا مَا جَرَتْ الْأَقْلَامُ

طلبٌ لكثرة الصلاة والتسليم من الله على عبده ورسوله؛ لأن ما جرت به الأقلام على اختلاف أنواعها ومخطوطاتها لا يدخل تحت العدِّ والحصْر لأحد من البشر، وإنما يُحِيط به خالق البشر وحده.

وهو تعبيرٌ بليغ يدلُّ على طول باع الناظم في العلم، وعمق فهمه بمدلولات الألفاظ وحسن المعاني.

«وَحُمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»: هو ابنُ عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة ابن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، من ولد إسماعيل بن إبراهيم الخليل - عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والتسليم -.

ولد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في عام الفيل، وتُوفِّي في السنة الحادية عشرة من الهجرة في يوم الإثنين الثاني عشر من ربيع الأول، وله من العمر ثلاث وستون سنة.

«رَسُولُهُ»: الرسول رجلٌ من بني آدم، ذَكَرٌ، حُرٌّ، بالغٌ، عاقلٌ، وهو بمعنى: المرسل، أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه.

«الْأَمِينُ»: أي: المؤتمنُ على الوحي، الذي يجيء به من عند ربه تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وهذا فضلٌ كبيرٌ أن الله يزكِّي عبده ورسوله البشري مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كما زكَّى عبده ورسوله الملكي جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ في قوله: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشَّعَرَاءُ: ١٩٣].

«وَالْأَلَّ»: والمراد: بالآل في الأصل: هم من يمتُّون إلى الشخص بصلة قرابة ونحوها، والمراد بآل النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هم أتباعه الناصرون له، ولما جاء به، والداعون إلى ذلك بصدق وإخلاص إلى يوم القيامة، سواء كانوا من العرب أم من العجم، ويدخل في ذلك دخولاً أولياً مَنْ آمَن من أهل بيته، وقرابته، وكذا أزواجه وذريته، ثُمَّ يدخل أصحابه الكرام، من مهاجرين وأنصار، وقديماً قِيلَ:

أَلُ النَّبِيِّ هُمْ أَتْبَاعُ مِلَّتِهِ عَلَى الشَّرِيعَةِ مِنْ عُجَمٍ وَمِنْ عَرَبٍ
لَوْ لَمْ يَكُنْ آلُهُ إِلَّا قَرَابَتُهُ صَلَّى الْمُصَلِّي عَلَى الطَّاعِي أَبِي لَهَبٍ

«وَالْحَمْدُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ»: كلمة ثناء أثنى ربُّ العالمين على نفسه، وعلم عباده ليشنوا بها عليه، حيث قال -عزَّ من قائل-: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْمَلَكِئَةِ﴾ [الْقَائِمَةِ: ٢]، وقال سُبْحَانَهُ: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَخْذَ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمَلِكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِّ وَكِبَرُهُ تَكْبِيرًا﴾ [الْإِسْرَاءُ: ١١١].

وثبت في السنن من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله ﷺ: «أَفْضَلُ الذِّكْرِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَفْضَلُ الدُّعَاءِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ»^(١).

وفي سنن ابن ماجه بسند حسن، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَى عَبْدٍ نِعْمَةً، فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ؛ إِلَّا كَانَ الَّذِي أُعْطِيَ - يعني: من هدايته للحمد - أَفْضَلَ مِمَّا أَخَذَ»^(٢).

وقال علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ كَلِمَةُ أَحَبَّهَا اللَّهُ لِنَفْسِهِ، وَرَضِيَهَا لِنَفْسِهِ، وَأَحَبُّ أَنْ تُقَالَ»^(٣).

وقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «الْحَمْدُ لِلَّهِ كَلِمَةُ كُلِّ شَاكِرٍ»^(٤). وغير ذلك من النصوص والآثار في فضلها كثير.

والربُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: هو المالك المتصرِّف في جميع مخلوقاته بما يشاء ويريد، وهو الوليُّ الحميد، الفعَّال لِمَا يريد، وتربيته سُبْحَانَهُ لمخلوقاته نوعان: تربية عامة، وتربية خاصة.

(١) سبق تحريجه في الجزء الأول.

(٢) سبق تحريجه في الجزء الأول.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٩٣١)، وأورده الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/ ١٢٩).

(٤) سبق تحريجه في الجزء الأول.

فأما تربيته العامة فهي شاملة لجميع مخلوقاته في سمائه وأرضه، وبرّه وبحره، وذلك بإنعامه عليهم بالخلق، والرزق، والولد، والأمن، والاستقرار، وعلمهم ما لم يعلموا، وغير ذلك من نعمه التي لا تدخل تحت الحصر لصاحب علم، أو فكر، أو قلم.

وتربية خاصة منه سُبْحَانَهُ بملائكته الكرام، ورسله وأنبيائه العظام، وأتباعهم من عالم الإنس والجن الذين رضوا بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً على سبيل الصواب، والصدق والإخلاص، والثبات والدوام، وهذه التربية هي تربية التوفيق لأقوم طريق والحفظ لهم من كل ما يكرهون، وجعل أمرهم كله خيراً سواءً في حال السراء أو في حال الضراء.

ثم إن لفظ: «رب» إذا أطلق مفرداً لا يطلق إلا على الله، بخلاف ما إذا كان مضافاً، فإنه يطلق على الله، وعلى غيره بحسب المقام، فتقول: رب العالمين، وتقول: رب الدار، ورب المال، ونحو ذلك.

و«العالمين»: جمع عالم، والعالم كل ما سوى الله من مخلوقاته، فهو ربهم، ومالكهم، والمتصرف فيهم، وفق ما قدر وقضى، لا معقب لحكمه، ولا رادّ لقضائه، ولا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع، أحاط بكل شيء علماً وأحصى كل شيء عدداً.

قوله:

جُمِلَتْهَا (مَشْرِقُ) تَارِيخٍ جَرَى (ج) وَازْهَا (ع) وَنُ (ش) كُورِ (غ) فَرَا

هذه الرُّموز بالحروف في هذا البيت لإيضاح أمرين:

الأمر الأول: إيضاح عدد أبيات المنظومة، وقد رمز له الناظم بكلمة «مشرق»

فاليم: أربعون، والشين: ثلاثمائة، والراء: مائتان، والقاف: مائة، ومجموعها ستمائة وأربعون بيتاً.

والأمر الثاني: إيضاحُ تأريخِ تأليفها، وقد رمز له الناظم بالحرف الأول من كلمات الشطر الثاني.

فالجيم من (ج) وَاِزْهَآ: ثلاثةٌ، والعَيْنُ من (ع) وُنْ: سبعون، والشَّين من (ش) كُور: ثلثائة، والغَيْنُ من (غ) فَرَا: ألفٌ؛ فيكون تأريخ تأليفها عام ١٣٧٣ هـ. والحمد لله الذي بفضله وإحسانه يتمُّ كلُّ عملٍ صالحٍ مبرور، وأسأله سبحانه أن يتقبَّل مِنِّي هذا الجهد القليل المبذول، الذي أحببت جمعه وإيضاحه، مستعينًا بالله، ثُمَّ بِمُؤَلِّفَاتٍ مِّن سَبْقُونِي بِالتَّأْلِيفِ فِي هَذَا الْفَنِّ.

فجزاهم الله خير الجزاء، إنه غفور شكور.

وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّم، وبارك على عبده ورسوله مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه.



تذليل يتصل بمبحث الفتوى

من المعلوم يقيناً: أن مبحث الفتوى له تعلُّقٌ جليٌّ بمباحث التقليد والاجتهاد؛ بل إنَّها فرعٌ متفرِّعٌ عنهما، وذلك إنه لا يصح أن يفتيَ في المسائل الشرعية إلا المُجتهد، ولا يستفتيه إلا من يجب عليه التقليد أو يجوز له؛ لهذا فقد رأيت أن أُذيلَ بها تلك المباحث الأصولية التي منَّ الله بتدوينها في هذا الشرح المختصر الميسر لهذه المنظومة الجامعة لقواعد أصول الفقه النافعة، وعناصرُ هذا التذليل على النحو التالي:

- ١- تعريف الفتوى.
- ٢- اعتبارها طريقاً شرعياً لنشر العلم لمحتاجيه بقدر الاستطاعة.
- ٣- بيان كیفيتها التي تكون بواسطتها متقنة سليمة من الغلط والوهم.
- ٤- أهمیة الفتوى في شريعة الإسلام، وبيان حکمها.
- ٥- ما يشترط في حق المفتي من شروط، وما يجب أن تتوفر فيه من صفات.
- ٦- ذكر شيء من آداب المفتي والمستفتي.

وتفصيل القول لهذه المباحث الستة على سبيل الاختصار كالتالي:

تعريف «الفتوى والفتيا» لغةً: بيان الحكم وإيضاحه.

واصطلاحاً: بيان الحكم الشرعي المتعلق بالعبادات، أو المعاملات، أو السلوك ونحوها، استناداً إلى نص، أو إجماع، أو قياس، أو استنباط من مؤهل.

ولا شك أن الفتوى تُعتبر طريقاً مستقيماً من طرق نشر العلم الشرعي الشريف، وذلك لحاجة الأمة كافة إلى علماء ربانيين يتولَّون القيام بإفتاء المُستفتين منهم، فيما أشكل عليهم في عباداتهم ومعاملاتهم، وكافة حقوقهم، وحسن سلوكهم، بل وفي كل شأن من شؤونهم، التي لا يجوز للمسلم المكلف أن يقدم فيها أو يؤخر، إلا بإذن من الشرع الذي اصطفى الله له من خلقه حملةً يبينونه للناس ولا يكتُمونه.

أَهْمِيَّةُ الْمُفْتِيَا لَدَى الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ

لا ريب أن للفتوى أهميتها الكبيرة؛ وما ذلك إلا لأنها توقيعُ المفتي عن الله جلَّ وعَلا وعن رسوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وفي موضوع أهميتها العظيمة وخطرها الكبير للذين يستدعيان التثبت فيها، والكفاءة في فهم مصادرها، ووجوب استقامة القائم بها، فقد قال الإمام ابنُ قَيِّم الجوزية رَحِمَهُ اللَّهُ مَا نَصَّهُ:

«وإذا كان منصبُ التوقيع عن الملوك بالمحلِّ الذي لا يُنكَرُ فضله، ولا يُجْهَلُ قدره، وهو من أعلى المراتب السَّنيات، فكيف بمنصبُ التوقيع عن ربِّ الأرض والسموات، فحقيقُ بَمَنْ أُقِيمَ في هذا المنصب أن يُعَدَّ له عُدَّتُهُ، وأن يتأهَّبَ له أُهْبَتُهُ، وأن يعلم قدر المقام الذي أُقِيمَ فيه، ولا يكون في صدره حرج من قول الحق والصدع به، فإن الله ناصرُه وهاديه، وكيف وهو المنصب الذي تولَّاه بنفسه ربُّ الأرباب، فقال تَعَالَى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾ [النِّسَاءُ: ١٢٧]. وكفى بها تولَّاه الله تَعَالَى بنفسه شرفاً وجلالةً»^(١) اهـ.

أَمَّا حَكْمُهَا فَإِنَّهُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الدَّاعِي إِلَيْهَا:

فتارةً: تكون واجبة، وذلك عند توفُّر الشروط في المفتي، وفهم الحكم المتعلِّق بالمسؤول عنه، وعدم وجود من يقوم بهذا الفرض الكفائي، أو عدم القدرة على الوصول إلى من يقوم به.

وتارةً: تكون الفتوى حراماً إذا كان المفتي جاهلاً بالفتيا، أو من أهل الغش والخيانة للإسلام والمسلمين، كأهل البدع الداعين إلى بدعهم المضادة للسنن.

ونارة: تكون مستحبةً، وذلك إذا كان المفتي أهلاً لها، غير أنه يوجد غيره، ولم تكن حاجة المستفتي قائمة في الحال.

وتكون الفتوى بحسب الزمان والمكان بكيفيات متعددة، فتارة: تكون محررةً -مكتوبة-، وتارة: تكون مشافهةً، وتارة: تكون خاصةً، وأخرى: تكون عامةً، وذلك بحسب الأسئلة الموجهة من المستفتين، وبحسب القضايا التي قد تكون في مجتمع ما، ويطلب لها من العلماء الحلول، بإصدار الفتيا فيها ممن توفرت فيهم شروطها وصفات أهلها.

ومما ينبغي أن نشيد به في هذا الزمان، ونشكر الله عليه، ثم نشكر من يستحق الشكر عليه: هو برنامج «نور على الدرب» الذي يذاع كل ليلة من إذاعة الرياض ونداء الإسلام، وهو مرجع للعالم الإسلامي كله بطوله وعرضه، يقوم بالفتيا فيه رجال علماء مجتهدون سلفيون حكماء رحاء، برئاسة سماحة الشيخ: عبد العزيز بن عبد الله بن باز مفتي عام المملكة العربية السعودية، ورئيس هيئة كبار العلماء، حفظهم الله جميعاً، وكتب لهم أحسن الثواب وأجزله، فكم من مشكلات تُعرض عليهم في برنامجهم المبارك، وكم من قضايا ترد عليهم من أقطار العالم الإسلامي، فيسمع العالم الحلول الصائبة، والتوضيحات الجليلة، التي لا يبقى لمستمع معها حيرة أو إشكال، فشكر الله سعي من فتح للناس باب هذا البرنامج المبارك، وهياًه لتنعم الأمة بفتاوى الهدى الجالبة لكل بر وصلاح، والدافعة لكل ضرر وشر وفساد.

وتضاف إليه أنهار تجري وتتدفق من إذاعة المملكة العربية السعودية، إذاعة القرآن الكريم، يستقي منها كل محب لشرع الله المطهر، وعقيدته السمحة، وذلك كبرنامج «سؤال على الهاتف»، الذي يسهم فيه أولو العلم بأجوبة مفصلة تحمل في جملتها جلب الخير والفضيلة، ودفع الشر والبلاء والرذيلة، وبرنامج «من قضايا الشباب»، وكم فيه

من مصالِح وفوائد، بالإضافة إلى البرامج الأسبوعية واليومية، واللقاءات المتعددة ذات العناوين الشيّقة النافعة، فالحمد لله على سوابغ نعمه الّتي من أجلّها وأزكاها تحصيل العلم ونشره من أسهل الطرق وأوضح السبل.

الشروط التي يجب أن تتوفر في المفتي عند علماء هذا الفن في الجملة:

إن الذي يتصدر للإفتاء يجب أن تتوفر فيه شروط:

١- الشرط الأول: أن يكون المفتي مسلماً.

٢- الشرط الثاني: أن يكون مكلفاً، أي: بالغاً عاقلاً.

٣- الشرط الثالث: أن يكون ثقةً.

٤- الشرط الرابع: أن يكون عالمًا.

٥- الشرط الخامس: أن يكون مأموناً.

٦- الشرط السادس: أن يكون منزّهاً عن أسباب الفسق وخوارم المروءة.

٧- الشرط السابع: أن يكون صادقاً غير معروف بالكذب ولا متهم به.

٨- الشرط الثامن: أن يكون سليم الذهن.

٩- الشرط التاسع: أن يكون صحيح التصرف، قوي الاستنباط.

١٠- الشرط العاشر: أن يكون صاحب زهد وورع، لما لهما من الأثر الطيب على

الموصوف بهما.

١١- الشرط الحادي عشر: أن يكون صاحب نية صالحة؛ لأن صاحب النية

الفاصلة لا يكون على كلامه نور، وليس فيه هداية.

١٢- الشرط الثاني عشر: أن يكون صاحب حلم ووقار وسكينة؛ لأنّها من

الصفات الحميدة.

ولعلَّ الثلاثة الأخيرة شروطٌ كمال، لا يُمنع فاقدها أو المقصّر فيها من الفتيا عند الحاجة إليه.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ مَا نَصَّهُ: «وَلَمَّا كَانَ التَّبْلِيغُ عَنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ يَعْتَمِدُ عَلَى الْعِلْمِ بِمَا يَبْلَغُ، وَالصَّدَقُ فِيهِ؛ لَمْ تَصَحَّ مَرْتَبَةُ التَّبْلِيغِ بِالرَّوَايَةِ وَالْفُتْيَا إِلَّا لِمَنْ اتَّصَفَ بِالْحِلْمِ وَالصَّدَقِ، فَيَكُونُ عَالِمًا بِمَا يَبْلَغُ، صَادِقًا فِيهِ، وَيَكُونُ مَعَ ذَلِكَ حَسَنَ الطَّرِيقَةِ، مَرْضِيَّ السَّيَرَةِ، عَدْلًا فِي أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ، مُتَشَابِهَ السَّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ فِي مَدْخَلِهِ وَمَخْرَجِهِ وَأَحْوَالِهِ»^(١) اهـ.



آداب المفتي التي ينبغي أن يتحلّى بها

لقد ذكر الأصوليون للمفتي آداباً، ينبغي أن يتحلّى بها قبل الفتوى وفي أثناءها وبعدها، منها ما يلي:

١ - قصد الحق الذي من الله بمعرفته والإيمان به، وإن خالف غرض السائل؛ فإن لم يفعل ذلك فقد عرّض نفسه لإثم عظيم وخطر جسيم.

٢ - ترك الفتوى مع حضور من يكفيه؛ تأسيًا بسلف هذه الأمة، فقد حفظ عنهم أنّهم يتدافعون الفتيا، ويتورّعون عنها، كلّ منهم يُحب أن يكفيه الجواب غيره.

قال عبد الرحمن بن أبي ليلى: «أدركت عشرين ومائة من أصحاب رسول الله ﷺ - ورضي الله عنهم - يُسأل أحدهم المسألة، فيردّها هذا إلى هذا، وهذا إلى هذا، حتّى ترجع إلى الأول»^(١)، وما ذلك إلا لشعورهم العظيم بثقل شأن الفتوى التي هي في الحقيقة والواقع توقيع عن الله عزّ وجلّ وعن رسوله ﷺ، والمفتي لا يدري أيوافق حكم الله وحكم رسوله فيها أم لا، فهو بهذا الاعتبار يظلّ خائفًا ومشفقًا من مجانبة الصواب....

وصدق الله ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأنبياء: ٨٥]. غير أنه متى تعيّن الفتوى على العالم المؤهل، ولم يجد من يكفيه؛ فليستعن بالله وليُثّق؛ فإن في ذلك قضاءً لحاجة المسلمين، وتفريجًا لكرباتهم، ونشرًا للعلم، وحذرًا من الكتمان، ذلك الذي دلّت نصوص الكتاب والسنة على الوعيد الشديد عليه.

(١) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٦/ ١١٠)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٨١٧)، والبيهقي في «المدخل» [٨٠١]، والخطيب البغدادي في «الفيقه والمتفه» (٢/ ٢٣)، وابن الجوزي في «تعظيم الفتيا» [١٠].

٣- بذل الوسع واستفراغ الجهد في النظر في المسألة المسؤول عنها، وعدم العجلة في إصدار الفتوى، إلا بعد الاطمئنان على ما ظهر بعد التأمل والنظر.

٤- المذاكرة والاستشارة مع ذوي الكفاءات الثقات، الذين يوثق بأرائهم، ويُستأنس بعلومهم وفهومهم، والبعد عن الترفع والاستنكاف من ذلك، وقد قال الله -عز شأنه- لنبِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [الأنعام: ١٥٩]. وأثنى على أهل الإيثار بقوله سُبْحَانَهُ: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ [الأنعام: ٣٨].

اللهم إلا إذا منع من ذلك مانع شرعي فللضرورة أحكامها، كالخوف من إفشاء سرِّ السائل الذي تترتب على إفشائه مفسدة عظيمة، فإن دَرَّةَ المفاسد مقدَّم على جلب المصالح، فحينئذ تُترك المشاورة والحالة كذلك.

٥- وجوب حفظ الأسرار المتعلقة بالمسائل المستفتى عنها؛ إذ ما كل مسألة يصح نشرها باسم صاحبها، بل قد تكون من العورات التي يجب سترها وعدم نشرها، وهذا أمرٌ نعرفه؛ فقد يكتُم الشخص من ذكر أو أنثى السرَّ عن أقرب الناس إليه، خوفاً من إفشائه، واستحياء من التفوه به، غير أنه يعلنه للمفتي، لعظيم ثقته فيه، فينبغي أن يكون المفتي عند حسن الظن به.

٦- ذكر دليل الفتوى من مصادرها المعتبرة، مع التعليل إن وُجد، فإن التذليل والتعليل يُكسبان الفتوى طلاوةً، ويعطي المفتي قناعته، فيمضي في التنفيذ بدون تأجيل ولا تعطيل.

٧- الحرص على إيراد دليل الفتوى بنصّه من آية، أو حديث، أو إجماع عند الحاجة إلى إيراد الدليل؛ فإن إيراد الدليل بنصّه يتضمّن الحكم والدليل مع البيان التام الوافي بإقناع المستفتي.

٨- أن يبين المفتي للسائل الجواب بياناً شافياً مفصلاً، يزيل الإشكال، ويحصل به المقصود، فلا يحتاج إلى سؤال الغير.

٩- إرشاد السائل إلى البديل النافع عندما ينتهي عن الشيء الضار، وليس لازماً، ولكن إن وُجد؛ وذلك ليحصل العوض المباح بدلاً من المحذور، فإن لم يوجد بديل، فيقال للسائل: من ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً منه، فإن المؤمن يرضى ويسلم ويردد: ﴿وَلِلْآخِرَةِ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى﴾ [الزُّمَرُ: ٤].

١٠- لزوم الفتيا بالحق، ولو خالف المفتي مذهبه الذي ينتمي إليه، فإن الحق هو غاية المسلم وضالته المنشودة، فلا عدول عنه عند ظهوره، وإذا كان الأمر كذلك فإن المفتي حيال الاستفتاء لا يخلو من ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يكون الحق في المستفتى فيه بيئاً ظاهراً موافقاً للنصوص الشرعية، ففي هذه الحالة يَمْضي في بيان الحق، فهو مطمئن القلب، طيب النفس، منشراح الصدر.

الحالة الثانية: أن يكون المستفتى فيه من مواطن الخلاف، ويُفتي فيها الفقيه بقول مرجوح، ومُخالفه معه الدليل؛ فحينئذٍ يجب على المفتي بالقول المرجوح أن يعدل عن فتواه، ويُفتي بالقول المؤيد بالبرهان.

الحالة الثالثة: أن تكون المسألة المسؤول عنها ليس فيها نصٌّ، بل هي من مسائل الاجتهاد ومعارك الأنظار، والأدلة فيها متجاذبة، والاحتمالات قائمة؛ فالمفتي حينئذٍ له الخيار بين بذل الجهد في النظر وإصدار الفتوى، وبين التوقف، إلى أن يفتح الله عليه، أو يُحيلها إلى مجتهد آخر يتوسم فيه القدرة على الاستنباط، ورصانة الفكر، وصحة التصرف، فيستريح منها ويريح.

١١- الحرص على الاستفصال من السائل عندما يكون السؤال مُحتملاً لأمر عدّة قبل إصدار الفتوى؛ وذلك ليتبيّن له الأمر، وتتضح له الرؤية، فيُصدر الفتيا، أما إذا كان السؤال واضحاً لا احتمال فيه، فلا حاجة إلى الاستفصال؛ إذ لا داعي له، وكل شيء يوضع في محله فهو عين الحكمة.

١٢- اللجوء إلى الله في كل حال، وبالأخص في حال انغلاق باب الفهم للقضية المسؤول عنها، وإظهار الافتقار إلى الله ظاهراً وباطناً، وكثرة التوبة والاستغفار، راجياً من الله أن يفتح له طريق الرشاد إلى الحكم الحق في تلك المسألة.

كُل ذلك مع بذل الجهد في البحث والمذاكرة والمشاورة لأهل العلم، والرأي الحسن في مسائل العلم.

١٣- كما ينبغي إذا أخطأ في الفتيا، ثُمَّ ظهر له الحق بعد ذلك أن يرجع فوراً عن فتياه الأولى، وإعلام المستفتي بما استجدّ إذا أمكنه ذلك، ليتحقق المخرج للجميع، والله أعلم.

١٤- الترفع عن أخذ الأجرة على الفتوى من أفراد الناس أو جماعتهم، بخلاف أخذه المال الذي يحتاجه من بيت مال المسلمين، فإنه لا حرج فيه، ولا إثم عليه.



آداب المستفتي

وللمستفتي آداب -أيضاً- ينبغي أن يلتزم بها مع الحق، ومع المفتي، ومنها:

١- البحث عن الأعلم والأورع والأدّين عند الاستفتاء؛ لأن ذلك هو الذي يستطيعه المستفتي فيفعله؛ لقول الله تعالى: ﴿فَأَنقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التجاني: ١٦].

٢- لزوم الأدب مع المفتي، فلا يجهل عليه، ولا يعامله معاملة الجهال مع علمائهم، بل يُجلّه ويُقدّره في حدود الشرع.

٣- عدم اللجوء إلى كتم شيء من القضية خوفاً من أن تكون الفتوى خارجة عما يريد، فإن فعل ذلك وصدرت الفتوى كما يريد بسبب تحريف في الاستفتاء، أو إخفاء حقيقة، لو ظهرت لجاءت الفتيا في غير صالحه؛ فقد ظلم نفسه.

وأما المفتي بعد بذل الوسع في فهم القضية فلا حرج عليه، والذي يكون في حرج هو المستفتي الذي غير وبدل، وأخفى ما يجب إظهاره، فباء بالإثم.

٤- الابتعاد عن أسئلة التعنت، وكذا عن الأسئلة المفترضة ولما تقع؛ لأن ذلك لا يعنيه، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه.

هذا ما تيسر جمعه في هذا التذييل المتعلق بمباحث الفتوى، وإليك تلخيصه في المنظومة التالية، التي ختمت بها الكتاب.

والحمد لله أولاً وآخراً، وباطناً وظاهراً، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تم الفراغ من تدوينه في يوم الجمعة، الموافق اليوم الثالث من شهر ذي القعدة عام ١٤١٩ من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام وأزكى التحية.

(أ) أهميّة الفتوى ومدى حاجّة الناس إليها:

- ١- مَبَاحِثُ الْفَتْوَى عَظِيمَةُ الْخَطَرِ
 - ٢- وَمَنْ بِهَا مُحْتَسِبًا يَقُومُ
 - ٣- تَوْقِيعُ مُفْتٍ عَنْ إِلَهٍ قَادِرٍ
 - ٤- وَهِيَ يَقِينًا لِلْعُلُومِ نَاشِرَةٌ
 - ٥- وَحُكْمُهَا فَرَضٌ فَمَنْ قَامَ بِهِ
 - ٦- وَقَدْ تَكُونُ سُنَّةٌ مُوقَّرَةٌ
 - ٧- وَقَدْ تَكُونُ مُطْلَقًا حَرَامًا
 - ٨- ثُمَّ الْفَتَاوَى إِنْ تَكُنْ مُحَرَّرَةٌ
 - ٩- وَإِنْ تَكُنْ مِنْ عَاقِلٍ كِفَاحًا
 - ١٠- وَمِنْهُجُ الْعَصْرِ بِنُورِهِ آتَى
 - ١١- وَكُلُّ يَوْمٍ بِالنِّدَاءِ يُرْسَلُ
 - ١٢- مِنْ بَلَدٍ الْخَيْرِ ضِيَاؤُهُ سَطَعَ
 - ١٣- يَقُومُ فِيهِ بِالْفَتَاوَى فُضْلًا
 - ١٤- لَهُمْ جُهُودٌ فِي الصَّلَاحِ نَافِعَةٌ
 - ١٥- وَكَمْ مِنَ الْأَخْبَارِ فِي هَذَا الْعَمَلِ
 - ١٦- يَرْجُو ثَوَابًا فِي دِيَارِ الْآخِرَةِ
 - ١٧- وَدَوْلَةُ التَّوْحِيدِ مَجْدُهَا ظَهَرَ
 - ١٨- بِالْأَمَالِ وَالنَّفْسِ جُهُودٌ وَاسِعَةٌ
 - ١٩- نَرْجُو ثَوَابًا مِنْ إِلَهٍ غَافِرٍ
 - ٢٠- أَعَزَّهَا اللَّهُ بِعِزِّهِ الْأَغْرَ
- مَقَامُهَا رَاقٍ وَفَضْلُهَا اشْتَهَرَ
فَالْأَجْرُ ثَابِتٌ كَذَا يَدُومُ
وَعَنْ رَسُولٍ صَادِقٍ وَصَابِرٍ
لِتَصْلُحَ الدُّنْيَا بِهَا وَالْآخِرَةُ
أَغْنَى عَنِ الْبَاقِي لَذَا فَانْتَبِهْ
إِنْ كَثُرَ الْمُفْتُونَ يَا عَبَاقِرَهُ
إِنْ جَهَلَ الْمُفْتِي يُلَمُّ مَلَامًا
فَفَعْلُهَا أَوْلَى لِضَعْفِ الذَّاكِرَةِ
صَحَّتْ يَقِينًا فَلْتَكُنْ مُرْتَحَا
لِكُلِّ سَائِلٍ فَحَدِّثْ يَا فَتَى
لِكُلِّ شَخْصٍ بِالسُّؤَالِ يُقْبَلُ
قَدْ مَلَأَ الْأَرْضَ بِخَيْرِهِ نَفْعُ
أَعْلَامُ عَصْرِ فِي الْعُلُومِ نُبْلًا
وَهَكَذَا الْأَعْمَالُ لَا مُنَازَعَهُ
يَسْعَى حَثِيثًا وَيَصْدُقُ لَا يَمَلُ
فِي جَنَّةِ الْمَأْوَى حَيَاةً نَاصِرَهُ
فِي نُصْرَةِ الْحَقِّ وَدَعْوَةِ الْبَشَرِ
لِتَفْقَهُ الدِّينَ قُلُوبٌ خَاشِعَةٌ
وَقَابِلُ التَّوْبِ حَلِيمٌ نَاصِرُ
لِتَنْصُرَ الدِّينَ وَتَرْحَمَ الْبَشَرُ

مَنْ جَاءَ يَسْعَى بِالْفَسَادِ وَالْأَذَى

٢١- وَتَدْفَعُ الصَّائِلَ مَذْهُورًا كَذَا

(ب) شروط المفتي

وَكُتِبَ الْعِلْمُ بِحُسْنِهَا بَدَتْ
وَهَكَذَا الْعِلْمُ هُوَ الدَّلِيلُ
وَالزُّهْدُ وَالْحِلْمُ مَعَ الدِّيَانَةِ
فَافْهَمَ رَعَاكَ اللَّهُ وَالْحَقُّ اعْرِفِ
وَحِنْكَةً بِالْغَةِ قَوِيمَةٍ
لِخُلُقِ الْحَبْرِ الْكَرِيمِ الْأَمَجِدِ
وَالْتَقَوَى تَحْوِي مَا مَضَى فَأَثَبْنَا

٢٢- لِصَاحِبِ الْفَتَوَى شُرُوطٌ قَدْ أَتَتْ
٢٣- أَوَّلُهَا الْإِسْلَامُ يَا نَبِيلُ
٢٤- وَالصِّدْقُ وَالتَّكْلِيفُ وَالْأَمَانَةُ
٢٥- وَثِقَةٌ مُثْلَى بِلا تَخْلُفِ
٢٦- وَنِيَّةٌ خَالِصَةٌ سَلِيمَةٌ
٢٧- وَالْبُعْدُ عَنِ فِسْقٍ وَكُلِّ مُفْسِدٍ
٢٨- ثُمَّ الْوَقَارُ مَعَ سَكِينَةٍ أَتَى

(ج) آداب المفتي التي ينبغي أن يتحلّى بها

أَتَى بِهِ الْمَنْشُورُ بِالتَّفْصِيلِ
فِي كُتُبِ الْفِقْهِ وَمُحْكَمِ الْأَثَرِ
لِيَحْمَلَ الْعِبَاءَ فَقِيهٌ مُجْتَهِدٌ
وَيَطْلُبُ الشُّورَى لِيَأْمَنَ الْخَطَرَ
مُعَلَّلَ الْحُكْمِ إِلَّا فَلْتَفْهَمَا
بِلَفْظِهِ الْأَسْنَى لِيَقْنَعَ الْبَشَرُ
إِرْشَادُهُ نُصْحًا إِلَى الْبَدَائِلِ
لِمَذْهَبِ الْمَثْبُوعِ يَا ذَا فَاعْرِفَا
سُؤَالُهُ حَقًّا بِذِهْنٍ يَنْقَدِخُ
كَأَيَّةِ عُظْمَى وَنَصٍّ أَوْ أَثَرِ
دَلِيلُهُ حَقًّا فَلَا تُخَالِفِ

٢٩- وَكَمْ لَهُ مِنْ أَدَبٍ أَصِيلِ
٣٠- كَقَصْدِهِ الْحَقُّ بِدِقَّةِ النَّظَرِ
٣١- وَتَرْكُهُ الْفَتَوَى إِذَا حَبْرٌ وَجِدَ
٣٢- وَيَحْفَظُ السِّرَّ لِأُنْثَى أَوْ ذَكَرَ
٣٣- وَيَتَّبِعُ الْفَتَوَى دَلِيلًا مُحْكَمًا
٣٤- وَيُورِدُ النَّصَّ وَيُتَقَنُّ الْأَثَرَ
٣٥- تَوْضِيحُهُ الْفَتَوَى لِكُلِّ سَائِلٍ
٣٦- وَيَلْزَمُ الْحَقَّ وَلَوْ مُخَالِفًا
٣٧- يُحَاوِرُ السَّائِلَ حَتَّى يَتَّضِحَ
٣٨- وَمَصْدَرُ الْفَتَوَى لَدَيْهِ مُعْتَبَرٌ
٣٩- وَهَكَذَا الْإِجْمَاعُ عِنْدَ السَّائِلِ

لِمُصَدِّرِ الْفَتَوَى بِشَرْطٍ وَاضِحٍ
لِيُتَّبَعَ الْحَقُّ أَيَا مَنْ يَفْهَمُ
قَدْ قَالَ قَوْلًا ثُمَّ بَعْدَهُ ظَهَرَ
عَنْ سَيِّدِ الْخَلْقِ النَّبِيِّ الْمُرْسَلِ
لَاخُذٍ أَجْرِهِ مِنَ السُّؤُولِ
مِمَّنْ يَلِي الْأَمْرَ فَجَوَّزَ مُقْسِطًا
يُمْسِي عَلِيًّا مُبْتَلًى بِالْهَمِّ
لِيُظْهِرَ الْحَقَّ صَرِيحًا يَعْتَلِي
وَيُشْرَحَ الصَّدْرَ بِنُورٍ سَاطِعٍ

٤٠- ثُمَّ الْقِيَاسُ تَابِعٌ فِي الرَّاجِحِ
٤١- رُجُوعُهُ عَنْ خَطَا مُسَلَّمٍ
٤٢- فَكَمْ إِمَامٍ مِنْ أَيْمَةِ الْبَشَرِ
٤٣- بَطْلَانُهُ حَتْمًا بِنَصِّ مُنْزَلٍ
٤٤- وَيُلْجِمُ النَّفْسَ عَنِ الْقَبُولِ
٤٥- وَيَأْخُذُ الْمَالَ وَيَقْبَلُ الْعَطَا
٤٦- وَحِينَمَا يُغْلِقُ بَابَ الْفَهْمِ
٤٧- فَلْيَلْجَأِ الْمَوْهُوبُ لِلرَّبِّ الْعَلِيِّ
٤٨- وَيُرْسَلِ الْخَيْرَ لِقَلْبٍ خَاشِعٍ

(د) آداب المستفتي:

وَقَرَّفَقِيهَا وَيَفْتَوَاهُ التَّزِمُ
فَاسْتَفْتِ وَأَفْهَمْ وَأَعْمَلِنْ مُحَقِّقًا
وَمَنْ رَمَى حَبْرًا بِوَصْفِ الْمَارِقِ
وَجَاءَتِ السُّفْنُ بِمَا لَا يَشْتَهِي
لِتُحْرَزَ الْحُسْنَى وَأَجَرَ الْمُبْتَهْلِ
كَيْمَا يَحُوزَ عَامِدًا مَا لَيْسَ لَهُ
وَخَائِنٌ يَلْقَى جَزَاءَ مَا افْتَرَى
وَالْكَاتِمُ الْمَخْدُولُ خِبٌّ آثِمٌ
مَبَاحِثَ الْفَتَوَى بِنَظْمٍ دَانٍ
عَلَى النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ أَحْمَدًا
وَتَابِعِ الْقَوْمِ مِنَ الْأَخْيَارِ

٤٩- وَقُلْ لِمُسْتَفْتٍ وَجَاهِلٍ عُلْمٍ
٥٠- وَابْحَثْ عَنِ الْأَعْلَمِ مِنْ أَهْلِ التَّقَى
٥١- وَاحْذَرْ مِنَ الطَّيِّشِ وَصُنْعِ الْفَاسِقِ
٥٢- لِأَنَّهُ أَفْتَى بِغَيْرِ قَضْدِهِ
٥٣- وَاحْذَرْ تَعَنُّتًا وَسُؤْلَ مَنْ جَهْلٌ
٥٤- وَمَا لِمُسْتَفْتٍ وَكُتْمِ الْمَسْأَلَةِ
٥٥- فَيُظْلِمَ النَّفْسَ وَيُظْلِمَ الْوَرَى
٥٦- ثُمَّ الْوُضُوحُ فِي السُّؤَالِ لَازِمٌ
٥٧- فَهَلْ عَلِمْتَ يَا أَخَا الْإِحْسَانِ
٥٨- وَصَلَّى رَبِّي دَائِمًا وَأَبَدًا
٥٩- وَالْإِلَهَ وَصَحْبِهِ الْأَبْرَارِ

المصادر والمراجع

✽ القرآن الكريم.

✽ كتب علوم الشريعة ووسائلها:

- ١- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٢- جامع البيان في تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري.
- ٣- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير القرشي.
- ٤- تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير، محمد بن نسيب الرفاعي.
- ٥- فتح البيان، صديق حسن خان.
- ٦- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي.
- ٧- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، الاتحاد الأمي للمجامع العلمية.
- ٨- موسوعة أطراف الحديث النبوي، أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول.
- ٩- الجامع الصحيح «صحيح البخاري»، الإمام البخاري.
- ١٠- صحيح مسلم، الإمام مسلم.
- ١١- سنن أبي داود، أبو داود السجستاني.
- ١٢- السنن الكبرى «سنن النسائي»، الإمام النسائي.
- ١٣- الجامع الصحيح «سنن الترمذي»، أبو عيسى الترمذي.
- ١٤- سنن ابن ماجه، ابن ماجه.
- ١٥- سنن الدارمي، الدارمي.
- ١٦- سنن الدارقطني، الدارقطني.
- ١٧- السنن الكبرى «سنن البيهقي»، البيهقي.

- ١٨- الموطأ، الإمام مالك.
- ١٩- مسند الإمام أحمد، الإمام أحمد بن حنبل.
- ٢٠- المعجم الكبير، الطبراني.
- ٢١- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي.
- ٢٢- كنز العمال، علاء الدين الهندي.
- ٢٣- الأدب المفرد، الإمام البخاري.
- ٢٤- المستدرک على الصحيحين، الحاكم.
- ٢٥- صحيح ابن حبان، ابن حبان.
- ٢٦- الترغيب والترهيب، المنذري.
- ٢٧- زاد المعاد، ابن قيم الجوزية.
- ٢٨- شرح السنة، البغوي.
- ٢٩- جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر.
- ٣٠- أخلاق العلماء، الآجري.
- ٣١- الجامع المفهرس لكتب الألباني، سليم بن عيد الهلالي.
- ٣٢- مختصر صحيح مسلم، تحقيق الألباني.
- ٣٣- صحيح سنن ابن ماجه، الألباني.
- ٣٤- نيل الأوطار، الشوكاني.
- ٣٥- الأفنان الندية، زيد المدخلي.
- ٣٦- قبس من الأفنان الندية لإيضاح مناسك الحج المروية، زيد المدخلي.
- ٣٧- الموقف الحق مما ابتلي باستعماله كثير من الخلق، زيد المدخلي.

- ٣٨- الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.
- ٣٩- إمتاع العقول بروضة الأصول، عبد القادر شيبه الحمد.
- ٤٠- شرح الكوكب المنير، ابن النجار الحنبلي.
- ٤١- نزهة الخاطر والعاطر، عبد القادر الدومي.
- ٤٢- الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات، شمس الدين المارديني.
- ٤٣- روضة الناظر وجنة المناظر، ابن قدامة المقدسي.
- ٤٤- مراقبي السعود إلى مراقبي السعود، محمد الأمين بن أحمد الجكني.
- ٤٥- المواهب العلمية شرح الفرائد البهية في القواعد البهية، محمد عبد المنعم مجاهد.
- ٤٦- الوسيط في أصول الفقه الإسلامي، وهبة الزحيلي.
- ٤٧- أصول الفقه الإسلامي، وهبة الزحيلي.
- ٤٨- المستصفى من علم الأصول، الغزالي.
- ٤٩- الإحكام شرح أصول الأحكام، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي.
- ٥٠- الضياء اللامع شرح جمع الجوامع، عبد الكريم بن علي النملة.
- ٥١- معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، محمد بن حسين الجيزاني.
- ٥٢- الواضح في أصول الفقه للمبتدئين، محمد بن سليمان عبد الله الأشقر.
- ٥٣- تقريب الوصول إلى علم الأصول، أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي.
- ٥٤- التأسيس في أصول الفقه على الكتاب والسنة، مصطفى بن محمد بن سلامة.
- ٥٥- شرح مختصر الروضة، نجم الدين أبو الربيع سليمان.
- ٥٦- سلاسل الذهب، بدر الدين الزركشي.
- ٥٧- كتاب مجموع الرسائل المفيدة.

- ٥٨- الطبقات الكبرى، ابن سعد.
- ٥٩- نفح الطيب، المقرئ التلمساني.
- ✽ كتب علوم اللغة العربية:
- ٦٠- لسان العرب، ابن منظور.
- ٦١- القاموس المحيط، الفيروزآبادي.
- ٦٢- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس.
- ٦٣- مختار الصحاح، الرازي.
- ٦٤- المنجد في اللغة والأعلام، دار الشرق.
- ٦٥- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام.
- ٦٦- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد عبد النور المالقي.
- ٦٧- شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، وكالة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
لشئون المعاهد العلمية.



فهرس الموضوعات

النظم المشروح في الكتاب	٥
الكلام على وجوه الخطاب	٢٩
الفصل الأول: في الأوامر	٣١
الفصل الثاني: في النهي	٥٢
تذييل: أمور تتعلق بمبحث الأمر والنهي	٦٠
الفصل الثالث: في المنطوق والمفهوم	٦٥
الفصل الثالث: في المنطوق والمفهوم	٦٥
الفصل الرابع: في العموم	٧٨
الفصل الرابع: في العموم	٧٩
الفصل الخامس: في الخصوص	٩٦
الفصل الخامس: في الخصوص	٩٦
حالات الصفة باعتبار موقعها:	١٠٤
الفصل السادس: في المطلق والمقيد	١١٨
الفصل السابع: في المجمل والمبين	١٢٤
الفصل السابع: في المجمل والمبين	١٢٤
الفصل الثامن: في المحكم والمتشابه	١٤١
التوفيق بين الرأيين السابقين	١٤٨
فصل من السنة في الأفعال	١٦٢
فصل في التقرير والترك	١٧٤
تنبيه	١٧٨
القول في عوارض الأدلة	١٨١
فصل في مختلف الحديث	١٨١

٢١٧	فصل في النسخ
٢٤٠	مسائل تتعلق ببحوث هذا الفصل
٢٤٢	فصل في الترجيح
٢٦١	الدليل الثالث: الإجماع
٢٦٤	أقسامه
٢٦٤	شروط الإجماع
٢٨٢	الدليل الرابع: القياس
٣١٦	استصحاب الأصل
٣٢١	موقف العلماء من الاستصحاب وهل هو عندهم من مصادر التشريع استقلالاً أم تبعاً؟
٣٢٣	الاجتهاد والفتيا
٣٣١	فصل
٣٣٥	الفرق بين الاتباع والتقليد
٣٥٩	موقف الإنصاف في مثارات الخلاف
٣٨١	تذييل يتصل بمبحث الفتوى
٣٨٢	أهمية الفتيا لدى الراسخين في العلم
٣٨٦	آداب المفتي التي ينبغي أن يتحلى بها
٣٩٠	آداب المستفتي
٣٩١	(أ) أهمية الفتوى ومدى حاجة الناس إليها
٣٩٢	(ب) شروط المفتي
٣٩٢	(ج) آداب المفتي التي ينبغي أن يتحلى بها
٣٩٣	(د) آداب المستفتي
٣٩٥	المصادر والمراجع
٣٩٩	فهرس الموضوعات

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com